جامعة الجزائر(2)

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

تخصص: علم الاجتماع الجنائي

أطروحة دكتوراه العلوم بعنوان:

ثقافة العنف لدى الفرد الجزائري

دراسة في العوامل السوسيو- ثقافية والاقتصادية المساهمة في اكتساب ثقافة العنف لدى الشباب الجزائري

دراسة ميدانية بولاية البليدة

إعداد الطالبة:

أمينة أقنيني

إشراف

الأستاذ الدكتور: أحمد حويتي

السنة الجامعية: 2016-2017

جامعة الجزائر(2)

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

تخصص: علم الاجتماع الجنائي

أطروحة دكتوراه العلوم بعنوان:

ثقافة العنف لدى الفرد الجزائري

دراسة في العوامل السوسيو- ثقافية والاقتصادية المساهمة في اكتساب ثقافة العنف لدى الشباب الجزائري

دراسة ميدانية بولاية البليدة

إعداد الطالبة:

أمينة أقنيني

إشراف

الأستاذ الدكتور: أحمد حويتي

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

"الآية 19 سورة النمل"

إهداء

إلى من لا يرد لهما جميل مهما سعيت و سعيت... في ذلك

إلى من سانداني و دّعماني دائما و أبدا.... وما سر توفيقي ربي لي إلا بدعائهما دائما

أبي و أمي .... أجمل أقداري السعيدة.....أطل في عمرهما و احفظهما يا رب

إلى من صبر معي و علي و دعمني دائما...إلى رفيقي و شريكي في الحياة و الصعاب و النجاح

زوجي الغالي ...سليم شعوة ...شكرا لك

إلى أغلى ما أنعم الله به علي... ولداي..منذر محمد أمين و حسام الدين...جعلهما الله ذرية طيبة وصالحة ...آمين يا رب

إلى سندي في الحياة إخوتي..محمد إسماعيل وزوجته وأولاده، ثلجة وزوجها و أولادها، أحمد حبيبتي هاجر و غاليتي أسماء.... ربي يحفظكم

إلى كل عائلة شعوة خاصة الوالدين الكريمين و الأخت جميلة

إلى صديقاتي... سهيلة وحسينة و نعيمة

إلى أخت لم تلدها أمي و لكن ...ولدتها لي الأيام

صديقتي...سعاد بربارة

أمينة أقنيني

شكـــر و عرفـان

الحمد لله على نعمة العلم..

إذا كان من الواجب أن يذكر أهل الفضل بفضلهم ويذكر أهل الخير بخيرهم، فمن الواجب علينا أن نشكر فضل الله تعالى أن أنعم علينا بالعلم على أيدي أساتذة فضلاء.

فإنني أتقدم بشكر عظيم، وثناء جميل إلى فضيلة الأستاذ الدكتور "أحمد حويتي" الذي تشرفت بإشرافه على رسالتي، والذي كان نعم المشرف ونعم الموجه ونعم الأستاذ، فله مني أسمى عبارات التقدير والاحترام والعرفان بالجميل على ما قدم من توجيهات وأسدى من نصائح من أجل إخراج هذا العمل للنور، كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير لأستاذي المحترم الدكتور "جمال معتوق" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة،و إلى جميع أساتذتي الكرام بجامعة البليدة دون استثناء.

فجزاكم الله عنا خير الجزاء...

فهرس المحتويات

إهداء.....أ

شكر.....ب

فهرس المحتويات.....ج

فهرس الجداول.....ي

فهرس الأشكال.....س

مقدمة.....**1**

الباب الأول: المقاربة المنهجية والنظرية للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: منهجية البحث..... **07**

المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع.....07

المطلب الثاني: إشكالية البحث.....09

المطلب الثالث: فرضيات البحث.....12

المطلب الرابع: أهمية البحث.....12

المطلب الخامس: أهداف البحث.....13

المطلب السادس: تحديد المفاهيم.....14

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية.....**31**

المطلب الأول: منهج البحث.....31

المطلب الثاني: مجتمع البحث.....33

المطلب الثالث: عينة البحث.....33

المطلب الرابع: أدوات جمع البيانات.....39

المطلب الخامس:مجالات البحث.....43

المطلب السادس: المعالجة الإحصائية.....49

المطلب السابع: صعوبات البحث.....49

الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العنف

تمهيد.....51

المبحث الأول: المقاربة السوسيولوجية.....52

المبحث الثاني: الاتجاه البيولوجي في تفسير العنف.....63

المطلب الأول: نظرية لمبروزو (Cesare Lombroso) في الجريمة.....63

المطلب الثاني:نظرية دي تيليو (Di Tillio) في التكوين الإجرامي.....65

المطلب الثالث: نظرية انحرافات وظائف الدماغ.....67

المبحث الثالث: الاتجاه النفسي في تفسير العنف 69

المطلب الأول: نظرية سيجموند فرويد (freud) في التحليل النفسي.....69

المطلب الثاني: النظرية السلوكية.....72

المطلب الثالث: النظرية المعرفية.....73

المبحث الرابع: الاتجاه النفسي_الاجتماعي في تفسير العنف.....77

المطلب الأول: نظريات التعلم الاجتماعي.....78

المطلب الثاني:نظريات الضبط الاجتماعي.....81

المبحث الخامس: الاتجاه السوسيولوجي في تفسير العنف.....83

المطلب الأول: النظرية الماركسية.....84

المطلب الثاني: نظرية الثقافة الفرعية (الخاصة).....86

المطلب الثالث: نظرية الوصم.....89

المطلب الرابع: نظرية اللامعيارية (Anomie).....93

خاتمة.....99

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

تمهيد.....101

المبحث الأول: الدراسات الأجنبية.....102

المبحث الثاني: الدراسات العربية.....104

المبحث الثالث: الدراسات الجزائرية.....113

خاتمة:.....123

الفصل الرابع:ثقافة العنف والشباب: المفهوم والخصائص والأشكال

تمهيد.....125

المبحث الأول: مفهوم ثقافة العنف.....126

المطلب الأول: الدلالة اللغوية و الاصطلاحية.....126

المطلب الثاني: العنف من المنظور الإسلامي.....126

المطلب الثالث: العنف من المنظور السوسيولوجي.....128

المطلب الرابع:أنواع العنف.....130

المطلب الخامس:ثقافة العنف ومصادرها.....132

المبحث الثاني: العنف و علاقته ببعض المفاهيم الأخرى.....137

المطلب الأول: العنف و العدوان.....137

المطلب الثاني:العنف و الإساءة.....138

المطلب الثالث:العنف و الغضب.....139

المطلب الرابع:العنف و الجريمة 140

المطلب الخامس:العنف و الإرهاب.....141

المبحث الثالث: أشكال العنف في المجتمع.....143

المطلب الأول: العنف السياسي.....143

المطلب الثاني: العنف الأسري.....146

المطلب الثالث: العنف المدرسي.....149

المطلب الرابع: العنف الاجتماعي.....154

المطلب الخامس: العنف المؤسسي.....157

المطلب السادس: العنف البنائي.....160

المبحث الرابع: مرحلة الشباب:مفهومها خصائصها و مشاكله.....165

المطلب الأول: مرحلة الشباب المفهوم و الخصائص.....165

المطلب الثاني:مشكلات الشباب و أسبابها.....169

خاتمة.....175

الفصل الخامس: التنشئة الاجتماعية: المفهوم ،النظريات والعوامل المؤثرة

تمهيد.....176

المبحث الأول:ماهية التنشئة الاجتماعية.....178

المطلب الأول: المفهوم اللغوي و الإصطلاحي.....178

المطلب الثاني:من الناحية السيكولوجية.....178

المطلب الثالث:من الناحية السوسيولوجية.....179

المطلب الرابع:دلالات التنشئة الاجتماعية لدى بعض المفكرين.....180

المبحث الثاني:خصائص التنشئة الاجتماعية و أهدافها.....183

المطلب الأول: خصائص التنشئة الاجتماعية.....183

المطلب الثاني:أهداف التنشئة الاجتماعية.....185

المبحث الثالث: المؤسسات التنشئية.....188

المطلب الأول: الأسرة 188

المطلب الثاني:المدرسة.....198

المطلب الثالث:دور العبادة 200

المطلب الرابع: وسائل الإعلام.....201

المبحث الرابع: نظريات التنشئة الاجتماعية.....203

المطلب الأول:نظرية التحليل النفسي.....204

المطلب الثاني:نظرية الدور الإجتماعي.....205

المطلب الثالث: نظرية البنائية الوظيفية.....206

المطلب الرابع: نظرية التفاعلية الرمزية.....207

المبحث الخامس:العوامل المؤثرة و المعيقة في التنشئة الإجتماعية.....208

المطلب الأول:العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية.....208

المطلب الثاني:معوقات التنشئة الاجتماعية.....214

خاتمة.....218

الفصل السادس:العنف في المجتمع الجزائري الخلفية التاريخية و العوامل المسببة

تمهيد.. 220

المبحث الأول: الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي...221

المطلب الأول: البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري إبان الاحتلال.....221

المطلب الثاني:الاستعمار الفرنسي و العنف في المجتمع الجزائري.....222

المبحث الثاني : المجتمع الجزائري بعد الإستقلال.....225

المطلب الأول: التحولات الاجتماعية وظهور بوادر العنف في المجتمع 225

المطلب الثاني: أحداث الثمانينات وأزمة التسعينيات.....227

المبحث الثالث: أشكال العنف الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري الراهن.....233

المطلب الأول: العنف في المحيط الأسري 233

المطلب الثاني: العنف في الوسط المدرسي.....237

المطلب الثالث:العنف في الأحياء الجديدة.....238

المبحث الرابع:عوامل انتشار العنف في المجتمع الجزائري.....241

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية.....241

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية.....251

المطلب الثالث: العوامل الثقافية.....266

خاتمة.....278

الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة

الفصل السابع:عرض و تحليل البيانات الميدانية

المبحث الأول:عرض و تحليل البيانات الشخصية لأفراد مجتمع البحث.....281

المبحث الثاني: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الأولى.....286

المبحث الثالث: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية.....311

المبحث الرابع: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة.....323

المبحث الخامس: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة.....339

المبحث السادس: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الخامسة.....355

المبحث السابع: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية السادسة.....378

المبحث الثامن: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية السابعة.....398

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول:مناقشة نتائج الفرضية الأولى.....421
المبحث الثاني: مناقشة نتائج الفرضية الثانية.....423
المبحث الثالث: مناقشة نتائج الفرضية الثالثة.....426
المبحث الرابع: مناقشة نتائج الفرضية الرابعة.....428
المبحث الخامس: مناقشة نتائج الفرضية الخامسة.....430
المبحث السادس: مناقشة نتائج الفرضية السادسة.....433
المبحث السابع: مناقشة نتائج الفرضية السابعة.....436
النتائج العامة للدراسة.....440
التوصيات.....443
خاتمة 444
قائمة المرجع.....448
الملاحق.....460

فهرس الجداول

01	يمثل المجتمع الأصلي لكلية العلوم بجامعة سعد دحلب_ البليدة 1	35
02	يمثل عينة البحث لكلية العلوم بجامعة سعد دحلب_ البليدة 1	36
03	يمثل المجتمع الأصلي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة علي لونيسي _ البليدة 2	37
04	يمثل عينة البحث لكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بجامعة علي لونيسي _ البليدة 2	38
05	الأعمال العنفية في أهم المناطق الحضرية(1991_2000)	231
06	يمثل إحصائيات عن مخلفات العشرية السوداء	232
07	إجمالي وفيات الأطفال الناجمة عن العنف في الجزائر	235
08	توزيع الفئات العمرية حسب الجرائم المرتكبة خلال التسع أشهر من سنة 2014	240
09	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	281
10	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	282
11	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	283
12	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	284
13	توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي	285
14	توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية للأب و علاقتها بطباعه	286
15	توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية للأم و علاقتها بطباعها	288
16	توزيع أفراد العينة حسب أسلوب معاملة الأب و علاقته برد فعلهم إزاء تعرضهم للإهانة من الآخرين	290
17	توزيع أفراد العينة حسب أسلوب معاملة الأم و علاقته برد فعلهم إزاء تعرضهم للإهانة من الآخرين	293
18	توزيع أفراد العينة حسب الأساليب العقابية لدى الأب وعلاقتها بمدى قبولهم لسلوك العنف	296
19	توزيع أفراد العينة حسب الأساليب العقابية لدى الأم و علاقتها بمدى قبول سلوك العنف لديهم	298

20	توزيع أفراد العينة حسب أسلوب التعامل السائد داخل الأسرة	301
21	توزيع أفراد العينة حسب معايشة العنف داخل الأسرة	302
22	توزيع أفراد العينة حسب أكثر أفراد الأسرة ممارسة للعنف بالنسبة للذين أجابوا ب" نعم"	303
23	توزيع أفراد العينة حسب نوعية العنف المستعمل في الشجار داخل الأسرة	304
24	توزيع أفراد العينة حسب معايشة العنف داخل الأسرة وعلاقته بقبول العنف في المجتمع	305
25	توزيع أفراد العينة حسب عقاب الوالدين عند ممارستهم العنف اللفظي أو المادي	306
26	توزيع أفراد العينة حسب الجنس وعلاقته بنصيحة الوالدين بمعاملة الآخرين	308
27	توزيع أفراد العينة حسب ما تتميز به نوعية التربية التي تلقوها في أسرهم	310
28	توزيع أفراد العينة حسب الجنس وعلاقته بحب المدرسة	311
29	توزيع أفراد العينة حسب الجنس وعلاقته بتعرضهم للعنف من طرف المعلم	312
30	توزيع أفراد العينة حسب نوعية العنف الذي تعرضوا له من قبل المعلم وعلاقته بالأطوار التعليمية	314
31	توزيع أفراد العينة حسب تعلمهم العنف من المدرسة	317
32	توزيع أفراد العينة حسب مشاجراتهم مع زملائهم وعلاقته بتعلمهم سلوك العنف من المدرسة	318
33	توزيع أفراد العينة حسب تطور الشجارات إلى مشادات عنيفة وعلاقته بتعلم سلوك العنف	319
34	توزيع أفراد العينة نوعية العنف المستخدم في الشجار مع زملائهم	320
35	توزيع أفراد العينة حسب تعلم سلوك العنف من المدرسة وعلاقته بقبولهم العنف في المجتمع	321
36	توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي وعلاقته بالتصرف بالعنف نتيجة الإحباط	323
37	توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي وعلاقته برد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين	325
38	توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي وعلاقته بالتصرف بالعنف في حال	327

	غلاء المعيشة وعدم تلبية احتياجاتهم	
39	توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في الشباب البطال الذين يحتجون بالعنف و علاقته بمستواهم التعليمي	329
40	توزيع أفراد العينة حسب رأيهم بأن "هناك أفراد لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف " وعلاقته بمستواهم التعليمي	331
41	توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في أن العنف سلوك مقبول في المجتمع و علاقته بمستواهم التعليمي	333
42	توزيع أفراد العينة حسب رأيهم بأن "العنف أصبح ثقافة لدى الشباب " وعلاقته بمستواهم التعليمي	335
43	توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في المثل "أضربوا يعرف مضربو " وعلاقته بمستواهم التعليمي	337
44	توزيع أفراد العينة حسب نوعية البرامج التي يتابعونها	339
45	توزيع أفراد العينة حسب الوسيلة التكنولوجية الأكثر استعمالا	340
46	توزيع أفراد العينة حسب الجنس وعلاقته بنوعية الأفلام الأكثر مشاهدة لديهم	342
47	توزيع المبحوثين حسب الجنس وعلاقته بتأثير مشاهد العنف عليهم	344
48	توزيع المبحوثين حسب الجنس وعلاقته بتقليد مشاهد العنف لديهم	345
49	توزيع المبحوثين حسب عدد ساعات متابعة البرامج الإعلامية وعلاقتها بتقليد مشاهد العنف لديهم	346
50	توزيع المبحوثين حسب عدد مشاهد العنف و مدى تأثيرها عليهم	348
51	توزيع المبحوثين حسب عدد مشاهد العنف و علاقتها بتقليد تلك المشاهد لديهم	350
52	توزيع المبحوثين حسب رأيهم في احتجاجات الشباب بطرق عنيفة و علاقته بعدد مشاهد العنف التي يتعرضون لها يوميا	351
53	توزيع المبحوثين حسب رأيهم في أن "هناك أفراد لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف و علاقته عدد مشاهد	352
54	توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في الشباب الذين يقلدون السلوكات العنيفة التي يشاهدونها	353
55	توزيع المبحوثين حسب السن و علاقته بالعمل	355

56	توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل بالنسبة للذين صرحوا به	356
57	توزيع المبحوثين حسب طبيعة عملهم و الرضا عنه	358
58	توزيع المبحوثين حسب الجنس و علاقته بسهولة الحصول على العمل	359
59	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي و علاقته بسهولة الحصول على العمل	360
60	توزيع أفراد العينة حسب أسباب صعوبة الحصول على العمل	362
61	توزيع أفراد العينة حسب معاناتهم من البطالة	364
62	توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي و علاقته بمعاناتهم من البطالة	366
63	توزيع أفراد العينة حسب شعورهم في حالة عدم الحصول على العمل	368
64	توزيع المبحوثين حسب المعاناة من البطالة و علاقتها بالإحباط الذي يدفع للتصرف بعدوانية تجاه الآخرين	370
65	توزيع المبحوثين حسب المعاناة من البطالة و علاقتها بر د الفعل لديهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين	372
66	توزيع المبحوثين حسب المعاناة من البطالة و علاقتها برأيهم في الشباب البطال الذين يحتجون بالعنف	374
67	توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بعد ممارستهم لسلوك عنيف	375
68	توزيع المبحوثين حسب المعاناة من البطالة و علاقتها برأيهم في هناك أفراد لا يصلح معهم إلا العنف	377
69	توزيع المبحوثين حسب دخل الأسرة و مدى كفايته	378
70	توزيع أفراد العينة حسب الأساليب التي تتبعها الأسرة في سد حاجياتها	379
71	توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة	381
72	توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن	382
73	توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف المسكن	383
74	توزيع المبحوثين حسب أريحية المسكن و علاقته بامتلاكهم لغرفة خاصة	385
75	توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم أريحية المسكن	386
76	توزيع المبحوثين حسب كفاية الدخل وعلاقته برأيهم "بأن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين	387
77	توزيع أفراد العينة حسب دخل الأسرة وعلاقته برد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين	388

78	توزيع المبحوثين حسب كفاية الدخل وعلاقته برأيهم بأن "هناك أفراد في المجتمع لا يصلح معهم إلا العنف"	391
79	توزيع المبحوثين حسب نوع السكن وعلاقته بمعايشة حالات الشجار داخل الأسرة	392
80	توزيع المبحوثين حسب نوع السكن وعلاقته برأيهم بأن" العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين"	394
81	توزيع أفراد العينة حسب أريحية المسكن وعلاقته برد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين	396
82	توزيع المبحوثين حسب ما يعنيه لهم العنف	398
83	توزيع المبحوثين حسب الجنس وعلاقته برأيهم بأن "العنف وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين"	400
84	توزيع المبحوثين حسب برأيهم بأن "العنف وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين" وعلاقته المستوى التعليمي	401
85	توزيع المبحوثين حسب برأيهم بأن "العنف وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين" وعلاقته بالتخصص العلمي	403
86	توزيع المبحوثين حسب موقفهم من العنف	405
87	توزيع المبحوثين حسب أسباب ثقافة العنف لدى الشباب الجزائري	407
88	توزيع المبحوثين حسب نتيجة استخدام العنف	409
89	توزيع المبحوثين حسب ملاحظتهم للعنف في المجتمع	410
90	توزيع المبحوثين حسب أكثر أشكال العنف انتشارا في المجتمع	411
91	توزيع المبحوثين حسب أكثر الأماكن انتشارا للعنف	412
92	توزيع المبحوثين حسب التدخل في المشاجرات من عدمه	414
93	توزيع المبحوثين حسب رضاهم عن الأساليب التي يتعامل بها الناس مع بعضهم البعض	415
94	توزيع المبحوثين حسب أسباب عدم رضاهم	416
95	توزيع المبحوثين حسب معرفتهم لضحية عنف جسدي	417
96	توزيع المبحوثين حسب الأماكن التي تعرض لها الضحايا للعنف الجسدي	418

فهرس الأشكال

01	يمثل كيف يؤدي الإحباط إلى العنف	61
02	العوامل البيولوجية المسببة للعنف لدى الأفراد	68
03	وجهة النظر التحليلية في حدوث سلوك العنف	71
04	يمثل تصوّر "بارون" للعوامل المفسرة للعدوان أو العنف في ضوء النظرية المعرفية	75
05	يمثل نظرية الأنومي	98
06	من هم البطالون	252
07	العوامل المساهمة في اكتساب ثقافة العنف لدى الشباب الجزائري	439

مقدمة:

يعد العنف ظاهرة قديمة قدم الإنسانية فهي ليست وليدة الساعة وإنما هي ظاهرة تضرب في أعماق التاريخ الإنساني حتى تصل إلى وجود الإنسان الأول ، إلا أن انتقال العنف من كونه ظاهرة عامة تمس كل المجتمعات الإنسانية إلى مشكلة اجتماعية خاصة بمجتمع دون الآخر ، هو ما جعل العديد من الباحثين يعيدون النظر في دراسة الظاهرة ومن زوايا مختلفة ، ليس من باب الترف الفكري وإنما هو ضرورة ملحة ،خاصة وأن هذا العنف أضحى ينخر جسد البناء الاجتماعي وأنساقه المختلفة في المجتمع الواحد ويهدد أمنه واستقراره،حيث انتقل فيها العنف من ظاهرة إنسانية عامة إلى مشكلة اجتماعية وثقافية خاصة، أي تحول فيها العنف من ظاهرة طبيعية إلى ظاهرة ثقافية.

لذلك فإن الحديث عن ثقافة العنف وخصائص السلوك الاجتماعي عند الفرد الجزائري بشكل عام والشباب بشكل خاص أمر ليس بالهين خصوصا إذا علمنا بأن سلوك الفرد غالبا ما يتطابق مع الثقافة السائدة للمجتمع الذي ينتمي إليه.

لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات وتغيرات عديدة في بنيته الاجتماعية وأنساقه الفرعية انعكست نتائجها سلبا على سلم القيم والمعايير والعلاقات الاجتماعية المكونة له ، فطفت على السطح أمراض اجتماعية متعددة لعل أخطرها ظاهرة العنف التي أصبحت تعرف منحا تطوريا ملحوظا في الآونة الأخيرة ولا أحد ينكر ذلك ، حيث أضحى العنف تقريبا المنطق الوحيد والطاغي على لغة الحوار والتفاهم في مختلف مواقع الاحتكاك والتفاعل والصراع بين الشباب الجزائريين خاصة.

وحيث أن المجتمع الجزائري شبابي بالدرجة الأولى فإن ارتباطهم بالعنف يخلق اضطرابا حقيقيا يهدد أمن واستقرار هذا المجتمع ويعوق تنميته و تطوره نحو الأفضل، يجعل منهم قنبلة موقوتة تنفجر متى زاد الضغط فيها لدرجة لا تحتمل، ذلك لأن الشباب ثروة بشرية هامة تعول عليها الأمم لنهوض بمجتمعاتها ،وحيث أن إشكالية العنف لدى الشباب تتداخل فيها عوامل متعددة ومتباينة، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، جعلت من العنف الشبابي يأخذ منحا غير تقليدي في التحليل والبحث في أسبابه، حيث تتضح لنا الصورة على أنه عنف تعبيري أكثر منه تخريبي، عنف لإثبات الذات ولفت الانتباه، عنف للتعبير عن الإحباط والتهميش والفراغ القاتل، عنف ناتج عن الإدمان، عن اليأس والحرمان الذي يعيشه هؤلاء الشباب، ولكنه عنف غير مبرر بل هنا يحق لنا أن نتساءل هل أن العنف أضحى هو الحل الوحيد لمشاكل الشباب وهل صحيح أن الشباب الجزائري لا يعرف التعبير عن مشاكله إلا بالعنف؟ ذلك لأنه لم يتعلم أصول حل مشكلاته إلا بهذه الطريقة ، وهنا يجدر بنا الحال

البحث في سيرورة تنشئته الاجتماعية ،وفي ثقافته المكتسبة من هذا المجتمع الذي جعل له العنف أول الحلول في أي موقف يختلف فيه مع الآخر.

إذن هو الأمر الذي جعلنا نبحث في أسباب تغلغل هذه الظاهرة والعوامل التي ساعدت على استفحالها بين مكونات مجتمع يرتكز في الأصل على مشروع حضاري إسلامي، بغية الوصول إلى بعض النتائج التي قد تمكننا من إيجاد سبل سليمة تخلص شبابنا اليوم من ثقافة العنف التي اكتسبوها وتعودوا ممارستها.

إن سلوك الفرد قبل أن يكون شخصي هو ثقافي_ اجتماعي وليد جملة من العوامل وبالخصوص التنشئية. فالفرد المسالم في تعامله المتفتح على الآخر المتسامح هو بالدرجة الأولى نتاج لهذه العملية والمسماة بالتنشئة الاجتماعية، وبالإضافة كما يقول ابن خلدون فهو " ابن بيئته" وهذا ينطبق كليا على ذلك الفرد العدواني، العنيف أيضا في تصرفاته تجاه الآخرين، والذي لا يقبل بالحوار و التسامح ويفهم فقط بلغة العنف، فالفرد يكتسب ثقافة العنف بنفس الطريقة التي يكتسب بها أي نمط آخر من أنماط السلوك الاجتماعي ، أي أن اكتساب العنف وراءه ثقافة تؤسس له وتغذيه، ثقافة تزرع في كنف الأسرة وتنمو و تزدهر في أحضان المجتمع.

وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة متواضعة للبحث في العوامل المساهمة في اكتساب ثقافة العنف لدى الشباب الجزائري وترسيخها لديهم ،هل هذا الترسيخ مصدره الأسرة أو المدرسة أم وسائل الإعلام أم المجتمع؟ من رسخ قيم وثقافة العنف لدى الشباب؟ وللتأكد أيضا من ثقل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في صقل سلوكات الأفراد.

وتماشيا مع الأهداف العملية والمنهجية المسطرة في هذا العمل نتساءل عن دور المجتمع ومؤسساته التي أوجدها في اكتساب هذه السلوكات ودورها في مواكبة درجات التغير الحاصلة في السيرورة الاجتماعية، وهذا ما حاولنا الانشغال به ودراسته سوسيولوجيا من خلال هذا البحث للوقوف على أهم العوامل الاجتماعية _ الثقافية والاقتصادية الكامنة خلف ثقافة العنف عند الفرد الجزائري عامة والشباب خاصة . وقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى بابين الباب الأول والذي اشتمل على الإطار المنهجي والنظري للدراسة والباب الثاني و الذي احتوى على الجانب الميداني للدراسة.

أما الإطار المنهجي والنظري للدراسة فقد احتوى على ستة فصول وهي:

الفصل الأول وتم التطرق فيه إلى الإطار المنهجي للدارسة والذي تضمن مبحثين الأول بعنوان منهجية البحث و الذي تطرقنا من خلاله إلى كل أسباب اختيار الموضوع، و الإشكالية والفرضيات وأهداف وأهمية الدراسة وتحديد المفاهيم ، و الثاني تحت عنوان الإجراءات المنهجية و الذي اشتمل على كل من منهج البحث ومجتمع البحث ،عينة البحث و أدوات جمع البيانات، ومجالات البحث و المعالجة الإحصائية بالإضافة إلى صعوبات البحث .

أما الفصل الثاني والذي تضمن الإطار النظري للدراسة بعنوان الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العنف في المجتمع و الذي اشتمل على خمسة مباحث، تضمن المبحث الأول عرض المقاربة السيولوجية للدراسة ، أما المبحث الثاني و الذي تضمن التفسير البيولوجي للعنف والمبحث االثالث تطرقنا فيه إلى التفسير النفسي للعنف والمبحث الرابع تطرقنا فيه إلى التفسير النفسي_الاجتماعي للعنف أما المبحث الخامس فقد تطرقنا فيه إلى التفسير الاجتماعي (السوسيولوجي) للعنف.

في الفصل الثالث تم عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث و الذي جاء في ثلاث مباحث ، المبحث الأول و الذي ضم الدراسات الأجنبية، و المبحث الثاني والذي تم فيه عرض الدراسات العربية ، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى الدراسات الجزائرية.

الفصل الرابع و الذي تضمن ثقافة العنف والشباب: المفهوم والخصائص والأشكال وقد اشتمل على أربعة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم ثقافة العنف ومصادرها، و المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى العنف وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أشكال العنف في المجتمع والمبحث الرابع مرحلة الشباب،مفهومها خصائصها ومشاكلها.

الفصل الخامس والذي تضمن التنشئة الاجتماعية المفهوم والخصائص والنظريات والعوامل المؤثرة ، حيث تناولنا فيه إلى خمسة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى التنشئة الاجتماعية المفهوم والدلالات، المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى خصائص التنشئة الاجتماعية وأهدافها ، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى المؤسسات التنشئية، والمبحث الرابع حول نظريات التنشئة الاجتماعية والمبحث الخامس تطرقنا فيه إلى العوامل المؤثرة والمعيقة للتنشئة الاجتماعية.

الفصل السادس و الذي تضمن ثقافة العنف في المجتمع الجزائري الخلفية التاريخية و العوامل المسببة والذي اشتمل على أربعة مباحث ،المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الأوضاع الاجتماعية للمجتمع

الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي، و المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى التحولات الاجتماعية للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال، أ ما بالنسبة للمبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى أشكال العنف الأكثر انتشارا في المجتمع ، والمبحث الرابع فجاء للبحث في العوامل التي ساهمت في انتشار العنف في المجتمع الجزائري.

أما الباب الثاني فقد تناولنا فيه الجانب الميداني للدراسة من خلال فصلين وهما كالأتي:

الفصل السابع وهو الذي تطرقنا فيه إلى عرض و تحليل البيانات الميدانية،والذي اشتمل على ثمانية مباحث، وقد تم التطرق في هذه المباحث إلى عرض و تحليل بيانات الجداول الخاصة بكل فرضية.

أما الفصل الثامن فقد ناقش نتائج الدراسة من خلال سبعة مباحث، ناقشنا من خلالها نتائج فرضيات الدراسة، وفي الأخير تم عرض النتائج العامة للدراسة والتوصيات وخاتمة البحث، وقائمة المراجع التي تم اعتمادها.

الباب الأول

الإطار المنهجي والنظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العنف

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الرابع:ثقافة العنف والشباب: المفهوم والخصائص والأشكال

الفصل الخامس: التنشئة الاجتماعية المفهوم،النظريات والعوامل المؤثرة

الفصل السادس:العنف في المجتمع الجزائري الخلفية التاريخية والعوامل المسببة

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: منهجية البحث:

المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع:

إن طبيعة اختياري لهذا الموضوع لم تكن عشوائية بل هي الرغبة والميل لمعالجة " موضوع العنف"، فهناك عدة أسباب ذاتية وموضوعية لاختيار " ثقافة العنف عند الفرد الجزائري" كموضوع لبحثنا ومن جملة هذه الأسباب نذكر ما يلي:

أولا_الأسباب الذاتية:

1. مواصلة البحث في النتائج المتوصل إليها في مذكرة الماجستير والتي تناولنا فيها " ثقافة التعامل عند الفرد الجزائري" والتي وصلنا فيها إلى جملة من النتائج كان أهمها أن أسلوب التعامل عند الفرد الجزائري مع الآخر يتميز بكثير من الحدة والعنف والعدوانية.
2. الملاحظة اليومية والمستمرة لسلوكات تحمل في طياتها الكثير من ملامح العنف والعدوانية في جميع مواقع التفاعل والاحتكاك بين الأفراد والتي جعلتني أعتقد أن هناك مشكلا حقيقيا في سلوكاتنا الاجتماعية اسمه العنف.
3. الرغبة القوية والملحة في معالجة " ظاهرة العنف" المنتشرة في المجتمع على أكثر من صعيد، والتعرف على أبعادها وأسبابها ونتائجها السلبية على الفرد والمجتمع، باعتبارها واقعا معيشيا وأسلوبا للحياة اليومية لدى الكثير من الأفراد والتي تحتاج فعلا إلى الدراسة العلمية الجادة.

ثانيا_الأسباب الموضوعية:

إن اختيار موضوع البحث يفرض على الباحث دائما أن يتحلى بدقة النظر لمعالجة الموضوع، ولأن السبب الرئيسي في اختيارنا للموضوع يبقى معرفي بالدرجة الأولى فإننا نجد جملة من الأسباب الموضوعية التي ساقتنا لدراسة هذا الموضوع ومن أهمّها:

1. انتشار ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري بحدة وبشكل ملفت للنظر وعلى أكثر من صعيد، خاصة بين أوساط الشباب، ما جعلنا نطمح في البحث عن الأسباب والعوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة التي يعاني منها المجتمع من خلال البحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وجودها، وهذا ما نسعى للقيام به من خلال هذا البحث من أجل تقديم رؤية سوسيولوجية تحليلية للظاهرة للوصول إلى نتائج علمية وواقعية حول ثقافة العنف عند الفرد الجزائري.

2. إنّ هذا البحث يلامس قضية راهنة نعايشها في كل يوم وعانينا منها بالأمس القريب ونقصد بها مختلف أشكال العنف و مظاهره من أبسطها متمثلا في العنف الرمزي إلى أعقدها متمثلا في الإرهاب المتطرف العنيف، لذلك فنحن ندرك تماما حجم خطورة هذه الظاهرة التي ولدت حالة من اللاأمن و اللاإستقرار في المجتمع الجزائري، لذلك نحاول من خلال هذا البحث أن نصل إلى نتائج علمية ورؤى مستقبلية من شأنها أن تساعد في فهم هذه الظاهرة المرضية وعلاجها من خلال محاكاة للواقع الاجتماعي والكشف عن أسباب انتشارها بوتيرة متسارعة.
3. ظهور مختلف أشكال العنف في المجتمع الجزائري عامة و بين فئة الشباب خاصة، ما جعلنا نعتقد بأن هناك ثقافة عنف منتشرة في جميع التنظيمات الاجتماعية ما انعكس سلبا على النسق الاجتماعي العام وعلى شبكة العلاقات الإنسانية المختلفة داخل هذا المجتمع.
4. قلة الدراسات العلمية حول "ثقافة العنف في المجتمع الجزائري" على الرغم من أن موضوع العنف هو موضوع الساعة خاصة وأنه يتزايد بوتيرة عالية ومتسارعة في العالم كله بصفة عامة وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة.
5. خطورة ظاهرة العنف باعتبارها من أهمّ المشكلات الاجتماعية التي نعاني منها اليوم، لذلك نسعى لمعرفة أهم مظاهر العنف السائدة في المجتمع الجزائري بالإضافة إلى الكشف عن أثارها السلبية على الفرد وعلى المجتمع.

المطلب الثاني: الإشكالية:

تشهد الحياة الاجتماعية تعقيدا متزايدا يوما بعد آخر والمجتمع الجزائري مثله مثل باقي المجتمعات الأخرى يعرف هذا التعقيد الحاصل على مستوى بنياته الأساسية الذي أدى إلى حصول جملة من التغيرات على مستوى الأفكار و مختلف السلوكات الاجتماعية اليومية للفرد ، فهذا التغير قد لا يحقق بالضرورة استقرار النظام الاجتماعي بقدر ما يولد صراعات و تصادمات بين الأفراد و التي قد تتبلور و تنشأ أكثر من عدم قدرة الأفراد على مواكبة درجات التغير الحاصلة داخل هذا المجتمع.

إن الانطباع الأول الذي قدمته لنا كل النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا السابق وما سجلناه من خلال ملاحظاتنا اليومية و المستمرة لمختلف السلوكات وآليات التعامل في العديد من مواقع الاحتكاك و التواصل و التفاعل بين أفراد المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه، تشير إلى أن هناك تزايد مظطرد لمختلف السلوكات العدوانية و العنيفة التي أصبحت تسود مختلف العلاقات بين الأفراد بحيث تبرز سلوكات وردود أفعال تصنف على أساس كونها عدوانية تحمل في طياتها ملامح العنف والحدة ، وعدم تسوية الأمور و المشاكل بطرق تربوية سليمة و منظمة و التي هي من المفترض أن تعكس مرجعية الثقافة التربوية التي يستند إليها المجتمع في توجيه سلوك أفراده، بحيث يجعلهم في مثل هذه المواقف يتصرفون وفقا لرصيدهم التربوي و الثقافي المقدم من طرف المجتمع و مختلف مؤسساته الاجتماعية .

ولما كانت المؤسسات الاجتماعية أو بمعنى أصح التنشئية التي أوجدها المجتمع من أجل الحفاظ على بقائه و استمراره و كذا استقراره الاجتماعي بالدرجة الأولى تقوم بدور يرفض جميع القيم التي تدعوا إلى الحط من إنسانية الفرد، و رغم التطور العلمي الهائل و الحاصل في العالم اليوم و على جميع المستويات إلا أن هذه المؤسسات التنشئية و رغم تطورها الحضاري _ ونخص بالذكر هنا الأسرة و المدرسة_ من المفروض أنها تقدم للمجتمع الاستقرار الذي يبحث عنه منذ الأزل لأفراده إلا أن الذي حدث و يحدث هو العكس مما يجعلنا نفكر بأن هناك خللا وظيفيا لهذه المؤسسات انعكس سلبا على واقعنا الاجتماعي اليومي.

إن الفرد الجزائري أصبح اليوم متهما بالعنف و العدوانية في تعامله مع الآخر أو حتى مع الأشياء وهذا ما لمسناه من خلال نتائج بحوثنا السابقة حول هذا الموضوع سواء كان ذلك على مستوى الأسرة أو الجوار ، الزمالة في الدراسة أو العمل و الحياة الاجتماعية عموما وحتى البيئة

المحيطة به، مما يعني أنه يجهل آليات التعامل مع غيره حتى في أبسط المواقف التي قد تتحول أحيانا إلى صراع حقيقي يجهل هو نفسه نتائجه السلبية عليه و على غيره، فالمتتبع للأحداث اليومية التي يتناولها الإعلام المرئي و المكتوب سيجد معظم الأخبار عن حوادث قتل بكل أنواعها، انتشار أعمال النهب و السرقة و التزوير، عنف الأبناء ضد الآباء، استفحال ظاهرة العنف في المدارس و الجامعات و الشوارع و الملاعب...، تخريب للممتلكات العامة ..وحوادث الاغتصاب..و غيرها، ناهيك عن العنف الرمزي أو المعنوي و انتشار مختلف أشكاله ، و كلها أحداث معظم أبطالها شباب و حتى شباب مراهقين.

إن حدوث بعض حوادث العنف المتفرقة قد يكون أمرا عاديا في كل المجتمعات، لكن إذا تكررت هذه الظاهرة و انتشرت في أماكن متفرقة (الأسرة ، المدرسة، الجامعة، الشارع، الأحياء السكنية ،الملاعب..) و اشترك فيها العديد من الأفراد فإن هذا مؤشر خطير يدل على أن الظاهرة أصبحت من مجرد حوادث عابرة إلى ممارسات عملية خطيرة لها مرتكزات من المفاهيم الثقافية التي تؤمن بها شرائح أو أنساق اجتماعية كثيرة و تعتقد أنها الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات أو للتفاهم مع الآخرين، فالخطورة تكمن في تحول الحوادث الفردية المتفرقة من مجرد ظاهرة عابرة إلى ظاهرة مألوفة و عادة لا مفر للأفراد من معاناتها و العيش فيها ،و من ثم تتحول إلى واقع حياتي وذهني (أي عقلي و نفسي)، فتكون بذلك إحدى مكونات الثقافة العامة السائدة و نلمس ذلك في كثير من المواقف و الوقائع اليومية . لذلك فهي تعبر عن قناعة جماعية ترتكز على ممارسات عملية للعنف و هذه هي القاعدة التي ترتكز عليها الثقافة بمفاهيمها و قيمها المختلفة.

و عليه لا مفر من الاعتراف بأن العنف في المجتمع الجزائري أصبح حالة ثقافية باعتبار أن الثقافة هي المرجعية الأولى للسلوك و المواقف الاجتماعية وهي الإطار المرجعي الذي يؤطر سلوك الفرد و الجماعة ، و نظرا لانتشار ظاهرة العنف في جميع المؤسسات و على جميع المستويات وبين مختلف شرائح المجتمع بأشكاله المادية و المعنوية، هذا ما جعلنا نقول بأن هناك ثقافة عنف داخل المجتمع حيث أصبح العنف ثقافة مجتمعية يتقنها معظم أفراد هذا المجتمع في ظل تغيرات وتكنولوجية وثقافية و اقتصادية اجتماعية وسياسية..لا يمكن إنكار أثرها على الظاهرة في حد ذاتها.

فلا يمكن الحديث عن ظاهرة العنف في المجتمع دون الحديث عن دور الإعلام و مدى مساهمته في نشر ثقافة العنف، كما أن الحديث عن الظروف المعيشية الصعبة وما تولده من

تراكمات لإحباطات متكررة في نفوس الشباب تجعلهم يرون العنف أول سبيل للتنفيس عنها حتى ضد أنفسهم (الانتحار، الهجرة غير الشرعية"الحرقة") و إن كان هذا ليس بمبرر للقيا م بذلك.

و إدراكا منا بأهمية الموضوع وشعورنا بمدى تفشي هذه الظاهرة بين أفراد المجتمع و مدى خطورتها على هذا الأخير،ومن أجل مواصلة البحث في هذا المجال جاءت هذه الدراسة كمحاولة منا للإجابة على التساؤل العام التالي للدراسة:

_ ما هي العوامل الاجتماعية _ الثقافية و الاقتصادية الكامنة وراء انتشار ثقافة العنف عند الشباب الجزائري؟

ولهذا الغرض وضعت التساؤلات الفرعية الآتية:

1. هل لأساليب التنشئة الأسرية التي تلقاها الفرد الجزائري داخل أسرته لها علاقة بممارسته العنف بأنواعه المختلفة داخل المجتمع؟
2. هل البيئة المدرسية ساهمت في نشر ثقافة العنف عند الشباب الجزائري؟
3. هل انخفاض المستوى التعليمي للشباب الجزائري له علاقة باكتساب ثقافة العنف عنده؟
4. هل للإعلام خاصة المرئي منه و ما يقدمه من برامج دور في تنامي ثقافة العنف بين أوساط الشباب الجزائري؟
5. هل البطالة و عدم توفير فرص عمل و ما تولده من إحباطات في نفوس الأفراد له علاقة بممارسة السلوك العنيف داخل المجتمع؟
6. هل تعد الظروف المعيشية الصعبة لأسرة الشاب الجزائري كانخفاض الدخل و عدم ملكية المسكن و رداءته عاملا من العوامل المؤدية لتنامي ثقافة العنف عنده ؟
7. هل يعتقد الشباب الجزائري أن العنف هو وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين نظرا لانتشاره بكثرة في المجتمع ؟

المطلب الثالث: الفرضيات:

وقد تم ترجمة التساؤلات الفرعية للفرضيات الآتية:

1. لأساليب التنشئة الأسرية التي يتلقاها الشاب الجزائري داخل أسرته علاقة بممارسة العنف بأشكاله المختلفة.
2. البيئة المدرسية ساهمت في انتشار ثقافة العنف عند الشباب الجزائري.
3. هناك علاقة عكسية بين انخفاض المستوى التعليمي للشباب الجزائري و اكتساب ثقافة العنف عنده.
4. للإعلام خاصة المرئي منه و ما يقدمه من برامج عنيفة دور في تنامي ثقافة العنف بين أوساط الشباب الجزائري.
5. للبطالة و عدم توفر فرص العمل علاقة بانتشار ثقافة العنف بين الشباب الجزائري.
6. تعد الظروف المعيشية الصعبة لأسرة الشاب الجزائري كانخفاض الدخل وعدم امتلاك السكن ورداءته عاملا من العوامل المؤدية لتنامي ثقافة العنف عنده.
7. يعتقد الشباب الجزائري أن العنف هو وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين لانتشاره على نطاق واسع داخل هذا المجتمع.

المطلب الرابع: أهمية الدراسة:

يعد العنف من المواضيع التي تكتسي أهمية كبيرة في العالم اليوم خاصة مع تزايد مظاهره الدموية وانتشار التنظيمات الإرهابية في مختلف المجتمعات خاصة العربية منها. و المجتمع الجزائري ليس بمنأى عن كل ذلك بل إن العنف في الجزائر أخذ حيزا واسعا خاصة في فترة التسعينيات من القرن الماضي والتي تميزت في معظمها بالعنف والإرهاب والذي دمّر البنى التحتية للمجتمع أنذاك، وبالتالي فإننا نرى أهمية الظاهرة في خطورتها وشموليتها وفي تعدد أشكالها ومظاهرها، و إن كانت هذه الأخيرة حالة استثنائية في تاريخ الجزائر المعاصر من حيث أشكالها و مظاهرها و العوامل المفجرة لها ، إلا أن ما يحدث اليوم في المجتمع هو حالة اجتماعية عامة تتطلب منا الوقوف عندها طويلا للبحث في أسبابها.

تتبلور أيضا أهمية هذه الدراسة في الحاجة الماسة إلى دراسات اجتماعية جزائرية تركز على فئة هامة في المجتمع وأكثرها طموحا وحيوية، وهي فئة الشباب والتي هي أهم فئات المجتمع التي يعول عليها في البناء والتعمير والإنتاج مما يستوجب الاهتمام بهذه الفئة، خاصة إذا علمنا أن العديد من الدراسات أثبتت بأن شريحة الشباب هي أكثر فئات المجتمع اشتراكا و استهدافا في عمليات العنف الفردي

والجماعي وما يحدث اليوم في المجتمعات العربية أكبر دليل على ذلك، كما أن معظم ما كتب حول الشباب والعنف قليل جدا مقارنة بحجم وخطورة و استفحال ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري اليوم،ولعل معظمها لا تتعدى مقالات صحفية و حملات إعلامية ،دون التطرق إلى واقع العنف وأسبابه و العوامل المساهمة في انتشاره، بدراسات سوسيولوجية بمنهجية علمية تعالج فيها واقع الشباب و مشكلة العنف لديه و إن وجدت هذه الدراسات فهي قليلة مقارنة بالواقع العنيف الذي نعيشه يوميا والذي يرتفع ضحاياه يوما عن الآخر.

المطلب الخامس :أهداف الدراسة:

مما لا شك فيه أنّ لكل بحث أو دراسة علمية أهداف يسعى الباحث إلى تحقيقها والوصول إليها، فالهدف الذي يسعى إليه الباحث من وراء دراسته يعتبر أحد العوامل التي تؤثر في اختيار مشكلة البحث، لذلك فقد تم تحدّيد أهداف هذه الدراسة كما يلي:

1. محاولة دراسة ظاهرة العنف في المجتمع الجزائري، ومعرفة الأشكال التي يتخذها ويتمظهر فيها، بالإضافة إلى البحث في الأسباب والعوامل الكامنة وراء انتشارها كثقافة مجتمعية متداولة بين مختلف شرائح المجتمع وخاصة بين أوساط الشباب.
2. تهدف هذه الدراسة في مجملها إلى محاولة التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافي التي تقف وراء ثقافة العنف لدى الفرد الجزائري و ذلك من خلال: معرفة دور التنشئة الأسرية والمدرسية في ثقافة العنف و معرفة دور العامل الاقتصادي والثقافي في زيادة الظاهرة. بالإضافة إلى التحقق من وجود علاقة بين ممارسة السلوك العنيف بأبعاده المختلفة ومتغيرات أخرى كالعوامل السوسيولوجية والعوامل الاقتصادية والثقافية.
3. السعي للتحقق من صدق الفرضيات الموضوعة في هذا البحث والوصول إلى نتائج علمية حول هذه الظاهرة من أجل المساهمة في إثراء البحث العلمي عامة والبحوث السوسيولوجية خاصة.
4. ويبقى الهدف الأساسي هو تقديم دراسة سوسيولوجية علمية جادة تسعى إلى تفسير و تحليل ثقافة العنف عند الفرد الجزائري وتحديدا عند الشاب الجزائري، و الوصول إلى تشخيص الظاهرة وتحديد أبعادها وانعكاساتها على حياة الفرد نفسه وعلى المجتمع كله.

المطلب السادس: تحديد المفاهيم:

أولا: مفهوم العنف:

1 _ المعنى اللغوي للعنف:

تتفق معظم القواميس العربية كلسان العرب[1] و المعجم الوسيط[2] و معجم اللغة العربية المعاصر و غيرها، على أن العنف يدل على " الخرق و التعدي و الأخذ بالشدة و القسوة و إيقاع اللوم على شخص. فالعنف ضد الرفق. و التعنيف أيضا هو " التعيير و اللوم" يقال عنف الرجل: عامله بشدة وقساوة. واعتنف الأمر: أخذه بعنف، و اعتنف الشيء كرهه. و يقال عنفوان الشيء أي أوله و بدايته" عنفوان الشباب" قوته و حماسته و حدته و اندفاعه"[3] .أما كلمة عنف (Violence) في اللغة الفرنسية فهي مشتقة من اللفظة اللاتينية (vis) التي تدل على الاستخدام غير الشرعي للقوة . فالعنف استخدام للقوة دون سند شرعي و رفض للقانون و العدالة و الخضوع لأي سلطة حيث يعرفه قاموس " لو روبير" (Le Robert) ، بأنه" القوة المفرطة التي تستخدم لإخضاع الغير،فهي فعل وحشي"[4].

من خلال هذا العرض نستنتج بأن العنف يعني الشدة و القسوة ، و هو ضد الرفق و هذه الصفات لها ارتباطها الوثيق بالقوة، و كذلك تشير هذه المعاجم إلى أن العنف هو اللوم و التعيير و هما ما يسمى التعنيف الذي يكون عادة بالكلام و هنا نشير إلى العنف اللفظي (الكلمات العنيفة)وامتدادا إلى بقية الجوارح (العنف المادي).

2_ المعنى الاصطلاحي العنف:

إن أي تحليل شمولي للعنف يجب أن ينطلق من تعريف أشكاله المختلفة بشكل يسهل قياسها علميا و هناك العديد من الطرق الممكنة لتعريف العنف، و تعرف" **منظمة الصحة العالمية**" العنف بأنه: " الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية) أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة او مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء نماء أو الحرمان"[5]

---

[1] _ابن منظور . لسان العرب.بيروت: دار لسان العرب.مجلد 3،ص 903.

[2] _ المعجم الوسيط. ط3. القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1998

[3] _ أحمد، اوزي. المعجم الموسوعي لعلوم التربية.مجلة علوم التربية .14(2006):ص 201

[4] _ Le Robert .Dictionnaire historique de la langue française. Dictionnaire Le Robert _Paris,1993,p 2261

[5] _ منظمة الصحة العالمية.التقرير العالمي حول العنف و الصحة.2002 .القاهرة :المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ،ص5

يرتبط هذا التعريف الذي تستخدمه "**منظمة الصحة العالمية**" بصفة العمد(أو القصد) عند اقتراف الفعل بذاته، بغض النظر عن النتيجة التي يحدثها،كما أن تضمين كلمة " قدرة"بالإضافة إلى عبارة " استعمال قوة فيزيائية مادية" يوسع من طبيعة الفعل العنيف ليشمل الأفعال التي تنتج عن العلاقة بالقدرة بما في ذلك التهديد و الترهيب و الإهمال و اللامبالاة و الكثير من أفعال العنف الإجرامية وجميع الأنماط المادية و الانتهاك الجنسي و السيكولوجي و كذلك الانتحار و الأفعال الإنتهاكية الأخرى الموجهة للذات، كما يغطي هذا التعريف مجالا واسعا من النتائج لتشمل الأذى المادي (الجسمي او البدني) و الأذى السيكولوجي (النفسي) و الحرمان ....[1]

ويعرف **عدلي السمري** بأنه " أي سلوك يصدر عن فرد أو جماعة تجاه فرد آخر أو آخرين ماديا كان او لفظيا، مباشرا او غير مباشر نتيجة الشعور بالغضب أو الإحباط أو للدفاع عن النفس أو الممتلكات أو الرغبة في الانتقام من الآخرين أو للحصول على مكاسب معينة ترتب عليها إلحاق أذى بدني أو مادي أو نفسي بصورة متعمدة بالطرف الآخر" [2]

و هنا نجد أن تعريف **السمري** ينطوي على مجموعة من الخصائص التي إن توفرت في سلوك معين كان السلوك عنيفا و هذه الخصائص هي : تعمد الإيذاء،قد يكون ماديا او معنويا كما انه قد يكون نتيجة لأعمال غضب أو إحباط بالنفس كما قد يكون دفاعا عن النفس ....

و يتوافق التعريف الموسع للعنف مع تعريف "**منظمة اليونسكو**"، حيث عرفت العنف بأنه: " استخدام الوسائل التي تستهدف الإضرار بسلامة الآخرين الجسدية أو النفسية أو الأخلاقية و اعتبرت العنف النفسي و الأخلاقي نوعا أعمق من العنف الجسدي، و أكثر استحقاقا للإدانة و الرفض لأنه أكثر مهارة من العنف الجسدي و أكثر منه خطرا"[3].

ويعرفه عالم الاجتماع" **نيبورج Nieburg**" على انه:" فعل مباشر أو غير مباشر بهدف تهديد أو جرح الأشخاص أو تحطيم للممتلكات"[4] ، ويقول: **ميشو** (**Michaud**) " يحدث العنف في وضعية تفاعل حيث يقوم الفرد او عدة أفراد بطريقة مباشرة او غير مباشرة فرادى او جماعة على إلحاق

---

[1]_ المرجع السابق، ص 5

[2]_ عدلي، السمري. سلوك العنف بين الشباب.ورقة مقدمة إلى أعمال الندوة السنوية السابعة بقسم علم الاجتماع جامعة القاهرة حول الشباب ومستقبل مصر .29_30 ابريل 2000 ، جامعة القاهرة،ص450

[3]_ نقلا عن أحمد، مجدوب وآخرون. العنف الأسري: منظور اجتماعي قانوني. القاهرة :المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، 2003،ص 14

[4] _ Michel, Born. Psychologie de la délinquance, Bruxelles :édittion le Boeck & Larcier, 2005,P 7.

الأذى بالشخص او بعدة أشخاص بدرجات متفاوتة سواء بكيانهم الجسدي او المعنوي أو بممتلكاتهم..."[1]

هناك مظاهر عديدة لمفهوم العنف من خلال التعاريف السابقة الذكر أهمها : وجود القوة التي هي أساسية في تشكيل السلوك العنيف كما يظهر العنف من خلال الممارسة (التعامل مع الآخرين)، و غالبا ما يكون لتحقيق هدف معين قد يكون نفسي او مادي وفي معظم الأحيان يكون هدفه إلحاق الأذى بالآخر.

المفهوم الإجرائي للعنف :

هو سلوك عدواني غالبا ما يكون قصدي يمارسه الفرد او الجماعة تجاه فرد آخر أو مجموعة من الأفراد باستعمال القوة و يستهدف من خلاله إلحاق الأذى بهم سواء كان هذا الأخير مادي أو معنوي (نفسي) أو لفظي، و يتخذ مظاهر أخرى كتخريب الممتلكات المادية الخاصة او العمومية .

ثانيا: مفهوم الثقافة:

هي طريقة كاملة للحياة لدى مجتمع معيّن حيث يتم تعلمها وتقاسمها بين أفراد المجتمع، غير أن مفهوم الثقافة هو من المفاهيم المعقدة، فهي صفة مميزة للإنسان في جميع المجتمعات، وبها يمكن تحديد انتماءه داخل الجماعة أو خارجها، أي أن السلوك يعتمد اعتمادا كليا على الثقافة.

يعرف **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** الثقافة بأنها: " البيئة التي خلفها الإنسان من المنتجات المادية وغير المادية، والتي تنتقل من جيل إلى جيل وبالتالي فهي تتضمن الأنماط الظاهرة والباطنة لسلوكات الأفراد، ويتكون النسق الثقافي عادة من المعتقدات والعلوم والمعارف والفنون والقيم والعادات وغير ذلك.[2] و يعد تعريف **"تايلور"** من أهم التعريفات التي قدمت حول مفهوم الثقافة حيث عرفها على أنها:" هي ذلك الكل المركب من المعارف و التقاليد و الأخلاق و القوانين و العادات و أي قدرات أو خصال يكتسبها الإنسان نتيجة وجوده في مجتمع ما"[3]

وفي تعريف آخر **لصلاح الدين شروخ:** هي مجموعة من الأدوات المادية والفكرية التي يستطيع بها الأفراد إشباع حاجاتهم الحياتية والاجتماعية وتكييف أنفسهم حسب بيئتهم.[4]

---

[1] _Yves, Michaud. La violence, Que sais-je ? 3eme éd. France: PUF, 1992, P8.

[2]_ أحمد زكي ،بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، 1987، ص92.

[3]_ نقلا عن سامية، خضر صالح. استراتيجية مواجهة العنف : رؤية نقدية و دراسة تطبيقية. القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة و الطباعة والنشر،2003،ص 49

[4] _صلاح الدين، شروخ. علم الاجتماع التربوي.الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004، ص183.

فالثقافة هي حاملة للقيم و موجهة للأهداف و هي في ذات الوقت تمارس ضغطا على الأفراد و توجه سلوكهم و تحدد مواقفهم، ووظيفتها هي أنها تحدد لكل فرد انتماءه إلى إحدى الجماعات و هي التي تحدد مجال اتصاله داخل الجماعات و فيما بينها.فالثقافة تنشئ وحدة مشتركة تقوم عليها الأخلاق و المعرفة و القيم و أساليب العمل و التفكير و طرائق السلوك[1].

إن تعدد التعاريف لمفهوم الثقافة رافقه تعدد الآراء حول أي رأي من مظاهر الحياة الإنسانية ومعطياتها تعتبر جزء من الثقافة، ومن هذه الزاوية حاول "**كريستوفر جينيز**" أن يميّز أربع معاني رئيسية لمصطلح الثقافة:

1. الثقافة ينظر إليها أحيانا كحالة للفكر، فشخص ما يصبح مثقفا حينما يتجه صعودا نحو فكرة الكمال أو الهدف أو إنجاز طموح إنساني، ومن هذه الزاوية تعتبر الثقافة كنوعية تكتسب من جانب الأفراد القادرين على التعلم وتحقيق الصفات المرغوبة لدى الكائن البشري المثقف.[2]
2. وإذا كان التعريف الأول للثقافة هو نخبوي كونه يعتبر بعض المظاهر لما هو إنساني أرقى من المظاهر الأخرى، ولكن بدلا من أن ينظر إلى بعض الأفراد أرقى من الأفراد الآخرين فهو يعتبر مجتمعات معينة أكثر رقيا من مجتمعات أخرى، فالثقافة هنا شديدة الارتباط بفكرة الحضارة، حيث تكون بعض المجتمعات أكثر ثقافة وحضارة من المجتمعات الأخرى.
3. أما التعريف الثالث فيرى الثقافة كإطار جماعي للفنون والأعمال الذهنية لدى أي مجتمع منفرد،وهذا التعريف يستعمل بشكل واسع باعتباره له إحساس مشترك لدى الأفراد، ووفق هذا التعريف يمكن العثور على الثقافة في المسارح وفي قاعات الاحتفالات وصالات اللوحات الفنية والمكتبات العامة بدلا من الامتداد إلى كل مظاهر الحياة الاجتماعية للإنسان، وبهذا المعنى يطلق على الثقافة أحيانا بالثقافة العليا.
4. والتعريف الأخير يرى الثقافة أسلوب كامل في حياة الناس، وهذا التعريف جرى اعتماده من قبل " **رالف لنتون**" حيث يؤكد أنّ ثقافة المجتمع هي طريقة حياة أفراده، وهي مجموعة الأفكار والعادات التي تعلموها وساهموا فيها ثم نقلوها من جيل إلى آخر. [3]

---

[1]_ ابراهيم، الحيدري.سوسيولوجيا العنف و الارهاب.ط1. بيروت: دار الساقي،2015، ص 93

[2] _ نقلا عن هارلمبس، وهوليورن.سوشيولوجيا الثقافة والهوية .ترجمة: حاتم حميد محسن . ط1.دمشق :دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص07.

[3]_ نفس المرجع، ص08.

فالثقافة إذن هي ذلك التشبع الكلي المعقد الذي قام الإنسان نفسه بصنعه متمثلا في الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والقيم وأساليب التفكير وأنماط السلوك وطرق معيشة الأفراد وقصصهم وألعابهم ووسائل الاتصال والانتقال وكل ما توارثه الإنسان وأضافه إلى تراثه. [1]

وفي نفس السياق يعرف المفكر الجزائري " **مالك بن نبي**" :" الثقافة بأنها نظرية في السلوك أكثر من أن تكون نظرية في المعرفة حيث أن السلوك الاجتماعي للفرد خاضع لأشياء أعم من المعرفة و أوثق صلة بالشخصية منها بجمع المعلومات و هذه هي الثقافة او بمعنى آخر أكثر عملي الثقافة هي مجموعة من الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه ، و الثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه و شخصيته"[2].

فالثقافة تشمل مختلف طرق الحياة وأساليبها التي يتبعها الفرد في حياته بصفته عضوا في المجتمع، وهي بما تتضمنه من معارف ومعتقدات وقواعد أخلاقية وقيم وقوانين وعادات وتقاليد وغيرها. كما تنطوي على أنماط سلوكية معينة و توقعات يشترك فيها كل الأفراد ، كما أن الثقافة كسلوك يمكن أن تكتسب من خلال المجتمع. وبالتالي فالثقافة هي حصيلة ما يتولد عن التراث الإنساني من عقائد وقيم ورموز وطقوس وشعائر وأفكار تميّز المجتمعات عن بعضها البعض، فهي تعبر عما ترثه الأجيال من تراث متراكم عبر الزمان الثقافي والتاريخي للمجتمع.

المفهوم الإجرائي لثقافة العنف:

ثقافة العنف هي مجموعة من الأفكار والمعتقدات ومختلف الأنماط السلوكية والقيمية (ثقافة مجتمعية) التي ترسخ العنف كطريقة وأسلوب يتخذه الفرد الجزائري في مواجهة مختلف المواقف والمشكلات التي يتعرض لها في حياته الاجتماعية العامة والخاصة، **فثقافة العنف** نقصد بها **المخزون الفكري والثقافي للفرد** (**الشاب**) **الجزائري** الذي **يغذي تصرفه العنيف** في معظم السلوكيات التي تصدر منه اتجاه الآخر سواء تعلق الأمر بالأفراد أو بالممتلكات لأنه يعتقد أن العنف هو الحل الأمثل لفك النزاع أو التفاهم مع الآخرين.

---

[1] _سميع، أبو مغلي وعبد الحافظ سلامة.التنشئة الاجتماعية للطفل.الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص93.

[2]_مالك، بن نبي.شروط النهضة.ترجمة: عمر كامل مثقاوي و عبد الصبور شاهين .ط 11.دمشق : دار الفكر،2013، ص ص 88_ 89

ثالثا: مفهوم الشباب:

جاء في **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** أن " مفهوم الشباب بالأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشر والرابعة والعشرين (18- 24 سنة)، أي الذين أتموا عادة الدراسة العامة، وتتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة انتقالية إلى الرجولة أو الأمومة، ويتخطى الأفراد فيها مرحلة التوجيه والرعاية ويكونون أكثر تحرّرا، ولهذا تحتاج هذه المرحلة إلى عناية خاصة".[1]

كما جاء في قاموس " **Grand la Rousse Encyclopédique** " أن مفهوم الشباب هو تلك المرحلة العمرية المتعلقة بالسن الممتدة ما بين 18-28 سنة "[2]

وفي التوصية الأولى الصادرة عن **المؤتمر الأول لوزراء الشباب العربي** الذي عقد بالقاهرة في الفترة الممتدة من(04- 08 أكتوبر **1969**)، اتفق على أن "مفهوم الشباب يتناول أساسا الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15- 25 سنة انسجاما مع المفهوم الدولي المتفق عليه ، غير أن ظروف الوطن العربي عموما تفرض امتداد هذه المرحلة إلى ما بعد الخامسة والعشرين وفق متطلبات الشباب في كل قطر عربي"[3]

ويرى **علماء الاجتماع** أن الشباب "هم كل من يدخل في السن من 15 إلى 25 سنة ويبنون رأيهم على أساس أن أولئك قد تم نموهم الفيزيولوجي أو العضوي بينما لم يكتمل نموهم النفسي والعقلي نموا تاما، وبالتالي فهم في مرحلة وسط بين الطفولة والمراهقة والرجولة الكاملة"[4].

وفي هذا الصدد يقول **عزت حجازي** بأن:" مرحلة الشباب أو المراهقة كما تسمى في بعض المؤلفات، تبدأ بمرحلة بلوغ الحلم أو اكتمال النضج الجنسي، وغالبا ما يحدث هذا عند سن الخامسة عشر (15 سنة) أو قبلها بقليل، وسن الفترة الممتدة بين سن الخامسة عشر والخامسة والعشرين (15 – 25) سنة تمتد مرحلة الشباب والتي قد تمتد بعد هذا المجال قليلا، ففي سن الخامسة والعشرين تحدث في حياة الفرد تحولات هامة من أبرزها استكمال التعليم، ودخول الفرد عالم الشغل، والسعي لتكوين

---

[1]_ أحمد، زكي بدوي.مرجع سابق، ص 452.

[2] _Grand la rousse encyclopédique. Tome 06 . paris : librairaie la rousse, 1962.

[3]_ عبد المجيد سيدأحمد، منصور وزكريا الشربيني. الشباب بين صراع الأجيال المعاصر والهدى الإسلامي.القاهرة:دار الفكر العربي، 2005، ص34

[4]_ محمد، الفاتح حمدي. استخدام الشباب الجزائري لوسائل الاتصال والإعلام الحديثة وأثرها في قيمهم وسلوكياتهم اليومية.سلسلة كتب المستقبل العربي. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، (سبتمبر2013)، ص287.

أسرة، وهو بذلك يترك فترة الأخذ والطلب، ويبدأ حياة الراشدين، حيث يرتبط بالعديد من المؤسسات ويطرأ تغيرات مختلفة على تصوراته وإدراكه لذاته وللآخرين وللمجتمع"[1].

لذلك فالشباب ليس مجرد مرحلة زمنية تبدأ في الخامسة عشر أو ما قبلها بقليل بعدد آخر من السنوات، وإنما هي مجموعة من الخصائص والمواصفات التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار إن نظرنا إلى مرحلة الشباب. وهي في كل الأحوال مرحلة لا تنفصل عن بقية مراحل العمر وبخاصة مرحلة الطفولة والمراهقة.

هذا ويختلف مفهوم الشباب من **المنظور الاجتماعي** عن **المفهوم البيولوجي** من حيث الاقتصار على جوانب النضج الجسمي(العضوي)، كما يختلف عن المفهوم السيكولوجي من حيث الاقتصار على جوانب النضج النفسي، لذلك فإن علماء الاجتماع يرون بأنّ الشباب هي مرحلة عمرية تبدأ حينما يحاول المجتمع إعداد الفرد وتأهيله لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي دورا فعالا فيه، فهو ذلك الشخص الذي ينتظر تحقيق الاندماج الاجتماعي والذي هو في حالة بين اكتساب الأدوار وتعليم الوظائف للوصول إلى تقلد المسؤولية[2].

وإن كنا نلاحظ تضاربا كبيرا بين المختصين والباحثين حول تحديد مفهوم الشباب خاصة من الناحية العمرية ومع ذلك فإن أغلب الباحثين بما فيهم خبراء اليونسكو يميلون إلى الاعتقاد بأن الفئة العمرية الشابة هي الفئة التي تقع بين 15- 24 سنة (الخامسة عشر والرابعة والعشرين من العمر)، وذلك من شأنه أن يمهد لعملية جمع المعطيات الإحصائية الثقافية الخاصة بالشباب واحتياجاتهم ومشكلاتهم، وفي هذا الصدد يرى **السوسيولوجي "ج.هارتمان"** (**j.hartmann**) أن الشباب يشكلون قوة حيوية في المجتمع وأن شروط الحياة وطبيعة المشكلات التي يواجهونها تجعل منهم شريحة اجتماعية يمكن مقارنتها بأية شريحة اجتماعية أخرى، فالشباب نتاج لكل الفعاليات الاجتماعية السارية في المجتمع وهم في الوقت نفسه قوة حقيقية وتمتلك خصوصية ،وخاصة في الأوقات الحرجة لعملية التغير الاجتماعي[3].

في حين يرى **"محمود حسن"** أن مرحلة الشباب تنقسم إلى دورتين، دورة ثانوية كبرى وتبدأ بالسنة العاشرة وتتم في حلقة كاملة حتى السنة السادسة عشر، ثم الدورة الثانوية الصغرى التي يندفع فيها المراهق نحو النضج في فترة خمس سنوات تقريبا إلى أن يصل الشباب إلى سن الرشد في الحادية

---

[1]_ عزت ، حجازي. الشباب العربي ومشكلاته. سلسلة عالم المعرفة. الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985، ص ص 16-18.

[2] _ Madeleine, Grawitz . lexique des sciences sociales. 7eme éditions. paris : éditions Dalloz, 2000 .

[3]_ نقلا عن علي أسعد، وطفة.تأملات في مفهومي الشباب وثقافة الشباب. كلية التربية. جامعة الكويت، ص ص 5-6

والعشرين أو نحوها، وعليه فهو يرى أن هذه المرحلة التي بدأت بتطورات المراهقة وانتهت بالنضج والاستقرار هي أهمّ ما يميز مرحلة الشباب[1].

إن أهم ما ركزت عليه التعاريف السابقة يمكن أن يندرج ضمن المراحل الأولية لإعداد الشباب امتدادا ما بين "بداية مرحلة المراهقة وانتهاء بمرحلة الشباب المبكر (22-24 سنة) "ليدخل بعدها الشاب مرحلة الرشد والنضج أو قد تكون ما بين أواخر سن المراهقة وأوائل سن الرشد (18-28سنة)، حيث يشترك الشباب في جملة من الخصائص الإنسانية تكاد تكون متشابهة فيما بينهم بغض النظر عن الزمان والمكان لعلّ وأهمّها: خصائص سيكولوجية وسلوكية ودافعية كالميل نحو الاستقلالية، الطموح الشديد، والميل أيضا نحو التغيير، الحماس والمروءة وغيرها، كما تنطوي في ذات الوقت على الكثير من التسرع والاندفاع والقسوة والغضب والعنف، وعليه فإن التحديد المقبول لفترة الشباب هو تحديدها بالفترة التي يختارها الفرد بين مرحلة الطفولة ومرحلة الرشد والتي يتحقق خلالها النضج الجسمي والعقلي والانفعالي والاجتماعي، وتمتد هذه المرحلة من بدء البلوغ وظهور علاماته الأولية والثانوية إلى زواج الشخص وتحمله مسؤولياته كرجل راشد ناضج [2].

وبذلك نخلص بالقول بأن مفهوم الشباب ينطوي على جملة من العوامل، أهمها: سن البلوغ والذي يختلف من فرد لآخر، وعامل دخول الفرد الحياة المهنية، واستكماله مراحل تعليمه المختلفة، الزواج وسعيه لتكوين أسرة وغيرها، وتحمله المسؤولية ولعب الأدوار التي يمنحها له المجتمع بكل كفاءة كالقرارات الخاصة بمستقبله المهني أو بشريك الحياة والتخلص من السلطة الأبوية (أو الوالدية).

المفهوم الإجرائي للشباب:

انطلاقا مما سبق فقد حددنا مفهوم الشباب لهذه الدراسة كما يلي:

تتحدد الفئة العمرية للشباب المعني بهذه الدراسة ما بين سن (19سنة و35 سنة)، وهذا لعدة اعتبارات أهمّها أنّ **18 سنة فما فوق** هي السن القانونية للفرد الذي يمكن أن يمارس حقوقه المدنية والقانونية وفق قانون الأحوال الشخصية الجزائري.

وسن 35 سنة (كحد أقصى) لسن الشباب، على اعتبار مهم وهو متعلق بالحياة الاجتماعية للفرد (الشاب)، كونه أنه أصبح يعرف تأخرا واضحا في مستوى الدخل والعمل والسكن والزواج وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية، خاصة ما إذا علمنا أن متوسط سن الزواج عند الشباب الجزائري بلغ 33 سنة (ذكور) سنة2008.

---

[1]_ محمود، حسن. مقدمة الخدمة الاجتماعية. بيروت :دار النهضة العربية ، د ت ،ص 577

[2]_ عبد المجيد سيدأحمد، منصور و زكريا الشربيني، مرجع سابق، ص 34.

فالشباب الجزائري المعني بهذه الدراسة يندرج ضمن الفئة العمرية الممتدة ما بين (19_35) سنة التي يتميز فيها الفرد غالبا بالنضج الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي ، والتي يكون من خلالها الفرد قادرا على التكيف مع التغيرات الاجتماعية و المستجدات الحياة اليومية كما انه يكون جاهزا لتحقيق الاندماج الاجتماعي واكتساب الأدوار، والاستقلالية وتحمل المسؤولية اتجاه نفسه واتجاه مجتمعه.

رابعا: مفهوم العوامل:

العامل: هو المجموعة التي يرتبط بعضها ببعض التي تنظم في نسق معين حيث تؤدي في مجموعها إلى إحداث نتيجة[1].

وتعرف العوامل على أنها مجموع ما يحيط بالفرد من الظروف و الأسباب والمسببات التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج ظاهرة معينة، وتنقسم العوامل إلى عوامل نفسية و عوامل بيولوجية و عوامل اجتماعية و عوامل ثقافية و عوامل اقتصادية و عوامل سياسية ....وغيرها.و سنقتصر في هذه الدراسة على أهم العوامل المساهمة في اكتساب ثقافة العنف عند الشباب الجزائري و أهم هذه العوامل هي: العوامل الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.

_مفهوم العوامل الاجتماعية:

يعرفها القاموس الأمني بأنها " البيئة التي يعيش فيها الفرد و تؤثر فيه و تجعله يخضع لاعتبارات ومعايير الآخرين و توقعاتهم مثل الأسرة،الحي ،جماعة الرفاق، و الصداقات و الأقران...الخ، كما تعرف على أنها مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة و أنظمتها و التي تساهم في تكوين الفرد وتربيته و يكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد و مجتمعه[2]

وتعرف أيضا " هي مجموع تفاعل البيئة و الأصدقاء و المدرسة و الحي و التي تسهم في تكوين الدافع و السلوك (العنيف) لدى أحد أفراد المجتمع. و يرى محمد عاطف غيث " أن مفهوم العامل الاجتماعي له صلة وثيقة بالواقعة الاجتماعية التي يمكن تفسيرها في ضوء المعطيات و البيانات الفرضية،و العوامل الاجتماعية يجب أن تكون خارج الفرد ، و لكن على صلة به،وذلك من خلال ما تمارسه من قهر عليه [3].

---

[1]_ عدنان، الدوري.أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي.ط3.الكويت:دار السلاسل للنشر و التوزيع،1984، ص 60

[2] –نقلا عن أحمد، عياش الرشيدي."العوامل الاجتماعية المؤدية لممارسة العنف اللفظي للآباء نحو الأبناء".رسالة ماجستير.جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.1435هـ ،ص ص 6_7

[3]_ محمد عاطف ،غيث. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1989،ص174.

المفهوم الإجرائي للعوامل الاجتماعية:

العوامل الاجتماعية هي مجموع الظروف والمتغيرات الاجتماعية المحيطة بالشباب الجزائري والمتفاعلة فيما بينها و الخارجة عن نطاقه و التي من شأنها أن تؤثر و تضغط عليه و تؤدي به إلى اكتساب ثقافة العنف و ممارسة السلوك العنيف ، والتي حصرناها في هذه الدراسة في عاملين أساسيين و هما: البيئة الأسرية و البيئة المدرسية.

المفهوم الإجرائي للعوامل الثقافية:

وهي أيضا مجموع المتغيرات الثقافية المترابطة نسبيا فيما بينها و التي من الممكن أن تؤثر في سلوك الفرد و توجيهه و قد حددناها في متغيرين أساسيين و هما:المستوى التعليمي للشباب و دور وسائل الإعلام كوسيلة ثقافية.

المفهوم الإجرائي للعوامل الاقتصادية:

هي تلك المتغيرات ذات الطابع الاقتصادي والتي تؤثر في حياة الأفراد وقد تدفع بهم لإرتكاب سلوك العنف مثل: الفقر والحرمان المادي والبطالة وارتفاع الأسعار وتدني الأجور و الرواتب والظروف المعيشية الصعبة، و الفوارق الاقتصادية بين الأفراد والاغتراب الوظيفي و غيرها...أما بالنسبة لهذه الدراسة فقد حددنا العوامل الاقتصادية المؤدية إلى انتشار ثقافة العنف بين أوساط الشباب الجزائري في المتغيرات الآتية:البطالة وعدم توفر فرص العمل والفقر والظروف المعيشية الصعبة(انخفاض الدخل و رداءة المسكن).

خامسا:مفهوم أساليب التنشئة الأسرية:

1_المعنى اللغوي للأسرة:

الأسرة من الناحية اللغوية كما ورد في لسان العرب بمعنى:" أسرة الرجل بمعنى عشيرته و رهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم.و الأسرة بمعنى عشيرة الرجل و أهل بيته.أما في معاجم اللغة الانجليزية "الأسرة" العائلة بمعنى كل الناس الذين يعيشون في نفس المنزل حيث يوجد الأبوان و الأبناء و يكون بينهم رابطة الدم و القرابة[1].

[1]_ نقلا عن عبد المجيد سيد أحمد، منصور و زكريا أحمد الشربيني. الأسرة على مشارف القرن 21: الأدوار_ المرض النفسي والمسؤوليات.ط1.القاهرة:دار الفكر العربي،2000،ص ص 15_16

2_ المعنى الاصطلاحي للتنشئة الأسرية:

عرفها "أوغست كونت" :" بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع و هي النقطة التي يبدأ فيها التطور" و يعرفها " جون لوك": هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص ارتبطوا بروابط الزواج و الدم أو التبني مكونين حياة معيشية مستقلة و متفاعلة يتقاسمون عبء الحياة و ينعمون بعطائها"[1]

و حيث أن مفهوم التنشئة يعني : " تحويل الكائن البيولوجي (الطفل الوليد)إلى شخص اجتماعي عبر جماعات اجتماعية متنوعة في نوعها لكنها مترابطة في وظائفها[2].

أساليب التنشئة الأسرية:

تعد الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي يحتك بها الطفل احتكاكا مستمرا حيث تعد المكان الأول الذي تنمو فيه أساليب التنشئة الاجتماعية التي تشكل الميلاد الثاني في حياة الطفل أي تكوينه كشخصية اجتماعية ثقافية،فالطفل يتعرض في سياق أسرته بحكم ما لها مندور مهم في عملية التنشئة إلى ممارسات و أساليب و اتجاهات معينة في تنشئته من قبل الوالدين الذين يمارسون مع أبنائهم أساليب واتجاهات متعددة منها الصريح والضمني والمقصود وغير المقصود في توجيههم و تشكيل سلوكهم[3].

وفي دراسة قام بها "جولن"(1969) تبين وجود ثلاث أساليب أساسية في التنشئة الاجتماعية وهي التقبل مقابل الرفض، و التساهل مقابل التحكم،و الحماية الزائدة ، بينما في المجتمع العربي حدد الباحثون مجموعة من الأساليب، التي تعد من أهم الأساليب التنشئية في المجتمع العربي وهي :أسلوب التقبل و الرفض،الأسلوب الديمقراطي،أسلوب التفرقة في المعاملة، أسلوب التساهل والإهمال و الحماية الزائدة، أسلوب الحماية الزائدة و التدليل، و أسلوب التسلط و التشدد و القسوة بالإضافة إلى أسلوب إثارة الألم النفسي[4]

المفهوم الإجرائي لأساليب للتنشئة الأسرية:

التنشئة الأسرية هي عملية اجتماعية يقوم من خلالها الوالدان بتلقين الأبناء و تعليمهم وتربيتهم و نقل ثقافة المجتمع إليهم و ربطهم به عبر جملة من الأساليب التربوية و التنشئية المختلفة و لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة بتحديد جملة من الأساليب التنشئية على مستوى الأسرة من خلال ما يدركه الشباب نحو معاملة الآباء لهم في المواقف المختلفة منذ الطفولة و من هذه الأساليب:القسوة و التسلط

---

[1]_ سميح، أبو مغلي و عبد الحافظ سلامة.التنشئة الاجتماعية للطفل.عمان: دار اليازوري،2013،ص 181

[2]_ خليل عمر،معن. التنشئة الاجتماعية.ط1. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع،2004، ص 18

[3]_فيروز، مامي زرارقة وفضيلة زرارقة. السلوك العدواني لدى المراهق بين التنشئة الاجتماعية وأساليب المعاملة الوالدية: المنظور والمعالجة .عمان:دار الأيام، 2013،ص 154

[4]_ نفس المرجع ، ص ص 154_165

، الحوار والتشاور و الرفق و التسامح، الضرب و العقاب و أسلوب الإهمال و اللامبالاة بالإضافة إلى أسلوبي التدليل و الحماية الزائدة.

سادسا: المدرسة:

1_المعنى الاصطلاحي للمدرسة:

هي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجياته الأساسية و هي تطبيع أفراده تطبيعا اجتماعيا تجعلهم أعضاء لهم فائدة في المجتمع، فالمدرسة هي مؤسسة اجتماعية تكون السلوك السائد للأفراد[1].فالمدرسة إذن تقوم بنقل المنشأ في المرحلة الاجتماعية فضلا عن توفير الظروف المناسبة لنمو المنشأ جسميا و عقليا و انفعاليا و اجتماعيا[2].

حيث تعتبر المدرسة من أهم فترات التطور الحياتية كلها على الإطلاق، حيث أنه يتم خلالها غرس أسس الشخصية المستقبلية للفرد..و هي من أخطر مراحل عمر الإنسان لأنها مرحلة بناءة، ففيها توضح الدعائم الأساسية لشخصيته و ترتسم سمات سلوكه و تتعدد أبعاد نموه الأساسية من عقلية و لغوية وانفعالية[3].

أما فيلسوف التربية " **جون ديوي**" فيرى أن :" المدرسة تلعب دورين أساسيين في خدمة المجتمع الذي تنشأ فيه:أولهما نقل التراث بعد تخليصه من الشوائب و ثانيهما إضافة ما ينبغي إضافته لكي يحافظ المجتمع على حياته، أي تجديد المجتمع أو تغييره بشكل مستمر"[4].

المفهوم الإجرائي للمدرسة:

تعد المدرسة من أهم المؤسسات التنشئية بعد الأسرة فهي مؤسسة تربوية منظمة، تهدف إلى تنشئة الأفراد تنشئة صحيحة بما يخدم الأمة و المجتمع، و المقصود به في دراستنا الحالية المدرسة العمومية الجزائرية بجميع أطوارها سواء تعلق الأمر بالمرحلة الابتدائية أو الاكمالية أو الثانوية و علاقتها بسلوك العنف لدى الشباب الجزائري و إلى أي مدى ساهمت البيئة المدرسية (المعلم_ زملاء الدراسة كمؤشرين أساسيين) في تعلم سلوك العنف لديهم.

---

[1]_عدنان، الدوري. جناح الأحداث: المشكلة و السبب. الكويت:منشورات ذات السلاسل،1985،ص 264

[2]_ خليل العمر، معن. مرجع سابق ،ص 171)

[3]_ حفيظة، تازوتي." لغة الطفل بين المحيط و المدرسة" . مجلة إنسانيات. 14_15 (ديسمبر 2001):ص 67

[4]_ جون ، ديوي . المدرسة و المجتمع.ترجمة: أحمد حسن الرحيم. ط2.بيروت:دار مكتبة الحياة، د ت ن،ص 16

سابعا: الإعلام:

1_المعنى اللغوي للإعلام:

هو مصدر لفعل " اعلم" وهو رباعي من العلم الذي هو إدراك الشيء على حقيقته و أعلمته و علمته كانتا في الأصل ذات دلالة واحدة ، إلا أن " الإعلام" أصبح يختص بالإخبار السريع، بينما اختص التعليم " بما يكون من تكرير و تكثير بهدف إحداث الأثر في نفس المتعلم". و قال الزبيدي " و اعلمه إياه فتعلمه"كما قال سيبويه" علمت كأذنت، و أعلمت كأذنت، ويقول ابن منظور" استعلم لي خبر فلان واعلمينيه حتى أعلمه واستعملني الخبر فأعلمته إياه، وعلم الأمر و تعلمه أتقنه" ويقول "الفارابي":"أعلمته الخبر كأفعل و فعل، أخبر و خبر، أنبأ و نبأ"[1]

2_المعنى الاصطلاحي للإعلام المرئي:

تعرفه القواميس الاتصالية بأنه:" تزويد بالأخبار الصحيحة و الواضحة و المعلومات السليمة الصادقة و الحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعه من الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير و اتجاهاتهم و ميولهم و يتم تحقيق ذلك بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة من صحافة و إذاعة و تلفزيون..." [2]

أما الباحث " فرنان تيرو" فيقول:" الإعلام هو نشر الوقائع و الآراء في صيغة مناسبة بواسطة ألفاظ أو صور بصفة عامة و بواسطة جميع العلامات التي يفهمها الجمهور"[3].

و يعتبر الإعلام عملية تفاهم تنظم التفاعل بين الناس من خلال التعاطف و التجاوب في آرائهم، فهو ظاهرة صقلتها و طورتها الحضارة الحديثة و دعمتها بإمكانات عظيمة لتصبح قوة لا يمكن للشعوب والحكومات الاستغناء عنها فأصبحت تتحكم في آراء و أذواق و سلوكيات الأفراد و الجماهير.

المفهوم الإجرائي للإعلام المرئي:

يتلخص المفهوم الإجرائي للإعلام المرئي لهذه الدراسة في وسائل الإعلام الجماهيرية السمعية البصرية كالتلفزيون و الانترنت و الفيديو على سبيل المثال لا الحصر، و التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياة الشباب اليوم و تأخذ حيزا كبيرا في حياتهم و تلعب دورا فاعلا فيها ،و تؤثر على آرائهم و أفكارهم وأخلاقهم و سلوكياتهم من خلال مضامينها و أشكالها المتعددة .

---

[1]_ نقلا عن سيد محمد، الشنقيطي.مدخل إلى الإعلام. سلسلة دراسات في الإعلام الإسلامي والرأي العام. الرياض: دار عالم الكتب،1991،ص ص 5 _7

[2]_ سامية، محمد جابر و نعمات أحمد عثمان. الاتصال و الاعلام: تكنولوجيا المعلومات. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2003،ص 415

[3]_نقلا عن زهير، إحدادن. مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1991،ص 14

ثامنا: المستوى التعليمي:

1_المعنى اللغوي للمستوى التعليمي:

جاء في معجم المعاني الجامع أن:" المستوى (اسم) و جمعه مستويات و هو اسم مفعول من استوى، و المستوى هي الدرجة و المكانة التي استوى عليها الشيء، معيار الحكم ، نسبية المقارنة، ومستوى عقلي أو فكري أو علمي: تعني درجة المعارف أو التطور العقلي عند الفرد..."[1]

2_المعنى الاصطلاحي للمستوى التعليمي:

تعرف " منظمة اليونسكو " التعليم على أنه:"مجموع العمليات التعليمية من حيث المستوى والمضمون و الأسلوب الذي سيشارك به الفرد في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية"[2]، والتعليم هو" تحسن في السلوك أو المعلومات أو المعارف أو المواقف او القيم ...و يرتبط مفهوم مستوى التعليم عموما بتدرج الخبرات و كفاءات التعلم..."[3].

المفهوم الإجرائي للمستوى التعليمي:

ونقصد بالمستوى التعليمي في هذه الدراسة بدرجة التعليم التي وصل إليها الشباب حسب المراحل الدراسية التي تعرفها المدرسة و الجامعة الجزائرية و التي حصل بموجبها على شهادات رسمية من مختلف المؤسسات التعليمية في المجتمع (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي: ليسانس، ماستر،دكتوراه).

تاسعا: مفهوم الفقر:

1_المعنى اللغوي للفقر:

يحدد مفهوم الفقر لغة عند **ابن منظور** بأنه: فقر: الفقر والفقر ضدّ الغنى، والفقر لغة رديئة، الفقير الذي لا شيء له، والفقر الحاجة وفعله الافتقار والنعت فقير[4]

2_المعنى الاصطلاحي للفقر:

وصف " **جون سكوت**" الفقر بأنه هو: الافتقار إلى الموارد (الدخل) اللازمة لشراء الضروريات أو لتحقيق مستوى معيشة مقبول من خلال مستويات إنفاق فعلية، أو الحرمان الناجم عن الافتقار إلى

---

[1] _ معجم المعاني الجامع. عن موقع www .almaany.com بتاريخ2016/06/15

[2] _ منظمة اليونسكو. تعليم الكبار. 1982 .باريس،ص 65

[3] _ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة . التصنيف الدولي المقنن للتعليم . ط2. 2006. اليونسكو،ص ص 10_15

[4] _ ابن منظور. مرجع سابق ، ص60.

الضروريات والافتقار إلى القدرة على تحقيق مستوى معيشة معيّن أو العجز عن المشاركة في الأنشطة الحياتية.[1] وقدمت "**الأمم المتحدة**" تعريفا للفقر في عام 1999 بالقول أن الفقر: يتخذ أشكالا متنوعة تتضمن انعدام الدخل، والموارد الكافية لضمان مستوى معيشي لائق، ومظاهر الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، والوصول المحدود أو المعدوم إلى التعلم وغيره من الخدمات الأساسية، وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام المؤن (المؤونة) والسكن غير المناسب والعيش في بيئة غير آمنة بالإضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية، واختصر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معنى الفقر بالقول إنه: " عدم قدرة الأفراد في التحكم في الموارد لأن يكونوا أصحاء ومتعلمين، أي أن الفقر بهذا المفهوم يعني الحرمان المطلق. [2]

وإن كان الأمر في هذا لا يتصل بالإطار النظري بقدر ما يتصل بالوقائع القائمة في الواقع المحدّد، ففي بلد معيّن يمكن اعتبار الدخل عند مستوى معيّن حدا للفقر، وقد يكون الحدّ ذاته في بلد آخر أقل أو أكثر مقارنة بواقع المصاريف التي ترسم حدود الفقر انطلاقا من الاحتياجات الأساسية للإنسان، ولقد أدت التباينات التي تحيط بالفقر إلى ظهور اختلافات في تعريفه، فقد قدم "**البنك الدولي**" تعريفا للفقر (1990) مفاده أن الفقر هو "عدم القدرة على تحقيق الحدّ الأدنى من مستوى المعيشة وغياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية".[3]

فالتعريف الاجتماعي للفقر يقدم معنى للفقراء بأنهم هم الأفراد الذين يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، ويعتبر الحدّ الفاصل للفقر هو الحدّ الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية[4]، أما في التعريف الموضوعي فالفقر: " يعين مستوى محدّدا من الدخل أو الإنفاق اللازم للوصول إلى الحدّ الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش"[5].

---

[1] _ جون ،سكوت .علم الاجتماع المفاهيم الأساسية. ترجمة:محمد عثمان .ط2. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،2013، ص309.

[2] _ نقلا عن سارة، فايز.الفقر في سورية: نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر. لندن:مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية، 2011، ص06.

[3] _البنك الدولي. تقرير التنمية في العالم. 1990. القاهرة:مؤسسة الأهرام ، ص41.

[4] _ جامعة الملك عبد العزيز. مكافحة الفقر.جدة: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ، 2005، ص20.

[5] _Programme des notions unies pour le développement. rapport mondiale sur le développement humaine. 1997, p 17.

ويبقى الاتجاه الموضوعي لتعريف الفقر هو المعتمد في دراسة الفقر وتحديد مفهومه، حيث يركز هذا الاتجاه على دراسة الفقر بالاعتماد على مؤشرات متفق عليها، وقد حدّد برنامج الأمم المتحدة للتنمية هذه المؤشرات في ثلاثة هي كما يلي:

1_مؤشر الدخل:

من منظور الدخل يعتبر الفرد فقيرا فقط إذا كان مستوى دخله يقل عن الخط المقرر للفقر، ويعرف هذا الخط بأنه كمية الدخل التي يدونها، لا يمكن للفرد الحصول على كمية الغذاء الذي يؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لبقائه حيا، ولا يشمل الكساء والنقل والمأوى والعلاج، بل الغذاء فقط، وهو ما يعرف بحد الفقر المدقع.وحسب هذا المؤشر فالفقر هو حالة عدم الحصول على دخل يؤمن للإنسان الغذاء اللازم لبقائه على قيد الحياة، و يتفق هذا المؤشر مع مؤشر حد الكفاف في الفكر الإسلامي، ذلك أنه الحد الذي لو قل عنه دخل الفرد أصبحت حياة الإنسان في خطر.[1]

2_مؤشر الحاجات الأساسية:

من منظور الحاجات الأساسية يعتبر الشخص فقيرا إذا كان محروما من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية من حاجة للغذاء، وحاجة للكساء، وحاجة التعليم وحاجة للعلاج، وغيرها من الحاجات الأساسية التي يتعين على الفرد أن يحصل عليها وإلا قيل عنه فقيرا.

3_مؤشر القدرة:

من منظور القدرة يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي، ومستوى الصحة ومستوى الدخل، وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر، لذلك فواضعو هذا التعريف لم ينظروا إلى الفقر من ناحية واقع الفقير أو أثار الفقر وإنما نظروا إليه من زاوية العوامل المسببة له، فالرفع من مستوى تعليم الأفراد يفسح أمامهم مجالات واسعة للتوظيف بعكس الفرد الأمي فهو لا يعمل إلا في مجالات محدودة، كما أن توفير الرعاية الصحية من شأنه أن ينتج فردا سليم الجسم قوي البنية قادر على العمل في أي مجال، أما الحصول على دخل مرتفع فهو يؤمن للفرد شراء الغذاء الغني بالمركبات الضرورية والأساسية لبناء الجسم.

---

[1] _ الطيب، لحيلح ومحمد حصاص. "الفقر: التعريف ومحاولات القياس". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية .7 (جوان، 2010):ص170.

وقد تبنت الأمم المتحدة مؤشر التنمية على أساس المزج بين ثلاث مؤشرات فرعية سابقة الذكر أي التعليم والصحة والدخل، وأسمت هذا المؤشر بمؤشر التنمية البشرية.[1]

المفهوم الإجرائي للفقر:

نقصد بالفقر في هذه الدراسة هو عدم قدرة الشباب الجزائري على تحقيق الحدّ الأدنى من حاجاته الأساسية كالغذاء والكساء والتعليم والعلاج، فهو إذن يمثل عجزه أو عجز أسرته على توفير أهمّ مستلزمات معيشته الأساسية كالمأكل والملبس و المسكن غير اللائق...

عاشرا: مفهوم الدخل:

يعرفه "هيكس" بأنه أقصى قيمة يمكن أن تستهلك خلال أسبوع و التي يمكن المحافظة معها على حالة الرفاه في نهاية الأسبوع كما كانت في بدايته، و يتضمن مفهوم الدخل وفقا للنظام الجديد الدخل النقدي مثل الأجور و الرواتب النقدية، كما عرفه على انه اكبر مبلغ يمكن ان تستهلكه الأسرة أو وحدة أخرى من دون أن ينخفض المستوى الحقيقي لصافي الثروة[2]

وهو ذلك الأجر أو مقابل العمل الذي يبذله الفرد ،ويكون غالبا موجه لاقتناء أو استهلاك حاجيات إما دائمة أو غير دائمة فعندما تنفق العائلة أموالها في الإستهلاك نقول أنها قد استهلكت دخلها تحت قيد ميزانيتها، لأن هذه العائلة لا تستطيع إستهلاك حاجيات أكبر من دخلها، إلا في حالات الإقتراض من جهات أخرى، و الدخل الأسري هو أموال تتصرف فيها الأسرة، كما تشاء لأنها أموال متاحة، لذا نطلق على هذه النوع من الدخل بالدخل الأسري[3].

المفهوم الإجرائي للدخل:

و نعني به الأجر أو الراتب النقدي الذي تتحصل عليه الأسرة شهريا و الذي تستهلكه أو تنفقه لتلبية مختلف احتياجاتها و متطلباتها المعيشية في الشهر.

---

[1] _المرجع السابق، ص 172.

[2] _أحمد، الكواز. مناهج تقدير المداخيل المختلطة في الأقطار العربية. ورقة بحثية منشورة ، يناير 2002

[3] _أحمد، سلامي ومحمد شيخي."تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر 1970_ 2005". مجلة الباحث.6 (2008):ص ص 129_130

الحادي عشر:مفهوم المسكن:

هو المنشأة التي يأوي إليها الإنسان و عائلته للعيش ، و الاحتماء من عوامل الطبيعة و لقضاء احتياجاته اليومية خارج نطاق عمله،و يستخدمه للراحة و النوم و تحضير الطعام و تناوله،و اللقاءات الأسرية و الاجتماعية [1]. و للمسكن مرادفات مثل البيت و المنزل و الدار و المأوى و يعرف على أنه مكان الإقامة و هو الذي يؤمن إستقرار الحياة للناس[2].

المفهوم الإجرائي للمسكن:

ويقصد به المأوى والمنزل الأسري للشاب الذي يعيش فيه و يشعر فيه بالراحة والاستقرار أو العكس،و مدى ارتباطه به وانعكاسات نمطه ونوعيته من حيث اتساعه وملكيته أو رداءته على حالته النفسية و الاجتماعية.

الثاني عشر: مفهوم البطالة:

1_ المعنى اللغوي للبطالة:

البطالة لفظ مقابل للعمالة و مضاد له و العامل و العاطل يكونان على طرفي نقيض ، إن اللفظ لغة كما ورد في لسان العرب قد أتى من الفعل بطل و بطل (بضم الطاء)و له معان كثيرة و منها أنه يعني التعطل و انه يقال بطل الأخير (بالفتح) يبطل بطالة و بطالة أي تعطل فهو بطال [3]. وهي في معجم الرائد تدور في نفس الإطار حيث يذكر أيضا أنها قد اشتقت من بطل و بطيل ، و تعني عدم توافر العمل للراغبين فيه و القادرين عليه[4].

2_ المعنى الاصطلاحي للبطالة:

ورد في القاموس الاقتصادي أن البطالة :تعني الأجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه و تعطل عن العمل ، و هذا على أي حال يتماشى مع ما ورد في دائرة المعارف الأمريكية حيث أوضحت أن البطالة مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي ، التي تشير إلى الأشخاص القادرين عن العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه و لكنهم لا يجدونه. ومن هذا المنطلق فإن البطالة تشمل مجموعات مختلفة من الأفراد و هم: _ الذين لا يعملون

_ الذين يعملون في مواسم مؤقتة فقط(و لا يعملون في مواسم أخرى)

---

[1]_مجموعة من المؤلفين.الموسوعة العربية.المجلد 18.دمشق: دار الفكر،ب ت، ص 576

[2] ابراهيم ،يوسف.إشكالية العمران و المشروع الإسلامي . د م: مطبعة أبو داود،1992، ص 4

[3]_ ابن منظور، مرجع سابق،ص 227

[4]_ مسعود، جبران.الرائد .ط5.بيروت :دار العلم للملايين،1986،ص326

_ الذين يعملون بشكل مؤقت (دون الارتباط بموسم معين)

_ العاملون فعلا ولكن ذوي إنتاجية منخفضة (البطالة المقنعة) [1]

وطبقا **لمنظمة العمل الدولية** فإن "البطال أو العاطل هو كل فرد قادر على العمل راغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله على مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده".[2]

وفي تعريف آخر "هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن معنى للبطالة في المجتمعات الريفية التقليدية، فالبطالة هي مرض النظام الصناعي، تنتج عن مدى النشاط وعن عدم التوازن بين العرض والطلب، فيكثر العرض من الراغبين في العمل وعلى ذلك فهي تعني كل من كان قادرا على العمل، ثم عجز عن الحصول عليه". [3]

فالبطالة هي حالة عدم الاستخدام التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والذين ليس لديهم فرص عمل سانحة، كما تعرف بأنها ظاهرة اجتماعية تعبر عن العمالة الناقصة وتتجسد في التفاوت بين العمل وسوق الإنتاج، تقوم هذه الظاهرة على كون شريحة من السكان القادرين على العمل ولا تجد عملا لها. [4]

المفهوم الإجرائي للبطالة:

إن مفهوم البطالة التي تستند عليه هذه الدراسة يشمل معايير أساسية أهمها : أن الفرد في سن النشاط او العمل (الشباب) يبحث عن العمل و راغب فيه و لا يحصل عليه مما ينعكس سلبا على حياته و يؤثر في سلوكياته تجاه الآخرين.

الثالث عشر: الظروف المعيشية:

يشير مفهوم **المستوى المعيشي** إلى كل ما يتمتع به الفرد من ملبس ومأكل ومسكن ويتحدّد ذلك بمستوى الدخل والبيئة التي يعيش فيها والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، ويقاس المستوى

---

[1] _ نقلا عن أحمد، حويتي وآخرون.علاقة البطالة بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي.الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998،ص 20

[2] _ نقلا عن عتيق علي سليمان، علوة."البطالة والجريمة في المجتمع الليبي" . مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية). 11،01 (2012): ص34.

[3] _حسين عبد الحميد أحمد، رشوان.مشكلات المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري. ط4. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 2005، ص153.

[4] _ معمر، داود.مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري: دراسة بعض الملامح السوسيو_نفسية و الاقتصادية. ط1. الجزائر: دار طليطلة،2009، ص ص 219_220

المعيشي بعدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل: الدخل، نسبة التعليم، المستوى الصحي، البنية التحتية، الترفيه، الحريات، معدل الفقر...الخ. [1]

ويعرف **فريدريك معتوق** الأحوال أو الظروف المعيشية في معجم العلوم الاجتماعية بأنها كل ما تعلق منها بالأمور الحيوية كالأكل والشرب، وتأمين المسكن والملبس، واستهلاك لوسائل الترفيه من أسفار وأفلام سينمائية وتلفزيونية.

و من البنود الكلاسيكية التي يهتم بها علماء الاجتماع في هذا الحقل:[2]

- الإنفاق الذي يتعلق بالطعام والشراب.
- الإنفاق الذي يتعلق بالمسكن وأثاثه وحاجياته.
- الإنفاق المخصص للتقلبات العمل وغيرها...
- الإنفاق المخصص لشراء الألبسة والأحذية.

أمّا **إبراهيم مدكور** فيحدّد مفهوم الظروف المعيشية " أنها تلك الظروف التي يعيش في ظلها جماعة من الناس، أو ظروف الحياة التي يرجوها الناس، ولم يتيسر لهم بعد بلوغها، أو الظروف المعيشية التي تتوفر فيها شروط معيّنة متفق عليها، كحد أدنى للتغذية أو للأجور، أو التعليم...[3].

وقد جاء في قرار **اللجنة الاقتصادية** التابعة للجامعة العربية أن الظروف المعيشية أو مستوى المعيشة هي ظروف الحياة لا سيما الظروف المادية التي يعيش في ظلها أو يطمح إلى تحقيقها أفراد مجتمع معيّن أو طائفة منهم.[4]

فمفهوم مستوى المعيشة هو تعبير يستخدم عادة للدلالة على المستوى الاقتصادي للفرد أو الأسرة أو الدولة، ويمكن قياس مستوى المعيشة بقيمة البضائع والخدمات التي أنتجها أو استهلكها الفرد أو الأسرة أو الدولة خلال مدة زمنية معينة، ويمكن تفسير مستوى المعيشة أيضا بأنه يبنى على الأهداف التي يضعها الناس من متطلبات الحياة ويسعون لتحقيقها، فإذا اجتمع لديهم القدر الكافي من حاجاتهم بما يكفل رفاهيتهم وسعادتهم فإنهم يكونون بذلك قد حققوا مستوى المعيشة المطلوب.[5]

---

[1] _ حميد، الهاشمي. عندما يكون التعليم سببا في البطالة. دراسة منشورة الكترونيا عن موقع www .noshiri.net، ديسمبر 2003.

[2] _ فريدريك، معتوق. معجم العلوم الاجتماعية. بيروت: أكاديميا ، 1998، ص156.

[3] _إبراهيم ،مدكور. معجم العلوم الاجتماعية. القاهرة:الهيئة المصرية العلمية للكتاب، 1975، ص541.

[4] _لجنة السكان والحاجات الاجتماعية. ملخص مشروع التقدير حول حماية الشبيبة: جنوح أحداث الجزائر.2003 .المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

[5] _ الموسوعة المعرفية الشاملة. بتاريخ: www.marefa.org lindex.php.18/02/2014 .

المفهوم الإجرائي للظروف المعيشية:

والظروف المعيشية بالنسبة لنا في هذه الدراسة هي تلك الأحوال المادية بالدرجة الأولى التي تتضمن حاجات الفرد من توفر الغذاء واللباس والسكن اللائق بالإضافة إلى مواصلة التعليم وإمكانية العلاج والتي إما أن تكون جيدة وملائمة لحياة كريمة أو تكون عكس ذلك، بمعنى آخر هي مجموعة من المكتسبات التي يحصل عليها الشباب الجزائري و تشير إلى حالته الاقتصادية و الاجتماعية و تتمثل في نوع أكله و مسكنه و مستوى دخله و مدى تحقيقه لمتطلبات الحياة الكريمة له و لأسرته.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية المتبعة:

المطلب الأول:منهج البحث:

إن موضوع البحث هو الذي يفرض على الباحث استخدام منهج معيّن دون غيره يمكنه من دراسة موضوعه دراسة علمية سوسيولوجية، لذلك فتحديد المنهج أو المناهج المستخدمة في البحث تعتبر خطوة ضرورية وهامة لتوضيح السبيل الذي سوف يتبعه الباحث في مسار بحثه للوصول إلى إجابات عن الأسئلة التي يطرحها في بداية البحث.

إنّ قيمة ومصداقية أي بحث سوسيولوجي يعتمد بالدرجة الأولى على المنهج الذي يستخدمه الباحث في جمع بياناته وتحليلها، فالمنهج حسب " **Madeleine Grawitz**" هو مجموع العمليات العلمية التي تنطبق عليها أخلاقيات البحث من أجل الوصول إلى الحقائق مهما كانت تبعاتها، فنظهرها ونتفحصها، وهذا المفهوم للمنهج في المعنى العام مسار منطقي لكل الخطوات العلمية التي تسمح بملاحظة هذه الحقائق من مجموع القواعد المستقلة لأي بحث [1]. أمّا **صلاح مصطفى الفوال** فيقول بأن: " المنهج هو الوسيلة التي تتوصل عن طريقها إلى الحقيقة، ويتم بواسطتها الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالظاهرة المدروسة [2].

وتختلف المناهج باختلاف المواضيع والظواهر المدروسة مع العلم أن طبيعة موضوع البحث هي التي تحدّد المنهج أو مجموعة المناهج التي يجب توظيفها في الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى إجابة واقعية وموضوعية بأفضل طريقة على الإشكالية المطروحة ونظرا لطبيعة بحثنا هذا الذي نسعى من خلاله إلى تشخيص واقع ثقافة العنف عند الفرد الجزائري والعمل على البحث في الأسباب والعوامل المؤدية

---

[1] _Madeleine, Grawitz .Lexique des sciences sociales.7eme édition .paris : édition dollaz ,2000, p348.

[2] _صلاح مصطفى، الفوال.منهجية العلوم الاجتماعية. القاهرة:عالم الكتب، 1982، ص191.

لانتشار الظاهرة ودراستها دراسة علمية سوسيولوجية وفهمها فهما موضوعيا، اعتمدنا على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي رأينا أنه الأنسب لموضوع بحثنا.

ويعد المنهج الوصفي في العلوم الاجتماعية والإنسانية من بين المناهج العلمية الأكثر شيوعا واستخداما خاصة في البحوث السوسيولوجية،ويهدف إلى وصف الظواهر في زمن الحاضر ويقوم بوصف ما هو موجود ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات القائمة بين الوقائع أو الظواهر، فهو الطريقة التي يسعى من خلالها الباحث إلى جمع البيانات والحقائق حول الظواهر الاجتماعية بصفة كيفية " qualitative"[1]

و يعتمد على الملاحظة بأنواعها بالإضافة إلى عمليات التصنيف و الإحصاء مع بيان و تفسير تلك العمليات، ويعد المنهج الوصفي أكثر مناهج البحث ملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم ظواهره واستخلاص سماته.و يأتي على مرحلتين: الأولى مرحلة الاستكشاف و الصياغة التي تحتوي بدورها على ثلاث خطوات هي تلخيص تراث العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بموضوع البحث، والاستناد إلى ذوي الخبرة العلمية و العملية بموضوع الدراسة، ثم تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة و تلقي الضوء عليها أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التشخيص و الوصف و ذلك بتحليل البيانات و المعلومات التي تم جمعها تحليلا يؤدي إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات و تقديم تفسير ملائم لها[2].

ويعتبر المنهج الوصفي التحليلي ذا قيمة كبيرة من الناحية العلمية، فهو يزود الباحثين بكل المعطيات التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وتشمل المواقف التي يعيشونها، لأن الوصف الدقيق الذي يصلون إليه يعد اللبنة الأساسية التي ترتكز عليها الدراسة العلمية.[3]

كما أن المنهج الوصفي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبير ا كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضع مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.[4] وبما أن اختيار منهج الدراسة يتوقف على طبيعة الموضوع فإننا قد وظفنا منهج المسح الاجتماعي والذي يعد أحد أهم المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية .

---

[1] جمال، معتوق. منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي. ط1.الجزائر: دار بن مرابط ،2009، ص120.

[2] _ عبود عبد الله، العسكري.منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية . ط2 .دمشق: دار النمير،2004،ص 6

[3] _ محمد فؤاد ،حلمي وآخرون. المرشد في كتابة الأبحاث. ط4. جدة:دار الشروق ، 1983، ص21.

[4] _عمار، بوحوش وآخر.مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث. ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986، ص129.

ويمكن تعريف منهج المسح بطريقة العينة بأنه دراسة للظروف الاجتماعية التي تؤثر في مجتمع معين، وهو الذي يكتفي فيه بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانيات المتوفرة لدى الباحث.[1]

لذلك استخدمنا منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة لمجموعة من الشباب لبلديات مختلفة لولاية البليدة من خلال تطبيق استمارة البحث عليهم ، لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية من جهة و اكتساب ثقافة العنف لديهم من جهة أخرى.

وحيث أن هذه الدراسة تنقسم إلى قسمين القسم النظري و القسم الميداني ،لذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على مرحلتين أساسيتين وهما:

_ مرحلة البيانات النظرية حول ظاهرة العنف في الجزائر عموما و لدى الشباب خاصة من خلال تاريخ الظاهرة و تجميع بعض الأرقام والإحصائيات الرسمية عن حجم الظاهرة و ارتفاعها في المجتمع الجزائري.

_ مرحلة البيانات الميدانية: و التي تمثلت في تجميع معلومات حول الظاهرة من خلال تطبيق استمارة الاستبيان على عينة من الشباب لبعض البلديات بولاية البليدة.

المطلب الثاني: مجتمع البحث:

تقتصر هذه الدراسة على مجتمع البحث المكون من فئة الشباب والذين تتراوح أعمارهم ما بين سن 19 سنة و35 سنة وقد اخترنا هذه الفئة العمرية حيث أنّ الفرد يكون قد تجاوز مرحلة المراهقة ويستعد للدخول لمرحلة النضج الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي، لذلك فقد اخترنا عينة من الطلبة الجامعيين بالإضافة إلى عينة من الشباب من بعض بلديات ولاية البليدة.

المطلب الثالث: عينة البحث:

تعتبر العينة مجموعة فرعية من عناصر مجتمع البحث، فهي من أهم الخطوات المنهجية حيث يتوقف عليها نتائج البحث، فمن الصعب على الباحث أن يقوم بالاتصال بجميع المبحوثين المعنيين بالدراسة، واستحالة إجراء المسح الشامل على جميع مفردات البحث لذلك يستخدم الباحث أسلوب المعاينة وذلك من خلال سحب عينة من الأفراد الذين يمثلون مجتمع الدراسة أو البحث وعليه فالعينة هي جزء من الكل أي المجتمع الأصلي ويتم اختيارها بطرق علمية، فهي شريحة من المجتمع تتضمن

[1] _جمال، معتوق. منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي .مرجع سابق، ص ص 122، 123.

خصائص المجتمع الأصلي الذي نرغب في التعرف عليه ويجب أن تكون ممثلة بجميع أفراد المجتمع تمثيلا صحيحا فهي ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي سنجمع من خلاله المعطيات.[1]

وطريقة اختيار العينة تختلف باختلاف طبيعة المواضيع المدروسة وتعتبر كمرحلة مهمة في البحث الميداني وتتوقف نتائجه على صحتها وقد تم استخدام نوعين من المعاينة:

1_المعاينة الأولى:المعاينة الطبقية:

هي صنف من المعاينة الاحتمالية الذي ينطلق من فكرة أن هناك خاصية أو عدة خصائص تميز عناصر مجتمع البحث و التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار قبل الإنتقاء، و يسمح هذا الإجراء بإنشاء مجموعات صغيرة أو طبقات سيكون لها بعض الانسجام لأننا نعتقد أن العناصر المكونة لكل طبقة لها بعض التشابه وأن كل منها يتميز في نفس الوقت عن المجموعات الأخرى.فالمعاينة الطبقية هي أخذ عينة من مجتمع البحث بواسطة السحب من داخل مجموعات فرعية أو طبقات مكونة من عناصر لها خصائص مشتركة.،أوهي تقسيم مجتمع البحث الذي نريد دراسته إلى مجتمعات بحث فرعية تسمى بالطبقات، ثم نسحب عشوائيا عينة من كل طبقة، و يمثل مجموع العينات التي تم إختيارها العينة النهائية التي ستخضع للتحليل"[2].

وقد تم تطبيق المعاينة الطبقية على مجتمع البحث المتكون من الطلبة الجامعيين بكل من كلية العلوم بجامعة سعد دحلب_ البليدة1 و كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة علي لونيسي_ البليدة2 الذين يدرسون في النظام Lmd ، حيث تم تقسيمهم إلى مجموعات فرعية حسب الجنس و المستوى والتخصص العلمي ، و بتطبيق نسبة سبر واحدة على جميع الطبقات و هي 2% .

حيث تكون المجتمع الأصلي للعينة الأولى (عينة الطلبة الجامعيين) من $N= N^1 + N^2$

حيث تشير N^1 إلى مجموع الطلبة (المجتمع الأصلي) بكلية العلوم بجامعة سعد دحلب _ البليدة1

و تشيرN^2 إلى مجموع الطلبة (المجتمع الأصلي) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة علي لونيسي_ البليدة2.

---

[1] _موريس، أنجرس. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية. ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004، ص301.

[2] _ سعيد ،سبعون. الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع.ط2. الجزائر: دار القصبة للنشر،2012 ، ص 142

وحسب الإحصائيات المتحصل عليها فإن :

N^1 =4730 وهي تمثل مجموع طلبة كلية العلوم بجامعة سعد دحلب _ البليدة1

N^2 =4030 وهي تمثل مجموع الطلبة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة علي لونيسي_ البليدة2.

N= 4730 + 4030 = 8760

و بتطبيق نسبة سبر 2 % على المجتمع الإحصائي فإن تمثيل العينة يكون كما يلي:

8760 ×2%= 175 مبحوث(ة) و هي عينة البحث التي تمثل الطلبة الجامعيين بكل من كلية العلوم جامعة سعد دحلب_ البليدة 1 وكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة علي لونيسي_ البليدة2.

و الجدول الآتي يوضح المجتمع الأصلي لكلية العلوم بجامعة سعد دحلب_البليدة 1:

الجدول رقم (01)

يبين المجتمع الأصلي لكلية العلوم جامعة سعد دحلب_ البليدة1

التخصص العلمي	فيزياء		كيمياء		رياضيات		إعلام آلي		المجموع
الجنس / المستوى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
ليسانس(السنة 1،2،3)	325	962	94	414	659	848	402	326	4030
ماستر(ماستر1 و 2)	40	76	06	51	19	60	216	212	680
دكتوراه (lmd)	05	07	_	_	_	_	04	04	20
المجموع	370	1045	100	465	678	908	622	542	**4730**

المصدر:نيابة العميد للبيداغوجيا، كلية العلوم،جامعة سعد دحلب_ البليدة1

وبتطبيق نسبة السبر 2% على كل مفردات المجتمع الإحصائي لكلية العلوم حسب الجنس والمستوى الدراسي و التخصص العلمي نتحصل على تمثيل عينة البحث:

4730×2% = 94 مبحوث (ة) والتي نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02)

يبين عينة البحث لكلية العلوم بجامعة سعد دحلب_ البليدة1

التخصص العلمي	فيزياء		كيمياء		رياضيات		إعلام آلي		المجموع
الجنس / المستوى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
ليسانس(السنة1،2،3)	07	19	02	08	13	17	08	07	81
ماستر(ماستر1 و 2)	01	02	_	01	_	01	04	04	13
دكتوراه(lmd)	_	_	_	_	_	_	_	_	_
المجموع	08	21	02	09	13	18	12	11	**94***

*عينة البحث لكلية العلوم بجامعة سعد دحلب_ البليدة1 قدرت ب 94 مبحوث(ة).

و الجدول الآتي يمثل المجتمع الأصلي لكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية بجامعة علي لونيسي_البليدة2

الجدول رقم (3)

يبين المجتمع الأصلي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة علي لونيسي_البليدة2

التخصص العلمي	العلوم الاجتماعية		العلوم الإنسانية		المجموع
الجنس / المستوى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
ليسانس(السنة3،2،1)	267	1007	179	1031	2484
ماستر(ماستر1 و 2)	333	854	111	90	1388
دكتوراه (lmd)	56	102	_	_	108
المجموع	656	1963	290	1121	**4030**

المصدر:نيابة العميد للبيداغوجيا،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة علي لونيسي_البليدة2

وبتطبيق نسبة السبر 2% على كل مفردات المجتمع الإحصائي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية حسب الجنس والمستوى الدراسي والتخصص العلمي (وقد تعمدنا عدم أخذ التخصصات الفرعية واكتفينا بأخذ الطلبة على أساس التخصص الأساسي وهو العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية) نتحصل على تمثيل عينة البحث كما يلي:

4030×2% = 81 مبحوث(ة) و التي نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4)

يبين عينة البحث لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة علي لونيسي_البليدة2

التخصص العلمي	العلوم الاجتماعية		العلوم الإنسانية		المجموع
الجنس / المستوى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
ليسانس(السنة1،2،3)	05	20	04	21	50
ماستر(ماستر1 و 2)	07	17	02	02	28
دكتوراه	01	02	_	_	03
المجموع	13	39	06	23	* 81

*عينة البحث لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة علي لونيسي_البليدة2 قدرت ب 81 مبحوث(ة).

وعليه عينة البحث لطلبة الجامعة هي 94 + 81 = 175 طالب(ة).

2_ المعاينة الثانية: المعاينة العرضية:

تم استخدام هذا النوع من المعاينة مع الشباب الذين استجوبناهم خارج الجامعة و هي العينة الثانية في هذه الدراسة حيث شملت مجموعة من الشباب يقطنون بمناطق مختلفة من ولاية البليدة، لمستويات تعليمية وأوضاع مهنية مختلفة. فانتقاء العناصر كان على أساس متغير السن بالدرجة الأولى (19_ 35) سنة و نظرا لعدم توفر المجتمع الأصلي للشباب تم اللجوء للعينة العرضية التي يتم استخدامها عندما لا يتوفر للباحث أي اختيار لسحب العينة إلا القيام بالتحقق من العناصر التي (تقع في يده) حيث يقوم الباحث باختيار مثلا أشخاص مارين في الطريق معين أو داخلين في محل معين ليحقق معهم" [1]، لذلك قمنا بتوزيع 220 استمارة استبيان على مجموعة من الشباب الذين صادفناهم في الأماكن المختلفة التي قصدناها كبعض النوادي الرياضية و دور الشباب و الحدائق العامة التي يرتادها الشباب عادة بولاية البليدة و بعد إلغاء بعض الاستمارات و عدم استرجاع أخرى تحصلنا 167 استمارة استبيان صالحة للبحث.

وبمجموع العينة الأولى للطلبة الجامعيين و العينة الثانية للشباب بمختلف المستويات التعليمية والأوضاع المهنية تكون عينة الدراسة لدينا كمايلي:

175+ 167= 342 مبحوث(ة) و عليه شملت هذه الدراسة على عينة بحث مكونة من 342 شاب(ة).

المطلب الرابع:أدوات جمع البيانات:

تستخدم في البحوث الاجتماعية عامة الكثير من الوسائل والتقنيات، كما يمكن استخدام أكثر من تقنية في البحث الواحد إذا اقتضت الضرورة ذلك، فهي الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات وتصنيفها وجدولتها بطريقة علمية تساعد الباحث على جمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وعموما فإن الباحث دائما يفضل الأدوات التي يرى أنها تمكنه من الوصول إلى البيانات المستهدفة بأكثر دقة وموضوعية، وذلك حسب طبيعة الموضوع وكيفية استجابة المبحوثين لها، لأن المبحوث يعد طرفا أساسيا في هذه العملية كما أن اختيار جمع البيانات يتوقف على طبيعة المشكلة ، وطبيعة البيانات، و صفات الأفراد المبحوثين و يتعين على البحث اختيار أداة او مجموعة من الأدوات التي يستعين بها في الحصول على البيانات من جمهور البحث " فالأداة هي عبارة عن الوسيلة التي

[1]_ سعيد ،سبعون.مرجع سابق،ص147

يستعين بها الباحث في جمع بياناته أو بعبارة أخرى محاولة الإجابة على سؤال بماذا يحل الباحث مشكلة بحثه" [1].

وعليه الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة تمثلت كما يلي:

1_ الدراسة الاستطلاعية:

الدراسة الاستطلاعية أو الكشفية كما يتضح من اسمها تهدف إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة و كشف جوانبها و أبعادها وأحيانا ما يطلق على هذا النوع من الدراسات " الدراسات الصياغية " من منطلق أن هذا النوع من البحوث يساعد الباحث في صياغة مشكلة البحث صياغة دقيقة تمهيدا للبحث فيها بشكل أفضل يساعد الباحث في وضع الفروض المتعلقة بمشكلة البحث التي يمكن إخضاعها للبحث فيما بعد.

تمت الدراسة الاستطلاعية في شهر جوان 2015 ، حيث شملت هذه الدراسة على عينة عشوائية قوامها 15 شاب (ة) من ولاية البليدة و تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 35 سنة و من مستويات تعليمية مختلفة (شملت طلبة في مرحلة الثانوية و طلبة الجامعة و بعض البطالين) .

تم تطبيق استمارة استبيان مكونة من 25 سؤالا حول رأي الشباب في العنف وأسبابه و أشكاله في المجتمع الجزائري و شملت بعض الأسئلة حول التنشئة الأسرية ووسائل الإعلام والظروف الاقتصادية.

وبناء على ما توصلنا إليه في الدراسة الاستطلاعية قمنا باختيار الشباب كعينة أساسية لإجراء البحث، و هذا لسببين الأول وهو أن المجتمع الجزائري شبابي و يمثل الشباب فيه نسبة 70%، ثانيا أنهم أكثر فئات المجتمع تورطا في قضايا العنف و الشغب و الجريمة حسب إحصائيات رسمية و غير رسمية ، كما أنهم يتأثرون بالظروف المحيطة بهم، ويساهمون في تغيير المجتمعات، مثلما هو الحال في دول ما يسمى بالربيع العربي.

كما قمنا بإعادة صياغة بعض الفرضيات بطريقة أكثر دقة وموضوعية خاصة تلك المتعلقة بالظروف الاقتصادية (كالسكن و الدخل) باعتبارهم مؤثرين جدا على سلوك الشباب ، كما لاحظنا بأن متغير المستوى التعليمي يلعب دورا هاما في توجيه آراء المبحوثين ، لذلك أضفنا فرضية ثانية عن المستوى التعليمي للشباب و علاقته بالعنف لديهم . و لاحظنا بأن هناك مشكل حقيقي في مواقع التفاعل والاحتكاك اليومي بين الأفراد في المجتمع الجزائري وهو العنف، والتي تكاد تكون ثقافة مكتسبة يلجأ إليها في حل مشكلاته ومختلف المواقف التي يتعرض لها يوميا.

---

[1]_ أحمد، حويتي. المسائل المنهجية في الرسائل العلمية.ط1.عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2015،ص18

كما عمدنا إلى استبعاد تلاميذ المرحلة الثانوية في البحث والاكتفاء بطلبة الجامعة و الشباب المتراوح سنه ما بين 19_ 35 سنة، على اعتبار أن تلاميذ الثانوية معظمهم في مرحلة المراهقة (أو المراهقة المتأخرة) و آرائهم تتغير بسرعة وغير ثابتة.

2_ الملاحظة:

هي إحدى أدوات جمع البيانات، وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الدراسة النظرية، كما تستخدم في البيانات التي لا يمكن جمعها عن طريق الاستمارة أو المقابلة أو الوثائق... ومن أجل ذلك يهتم العلم بالملاحظة كأداة بحث، لملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عن مختلف أبعادها للوصول إلى إصدار أحكام وصفية للوقائع التي تمثل في الأساس قوانين العلم.[1]

وعلى الباحث أن يتبع منهجا معينا في ملاحظاته أساسا لمعرفة واضحة ودقيقة، وقد شدّت انتباهي ظاهرة العنف عند الفرد الجزائري منذ فترة ولكنها كانت ملاحظات عشوائية إلى أن قررت دراسة الظاهرة بطريقة علمية، فأخذت ملاحظاتي الطابع العلمي خاصة.

وقد استعنت بنوع أساسي من أنواع الملاحظة وهي الملاحظة بدون مشاركة، والتي فيها يلاحظ الباحث عينة بحثه أو يقوم بواسطتها بمراقبة المبحوثين عن كثب، دون أن يشارك في النشاط الذي تقوم به هذه الجماعة موضع الملاحظة، ويكون ذلك عن طريق المشاهدة أو الاستماع أو متابعة موقف معين [2]، ويصبو الملاحظ في استعانته بهذه الأداة كذلك الحياد وعدم التحيز على غرار الأدوات والتقنيات المنهجية العلمية الأخرى، فهي أداة سوسيولوجية مباشرة وبسيطة لأنه تعني بدراسة سلوكات عفوية، وعند حدوثها بالضبط وهي تفسيرية، يعمل الباحث على هامش المجموعة موضوع الدراسة وعلى حين غفلة من أعضائها [3]، وهذا هو المقصود حيث ساعدتنا هذه التقنية خاصة في مرحلة الاستطلاع التقرب من الواقع الاجتماعي لظاهرة ثقافة العنف عند الفرد الجزائري وخاصة عند فئة الشباب حيث مكنتنا من ملاحظة السلوكات الظاهرة لهم أثناء مواقف حياتية عدة ولفترة زمنية محددة، خاصة وأنّنا متأكدين بأنّ المبحوثين لن يغيروا من سلوكاتهم أثناء ملاحظاتنا لهم لأنّهم غير مدركين بأنّهم موضع ملاحظة من أحد، لذلك فقد استفدنا من هذه الأداة كثيرا سواء في مرحلة بناء الموضوع أو بناء استمارات البحث وتعديلها، وهكذا فقد كان استخدامنا لهذه الأداة أهمية بارزة في هذا البحث.

---

[1] _رشيد، زرواتي.تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. ط1. الجزائر:دار هومة للنشر، 2002، ص 154.

[2] _خالد، حامد. منهج البحث العلمي.ط3.الجزائر :دار ريحانة للنشر والتوزيع ، 2003، ص126.

[3] _فضيل، دليو. أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية: 130 سؤالا وجوابا. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص72.

3– الاستبيان (استمارة الاستبيان):

تعد استمارة البحث من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما وشيوعا في البحوث الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى الميزات التي تحققها هذه الأداة حيث تتركز عليها البحوث الميدانية من خلال جمع المعلومات حول الموضوع المدروس، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تسجل وتترجم أهداف البحث عن طريقها ليتمكن من جمع معلومات وبيانات تفيدنا في التعرف على اتجاهات الأفراد، مشاعرهم ودوافعهم وسلوكهم كما تفيد في الحصول على إحصائيات تصور الواقع الحالي [1].

فهي تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجهة، ذلك لأنّ صيغ الإجابات تحدد مسبقا، هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف إيجاد علاقات رياضية وإقامة مقارنات كمية [2] ، وقد تم إعداد استمارة الاستبيان انطلاقا من متغيرات (المتغير التابع و المتغير المستقل) الفرضيات و من المؤشرات التي تم استخراجها من تلك المتغيرات و قد شملت على (98) سؤالا بين أسئلة مفتوحة ومغلقة و نصف مغلقة، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثمانية محاور أساسية و هي:

_ المحور الأول: يتعلق بالبيانات الأولية لأفراد العينة

_المحور الثاني: يتعلق بأساليب التنشئة الأسرية وعلاقتها باكتساب ثقافة العنف عند الشباب الجزائري.

_ المحور الثالث: فيتعلق البيئة المدرسية و علاقتهما باكتساب ثقافة العنف.

_المحور الرابع: يتعلق بالمستوى التعليمي لأفراد العينة و علاقته باكتساب ثقافة العنف لديه

_ المحور الخامس: يتعلق بالإعلام المرئي و دوره في اكتساب ثقافة العنف لدى الشباب

_المحور السادس: يتعلق بالبطالة و دورها في اكتساب ثقافة العنف لدى الشباب

_ المحور السابع: يتعلق بالظروف المعيشية دورها في اكتساب ثقافة العنف لدى الشباب

_ المحور الثامن: ويتعلق برأي الشباب حول اعتبار العنف وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين في المجتمع.

أ_ صدق الأداة (صدق المحتوى):

صدق الاستبيان يعني التأكد من أنه سوف يقيس ما اعد لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها و مفرداتها من ناحية أخرى بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"[3]، وقد تم اختبار صدق الاستبيان عن طريق

---

[1] _ إبراهيم، العسل.الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع.ط1. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997، ص12.

[2] _موريس، أنجرس.مرجع سابق، ص204.

[3] _ فاطمة، عوض صابر و مرفت علي خفاجة.أسس البحث العلمي.ط1.الإسكندرية:مطبعة الإشعاع الفني،2002، ص 167.

عرضه أولا على الأستاذ المشرف من أجل تحكيمه ، وقد تم إجراء بعض التعديلات على ضوء ما أسفرت عنه مقترحاته.

بعد ذلك قمنا بتقديمها لمجموعة من أساتذة التعليم العالي، 03 أساتذة من جامعة علي لونيسي _البليدة 2 و 03 أساتذة من جامعة عمار ثليجي_ الأغواط، من أجل تحكيمها و التأكد من أن هذه الأداة تقيس فعلا ما وضعت لأجله،و قد استفدنا كثيرا من الاقتراحات التي قدمها لنا الأساتذة في تعديل بعض الأسئلة أو حذفها وإضافة أخرى.

ب_ ثبات الأداة:

ويقصد بها عادة الاتساق الداخلي بحيث تكون كل فقرة من الاستبيان أو الاستمارة متسقة مع المجال الذي تنتمي إلية الفقرة ،فهو يعبر عن درجة ارتباط فقرات وحدة القياس مع بعضها البعض"[1]،و هناك طرق إحصائية عديدة لقياس ثبات الأداة، حيث يعتمد فيها على حساب معامل الارتباط بين إجابات المبحوثين في المرة الأولى و بين إجاباتهم في المرة الثانية.

ولقد تم توزيع الاستبيان (الاستمارة) على عينة استطلاعية،متكونة من 10 شباب ، و تم إعادة توزيعها على نفس الأشخاص بعد مدة 15 يوما. وقد استعملنا معادلة (ألفا كرونباخ) و هو مؤشر لثبات الأداة و الاتساق الداخلي ، و قد حدد الحد الأدنى لدرجة الاتساق ب 0,70 ، و بعد توزيع الاستبيان للمرة الأولى و الثانية على نفس العينة الاستطلاعية ، قمنا بحساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ) للعينة الأولى والعينة النهائية تحصلنا على درجة الثبات و المقدرة ب 0,80 ،و هذا ما يؤكد أن أجوبة المبحوثين كانت ثابتة نوعا ما ، وبالتالي أداة الاستبيان أيضا ثابتة و أنها على درجة عالية من الاتساق.

المطلب الخامس: مجالات البحث:

أولا:المجال المكاني:

البليدة هي تصغير لكلمة بلدة أسسها الأندلسيون وتقع شمال الجزائر تشكل مساحتها جبال الأطلسي (الأطلس البليدي) إلى الجنوب، وسهل متيجة في الجزء الشمالي، يحدها من الشمال الجزائر العاصمة ومن الغرب ولاية تيبازة ومن الجنوب ولايتي عين الدفلى والمدية ومن الشرق ولايتي البويرة وبومرداس، وتعد مركزا تجاريا وإداريا هاما وتشتهر بمنتجاتها الزراعية والصناعة الغذائية، وهي محاطة

[1]_ عمر مصطفى، التير .مساهمات في أسس البحث الاجتماعي. معهد الإنماء العربي،1989،ص 195)

بالحدائق الكروم والبرتقال والزيتون، وأشجار اللوز وحقول القمح والشعير والتبغ ومختلف الحمضيات وتشتهر بإنتاجها لمستخلصات الأزهار.

تقدر مساحتها بـ 1478,62 كم^2 ، والأطلس البليدي يحتل جزءا مهما من المساحة الإجمالية للولاية، والغابات تغطي مساحة 65,253 هكتار أي 44,14 % من مساحة الولاية.

يبلغ عدد الدوائر بولاية البليدة (10) وبلدياتها (25) بينها 17 بلدية يفوق عدد سكانها 30 ألف نسمة، فحسب التعداد السكاني لسنة 2008 فقد بلغ عدد سكان ولاية البليدة (حوالي مليون نسمة) أي 1,002,937، بكثافة سكانية قدرت بـ 678 نسمة /كم^2 ،و يقدر عدد الشباب بولاية البليدة المتراوح أعمارهم ما بين(15_39)سنة ب 461687 نسمة أي نسبة 46،03 % من مجموع السكان للولاية حسب إحصائيات 2008 [1].

تتميز ولاية البليدة بالسياحة البيئية بالدرجة الأولى من خلال الحظيرة الوطنية للشريعة، التي تحتل 67% من مساحتها، كما تزخر بالحمامات المعدنية كحمام ملوان وهي وسط الجبال شرق الولاية، بالإضافة إلى المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية حيث قدرت مساحة المناطق الصناعية: 58190 م^2.

- عدد المناطق الصناعية: 03، عدد مناطق النشاط: 06.
- عدد الأقطاب الجامعية: 02 (جامعة سعد دحلب_الصومعة، جامعة علي لونيسي_ العفرون)
- عدد المستشفيات والمراكز الصحية: 09 مستشفيات، و32 مستوصف.

1_جامعة سعد دحلب_ البليدة1

تأسست جامعة سعد دحلب_ البليدة بناءا على المرسوم رقم 92_ 77 المؤرخ في 1977/06/20 ، بالإضافة إلى أنه استفاد من برنامج تهيئة و توسيع للهياكل البيداغوجية (مدرجات، مخابر..) ولم يفتح المركز الجامعي أبوابه للطلبة إلا في 1981/09/08، و بهذه الصفة كان الدخول التاريخي الأول حيث تم تسجيل 526 طالبا يؤطرهم 57 أستاذا.

- حيث كان هذا المركز الجامعي طوال السنوات الثلاث الأولى من إنشائه، يضمن التكوين في أربع تخصصات و هي : جذع مشترك للتكنولوجية و الهندسة المعمارية و الزراعة والعلوم الطبيعية.
- وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 98_235 المؤرخ في 1992/08/17، أصبحت جامعة سعد دحلب _البليدة تحتوي على سبع (07) كليات و هي:كلية العلوم و كلية الهندسة وكلية الطب

[1] _ الديوان الوطني للإحصاء. تقرير حول إحصائيات السكان حوصلة إحصائية من 1962_2011. عن موقع: www.ONS.dz

وكلية الحقوق وكلية العلوم الإقتصادية و التسيير وكلية الآداب و العلوم الاجتماعية وكلية العلوم الزراعية و البيطرة.

وفي عام 2013، وتبعا للمرسوم التنفيذي رقم 13-162 المؤرخ في 15 أبريل 2013، تم تقسيم جامعة البليدة إلى جامعتين مستقلتين : "**جامعة البليدة 1** و " **جامعة البليدة 2**" حيث تستقبل الجامعة اليوم : ما يقارب 27817 طالب(ة).[1]

2_ جامعة علي لونيسي-البليدة2

تأسست جامعة البليدة 2 _علي لونيسي _ و التي تقع ببلدية العفرون ولاية البليدة تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 13_163 المؤرخ في 15 أفريل 2013 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 89_137المؤرخ في 1 أوت 1989 و المتضمن إنشاء جامعة البليدة، تتكون جامعة البليدة من جامعتين البليدة 1 والبليدة2.

تتكون جامعة علي لونيسي_ البليدة 2من (04) كليات: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير وكلية الحقوق و العلوم السياسية وكلية الآداب و اللغات وكلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية[2].

- هذا و قد تم اختيار الجامعة باعتبارها مركزا لتجمع الطلبة و مجالا اجتماعيا تنسج فيه مختلف العلاقات الاجتماعية ، بحيث تستقطب مختلف الفئات الاجتماعية من مختلف المناطق الجغرافية من داخل الوطن و خارجه الذي يؤدي إلى احتكاك الأفراد ببعضهم فيؤثرون و يتأثرون بسلوكات بعضهم البعض.

3_ بلدية البليدة:

تأسست دائرة البليدة سنة 1974 و ذلك بموجب قرار تأسيس ولا ية البليدة رقم 74_69 في 02 جويلية 1974 بعدما كانت تابعة إداريا لولاية الجزائر، تتربع على مساحة تقدر ب 53,26 كم^2، قدر عدد سكانها 163.586 نسمة (حسب إحصاء السكان العام 2008)، يحدها من الشمال واد العلايق و بني تامو و من الجنوب ولاية المدية، و من الشرق بلدية الشريعة و بلدية أولاد يعيش، و

---

[1]_ www. univ _blida1.dz

[2] _ www. univ _blida2.dz

من الغرب بلدية شفة و بلدية موزاية، و هي أكثر الدوائر كثافة سكانية قدرت ب 3.071نسمة/ كم.^{2}

4_بلدية بوقرة:

اتخذت بوقرة اسمها من الشهيد البطل سي" **امحمد بوقرة**"، و هذا ابتداء من سنة 1966 ، غير أن تاريخ إنشاء البلدية يعود إلى سنة 1848، إذ أصدرت السلطات الاستعمارية آنذاك مرسوما ملكيا يقضي بجعلها بلدية تحت إسم (روفيقو)_ rovigo، و في سنة 1851 أصبحت بلدية بكامل نشاطاتها.

بتاريخ 18_01_1967 صدر القانون 24/67 المتضمن القانون البلدي و الذي بموجبه تم انتخاب أول مجلس شعبي بلدي يضم 21 عضوا، و كانت البلدية في تلك الفترة تابعة إداريا لولاية الجزائر، و في سنة 1974 ألحقت بولاية البليدة.

تقع بلدية "بوقرة" شرق ولاية البليدة، و هي تجمع بين جبال الأطلس البليدي و سهل متيجة الخصيب، تبعد البلدية عن مقر الولاية ب 25 كلم و عن الجزائر العاصمة ب 30 كلم، يحدها من الشمال بلدية سيدي موسى التابعة لولاية الجزائر، و من الشرق بلدية أولاد سلامة،و من الغرب بلدية الشبلي و حمام ملوان،و من الجنوب بلدية بعطة التابعة لولاية المدية، يقطع تراب بلدية بوقرة من الشرق إلى الغرب الطريق الوطني رقم 29 و من الشمال إلى الجنوب الطريق الوطني رقم 64 و في نقطة من الشمال تقاطع الطريقين يقع سوق الجملة للخضر و الفواكه.

تتربع البلدية على مساحة 86.12 كم^2 ، تشكل الأراضي السهلية 25% ،من مجموع المساحة الكلية أما المساحة المتبقية و التي تمثل نسبة 75% فهي أراضي جبلية، تنتمي إلى سلسلة جبال الأطلس البليدي الأوسط، تتخللها أودية و ينابيع طبيعية و غابات متنوعة بما فيها الأشجار المثمرة ، مما أهلها إلى أن يعمرها الإنسان منذ القدم ، حيث يقدر عدد سكانها اليوم ما يفوق 51.203 نسمة (إحصاء 2008) بكثافة سكانية تقدر ب 595 نسمة/ كم^2[1].

[1] _ www.ar.wikipedia.org

5_ بلدية الأربعاء:

مدينة الأربعاء مدينة تاريخية تقدر مساحتها ب 85.25 كم^2، أسسها المستعمرون الفرنسيون سنة 1845 "كبلدية"، تقع شمال الجزائر في منطقة متيجة تبعد ب 27 كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة و 32 كلم شرق ولاية البليدة ، يخترقها الطريق الوطني رقم 8 و 29،كانت تابعة إداريا للجزائر العاصمة إلى غاية التقسيم الإداري الجديد سنة 1974، وقبل الاستعمار كانت تسمى سيدي ناصر نسبة إلى الولي الصالح" سيدي ناصر".

يمر بها عدة مصادر مائية كواد جمعة وواد ابن علو، وتعتبر من أكبر بلديات الجزائر من حيث مصادر المياه الجوفية أو السطحية، ومن أهم المحاصيل الزراعية الفمح فرينة، التين، الزيتون، العنب، البرتقال بكل أنواعه الليمون وكل أنواع الخضر تقريبا. لها بنايات عمرانية عتيقة من الطابع العمراني الإسلامي (قصر محي الدين) و الفرنسي (وسط المدينة) و الطابع الحديث ،كما تتميز بأسواقها الشعبية الشهيرة كل يوم أربعاء وجمعة والسوق البلدي النظامي كل يوم عدا الأحد وسوق المواشي يوم الجمعة وسوق السيارات يوم السبت وسوق الطعني للنساء كل يوم ما عدا الجمعة وسوق غرورة كل جمعة.

6_ بلدية موزاية:

إحدى بلديات ولاية البليدة يحدها شرقا بلدية شفة و غربا بليدة العفرون ، و من الشمال مدينة الحطاطبة و من الجنوب عين الرمانة، تقدر مساحتها ب 83.90 كم^2 يقدر عدد سكانها 52.555 نسمة (حسب الإحصاء العام للسكان 2008) بكثافة سكانية تقدر ب 626 نسمة /كم^2 .تشتهر مدينة موزاية **بمياه موزاية** المعروفة منذ 1883. كما أنها منطقة صناعية بها عدة شركات كمصنع عمور وعجائن سيم. تشتهر مدينة موزاية بأقدم اكمالية في المنطقة وهي اكمالية نادر قدور التي تأسست عام 1935.[1]

موزاية مدينة سهلية إجمالا، تتموقع في قلب سهل متيجة، تمتاز بمزارع الخضار والفواكه والقمح والشعير المتربعة على أغلبية مساحة المنطقة .يقابلها من الجنوب جبل "تامزغيدة " التابع لمحمية الشريعة والذي يبلغ إرتفاعه إلى أكثر من 1400 متر والذي تكسوه الثلوج غالبية فصل الشتاء، تتموضع في أعلى قمته بحيرة الضايا وهي في الأصل فوهة بركان خامد امتلأت بالمياه على مر السنين.مدينة موزاية زاخرة بالكثير

[1] _ www.ar.wikipedia.org

من المواقع والفواصل التاريخية، وأشهرها "الأثار (Les ruines) "المسمى حاليا حي الشهيد بن عيشوبة قدور، وهي مدينة رومانية قديمة مازالت بعض بقاياها من جدران وقبور موجودة لحد الآن.

ثانيا: المجال البشري:

إن طبيعة الدراسة ونوعية البحث هي التي تفرض على الباحث مجتمع بحثه، وحيث اخترنا دراسة ظاهرة العنف عند الفرد الجزائري وعند الشباب تحديدا المتراوح أعمارهم بين (19 -35 سنة)، وإن كان هذا الاختيار لفئة الشباب لم يكن اعتباطيا و إنما كان لعدة أسباب أهمّها:

1. أن المجتمع الجزائري هو مجتمع شبابي بالدرجة الأولى حيث يمثل الشباب ما يقارب 70% من مجموع السكان من أصل التعداد السكاني الذي بلغ 37 مليون نسمة سنة 2012[1]، كما أنّ هذه المرحلة العمرية تتميز بنضج عقلي ونفسي وفكري واجتماعي وحتى ثقافي للأفراد لذلك فإن آراءهم واتجاهاتهم حول موضوع العنف ستكون مقبولة بغض النظر عن ظروفهم ومستوياتهم وطموحاتهم فهم أكثر الفئات فعالية في المجتمع باعتبارها رأس مال بشري مهم للنهوض بالمجتمعات و المساهمة في تطورها و نهضتها.
2. أن ظاهرة العنف أكثر انتشارا بين أوساط الشباب خاصة إذا علمنا بأنها أكثر الفئات عرضة للبطالة التي بدورها تؤدي إلى الإحساس بالتهميش و الفراغ و الإحباط النفسي الذي بدوره هو الآخر يؤدي إلى الإدمان على المخدرات و العنف و الجريمة (العنف في الأوساط التربوية،العنف في الجامعات، العنف في الملاعب، العنف في الأحياء السكنية، الاتجار و الإدمان على المخدرات ، الاختطاف..)هي ظواهر معظم أبطالها شباب ،لذلك كان لزاما علينا أن نقوم بهذه الدراسة على الشباب الجزائري لأنه مصدر التغيير في المجتمع و لأنها الفئة المعول عليها في بناء هذا الوطن،لذلك فإن المجال البشري لهذه الدراسة هو عينة من الشباب (ذكور _إناث) بولاية البليدة.

ثالثا: المجال الزمني:

إن انجاز هذا البحث قد مر بمراحل زمنية متلاحقة انطلاقا من فكرة الموضوع و أسباب اختياره وصولا إلى هذه الدراسة بشكلها النهائي، و بداية الأمر كانت مع جمع المادة العلمية حول ثقافة العنف و البحث عن تاريخ العنف في المجتمع الجزائري و ذلك بالإطلاع على كل ما له صلة بموضوع البحث من دراسات جزائرية و عربية و حتى أجنبية و قد كان لهذه المرحلة دور هام في تحديد الإطار النظري

[1]_ الديوان الوطني للإحصاء.تقرير حول إحصائيات السكان لعام 2012 . عن موقع www .ONS.dz

للدراسة بدقة و تحديد متغيرات و مؤشرات البحث بالإضافة إلى تحديد الفصول النظرية للبحث كما ساعدنا ذلك حتى في بناء استمارة البحث.

أما عن الجانب الميداني (التطبيقي) للدراسة فقد كان بداية مع الدراسة الاستطلاعية بنزولنا للميدان عام 2015 و ذلك من أجل تجريب استمارة أولية على عينة من الشباب تكونت من 15 شاب بولاية البليدة. وقد تم مقابلتهم وعرض الاستمارة عليهم من أجل معرفة آرائهم وجمع بعض المعلومات الإضافية أو المؤشرات و قد أفادتنا هذه المرحلة كثيرا بحيث ساعدتنا في صياغة الاستمارة بشكل أفضل من شأنه أن يمكننا من الحصول على نتائج بحث أكثر مصداقية و موضوعية بالإضافة إلى ضبط عينة البحث بشكل مناسب بما يخدم أهداف البحث. أما التوزيع الفعلي لاستمارات البحث فقد كان في بداية في شهر أفريل 2016.

المطلب السادس: المعالجة الإحصائية:

تم استخدام في هذه الدراسة بعض الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة موضوع البحث و قد تم إدخال بيانات استمارات البحث عن طريق برنامج spss (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) و الحصول على البيانات التالية :

_ التكرارات (ك): لمعرفة مدى تطابق أجوبة المبحوثين وتكرارها

_ النسب المئوية:لمعرفة النسب المئوية لإجابات المبحوثين ومدى دلالتها إحصائيا

_ الجداول البسيطة و المركبة.

المطلب السابع: صعوبات البحث:

لا تخلو أي دراسة علمية من الصعوبات أثناء البحث ولكن أهم الصعوبات التي واجهتني من أجل إتمام هذه الدراسة هي:

_ قلة المراجع التي تناولت ثقافة العنف بصفة عامة والعنف و الشباب الجزائري بصفة خاصة، حيث تحصلنا على العديد من المقالات الصحفية عن العنف و الشباب في مقابل ندرة في الدراسات الأكاديمية التي تناولت الشباب الجزائري والعنف الاجتماعي.

_ عزوف الكثير من الشباب خاصة ذوي المستويات التعليمية المنخفضة عن الإجابة على الاستبيان.

الفصل الثاني
الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العنف

تمهيد

المبحث الأول: المقاربة السوسيولوجية

المبحث الثاني: الاتجاه البيولوجي في تفسير للعنف

المبحث الثالث: الاتجاه النفسي في تفسير للعنف

المبحث الرابع: الاتجاه النفسي_الاجتماعي في تفسير للعنف

المبحث الخامس: الاتجاه السوسيولوجي في تفسير للعنف

خاتمة

الفصل الثاني
الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العنف في المجتمع

تمهيد

حاول الكثير من المنظرين تفسير ظاهرة العنف عبر مراحل زمنية مختلفة وفهم الأفراد الممارسين لهذا النوع من السلوك، لذلك تعددت الآراء واختلفت المداخل النظرية التي تناولت السلوك العنيف بالدراسة والتحليل من تخصص علمي لآخر (بيولوجية ،نفسية، اجتماعية،...)، لذلك فإنّ دراسة العنف والعوامل المؤدية إليه تجعلنا نقف عند أهمّ النظريات والمحاولات التفسيرية التي قدمت تفسيرا لأهمّ أسباب هذا السلوك ومن أهمّها: التفسير البيولوجي للعنف ، التفسير النفسي للعنف ، التفسير النفسي_الاجتماعي لظاهرة العنف و في الأخير التفسير السوسيولوجي لظاهرة العنف في المجتمع.

المبحث الأول: المقاربة السويولوجية:

إن سلامة التصور النظري أمر ضروري و مهم لأنه في الحقيقة ليس هناك أي بحث ينطلق من فراغ، بل يستمد تفسيراته من مفاهيم نظرية،وتصنف النظرية عموما على أنها أعلى مستويات المعرفة باعتبارها بناء و إطار فكري مرتكز على افتراضات علمية.

فالنظرية الاجتماعية هي الركيزة الأساسية للقيام بالبحث، فهي عبارة عن موجه للدراسة ومن خلالها يكتسب البحث الطابع العلمي. فالنظرية هي" إطار فكري يفسر مجموعة فروض علمية ويضعها في نسق علمي مرتبط [1]، فكل دراسة في حاجة إلى توظيف أو الانطلاق من نظريات اجتماعية، إذ من خلال الإطار النظري يتم تحديد الزاوية الفكرية التي على ضوئها نقوم بمعالجة الموضوع، وذلك لأن كل ظاهرة اجتماعية يمكن دراستها من زاوية مختلفة ، فهي بمثابة تحديد الزاوية الفكرية أو الاتجاه النظري الذي نتناول منه دراستنا لذلك فإن كل دراسة في حاجة إلى توظيف أو الانطلاق من نظريات اجتماعية. والنظرية العلمية الاجتماعية توجب وجوب موضوع علمي اجتماعي قابل للدراسة والتأكد أو النفي حيث أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد طبيعة النظرية الاجتماعية المراد إتباعها، وطبيعة موضوع بحثنا وجهتنا لتبني المقاربة الأكثر صلة بموضوع البحث و التي تم تبنيها كمقاربة سوسيولوجية للبحث.

ومن خلال موضوع البحث الذي تناولنا فيه " ثقافة العنف عند الفرد الجزائري : دراسة في العوامل الاجتماعية_الثقافية و الاقتصادية لاكتساب ثقافة العنف عند الشباب الجزائري فقد رأينا بأن أولى المقاربات السوسيولوجية التي يمكن إعتمادها في تفسير هذا الموضوع هي البنائية الوظيفية حيث تعد هذه الأخيرة من الاتجاهات النظرية الهامة والرئيسية للتفسير النظري في التراث السوسيولوجي ، فهي تنظر للمجتمع نظرة تكاملية في البناء ، تساندية في الوظائف، فالمجتمع بناء اجتماعي يضم أنساقا فرعية، و لكل نسق فرعي بناء داخلي خاص به يضم أ نساقا فرعية و لكل نسق فرعي عام له دور ووظيفة في تكامل البناء الاجتماعي وهذا الدور تدعمه الأنساق الفرعية الصغيرة المكونة لهذا النسق، و لابد أن تكون أدوار هذا النسق مكملة لنسق فرعي آخر فهي سلسلة من العلاقات المتبادلة بين الأنساق الفرعية و هذه السلسلة تحفظ للبناء توازنه العام[2].

ومن أهم المحددات التي يقوم عليها اتجاه البنائية الوظيفية:

أ_ حالة التكامل: إن حالة التكامل تبرز في المجتمع من خلال تضافر مجموعة من الأدوار ، سعيا منها إلى حل الصراع الدائم وتبلوره لإستقرار النموذج و تكامله، و هنا يشير " بارسونز" إلى أنه

---

[1]_ طلعت، همام. قاموس العلوم النفسية و الاجتماعية.ط1.بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984، ص 70.

[2]_ محمد، عارف.المجتمع بنظرة وظيفية.الكتاب الثاني.القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1982 ،ص ص 100_102

يوجد في كل نسق من أنساق الفعل بعض وحدات السلوك الغرض منها ضبط و كف الميول المنحرفة، والمحافظة على قدر من التنسيق بين الأجزاء ، و تجنب أي مظاهر للاضطراب داخل النسق[1].

ب_ حالة التوازن:

إذا كان مفهوم التكامل لدى البنائيين يفيد بتآزر الأفعال لبلوغ الهدف الذي حدد مسبقا، فإن حالة التوازن تأتي لتنسق تلك الإنتظامات في إطار يجعلها تعمل في اتساق وتآلف، و هو ما يقرر استيفاء مظاهر التوازن، فالتوازن بحسب منظور هذا الاتجاه لا يعني أنه ليس هناك إختلالات، بل إن وجودها الدائم يجعل النسق دائم البحث عن إبداع تعديدلات جديدة تنحو نحو التوازن.فلا بد من تدخل عمليات التوازن و التغير و التفاعل و الصراع في صياغة بناء النسق لمحاولة تحقيق حالة التوازن التي يستجيب فيها النسق بأسلوب ملائم لمختلف القوى التي تمارس عليه تأثيرا.

ج_ حالة الاستقرار:

تؤكد البنائية الوظيفية على أنه كان يعمد دوما إلى التركيز على استقرار البناء الاجتماعي وتكامله واستمراره، ما جعله يتجاوز عن قصد أو غير قصد دراسة التغير البنائي،لأجل إبعاد التناقضات لصالح الاتساق الذي يؤدي إلى الاستقرار،و في هذا الإطار يورد "بارسونز" في سياق دراسته عن ذلك التوجه، استدلالات تفيد أن " في كل نسق من أنساق الفعل بعض وحدات السلوك، الغرض منها ضبط و كف السلوك و الميول المنحرفة، و المحافظة على قدر من التنسيق بين الأجزاء"[2] لتحقيق الاستقرار.

وتهتم هذه النظرية بالمحافظة على البناء الاجتماعي وأنماط السلوك الاجتماعي، وبناء على ذلك يرى الوظيفيون أنّ للعنف دلالة داخل السياق الاجتماعي، فهو إمّا أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو أنّه نتيجة اللامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الاجتماعي الصحيح، ومن ناحية أخرى قد يكون الأفراد عدوانيين فيسلكون طريق العنف، لأنهم لا يعرفون طريقة أخرى للحياة وبالتالي فإنّ السلوك الذي نسميه سلوكا عنيفا يعكس القيم الاجتماعية في المجتمع الذي يحدث فيه.

---

[1]_ علي ،بوعناقة.الشباب و مشكلاته في المدن الحضرية.ط1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007، ص ص 54_55

[2]_ نفس المرجع ، ص 56

والعنف يمكن أن يكون وظيفيا أولا وظيفيا، فمثلا رجل الأمن والمجرم كلاهما يستخدم العنف، إلاّ أنّ الأول يكون عنفه إيجابيا والثاني عنفه سلبيا وبالتالي فإنّ مناخ العنف يفرض مشاعر الخوف وعدم الأمان ويحدّ من حريّة الفرد، وقد يتنامى الشك في قدرة المجتمع على التعامل مع هذه المشكلة أمّا وحدة التحليل التي تهتم بها البنائية الوظيفية في مجال العنف فهي الوحدات الصغرى، فتركز مثلا على العنف المتبادل بين الزوجين وبين الأبناء والحل في رأي الوظيفيين يكمن في زيادة التكامل الاجتماعي، حيث تتقلص حدة العنف بزيادة ارتباط الأفراد بالجماعات التي تعمل على إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية وتغرس القيم الدينية وقيم الانتماء. [1]

تقوم الوظيفية في دراسة المجتمع على التأكيد على عناصر الانسجام والاتساق دون أن تهتم بعناصر الصراع، حيث تعرف الوحدة الوظيفية للنسق في ضوء النظام الاجتماعي العام، حيث تعد البنى الاجتماعية من أهمّ العوامل التي تساهم في ترسيخ الاستقرار والأمن الاجتماعي كما تتميز به من انتظام وتناسق بين مختلف أجزائها.

ويلجأ الأفراد إلى ممارسة العنف عندما يزول ارتباطهم بالجماعة الاجتماعية الأولية التي تعمل غالبا على تنظيم وضبط الأفراد، وتحقيق متطلباتهم النفسية والاجتماعية، وتقوم بتدعيم القيم الإيجابية التي تدعّم التماسك والاستقرار داخل المجتمع، وإذا غابت هذه الأدوار الإيجابية يسود المجتمع حالة من اللامعيارية تعمل على انتشار العنف وتفرز أفرادا عنفيين لا يعرفون أسلوبا آخر للتعامل غير أسلوب العنف.

ومن هنا يمكن النظر إلى ثقافة العنف في المجتمع الجزائري على أنها مؤشر لإصابة البناء الاجتماعي بحالة من التوتر الناجمة عن خلل وظيفي أصاب بعض الأنساق الفرعية إن لم نقل كلها لهذا البناء مما ساهم في فقدان التكامل والتوازن و الاستقرار له، فالأسرة مثلا التي تعد من أهم الأنظمة الاجتماعية على الإطلاق و أساس بناء المجتمعات ، أصبحت اليوم تعيش حالة من التغير والتحول في مجموع وظائفها التربوية والاجتماعية والاقتصادية،نتيجة عدة عوامل لعل أهمها: خروج المرأة للعمل إلى جانب الانتشار الكبير لوسائل الإعلام خاصة التلفزيون الذي أصبح منافسا قويا للوالدين في تربية الأبناء ،ما يعني أن هناك تغيرا واضحا في وظيفة الأسرة اليوم، وفقدان أو تغير أهم مصدر للقيم والمعايير و الضبط الاجتماعي الصحيح، فالأسرة نظام اجتماعي له بناؤه و علاقاته المتبادلة بين عناصره و التي تعمل كلها على حفاظ توازنه ، وأي تغير واضح في هذا النظام و في علاقاته أكيد سينتج عنه تغير في البناء ككل. فغياب الأم وتراجع دورها التربوي و الاجتماعي على مستوى الأسرة فسح المجال

[1] _علي، بركات. العوامل المجتمعية للعنف المدرسي.دمشق :الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2011، ص ص 77، 78.

أمام الأبناء للارتباط بجماعات أولية أخرى تعمل غالبا على تقديم نماذج لتنظيم السلوك أو تعلمه ، وتحقيق حاجاتهم ورغباتهم النفسية والاجتماعية،فتلفزيون و مواقع التواصل الاجتماعي مثلا أخذا اليوم دور الآباء في تقديم القيم و المعايير و الأخلاق للأبناء و التي غالبا ما تكون بعيدة كل البعد عن قيم الأسرة الجزائرية، هذه الأخيرة التي تخلت عن وظيفتها التربوية والاجتماعية لصالح التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة ، ولكن حسب اعتقادنا أن هذا لا يعني بأن الأسرة الجزائرية أضحت اليوم غير وظيفية و إنما أصيبت بخلل وظيفي ساهم في تراجع ارتباط الأبناء والشباب بها، و إن كانت الوظيفية ترى بأن حدة العنف في البناء الاجتماعي تتراجع كلما زاد ارتباط الأفراد بالجماعات الأولية التي تعمل على إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية و لعل النظام الأسري أهمها، فإننا نصل لنتيجة مفادها بأن الخلل الوظيفي الذي تعرفه الأسرة الجزائرية نتيجة لعدة عوامل مما سبب انخفاض درجة الارتباط بها من طرف أبناءها ،ما نتج عنه حالة من اللاتوازن واللاستقرار في البناء الاجتماعي وبالتالي ارتفاع حدة العنف ، حيث أن الأسرة تعد أهمّ العوامل التي تساهم في ترسيخ الاستقرار والأمن الاجتماعي للبناء.

وكذلك هو الحال بالنسبة للمدرسة و التي هي من أهم الأنظمة الاجتماعية بعد الأسرة، حيث أن النظام التربوي مكون من مجموعة من الأنساق المختلفة فيما بينما و لكنها متساندة وظيفيا في العمل على تنشئة الأفراد و تعليمهم و تدريب عقولهم على المعرفة و البحث وتهيئتهم و تهذيب أخلاقهم ليكونوا أكثر نفعا لهذا المجتمع من خلال ربطهم و تحقيق الشعور بالإنتماء لديهم و جعلهم أفرادا فاعلين للمحافظة على هذا البناء الاجتماعي من خلال تقديم جملة من المعارف و القيم و الأخلاق الراقية التي تعزز ذلك الارتباط و الانتماء لديهم.

وحيث أن النظام التربوي في المجتمع الجزائري هو نظام يعتمد على تحقيق جملة من الأهداف العلمية والاجتماعية و السياسية و الثقافية أثناء إعداد الأجيال،فهذه وظائفه الأسياسية في هذا البناء الحيوي، غير أن مخرجاته خاصة في السنوات الأخيرة أصبحت محل الانتقاد الكثيرين من المهتمين بقضايا التربية والتعليم و حتى عامة الناس، بسبب تراجع سلوكيات الأبناء و الأجيال الصاعدة وأخلاقهم فالتناقض الحاصل بين أجزاء هذا النظام الذي جعله غير متوازن بين واقع البيئة المدرسية والبيداغوجية (المعلم ، الإدارة المدرسية ، الوسائل التعليمية) من جهة و المناهج التربوية و كثافتها من جهة أخرى، إذن هي عوامل متعددة جعلت من النظام التربوي لا يؤدي وظيفته على أكمل وجه بل إننا نرى بأن النظام التعليمي في المجتمع الجزائري اليوم تخلى عن وظيفته التربوية واكتفى بالوظيفة التعليمية فقط، فتراجع الوظيفة التربوية للمدرسة خاصة أو غيابها سبب خللا واضحا في هذا النسق،جعله غير متكامل وظيفيا وغير متوازن مما أدى إلى إنتاج سلوكات عنيفة بين أجزائه (المعلم نحو التلاميذ، التلاميذ نحو

المعلم، الإدارة نحو التلاميذ، و التلاميذ نحو الإدارة)، و بالتالي إنتاج العنف داخل البناء الاجتماعي ككل.

إن تراجع الأنساق الاجتماعية وظيفيا في المجتمع يخلق حالة من اللاتوازن واللاستقرار داخل البناء الاجتماعي و بالتالي الحياد عن الهدف المنشود لوجود هذه البنى، فيصعب تحقيق ذلك القدر من التنسيق بين أجزائها، فالعنف الذي يخلفه النظام الأسري وكذا النظام التربوي على سبيل المثال لا الحصر في المجتمع الجزائري يجعل منه مسرحا للإضطرابات والصراعات فيكون العنف تعبيرا عن هذه الاضطرابات فينتشر هنا وهناك و يتعزز أكثر حتى من خلال تلك الأنساق المختلفة التي كثيرا ما تجعل من العنف حاجة وظيفية لا خللا وظيفيا وهذا حال الأسرة و المدرسة الجزائرية، فينتقل العنف من حالة اجتماعية إلى حالة ثقافية يحافظ عليها النموذج الثقافي المسيطر في المجتمع فتكون النتيجة هي انتشار ثقافة العنف بين أفراده.

أما المقاربة الثانية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة فهي التفاعلية الرمزية،هي نظرية نفسية_اجتماعية من أحدث الاتجاهات النظرية في مدرسة شيكاغو، تقوم على اعتقاد مؤداه أن السلوك البشري في أساسه نتاج اتصال الرموز الاجتماعية بين الأفراد.وتكمن الفكرة الأساسية للتفاعلية الرمزية في أن العقل و الذات ليس أمرا فطريا وراثيا ولكنهما_بالدرجة الأولى_ نتاجا للبيئة الاجتماعية.

ويشير مفهوم التفاعلية الرمزية إلى التفاعل الذي ينشأ بين مختلف العقول و المعاني، ويستند هذا التفاعل الاجتماعي على حقيقة هامة هي أن يأخذ الفرد ذاته في الاعتبار، و أن يحسب حسابا أيضا للآخرين، أي أن يستوعب أدوار الآخرين، وعلى هذا النحو يمكن صياغة صورة المجتمع الإنساني .

وتعتبر هذه النظرية أن المجتمع هو نتاج التفاعل اليومي بين الأفراد ، فالمجتمع (تبعاً لهذه المقاربة) ليس إلا الواقع المشترك الذي يبنيه الناس بأنفسهم عندما يتفاعلون مع بعضهم البعض، فالبشر يعيشون ضمن عالم من الرموز ، ويعطون معنى لكل شيء ،نحن نخلق هذا "الواقع الحقيقي" بشكل يومي عندما نعرّف ونتعرف على محيطنا ،نحن نقرّر كيفية رؤيتنا ونظرتنا للآخرين عندما نشكّل ونعيد تشكيل هويتنا.[1]

ويعتبر "جورج هربرت ميد"" G. H. Mead" (1863_1931) المؤسس الأول للتفاعلية الرمزية،حيث يعتبر أول من تبنى المدخل التفاعلي في دراسة المجتمع و اعتبار السلوك هو الموضوع الأساسي ووحدة الدراسة ،وتسعى التفاعلية الرمزية كنظرية سوسيولوجية ، لدراسة دور الفرد وسلوكه في المجتمع داخل الجماعة التي ينتمي إليها مع الإهتمام بمكون التفاعل و التبادل الذي يحدث بين الفرد

[1]_ علي، هاشم.المقاربات النظرية.بتاريخ 03_05_2015 عن موقع: http://www.aranthropos.com

وذاته أو بيئته أو بين الجماعة و المجتمع الذي يعيش فيه، كما تسعى لتحليل نسق الرموز و المعاني التي تترجم في السلوك الفردي و الدور الوظيفي و السيكولوجي الذي يقوم به الفرد على المجتمع في نفس الوقت، ولعل من اهم الأسس التي قامت عليها المقولات الأساسية للتفاعلية الرمزية هي:[1]

أ_ الذات و العقل (Self and Mind)

ب_ التفاعل الاجتماعي (Social Interaction)

ج_ المعنى الرمزي (Symbolic Meaning)

ولقد ركز " ميد" على أهمية تحليل أنماط التفاعل أو محصلة الأفعال الاجتماعية التي عن طريقها يتم تشكيل المجتمع الإنساني،و من ناحية أخرى حرص على الربط بين الذات و التفاعل الاجتماعي، وذلك عن طريق تطور التراث و التي تكون عنصرا إيديولوجيا عند الفرد خلال مرحلة الميلاد الأولى، و لكنها تتطور عن طريق الخبرة و التعليم و النشاط الاجتماعي، و على هذا الأساس يؤكد "ميد" على أهمية مرحلة الطفولة في تكوين الذات الإنسانية ، أما الرمز ذاته فيعرفه "ميد" بأنه :" الدافع المرتبط بالاستجابة الذي يظهر بصورة أولية أو مقدما" [2].

فإذا ما حاول شخص ما أن يهددك فإنك بصورة تلقائية قد تطرحه أرضا أو تضربه برجلك ، فإن هذا التصرف منك يعكس طبيعة الاتجاه أو الموقف الذي يجب أن تتخذه مع هذا الشخص و في ضوء التقاليد أو التصرفات المعروفة في المجتمع الذي تعيش فيه، وهذا يعتبر أيضا نوع من الاستجابة لتهديد الفرد كما يعتبر رمزا وموقفا اتخذته تجاه من قام بتهديدك مسبقا . وهذا ما حاول " ميد" تفسيره و الذي يقسم عموما العملية التي تتم بين الدافع و الاستجابة و التي يقصد بها ، الرمز و الدلالة أو المعنى[3]

أما "هربرت بلومر" "H. Blumer" فيلخص القضايا الأساسية للتفاعلية الرمزية في ثلاث مقدمات، الأولى أن الكائنات تسلك إزاء الأشياء في ضوء ما تنطوي عليه هذه الأشياء من معاني ظاهرة لهم،و الثانية أن هذه المعاني هي نتاج التفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني، الثالثة أن هذه

---

[1]_ نقلا عن عبد الله محمد، عبد الرحمن.النظرية في علم الاجتماع:النظرية السوسيولوجية المعاصرة.الجزء الثاني.الأزاريطية:دار المعرفة الجامعية،2002، ص ص 171_173

[2]_ نفس المرجع، ص ص 175_177

[3]_ نفس المرجع ، ص 177

المعاني تتعدل وتتشكل خلال عملية التأويل التي يستخدمها كل فرد في تعامله مع الرموز التي تواجهه.وتظهر عملية التفاعل الاجتماعي ضمن منظور التفاعلية الرمزية عند تفاعل مجموعة من المحاور نحددها في: الذات الاجتماعية، الفرد، المجتمع،و طبيعة السلوك الخارجي للفرد.[1]

ويرى أصحاب هذه النظرية أن العنف هو نتاج لعملية التعلم الاجتماعي، فمع التنشئة الاجتماعية المبكرة يتعلم الأطفال العنف سواء من الآباء أو الأقارب أو الأصدقاء، و بملاحظتهم للعالم و للحياة الاجتماعية من حولهم يبدو العنف لهم و كأنه أداة ضرورية للبقاء و النجاح،فالأفراد إذن يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أي نوع آخر من أنواع السلوك[2].

وعليه نستنتج بأن التفاعليون يرون بأن تعلم العنف يرتبط بشدة بمرحلة التنشئة الاجتماعية، حيث أنها تفترض بأن الأشخاص يتعلمون العنف بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى،كما ركزت على التفاعل الاجتماعي داخل الأنساق فهي تبدأ بمستوى الوحدات الصغرى (MICRO)، منطلقة منها لفهم الوحدات الكبرى، بمعنى أنها تبدأ بالأفراد وسلوكهم كمدخل لفهم النسق الاجتماعي، مهتمة في ذلك بالتفاعل الرمزي المبني على اللغة والأفكار و المعاني والسلوكات.

وعليه يمكن النظر إلى ثقافة العنف عند الشباب الجزائري على أنها محصلة مجموعة من الرموز والأفكار و المعاني التي حصل عليها من خلال خبرته الشخصية الاجتماعية عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي مع الجماعات الاجتماعية الصغيرة و التنظيمات المختلفة التي ينتمي إليها.

إن أساليب التنشئة التي تعتمدها الأسرة الجزائرية في تنشئة أبناءها تعد بمثابة وحدة صغرى تحيلنا إلى فهم طبيعة التفاعل الاجتماعي القائم داخل هذه الأسرة، فالتهديد و العنف الرمزي و النفسي واللفظي و المادي الذي يتعرض له الطفل من خلال بيئته الأولى و الثانية ونقصد هنا تحديدا بالأسرة والمدرسة ، يكون لديه مجموعة من المعاني و الرموز و الأفكار و الدلالات التي من خلالها يدرك ذاته وفي نفس الوقت يدرك الآخر و يجعله يرى هذه الرموز و المعاني هي أساسيات التفاعل مع الآخر ، فتتشكل لديه معالم سلوكه الاجتماعي الذي يسلكه بمجرد تعرضه لنفس المواقف (العنف) وهذا في ضوء التصرفات و السلوكات المعروفة والتي استقاها من محيطه الاجتماعي على مدار سنوات حياته.

---

[1]_ فوزي أحمد، بن دريدي.العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية.الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2007، ص ص 71_70

[2]_نقلا عن جمال، معتوق.مدخل إلى سوسيولوجيا العنف. الجزائر: دار بن مرابط للنشر ،2011 ، ص 262

لا أحد ينكر بأن الأسرة الجزائرية تعتمد العنف بأنواعه المختلفة كوسيلة لتنشئة أبناءها ، وقد يختلف استخدام هذا العنف في النوع و الكم والمظهر كالعنف الرمزي و العنف اللفظي و الجسدي والعنف المادي ومن أسرة لأخرى ،سواء كان عن قصد أو عن غير قصد، فهو يندرج ضمن الموروث الثقافي للمجتمع، فسلوك الضرب و السب و الشتم هو سلوك مقبول و متعود عليه ،فقد يرى الشاب الجزائري أن مخرونه الثقافي و الاجتماعي للتصرف حيال المواقف التي قد تستدعي منه التصرف بعنف أن هذا هو الأصل كما أنه قد لا يدرك تماما بأن ذلك السلوك هو عنف ومرفوض إجتماعيا وثقافيا ولكن الرموز و المعاني و الأفكار التي لديه و التي اكتسبها من خلال تنشئته الإجتماعية و عمليات التفاعل الاجتماعي التي تعلم منها سلوكه هي الصواب، و لكن في حقيقة الأمر هي سلوكات و قواعد ومعايير تكتسب طابع الشرعية و القبول في المجتمع حتى أن لا أحد يلاحظ بأنها في حقيقة أمرها عنفا خاصة إذا كانت هذه التصرفات و السلوكات تميز ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه و هذا تمام ما نراه ينطبق على الشباب الجزائري، فكثيرا من التصرفات لا يراها عنفا بل هي موروث ثقافي يعتز به و مقبول تماما لديه بل لا إحراج في ممارسته لأنه مقبول اجتماعيا و ثقافيا لذلك نرى بأن العنف عند الشباب الجزائري ما هو إلا ثقافة أفرزها البناء الاجتماعي ولكن الظروف و العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية هي من تزيد من حدته أو ترفع من درجته و لا يتم التخفيف من حدته و مدى انتشاره إلا بإحداث تغييرات ثقافية واسعة بالدرجة الأولى.

وعليه لا يمكن في نظرنا فهم سلوك الشباب الجزائري وتصرفاتهم وردود أفعالهم المختلفة دون العودة لعملية التنشئة الاجتماعية الأولى التي تلقوها سواء عن طريق الأسرة أو المدرسة نظرا للعلاقة الجدلية الموجودة بين المحتوى التنشيئي الذي يتلقاه الفرد وتفاعله (ردود أفعاله) مع الآخرين داخل المجتمع الجزائري.

أما المقاربة الثالثة و التي اعتمدناها في هذه الدراسة فهي نظرية الإحباط (Frustration) ، حيث يعد كل من "دولارد وميلر" (Dollard- Miller) (1939) من أهم روادها و من أهم المنظرين الرئيسيين لهذه النظرية، و تتلخص الفكرة الأساسية للنظرية أنّ العنف الموجّه نحو الذات أو نحو الآخرين ينجم دائما عن الإحباط، وأنّ وجود الإحباط يقود دائما إلى شكل من أشكال العنف، أي أنّ العنف استجابة حتمية للإحباط، وكلما زاد الإحباط زاد العنف نحو الآخرين والعكس صحيح.

وترى النظرية أن العنف هو دائما نتيجة الإحباط، وأنّ الإحباط هو إعاقة الفرد عن تحقيق وإنجاز أهدافه أي أنه حالة انفعالية تتميز بالشعور بالاستياء والقلق، ويتم التعبير عن هذه الحالة بممارسات

وأعمال عنيفة، فإذا منع الفرد من تحقيق هدف ضروري له شعر بالإحباط (خبرة مؤلمة) يؤدي إلى الاعتداء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مصدر إحباطه [1]

وتختلف شدة العنف والعداون باختلاف كمية الإحباط الذي يواجهه الفرد ويعتبر الاختلاف في كمية الإحباط كله لثلاثة عوامل رئيسية وهي:

الأول: شدة الرغبة في الاستجابة المحيطة.

الثاني:مدى التداخل أو إعاقة الاستجابة المحيطة.

الثالث:عدد المرات التي أحيطت فيها الاستجابة [2]

وعليه فإنّ جوهر هذه النظرية يتمثل في:

- كل الاحباطات تزيد من احتمالات ردّ الفعل العدواني.
- كل العداون يفترض مسبقا وجود إحباط سابق.

فالعدوان وجرائم العنف بكل أنواعها من أشهر الاستجابات التي تثار في مواقف الإحباط، ويشمل العداون البدني اللفظي، حيث يتجه العدوان غالبا نحو مصدر الإحباط، فعندما يحبط الفرد يتوجه عدوانه إلى موضوع الذي يدركه كمصدر لإحباطه، يحدث ذلك بهدف إزالة المصدر أو التغلّب عليه أو كردّ فعل انفعالي للضيق والتوتر المصاحب للإحباط.

كما يرى أنصار هذه النظرية أنّ العدوان– السلوك العنيف– عبارة عن ردّ فعل طبيعي لما يواجهه الفرد من إحباطات حيث أنّ الإحباط يولد طاقات في النفس من الضروري أن يخفف أو تصرف بأسلوب ما حتى يشعر الفرد بالراحة منها ومن أساليب التخفيف أو الاستهلاك لهذه الطاقات السلوك العدواني[3].

في حين يرى " بوس" "Buss" بما أنّ الخبرات التي يتلقاها الفرد في مراحل حياته هي التي تحدد شخصيته، وإذا كانت تلك الخبرات مبنية على الأذى والحرمان فإنها تترك أثارا ضارة في شخصيته، وأنّ المعاناة خلال الطفولة من الممكن أن تتراكم لتشدد الاحباطات في المستقبل، ومن ثمّ فإنّ الإثارة للعداون تنمو مع كلّ إحباط إلى أن تقود بصورة نهائية إلى العنف.

أمّا " بروكويتش" "Berkpwitz" فقد قدّم العديد من البحوث حول العلاقة السببية بين الإحباط والعدوانية حيث افترض أنّ الإحباط يؤدي إلى الميل للاستجابة بشكل عدواني وليس إلى

---

[1] _محمد ليث عياش، عبد الغني.مرجع سابق،ص 20.

[2] _عصام عبد اللطيف، العقاد. سيكولوجية العدوانية وترويضها: منحى علاجي معرفي جديد. القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 113.

[3] _ جمال، معتوق. مدخل إلى سوسيولوجيا العنف.مرجع سابق،ص 224.

العدوانية ذاتها، وأنّ هذا الاستعداد يتشكل من خلال وجود هاديات للعدوانية متاحة في البيئة، وأنّه من خلال الدمج بين الإحباط والهاديات البيئية للعدوان يمكن أن يظهر السلوك العدواني، كما افترض أيضا أن الاستثارة الانفعالية السلبية الزائدة متمثلة في الغضب والتي يخلق خلال موقف الإحباط تؤدي إلى زيادة الاستعداد للعدوانية. [1]

إنّ الفرد عندما تسيطر عليه حالة من عدم الشعور بالراحة، يواجه التوتر والإحباط وعندما تعيق أهدافه عن الوصول إلى مرادها وهدفها فيلجأ هنا إلى محاولة تجاوز وتخفيف هذا العائق، وغالبا ما يكون السلوك العنيف هو الوسيلة الأسرع التي يراها مناسبة في تحقيق ذلك، فيشعر من خلالها بالتفريغ والتنفيس عما يختلج بداخله من توترات وإحباطات وضغوط الحياة، كما يوضح الشكل الآتي:

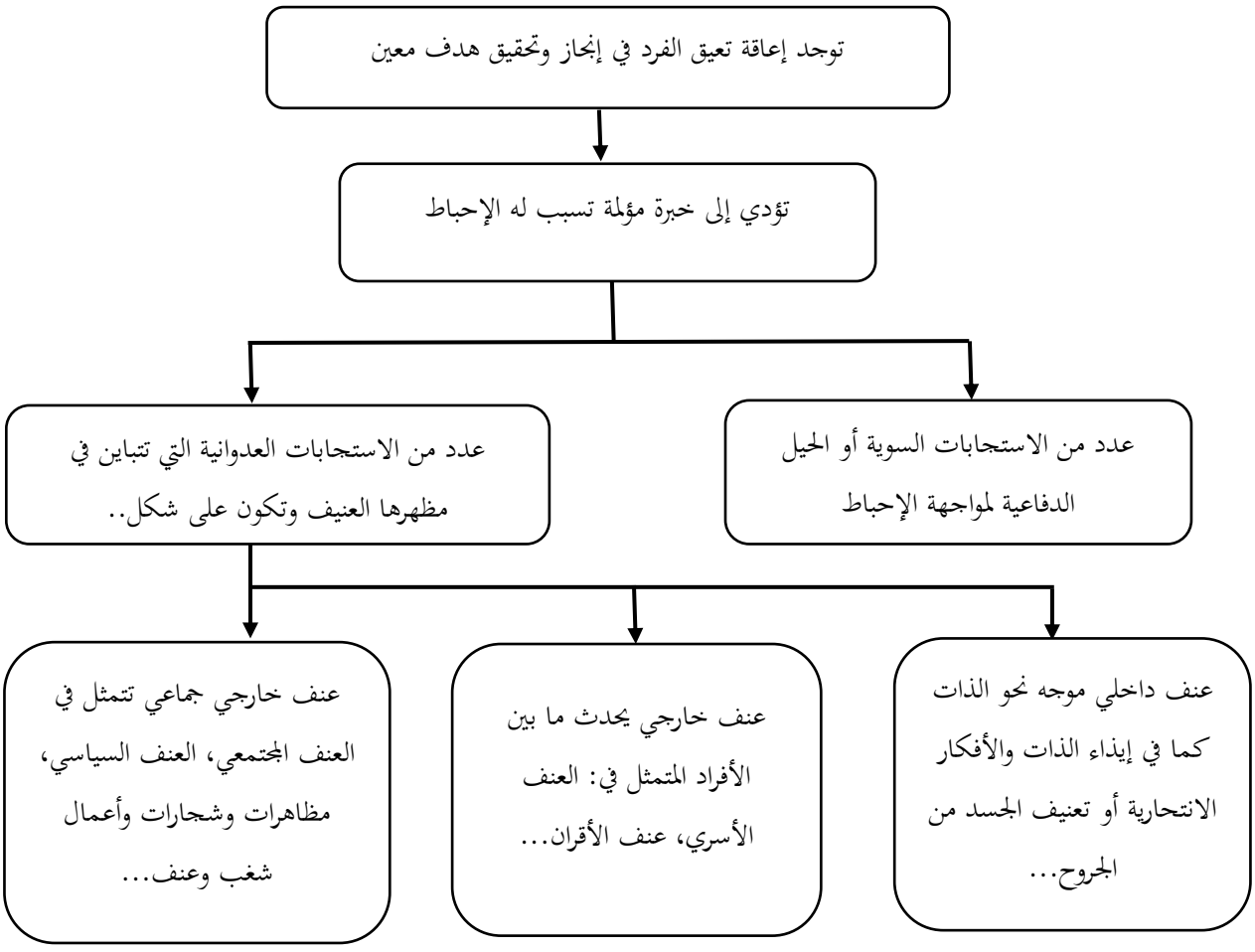

المصدر: محمد ليث عياش عبد الغني، مرجع سابق، ص 22.

شكل رقم (01): يمثل كيف يؤدي الإحباط إلى العنف

[1] _معتز عبد الله عبد اللطيف، خليفة.علم النفس الاجتماعي. القاهرة :دار غريب للنشر، 2001، ص 685

تدل مجريات الواقع العربي اليوم بأن الشباب هم من أسسوا لتغيرات سياسية و اجتماعية واسعة في أوطانهم، وبغض النظر عن أن تلك المجريات قد ضيعت أوطانا أو صنعتها من جديد فإننا نجزم بأن للشباب قدرة على تغيير التاريخ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، كما أننا نجزم أيضا بأن الشباب العربي لم يقم بتلك المجابهات نتيجة المشاركة السياسية و الحوار الديموقراطي ، بل نتيجة معاناته من إحباطات متتالية و متراكمة حركته ولا زالت تحركه نحو مجابهة أنظمة سياسية فاسدة وعاجزة عن تلبية طموحاتهم و أبسط حقوقهم بالدرجة الأولى.

إن واقع الشباب الجزائري اليوم مليء بالإحباطات و من ينكر ذلك فهو بعيد كل البعد عن الواقع المعاش في الجزائر العميقة، إن شبح البطالة يطارد مئات الآلاف من الشباب، و عدم توفر مناصب الشغل ينغص حياتهم، وضعف المستوى المعيشي و الفقر و تأخر سن الزواج و انتشار البيروقراطية والمحسوبية (الرشوة) و العديد من المشكلات التي جعلتهم يتخبطون في واقع مجحف في حقهم، جعلهم يعيشون جملة من الإحباطات المتراكمة في نفوسهم، يبحثون عن متنفس لها، و الذي غالبا ما يكون إما بالهروب و الاغتراب النفسي و الاجتماعي أو الإدمان على المخدرات و المهلوسات أو الهجرة غير الشرعية(الحرقة) ، و إما باستخدام العنف ضد أنفسهم كالانتحار أو ضد الآخر كممارسةالعنف ضد أفراد العائلة أو أفراد المجتمع، العنف في الشوارع و العنف في الملاعب و العنف ضد الممتلكات العمومية و التخريب و غيرها.

إن الإحباط حسب هذه النظرية يولد حالة من العدوانية غالبا ما تكون كامنة في نفسية الشاب الجزائري ،ويعتبر سلوك العنف هو الوسيلة الأسرع التي يراها مناسبة للتنفيس عن ذلك، فيشعر من خلالها بالتفريغ والتنفيس عما يختلج بداخله من توترات وإحباطات، و هو بذلك كأنه ينتقم لنفسه من وضعه المزري ومن عجزه أمام تحقيق رغباته و طموحاته.

وغالبا ما نجد الشباب الجزائري المحبط يعبر عن سخطه تجاه رموز الدولة كالمؤسسات العمومية باستخدام العنف المادي كالتكسير و التخريب و العبث بكل ما هو عمومي على اعتقاد منهم أن المؤسسات العمومية هي ملك الدولة و ليست ملك لهم،ربما لأنهم يرون بأن النظام أو الدولة هي سبب إحباطاتهم وغضبهم و تهميشهم فيعبرون باستخدام العنف ضد رموزها ،و حسب نظرية الإحباط فإن الفرد المحبط غالبا ما يوجه عدوانه العنيف نحو مصدر الإحباط و في هذه الحالة يعتبر الشباب الجزائري أن الدولة أو السلطة هي مصدر الإحباط لذلك يستخدم العنف ضد رموزها.و لأن الظاهرة غير جديدة على المجتمع الجزائري فإننا نلاحظ بأن التخريب للممتلكات العمومية هي ثقافة عنف

يمارسها الشباب ويتناقلها الأجيال في التعبير عن سخطهم و غضبهم و إحباطاتهم على سبيل المثال لا الحصر(أحداث الثمانينات 1988، أحداث السكر و الزيت 2011)، ناهيك عن العنف الممارس ضد الأفراد والجماعات، فالإحباطات المتكررة تستثير الاستجابة العدوانية لدى الشباب الجزائري مما يرفع لديهم الاستعداد للعدوانية ، فتجعلهم مهيئين أكثر لممارسة السلوك العدواني في أي لحظة قد يتعرضون فيها لاستثارة هذا السلوك لديهم، وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن نظرية الإحباط قد ربطت بين ظهور العدوان وممارسة العنف بسبب الإحباط يتوقف على استعداد الشخص للعدوان وإدراكه للموقف الإحباطي.

المبحث الثاني: الاتجاه البيولوجي في تفسير العنف:

يهتم هذا الاتجاه بالعوامل البيولوجية في الكائن الحي كالصبغيات والجينات الوراثية والهرمونات والجهاز العصبي المركزي واللامركزي والغدد الصماء والتأثيرات البيوكيميائية، والأنشطة الكهربائية للمخ، حيث يوجد لدى الإنسان والحيوان ميكانيزم فيزيولوجي وينمو هذا الميكانيزم عندما يستثير لديه الشعور بالغضب، وهو يؤدي لحدوث بعض التغيرات الفيزيولوجية التي تؤثر بدورها على سرعة القلب وزيادة ضغط الدم وزيادة نسبة الجلوكوز فيه، كما تزداد سرعة الدورة الدموية، وخاصة في الأطراف، حيث يصدر من طرف الفرد أصوات لا إرادية، ويقل إدراكه الحسي حتى أنّه لا يشعر بالألم في معركة مع عزيمة.[1]

المطلب الأول : نظرية "لمبروزو" في الجريمة:

سيزار لمبروزو "Cesare Lombroso" (1835_1909) (طبيب إيطالي- أستاذ الطب الشرعي والعقلي) يدعى أب علم الجريمة الحديث، قام بالعديد من البحوث إلا أن الشهرة جاءته بعد نشره كتاب الإنسان المجرم سنة 1878، حيث أقر بوجود علاقة بين الصفات الجسدية و العقلية و الجريمة منذ الولادة حيث وضع نظريته المفسرة للجريمة خلص فيها إلى القول بأنّ الجريمة ترجع إلى تشنجات عصبية تدفع إلى ارتكاب أفعال عنيفة بل إنّه اعتمد في صياغة نظرياته عن الجريمة على دراسة حالة أشخاص اتسموا أساسا بارتكاب جرائم عنف عديدة، فقد توصل من خلال نتائج بحوثه ومقارناته إلى أن الإنسان المجرم يختلف عن الإنسان العادي في التكوين الجسماني والوظيفي الداخلي، وهذا النقص في التكوين يؤثر بدوره على التكوين النفسي ويؤدي بالفرد إلى ارتكاب الجريمة مثلما يرتكب المصابون بالأمراض العقلية والعصبية أفعالا إجرامية تحت تأثير النقص العقلي.[2]

---

[1] _فؤاد، البهي.علم النفس الاجتماعي. ط2. القاهرة:دار الفكر العربي ، 1981، ص70.

[2] _جمال، معتوق. مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. ط1.الجزائر:دار بن مرابط للنشر و الطباعة،2008 ،ص91.

ويذهب لمبروزو إلى أنّ المجرم يحمل غالبا بعض العلامات "الصفات الارتدادية" التي ترده إلى الإنسان المتخلف (الإنسان البدائي)، وهي بذاتها قد لا تؤدي إلى ارتكاب الجريمة ما لم تندمج في شخصية صاحبها، ومن هنا غلب "لمبروزو" دور الوراثة على ما عداها من عوامل وقد انتهى إلى أمرين أساسيين:

الأول: أنّ الصفات الارتدادية (الصفات الخلقية) الخالقة معه تتوافر لدى معظم المجرمين لا لدى جميعهم.

الثاني: أنّ الوراثة وحدها لا تؤدي إلى الجريمة، وإنما تؤدي إلى توافر ميل نحو الجريمة، ما لم يكن مقترنا بعوامل معينة، قد تكتسب بعد الميلاد [1]. ومن أهمّ ما استمر به "لمبروزو" في وصفه للمجرم هو تقريره بإمكانية التعرف عليه بواسطة صفاته العضوية الظاهرة، كعدم انتظام وتشابه نصفي الوجه، كبر زائد في أبعاد الفك وعظام الوجنتين، تشوهات في العينين، كبر زائد أو صغر غير عادي في حجم الأذنين، التواء الأنف أو اعوجاجه، عيوب في التجويف الصدري وغيرها من الصفات والقياسات التي اعتقد بأنّ أصلها خلقي أو وراثي، ووصف "لمبروزو" هؤلاء بأنّهم متخلفون حضاريا أي بمعنى أنّهم متخلفون بالنسبة لمراحل التطور البشري (غير بعيدين عن مرحلة الحيوانات حسب نظرية داروين) [2].

و حيث أن كل فعل جريمة هو في أصله فعل عنف، فإن " لمبروزو " قد ميز بين خمسة طوائف من المجرمين الممارسين لأفعال العنف الوحشية و هي :

1_المجرم بالولادة: فإلى جانب خصائص بيولوجية مختلفة عن الإنسان العادي كاختلاف حجم وشكل الرأس مقارنة بالنمط الشائع في سلالة المنطقة التي ينتمي إليها، و عدم انتظام و تشابه نصفي الوجه و كبر زائد في أبعاد الفك و عظام الوجنتين و تشوهات في العينين و كبر زائد أو صغر غير عادي في حجم الأذنين يماثل أذني الشمبانزي و غيرها من الخصائص الجسمية ، إلى جانب الخصائص النفسية كانعدام أو ضعف الإحساس وعنف المزاج و الاندفاع و التهور و الشعور الدائم بعدم الاستقرار النفسي و الاجتماعي.

2_المجرم المجنون:و هو يربط هنا بين هذا النمط من المجرمين والأمراض العقلية و ينصح بعلاجهم أو التخلص منهم.

---

[1] _ نقلا عن عدلي محمود، السمري. علم الاجتماع الجنائي. ط1. الأردن :دار المسيرة، 2009، ص 74.

[2] _جمال، معتوق. مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. المرجع السابق، ص 91.

3_المجرم بالعادة:و هو ذلك الشخص الذي تعود ممارسة العنف و الجريمة نتيجة لعوامل ومسببات بيئية و ليس بسبب تكوينه الجسدي و هنا نلاحظ بأن " لمبروزو" لم يهمل أثر البيئة في السلوك العنيف إلا انه لم نجده يعطيها حقها من الانتباه و تبقى الحتمية البيولوجية هي السبب الرئيسي للجريمة والعنف.

4_المجرم بالصدفة:و يتميز هذا النمط من المجرمين بعدم وجود ميل واضح نحو الإجرام لديه و هو يرتكب الجريمة بسبب مؤثرات خارجية لا يستطيع تقديرها بشكل سليم فيقع في الجريمة و هذا النمط يسهل علاجه.

5_المجرم بالعاطفة:وهذا النمط يرتكب جرائم عنف لأسباب عاطفية مثل الحب و الغيرة و الحقد والدفاع عن الشرف وهو يتسم بالحساسية المفرطة التي يصعب مقاومتها[1].

وعليه نلاحظ بأن " لمبروزو" قد اتخذ الحتمية البيولوجية في تفسير ارتكاب الجريمة،إلا أنه ربط ذلك ببعض الخصائص النفسية التي أشار إليها كعنف المزاج و الطبع لدى المجرمين و بلادة الإحساس لديهم وعدم الشعور بالألم و الاندفاع و الغيرة و الحقد هي أيضا أسباب تدفع بأصحابها إلى ممارسة الجريمة والعنف.

المطلب الثاني: نظرية "دي تيليو Di tillio " في التكوين الإجرامي:

أما النظرية التي نادى بها " دي تيليو" Di tillio (باحث جنائي إيطالي) عام 1945 التي أطلق عليها نظرية " التكوين الإجرامي" أو الاستعداد السابق للجريمة وجد أن أحد المؤشرات السلوكية الأساسية في المجرم بالتكوين تتمثل في الميل إلى العنف والكسل والشذوذ في غريزة القتال والدفاع وهذا الشذوذ يكون مصحوبا عادة بخلل في وظائف الجهاز العصبي ويزيد من حدّته وحساسيته ما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم[2].

وكان" دي تيليوDi Tillio" يشبه السلوك الإجرامي بالمرض فكما أنّ إصابة الجسم ترجع إلى ضعف مقاومته للجراثيم، فكذلك الجريمة يتوقف ارتكابها على ضعف قوة الفرد على التكيف مع مقتضيات الحياة الاجتماعية نتيجة لخلل عضوي ونفسي يتمثل فيه الاستعداد الإجرامي، ويرى الباحث هنا أنّ عدم القابلية للتكيف مع البيئة الاجتماعية يرجع إلى نوعين من العوامل، النوع الأول مصدرها النمو العاطفي المعيب للشخص بسبب ظروف داخلية تتصل بطاقته الغريزية، وما يصحب ذلك من عدم تقبل مثل هذا الشخص للقيم الاجتماعية المكتسبة والتوافق مع الأنماط الاجتماعية السائدة، أمّا النوع الثاني يتضمن عوامل ترجع إلى العيوب الجثمانية الناجمة عن الوراثة أو الهرمونات أو التهاب المخ،

---

[1]_ عايد عواد ،الوريكات. نظريات علم الجريمة. ط2. الأردن:دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 80_81

[2] _عبد الله عبد الغني، غانم. جرائم العنف وسبل المواجهة. ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ، 2004، ص 66.

ومن شأن هذا النوع أن يخلق شخصية سيكوباتية لا يوجد لديها القابلية للتوافق مع المجتمع بأي حال [1]، وعليه يمكن القول بأنّ أبحاث "دي تيليو" مشابهة إلى حدّ ما نتائج أبحاث لمبروزو والتي ركزت على وجود المجرم بالتكوين إلاّ أنّ "دي تيليو" أنكر أنّ التكوين العضوي وحده عامل للسلوك الإجرامي، وإنّما يشكل مع غيره من العوامل الاجتماعية عاملا مركبا للسلوك الإجرامي إلى جانب هذا يفسر بعض البيولوجيون سلوك العنف عند الأفراد بالشذوذ في التركيب الجيني أو التركيبة الوراثية، ففي الستينات والسبعينات من القرن العشرين جرت أبحاث مهمة عن تكوين الكروموزومات لدى الإنسان يحتوي على 46 وحدة صبغية- كروموزوم- منها 22 زوجا متشابه تشابها كليا (وكل صبغي أو كروموزوم يحتوي على المئات بل الآلاف ما يسمى بالأجنة أو مولدات الموروثات) في حين أنّ الزوج 23 من هذه الصبغيات هو زوج الصبغيات (الكروموزومات) الجنسية يختلف في خلية الذكر عنه عند الأنثى فهو لدى المرأة متشابهين (XX) وعند الرجل مختلفات (XY)، وقد أثبتت الدراسات أنّ الأفراد الذين يتميزون بالعدوانية والذين اعتقلوا بسبب ارتكابهم شتى أنواع العنف، تظهر لديهم في أغلب الأحيان حالات من الشذوذ في صبغياتهم الجنسية بحيث أن زيادة (X) واحدة أو اثنين قد تسبب تخلفا عقليا بينما زيادة (Y) واحدة قد يكون لها تأثير في الغرائز الإجرامية، وقد لوحظ بالفعل وجود نسبة كبيرة من صبغية (XYY) بين المجرمين [2]، لذلك فقد حاول البعض الربط بين هذا الشذوذ وبين الميل إلى العنف والعدوان عند الذكر أو الأنثى، ورغم أنّ العلم لم يتوصل بعد إلى القطع بوجود صلة بين هذين المتغيرين (العنف والإجرام ككل من ناحية وهذا الشذوذ الكروموزومي من ناحية أخرى لوجود مثل هذا الشذوذ بين المجرمين وأيضا غير المجرمين، إلاّ أنّ السنوات الأخيرة كشفت عن تركيز كبير وانتشار واسع لتفسير العنف بإرجاعه إلى هذا الشذوذ في التركيبة الوراثية. [3]

---

[1] _علي عبد الله ،قهوجي. علم الإجرام وعلم العقاب. بيروت:الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985، ص 53.

[2] _عبد الله عبد الغني،غانم. مرجع سابق، ص69.

[3] _نفس المرجع، ص 70.

المطلب الثالث: نظرية انحرافات وظائف الدماغ:

فسر أصحاب هذه النظرية سلوك العنف على أنّه يحدث بسبب انحرافات في وظائف الدماغ وقد استند علماء الأعصاب إلى معطيات التشخيص التي تمت باستخدام آلة قراءة الدماغ (FMRI)*، للكشف عن الإخطار، وعن طريق مشاهدة نماذج النشاط في أدمغة الأشخاص أثناء قيامهم بأنشطة متعددة والتفكير في أمور مختلفة، استطاع علماء الأعصاب وضع خريطة مفصلة لوظائف الدماغ، وتظهر الخريطة سلوكنا تتم عبر تفاعل وحدات قياس الدماغ، وهي كتل فردية أو مناطق نسيجية كل واحدة فيها مخصصة لوظيفة محدّدة بدقة، وباستخدام الخريطة كمخطط فإنّه يمكن الآن استخدام التصوير الوظيفي لإظهار الانحرافات[1]،الحاصلة في وظيفة الدماغ التي تؤدي إلى حدوث العنف و السلوكيات غير الطبيعية.

هذا بالإضافة إلى تفسيرات أخرى، تعلق الأمر بالنظرية الوراثية، كيمياء الدماغ** وغيرها من التفسيرات البيولوجية، إلاّ أنّ هذه الدراسات لا زالت تحتاج إلى تدعيم وبحوث لأنّ النتائج المتوصل إليها لا تعد حاسمة نظرا لأنها لا تعمّم على جميع الأفراد، فإذا كان العنف والعدوان يفسر باضطراب في الكروموزومات أو خلل وظيفي في الدماغ، أو اضطراب في الغدد فيما نفسر وجود أفراد عدوانيين وآخرين غير ذلك(عاديين)، أو العكس صحيح، فيما نفسر وجود مجرمين لا توجد لديهم أية اضطرابات في الغدد أو في الكروموزومات أو غير ذلك.

---

[1]_ليث محمد عياش، عبد الغني. أنماط العنف الموجه نحو المرأة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وفق تنميط منظمة الصحة العالمية للعنف.دراسة مقدمة بمؤتمر كلية التربية الثامن . 20-22 نيسان 2010، الأردن: جامعة اليرموك ،ص ص 23-24

* _ تصوير مناطق الدماغ تشريحيا ويلتقط لها صور وهي تعمل:Functional Magnétic Resonance Imaging

* * _ **كيمياء الدماغ**: وهو تفسير يربط بين الكيمياء والعنف حيث ربط الباحثين بين زيادة العنف وملوثات البيئة حيث إنّ ملوثات البيئة تدعم العنف مثل التعرض للملوثات السامة في مواد كيميائية ومعادن ثقيلة، يشكل خطرا على صحة الدماغ.

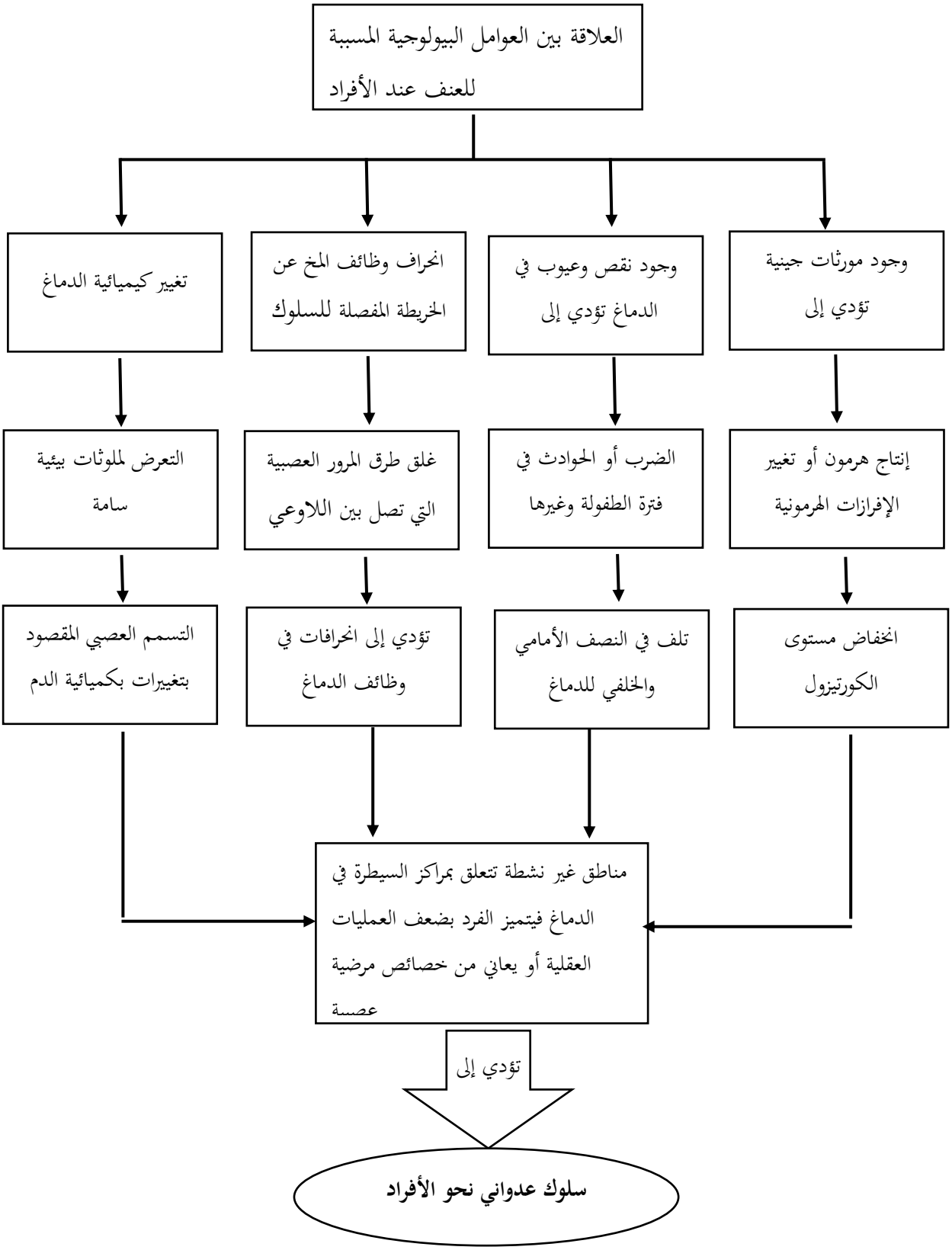

المصدر:ليث محمد عياش عبد الغني. مرجع سابق، ص 25

الشكل رقم (02): العوامل البيولوجية المسببة للعنف لدى الأفراد

المبحث الثاني: الاتجاه النفسي في تفسير العنف:

تحتل التفسيرات النفسية للسلوك الإنساني مكانة مميزة في العلوم الاجتماعية وخاصة في علم الجريمة، وتشترك مجمل النظريات النفسية في مجموعة من الافتراضات أهمّها:

_ أنّ الفرد هو وحدة التحليل الأولية

_ تعتبر الشخصية الجزء الرئيسي للدافعية في الشخص، فالشخصية هي مصدر النزاعات والدوافع.

_الجريمة هي نتيجة السلوك الشرطي غير مناسب أو نتيجة لعمليات عقلية مضطربة أو غير مناسبة في الشخصية.

لذلك فإنّ التفسيرات النفسية للعنف تتناول في مجملها دراسة شخصية الفرد من سمات نفسية كالمشاعر، الذكاء وصفاته الشخصية كالجنس والسن وغيرها ومن أهم هذه التفسيرات نذكر ما يلي:

المطلب الأول: نظرية التحليل النفسي(سيجموند فرويد):

تعتبر نظرية التحليل النفسي من النظريات الرئيسية في حقل علم النفس والعلوم الاجتماعية، وقد أسهم " سيجموند فرويد" (1852-1939) أكثر من سواه في وضع هذه النظرية، فقد جاء في كتابه " خلل الحضارة" أنّه " ليس الإنسان قطعا ذلك الكائن الطيب الذي يقال عنه إنه يدافع عن نفسه عندما يهاجم، بل إن الإنسان على العكس من ذلك فإنه يتحتم عليه أن يضع في حسابه معطياته الغريزية وهي الحصول على قدر كبير من العدوانية، حيث يعتبر بأن العدوانية ليست أمرا عارضا بل إنّها من مقومات الكائن البشري، ولقد افترض "فرويد" غريزتين أساسيتين في الإنسان، الأولى: هي غريزة " إيروس" "Eros" (أو إله الحب في الأساطير اليونانية) وهو ما سماه بغريزة الحياة وهي تتضمن مجموعة القوى الحيوية والدوافع الغريزية التي تهدف للحصول على اللّذة الجنسية وبقاء النوع، أمّا الثانية: فهي غريزة الموت أو الهدم ويصدر عن تفاعل هاتين الغريزتين جميع مظاهر الحياة وترتبط غريزة الهدم هذه بالعدوانية والعنف [1].

وبينما يربط تفسير "فرويد" بالعدوانية والعنف، حيث يرجع العداون إلى ما اسماه بغريزة الهدم في داخلنا مع ترابطها أو تعارضها مع غريزة الحب والحياة حيث فسر ذلك بأنّ الشخص الذي يقاتل الآخرين وينزع إلى التدمير يعود ذلك إلى انّ رغبته في الموت قد عاقتها قوى غرائز الحياة، وقد تمتزج غرائز الموت وغرائز الحياة ومشتقاتها معا، فتلزم كل منها الأخرى بموقف الحياة أو يحل إحداهما محل الآخر، فالأكل يمثل امتزاج الجوع بالتدمير فيتحقق إشباعهما بأكل الطعام...[2]

---

[1] _عبد الله عبد الغني ،غانم. مرجع سابق، ص90.

[2] _هول، ولندزي. نظريات الشخصية .ترجمة: فرج أحمد وآخرون . القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية، 1983، ص 115.

وعليه فإن "فرويد" يرى بأنّ العداون والعنف هو حافز فطري وظيفته إشباع حاجاته، ويظهر العداون حين تبقى الحاجات بلا إشباع، كما يظهر في أي صورة من صور تأكيد الذات، وأنّ الذات السوية تعمل على التكيف والتوافق وإشباع الحاجات والدوافع الفطرية في ضوء الواقع الفعلي، وفشل الذات في إحداث هذا التوافق قد يؤدي بالفرد إلى أحد مصادر ثلاث وهي المرض النفسي، الجناح، العنف والعدوان لذلك فإنّ الإنسان الذي يريد لنفسه أن يتجنّب الصراع والتوتر عليه أن يشبع دوافعه البيولوجية دون أن يتأثر بها، ويشكل هذا الاتجاه النفسي صورة الصراع النفسي على أنها حرب تشنها أجهزة الشخصية، تلك الأجهزة التي صوّرها أصحاب مدرسة التحليل النفسي على الوجه التالي: [1]

الهو:مركز الدوافع الجنسية ⟵ تسعى إلى إشباع الغرائز دون مراعاة لمطالب الواقع.
الأنا :**ترتبط** بالواقع ⟵ هناك من الدوافع ما يمكن إشباعه وما لا يمكن إشباعه.

الأنا الأعلى: الرقيب أو الضمير ⟵ تراقب مطالب (الهو) وتعمل على كبح جماح الغرائز.

ومن علماء النفس التحليلي الذين اعتمدوا نظرية فرويد في تفسير الجريمة والانحراف نجد العالم (أبراهمسين Abrahamsen) والذي اعتقد أنّ **جرائم الشباب** ما هي إلاّ نتيجة **لصراعات بين "الأنا والأنا الأعلى" في الشخصية**، والمجرم هو ذلك الشخص الذي سيطرت عليه "الهو" ويعاني من عدم المقدرة على السيطرة عليها وكبح نزواتها وقد يكون مرد ذلك خبرات الطفولة السيئة وعدم مقدرة الأهل على توفير الحب والرعاية، فهؤلاء الأحداث يعانون من أنا ضعيفة غير قادرة على التكيف في المجتمع بشكل سويّ[2].

ويرى عالم النفسي التحليلي " أوغست أكورن August Aichorn" أن ضغوط الحياة وحدها غير قادرة على تفسير الحالة العاطفية للشباب، وهنا يأتي بمفهوم الأحداث الكامنين " Latent Delinquents"، هؤلاء الفتية التي تقودهم حياتهم الأسرية المضطربة للبحث عن الإشباع الآني لرغباتهم، بدون أية اعتبارات لمشاعر الآخرين ومعايير الخطأ والصواب [3]، ويمكن أن نلاحظ هنا بأنّ هناك تركيز كبير على دور الأسرة كمؤسسة رئيسية في التنشئة الاجتماعية وأنّ فشلها سوف ينتج أحداثا منحرفين.

---

[1] _صبحي سيد، صبحي . دراسات في الصحة النفسية.ط2. المطبعة التجارية الحديثة، د ن، 1984، ص 53.
[2] _عايد عواد ،الوريكات. مرجع سابق، ص 119.
[3] _نفس المرجع، ص 122.

وعموما فإنّ " فرويد" رائد هذا الاتجاه يرى بأنّ العدوان ميل فطري في الإنسان، فالإنسان يكره أخاه بالفطرة وراء المحبة الظاهرة بين الناس عداء كامن مستور، فالظالم والعدوان من شيم النفوس، ومهمة المجتمع تهذيب هذه الميول العدوانية وترويضها [1]، وعليه فإن أصحاب نظرية التحليل النفسي يرون بأنّ العنف والعدوان هو سلوك يعود أصله إلى اضطرابات في شخصية الفرد أو هو جزء من شخصية الفرد يعني أن العنف متأصل في الإنسان وهي نظرة تشاؤمية وكان " فرويد" يعطي مبررا نفسيا لكل شخص عنيف.

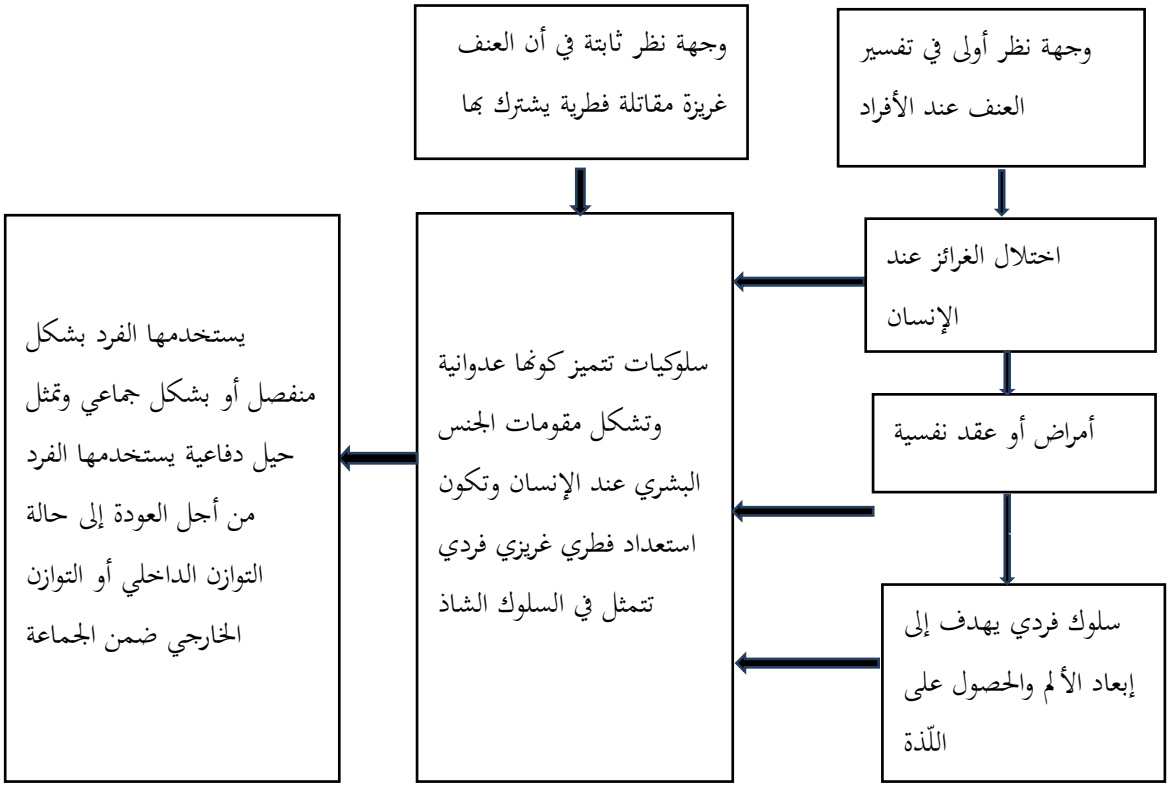

المصدر: محمد ليث عياش عبد الغني، مرجع سابق، ص 26.

الشكل رقم (03)

وجهة النظر التحليلية في حدوث سلوك العنف

[1] _محمد مصطفى، الشعيبي. مقالات في علم النفس. القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، 1963، ص 96.

المطلب الثاني: النظرية السلوكية:

لقد رأينا سابقا بأنّ مدرسة التحليل النفسي قد ربطت بين مكونات الشخصية والعنف، حيث اعتقدت بأنّ السلوك الإنساني يسيطر عليه مجموعة من العمليات اللاعقلية اللاشعورية، أي حالة الصراع اللاشعوري المستمر، إضافة إلى أهمية السنوات المبكرة من حيث إشباع الحاجات الأساسية، إلاّ أنّ المدرسة السلوكية كمدرسة وضعية قد رفضت هذه التفسيرات، حيث لا يمكن قياسها والتأكد من صحتها، وبدلا من ذلك اقترحت أنّ الشخصية الإنسانية والسلوك الإنساني بشكل عام سلوك متعلم من خلال عمليات التفاعل مع الآخرين ولقد اعتمدت هذه المدرسة على دراسات العالم الفيزيولوجي الروسي " بافلوفPavlov" والتي كانت حول أبحاثه المتعلقة بالإشراط الكلاسيكي تجربة الكلب والطعام وقرع الجرس وسيلان اللعاب، إلاّ أنّ المدرسة السلوكية الحديثة اعتمدت بشكل أساسي على أبحاث عالم النفس الأمريكي واطسون (watson 1878 -1958) وكذلك العالم" سكينر Skinner " الذين أقروا بأنّ التعلم يحدث نتيجة مثير خارجي، حيث يعتقد" سكينرSkinner" أنّ الشخص يتعلم من خلال ملاحظة ردّ فعل الآخرين على سلوكه، فالسلوك عادة ما ينشأ تحت تأثير مثير أو تغير في البيئة، وإذا كان ردّ الفعل إيجابيا ومعززا فإنّ هذا السلوك سيستمر ويتم تعلمه، أمّا إذا تمّ عقاب هذا السلوك فإنّه لن يتكرر أو يتم تعلمه وبالتالي سوف ينتهي[1] ،أي أنّ السلوك العدواني يزداد احتمالات حدوثه عندما تكون نتائجه إيجابية و معززة ومدعمة، وتقل احتمالات حدوثه عندما تكون نتائجه سلبية أو عقابية، ويتم علاج السلوكيات العدوانية بناء على تفسير هذه النظرية من خلال أساليب تعديل السلوك المختلفة، كالتعزيز والعقاب والعزل وغيرها. [2]

كما ترى هذه النظرية بأنّ الطفل في سنواته الباكرة يكتسب الأنماط السلوكية المختلفةِ، وذلك من خلال التدعيم والإثابة للاستجابات الإيجابية أو معاقبة الاستجابات غير المرغوبة، وتميل الاستجابات التي تمّ تدعيمها إلى أن تقوى وتتكرّر وتعمم على المواقف المتشابهة، أمّا الاستجابات التي يعاقب عليها الطفل فإنّها تختفي أو تضعف كما يقل حدوثها، وعلى سبيل المثال فإنّ إثابة الطفل على السلوك العدواني (الذكر) وعقاب الطفلة (الأنثى) على نفس السلوك يجعل من الطفل الذكر أكثر عدوانية عن الأنثى.

وبالتالي فإنّ النظرية السلوكية تعتبر أنّ السلوك الإنساني سلوك فطري منعكس أي أنّه عبارة عن فعل وردّ فعل (مثير–استجابة)، فهي لا تعترف بوجود استعدادات فطرية دافعة يرثها النوع الإنساني، بل

---

[1] _عايد عواد، الوريكات. مرجع سابق ص 124.

[2] _ أحمد رشيد عبد الرحيم، زيادة. العنف المدرسي. عمان: مؤسسة الوراق، 2007، ص 31.

بالعكس ربطت بين المنبه والاستجابة بصورة آلية محضة، دون الاهتمام لمشاعر الفرد وحالته النفسية، لذلك فهي تعتبر أنّ السلوك العدواني هو سلوك مكتسب والبيئة المحيطة بالفرد هي (المنبهات) المحدّد الرئيسي له، أي أنّ البيئة هي التي تسهم في تشكيل السلوك العنيف.

المطلب الثالث: النظرية المعرفية:

لقد ركز علماء النفس المعرفيون معظم دراساتهم وبحوثهم على الكيفية التي يدرك فيها العقل الإنساني وقائع أحداث معينة أي في المجال الإدراكي المتمثلة في مختلف المواقف الاجتماعية التي يتعرض لها ومدى انعكاساتها على الحياة النفسية للإنسان، مما يؤدي به إلى تكوين مشاعر الغضب والكراهية وكيف أن مثل هذه المشاعر تتحول إلى "إدراك" داخلي يقود صاحبه إلى ممارسة السلوك العدواني.

وبناء على ذلك كانت طريقة العلماء العلاجية للتحكم في مثل هذا النوع من السلوك العدواني من خلال التعديل الإدراكي، بمعنى تعديل إدراكات الفرد ويكون ذلك بتزويده بمختلف الحقائق والمعلومات المتاحة في الموقف مما يوضح أمامه المجال الإدراكي ولا يترك فيه أي غموض مما يجعله مستبصر بكل الأبعاد والعلاقات بين السبب والنتيجة [1]

يقوم الافتراض الأساسي للنظرية المعرفية على أساس أنّ سلوك الفرد يعتمد على الطريقة التي يدرك بها الموقف الاجتماعي أو دور العوامل المعرفية في القيام بالسلوك، فالأفراد ينظمون إدراكاتهم وأفكارهم عن الموقف بصورة تلقائية من خلال طرق بسيطة ذات معنى، وأنّ هذا التنظيم والإدراك والتفسير للعالم يؤثر بصورة جوهرية في كيفية استجابة الأفراد في الموقف الاجتماعي.

وبالرغم أنّ نظريات علم النفس المعرفي قد تباينت في طريقة تناولها وتفسيرها للعمليات العقلية التي تحدث داخل الدماغ، أذ أنّ بعضها يهتم بدراسة الإدراك الحسي وعمليات التنظيم المعرفي كما هو الحال في نظرية " الجشتلطية" في حين البعض الآخر يهتم بدراسة التغيرات النوعية والكمية التي تطرأ على العمليات المعرفية الإدراكية عبر مراحل النمو المختلفة مثل نظرية " جون بياجيه" في النمو المعرفي. وهناك أيضا نموذج معالجة المعلومات الذي يهتم بمراحل تناول المعلومات ومعالجتها داخل النظام المعرفي، إلاّ أنّها جميعا تشترك في تأكيدها على أهمية العمليات المعرفية ودورها في تحديد أنماط الفعل السلوكي الذي يصدر عن الإنسان، فهي جميعا ترى أنّ السلوك هو دالة لمثل هذه العمليات وليس مجرد ارتباط آلي ميكانيكي يتشكل بين مثير واستجابة [2].

---

[1] _عصام عبد اللطيف، العقاد. سيكولوجية العدوان وترويضها. ط1.مصر:دار غريب، ص ص 115، 116.

[2] _رافع النصير، الزغلول وآخرون.علم النفس المعرفي.ط1. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003، ص 11.

ويرى روّاد المنظور المعرفي أمثال العالم " أفلين والترز" وكذلك زميله العالم " توماس وايت Walters and White" (1989) أنّ علم الجريمة قد أهمل الجانب أو البعد الإدراكي والمعرفي في الشخص، وفي هذا المجال لاحظ العالمان أنّ العوامل الاجتماعية والبيئية إمّا أن تضاعف من الفرص المتاحة للسلوك أو تضعفها وتحدّ منها، وهنا يبرز دور الطبيعة الإنسانية العقلانية التي تحدد شكل السلوك المنحرف، وهكذا فإنّنا نجد أنّ العالمين يريان أنّ الجريمة وأشكال العنف نتيجة للتفكير غير العقلاني وليس للعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية دور مهم سوى الحدّ من الخيارات الفردية المتاحة.[1]

تعدّ نظرية معالجة المعلومات من النظريات المهمة والحديثة في علم النفس المعرفي، حيث تعد ثورة علمية في مجال دراسة الذاكرة وعمليات التعلم الإنساني بالإضافة إلى دراسة اللّغة والتفكير، فنموذج معالجة المعلومات يختلف عن النظريات المعرفية القديمة من حيث أنّه لم يكثف بوصف العمليات المعرفية التي تحدث داخل الإنسان فحسب وإنّما حاول توضيح وتفسير آلية حدوث هذه العمليات ودورها في معالجة المعلومات وإنتاج السلوك فنظرية معالجة المعلومات تفترض أنّ استجابات الفرد لأية منبهات مثيرة للعدوان أو العنف، لا تعتمد على الهاديات التي يتضمنها الموقف فحسب، وإنّما تعتمد على أسلوب معالجة الفرد وتفسيره لهذه الهاديات، ولذلك يفترض " دودج" (Dodge) أنّ الاستجابات العنيفة تحدث نتيجة لخمس مراحل أو عمليات معرفية هي:

1- الاستقبال: ويتم في هذه المرحلة ترميز الهاديات الاجتماعية التي يتم استقبالها عبر الحواس.

2- التفسير: ويقوم الفرد في هذه المرحلة بتفسير الهاديات الاجتماعية وتقييمها مستعينا بالخبرات السابقة والمعلومات المتعلقة بهذه الهاديات وتوقعاته الاجتماعية.

3- البحث عن الاستجابة الملائمة: وتتضمن تكوين عقلي يعد تأويلا للمدرك الخام، ويكون هذا التمثل مخزونا في الذاكرة وله معنى مرتبط بها.

4- تقييم مختلف بدائل الاستجابة في ضوء النتائج المتوقعة واختيار الاستجابة الملائمة، ويتم تقويم البدائل المحتملة للاستجابة في ضوء محكات أخلاقية أو إدراك النتائج المرتبطة بكل استجابة.

5- مرحلة الاستجابة: أوضح "دودج" أنّه على الرغم من أنّ الاستجابات المحتملة أو الممكنة تعد ذاتية وخاصة بكل تقييم ولكن الاستجابة يحتمل أن يقوم بها الفرد بدون تقييم وبدون ضبط أي شكل، أي بشكل تلقائي ممّا يؤدي إلى استثارة انفعالية أو غير متوقعة [2].

---

[1] _عايد عواد، الوريكات.مرجع سابق ، ص ص 116، 117.

[2] _معتز سيد ،عبد الله.العنف في الحياة الجامعية. القاهرة: منشورات مركز البحوث والدراسات النفسية، 2005،ص 80.

وبالتالي يرى " دودج" أنّ الأفراد العدوانيين (والذين لديهم مخزون سلوكي مكثف للعدوان) يغلب الطابع العدائي على تفسيرهم للهاديات الاجتماعية الغامضة، مما جعلهم يسلكون بشكل عدواني أو عنيف يؤدي إلى إثارة عدوان الآخرين، وبالتالي تأكيد تصوّرهم حول عداء الآخرين لهم.

ويقدم بارون تصورا آخر لتفسير السلوك العدواني أو العنيف في ضوء النظرية المعرفية وهو ما يوضحه الشكل التالي:

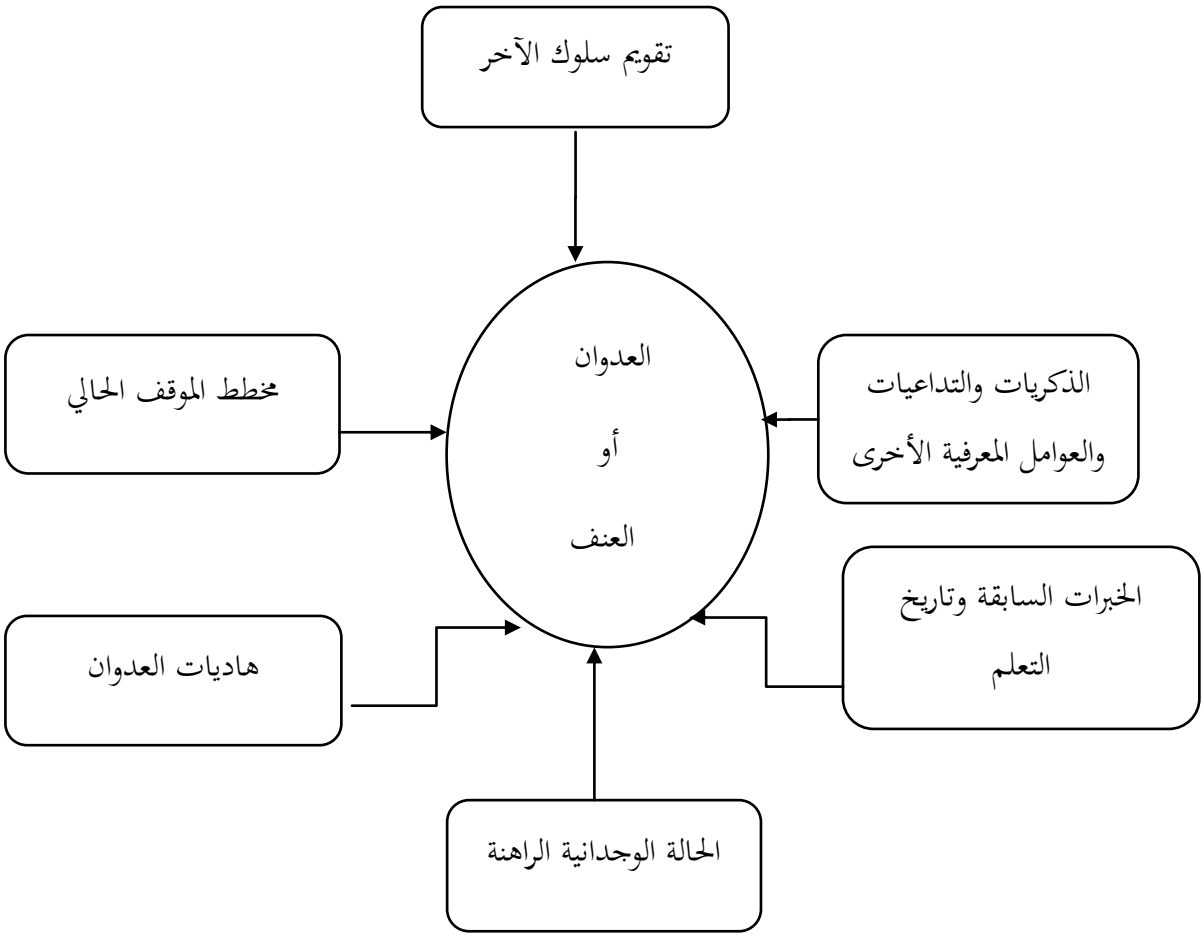

المصدر: معتز سيد عبد الله، مرجع سابق، ص 81

شكل رقم (04)

يمثل تصوّر "بارون" للعوامل المفسرة للعدوان أو العنف في ضوء النظرية المعرفية

قدّم " بارون" هذا النموذج المعرفي في إطار نظرية معالجة المعلومات الاجتماعية ودورها في تفسير السلوك العنيف حيث اهتم في نظريته بمتغير آخر أساسي ألا وهو متغيّر المزاج (الحالة الوجدانية الراهنة) باعتباره عاملا ذا تأثير قوي في تفسير الفرد للمنبه الاجتماعي، كما أنّه يتأثر بالخبرات السابقة غير

السارة والذكريات المؤلمة التي ترتبط بمواقف تتشابه مع المواقف الراهنة، مما يفسر صدور الاستجابة العنيفة.

هذا ويرى بعض الباحثين المحددات التي تفترضها نظرية معالجة المعلومات الاجتماعية للسلوك العنيف تمثل (في واقع الأمر) امتدادا لما طرحته نظرية التعلم الاجتماعي حول مراحل اكتساب العدوان (الملاحظة، الافتداء، تلقي التدعيم، وتمثل رموز وصور هذا السلوك، والتوحد معه)، فيقرر " هيوسمان Heusman" أنّ ما نكتسبه من ملاحظة لعدوان الآخر هو نفسه المخططات المعرفية والتي تتضمن تقويما كيف يمكن ضبط سلوك الآخر، وفرص نجاح العنف وإمكانية أن يتلو العقاب أو المكافأة السلوك العنيف، وربما كان ما تقدمه هذه النظرية من تحليل معرفي للسلوك العدواني هو تحليل دقيق لإحدى مراحل اكتساب العدوان كما تقدمه نظرية التعلّم الاجتماعي وهي تمثل ما يلاحظ من عدوان تمثلا معرفيا، ولهذا يتنبأ " بارون" (Baron) بأنّه كلما زاد الضبط المعرفي للسلوك، زادت قدرتنا على تقليل احتمال صدور السلوك العنيف.

مما سبق يتضح لنا أنّ فهم السلوك الإنساني وكيفية حدوثه حسب وجهة نظر نموذج معالجة المعلومات يتطلب تحديد طبيعة العمليات التي تحدث على المعلومات والمثيرات أثناء مراحل معالجتها، حيث أنّ الفعل السلوكي هو محصلة لمثل هذه العمليات، وليس بمثابة استجابة آلية لهذه المثيرات.

وبالرغم من هذه الإسهامات المتعددة لنظرية معالجة المعلومات الاجتماعية، فإنها ركزت على جانب واحد فقط في تفسير العنف وهو التحليل المعرفي للسلوك العنيف، بل فالعنف يحتاج إلى صياغات أكثر ضبطا في تفسير هذا النمط المعقد والخطير من السلوك الذي تحدده عوامل متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض.[1]

لقد قدمت النظريات المعرفية منظورا جديدا من خلاله يمكن تفسير السلوك العدواني والعنيف، حيث أنّ العنف حسب هذه النظريات هو مرتبط بكيفية إدراك الفرد لوقائع وأحداث معينة، فإذا أدرك الفرد بأنّ ما يحدث له في مجتمعه هو ظلم وتعسف وحرمان له من حقوقه المتعددة فإنّه يكون مستعدا للدفاع عن هذه الحقوق من خلال السلوكات العنيفة، بينما أنه إذا أدرك أن كل ذلك هو أمر طبيعي قد يحدث في جميع المجتمعات وقد يعاني منه العديد من الأفراد فإنّ سلوكاته ستكون مرتبطة لهذا الإدراك، وهذا تفسير يحتاج إلى الكثير من الاهتمام ففي هذه الحالة نجد بأنّ السلوك العدواني مرتبط بفكر الفرد

[1] _مجموعة باحثين. العنف بين طلاب المدارس:بعض المتغيرات النفسية، الارتباطات والمنبئات. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،2004، ص 61.

وإدراكه فإنّنا بحاجة إلى معرفة كيفية تغيير هذه الأفكار خاصة إذا كانت أفكار متطرفة من شأنها أن تشكل خطرا على الفرد والمجتمع.

المبحث الثالث: الاتجاه النفسي_الاجتماعي في تفسير العنف:

تفسر النظريات النفسية الاجتماعية السلوك العنيف على أنّه سلوك متعلّم، يتم اكتسابه من خلال مختلف عمليات التفاعل الاجتماعي، ويشار إلى هذه الفئة من النظريات أحيانا باسم " نظريات العملية الاجتماعية" من أجل توجيه الانتباه إلى العمليات التي يصبح الفرد من خلالها عنيفا أو مجرما بشكل عام [1]، لذلك فإن هذا الاتجاه النفسي_الاجتماعي يؤكد على أهمية العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين الأفراد وبيئتهم الاجتماعية، والتي تفسر لماذا يقدم بعض الأشخاص على ارتكاب السلوك العنيف ولا يقدم البعض الآخر على ذلك.

المطلب الأول:نظريات التعلم الاجتماعي:

يقصد بنظريات التعلم الاجتماعي تلك النظريات التي ترتكز على أهمية التفاعل الاجتماعي، وهذا معناه أنّ التعلم لا يتم في فراغ وإنّما يتم في إطار المحيط الاجتماعي، وهذا ما يكسب التعلم معناه وقيمته، كما يشير هذا الإطار النظري إلى أن العدوان ما هو إلا صورة من صور السلوك الاجتماعي، هذا الأخير يتم اكتسابه والحفاظ عليه بالطريقة نفسها التي تتم بها صور أخرى من صور السلوك المختلفة.

لذلك فقد لاحظ العديد من علماء النفس الاجتماعي أن حالات عديدة من أعمال العدوان هي عبارة عن سلوك وسيلي وأن العدوان مكتسب بالتعلم وبهذا تحكمه نفس المبادئ التي تحكم أي لون آخر من ألوان السلوك المكتسب بالتعلّم.

أولا: نظرية التعلم بالتقليد:

يعود الفضل في ظهور هذه النظرية إلى "باندورا" وقبله إلى كل من "دولارد" و"ميلر"، أمّا الإطار النظري لهذه النظرية فيتمثل في حدوث التعلم كتغيّر في الأداء نتيجة لملاحظة سلوك الآخرين وتقليدهم، مما أدى إلى ظهور مصطلحات تعبر عن هذا النوع من التعلم مثل التعلم بالتقليد، والتعلم بالنمذجة، والتعلم بالملاحظة [2]، وقد فسّر " باندورا" أثر التقليد والنموذج على السلوك العدواني والعنف بأنّ الطفل يتعلم استجابات جديدة من النموذج وهذا قد يؤدي به إلى تقليد ومحاكاة السلوك الجديد، وأنّ

---

[1]_ معتز سيد ،عبد الله. مرجع سابق، ص 69.

[2] _ بلقاسم، سلاطنيةوسامية حميدي. العنف والفقر في المجتمع الجزائري. ط1. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص 50.

رؤية الأطفال للسلوك العدواني والعنف لدى الكبار يضعف من أثر الكف الذي يتعرض له دافع العدوان الكامن في نفسه، فينطلق سافرا دون قيد أو عقبة. [1]

ويرى "باندورا" أنه يحدث الكثير من التعلم من خلال المحاكاة والتقليد، فالسلوك العدواني والعنف والهياج الاجتماعي يتأتى من محاكاة الناس المحيطين به ضمن الإطار الذي تحدده الفروق الفطرية، ويعتقد أنّه كلما كان النموذج ذا مركز أو مقام أهم، كلما زاد احتمال إقدام الفرد على محاكاة سلوكه، وطالما أنّ هذه المحاكاة تحدث بمعزل عن العقوبة (مثال العنف) فهذا يعني أنّ الفرد قد يتعلّم الكثير من الأشياء من نموذج معتبر.

ويتحقق الفهم الجيد لطبيعة السلوك العدواني البشري من خلال الإحاطة بثلاث موضوعات أساسية هي:

1.الأسلوب الذي يتم به اكتساب السلوك:

يرى أنصار نظرية التعلم الاجتماعي أن التقليد والنمذجة أو التعلم بالعبرة هو الأسلوب الأساسي في اكتساب السلوك وتشكيله، فالكبار والصغار على حد سواء لديهم ميل لتقليد مختلف أشكال سلوك الآخرين التي يشاهدونها بما في ذلك السلوك العدواني.

وقد انتهى "باندورا وزملاءه" إلى أن تقليد السلوك العدواني يكون أكثر احتمالا عندما يكافأ النموذج (القدوة) على سلوكه وعندما يكون النموذج من نفس الجنس، وعندما يكون الطفل (خاصة) المشاهد على علاقة أو معرفة وثيقة بالنموذج. [2]

2.أنواع المكافآت والعقاب التي ترتبط بهذا السلوك:

العامل الثاني الذي يتم به تعلم العدوان من خلاله هو المكافأة أو العقاب، فعندما يكافأ شخص معين على سلوك قام به يصبح من المرجح تكرار هذا السلوك في المستقبل، بينما إذا عوقب الشخص على سلوكه فسيقل احتمالا تكرار هذا السلوك. والآباء دون غيرهم يمثلون المصدر الرئيسي لتدعيم السلوك عند الطفل والموضوع الأساسي للتقليد أو النمذجة وبالتالي فإن السلوك العدواني المستقبلي للطفل يعتمد بصورة كبيرة على الكيفية التي يتعامل بها الوالدان معه، لذلك فإنّ عقاب الطفل على استجابته العدوانية ربما يعتبر أسلوبا فعالا لتعليم الطفل ألاّ يكون عدوانيا، ولكنه غاليا ما يؤدي ذلك

---

[1] _ نقلا عن محمد، خضر عبد المختار. الاغتراب والتطرف نحو العنف. القاهرة :دار غريب،1999، ص 73.

[2] _ معتز سيد ،عبد الله. مرجع سابق، ص 73.

إلى نتيجة عكسية، فالطفل الذي عوقب بشدة داخل المنزل لعدوانه مع أقرانه يميل إلى أن يصبح أقل عدوانية في المنزل خوفا من العقاب وتفسير ذلك أنّ الطفل في الأخير يقلد السلوك العدواني للوالدين [1]

3.العوامل الاجتماعية والبيئية التي تؤثر في السلوك:

كشفت البحوث الامبريقية العديدة التي أجريت في إطار نظرية التعلم الاجتماعي، عن مجموعة مهمة من الوقائع التي تتعلق بتعلم الأطفال للعدوان أهمّها:

- يتعلم الأطفال استجابات عدوانية عديدة عن طريق الملاحظة لنماذج السلوك العنيف في البيئة (التعلم بالمشاهدة)، وكلما كانت هذه النماذج ذات مكانة اجتماعية عالية وتتلقى تعزيزا لسلوكها العنيف.
- قد يحدث العدوان بدرجة أكبر حينما يستثار الأطفال بشكل مؤلم، وذلك عن طريق الإساءة او الاعتداء البدني، السخرية، الاستهزاء، الإهانة أو عن طريق انتقاص أو إنهاء التعزيز الموجب[2]، هذا بالإضافة إلى ضغوط بيئية أخرى قد تجعل من الأفراد أكثر ميلا لممارسة العدوان مثل: ارتفاع درجة الحرارة، الازدحام والضوضاء، حيث تجعل مثل هذه الظروف الفرد مهيئا للاستجابة العدوانية من خلال تأثيرها سلبا على بعض وظائفه الحيوية كالسمع ونبض القلب، هذا فضلا عن إثارتها الشعور بالانزعاج لديه [3]

وعليه يمكن القول بأنّ هذه النظرية تعتبر السلوك العدواني في معظمه سلوكا متعلما من خلال الملاحظة والتقليد من البيئة المحيطة بالفرد كالأسرة، الأقران، النماذج الرمزية كالتلفزيون...، كما أنّ هناك علاقة طردية بين ممارسة السلوك العدواني العنيف وبين التدعيم الإيجابي لهذا السلوك (الثواب والعقاب) خاصة لدى الطفل الذي يميل إلى تكرار السلوك الذي يكافأ أو يثاب عليه.

ثانيا:نظرية الاختلاط التفاضلي:

ينطلق " سذرلاند" (Sutherland) وهو صاحب نظرية الاختلاط التفاضلي من عدد من الفرضيات والتي ترى أنّ السلوك العنيف والإجرامي لدى الفرد هو سلوك مكتسب يتم عن طريق التعلم، بمعنى أنّ الفرد لا يصبح مجرما بدون خبرة إجرامية سابقة وتدريب كافي على السلوك الإجرامي، كما أنّ انتقال السلوك المنحرف يحدث حينما يتعرض الفرد لقوتين متعارضتين من الجاذبية الأولى ضرورة احترام

---

[1] _ المرجع السابق، ص 74.

[2] _معتز سيد ،عبد الله.مرجع سبق ذكره ، ص 75.

[3] _ بلقاسم ،سلاطنية و سامية حميدي. مرجع سابق، ص 50.

الأنظمة والقانون والأخرى تجذبه لعدم احترامها وخرقها، فإذا تعرض الفرد للاختلاط بالمجرمين أصبح فريسة سهلة لتعلم الأنماط الإجرامية ومن ثم ارتكاب الجريمة [1]

ويمكننا إيجاز عدة مسلمات هذه النظرية التي وضعها " سوذرلاند" كما يلي:

1. أنّ السلوك الإجرامي أو الانحراف سلوك متعلم.
2. يتم تعلم هذا السلوك (العدواني) من خلال الاتصال مع الأشخاص الآخرين أثناء مواقف التفاعل الاجتماعي.
3. يحدث الجانب الرئيسي من تعلم السلوك الإجرامي داخل الجماعات الحميمة التي ينتمي إليها الفرد.[2]
4. عملية التعليم للدوافع والميول تعتمد على الأشخاص المحيطين بالفرد فإذا كانوا معادين للأنظمة كان التأثير سلبي، وإذا كانوا غير معادين للأنظمة في المجتمع فإنّ تأثيرهم يكون إيجابي.
5. عندما يرجح الشخص آراء الذين يخالفون نظامية القانون فإنّه ينحرف وإذا كان تأييده لمن يؤيدون النظام فإنّه لا ينحرف، وهذا هو مبدأ نظرية الاختلاط التفاضلي.
6. الاختلاط التفاضلي يختلف حسب التكرار والاستمرارية والأسبقية والعمق، وكلما تعرض الشخص للموقف أكثر من مرة، أو اتصل بالأشخاص مدة أطول كلما زادت نسبة الاستجابة للنمط السلوكي ويقصد بالأسبقية ما يتعرض له الشخص ويكتسبه في الأطوار الأولى المبكرة من حياته .[3]

وعليه فإنّ هذه النظرية تعتبر أنّ السلوك العدواني هو سلوك متعلم مكتسب غير موروث، إنما يتم اكتسابه عن طريق التفاعل مع أشخاص آخرين عن طريق عملية الاتصال الذي يكون شفهيا أو رمزيا يعتمد على الإشارة والرموز وانّ الجزء الأساسي في السلوك الإجرامي يتم من خلال مخالطة الجماعات التي تربط بين أعضائها علاقات وثيقة وحميمة. [4]

وطبقا للمسلمات السابقة فإن السلوك الإجرامي يتم اكتسابه من خلال الاقتران بالمجرمين، أو بمعنى آخر أنّ ذلك يتطلب أن تتم التنشئة الاجتماعية في إطار نسق من القيم يؤدي إلى انتهاك القانون، وهكذا فإنّ المجرم الذي يوجد لديه الاستعداد الكامن للإجرام يتعلم المفاهيم أو التعريفات المجندة للسلوك الإجرامي، وإذا كانت تلك التعريفات الخاصة بالسلوك الإجرامي مقبولة بشكل أكبر من

---

[1] _ عدنان، الدوري . مرجع سابق، ص ص 247، 254.

[2] _ معتز سيد ،عبد الله. مرجع سابق، ص 78.

[3] _هند خالد،العتيبي. بعض محاضرات علم اجتماع الانحراف. عن موقع: www .Faculty. Ksu.edu.sa ، بتاريخ 09/09/ 2013.

[4] _جمال، معتوق. مدخل إلى سوسيولوجيا العنف.مرجع سبق ذكره، ص 308.

التعريفات غير المجندة، فمن المحتمل أن يرتكب الشخص أفعالا إجرامية، وافترض " سذرلاند" أن الفروق بين الشخص الذي ينتهك القانون والآخر الذي لا ينتهكه تكمن في تعلمه وليس في تكوينه، ويؤكد أنه ليس من الضروري أن يحدث الاختلاط مباشرة بالمجرمين بل ربما يتعلم الأطفال المفاهيم المؤيدة للعنف والجريمة من ابائهم عن طريق سماعهم أو رؤيتهم لكل ما من شأنه أن تدعم سلوكهم الإجرامي [1]
وفي هذه الحالة يقترب هذا الافتراض كثيرا من مثيله السابق الخاص بتصوّر " باندورا وزملاءه" في التعلم بالنموذج أو القدوة أو التعلم الاجتماعي.

المطلب الثاني:نظريات الضبط الاجتماعي:

تركزت كل نظريات الضبط الاجتماعي على العوامل الاجتماعية لتفسير كيف أنّ الأفراد مقيدون عن التصرف بأي طريقة تسبب الضرر للآخرين ومن التفسيرات المبكرة لهذا المدخل كان تفسير " دوركايم" (1985)، الذي ذهب فيه إلى أن المجتمع سوف يكون فيه دائما عدد معين من المنحرفين، وهذا الانحراف هو في الواقع ظاهرة سوية، بل أكثر من ذلك فإن الانحراف يساعد على الحفاظ واستمرارية النظام الاجتماعي، لأنّ هناك حدود أخلاقية غامضة تحدّد ما هي الأفعال المسموح بها، وتلك غير المسموح بها، هذه الحدود تحدّد الدرجات المختلفة غير المسموح بها لمختلف الأفعال، والتي تتراوح ما بين عدم السرور أو الاستياء إلى العقوبات القانونية والسجن، وعندما تكون خطوط الحدود الواقعية غير واضحة، فإنّ ردّ الفعل الاجتماعي إزاء شخص ارتكب سلوكا منحرفا، يساعد الناس على التعرف على ما لا يجب أن يمارسونه من سلوك، وهكذا فإنّ " دوركايم" يذهب إلى أنّ السلوك يتم التحكم فيه وضبطه من خلال ردّ الفعل الاجتماعي.[2]

أولا:نظرية الإحتواء(ريكلس Reckless):

يرى " ريكلسReckless" من خلال نظرية " الاحتواء" (نظرية مفهوم الذات) التي قدمها وافترض فيها أنّ تصور الذات (مفهوم الذات) يوجد داخل الناس ويتشكل في السنوات الأولى المبكرة من حياة الإنسان، حيث يطرح ذلك تصورا جيدا أو سيئا عن الذات، ويمارس دوره كمخفف للصدمات إزاء المؤثرات الخارجية، ويركز " ريكلس" على أنّ الأفراد يتعرضون لعوامل طرح وجذب تجاه السلوك المنحرف، ويتوقف تأثير العوامل الدافعة إلى ارتكاب السلوك المنحرف على قوة الضوابط الداخلية والخارجية عند الفرد، وبالتالي إذا كان تصوره عن ذاته سيئا فإنّ الضوابط الاجتماعية الخارجية سوف تمارس تأثيرا ضعيف على الفرد، ويصبح احتمال ارتكابه السلوك المنحرف أكثر قوة، وفي المقابل

---

[1] _معتز سيد عبد الله، مرجع سابق ، ص 79.

[2] _عدلي محمد ،السمري. مرجع سابق، ص 283.

لو كان تصوّر الفرد عن ذاته جيّدا، فإنه سوف يقاوم الضبط الاجتماعي الخارجي الضعيف، ويرفض ارتكاب الأفعال الجانحة [1]، بمعنى أنّه إذا كانت أساليب الضبط الخارجية هذه ضعيفة أو غير موجودة، فإنّ الاحتواء الداخلي يصبح هو المهم في الوقاية من الانزلاق في الانحراف والجنوح، ويبرز وجود الاحتواء الداخلي الفعال من خلال مجموعة من المؤشرات تتألف من مكونات الذات مثل: الضبط الذاتي، مفهوم الذات الجيّد، قوة الأنا والأنا الأعلى المتطورة، والتحمل المرتفع للإحباط والمقاومة العالية للتحولات والحس العالي بالمسؤولية، والتوجه الهدفي، والقدرة على إيجاد بدائل للإشباع...الخ، وهذه هي المنظمات الداخلية، أمّا الاحتواءات الخارجية فهي تشكل الحاجز والعازل البنائي في بيئة الفرد ومحيطه الاجتماعي وتتألف من : تعزيز السلوك الجيّد والقيم والمعايير والتوقعات الاجتماعية والطاعة (الضبط الاجتماعي)، والمراقبة والهوية والولاء...الخ.

أما الضغوط الداخلية وهي تشمل عوامل شخصية مثل السلوك العدائي، والتوتر والثورة والصراع العقلي والحاجة إلى الإشباع الآني... أمّا الضغوط الخارجية وتشمل الشروط الحياتية الصحية كالفقر والحرمان والبطالة، وعدم الشعور بالأمن والفرص المحدودة وعدم المساواة، وأخيرا عوامل الجذب الخارجية وهي تشمل رفقاء السوء والعضوية في ثقافات فرعية أو جماعات منحرفة، بالإضافة إلى وسائل الإعلام.[2] وعلى الرغم من أنّ "ريكلس" ناقش كلا من أشكال الضبط الخارجية والداخلية إلاّ أنّه اعتبر أنّ الضبط الداخلي أكثر أهمية من الضبط الخارجي.

ثانيا:نظرية الضبط /الرابط الاجتماعي " هيرشيHirchi"

أما " هيرشيHirchi" (1969) في نظريته " نظرية الضبط/ الرابط الاجتماعي" يرى بأنّ الأفراد أحرار في ارتكاب الجريمة وما يمنعهم من ذلك أي من ارتكابها هو علاقتهم أو روابطهم الاجتماعية، أي أنّ العلاقة بين الفرد والمجتمع هي التي تحدد ذلك، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية كلما قلت فرص الانحراف والعنف لديه، وقد اقترح "هرشي" الرابط الاجتماعي والذي رأى أنّه يتألف من أربعة عناصر وهي: الارتباط (Attachement)، الاندماج (Involvement)، الالتزام (Commitment)، وأخيرا الاعتقاد (Belief). [3]

---

[1] _المرجع السابق، ص 284.

[2] _عايد عواد ،الوريكات.مرجع سابق، ص 213.

[3] _ المرجع السابق، ص 216.

1. الارتباط:

حيث يرى بأنّ عدم وجود الإحساس بالارتباط من قبل الأشخاص مع العالم فإنّهم سوف يعانون من الأمراض النفسية أو السيكوباتية، قبول المعايير الاجتماعي وتطوير الضمير الاجتماعي يعتمد على الارتباط مع الآخرين، ويرى " هرشي" أنّ أهمّ المؤسسات المؤثرة في حياة الأفراد هي: الأسرة، المدرسة، الأصدقاء، ووجد أنّ الارتباط مع الوالدين هو الأهمّ.

2. الاندماج:

يرى "هيرشي" أنّ انخراط الفرد أو انغماسه في الأعمال النافعة كالدراسة أو العمل لا يترك له الوقت الكافي للانحراف، وهذا الجزء من الرابط الاجتماعي من شأنه أن يعزل الفرد عن السلوكات العدوانية والمنحرفة حسب " هيرشي".

3. الالتزام:

ويقصد في هذا الجزء أن يستثمر الفرد جهوده وطاقاته ووقته نحو تحقيق هدف محدّد مثل التعليم، أو مشروع، سمعة طيبة... والجريمة وممارسة العنف يعني فقدان الشخص لهذا الالتزام.

4. **الاعتقاد:**

يعتبر الاعتقاد أو الإيمان بقيم المجتمع وأخلاقياته وقوانينه وتقدير مشاعر الآخرين وأرائهم عاملا حاجزا أو عازلا للممارسات الانحرافية بكل أشكالها.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نؤكد على أنّ نظريات الضبط لاجتماعي أكدت على أهمية التضامن الاجتماعي في حياة الأفراد وسلوكياتهم. لذلك فإنّ نظرية الضبط الاجتماعي ترى بأنّ المؤسسات الاجتماعية تزيد من قوّة الرابطة التي تربط الأفراد بالنظام الأخلاقي وتضعف أيضا، وتسمح هذه الرابطة الضعيفة بصورة آلية في حدوث درجة كبيرة من الانحراف. [1] ، كلما زاد ارتباط الفرد بالمجتمع وقيمه قلت نسب ممارسته للسلوكيات العدوانية والمضادة للمجتمع والعكس صحيح.

المبحث الرابع: الاتجاه السوسيولوجي في تفسير العنف:

على خلاف الطرح الفردي، يرجع الطرح الاجتماعي السلوك العدواني والعنيف إلى جملة من الظروف خارجة عن ذات المجرم سواء كانت قائمة في محيطه الطبيعي، أو في محيطه الاجتماعي.

وبقدر ما كانت المدارس الاجتماعية متعددة وكثيرة، بقدر ما كان ذلك يعبر عن تطور العلوم الاجتماعية من جهة وكذلك الاختلاف فيما بينها حول صياغة موحدة لتفسير الظواهر الإجرامية من جهة أخرى، وقد يعود ذلك إلى كثرة الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالسلوك العدواني والجريمة. ونشير في هذا المقام إلى

[1] _عدلي السمري، السلوك الانحرافي.مرجع سابق، ص270.

أنّ علماء الاجتماع وإن اتفقوا على ربط السلوك العدواني والعنيف بالعامل الاجتماعي، إلاّ أنهم اختلفوا في الجانب الذي ينبغي التركيز عليه بسبب أنّ العوامل الاجتماعية متعدّدة، فبعضهم ركز على الجانب الاقتصادي، فيما ركز البعض الآخر على الجانب الثقافي والآخر على الجانب الجغرافي وغيرها... وفيما يلي عرض موجز لبعضها:

المطلب الأول: النظرية الماركسية:

تعدّ الجريمة بمظاهرها المختلفة حسب الطرح الماركسي من إفرازات الرأسمالية، فهي ترجمة وانعكاس للوضع الاقتصادي السائد ذلك الوضع المتمثل في الاستغلال البشع الذي تقوم به الطبقة البرجوازية للطبقة البروليتارية (prolétaire)، فالوضع الاقتصادي هو أساس البنية التحتية، والذي على أساسه تتكون الأسس العلوية، وتعتبر الظاهرة الاجرامية أحد هذه الأسس .[1]

ويعتقد كارل ماركس أن أطراف الصراع هما طبقتان: طبقة مالكة لوسائل الإنتاج ولثروة المجتمع ومهيمنة على السلطة والنفوذ الواسع على المجتمع، وطبقة فاقدة للثروة ولوسائل الإنتاج وتعامل كأحد وسائل الإنتاج [2]، وعليه فإنّ الصراع الطبقي حسب الرؤية الماركسية هو آلية لتحريك المجتمع وتطويره وتغيير أوضاعه، إذ أنّ نهاية الصراع هي في حقيقتها ميلاد مجتمع جديد يحمل في ذاته بذور الصراع الذي ما فتئ أن يتشكل ويحتد مع الصيرورة التاريخية، فينتج مرحلة أخرى من حياة المجتمع هي ضرورية في تطوره، وعليه فإنّ الماركسية تفسر الجريمة داخل المجتمع بغياب العدالة في توزيع الخبرات، أي بعدم المساواة بين الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة الفاقدة لهذه الوسائل، فهي من خلال هذا المنظور بمثابة ردّ فعل طبيعي على انعدام العدالة الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي [3].

ويعتبر " بونقرBonger" سنة (1916) أوّل من حاول تطبيق النظرية الماركسية لتفسير الجريمة، ورأى أنّ النظام الرأسمالي يطوّر الأنانية بدلا من الايثارية فالإذلال الذي تمارسه الرأسمالية على الأفراد مهم في تفسير الجريمة وهكذا فإنّنا نحد الأنانية والإذلال معا تمكن الفكر المنحرف من الظهور عند الإنسان.[4]

وحسب " ماركس" وأنصاره فإن تركيبة النظام الرأسمالي تؤدي حتما إلى انتشار وتكاثر الظواهر الإجرامية، وهذا يرجع لطبيعة هذا النظام القائم على الظلم والاستغلال، وعليه فالجريمة هي نتيجة طبيعية لهذا النظام وهي تعبيرا خاصا للصراع بين الطبقات ومظهرا للتناقض القائم في المجتمعات الصناعية

---

(1) _Jean, leauté. Criminologie et science pénitentiaire . paris : édition P.U.F, 1972, p290 .

(2) _عامر، مصباح. علم الاجتماع: الرواد والنظريات.ط1. الجزائر :شركة دار الأمة، 2010،ص 109.

(3) _جمال معتوق. مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. مرجع سابق، ص 196.

(4) _عايد عواد، الوريكات.مرجع سابق، ص 171.

البرجوازية وبين طبقة العمال، فالعنف الرسمي الذي يضم الروابط الاجتماعية يتم مجابهته بعنف من نوع آخر يلجأ إليه الأفراد، متمثلا في ارتكاب الجريمة [1].

فعندما تمارس البنى الاجتماعية عنفا ضدّ المجتمع، وعندما يعترف بأنّ هذا العنف قد بلغ حدا من الاستفحال يشارف خطر الانفجار العنيف، عندها يصبح الوضع ثوريا، فثمة قوى اجتماعية كانت إلى ذلك الحين مكبلة يشعر بأنها بلغت من القوة ومن تأييد قطاع هام من مجموع الهيئة الاجتماعية ما يغريها للقيام بانقلاب اجتماعي، فيبلغ المجتمع مرحلة الثورة ولا بد من أن يتغير.

إنّ التحليل الماركسي للعنف يلتقي مع هذه المرحلة من التغيير، فماركس يبحث أولا أشكال تحول المجتمعات والكل يعرف مطلع البيان الشيوعي الذي يقول: إنّ تاريخ المجتمعات كان حتى أيامنا تاريخ صراع الطبقات.[2]

وبما أنّه لم يحدث أبدا أو نادرا أن تخلت الطبقة الحاكمة تلقائيا عن سلطتها السياسية، فإن التغيير يأتي عنيفا، وهو على كل حال عنيف بالضرورة في حالة الطبقة الرأسمالية، لأنها تعلم أنها تنفي الطبقة المحكومة والإنسان الذي تحكمه، فهي إذا تسلبه نتائج عمله و بالتالي تنفيه اقتصاديا، فهي إذن تمثل انعدام الطبقات بالتالي لا يسعها إلا أن تكون ثورية، مطالبة لنفسها بهذا الكل الذي أقصيت عنه، ستكون إذن عنيفة [3]

لذلك فان العنف يلعب أيضا دورا آخر في التاريخ، فيكون كما قال "ماركس هولد" كل مجتمع قديم يحمل في طياته مجتمعا جديدا، والأداة التي تحل بواسطتها الحركة الاجتماعية، وتحطم أشكالا سياسية جامدة وميتة، فلا وجود للعنف خارج العلاقات الطبقية وخارج السياسة، وإذا كانت السياسة هي التعبير الأساسي للمصالح الاقتصادية، فإن العنف بدوره هو التعبير الأكثر تركيزا للعلاقات السياسية ووسيلة تحقيق السياسة نفسها[4].

ومع ذلك فإننا نجد العديد من العلماء الاجتماعيين والاقتصاديين وحتى السياسيين أبدوا تحفظات عديدة حيال المقاربة الماركسية، أهمّها أن الصراع الطبقي ليس ظاهرة حتمية في أي مجتمع خاصة إذا كانت هذه الطبقات منقسمة على أساس اقتصادي، وأن القوى المنتجة ليست القوى الوحيدة التي تصنع التغيير فهنالك قوى أخرى ذات طبيعة ثقافية وقومية وعرقية أو ما سواها، تستطيع أن تفعل ذلك،

---

[1] _ سليمان ،عبد المنعم. علم الاجرام والجزاء. مصر:منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 275.

[2] _تأليف مجموعة من المتخصصين. مرجع سابق، ص 92.

[3] _نفس المرجع، ص 95.

[4] _Karl ,Marx. contribution à la critique de l'économie politique. paris : édition sociales, 1957, p55.

كما أنها تركز (الماركسية) على البناء السياسي والاقتصادي للمجتمع، لذلك فإننا نجد أن طبيعة المجتمع نفسه وتأثيراته المتتالية على النظم الاجتماعية هي محور الدراسة أكثر من السلوك الإجرامي في حد ذاته، بمعنى أصح أنها تركز على الجريمة بصفة عامة أكثر من المجرمين أنفسهم.

المطلب الثاني:نظرية الثقافة الفرعية (الخاصة):

يمكن القول بأنّ نظرية الثقافة الفرعية أو نظرية ثقافة العنف كما يسميها البعض تعتبر من النظريات الاجتماعية الهامة في تفسير الجريمة والسلوك العنيف حيث تؤكد على وجود ثقافة فرعية داخل المجتمع تخص مجموعة من الأفراد، وتنظر هذه المجموعة إلى نفسها على أنها تختلف ثقافيا عن باقي أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه، وتتميز هذه الثقافة الفرعية بأنّ لها اتجاهات نحو العنف، وأنّ هذه الاتجاهات تشجع على ظهور سلوك العنف في كثير من الأحيان.

نشأت نظرية ثقافة العنف وتطورت من خلال البحوث التي أجريت على السلوك العنيف والإجرامي لدى فئات من المجتمع التي تقطن في الأحياء الفقيرة، وتتخذ من العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، بحيث يتحول العنف لديها إلى أسلوب حياة تنظمه قواعد خاصة بهذه الثقافة، بحيث يمكن القول بوجود ثقافة فرعية للجريمة أو ثقافة فرعية للصراع. ووفقا لما ذهب إليه "كلوارد وأولم" فإن الثقافة الفرعية للجريمة تنشأ عندما تظهر أنساق فرعية منظمة من المعايير والقيم تدعم السلوك الإجرامي والعنيف، بحيث يصبح العنف أدائيا تحقق أغراضا محددة وترسم الثقافة الفرعية للعنف أطرا عامة موجهة للسلوك العنيف يصاحبها تدعيم أخلاقي لاستخدام العنف والعدوان في روتين الحياة اليومية كوسيلة لحل المشكلات الحياتية. [1]

تعبر الثقافة عن أسلوب حياة كما قدمها " تايلور Taylor" بمعناها الاتنوغرافي الواسع بأنها ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفنون والأخلاق والقانون والعادات، وكل القدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع [2]، فهي إذن جملة من الطرق والمعايير التي تحكم رؤية الإنسان للواقع، لذلك هي تعبر عن أسلوب الحياة في المجتمع، والثقافة الفرعية في أي مجتمع هي جزء فرعي من هذه الثقافة المحلية لهذا المجتمع، فهي طريقة الحياة التي تعيشها الأقلية يشتركون في أنماط متميزة من القيم والمعتقدات، وتتميز طريقة حياتهم عن الثقافة الكلية التي تسود المجتمع الأكبر في بعض الأنماط السلوكية الخاصة بهم. لذلك فإننا نجد أن سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع هو عبارة

---

[1] _معتز سيد ،عبد الله. مرجع سابق ،ص 85.

[2] _ نقلا عن سامية، خضر صالح. إستراتيجية مواجهة العنف: رؤية نقدية ودراسة تطبيقية. القاهرة:مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر،2003، ص 49.

عن تجسيد لجميع التوجهات الثقافية للمجتمع، مع ذلك فإنّ سلوكاتهم المختلفة ليست دائما متطابقة، يرجع ذلك إلى أنّ للطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع ثقافتها الفرعية التي تميز عن بعضها البعض والتي تقترب أو تبتعد عن الثقافة الأساسية للمجتمع.

وقد أوضح " **بيتر تاونسد**" أنّ الثقافة الفرعية بحكم تعريفها إنّما تتكون من أنساق متميزة للقيم والمعتقدات، ويتم انتقال هذه الأخيرة من جيل إلى جيل من خلال عمليات التنشئة والضبط الاجتماعي، ومعنى ذلك انتقال الأنماط السلوكية المختلفة سواء تعلق الأمر بالمشروع منها أو غير المشروع واتخاذه كشكل من أشكال التقاليد، وينطبق ذلك على سلوك العنف، فبعض الجماعات والقبائل تورث أبناءها العنف وتراه سلوكا مشروعا ومقبولا بل ومحبذا كما في صعيد مصر يعد العنف مقبولا ومحبذا في إطار نظام الثأر، وهو نظام مستقر تماما يستعصي على المعالجة الأمنية ولا يعالج إلا بمداخل اجتماعية بحتة تراعي نظام الثأر كموروث ثقافي ونوع من التقاليد المتوارثة. [1]

ويلاحظ أنّ مظاهر العدوان والعنف توجد بشكل واضح في بعض الثقافات أو الثقافات الفرعية وتكاد لا توجد بتاتا في ثقافات أخرى، حيث أكد بعض الباحثين من خلال دراساتهم أنّ خاصية العنف ترتبط بالطبقات الاجتماعية الدنيا، خاصة في المجتمعات التي بها معدلات الجريمة عالية، حيث هناك بعض الثقافات الفرعية في نفس المجتمع مسؤولة عن غالبية أحداث العنف فيه، بحيث تتضمن الثقافة الفرعية قيما كثيرة تمجد العنف وتحض عليه، فيشب الصغار وخاصة الذكور وقد تسلحوا بكمية هائلة من التبريرات المؤيدة للعنف، تسهل عليهم مهمة توظيفه في الأنشطة اليومية، لذلك ينضمون بسهولة إلى العصابات التي تستخدم العنف وترتكب مختلف أعمال التخريب. [2]

إنّ الظروف التي تعيش فيها الفئات الفقيرة من المجتمع تساهم في نشأة الثقافة الفرعية للعنف، وإذا أردنا حصر هذه الظروف نجدها تتمثل في: التفكك الأسري، وغياب الآباء، وفقدان قدرة السيطرة على الأطفال والشباب فيسعون إلى تطوير قيم مخالفة للقيم السائدة، وظهور هذه القيم الجديدة المخالفة للقيم السائدة، ويستغرق ذلك وقتا، فرفض القيم السائدة لا يظهر بشكل فجائي وإنّما عبر عملية يطلق عليها التحييد"Neutralization"، وتبدأ هذه العملية عندما يبدأ الشاب المراهق وهو يتصارع مع القيم النظامية، يتحول من خلالها الشاب تحولا كاملا نحو السلوك المنحرف من خلال تبريرات وتصورات عقلية تدعم هذا التحول، ويطلق على هذه التبريرات آليات وهي أربع آليات أساسية حدّدها " سايكس Sykes" و"ماتزا Matza" وهي: رفض المسؤولية أو إنكارها إنكار حقوق الضحية،

---

[1] _عبد الله عبد الغني، غانم.جرائم العنف وسبل المواجهة. ط1.الرياض :أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004، ص 102.

[2] _مصطفى عمر، التير. العنف العائلي. ط1. الرياض :أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1997، ص 36.

وتوجيه اتهامات معاكسة للادعاء والقضاء والسلطة بشكل عام، والنظر إلى الفعل الإجرامي بوصفه فعلا موجها لخدمة الآخرين وليس لأغراض أو مكاسب شخصية، ولا يعني وجود هذه الآليات أنّ المنحرفين يرفضون قيم المجتمع ومعاييره، ولكنها تعني أنّهم يقدمون تبريرات لفشلهم في التكيّف معها. [1]

تكشف نظرية الثقافة الفرعية للعنف لكل من روادها " **وولف قانق walf gang**" و "**فير كاتي Feracuti**" أنّ ثقافة العنف توجد عندما يكون هنالك مؤسسات اجتماعية تتوقع أو تطلب سلوك العنف كأن يطالب الفرد بالثأر أو ينتقم لشرفه (جرائم الشرف)، وأنّ أبناء الثقافات الفرعية لديهم المقدرة على استخدام العنف ولديهم اتجاهات تفضل استخدامه عند كافة المستويات العمرية ولكنه أكثر شيوعا عند الشباب، وأنّ الأفراد الذين يرتكبون العنف وليس لديهم أية روابط مع أية ثقافة فرعية هو باثولوجيون (مرضى)، أمّا عن تفسيرهم لاستمرار الثقافة الفرعية فتأتي من خلال عمليات التعلم والتي تساعد في ذلك هو عمليات التعزيز الإيجابي للسلوك العدواني والعنيف والذي يحظى صاحبه بالمكانة الاجتماعية المحترمة بين أقرانه، وبما أن السلوك المتسم بالعنف طريقة حياتية ومقبولة بل ومتوقعة فإن مرتكبيه لن يمروا بحالة الذنب أو تأنيب الضمير لارتكابهم ذلك. [2]

وقد ربط " **فيشر Fisher**" بين ظهور الثقافة الفرعية وانتشارها في المجتمع، وبين انتشار ظاهرة التحضر، حيث ركز على المدن وساكنيها وتباينهم ثقافيا وعرقيا، واعتمد على مفهوم الحضرية في تفسير الجريمة والانحراف حيث يرى "فيشر" وجود علاقة بين حجم المكان وعدد ساكنيه، وهذه العلاقة مباشرة أي أنّ كلما اتسع المكان وزادت نسبة الكثافة السكانية فإنّنا نتوقع زيادة نسبة الجريمة والانحراف، وكثرة وتنوع الثقافات الفرعية المتسمة بالسلوك العنيف والمنحرف [3]، أو بمعنى أصح أنه كلما زادت معدلات الحضرية كلما زادت معها إمكانية تنوع الثقافات الفرعية للعنف.

وإذا نظرنا إلى " ثقافة العنف باعتبارها ثقافة فرعية فإنّنا بالتأكيد نجد أن مثل هذا النوع من الثقافات ثقافة مضادة للمجتمع " contreculture" على اعتبار أنّ ثقافة العنف تحديدا هي ثقافة هدامة، وعلى اعتبار أنّ ثقافة العنف تقوم على نظام معياري يتضمن معايير متصارعة مع القيم السائدة في المجتمع.

وقد تكون معايير مضادة لمعايير المجتمع الكبير، حيث نجد بأنّ نظرية الثقافة الفرعية تحاول التأكيد على أنّ نماذج السلوك العدواني والعنيف هي استجابات مألوفة وهي أمور يتوقع حدوثها في ظل ظروف

---

[1] _أحمد، زايد وآخرون. العنف في الحياة اليومية المصرية. م1. القاهرة :المركز القومي للأبحاث الاجتماعية والجنائية،2002، ص ص 56، 57.

[2] _عايد عواد ،الوريكات، مرجع سابق، ص 138.

[3] _نفس المرجع،ص 140.

أو حالات معينة، وأنّ النظام المعياري للثقافة الفرعية يجعل من الممكن للفرد أنّ يفسر الحالة أو الظروف التي ارتكب فيها عدوانه على أنها من الحالات والظروف التي تستلزم استخدام العنف.[1]

وهكذا فإنّ الثقافة الفرعية للعنف لها منطق داخلي خاص، كما أنها تقوم على ضرب من التعارض بين المعايير العامة والخاصة، وأهمية هذه النظرية فإنها تكمن في تفسير العنف على أساس الدور الذي يلعبه تكرار السلوك العنيف في تدعيم القيم الخاصة والميول التبريرية التي يترتب عليها مزيدا من السلوك العنيف [2]، وتأسيسا على ما تقدم فإن العنف يمثل خاصية ثقافية لبعض الثقافات التي تمثل بيئة ملائمة لانتشار العنف خاصة إذا وجد هذا الأخير ما يدعّم انتشاره من قيم وعادات ولآليات تجعل من العنف جزءا من أسلوب حياة بالنسبة لبعض أعضاء المجتمع الذين يفضلون الأسلوب العنيف في التعامل مع الآخرين، دون الشعور بالذنب نتيجة العدوان على غيرهم وبالتالي تتشكل ثقافة وبخاصة ثقافة فرعية لجماعة أو فئة أو تسريحة معينة من المجتمع تقوم أساسا على أن العنف والعدوان هو ردّ فعل واستجابة طبيعية لظروف محدّدة تحبذ الجريمة وتحتفظ بمجموعة من القيم والمعايير والتقاليد التي ترتبط بانتهاج السلوك الإجرامي، وتورث أبنائها هذا الموقف جيلا بعد جيل.

المطلب الثالث: نظرية الوصم (التسمية):

بالرغم من أن بعض علماء الجريمة يرون بأن مضمون ومحتوى نظرية الوصم لا يرقى بها إلى مستوى النظرية، ولكنها مجرد منظور يستحق التأمل وأخذه بعين الاعتبار.

يذهب الكثير من علماء الجريمة بنظرية التسمية (الوصم) إلى " **فرانك تانينبايم Tannenbum** " في كتابة الجريمة والمجتمع (Crime and Community_1938) "دراما الشر" كما يسميها " تانينبايم" فهو يذهب إلى أنّ السلوك المنحرف لا يعود إلى حدّ كبير إلى عدم توافق الشخص المنحرف مع المجتمع، ولكن واقع الأمر أنّ الشخص المنحرف متوافق بصورة ما. مع جماعة معينة، وبالتالي فإنّ السلوك الإجرامي يعد في حقيقته نتيجة للصراع بين الجماعة والمجتمع.

كتب "تانينبايم" أنّ البطاقة التي تلصق على الطفل عند ضبطه مرتكبا سلوكا منحرفا، هذه البطاقة تحدد هوية الطفل على أنه جانح، وقد يؤدي ذلك إلى أن يغير الطفل أيضا تصوّره عن ذاته، ومن خلال تلك البطاقة أيضا تتشكل ردود أفعال أفراد المجتمع نحو البطاقة وليس نحو الطفل، وهكذا فإنّ عملية التسمية المجرمين أو الأحداث الجانحين تساعد في الواقع على خلق الجريمة والجناح. [3]

---

[1] _ Jmilon , Yinger. Counter cultures. London : collier Macmillan Publishers, 1981, p23.

[2] _أحمد، زايد وآخرون. مرجع سابق، ص ص 56، 57.

[3] _عدلي ، السمري. علم الاجتماع الجنائي.ط2. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،2011، ص 240.

ومن وجهة نظر المجتمع، فالفرد الذي عادة ما يقوم بأشياء معينة يصبح شخصا سيئا وغير مرغوب، ومن جهة نظر الشخص، سوف يحدث التغير نفسه فالفرد المنحرف يصبح سيئا لأنّه لا يعتقد بأنّه صالح، إنّ تهويل الشرّ من المصطلحات الرئيسية في نظريات الوصم وهو مرتبط بالنسبية القانونية، ولكن المهم هو الوصم والذي يقوم المجتمع بلصقه بالشخص المرتكب واقعيا أو افتراضيا بشخص ما نتيجة قيامه بالسلوك المنحرف، وهنا الوصم يعرف بالشخص كقولك هذا " سارق" أو " قاتل" أي أنّه منحرف أو مجرم، وهذا الوصف سوف يغير من نظرة الشخص لذاته ونظرة الآخرين له، فالآخرون يتعاملون مع معنى " الوصم (السارق) وليس مع الشخص بحدّ ذاته، وبالتالي فإنّ هذه العمليات (الوصم) للأفراد كمنحرفين ومجرمين تساعد في خلق الجريمة والانحراف. [1]

ويمكن تقسيم نظريات الوصم أو مدخل الوصم إلى جزئين، فالأول يهتم بالكيفية التي يتم من خلالها تجريم ووصف بعض الأفراد دون غيرهم بالجريمة وخير من يمثل هذا الاتجاه هو " بيكر Becker" في كتابه (الهامشيون)، و الثاني وقد اهتم بأثر الوصم على السلوك اللاحق للشخص ونجد هنا " ليمرت" و" شور" و" غوفمان" خير من يمثل ذلك.

إنّ القسم الأوّل من التسمية هو في الحقيقة تساؤل عن أسباب التسمية، وبالتالي فإنّ التسمية هي المتغير التابع الذي يجد دراسة أسباب حدوثه، وفي هذا الصدد يقول "بيكر": تخلق الجماعات الاجتماعية الانحراف من خلال صناعة القواعد والتي خرقها يشكل الانحراف، ومن خلال تطبيق هذه القواعد على أفراد معينين وتسميتهم بالهامشين، ومن وجهة النظر هذه فإنّ الانحراف لا يعد هو نوعية السلوك الذي ارتكبه الشخص، ولكنه نتاج لتطبيق الآخرين القواعد والعقوبات على الجاني أو المتهم، فبالتالي فإنّ المنحرف أو المجرم هو الشخص الذي أمكن تسميته بنجاح والسلوك المنحرف هو ما يسميه الناس كذلك.

ويقصد "بيكر" تخلف الانحراف والجريمة، أنّ القواعد والظروف وخصائص الفرد، وردّ الفعل الآخرين الذين يشاهدون السلوك هي العناصر الفاصلة في اعتبار السلوك سلوكا منحرفا أو سويا، وهذا فإنّ ردّ الفعل المرتب على السلوك هو الذي يخلق الانحراف[2] .

وبناء على ذلك نجد أنّ " بيكر" يرى أنّ الانحراف والجريمة هي صناعة اجتماعية حيث أنّ ردّ الفعل من قبل المجتمع يعمل كفاصل بين المنحرف وغير المنحرف، وقد يكون كلا السلوكيين متشابهين،

---

[1] _ عايد عواد ،الوريكات. مرجع سابق، ص 194.

[2] _عدلي ، السمري. علم الاجتماع الجنائي .مرجع سابق، ص ص 242، 243.

وقد لا يكون السلوك (المنحرف) موجودا أو حقيقيا. فالمتهم بالخطأ والمنحرف أصلا يواجها المعاملة نفسها من الأكاديميين والرسميين وحتى من المجتمع.

أمّا الشكل الثاني من آثار الوصم فتوضحه أعمال "أدون ليمرت" وخاصة في كتابه " الباثولوجيا الاجتماعية 1951"، لقد اشتهر هذا الأخير بمفهومي الانحراف الأولي والثانوي، فالانحراف الأولي يعني السلوك العرضي أو الموقفي والذي يمكن تبريره من قبل الفاعل، ومثال على هذا النوع من الانحراف أن تقودك سيارتك بسرعة 80 كم/سا، والمسموح بها 70 كم/سا وتبرر لنفسك أنّ الجميع يسوق بهذه السرعة.

الانحراف الثانوي فيكون عندما يبدأ الشخص باستخدام السلوك المنحرف أو الدور المبني عليه كوسيلة للدفاع أو الهجوم أو التكيف للمشاكل التي صنعها ردّ الفعل الاجتماعي له، وعليه فالانحراف الثانوي لا يمكن إرجاعه إلى سبب واحد بل هو محصلة مجموعة من العمليات الديناميكية بين الفرد وانحرافه وردّ الفعل الاجتماعي إلى هذا الانحراف [1]

وقد وصف هذه العمليات كما يلي:

1- انحراف أولي

2- عقوبات اجتماعية

3- انحراف أولي أكثر

4- عقوبات ورفض أقوى

5- انحراف أكثر يصاحبه السلوك العدواني والمقاومة خاصّة نحو مطبقي العقوبات

6- يصل المجتمع إلى نقطة عدم تحمل هذا السلوك أكثر ويطالبون بردّ فعل رسمي لوصم هذا المنحرف.

7- يلجأ المنحرف إلى تقويم سلوكه كردّ فعل نحو الوصم والعقوبات

8- القبول النهائي للمكانة الاجتماعية المنحرفة وتنصب على التكيف بناء على الدور المرتبط بتلك المكانة.

وهكذا يبدو الانحراف الثانوي هو عملية أخذ وعطاء بين الفرد والمجتمع بمؤسساته حتى يصل الفرد إلى قبول الهوية الجديدة [2].

---

[1] _جمال ،معتوق. مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. مرجع سبق ذكره، ص 265.

[2] _عايد عواد ،الوريكات.مرجع سابق، ص 198.

أمّا بالنسبة لـ " شور Shur" يبيّن أنّ معظم جرائم الصغار ذات طبيعة غير مؤذية وبالتالي لا يجب إيذائهم وعلينا أن نتحمل كمجتمع تصرفاتهم و سلوكياتهم المختلفة حتى يصلون إلى بدائل سلوكية، وإذا لم تقم بذلك فإنهم سوف يرتكبون المزيد من الانحراف والمزيد من العزلة والبعد عن الأدوار الاجتماعية المشروعة.

ويتفق " شور" مع "بيكر" وغيره على أنّ نظام العدالة الجنائية يمارس تمييزا واضحا ضد الفقراء والذين لا سلطة لهم في المجتمع، وبالتالي فهم الأكثر عرضة للعقاب من غيرهم، ويرى " شور" (1971) أنّ هنالك ثلاث مجموعات مهمة للانحراف:

أولا: الناس المهمين في حياتنا: هذه المجموعة التي نشعر بأهميتها، عادة ما تقوم أو تملك سلطة الوصم غير الرسمي.

ثانيا: مؤسسات الضبط الاجتماعي: وهي عادة تمثل السلطات وهذه تملك سلطة الوصم الرسمي ولديها المقدرة على التأثير في حياتنا وبالتالي سلوكيات الناس.

ثالثا: المجتمع ككل وطبعا هذه الجماعة لديها المقدرة على تقييم السلوك الجيد والسيء وتملك أيضا القوة على إثارة سخط السلطات لاتخاذ فعل ما، بالإضافة إلى مصدر آخر للوصم يمكن إضافته وهو رابعا: الوصم الذاتي وخير مثال على ذلك أنّ بعض الأشخاص ونتيجة للتنشئة الاجتماعية يمكن أن يقوموا بوصم أنفسهم بسبب الضمير، ويمكن القول بأنّ معظم الأفراد لديهم مثل ذلك الوصم.[1]

تعد نظرية الوصم قائمة على عنصرين أساسيين وهما:

الأول: مفهوم ردّ الفعل المجتمعي ويتعامل هذا العنصر مع المشكلة من خلال ردود الأفعال المختلفة تجاه الانحراف ويركز على معنى الانحراف بالنسبة لأفراد المجتمع.

الثاني: هو مقولة الانحراف الثانوي والمشكلة هنا تدور حول ما تعنيه الوصم وماذا تعني بالنسبة للشخص الموصوم. وعليه فهذه النظرية تقوم على ردّ فعل الفرد اتجاه موقف المجتمع منه، أي كيف ينظر إليه المجتمع بعد انحرافه لأول مرة، وهذا حتى إذا دفع ثمن انحرافه هذا فإنّه لا مكانة له في مجتمعه، ويبقى أمامه سوى الشعور بالدونية والنبذ ما يدفعه بالعودة إلى الانحراف والجريمة من جديد، فأنصار هذه النظرية يرون بأنّ عدم قبول المجتمع لسلوك منحرف ما وحده كفيل بأن يكون سببا في السقوط في بئر الجريمة والانحراف حتى ولو كان سلوك هذا المعني غير مقصود بل ناتج عن الصدفة أو الخطأ.

---

[1] _المرجع السابق، ص ص 199، 200.

المطلب الرابع: نظرية الأنومي(اللامعيارية):

من أبرز العلماء الاجتماعيين الذين فسروا الظواهر الاجتماعية في ضوء المفهوم البنائي الوظيفي نجد عالم الاجتماع **"إميل دور كايم"** (1858- 1916) الذي استند في تفسيراته للظواهر الاجتماعية على فكرتين أساسيتين وهما العقل الجمعي والأنومي التي يراها ظواهر نسبية سواء كانت صحية أو مرضية. ويرى "إميل دور كايم" أنّ الضمير الجمعي يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم ويكتسب مزيدا من القوة والتأثير والاستقلال حينما يتحقّق نوع من التماثل الواضح بين أفراد المجتمع، وذلك أنّ الضمير الجمعي(*).

هو انعكاس للتماسك الاجتماعي، ولعلّ هذا هو الموقف السائد في المجتمعات التقليدية التي تتميز بالتضامن حيث يسيطر هذا الضمير العام على عقول الأفراد وأخلاقهم، ومع ذلك فإنّنا نلاحظ أنّه يتحقق عند كل فرد ضمير أنّ:

_الأوّل الذي تشارك فيه الجماعة، وهو الذي تعبّر عنه فكرة أنّ المجتمع يعيش في داخلنا وهذا تصوّر يشابه إلى حدّ بعيد النظرة السائدة اليوم والتي تعبر عنها فكرة استدماج الثقافة.

_أمّا الثاني فهو خاص بالفرد ويكون حينما يسود التضامن الآلي في المجتمع، وتتجلى فعالية القوى الجمعية واضحة فيما يثيره انتهاك نظم الجماعة من ردود فعل قويّة، وهنا نجد تعبيرا قويا للقهر الاجتماعي يتمثل في سيادة القانون الجنائي القائم على العقاب الرادع من أجل تدعيم التضامن الآلي. (1)

أمّا مصطلح " الأنوميا" فقد استخدمه " دور كايم" للإشارة إلى حالة من الصراع بين الرغبة في إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد وبين الوسائل المتاحة لإشباع تلك الاحتياجات وليصف حالة من اللامعيارية "Deregulation" تسود المجتمع.

ولقد وضع "دور كايم" تفرقة بين الاحتياجات الفيزيقية والاحتياجات المعنوية، فهو ينظر إلى الاحتياجات الفيزيقية على أنها أشياء منتظمة ومرتبة آليا بواسطة البناء العضوي، ويعتبر العقل الجمعي هو القوّة التنظيمية الخارجة التي تحدّد الأهداف الواجب على الإنسان تمثلها في سلوكه، ولكن عندما يصاب المجتمع ببعض الظروف التي تؤثر في توازنه، مثل التغير التكنولوجي السريع والحاد، أو الحروب، أو

---

(1) _نيقولا ،تيماشيف. نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها .ترجمة: محمود عودة وآخرون .ط3.القاهرة: دار المعارف، 1996، ص 164.

(*) يشكل الضمير الجمعي مجموع المعتقدات والآراء المشتركة بين أفراد المجتمع العاديين، نسقا محددا له حياته الخاصة به، يطلق عليه البعض الضمير المشترك أو الضمير الجمعي وهذا الضمير الجمعي شيء مختلف تماما عن الضمائر الفردية، على الرغم من أنّ وجود الضمير الجمعي لا يمكن أن يتحقّق إلاّ في الضمائر الفردية.

تعرضه لحالة من النموّ الحضري السريع، ففي مثل تلك الحالات يكون السلوك المنحرف نتاجا لتلك التغيرات المفاجئة، فحينما يحدث حراك طبقي للأسفل يجد بعض الأفراد أنفسهم في مراتب أدنى من تلك التي كانوا يشغلونها ويعني ذلك بالنسبة لهم الحرمان من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها والحدّ من رغباتهم ومستوى طموحاتهم، وإذا لم يستطيع هؤلاء الأفراد التكيف مع وضعهم الجديد فإنهم يعانون من الشعور بإحباط المكانة، وفي مثل تلك الحالات التي يسود فيها التوتر والقلق والعنف تعد حالة الأنومي أمرا متوقعا وعاديا. [1]

وهذا يعني عند " دور كايم" أنّ "الأنوميا" ما هي إلاّ فشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية والتي تكون المعايير فيها غير قادرة عن ضبط نشاط أعضاء المجتمع، أي أنّ الظروف المجتمعية لا نستطيع أن تقود الأفراد إلى مواقعهم المناسبة في المجتمع فيجدون صعوبة في عملية التكيف الاجتماعي وهذا بدوره سوف يؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف والعنف، ولقد وجد " دور كايم" في دراسته عن الانتحار سنة " 1897" أنّ الثورة الصناعية والتجارية عوامل أساسية في اللامعيارية وبالتالي خلص إلى نتيجة والتي مفادها أنّ الأنوميا ظاهرة ملازمة لتطوّر المجتمعات حتى يومنا هذا [2].

ويرى " دور كايم" أنّ الجريمة والسلوك المنحرف وضبطهما مسألة في غاية الأهمية وظيفيا فهي تلعب أدوارا مختلفة تبعا لنوعية المجتمع وعلاقاته (ميكانيكي مقابل عضوي) فالجريمة أو العنف أو السلوك المنحرف يلعب دورا وظيفيا ثلاثيا في المجتمعات الميكانيكية وذلك كما يلي:

أولا: بناء على تشابه الأفراد وتجانسهم في المجتمعات البسيطة، فإنّ التعدي على المعايير سوف تشكل عملية مكلفة فتنتهي بطرده وعزله من المجتمع خاصة وأنّ القوانين غالبا ما تكون ثأرية وقمعية، فالأفراد هنا سوف يضحون بمصالح هؤلاء الأفراد المنحرفين مقابل مصالح الجماعات الاجتماعية من أجل الهوية الجمعية والشعور والتضامن الجمعي.

وثانيا: أو الوظيفة الثانية للجريمة تأتي من خلال معاقبتها للجاني وهي هنا تؤكد على معايير الجماعة والحدود التي لا يمكن أن تتساهل تجاهها الجماعة، وبالتالي فوظيفة الجريمة تتمثل في توضيح الحدود بين ما هو مقبول وما هو مرفوض.

وثالثا: أنّ الجريمة ومن خلال عقابها للمجرمين فهي تقييم باستمرار معايير الجماعة، إذن الجريمة ليست وظيفية بل أيضا ضرورية في المجتمعات البسيطة الميكانيكية ولكن مع زيادة التقدم والتحديث ومع انتقال المجتمع إلى المرحلة العضوية واستبدال الأعراف والمعايير بالقوانين المنظمة للتفاعل بين الأفراد

---

[1] _ نقلا عن عدلي ، السمري. علم الاجتماع الجنائي. مرجع سابق، ص ص 163، 165.

[2] _ نقلا عن عايد عواد ،الوريكات.مرجع سابق، ص 143.

تصبح الجريمة باثولوجية، وخاصة عندما يصبح البناء الاجتماعي غير قادر على ضبط وتنظيم عمليات التفاعل بين الأفراد وبذلك تظهر اللامعيارية. [1]

وعليه فإنّ " دور كايم" يبني نظريته عن " الأنومي" على أساس أن استقرار العلاقات الاجتماعية وحتى التوازن الشخصي لأعضاء الجماعة الاجتماعية يعتمد على وجود بناء معياري يرتبط بالسلوك وأن يكون هناك اتفاق وقبول عام لهذا البناء بحيث يكتسب أخلاقية بواسطة أعضاء الجماعة المحلية المنظمة ويكون ملزما بحيث تنظم هذه المعايير اختيار الفرد الوسائل التي يحقق بها أهدافه كما تحدّد إلى حدّ ما الأهداف والرغبات ذاتها وهكذا يكون الفرد السوي عند دور كايم هو الشخص الأخلاقي الذي يستدمج العناصر المعيارية من عنصري الرغبة والرهبة معا، حيث يجد في طاعته سعادته وتحقيق ذاته، بهذا يكون النظام الأخلاقي المنضبط هو الحالة المقابلة للتفكك الأنومي. [2]

ولأنّ مفهوم " الأنوميAnomie" من أهمّ المفاهيم المفسرة للأبعاد الثقافية للعنف، حيث يشغل نسق الثقافة والقيم مكانة محورية في بناء المجتمع على اعتبار أنّ القيم والمعايير المشتقة منها هي التي تنظم التفاعل الاجتماعي وتضبطه، فقيم الثقافة تشكل مجموعة من التوجهات المشتركة بين الأفراد، ومن شأن هذه التوجهات المشتركة أن تشكل أساسا للتوقعات المتبادلة بين المجموعات البشرية في المجتمع. [3]

أمّا عند " روبرت ميرتون Robert Merton" فقد كان مفهومه عن " الأنوميAnomie" يختلف عن مفهوم " دور كايم"، فلقد قسم ميرتون المعايير الاجتماعية أو القيم إلي نمطين، فقد تحدث عن الأهداف المجتمعية والوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى ذلك فقد أعاد " ميرتون" تعريف "الأنومي" على أنّه النتيجة المترتبة على الطريقة التي ينتظم بها بناء المجتمع وبقول آخر، التمايزات الطبقية في المجتمع ويذهب ميرتون إلى أن الانحراف عرض لبناء اجتماعي يتم داخله تحديد الأهداف والطموحات من الناحية الثقافية وتحديد الوسائل المقبولة اجتماعيا، وهما أمران منفصلان عن بعضهما البعض وبمعنى آخر فإنّ الانحراف هو نتاج الأنومي[4]، لذلك فإنّ " روبرت ميرتون" يرى بأنّ

---

[1] _المرجع السابق، ص 144.

[2] _علي ،سموك. إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، الانحراف والجريمة في المجتمع. الجزائر: مخبر التربية ،الانحراف والجريمة في المجتمع، 2006، ص ص 113، 114.

[3] _J .Duvignaud . l'anomie hérésie et subversion. paris:ed, enthropo, 1973, p 10

[4] _عدلي ، السمري. علم الاجتماع الجنائي .مرجع سابق، ص ص 172، 173.

الصور المختلفة للسلوك المنحرف تنجم عن التفاوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة [1]

افترض "ميرتون" أنّ ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي، ومجموعة من الوسائل منها ما هو مشروع تتيحه الثقافة وتسمح للأفراد بإتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف والمجموعة الثانية من الوسائل غير المشروعة وهي التي لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينه، فالمجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة. [2]

وفي ذلك يقول "ميرتون":" إنّ الصراع بين الوسائل المؤسسة والأهداف المحددة الثقافية هي التي تسبب اللامعيارية"[3]، وهكذا نجد "ميرتون" مختلفا تماما عن "دور كايم" في تفسيره للإنحراف إلى حدّ ما، ففي حين يرى "دور كايم" أنّ الإنسان لديه رغبات غير محدودة بشكل طبيعي وهو يتوق لتحقيقها وبالتالي لا بدمن ضبطه اجتماعيا، نجد "ميرتون" يرى بأنّ الظروف الاجتماعية تضع ضغوطا متباينة على الأفراد تبعا للبناء الاجتماعي، وبما أنّ الأفراد يحتلّون مواقع متباينة أيضا فلا بد أن يتكيفوا أو يستجيبوا بشكل مختلف أمّا فيما يتعلق بالرغبات التي تحدث عنها " دور كايم" فنجد ميرتون يرى أنها ذات منشأ اجتماعي.

يقول "روبرت ميرتون" أنّ:" السلوك الاجتماعي عن سواء كان أخلاقيا أو غير أخلاقي مشروعا أو غير مشروعا يمكن أن يفهم فقط في ضوء القيم التي تعطي للسلوك معناه وأن المعاني لا تكمن في طبيعة الأشياء، ولكن ما تضفيها على تلك الأشياء ثقافة الجماعات المعيارية المرجعية، وهكذا تكتسب بعض أنماط السلوك صفة الشرعية والبعض الآخر صفة الانحراف، وحين يتم ذلك فهذا يتم في إطار معايير الجماعة السائد التي تفرض معاييرها على المجتمع كله، فتقييم السلوك يتم في ضوء المعايير الاجتماعية". [4]

وحول اللامعيارية التي تصيب المجتمع نجد أنّ ميرتون يرجع هذا إلى التأكيد أولا وقبل كل شيء على تحقيق الأهداف من طرف الأفراد على حساب الوسائل وعليه فالتفكير أولا على تحقيق الأهداف دون النظر في طبيعة الوسائل تكون نتائجه المساس بالمجتمع بثقافته والتوافق الموجود فيه، وهذا ما يؤدي

---

[1] _فوزي أحمد، بن دريدي. العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية. الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص 55.

[2] _ نقلا عن نبيل، رمزي. النظرية السوسيولوجيا المعاصرة: أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة. مصر: دار الفكر الجامعي ، 1999، ص ص 354، 355.

[3] _ نقلا عن علي ،سموك.مرجع سابق، ص 112

[4] _نفس المرجع، نفس الصفحة.

إلى حالة التفكك والتصدّع في البناء والنظم الاجتماعية، ومنه يسقط المجتمع في حالة من اللامعيارية ومعها تنشر مظاهر وصور الجريمة والانحراف، إذ قال: " يمكن تفسير السلوك الاجرامي من وجهة النظر الاجتماعية على أنه ظاهرة من ظواهر الانفصال وعدم الترابط والوفاق بين مجموعة الغايات والأهداف التي تحددها الجماعة حسبما تمليه الثقافة السائدة وبين الوسائل (المعايير والقواعد) التي ينص عليها ويقرها التنظيم الاجتماعي والبنية الاجتماعية لتحقيق هذه الغايات وبلوغ هذه الأهداف.[1]

وحيث يتفكك البناء المعياري وتضعف قوة الضبط التي يتمتع بها، فإنّ سلوك الأفراد يتعرض بدوره بنفس الدرجة للفوضى ويجد الفرد نفسه أمام اختيارات عديمة المعنى هذه الحالة من التفكك المعياري وانهيار فعالية المعايير في التأثير تؤدي إلى سلوك الأفراد الأنومي[2].

وبناء على ما سبق فإننا نجد أن نظرية " ميرتون" للأنوميا Anomie" قد ركزت على التوزيع المختلف أو قد يكون توزيع غير عادل للوسائل المشروعة على أفراد المجتمع مما قد يدفع البعض منهم إلى طرق الانحراف وبالتالي قد تصح المقولة بأن المجتمع هو الذي يصنع الشخص العنيف و المجرم والمنحرف.

و إذا كانت "نظرية الأنومي" تشير إلى حالة من الصراع بين الرغبة في إشباع الحاجيات الأساسية للفرد و بين الوسائل المتاحة لإشباع تلك الإحتياجات فإذا طبقنا هذا المدخل النظري على واقع الشباب الجزائري في الوضع الراهن فإننا نرى بأن الشباب اليوم يقع فريسة التناقض الحاصل بين رغباته وأهدافه المشروعة و بين انعدام الوسائل لتحقيق ذلك ،وصعوبة التكيف مع ظروفهم يخلق لديهم حالة من اللامعيارية، قد تترجم في سلوكات عنيفة تجاه المجتمع بالدرجة الأولى.

---

[1] _نقلا عن جمال، معتوق. مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، مرجع سابق، ص 253.

[2] _علي، سموك.مرجع سابق، ص 114.

ويمكن أن نلخص نظرية "**الأنومي لميرتون**" في المخطط التالي:

الحالة العادية

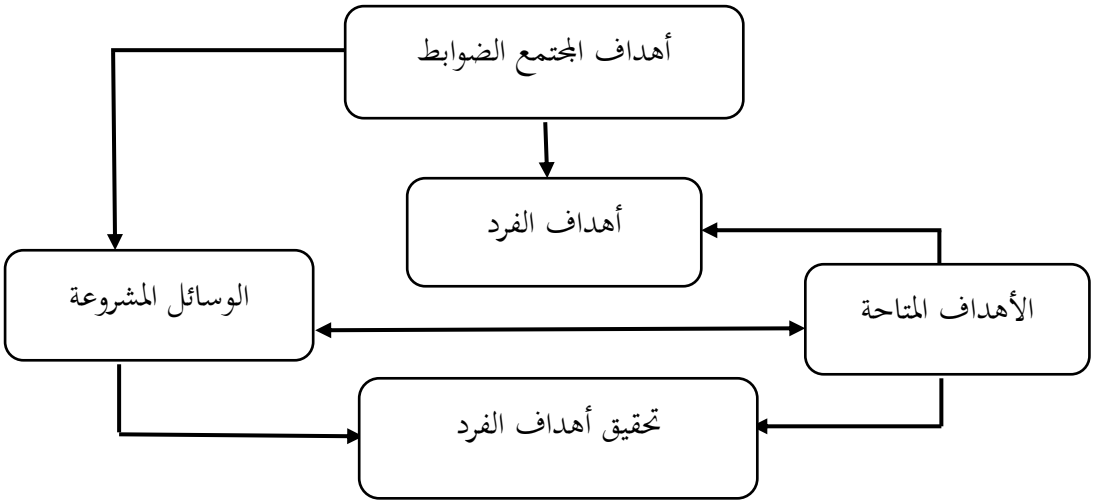

الحالة غير العادية

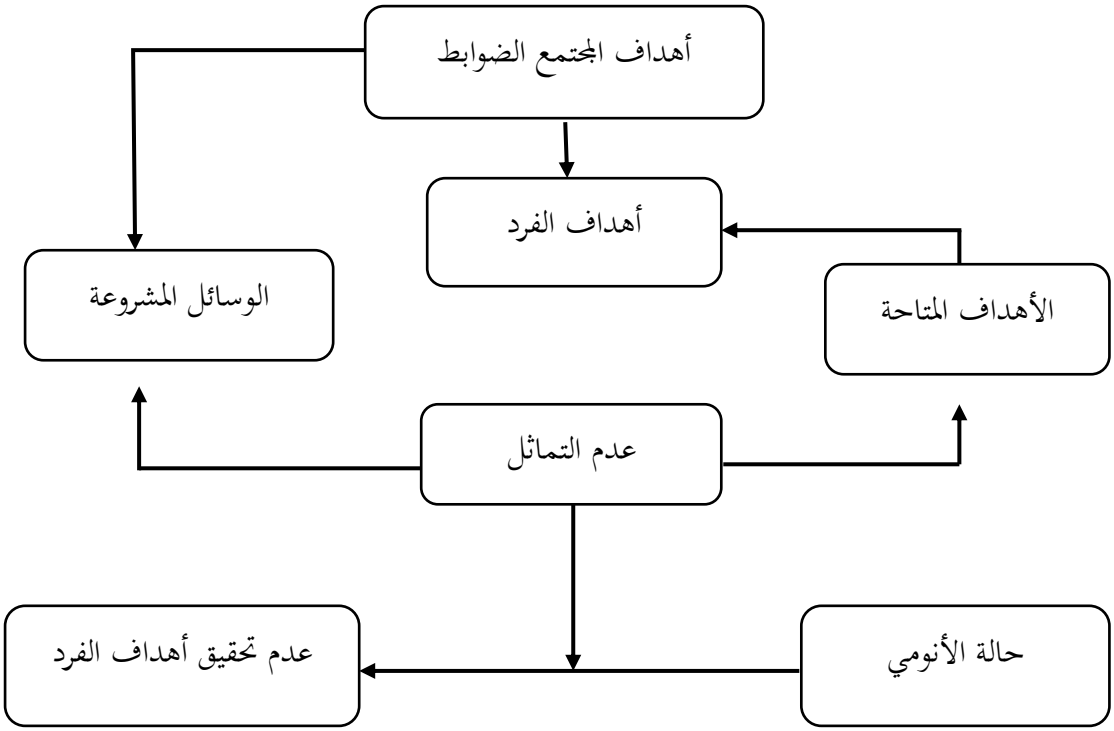

المصدر: فوزي أحمد، بن دريدي. مرجع سابق، ص 60

الشكل رقم (05): يمثل نظرية الأنومي

خاتمة:

من خلال عرض هذا الفصل يمكن الإشارة إلى ملاحظتين يرى الباحث أنها مهمة : الأولى وهي أن كل هذه النظريات و التفسيرات المختلفة لسلوك العنف و الجريمة عند الأفراد على اختلاف المجتمعات التي تنتمي إليها تؤكد لنا بأن العنف و الجريمة ظاهرة مرتبطة بالكثير من الأسباب و الدوافع والمتغيرات وأن سلوك العنف لا يرجع إلى عامل واحد فقط كالدافع البيولوجي أو النفسي أو الاجتماعي أو حتى الاقتصادي ... بل يرجع في نظر الباحث إلى جملة من العوامل ، والثانية :أن هذه النظريات هي في أصلها نظريات غربية أوروبية وأمريكية ، لا تمت لواقع العنف والجريمة في المجتمع العربي بصلة وإن كنا لا ننكر أهميتها و نتائج أبحاثها إلا أننا مطالبون اليوم بدراسات وأبحاث عربية تشخص واقع الشباب عن كثب و مشكلاته الاجتماعية في الوضع الراهن لمجتمعاتنا العربية اليوم.

الفصل الثالث
الدراسات السابقة

تمهيد

المبحث الأول:الدراسات الأجنبية

المبحث الثاني: الدراسات العربية

المبحث الثالث:الدراسات الجزائرية

خاتمة

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

تمهيد

تعد الدراسات السابقة من الخطوات المنهجية الهامة في البحوث العلمية فهي بمثابة حجر أساس ترتكز عليه أي دراسة في بداية الأمر فهي تساعدنا على تكوين خلفية نظرية ملمة عن موضوع البحث المراد دراسته.

وتكمن أهمية وفائدة الدراسات السابقة في مدى تكوين مرجعية نظرية هامة للباحث كما تساهم في توجيه مسارات البحث، فهي تكشف عن جذور المشكلة وتساعد على فهم ما تم بخصوصها في الفترات السابقة إضافة إلى تجنب تكرار نفس المواضيع المدروسة ومن نفس الجوانب التي تم التطرق إليها في البحث، كما أنها تمدنا بمعرفة الفراغات أو الجوانب التي لم يسبق تناولها أو مناقشتها من قبل الباحثين السابقين، فهي بمثابة قاعدة انطلاقة لأي دراسة علمية، كما أنها من المدعمات الأساسية للتفكير العلمي وتحديد موضوع البحث وإشكاليته بشكل دقيق.

وفي هذا الفصل سنحاول إدراج أهمّ الدراسات السابقة التي تحصلنا عليها، والتي هي عبارة عن دراسات أكاديمية و حرة خدمتنا في تناول البحث وفي تحديد معالمه على اعتقاد منا أنه لا يوجد بحث ينطلق من الصفر. كما حاولنا من خلال عرض هذه الدراسات على إبراز أوجه الاختلاف و أوجه التشابه بينها و بين الدراسة الحالية.

المبحث الأول :الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: بعنوان:

" **Profiles of violent youth substances use and other concurrent problems** "[1]

تمت هذه الدراسة سنة 1998 وكانت حول " سلوك العنف عند الشباب: إدمان المخدرات ومشكلات أخرى متزامنة ،حيث استخدم الباحثان" ليكسورن فليس وكامبرلي" في هذه الدراسة مجموعات من الطلاب من بين 4500 مدرسة ثانوية بولاية كاليفورنيا، سواء المنتظمين بها أو ممن لم يستكملوا دراستهم بها.و ذلك بهدف تحديد سلوكيات العنف ومشكلات الصحة العامة و المشكلات السلوكية و العاطفية.

وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة على أن أكثر من 50 % من أفراد العينة تورطوا في سلوكات عنف، و أكثر من 25% من أفراد العينة ارتكبوا جرائم إدمان المخدرات و الاتجار بها، كذلك بينت الدراسة بأن الشباب الذين اتصفوا بسلوكيات و جرائم العنف_مقارنة بنظائرهم العاديين_ يعانون من مشكلات في الصحة العامة و تدني التحصيل الأكاديمي و ضعف العمليات العقلية المعرفية والمشكلات السلوكية و العاطفية التي تدفعهم إلى ارتكاب جرائم عنف.

لقد تناولت هذه الدراسة سلوكات العنف لدى الشباب و لكنها ركزت على فرضية الإدمان على المخدرات و الاتجار بها كأهم عامل في ممارسة العنف لدى الشباب ، بحيث توصلت من خلال نتائجها على أن الشباب الأكثر ممارسة لجرائم العنف يعانون من مشكلات في الصحة العامة نتيجة الإدمان على المخدرات ومشكلات متزامنة معها كانخفاض مستوى التحصيل العلمي لديهم، و ربما كانت هذه أكثر نقطة تتفق فيها هذه الدراسة مع دراستنا الحالية، وهو المستوى التعليمي أو التحصيل الأكاديمي للشباب و علاقته بممارسة العنف لديهم.

---

[1] _ Philis L. Hilary , and S. Kimberly. "**Profiles of violent youth substances use and other concurrent problems**" . American Journal of Public Health,vol 78,N°6, 1998

الدراسة الثانية: بعنوان:

" **Alienation**, **Aggression and sensation seeking as predictors of adolescent use of violent film**" [1]

قام الباحث "مايكل سلاترز" سنة 2003 بدراسة حول : الاغتراب و العدوان كعوامل منبئة لمشاهدة أفلام العنف لدى المراهقين مستخدما في ذلك عينة بحث قوامها 3127 طالبا من عدة مدارس بالولايات المتحدة الأمريكية، و قد أسفرت النتائج على أن الميل إلى العدوان و تكرار استخدام الشباب لشبكة الإنترنت(مواقع اللعب العنيف) و مشاهدة أفلام العنف المتلفز،يسهمان بدرجة دالة في تفسير ميل المراهقين لممارسة العنف و العدوان اتجاه الآخرين، كما أسهمت متغيرات الاغتراب بدرجة إحصائية دالة في مشاهدة أفلام العنف، كذلك تبين بأن الاغتراب عن المدرسة و الأسرة يرتبطان ارتباطا موجبا دالا بميل المراهقين لمشاهدة هذا النوعية من الأفلام التي تتسم بالعنف.

تناولت هذه الدراسة البحث عن وجود علاقة بين الاغتراب الذي يعيشه بعض الشباب المراهقين والميل لممارسة العنف و العدوان كخصائص تظهر لديهم بسبب تعرضهم لتكرار مشاهدة أفلام العنف واستخدام مواقع الانترنت التي تعرض ألعابا إلكترونية عنيفة.

وحيث أن هذه الدراسة ركزت على العامل الثقافي و المتمثل في مشاهدة أفلام العنف و الألعاب الالكترونية العنيفة، لذلك استفدنا من هذه الدراسة خاصة وأنها تلتقي مع دراستنا الحالية في فرضية مشاهدة العنف في وسائل الإعلام المرئي،حيث خلصت إلى وجود علاقة ارتباطية بين مشاهدة العنف والميل نحو ممارسته لدى الشباب المراهقين.

الدراسة الثالثة: بعنوان:

"**The mediating role of Alienation in the exposed to community violence**" **development of maladjustment in youth** [2]

اهتم "أودونيل" ببحث موضوعه الاغتراب و دوره في نمو مظاهر سوء التوافق لدى الشباب الذي يظهر العنف تجاه مجتمعه، بهدف تحديد العوامل المدرسية والانحرافية المنبئة بسوء التوافق لدى عينة مكونة من 723 طالب ثانوي شملهم المسح، و الذي تضمن مجموعة من الشباب المقترفين لسلوك العنف

---

[1] _Slater, Michael D "**Alienation**, **Aggression and sensation seeking as predictors of adolescent use of violent film**, **computer and website content**".Journal of communication, Vol 53(1) ,2003

[2] _ O Donnell,Deborah Am.**The mediating role of Alienation in the development of maladjustment in youth exposed to community violence**.Dissertation Absracts International;Vol 63(3_B) sep,us:univer microfilms International,2002

والتخريب، و آخرين ممن كان سلوكهم متوافقا، و كان الهدف الأول هو تحديد إلى أي مدى تظهر أبعاد اللامعيارية و العزلة و اغتراب الذات في عدم توافق أفراد العينة الذين اقتفوا سلوكيات العنف ضد مجتمعاهم. و الهدف الثاني هو إيجاد الفرق بين العنف البسيط و عنف الجريمة، و تحديد إلى أي مدى يؤثر كل من هذين المظهرين للعنف في اللامعيارية وإغتراب الذات.

وقد أسفرت نتائج الدراسة على أن اللامعيارية تمثل عاملا وسيطا دالا في العلاقة بين العنف المضاد للمجتمع و بين السلوك المنحرف من ناحية، و بين العنف المضاد للمجتمع و سوء التوافق النفسي من ناحية أخرى. كما تؤثر العزلة واغتراب الذات كعاملين وسيطين في العلاقة بين العنف المضاد للمجتمع وسوء التوافق النفسي،كما ارتبط العنف البسيط باللامعيارية، بينما ارتبط عنف الجريمة بالعزلة واغتراب الذات.

تناولت هذه الدراسة مفهوم الاغتراب وعلاقته بسوء التوافق النفسي والاجتماعي الذي يؤدي بالشباب لممارسة العنف في المجتمع،ورغم أن زاوية البحث في هذه الدراسة غير الزاوية التي تناولناها في دراستنا الحالية بصورة واضحة ،إلا أننا نجد بأن هناك تداخل بين ما حاولنا دراسته من خلال العوامل الاقتصادية و علاقتها بالعنف لدى الشباب كالبطالة مثلا و آثارها النفسية والاجتماعية على الشباب، حيث يعد الاغتراب من أهم الآثار السلبية التي يعاني منها الشباب البطال، و هنا كان وجه الشبه بين هذه الدراسة و دراستنا الحالية.

المبحث الثاني:الدراسات العربية

الدراسة الأولى:بعنوان:" **ثقافة العنف بالمناطق العشوائية: دراسة حالة"**[1]

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المحددات الاجتماعية والثقافية داخل المناطق العشوائية التي تسهم في تكريس ظاهرة العنف لدى سكان هذه المناطق، كما تهدف أيضا إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين ظاهرة العنف والمناطق العشوائية وعلى ضوء ذلك أثارت الباحثة عددا من التساؤلات أهمّها:

- ما هو دور العوامل الايكولوجية في تدعيم العنف بالمنطقة ؟
- كيف تسهم الأوضاع الاقتصادية في تشكيل العنف ؟
- ما هي طبيعة المحددات الثقافية الاجتماعية التي تؤدي إلى العنف بالمنطقة ؟
- ما هي المحددات الثقافية التي تدعم سلوكيات العنف لدى سكان منطقة الدراسة ؟
- ما هي تصورات العنف ومواقفه في المنطقة العشوائية ؟

[1]_ غادة، حامد شحاته. ثقافة العنف بالمناطق العشوائية: دراسة حالة . ط1. القاهرة: دار الفكر العربي، 2012.

- كيف يمكن ضبط العنف بالمنطقة العشوائية ؟

يحدد المجال البشري للدراسة في عينة عشوائية قوامها 30 مفردة من الذكور والإناث القاطنين بمنطقة " الرزاز" منشأة ناصر بالقاهرة الذين ينتمون لأسر معروفة بالعنف في المنطقة.

أما بالنسبة لمنهج الدراسة فقد استعانت الباحثة بالمنهج الأنثروبولوجي، كما اعتمدت على أداة دراسة الحالة كأداة رئيسية إلى جانب أداة المقابلة، والسجلات الرسمية، ودليل الملاحظة والتصوير الفوتوغرافي.أما بالنسبة للمجال الجغرافي فقد تم تطبيقه كما سبق الذكر في منطقة الرزاز بمنشأة ناصر وهو أحد المناطق العشوائية المعروفة التابعة لمنشأة ناصر بمحافظة القاهرة.

أما نتائج الدراسة فقد بينت بأن أفراد العينة يعانون من جملة من العوامل الايكولوجية حيث أن مشكلة القمامة هي أسوأ المشكلات البيئية التي تعاني منها المنطقة حيث تؤدي إلى كثير من مشكلات التلوث والأمراض بالمنطقة، حيث أن 73،4% من حالات الدراسة تعاني من مشكلة كثرة القمامة بالمنطقة كأحد المشكلات البيئية وكسمة أساسية لها، في حين أن 46،7% من حالات الدراسة توضح معاناة المنطقة من الازدحام والأمراض والأدخنة الناتجة عن حرق القمامة ويعتبر ذلك نتيجة طبيعية للتلوث الناتج عن عدم وعي سكان المنطقة بأهمية النظافة والتلوث الناتج عن القمامة ووسائل التخلص منها بالإضافة إلى عنفهم ضد البيئة.

أما فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية المتمثلة في (غلاء الأسعار والبطالة) والمشكلة السكانية أو كما أسمتها الباحثة بالضغوط الهيكلية لما لها من أهمية في تكريس العنف، فقد أوضحت الدراسة أن 56،7% من المبحوثين يعانون من مشكلة غلاء الأسعار وما يترتب عليها من مشكلات أخرى تنعكس بالضرورة على ظاهرة العنف في المنطقة حيث نجد أن 23،4% من المبحوثين أكدوا بأن العنف والجريمة رد فعل طبيعي لعدم قدرة الأفراد على مواجهة غلاء المعيشة.

أما عن البطالة فقد توصلت الباحثة إلى أن 28،5% (النسبة الأعلى) من المبحوثين أوضحوا أن سلوكيات العنف والجريمة في المنطقة تعود بالمقام الأول إلى ظاهرة البطالة كردّ فعل للفراغ والإحباط لشباب المنطقة، وكرد فعل ثاني في تكوين جماعات وراء الانقياد لرفقاء السوء أو الهجرة غير الشرعية وكرد فعل ثالث عن البطالة يأتي في اتجاه المخدرات وما يترتب عنها من عنف وجرائم سواء ما تعلق الأمر بالعمل فيها أو تعاطيها أو بيعها.

أما العوامل الثقافية فقد توصلت الدراسة إلى نسبة 63،4% من المبحوثين أظهروا وجود علاقة بين التدفقات الإعلامية وظاهرة العنف في المنطقة وفي مقدمتها القنوات الفضائية والهواتف الذكية.

أما عن تصورات المبحوثين للتقليل من ظاهرة العنف في المنطقة فقد تبين أن 30% يرون بأن تقليل العنف يكون عن طريق تحقيق الضغوط ورفع مستوى الضغط ثم يليه الاقتراح الثاني وهو الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء ثم يليه الاقتراح الثالث وهو حل مشكلات المنطقة من حيث الاهتمام بمستوى الخدمات العامة ومستوى النظافة، في حين نجد 16،6% من المبحوثين طالبوا بتشغيل الشباب ومكافحة البطالة كعامل مهم في مواجهة العنف بينما التصور الأخير للتقليل من العنف في المنطقة فهو بضرورة نشر الوعي الديني في المنطقة بصفة عامة وتوعية الشباب بصفة خاصة.

تعد هذه الدراسة قريبة الصلة نوعا ما بموضوع الدراسة الحالية، وذلك لأنها تناولت مفهوم"ثقافة العنف" من جهة و من جهة أخرى أثبتت وجود علاقة بين العوامل الاقتصادية كالبطالة والعوامل الثقافية كالتدفقات الإعلامية وظاهرة العنف، وهي نفس الزاوية تقريبا التي حاولنا البحث فيها من خلال دراستنا الحالية، أما عن أوجه الاختلاف فتمثل في أن هذه الدراسة ركزت على العوامل الإيكولوجية كمشكلة القمامة و الازدحام و التلوث البيئي وتدني مستوى الخدمات العامة وكذلك مستوى النظافة وكان الاهتمام من طرف الباحثة بهذا الجانب صائبا جدا خاصة و أن مجال الدراسة كان بمنطقة العشوائيات، حيث أثبتت بأن كل تلك المشاكل الإيكولوجية لها علاقة بممارسة العنف من طرف أهالي المنطقة.

الدراسة الثانية:بعنوان:" **العنف لدى الشباب الجامعي**"[1]

من ضمن أهداف هذه الدراسة هو التعرف على طبيعة سلوك العنف لدى الشباب الجامعي بأبعاده المختلفة، وكذلك التعرف على الدوافع النفسية والاجتماعية التي تكمن وراءه، وتتبلور مشكلة هذه الدراسة في التساؤلات الآتية:

_ما طبيعة سلوك العنف وأبعاده لدى الشباب الجامعي ؟

_ما هي الدوافع النفسية والاجتماعية،التي تكمن وراء سلوك العنف ؟

_هل توجد علاقة بين سلوك العنف لدى الشباب الجامعي بأبعاده المختلفة ومتغيرات الدراسة الأخرى ؟

_هل يمكن التنبؤ بسلوك العنف لدى الشباب الجامعي من الذكور والإناث من خلال بعض المتغيرات التالية (الاغتراب والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والمستوى الثقافي للأسرة والدوافع النفسية والاجتماعية).

[1]_تماني، محمد عثمان منيب وعزة محمد سليمان. العنف لدى الشباب الجامعي. الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ، 2007.

تكونت عينة الدراسة من طلاب وطالبات من أقسام مختلفة بكلية التربية جامعة عين شمس قوامها (300) بواقع 105 طالب، و195 طالبة " تتراوح أعمارهم ما بين 19- 23 عاما.

تندرج الدراسة ضمن البحوث الوصفية، استخدم فيها مقياسا تم صياغته بـ (37) بندا مع وضع بدائل للإجابة على كل بند من المقياس هي: لا تنطبق، نادرا، بدرجة متوسطة، ينطبق جدا مع وضع الدرجات 1، 2، 3، 4، بحيث تشير الدرجة المرتفعة إلى ارتفاع سلوكيات العنف لدى الشباب.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أسباب ودوافع تكمن وراء ظاهرة العنف في الحياة الجامعية، حيث احتلت الدوافع النفسية المرتبة الأولى وراء اقتراف سلوكيات العنف الفردي والجماعي والتي تتمثل في الشعور بالحرمان والغربة وفقدان الأمن والأمان والعزيمة كلها دوافع مولدة للعنف. يليها الدوافع الأسرية والتي تتمثل في ضعف الرقابة الوالدية الدينية مع ارتفاع مستوى المعيشة.

ثم جاءت الأسباب والدوافع المتعلقة بسلبية وسائل الإعلام تجاه القيم الدينية والأخلاقية متقدمة على الدوافع التربوية المتعلقة بالبيئة الجامعية والتي تتمثل في تدني الخدمات المقدمة للطلاب والطالبات في الوسط الجامعي وانعدام التفاعل السوي مع أساتذتهم.

كذلك وجدت العديد من العلاقات الارتباطية بين أبعاد العنف المتمثلة في العنف الفردي والجماعي والميل للعنف من ناحية، والاغتراب والدوافع والمستوى الثقافي والمستوى الاجتماعي الاقتصادي من ناحية أخرى.

كذلك اتضح من خلال نتائج الدراسة أن الدوافع والاغتراب والمستوى الثقافي من العوامل المنبئة باندلاع العنف بين الشباب الجامعي ويمكن إجمال هذه النتائج في أن المتغيرات الدافعية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة تسهم وتؤثر في العنف بأشكاله المختلفة لدى الشباب الجامعي.

أكدت هذه الدراسة على أهمية الدوافع النفسية والأسرية ووسائل الإعلام إلى جانب المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في اقتراف سلوكيات العنف الفردي والجماعي لدى الشباب الجامعي و هنا نشير إلى أن هذه الدراسة تلتقي مع دراستنا الحالية في دور العوامل الأسرية و الاقتصادية و وسائل الإعلام في ممارسة العنف لدى الشباب الجامعي.

الدراسة الثالثة: بعنوان:" **العنف في الحياة الجامعية**"[1]

أوضح الباحث أن مشكلة هذه الدراسة تتبلور في جانبين أساسيين:

يتمثل الجانب الأول في طبيعة السلوك العنيف في الحياة الجامعية من حيث أسبابه ومظاهره ومدى إدراك الطلاب لعنف السلطة في الجامعة وتأثير ذلك على دائرة العنف بين الجانبين وإدراكهم لأسباب العنف ومظاهره، ويتمثل الجانب الثاني في علاقة السلوك العنيف للطلاب ببعض سمات شخصيتهم والتي تعد بمثابة محددات لهذا السلوك العنيف، كما تحددت مشكلة في محاولة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما طبيعة السلوك العنيف لدى طلاب وطالبات الجامعة؟

2- ما طبيعة الجرائم العنيفة للطلاب المنشورة بالصحف الرسمية ؟

3- هل توجد علاقة بين السلوك العنيف ومتغيرات الشخصية لدى طلاب وطالبات الجامعة ؟

4- هل يمكن لمتغيرات الشخصية أن تنبئ بالسلوك العنيف لدى طلاب وطالبات الجامعة؟

5- ما طبيعة إدراك طلاب وطالبات الجامعة لأسباب العنف الموجه من قبل ممثلي السلطة ومظاهره وكيفية معالجته؟

6- هل يوجد تفاعل بين نوع الجنس (ذكور/إناث) ونوع الدراسة (كليات نظرية وعملية) في إبراز الفروق.

7- هل يوجد تفاعل بين نوع الجنس ونوع الدراسة (كليات نظرية وعملية) في إبراز الفروق بين المجموعات في إدراك عنف ممثلي السلطة في الجامعة ؟

8- هل توجد فروق بين الطلاب والطالبات في إدراكهم لأسباب العنف في الجامعة ومظاهره وكيفية معالجته ؟

استخدم الباحث في هذه الدراسة عينة عرضية قوامها (595) مبحوثا من طلاب وطالبات الجامعة، بمتوسط عمري مقداره 21 عاما بالنسبة للطلبة ومتوسط عمري مقداره 20 عاما لعينة الطالبات.

أما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج الوصفي الارتباطي، أما أدوات الدراسة فقد تكونت من مجموعة من المقاييس تشمل فئتين أساسيتين هما مقاييس العنف (السلوك العنيف، إدراك عنف ممثلي السلطة، وإدراك أسباب العنف ومظاهره) ومقاييس الشخصية.

---

[1] _معتز ،سيد عبد الله. العنف في الحياة الجامعية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات النفسية، 2005.

كشفت نتائج هذه الدراسة على أن متوسطات درجات الطلاب والطالبات على مستوى السلوك العنيف منخفضة بدرجة واضحة، على الرغم من وجود فروق دالة في درجات العنف بين الطلاب والطالبات من ناحية وبين طلاب الكليات النظرية والعملية من ناحية أخرى. وهذا ما جعل الباحث يعتقد بأن يكون هناك احتمال التزييف في أجوبة المبحوثين.

كما كشفت الدراسة من خلال تحليل بيانات الخاصة بمصلحة الأمن العام والجرائم المنشورة بجريدة الأهرام أنه لا توجد زيادة مضطردة في معدلات ارتكاب الطلاب لجرائم العنف ولكن هناك تذبذب في تلك المعدلات زيادة ونقصانا بشكل لا يوحي باتجاه محدد.

ومن أهم أسباب العنف على الإطلاق هو عدم وجود فرص عمل للطلاب بعد التخرج وضغوط الحياة التي يعيشها الطلاب وافتقاد الحوار العلمي بين الطلاب والأساتذة، بينما تمثلت أهم مظاهر العنف في انحراف الطلاب السلوكي وتدهور المستوى الدراسي والمشاجرات بالكلام بين الطلاب (العنف اللفظي).

كما تبين من خلال هذه الدراسة أن هناك مجموعة من السمات الشخصية أو متغيراتها الأساسية المحددة للسلوك العنيف في الحياة الجامعية حيث أظهرت بأن هناك ارتباط إيجابي بين السلوك العنيف وكل من التعصب والغضب والبحث عن الإثارة، والارتباط السلبي بين كل من السلوك العنيف وكل من تقدير الذات.

أمّا بالنسبة لإدراك الطلاب والطالبات لسبل تقليل العنف في الحياة الجامعية أو العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تقليصه، فقد اتفقت العينتان على أن أهم هذه العوامل على الإطلاق هي حل مشاكل الطلاب، والمساواة والعدالة فيما بينهم وتنمية الشعور بالانتماء، والقضاء على الفساد في الجامعة، وتطوير العملية التعليمية وتوفير فرص عمل للخريجين، وتفهم الأساتذة لاحتياجات طلابهم، وضرورة توسيع نطاق الحريات السياسية وتأكيد القيم التربوية في الجامعة.

أظهرت هذه الدراسة بأن هناك سمات شخصية تميز القائمين بالعنف كالتعصب والغضب والبحث عن الإثارة وربما كانت هذه النقاط محل اختلاف بين هذه الدراسة و دراستنا الحالية ، أما أوجه التشابه فقد تمثلت في عينة الدراسة كانت من الطلبة الجامعيين و أن أهم أسباب العنف لديهم هو عدم توفر فرص العمل بعد التخرج،فقد أثبتت هذه الدراسة أن هاجس البطالة يسبب ضغطا على الطلبة الجامعيين، و هذا ما حاولنا البحث فيه من خلال دراستنا الحالية.

الدراسة الرابعة:بعنوان:" **ظاهرة العنف لدى الشباب بدولة الكويت"**[1]

هدف هذا التقرير يرتبط بالمحاولة للإجابة على التساؤل الذي يحدّد مشكلة الدراسة وهو البحث عن أهم العوامل التي تسبب السلوك العنيف عند الشباب في المجتمع الكويتي وكيف يمكن التصدي لها عمليا؟

لذلك كانت مشكلة الدراسة تتمثل في قياس بعض المؤشرات الكمية لأبرز العوامل التي يرى من خلالها الشباب بأنها ممكن أن تؤثر على الاتجاه نحو استخدام العنف بأشكاله المختلفة.

لذلك حاولت هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما أبرز العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك العنيف من قبل الشباب من وجهة نظرهم ؟

2- هل هناك فروقا بين شريحتي المراهقين (طلبة المدارس) والشباب (ما بعد المرحلة الثانوية) في اتجاهاتهم نحو أبرز العوامل المؤدية للعنف في المجتمع الكويتي؟

اشتملت عينة الدراسة على عدد 1157 مبحوث داخل المجتمع الكويتي وبمتوسط عمري بلغ 19 سنة، كما تم الاعتماد على الإحصاء الوصفي من خلال النسب المئوية والرسوم البيانية، كما استخدم فريق الدراسة والمتكون من مجموعة من الأساتذة بتصميم استمارة شملت قسمين: القسم الأول جاء فيه المتغيرات الأساسية الأولية، وجاء القسم الثاني المكون من أسئلة خاصة باستطلاع اتجاهات أفراد العينة والتي شملت محاوره عدة مثلت العوامل التي من خلالها يرى الشباب إلى أنها تؤدي إلى العنف بين الشباب.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الميدانية تتمثل فيما يلي:

- أغلب المبحوثين وافقوا على أن الأسرة هي المؤثر الأول في تعلم أساليب العنف.
- كما أكد أغلب المشاركين في هذا الاستطلاع للرأي أن الخلل في الأجهزة الأمنية وعدم تطبيق القوانين لها الأثر الكبير في انتشار وسهولة تعلم العنف.
- كذلك التأكيد على ضعف دور المؤسسات الاجتماعية ساعد في انتشار ظاهرة العنف.
- كما أشار أفراد العينة إلى أن ألعاب الفيديو لها الأثر على السلوكيات العنيفة.
- العلاقة المتوترة بين الوالدين وكذلك ضعف دورهم يدفع إلى ممارسة السلوك العنيف للأبناء.

[1]_ وزارة الدولة لشؤون الشباب. تقرير حول: دراسة ظاهرة العنف لدى الشباب بدولة الكويت. الكويت: وزارة الدولة لشؤون الشباب، 2014.

- الأصدقاء لهم دور والمدرسة بيئة مناسبة لتعلم السلوك العنيف
- ضعف الوازع الديني والفراغ والضغوط الاجتماعية والنفسية لها دور في زيادة العنف في المجتمع.

من أهم أوجه التشابه بين هذه الدراسة و دراستنا الحالية أن البيئة الأسرية هي المؤثر الأول في تعلم أساليب العنف لدى الشباب، كم أن البيئة المدرسية تعد بيئة مناسبة لتعلم سلوك العنف ، أما أوجه الاختلاف فتمثلت في أن هذه الدراسة أكدت أن السبب وراء انتشار العنف يعود للخلل الموجود على مستوى الأجهزة الأمنية و عدم تطبيق القوانين، فالملاحظ من خلال هذه الدراسة أنها ركزت على العوامل الأمنية و الاجتماعية بالدرجة الأولى، و العوامل الثقافية المتمثلة في ألعاب الفيديو العنيفة، دون التطرق للعوامل الاقتصادية.

الدراسة الخامسة: بعنوان:" **العنف الطلابي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة**"[1]

من أهم أهداف هذه الدراسة هو التعرف على مدى انتشار العنف بين طلبة الجامعات الأردنية، بالإضافة إلى معرفة الأشكال المختلفة له، وأهم الدوافع التي تقف وراء انتشار العنف الطلابي في الجامعات الأردنية.

لذلك انطلقت هذه الدراسة من التساؤلات الآتية:

- ما درجة انتشار ظاهرة العنف بين الطلبة (ذكورا وإناثا) في الجامعات الأردنية؟
- ما الأسباب التي تؤدي إلى العنف الطلابي في الجامعات الأردنية؟
- ما المقترحات التي تحد من ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية ؟
- ما دور الأسرة التربوية في معالجة الظاهرة والحدّ منها من منظور إسلامي ؟

وقد قام الباحثان باختيار عينة عشوائية تكونت من (630) طالبا وطالبة، منهم (317) طالبا و(313) طالبة موزعين على ثماني (08) جامعات وهي: الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤتة، جامعة إربد الأهلية، جامعة جرش الأهلية، جامعة البلقاء التطبيقية، والجامعة الهاشمية، وجامعة فيلادلفيا.

كما استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لغايات الدراسة حيث يعتمد هذا المنهج على وصف ظاهرة العنف من خلال العوامل المسببة وتحليل البيانات، أما عن أداة الدراسة فقد قام الباحثان بإعداد وتطوير أداة خاصة (استبيان) بدراسة أسباب العنف، تتكون من ثلاثة (03) أجزاء، الأول

---

[1] _ أحمد، ضياء الدين حسين و ابتهال عبد الله الرفاعي. " العنف الطلابي في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة". المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 25، 50 (جانفي 2010)

يتضمن معلومات أساسية حول الطلبة في الجامعات الأردنية والثاني يتضمن فقرات للتعرف على وجهات نظرهم حول الأسباب التي تسهم في ظاهرة العنف الطلابي، والثالث يتضمن فقرات مقترحة للحد من ظاهرة العنف الطلابي في الجامعات الأردنية ثم تم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن درجة الرضا عن الحياة الجامعية قد حصلت عند فئة راض بدرجة متوسطة على المرتبة الأولى بنسبة 40%، كما أظهرت الدراسة أن درجة المشاركة في شجار داخل الحرم الجامعي حصلت عند الفئة " لا" بنسبة (91،3%) ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن هناك أشخاصا معينين هم من يشعلون فتيل العنف ويؤججون الكراهية، ما يدل على أن شريحة الطلبة المتسمين بالعنف قليلة.

كما أظهرت النتائج عن أسباب العنف في الجامعة يرجع بالدرجة الأولى إلى رفاق السوء ثم تليها انتشار ظاهرة " الواسطة" وتليها في المرتبة الثالثة العصبية القبلية وسيطرة الثقافة العشائرية، وتليها في المرتبة الرابعة الاختلاط وعلاقة الشباب بالفتيات، ثم سبب آخر وهو التسرع وغياب لغة الحوار بين الطلبة، بينما جاء في المرتبة الأخيرة الإحباط بسبب الأوضاع السياسية.

لذلك يرى الباحثان أن رفقاء السوء قد يكون لهم الدور الأكبر في التأثير على أصدقائهم نحو انحرافات وسلوكيات عنيفة، كما أن ظاهرة الوساطة والمحسوبية التي تعج بها مجتمعاتنا والتي تعد مرضا اجتماعيا خطيرا لا بد من الحدّ منه، لذلك فإن انتشار بعض حالات العنف قد تعود إلى أسباب هضم حقوق فئة معينة ما ينعكس سلبا على الطالب فيعبر عن رفضه ومقته بأسلوب عنيف.

كما تعد العصبية القبلية وسيطرة الثقافة العشائرية آفة اجتماعية خطيرة تهدد أمن وسلامة المجتمع وان انتشار بعض حالات العنف تكون مدفوعة بنزعات قبلية وتعصبات عشائرية، كما يرى الباحثان من خلال نتائج هذه الدراسة أن الاختلاط بين الجنسين من أقوى الأسباب المؤدية إلى العنف وذلك لما لها من أثر سلبي كبير على الفضيلة والأخلاق والسلوك. كما يعد التسرع من الأسباب التي تؤدي للعنف حيث يندفع بعض الطلبة وراء انفعالاتهم فينتج عن ذلك سلوكيات شديدة ويثورون لأتفه الأسباب مع اللجوء لاستخدام العنف.

تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا الحالية خاصة في الجانب المنهجي حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، كما استخدما أداة الاستبيان على عينة من طلبة الجامعيين من كلا الجنسين ، أما عن أوجه الاختلاف فقد تناولت هذه الدراسة رفقاء السوء وسيطرة ثقافة القبلية و العشائرية إلى جانب المحسوبية و الاختلاط بين الجنسين من أهم أسباب العنف بين الطلبة في الجامعات الأردنية، أما دراستنا

الحالية فقد تناولنا فيها ثقافة الشباب الجزائري في تعامله عن الآخر بصفة عامة دون الخوض في الثقافات الفرعية لهذا المجتمع، و مع هذا نرى بأن الدراسة أفادتنا كثيرا خاصة في جانبها المنهجي.

المبحث الثالث: دراسات جزائرية:

الدراسة الأولى: بعنوان: **"العوامل السوسيو_ثقافية لظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي دراسة سوسيو– أنثربولوجية"**[1]

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد العوامل السوسيو_ثقافية التي تتسبب في ظهور وانتشار ظاهرة العنف في أوساط الشباب الجامعي وانطلقت من جملة من التساؤلات نعرضها كالآتي:

- هل تؤثر العوامل السوسيو_ثقافية إلى ممارسة العنف لدى الطلبة الجامعيين داخل الإقامات الجامعية ؟
- ما هي أشكال العنف الأكثر انتشارا بين الطلبة الجامعيين داخل الإقامات الجامعية ؟
- هل يؤثر انتشار حالة اللامعيارية لدى الطلبة الجامعيين على لجوئهم لممارسة العنف داخل الإقامات الجامعية ؟
- هل يؤثر ضعف الجامعة عن القيام بدورها التوجيهي والتثقيفي تجاه الطلبة على لجوئهم لممارسة العنف داخل الإقامات الجامعية ؟
- هل يؤثر انتشار ثقافة التعصب الجهوي بين الطلبة الجامعيين على لجوئهم لممارسة العنف داخل الإقامات الجامعية ؟

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على العينة العشوائية البسيطة وشملت سبع مستويات دراسية جامعية، وتم اختيار أربع (04) إقامات جامعية لجامعة منتوري بولاية قسنطينة قوامها 400 طالب جامعي. كما اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهجين وهما المنهج السوسيو_ أنثربولوجي والمنهج الوصفي التحليلي، أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أداة الاستبيان، وأداة المقابلة، والملاحظة بالمشاركة والمعايشة، والتصوير الفوتوغرافي.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن العنف اللفظي يحتل الصدارة من حيث أشكال العنف الأكثر انتشارا بالإقامات الجامعية وذلك بنسبة 41،5% ثم يليه العنف المادي بنسبة 36% وان السب والشتم والألفاظ السيئة والبذيئة هي سيدة الموقف في معظم المشاجرات التي يحدث

---

[1]_ مختار،رحاب. "العوامل السوسيو_ثقافية لظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي: دراسة سوسيو– أنثروبولوجية". أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة. الجزائر، 2010.

بين الطلاب، وأن العنف غالبا ما يكون موجها نحو الطلبة (فيما بينهم) وبين الطلبة والمسؤولين (الإدارة).

كما أن نتائج هذه الدراسة أثبتت وجود حالة من اللامعيارية الاجتماعية لدى الشباب الجامعي، كما أن المصلحة الفردية طغت على حساب المصالح العامة بالإضافة إلى عدم وجود قيم ومعايير ثابتة في الحياة بالنسبة لهؤلاء المبحوثين.

معظم المبحوثين أقروا بأنهم يشاهدون البرامج الإعلامية بمعدل 6 ساعات أو أكثر يوميا وان أفلام العنف والإثارة تأتي في المرتبة الأولى وأن نسبة 67،25% يتأثرون بما تشاهدونه سواء على التلفزيون أو أفلام الفيديو، لذلك صرح المبحوثين أن هذه الأفلام غالبا ما تؤثر فيهم وتجعلهم مقبلين على تبني سلوك العنف وهذا نتيجة لتأثر والتقليد.

ومن نتائج هذا البحث أن الطلبة الجامعيين متمسكين بالثقافة الجهوية والتي ينتج عنها تكتلات طلابية داخل الإقامات الجامعية وغالبا ما ينتج عنها تنافس وصراع وأعمال عنف جماعي بين الطلبة.

كما أن عدم مراعاة حقوق الطلبة من طرف الهيئات الإدارية وعدم المشاركة في القرارات الخاصة بالأنشطة الطلابية، وعدم المشاركة في انتخاب ممثلي الطلبة، وضعف فعالية الأنشطة الثقافية واللاعدالة في الأحكام التأديبية، كل هذه الظروف السلبية السائدة بالمحيط الجامعي تؤدي إلى ظهور أساليب وأفعال صادرة عن الطلبة لا تتلاءم مع المحيط الجامعي مما ينتج عنه عنف من قبلهم.

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في تناولها لأشكال العنف الأكثر انتشارا عند الشباب الجامعي، بينما دراساتنا الحالية ركزت على أكثر الأشكال انتشارا في المجتمع الجزائري ، كما أنها أكدت على أن مشاهدة العنف في الوسائل التكنولوجية له علاقة بممارسته من طرف الطلبة و هذا ما حاولنا البحث فيه ، أما عن أوجه الاختلاف فقد استخدم الباحث المنهج الأنثروبولوجي إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لاستخدامه الملاحظة بالمشاركة على عينة من الطلبة بالإقامات الجامعية، واستخدم أداة المقابلة إلى جانب أداة الاستبيان،كما ركزت هذه الدراسة على المحيط الجامعي و الظروف السلبية المحيطة به التي تدفع بالطلبة لممارسة العنف و التكتلات الطلابية التي قال عنها الباحث أنها ذات بعد جهوي مما خلق الكثير من الصراعات بين الطلبة في الإقامات الجامعية بولاية قسنطينة.

الدراسة الثانية: بعنوان:" **المرأة والعنف في المجتمع الجزائري**"[1]

انطلقت الباحثة في هذه الدراسة من تساءل رئيسي يعد بمثابة الموجه الأساسي للبحث المقدم وهو يتمثل في:

- ما هي أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآنية:

- هل منبع العنف الممارس على المرأة الجزائرية مجموع رواسب النظام الأبوي في العائلة الجزائرية ؟ ومن هي المرأة الجزائرية الأكثر تعرضا للعنف ؟ وما هي أثار العنف عليها؟

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة " العينة العرضية" قوامها 36 مبحوثة بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة، أما المنهج المستخدم فهو " الوصفي التحليلي" ومنهج "تحليل المضمون" الذي تم استعماله لدراسة بعض الملفات الطبية للمريضات. أما عن تقنيات الدراسة فقد استخدمت الباحثة الملاحظة، والمقابلة وكذلك الاستمارة.

أما عن نتائج الدراسة فقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج المهمة يمكن أن نذكر بعضها كما يلي:

- تعاني المرأة الجزائرية المعنفة فعليا وواقعيا من عنف متعدد الأشكال موجه ضدها، بمظاهر مختلفة، ودرجات متفاوتة تتباين أسبابه تبعا لوضعيتها الاجتماعية وينجم عنه آثار خطيرة.
- تعكس بعض المحددات الأسرية والاجتماعية مظاهر عنفية حقيقية ، تكرس دونية المرأة المعنفة من جهة وتمجد فوقية الذكر في العائلة الجزائرية من جهة أخرى.
- قدم الاعتقاد الاجتماعي التقليدي المتمثل في مشروعية الممارسات العنفية ضد المرأة الجزائرية الدعم الكافي للسلوكات العنيفة مما زاد من معدل صدورها وانتشارها ومن ثم استمراريتها.
- تختلف الأطراف الممارسة للعنف على أجساد النساء باختلاف علاقاتها الأسرية والاجتماعية بالمرأة ويبرز الزوج بشكل خاص ومميز كأكثر الأفراد ممارسة للعنف ضد المرأة.
- تنوعت أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية المعنفة من العنف الجسدي، النفسي، الجنسي، اللفظي والاقتصادي.
- لا توجد علاقة مباشرة ومؤثرة بين تدني المستوى التعليمي للمعنف وممارسته العنفية على المرأة.

---

[1]_ نورة، قنيعة." المرأة والعنف في المجتمع الجزائري". أطروحة دكتوراه. جامعة قسنطينة. الجزائر، 2010.

- أن العنف الجسدي هو أكثر الأشكال العنفية انتشارا، تمظهر خاصة في الضرب، وأن العنف الجنسي أو النفسي أو الاقتصادي قد يكون ثانويا.

تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي تناولت موضوع العنف الممارس ضد المرأة في المجتمع الجزائري،و إن كانت هذه الدراسة ركزت على فئة معينة في هذا المجتمع و هي فئة النساء المعنفات، وهذا وجه الاختلاف بينها و بين الدراسة الحالية إلا أننا نرى بأن هناك تقاطع مهم بين الدراستين وهو تناول العنف في المجتمع الجزائري كاعتقاد اجتماعي تقليدي يعطي مشروعية ممارسة العنف على المرأة بجميع أشكاله مهما اختلفت هوية ذلك الممارس للعنف ضدها و الذي عبرنا عنه في دراستنا الحالية بثقافة العنف المكتسبة من المجتمع لدى الفرد الجزائري عامة و الشباب خاصة ذلك العنف الممارس ضد الآخر خاصة إذا كان هذا الآخر الحلقة الأضعف في المجتمع و هي المرأة و الطفل.

الدراسة الثالثة:بعنوان:" **العولمة والعنف: مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة"**[1]

تحاول هذه الدراسة التركيز على إنتاج ظاهرة العنف في صور وأشكال جديدة ومحددة مثل العنف الاقتصادي والعنف السياسي والعنف الثقافي كمظاهر جديدة للعنف الناتج عن العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية وأشكال جديدة أخرى للعنف المقاوم للعولمة لذلك انطلقت هذه الدراسة من تساؤل هام مفاده: كيف تساهم ظاهرة العولمة في إنتاج وإعادة إنتاج أشكال جديدة للعنف وترسيخها بقوة في المجتمعات المعاصرة؟

أما التساؤلات الفرعية فقد جاءت كما يلي:

- ما هو السياق التاريخي الذي تطورت فيه كل من ظاهرتي العولمة والعنف؟
- ما هي المدلولات المختلفة لمفهوم العولمة ومفهوم العنف والمواقف المتخذة إزاءها؟
- هل العولمة نظام إنساني ومشروع حضاري أم أنها مصدر تهديد وإستراتيجية مستحدثة للهيمنة؟
- ما هي أشكال العنف الأكثر بروزا وتأثيرا في المجتمعات والتي أدت إلى إنتاجها أو إعادة إنتاجها ظاهرة العولمة؟

استعانت الباحثة في هذه الدراسة بمقاربتين منهجيتين وهما المقاربة المنهجية التاريخية والمقاربة المنهجية التحليلية الوصفية (كمنهج) وتقنية تحليل المضمون ضمن المقاربات المنهجية، كما أن هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات النظرية التحليلية النقدية حيث أن الباحثة استخدمت تقنية الاستمارة و التي كانت موجهة لعينة البحث حيث اتبعت أسلوب المعاينة القصدية_ الغرضية حيث تمثلت عينة الدراسة

[1]_ ماجدة ،حجار."العولمة والعنف: مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة". أطروحة دكتوراه. جامعة قسنطينة. الجزائر، 2010.

في مجموعة من الباحثين والخبراء في مختلف فروع وتخصصات العلوم الاجتماعية والمهتمين بظاهرة العولمة وكان قوامها 120 باحث من داخل وخارج الوطن تم الاتصال بهم عبر الانترنيت.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- العولمة في الواقع هي مفهوم إيديولوجي وليس مفهوم علمي فهي إستراتيجية جديدة لهيمنة الدول الرأسمالية على العالم.
- إن أشكال العنف الأكثر بروزا وتأثيرا في المجتمعات والتي أدت إلى إنتاجها ظاهرة العولمة تنقسم إلى شكلين رئيسيين:

1- على أساس الكيفية: العنف الذي تمارسه العولمة في المجتمعات (كفعل)

2- العنف المقاوم للعولمة (كردّ فعل)

من أهم مظاهر العنف الناتج عن الممارسات العولمية نذكر منها:

_ العنف الاقتصادي: ومن أهم مؤشراته: انتشار الفقر وتزايد معدلات البطالة والمديونية، تأنيث الفقر، اتساع الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب، تآكل الطبقة الوسطى في المجتمعات، الأزمات الاقتصادية.

_ العنف السياسي: ويمكن أن نلمسه في عدة تمثلات وتمظهرات من بينها:

انتشار الحروب وتغير المعادلة الأمنية، وانتشار بؤر التوتر في مناطق عديدة من العالم، عدم احترام مبادئ حقوق الإنسان.

_ العنف الثقافي: ويتجلى من خلال محاولة العولمة فرض نموذج ثقافي استهلاكي موحد على جميع الدول، المزيد من الهيمنة والمزيد من التبعية.

أما العنف المقاوم للعولمة فله مظهرين أساسيين نتجا كرد فعل لسياسات دولية غير عادلة تتسم بالازدواجية في المعايير وهما:

_تنامي معدلات الجريمة المنظمة وبالتحديد ظاهرة الإرهاب الدولي وظهور حركات اجتماعية احتجاجية مناهضة للعولمة في بقاع العالم.

لذلك توصلت الباحثة إلى نتيجة هامة مفادها أن العولمة تساهم بشكل كبير في ظهور وترسيخ أشكال جديدة للعنف في جميع المجتمعات المعاصرة، فالعنف هو الوجه الآخر للعولمة.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة العولمة كمفهوم إيديولوجي وليس علمي ، كإستراتيجية جديدة تتبعها الدول الرأسمالية الكبرى كالو.م.أ مثلا للهيمنة الثقافية والاقتصادية على دول العالم الثالث، فحسب النتائج المتوصل إليها تعد العولمة كمفهوم إيديولوجي استعمار الشعوب و الدول و لكنه بطريقة معاصرة

دون تحريك الجيوش و الدبابات ، وحسب الباحثة و نتائج دراستها فإن هذه الأخيرة هي الوجه الآخر للعنف في العالم ،كما أن العولمة أنتجت شكلين من العنف في كل المجتمعات المعاصرة: العنف كفعل وهو الذي تمارسه العولمة على المجتمعات ، والعنف كرد فعل وهو العنف المقاوم و الذي يصدر عن المجتمعات ،كالعنف الاقتصادي مثلا وهنا تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا الحالية ، حيث أخذنا في الاعتبار الأزمة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع الجزائري و ما أنتجته من ظواهر إقتصادية كالبطالة والفقر و غلاء المعيشة... و التي بدورها تمارس ضغطا على الأفراد يجعلهم أكثر قابلية لممارسة العنف في مجتمعهم.

الدراسة الرابعة:بعنوان:" **الاغتراب الحضاري والعنف الاجتماعي: دراسة نظرية نقدية لواقع العالم العربي الراهن** "[1]

انطلقت هذه الدراسة للإجابة عن جملة من التساؤلات ينحصر كلها في موضوع الاغتراب الحضاري وعلاقته بالعنف الاجتماعي تمثل أهمها في:

هل العنف الاجتماعي الذي يجتاح الفرد والمجتمع في العالم العربي قدرا محتوما تبعا لخصائص معينة بيولوجية ونفسية واجتماعية، اقتصادية أم أن الأمر لا يعدو إلا أن يكون مظهرا مؤقتا لمسألة أكبر ومتى تم التعرف عليها أمكن الحد منه؟

هل توجد علاقة بين العنف الاجتماعي الذي يسود حياة الفرد والمجتمع واغترابهما عن الذات الأصيلة- التراث- والآخر حضاري – الغرب- أم أنه لا يعدو أن يكون سببا من أسباب أخرى لا غير؟

هل يتوقف إنهاء العنف الاجتماعي الذي يسود حياة الفرد والمجتمع على إنهاء الاغتراب الحضاري لدى الفرد والمجتمع؟

اتبع الباحث في هذه الدراسة منهجين أساسيين الأول هو المنهج البنائي الذي من شأنه كشف طبيعة العلاقات الداخلية الموجودة داخل البنيان الاجتماعي العربي وكيف تؤثر هذه العلاقات في تشكيل الشخصية الفردية العربية، كما استخدم المنهج التاريخي والذي من شأنه أن يوضح لنا هذه الاختلالات الموجودة داخل كل من الفرد والمجتمع في الواقع العربي على أنها حالة خاصة بهما ثابتة في الزمان الماضي- الحاضر- المستقبل، أم أنها حالة استثنائية متوقفة على عامل أو عوامل معينة. ويرى الباحث أنه لا غنى عن هذين المنهجين لأن بهما تنكشف العلاقة الموجودة بينهما، هل العنف الاجتماعي نتاج

---

[1]_ عبد الله ،جوزة." الاغتراب الحضاري والعنف الاجتماعي: دراسة نظرية نقدية لواقع العالم العربي الراهن". أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة.الجزائر، 2013.

البنية الداخلية للفرد والمجتمع أم أنه نتاج الاغتراب الحضاري الذي تعرض إليه الفرد والمجتمع والذي دفع بهما إلى نهج هذا السلوك.

و لعل من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة النظرية النقدية للواقع العربي الراهن هي:
حالة الاغتراب في الواقع العربي الراهن اليوم، هو أكثر بكثير ما أشارت اليه النظريات الغربية، الذي يحيله إما إلى فقدان المعنى أو حالة اللاقدرة أو العجز في تقرير الإنسان لمصيره والتأثير في مجرى الأحداث التاريخية بما في ذلك التي تهمه وتسهم في تحقيق ذاته، فحالة الاغتراب في الواقع العربي الراهن هو اغتراب الواقع بالكامل، اغتراب يحيل الشعب بخاصة طبقاته وفئاته المحرومة والهشة إلى كائنات عاجزة لا تقوى على مواجهة تحديات العصر وعاجزة في علاقاتها بالدولة والأحزاب والمؤسسات العائلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- حالة الاغتراب في الواقع العربي الراهن تعني أن كل من المجتمع والفرد يعيش أزمتي الانفصال بينه وبين ذاته (التراث) ومع الآخر (الغرب).
- حالة الاغتراب في الواقع العربي تتجلى في اغتراب سياسي، اغتراب عائلي، اغتراب ديني.
- حالة الاغتراب في الواقع العربي الراهن تتجلى في مظاهر عنيفة بشكل فردي أو جماعي.
- إن العنف الاجتماعي الممارس الذي يحياه الفرد والمجتمع الراهن ليس نتاج الأسباب التي دأب علماء الغرب وأتباعهم من المتأثرين بهم من العرب في وضع معالمها وإرساء قواعدها، بل إنها تحصيل حاصل لمسألة أكبر وأعمق في الواقع والتي تتلخص في فقدان الموقف من مسألة إثبات الوجود الحضاري بين الذات الأصيلة – التراث– وبين الآخر الغربي – الحداثة– والتي عبر عنها الباحث بمصطلح الاغتراب الحضاري.

تناولت هذه الدراسة العنف الاجتماعي في المجتمعات العربية من منظور نقدي لواقع الفرد العربي الذي يعيش صراعا ضمنيا قبل أن يكون معلنا مع ذاته ، وأن هذا الصراع و العنف عند الفرد العربي عموما ما هو إلا تعبير عن العجز الذي يعيشه في إثبات وجوده الحضاري أمام الآخر،وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في التطرق إلى مفهوم الاغتراب التي يعيشه الشباب الجزائري ، إلا أننا تناولناه ضمنيا من خلال الآثار السلبية التي يعيشها هؤلاء الشباب المهّمشين خاصة والباحثين عن فرص ضائعة لإثبات وجودهم الاجتماعي على الأقل في هذا المجتمع.

الدراسة الخامسة:بعنوان:" **ظاهرة العنف لدى الشباب الجزائري: دراسة سوسيولوجية"**[1]

انطلقت الباحثة في هذه الدراسة من جملة من التساؤلات التي ترجمتها إلى عدة فرضيات كان أهمّها:

- هناك علاقة بين العوامل الاجتماعية_ الديموغرافية وظاهرة العنف لدى الشباب؟
- هناك علاقة عكسية بين التدين بممارسة الشعائر الدينية من صلاة وصيام وممارسة العنف؟
- هناك علاقة بين نوع المسكن وحالته الفيزيقية من ضيق المساحة وظاهرة العنف لدى الشباب؟
- هناك علاقة بين الأوضاع الاقتصادية/الاجتماعية الصعبة وتفشي ظاهرة العنف بين الشباب؟

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، لذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي، أما عن تقنيات الدراسة فقد استخدمت الباحثة أدوات تخدم موضوع البحث وتتماشى مع طبيعته وهي: الملاحظة، المقابلة والاستمارة، أما عينة الدراسة، فقد تم الاعتماد على عينة غير عشوائية أي العينة الغرضية_ القصدية نظرا لتعذر ضبط مجتمع البحث وتكونت من 600 شاب وشابة موزعين بالتساوي من حيث الجنس، وتتراوح أعمارهم ما بين (18-29) سنة، باختلاف مستوياتهم التعليمية والمهنية.

كشفت نتائج هذه الدراسة على مدى انتشار ظاهرة العنف بين أوساط الشباب وتنوع أنماطها لدرجة أن بعضها مثل العنف اللفظي وخاصة السب والشتم أصبح أسلوبا خطابيا بين شريحة واسعة من عينة الذكور نظرا لشدة انتشاره ودرجة تكراره.

بينما كان الكلام في أعراض الناس أهم شكل من أشكال العنف من حيث الانتشار ودرجة التكرار لدى عينة الإناث.

العنف المادي: الذكور أكثر ممارسة للضرب خاصة بالأيدي من الإناث، كما يقل اللجوء إليه من ارتفاع السن لدى الجنسين.

- يقل هذا النوع من العنف مع الارتقاء في المستوى التعليمي لدى الذكور وبشكل عام.
- يرتفع عنف الضرب بالأيدي لدى شباب المناطق الحضرية ثم شباب المناطق شبه حضرية وفي المؤخرة شباب المنطقة الريفية، أما عند الإناث فقد جاءت في الصدارة الريفيات، ثم شبه الريفيات ثم الحضريات.
- تكثر ممارسته لدى البطالين، ثم الطلبة، فالعمال، بينما احتلت الطالبات المرتبة الأولى من حيث ممارسة الضرب بالأيدي، تليها فئة دون عمل، وفي الأخير العاملات.

---

[1]_ زبيدة، بن عويشة."ظاهرة العنف لدى الشباب الجزائري: دراسة سوسيولوجية". أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر2.الجزائر، 2009.

- كما أظهرت الدراسة أن لأساليب التنشئة الاجتماعية التسلطية القاسية علاقة ذات دلالة في تغذية العنف لدى الشباب، وهذا على مستوى الأسرة والمدرسة على وجه الخصوص، بالإضافة إلى أن كثرة التعرض لمشاهدة أفلام العنف تسهم بدورها في تغذية العنف لدى الشباب على مستويين: مستوى التقليد، ومستوى التعود عليه على أنه أمر عادي.
- كما بينت نتائج الدراسة أن التدين يقلل من اللجوء إلى العنف، وأن هناك علاقة دالة بين البطالة والعنف، وبين مستوى الدخل والعنف وبين الطبقة الاجتماعية والعنف.

كل هذه العوامل وغيرها تضافرت لتخلف أرضية خصبة يتغذى منها السلوك العنيف مما أدى إلى الانتشار الواسع لظاهرة العنف لدى الشباب.

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الإلمام بمجموعة من العوامل في دراسة ظاهرة العنف لدى الشباب، حيث كانت هناك العديد من نقاط التشابه بين هذه الدراسة و دراستنا الحالية، خاصة في تطرقها للتنشئة الأسرية ومشاهدة أفلام العنف و البطالة وعلاقة ذلك بممارسة العنف لدى الشباب،وأما أوجه الاختلاف فكانت في تناولها للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة و الطبقة الاجتماعية و التدين والأصل الجغرافي و علاقته بانتشار العنف بين أوساط الشباب في المجتمع الجزائري.

الدراسة السادسة:بعنوان:" **مظاهر وأسباب العنف في المجتمع الجزائري من منظور الهيئة الجامعية**"[1]

تهدف هذه الدراسة إلى وصف مظاهر وأسباب العنف في المجتمع الجزائري من منظور الهيئة الجامعية ممثلة في الطلبة والإداريين وأساتذة، وقد تم صياغة إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما هو مفهوم العنف في المجتمع الجزائري من وجهة نظر الهيئة الجامعية؟
- ما هي مظاهر العنف في المجتمع الجزائري من وجهة نظر الهيئة الجامعية وفقا لمتغيرات: المكان والشخص المرتكب للعنف؟
- ما هي أسباب العنف في المجتمع الجزائري من وجهة نظر الهيئة الجامعية؟
- ما هو نوع التربية الأسرية التي تساهم في ظهور العنف في المجتمع الجزائري من وجهة نظر الهيئة الجامعية؟

[1]_ حكيمة، آيت حمودة و فتيحة بلعسلة و محمد مبروك." مظاهر وأسباب العنف في المجتمع الجزائري من منظور الهيئة الجامعية". فعاليات الملتقى الوطني حول التربية في الحدّ من ظاهرة العنف. 7_8 ديسمبر 2011.مخبر الوقاية والأرغونوميا. جامعة الجزائر.2012

استخدم الباحثين في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يسعون من خلاله إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة ووصفها، على اعتبار أن المنهج الوصفي هو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة وتصويرها كميا، أما التقنية المستخدمة فهي تقنية الاستبيان من أجل استقصاء آراء الهيئة الجامعية، أما العينة فقد بلغت 814 فردا من طلبة وإداريين وأساتذة وموزعين على (07) سبعة جامعات جزائرية وهي: الجزائر2، البليدة، تيزي وزو، البويرة، سطيف، بسكرة، عنابة.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن مفهوم العنف عند أفراد العينة هو أذية الآخر من خلال عنف لفظي أو جسدي، كالضرب والاعتداء والشتم وغيرها، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن التسارع والأسرة والمدارس والملاعب وأماكن العمل والأسواق هي أكثر الأماكن التي ينتشر فيها العنف، وأن فئة الشباب والمراهقين ثم الآباء والأزواج هم أكثر الفئات الممارسين لسلوك العنف اتجاه الآخرين.

أما عن أسباب العنف المنتشر في المجتمع الجزائري فقد أجمع المبحوثين على أن سوء التربية، سوء التفاهم بين الأفراد، ومعايشة المشاكل الاجتماعية والعائلية هي من أسباب العنف، بالإضافة إلى تعاطي المخدرات وشرب الكحول، الظلم، الفقر، نقص الوازع الديني والمال هي أيضا أسباب تدفع بالكثير من الأفراد لممارسة العنف في المجتمع.

كما توصلت الدراسة بأن نوع التربية له علاقة مباشرة بمدى ممارسة الفرد للعنف مثل التربية الخاطئة والسيئة، التربية التسلطية والقاسية، التربية التي يسودها الإهمال واللامبالاة، أو الدلال المفرط أو التفرقة بين الأبناء...الخ

كما أن تدهور الظروف المعيشية للأسرة لها علاقة بحدوث السلوك الإجرامي والعنيف كالسرقة، والإدمان، كما أن تفشي مشكل البطالة يؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر في المجتمع، وهذا ما يدفع إلى البحث عن طريقة أخرى لتلبية الحاجات الضرورية للفرد وهذا ما أدى إلى ارتفاع جرائم العنف والسرقة والزنا والاغتصاب وغيرها.

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا الحالية من خلال الكثير من أوجه التشابه والتي تمثلت في دارسة أسباب العنف المنتشر في المجتمع الجزائري من خلال الأساليب التنشئية الخاطئة ومشكل البطالة الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع نسب الفقر في المجتمع و تدهور الظروف المعيشية للأفراد ما يدفعهم إلى تبني المزيد من سلوكات العنف في حياتهم، حيث نلاحظ بأن هذه الدراسة ركزت على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالأفراد و لكن من منظور الهيئة الجامعية (أساتذة، طلبة،عمال) وهنا نقطة الاختلاف حيث حاولنا من خلال دراستنا الحالية التركيز فقط على فئة الشباب بصفة عامة سواء كانوا طلبة جامعيين أو غير ذلك.

خاتمة:

من خلال عرضنا لنتائج البحوث و الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع العنف لدى الشاب بصفة عامة سواء كانت أجنبية أو عربية أو جزائرية، اتفقت في مجملها على أن العنف هو سلوك مكتسب لدى الشباب نتيجة لأسباب عديدة و متداخلة فيما بينها فهناك بحوث ركزت على الجانب الاجتماعي للفرد على ظروفه الاجتماعية في مجملها بداية من التنشئة الأسرية و مؤسساتها و ضعف الرقابة الوالدية أو العنف الأسري و البيئة الاجتماعية المحيطة ودورها في ظهور السلوكات العدوانية لدى الشباب، كما أن هناك دراسات ركزت على العوامل الاقتصادية كالفقر و التهميش والحرمان الاقتصادي للأسر بالإضافة إلى عوامل ثقافية أهمها العولمة و العوامل النفسية كالاغتراب الذي رجحته العديد من البحوث على أنه أهم أسباب العنف لدى الشباب في المجتمعات المعاصرة.

إن موضوع العنف في أوساط الشباب الجزائري يرتبط مع كل دراسة سابقة تم عرضها من زاوية فكرية معينة، فقط يبقى أن نشير إلى أن الدراسات السابقة ورغم أهميتها في إنجاز البحث ،إلا أننا نرى بأن كل دراسة تعبر أو تمثل مجتمع بحث معين له قيم و معايير و ثقافة تختلف عن الآخر، و تبقى الدراسة التي بين أيدينا تعبر عن واقع الشباب الجزائري من زاوية فكرية معينة و بمكان وزمان معين.

الفصل الرابع
ثقافة العنف والشباب: المفهوم والخصائص والأشكال

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم ثقافة العنف ومصادرها

المبحث الثاني:العنف وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى

المبحث الثالث:أشكال العنف في المجتمع

المبحث الرابع:مرحلة الشباب،مفهومها،خصائصها ومشاكلها

خاتمة

الفصل الرابع

ثقافة العنف والشباب: المفهوم والخصائص والأشكال

تمهيد:

يعد العنف من أهم المشكلات الاجتماعية التي أرهقت كاهل المجتمعات الإنسانية نظرا لانعكاساته السلبية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو المجتمع ككل، وحيث أنّ العنف في المجتمع يعتبر مؤشرا هاما يعكس سلامة المجتمع أو اعتلال نظمه وقيمه الاجتماعية كما يعكس استمراره، تكامله أو تفككه.

وحيث أنّ العنف يعد مجالا واسعا يعكس الوقائع والأحداث الجارية في المجتمع، كما يمكن أن نقيس به مدى فعالية أنظمة الضبط الاجتماعي ووسائله فمن الضروري في دراسته تناوله كسلوك اجتماعي.

ونظرا للارتباط الوثيق بين العنف وظروف المجتمع عموما، فإنّ معظم الباحثين في مجال الجريمة والعنف يرون بأنّ ظاهرة العنف ترتبط أساسا بالمجتمع الذي يعيش فيه الفرد إلى جانب بعض خصائص هذا الفرد التي يمكن إرجاعها للمجتمع ذاته، كالثقافة المجتمعية والحالة الاقتصادية، وعليه فإنّنا نجد أنفسنا مجبرين في البحث عن عوامل العنف ومسبباته، وبدلا من دراسة الشخص العنيف نفسه ننتقل إلى دراسة المجتمع الذي نشأ وترعرع فيه وتأثر بثقافته وقيمه، بكل ما يتضمنه هذا المجتمع من متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية...

المبحث الأول: مفهوم ثقافة العنف:

العنف كأي ظاهرة مجتمعية هو بحاجة إلى تعريف دقيق، وتحديد علمي ومعرفي لمسبباته وعوامله وموجباته، وذلك لأنّنا لا يمكن أن نحدّد طبيعة الجذور والعوامل التي أفرزت هذه الظاهرة دون تفسيرها تفسيرا علميا دقيقا.

المطلب الأول: الدلالة اللّغوية والاصطلاحية للعنف:

من حيث التعريف اللغوي لابن منظور فإنّه يرى في " لسان العرب" أنّ العنف هو: " الخرق بالأمر وقلة الرفقة به وهو ضد الرفق، عنف به وعليه عنفا وعنافة وعنفه تعنيفا، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره، واعتنف الأمر: أخذه بعنف، وفي الحديث:" إنّ الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف " وكل ما في الرفق من خير ففي العنف من الشرّ مثله، وأعنف الشيء: أخذه بشدة [1] وعلى ضوء هذا التعريف يتضح لنا أنّ العنف سلوك يناقض الرفق فالتعامل مع الشيء بعنف يعني التعامل معه بعدم الرفق وعدم اللين بمعنى سوء المعاملة، فهو كل قول أو فعل ضد الرأفة والرفق واللين.

أمّا اصطلاحا فيعد مفهوم العنف من المفاهيم التي تثير جدلا كبيرا حول تحديده وتعريفه وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الباحثين والمنظرين فكل يقدمه لنا على حساب توجهه العلمي والثقافي الخاص به، لذا يمكن استعراض أهم مفاهيم العنف من عدة نواحي أهمّها:

فمن الناحية الاصطلاحية يمكن أن نشير إلى أن العنف، يحدث كلما لجأ شخص أو جماعة تتوفر على قوة إلى وسائط بقصد إرغام الآخرين ماديا على اتخاذ مواقف لا يريدونها أو على القيام بأعمال ما كانوا لولا ذلك قاموا بها [2]

كما يعرف على أنه: " سلوك يصدره الفرد أو مجموعة من الأفراد، بهدف إلحاق الأذى أو الضرر بفرد آخر أو مجموعة من الأفراد يحاول أن يتجنب هذا الإيذاء بدنيا ماديا كان أو نفسيا (معنويا) أو وجه لممتلكاته"[3]، فهو بذلك تعبير عن القوة ضد الآخر بهدف إلحاق الأذى المادي أو المعنوي به.

المطلب الثاني: العنف من المنظور الإسلامي:

ومن الكتاب والسنة نجد نصوصا كثيرة كلها تحث على حسن المعاملة بين الناس سواء كان ذلك على مستوى الأسرة وخاصة الوالدين أو على مستوى المجتمع ككل، من خلال ما يواجهه الفرد في

---

[1] _ ابن منظور.مرجع سابق، ص 903.

[2] _عبد الناصر ، حريز. الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية. القاهرة:مكتبة مدبولي. د ت ، ص 41.

[3] _معتز، السيد عبد الله.مرجع سابق، ص 26.

تعاملاته اليومية مع الآخرين وحثه على حسن المعاملة والرفق واللين في كل شيء، تقول عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم: " إنّ الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله"[1] .

ومن الأدلّة الشرعية قوله تعالى: " وتعاونوا على البرّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إنّ الله شديد العقاب "[2] ، وقوله تعالى: " ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك و بينه عداوة كأنه ولي حميم،وما يلقّاها إلا الذين صبروا وما يلقّاها إلا ذو حظ عظيم"[3].

وفي الحديث المتفق عليه أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " ليس الشديد بالصرعة وإنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب" [4] ، ومن خلال الآيات والأحاديث السابقة يتضح لنا جليا موقف الإسلام الواضح والصريح من العنف، بدعوته إلى الرفق واللّين في التعامل أو نبذ جميع أشكال العنف، بحث المسلمين على الابتعاد عن كل ما يحمل ملامح الحدة والعنف سواء كان ذلك ضد أنفسهم أو ضد الآخرين لقوله عزّ وجل: " وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التّهلكة وأحسنوا إنّ الله يحب المحسنين "[5] ، و في آية أخرى قوله عزّ و جل: "إن الله يأمر بالعدل و الإحسان و إيتاء ذي القربى و ينهى عن الفحشاء والمنكر يعظكم لعلكم تذّكرون "[6] ، و الكثير من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية التي تدل على نهج الوسطية والسلام و السماحة و الإحسان ،فالدين الإسلامي ينبذ جميع أشكال العنف و العداء ويحث على إفشاء السلام كوسيلة لنشر المحبة بين الناس فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم ، أفشوا السلام بينكم" [7].

إن موقف الدين الإسلامي واضح وصريح و غايته السامية تتمثل في حفظ الفرد والجماعة والعمل على تماسك البناء الاجتماعي، في رفض العنف والعدوانية التي تولد البغضاء بين الناس وإنما نشر السلام و المحبة بينهم، وما هذه إلاّ أدلة قليلة جدا استقيناها من كتاب الله و سنة نبيه ،ارتأينا ذكرها لتوضيح رأي الدين الإسلامي في استخدام العنف للتعامل مع الآخرين ، فالإسلام أهمّ الديانات و أسماها والتي حذرت وحاربت ممارسة العنف والإرهاب والجريمة وحثت الناس على استخدام الرفق في كل شيء، ومن ينسب إليه غير ذلك فهو لا يعرف الإسلام حق المعرفة.

---

[1]_رواه ابن ماجة، و متفق عليه

[2]_ سورة المائدة ،الآية 02

[3]_سورة فصلت، الآية 34_ 35

[4]_صحيح البخاري في الأدب رقم 5763

[5]_سورة البقرة، الآية 195

[6]_ سورة النحل،الآية 90

[7]_ رواه مسلم

المطلب الثالث: العنف من المنظور السوسيولوجي:

جاء في قاموس علم الاجتماع تعريف العنف على أنّه:" تعبير صادر عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة أخرى، ويعبر العنف عن القوة حين تتخذ أسلوبا فيزيقيا (ضرب، حبس، إعدام) أو يأخذ صورة الضغط الاجتماعي وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به" [1].

أما محمد عاطف غيث:" فيعتبر العنف فعل ممنوع قانونيا وغير موافق عليه أو غير مقبول اجتماعيا" [2]،إذن فهو عبارة عن قيم أو مشاعر أو اعتقادات تشجع الناس على إيقاع الضرر بالآخرين وذلك بالاعتداء عليهم أو على ممتلكاتهم وهو سلوك يصدره الفرد (أو مجموعة من الأفراد) بهدف إلحاق الأذى أو الضرر بفرد آخر (أو مجموعة من الأفراد) يحاول أن يتجنب هذا الإيذاء سواء كان بدنيا (ماديا) أو نفسيا (معنويا)، أو وجه لممتلكاته [3].

وجاء في معجم المصطلحات الاجتماعية أنّ العنف:" هو الإيذاء سواء باليد بالفعل أو بالكلمة في الحقل التصادمي مع الآخر، وهو حالة لا يمكن دراستها بعيدا عن أسبابها وموجباتها ومبرراتها، ومساراتها التاريخية، ومن ناحية أخرى فالعنف يمكن اعتباره حالة مركبة من حيث الظهور وإيذائها أو ترابطاتها، أو حالة ذاتية لها موضوعها (الأنا في مواجهة الآخر)". [4]

وفي سياق متصل نجد "ابن خلدون" يرى بأن العنف هو من أخلاق البشر وهو نزعة طبيعية، حيث يقول:" ومن أخلاق البشر فيها الظلم و العدوان بعض على بعض فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه فقد امتدت يده إلى أخذه إلاّ أن يصده وازع"، ثم يقول:" إن الحرب و المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله، وأصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض، ويتعصب لكل منها أهل عصبيته، فإذا تذمروا لذلك وتوافقت الطائفتان، أحدهما تطلب الانتقام في الأكثر إما غيرة ومنافسة وإما عدوان، وإما غضب لله ولدينه...."[5]، ويضيف أن سبب العنف هو العصبية، و هي " الالتحام الذي يوجب صلة الرحم حتى تقع المناصرة"، و أساس العصبية عند ابن خلدون هو الاستعداد الفطري الذي يدفع الفرد إلى نصرة قريبه بالدم و الدفاع عنه.[6]

---

[1] _ أحمد زكي، بدوي. مر جع سابق، ص 17.

[2] _محمد عاطف، غيث.مرجع سابق، ص 259.

[3] _معتز، سيد عبد الله. مرجع سابق، ص 38.

[4] _خليل أحمد ،خليل. معجم المصطلحات الاجتماعية. بيروت: دار الفكر اللبناني. 1994، ص ص 281_ 282.

[5] _ نقلا عن إبراهيم، الحيدي.سوسيولوجيا العنف والإرهاب.ط1.بيروت:دار الساقي،2015، ص 52

[6] _ نفس المرجع ، ص 53

أمّا كارل ماركس فيرى بأنّ العنف "ما هو إلاّ الأداة والمولد الحقيقي لكل مجتمع حديث ينشأ من طيات مجتمع قديم، فالعنف هو الأداة التي تحل بواسطتها الحركة الاجتماعية، ويحمل أشكالا سياسية جامدة ومتينة، ويكون التغيير عنيفا بالضرورة في حالة الطبقة الرأسمالية، لأنها تعلم أنها تنفي الطبقة المحكومة والإنسان الذي تحكمه، فهي إذا تسلبه نتاج عمله وتنفيه اقتصاديا، وأنّ الطبقة العاملة منفية في العالم الاقتصادي، فهي إذن تمثل انعدام الطبقات ولا يسعها في هذا المقام إلاّ أن تكون ثورية مطالبة لنفسها لهذا الشكل الذي قضت عنه، لذا ستكون عنيفة"[1] .

وعليه فإنّنا نستنتج أنّ ماركس يرى بأنّ العنف هو مصدر عنف مضاد يتم من خلاله تحرير الطبقة العاملة التي تعاني من ظلم وقهر الطبقة الرأسمالية الحاكمة فهو بذلك عنف يسعى من خلاله تحرير الشعوب من القمع والسيطرة، واستغلال الطبقة الرأسمالية، فهو بذلك يعد ثقافة راسخة لدى الماركسيين حيث يجعلون من السلوك العنفي في هذا السياق سلوكا مقبولا ومسموحا به وحتى مقررا اجتماعيا. لذلك كان العنف لديهم له غاية وهدف ويتمثل في تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية....

أما عالما الاجتماع الأمريكيان " هـ. جراهام H.Graham" و " ت.جير T. Guirt" فيذهبان إلى القول بأنّ العنف هو:"سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي أو خسارة مالية، بغض النظر عن معرفة ما إذا كان السلوك يبدي طابعا جماعيا او فرديا". [2]

إذن فالعنف بوصفه ظاهرة فردية أو مجتمعية، هو تعبير عن خلل ما موجود في سياق صانعها، سواء تعلق الأمر بالجانب النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، دفعه هذا السياق الذي يعانيه نحو استخدام وتبني خيار العنف الذي قد يحقق متطلباته أو أهدافه سواء كانت النفسية أو المادية.غير أنه في حقيقة أمره ما هو إلاّ انتهاكا صريحا لحقوق وحرية الآخر، وانتهاكا أيضا لقوانين الضبط الاجتماعي لأي مجتمع الذي حددت فيه أنماط التعامل في إطار العلاقات الاجتماعية لأن العنف بمختلف أشكاله يعمل على عرقلة الحياة الاجتماعية والتنموية خاصة.

ويقول عدلي محمد السمري عن العنف بأنّه: " سلوك يصدر من فرد أو جماعة تجاه فرد آخر أو آخرين، ماديا كان أم لفظيا، إيجابيا أو سلبيا، مباشرا أو غير مباشر، نتيجة للشعور بالغضب أو الإحباط أو الدفاع عن النفس أو الممتلكات أو الرغبة من الانتقام من الآخرين، أو للحصول على

---

[1] _ نقلا عن فليب برونر وآخرون. المجتمع والعنف. ترجمة:الياس زحلاوي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1985، ص 95.

[2] _ نقلا عن ف.ديينوف. نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي. ترجمة:سحر سعيد. دمشق :دار دمشق للطباعة والنشر. 1982، ص 119.

مكاسب معينة، يترتب عليه إلحاق أذى بدني أو مادي أو نفسي بصورة متعمدة بالطرف الآخر"[1] لذلك يمكن أن نستنتج من هذا التعريف المقدم بأنّ العنف هو عبارة سلوك يهدف لإيذاء الآخر سواء كان مادي أو معنوي، نتيجة لمشاعر غضب أو إحباط مسيطرة على الفرد الممارس للسلوك العنفي.

من خلال استقراء التعريفات السابقة فإنه يتضح لنا بأنّ معنى العنف الأساسي من المنظور السوسيولوجي هو عدم الاعتراف بالآخر،فهو كل عملية إيذاء بالقول أو بالفعل للآخر، سواء كان هذا الآخر فردا أو جماعة ، فهو سلوك في جوانبه النفسية يحمل معاني التوتر والانفجار، تسهم في تأجيجها داخل الفرد أو الجماعة عوامل كثيرة، أبرزها هذا العالم الحديث المنقسم على نفسه والذي يعيش فيه إنسان اليوم عالم التناقضات السياسية والاقتصادية والعقائدية ، فهو إذن سلوك تحركه جملة من العوامل أهم ما ينتج عنه هو أذى للآخرين، ويستند إلى استخدام غير المشروع للقوة كوسيلة وحيدة للضغط على الآخر وظلمه.

المطلب الرابع: أنواع العنف:

تختلف أنواع العنف وأنماطه حسب اختلاف الزوايا الفكرية التي ينطلق منها كل باحث في تصنيف العنف، فهناك من يصنفه حسب شرعيته بين عنف مشروع و عنف غير مشروع، و حسب الفاعلين في هذا العنف كالعنف الفردي و العنف الجماعي، وبين العنف المباشر وغير المباشر وغيرها من التصنيفات وسنورد في هذا المقام أنواع العنف أو بمعنى آخر مظاهر العنف التي نراها أكثر انتشارا في المجتمع الجزائري وهي:

أولا: العنف النفسي:

هو نوع من العنف يصعب رصده بوضوح لأنه غير ملموس،فقد يتم على شكل أقوال أو حركات خفية ومتسترة غير ظاهرة في كثير من الأحيان للعيان كالابتزاز الذي يمكن أن يعزل الإنسان ويهينه ويمنحه الشعور بالنقص وغيره،ويعد من أسوأ أنواع ذلك أنه يخدش كرامة الإنسان وينال من قيمته الذاتية[2].

ثانيا: العنف اللفظي:

والمتمثل في الكلام والأقوال والعدوانية الجارحة كالصياح و الشتم والإذلال والتهديد بالاعتداء المادي والانتقام وغيرها،والذي غالبا يكون بالسب والقذف والمنابزة بالألقاب ووصف الآخرين بما لا يحبون

---

[1] _ عدلي، السمري. سلوك العنف بين الشباب .ورقة بحثية مقدمة في الندوة السنوية السابعة "الشباب ومستقبل مصر".جامعة القاهرة.2000 ، ص 03.

[2]_ أحمد، أوزي.سيكولوجية العنف: عنف المؤسسة و مؤسسة العنف. منشورات مجلة علوم التربية.د ت،ص ص 11_12

قصد إلحاق الضرر بهم و تجريحهم وإهانتهم لفظيا أي عن طريق الكلام.

ثالثا: العنف البدني أو الجسدي:

وهو سلوك فظ يقصد به إصابة فرد آخر بالضرر والإيذاء الجسدي لإحداث الألم أو الأذى أو المعاناة للشخص الآخر[1] ،إذن هو إساءة وإلحاق الضرر بالآخر تسبب له إيذاء جسديا عن طريق الضرب بالأيدي أو باستعمال وسائل مختلفة التي من شأنها أن تفضي إلى كدمات أو جروح أو حروق متعمدة مما يسبب عاهات وفي بعض الأحيان قد تصل إلى حد القتل.

رابعا:العنف الجنسي:

العنف الجنسي هو إجبار شخص لشخص آخر (الطفل و المرأة خاصة) ، بالقوة أو بالحيلة أو بالتهديد لكي يشبع حاجاته الجنسية أو رغباته، ويعتبر الاغتصاب وزنا المحارم والاستغلال الجنسي للأطفال من أهم مظاهره[2].

خامسا: العنف الرمزي:

يعرف " بيار بورديو" العنف الرمزي بأنه ذلك العنف اللطيف وغير محسوس وهو غير مرئي بالنسبة لضحاياه أنفسهم، وهو عنف يمارس عبر الطرق والوسائل الرمزية، أي عبر التواصل وتلقين المعرفة[3].ويرى بأن هذا النوع من العنف يتجسد في البنى الموضوعية التي تمثلها التشريعات والقوانين التي تحفظ سلطة المهيمنين[4].وعليه فالعنف الرمزي يكون غالبا من خلال الهيمنة واللغة والإيديولوجيات السائدة والأفكار المتداولة وغيرها، بحيث يفرض الغالب (السلطة السياسية أو الذكورية أو التربوية...) هيمنته وسيطرته على المغلوبين من دون أن يشعروا بذلك العنف الممارس عليهم.

---

[1]_جمال، معتوق.مدخل إلى سوسيولوجيا العنف.مرجع سابق، ص 63

[2]_ منى،فياض. أن نتعامل بالعنف بيننا.ط1.بيروت: دار النهضة العربية،2013، ص ص 50_51

[3] _ Pierre,Bourdieu.La Domination masculine .Paris :le seuil,1998,p88

[4]_أحمد، أوزي.مرجع سابق، ص 13

المطلب الخامس:ثقافة العنف ومصادرها:

أولا: ثقافة العنف:

تشكل الثقافة أسلوب حياة وعادات وتقاليد وطقوس وإرث مشترك بين الشعوب، فهي الحاضنة لكل الأنساق الفاعلة والمغذية لعملية تأطير سلوك الفرد والجماعة باعتبارها تشمل على الدين واللّغة والعادات والمؤسسات الاجتماعية، فهي كما يعرفها " تايلور" بأنّها: " ذلك الكل المركب المتكون من القيم والمعايير والأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات والشرائع والفنون والآداب والوسائل المستخدمة في الحياة اليومية في أي مجتمع من المجتمعات"[1].

ويعرف"نورثروب فراي" (Northrop Frye)الثقافة وفق ثلاث طرق، "أوّلا الثقافة كأسلوب حياة أي تلك الطرق التي يمارس المجتمع من خلالها طقوسه الاجتماعية اليومية مثل آداب الأكل والملبس، ثانيا هناك ثقافة كإرث مشترك من الذكريات والعادات التاريخية المنقولة بشكل رئيسي عبر اللغة المشتركة، وهناك ثالثا التعبيرات الخلاقة في المجتمع التي تتجسد في هندسة البناء، والموسيقى والعلوم والمؤسسة التعليمية والفنون التطبيقية"[2].

إذن فجوهر مفهوم الثقافة هو الربط بين معرفة الإنسان وبين واقعه واحتياجاته باعتبارها مركب من الأفكار والمعتقدات والقيم والمعايير المقبولة اجتماعيا كأطر مرجعية لضبط وتقييم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، وعلاقات بعضهم بالبعض الآخر، وفي هذه الدراسة إذا ربطنا الثقافة بظاهرة العنف فإننا نكون قد اختلفنا مع الكثيرين ممن يرون أنّ الثقافة مرتبطة أساسا بالتهذيب والإصلاح، وحيث أنّ العنف قد أصبح قيمة من قيم المجتمعات المعاصرة والمجتمع الجزائري، وهو ما يهمنا في هذه الدراسة، فإننا نلاحظ بأن العنف كما سبق وأن ذكرنا أضحى قيمة يمارسها أفراد هذا المجتمع ويورثونها لأبنائهم، وحيث أنّ القيم الاجتماعية هي جزء لا يتجزأ عن الثقافة فإننا حتما سنصل إلى نتيجة هامة مفادها أنّ العنف قد تحوّل من ظاهرة منبوذة في المجتمعات إلى ثقافة يكتسبها الأفراد عبر أجيال متلاحقة حيث أنّ العنف أصبح حالة ثقافية، و يجب أن نقف كثيرا عند هذه النقطة ، لأنه هنا تحديدا يكمن الخطر الذي يهدد ويدمر أسس ومكونات المجتمع ونظمه الاجتماعية وغير الاجتماعية لتأخذ الفوضى والجريمة والعنف محل الاستقرار المنشود والتنمية المطلوبة من الشعوب تحقيقها.

---

[1] _ نقلا عن نبيل، أحمد الخضر. العنف ضد الأطفال من منظور ثقافي. دمشق : مركز الدراسات النظرية والحقوق المدنية، بتاريخ 2007/12/09 عن موقع: www .dc tcrs.org

[2] _Barbara, whitmer. the Violence Mythos. New York: state university of New York press. 1997, p 05 .

وحيث أن الثقافة هي التي توجه الفرد وتتحكم في سلوكه الخاص والعام، فالإنسان القادر على فعل العنف هو قادر أيضا على عدم فعله وإنما سلوكه هذا مشروط ليس فقط بالقدرة على الفعل، بل هو موجه ومحدود أيضا بالظروف التي تسمح بالفعل العنفي أو لا تسمح به. لذلك يرى الكثير من الباحثين في مجال الأنثربولوجيا أنه يمكن اعتبار العنف ظاهرة ثقافية في أساسها، ذلك أنّ النظر إلى السلوكات والأفعال الصادرة عن الإنسان على أنها تصنف ضمن الأفعال العنيفة خاضع لمعايير نابعة من ثقافة تلك الجماعات، وراجع كذلك إلى الحقبة التاريخية أو السياق الزمني لحدوث تلك الأفعال.

وهذا ما أكدته الباحثة " مارغريت ميد" (Margaret Mead) في دراسة كانت قد أجرتها على قبيلتين تسمى الأولى "**الأرباش**" (**Les Arapesh**) وتسمى الثانية "المندقمور" (**Les Mundugumors**) فتوصلت الباحثة إلى أنّ الأرباش لا يحاربون ولا يمارسون النهب والغزو والاستيلاء، ولا يقدرون المروءة والرجولة بممارسة القتل، بل ينظرون للشخص القاتل نظرة دونية، ومن أهم خصائصهم كذلك أنهم متمسكون بالتعاون وتسود فيما بينهم قيم التضامن، وعكس الأرباش (**Les Arapesh**) تماما نجد "المندقمور" (**Les Mundugumor**) فهؤلاء يحتكمون إلى معيار القوة والعنف وهم متوحشون في سلوكاتهم ويعيشون عدوانية جنسية، تسود الغيرة والحسد والتنافس جل علاقاتهم، ميالون لأخذ بالثأر فالرجل القدوة أو المثل الأعلى عندهم هو الرجل العنيف عكس الأرباش " **Les Arpesh**" فالمثل الأعلى لديهم الرجل الهادئ الحكيم [1].

ومن خلال ما سبق يمكن إبراز أنّ العنف هو عبارة عن ظاهرة ثقافية تتميز بها مجتمعات دون الأخرى، حيث توجد مجتمعات تمارس العنف بشكل يومي وتعتبر ذلك قيمة اجتماعية لا يمكن التنازل عنها فظاهرة الأخذ بالثأر في المجتمع الصعيدي المصري هو معنى للرجولة والشهامة والاعتزاز إذن فهو يعبر عن قيم اجتماعية وثقافية لذات المجتمع، هذا ودون أن نغفل على أن الثقافة هي عملية مكتسبة قد يكتسبها الإنسان من أسرته ومجتمعه أو من خلال التلاحم مع الآخرين (جماعته) من خلال تفاعله الاجتماعي معهم.

إن الثقافة تنشأ من تكرار ممارسة شيء معين أو من استمرار وجود هذا الشيء حيث يعتاد الإنسان على ذلك و تتحول الممارسة العملية أو الواقعية إلى مفهوم يحفظه العقل و تتأثر به حياة الإنسان، فاستمرار حياة الفقر بظروفها المعروفة يتولد عنها شيء من المفاهيم التي تستقر في العقول و في النفوس، و من هنا تتولد ثقافة الفقر، أي بالانتقال من المحسوس أو من الواقع الحي إلى المجرد أو إلى الفكر،مع الاعتياد على الشيء بصورة تلقائية واستيعاب العقل له، و بالمقياس ذاته يمكن أن تنشأ

[1]_Margaret,Mead . Mœurs et Sexualité en Océanie. Trad :G.Cherassus. paris: Plon, 1963,p

للعنف ثقافة إذا تكررت ممارسته في المجتمع كثيرا و نتج عن ذلك تعود الأفراد عليه و نتج تبعا للتعود اعتقاد الناس بأن العنف طريقة ناجحة لحل المشاكل، واستقر هذا الاعتقاد و تحدثوا به في مجالسهم فيتوارثه أبناؤهم،و هنا تكمن الخطورة و هي أن يتحول العنف من مجرد ممارسة فردية مستهجنة إلى ثقافة ذات مفاهيم متداولة يقتنع بها الأفراد و تتناقلها أجيالهم كأنها قيمة من قيمهم الثقافية[1].

وعليه فالمقصود بثقافة العنف، هو تلك العقائد والأفكار النمطية والسلوك والتربية والبيئة الاجتماعية وطبيعة نظام الحكم وما يتصل بالثقافة من تعبيرات ومصطلحات تؤثر على المرء نفسيا وثقافيا بحيث تؤثر على سلوك الأفراد بأسلوب عنيف وتقع ضحاياه على أطراف أخرى [2]، فيصبح العنف نمطا ثقافيا شأنه شأن الأنماط الأخرى للانحراف الاجتماعي عبر عملية التنشئة الاجتماعية المستمرة من التعليم والتدريب والتأهيل، وعبر نظم ومؤسسات، وعلاقات وتفاعلات اجتماعية ثقافية مستمرة، يتم إنتاجها عبر الوحدات، المؤسسات الاجتماعية نفسها، الأسرة وجماعة الرفاق، المؤسسة الدينية، المدرسة والجامعة، الإعلام والاتصال والدولة، يتم في هذه الثقافة الفرعية أو الكلية تعلم الدوافع والمعاني والتبريرات، كما يتم تعلم العمليات بالمهارات والفنيات وغيرها [3].

وتأسيسا على ما سبق نجد أنفسنا اليوم نتعامل مع ظاهرة العنف ليس كظاهرة فردية محدودة، وإنما هي إشكالية مجتمعية ثقافية بنيوية متشابكة متبادلة التأثير والتأثر.

فعندما نقف على ما يجري في المجتمع الجزائري فإننا نلاحظ أنماطا متعددة من العنف والتعصب والغضب والتوتر من العنف الفردي إلى العنف الجماعي ومن العنف الأسري إلى العنف الشبابي ومن العنف القبلي إلى العنف المؤسساتي، وأشكالا متباينة الحدّة والتأثير، من عنف البيوت ضد المرأة والطفل إلى عنف المدارس والجامعات (التلاميذ والطلبة) ومن عنف الشوارع والطرقات إلى عنف سياسي (شجارات، احتجاجات، وصدامات) وهذا كله يدل على أنه أصبح عندنا نمطا مميزا للعيش والحياة اسمه العنف أو بمعنى أصح فإننا نجد أنفسنا يوميا أمام ظاهرة واقعية وهي " ثقافة العنف"، هذه الثقافة التي أصبحت اليوم تتغذى من عنف الأفكار والاعتقادات والقيم والممارسات وحتى من عنف اللغة والمعاني والدلالات، ثقافة جمعية ومجتمعية في نفس الوقت، ثقافة مشجعة على العنف ومتسامحة معه، خاصة إذا كان من يمارس هذا العنف أفراد وجماعات وشرائح اجتماعية شعبية فإننا نكون أمام ثقافة عنف واسعة المجال تستحق الوقوف عندها.

---

[1] _حسن عبد الرزاق، منصور.ثقافة العنف و مصادرها.عمان: أمواج للطباعة و النشر و التوزيع،2013، ص ص 42_ 43

[2] _نوري، بطرس. "ثقافة العنف والنزعة المتأصلة". جريدة بيت النهرين (العراق).العدد 138، تشرين الأول 2012، ص 04.

[3] _سالم، ساري، ثقافة العنف المجتمعي واسئلة التنمية والتحديث، جامعة فلادلفيا ، ص 26، بتاريخ :12_04_2014 عن موقع:
. Edu.Jo.www.philadelphia

ثانيا: مصادر ثقافة العنف:

إن ثقافة العنف تنشأ نتيجة لممارسة العنف في المجتمع وانتشاره بكثرة بأشكال مختلفة ومظاهرة متعددة، حيث ينتج عن ذلك تعود الأفراد عليه ، مما يؤدي إلى نشوء اعتقاد بينهم بأن العنف طريقة ناجحة لحل المشاكل أو الحصول على الغايات وتحقيق الأهداف ، فيتحول من ممارسة فردية مستهجنة إلى ثقافة ذات مفاهيم متداولة يقتنع بها الناس وتتناقلها الأجيال كأنها قيمة من قيمهم الثقافية، و هذا الاعتقاد أو القناعة يعد أحد أهم المصادر التي تغذي استمرار العنف و تزيد من انتشاره، و تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك فرق بين أسباب العنف و مصادر العنف، حيث أن السبب يكون ذا تأثير مباشر في توليد العنف و إثارته، و هو في الغالب طارئ،بينما المصدر ثابت ودائم و غير مباشر ولكن له دور خطير في إطالة أمد العنف و تعميقه وتأجيجه، فالمصدر له علاقة مباشرة بالثقافة السائدة ومن هنا يأتي ثباته واستمرار تأثيره،بينما السبب يتصل بظرف طارئ أي مباشر و لكنه لا يدوم بل يزول بانقضاء فترة العنف التي أثارها،أما مصادر ثقافة العنف فيمكن أن نوجزها فيما يلي:

1_ استمرار الظروف الشاقة التي يمر بها المجتمع وتكريسها ودوامها:

إن الظروف السياسية السيئة والأنظمة الاستبدادية أو الدكتاتورية، والاحتلال والاستعمار الخارجي(مثل الشعب الجزائري ومعاناته من ويلات الاستعمار الفرنسي لعقود من الزمن :132 سنة احتلال)، و ما تسببه من ضغوط متواصلة في نفسية الشعوب، بسبب الاستبداد القائم والفساد والإحباط والعنف والترهيب ، خاصة إن طالت مدّته فإنه يسبب للأفراد الضيق و الإحباط الشديد والتوتر الدائم يجعلهم مهيئين لاستخدام العنف عند أدنى اختلاف في الرأي ولأتفه الأسباب،وما يزيد الأمور سوءا و تعقيدا هو اقتران تلك الظروف السياسية بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية المزرية كانتشار الفقر والبطالة و لا مجال لفرص عمل تستوعب طاقات الشباب القادر على العمل ،وغلاء المعيشة...و غيرها، كل ذلك يزيد من تفاقم الأمور، عندئذ تتولد القناعة بضرورة استخدام العنف لإزالة الظلم و استرداد للحقوق بين أفراد المجتمع[1].

2_انتشار بعض المفاهيم والشعارات المأثورة التي تدعو إلى استخدام العنف:

إن الشعوب العربية عموما قد عانت من ظلم تاريخي طويل خاصة في العصر الحديث نتيجة الاستعمار الأوروبي والصهيوني الذي لا زال مستمرا إلى يومنا هذا، والشعب الجزائري مثله مثل باقي الشعوب العربية الأخرى بل إن التاريخ المعاصر لم يعرف ظاهرة استعمارية كالتي عرفتها الجزائر،ولم تتخلص منها إلا حينما قاومتها بكل الوسائل التي أتيحت لها لاسترجاع سيادتها،والذي جعلها تناضل

[1]_ حسن، عبد الرزاق منصور.مرجع سابق، ص ص 234_236

من أجل استقلالها واسترجاع حريتها فظهرت العديد من المقاومات الشعبية المناهضة للاستعمار، في بدايتها ثم توحدت تحت لواء الثورة التحريرية، مستخدمة في ذلك لتعبئة الشعب الجزائري شعارات ومفاهيم تدعو للعنف واسترجاع الحقوق بالقوة، وأن" ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة" " جيب حقك بيدك"، وأصبحت هذه الشعارات وغيرها بمثابة القناعة العامة والعميقة لدى الأفراد كما هي لدى الجماعات والتي لا زالت تستخدم وتندرج ضمن المفاهيم الثقافية عند أفراد المجتمع ليومنا هذا،وبغض النظر عن طريقة استخدام هذه الشعارات أو المفاهيم عمليا عند هؤلاء الأفراد، فإن وجود هذه المفاهيم ضمن المنظومة الثقافية الحالية لهو دليل واضح على أن ممارسة الشيء وتكراره ولأعوام طويلة يؤدي إلى رسوخه في الأذهان والنفوس [1]، وبذلك يصبح من ضمن مكونات المنظومة الثقافية لأفراد المجتمع ويتم تداولها ونقلها من جيل لأخر.

3_ وسائل الإعلام ودورها في نشر ثقافة العنف:

لا يمكن لأحد أن ينكر دور وسائل الإعلام في نشر ثقافة العنف وتكريسها خاصة في السنوات الأخيرة،حيث تعد من المنابع التي تغذي العنف بما تعرضه على الناس من برامج ومسلسلات وأخبار و أحداث مختلفة و بصورة يومية عن العنف و الجريمة و غيرها من المواد التي تترك في النفوس إيحاءات قوية تشجع على إتباع الأساليب العنيفة والخشونة في التعامل بين الأفراد،فهي تقدم للشباب و المراهقين نماذج مختلفة عن أعمال العنف و الجريمة مما ينمي لديهم بعض الأفكار عن كيفية الشروع في ذلك[2].

لا نستطيع القول بأن وسائل الإعلام هي المصدر الوحيد الذي يغذي ثقافة العنف، و لكنها بدون شك من أهم تلك المصادر لأنها تقدم القدوة العملية العنيفة أو الفاسدة للمشاهدين، وتهون في نظرهم إتباع طريق العنف و الفساد.

كانت هذه بعض مصادر ثقافة العنف في المجتمع، فهناك العديد من المصادر الداخلية الأخرى كالتطورات السياسية والاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر على الاستقرار الاجتماعي للأفراد وتغير من قيمهم الثقافية والاجتماعية، إلى جانب مصادر خارجية كالظروف الدولية والسياسات العدوانية القائمة على الغزو والقتل والإرهاب الدولي التي من شأنها أن تفعل ذلك.

---

[1]_ المرجع السابق ، ص ص 238_240

[2]_ معتز، سيد عبد الله. مرجع سابق،ص 102

المبحث الثاني: العنف وعلاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به:

إن الحديث عن العنف يدفعنا للحديث عن مختلف المفاهيم التي قد تتقارب معه في معانيها ودلالاتها، لذلك أردنا أن نعرض أهمّ تلك المفاهيم التي وجدناها قريبة الدلالة من مفهوم العنف وأخرى وجدناها متداخلة معه، ومن أبرزها ما يلي:

المطلب الأول: العنف والعدوان:

يستخدم بعض الباحثين كلا من مفهوم العدوان والعنف بوصفهما مترادفين لكن التصور الأقرب إلى الدقة والمجمع عليه من جمهرة الباحثين، والقائم على المقارنة بين التعريف الإجرائي لكل منهما، أن العنف شكل من أشكال العدوان، وأنه يقتصر على الجانب المادي المباشر المتعمد من العدوان فقط، فعلى سبيل المثال يعتبر الامتناع عن أداء مهام معينة، الإضراب مثلا، عدوانا سلبيا في حين لا يندرج تحت مفهوم العنف [1].

هذا ويرى حجازي أنّ العنف هو:"الجانب النشط من العدوانية وفي هذه الحالة تنفجر العدوانية صريحة مذهلة في شدتها واحتياجها لكل الحدود مفاجئة حتى لأكثر الناس توقعا لها، وقد تنفجر عند العناصر التي لم يتوقع منها سوى الاستكانة والتخاذل، وهي تأخذ طابعا رمزيا على شكل سلوك جانح أو قد تتخذ طابع التوتر الوجودي العام وتفشي العلاقات الاضطهادية"[2]

لقد تعددت صور التعريفات المقدمة لمفهوم العدوان، ويرجع هذا الأمر إلى اختلافات وجهات النظر للعدوان، فيعرفه "أحمد بدوي" بأنّه: سلوك يرمي إلى إيذاء الغير أو الذات، أو ما يحل محلها من الرموز، ويعتبر السلوك العدواني تعويضا عن الحرمان (frustration) الذي يشعر به الشخص المعتدي، والعدوان إما أن يكون مباشرا أي عدوان موجه مباشرة نحو مصدّر الإحباط سواء أكان شخصا أو شيئا، أو يكون عدوانا متحولا وهو عدوان موجه إلى غير مصدّر الإحباط[3].

ويتضح لنا من خلال عرض التعريف السابق أنّه تناول مفهوم العدوان كردّ فعل للإحباط الذي يعوق الفرد عن تحقيق هدفه، في حين نجد بأنّ بينينجر(Baenninger) عرفّ العدوان بأنه: "سلوك بدني أو لفظي يقصد به إلحاق الأذى أو الضرر، كما يعرفه هاركافي (Harkavy) بأنّه: "سلوك يتسم بالهجوم البدني أو اللفظي. ويرى مارمور(Marmor) أنّ العنف يرتبط بالعدوان، وأنّه نشاط تحريبي يتضمن عنفا في حدّ ذاته، وقد ا يؤدي العنف إلى إحداث خسائر بالضرورة ولكنه يرتبط بتعمد

---

[1] _ شوقي ،طريف.علم النفس الاجتماعي: أسسه وتطبيقاته. القاهرة:دار الفكر العربي. 1999، ص 33.

[2] _ جلال، إسماعيل حلمي. العنف الأسري. القاهرة :دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. 1999، ص 15.

[3] _حسن علي، فايد. المشكلات النفسية الاجتماعية. ط1. القاهرة :مؤسسة طيبة للنشر. 2005، ص 71.

الأذى أو التخريب أما العدوان سلوك القصد منه إحداث الضرر الجسمي أو النفسي لشخص أو يسبب التلف المادي لشيء ما .[1]

فالعدوان أشمل ممّا يشير إلى صورة من السلوك تتضمن غرضا عدائيا، ومن نماذج ذلك أنّ العدوان يمكن أن يكون في صورة تنافسية بسيطة، أو يكشف عن نفسه من خلال اعتداءات لفظية، أو حتى من خلال سلوكات غير لفظية (مثل التلويح بقبضة اليد)، في حين أنّ العنف يمكن أن يكون أو يتضمن فعلا عدوانيا واضحا يستهدف التدمير والتخريب، فالعنف قد يشير إلى الفعل الجسدي بينما يشير العدوان لأي فعل حاقد يميل إلى إلحاق الضرر بشخص آخر، وعليه نستنتج بأنّ العدوان يعتبر أكثر شمولية من العنف وأنّ ما هو عنف يعد عدوانا، والعكس غير صحيح وأنّ العنف يمثل الجانب النشط من السلوك العدواني، وأنّ العنف هو شكل من أشكال العدوان، وأنّ العنف والعدوان هما وجهان لعملة واحدة.

المطلب الثاني:العنف والإساءة:

يقصد بالإساءة على أنها صورة متنوعة من الإيذاء البدني، أو الجنسي أو اللفظي، أو النفسي التي يمارسها طرف لإجبار طرف آخر للإتيان بأفعال معينة، أو منعه من القيام بها، كما أنها تعتبر اعتداء بدني أو جنسي، أو معاملة فظّة أو إهمال للطرف الآخر في العلاقة يترتب عليه إلحاق الضرر به، ومن خلال هذين التعريفين يتضح لنا أنّ الإساءة تتضمن بعض الجوانب البدنية أو النفسية، أو إهمال رعاية طرف موكل إلى الشخص رعايته مثل الابن الأصغر، أو الوالد المسن، في حين أن العنف يقتصر على الجوانب البدنية فقط في المقام الأول، لكنه قد يؤدي إلى أضرار نفسية إلا أنها تكون ناتجة عنه حينئذ [2] إذن فإنّ الاعتداء البدني يعد شرطا ضروريا لوصف السلوك بالعنف في حين أنّه ليس كذلك لوصف السلوك بالإساءة، ويعد السلوك مسيئا كما في حالة السخرية أو الإهمال أو الإهانة، أي أنّ معظم حالات العنف تعد إساءة في حين أنّ معظم حالات الإساءة قد لا تعد عنفا.

وعليه يمكننا القول بأنّ الفرق بين مفهومي الإساءة والعنف يكاد يكون واضحا ففعل الإساءة قد لا يتطلب بالضرورة استخدام العنف، في حين أنه في المقابل نجد أنّ العنف بكل أشكاله وأنماطه يحمل بين طياته الإساءة بقصد إيقاع الأذى بالآخر. وإن كان بعض الباحثين قد تعامل مع هذين المفهومين بالتبادل بوصفهما مترادفين بيد أنّه أصبح من المتفق عليه بين جمهور الباحثين الآن أنهما مستقلان.

---

[1] _Samuel (w). Personality.London: Mc Grow Ain press . 1981, 38.

[2] _ شوقي ،طريف. العنف في الأسرة المصرية. القاهرة:المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.2002، ص 27.

المطلب الثالث: العنف والغضب:

يعد الغضب حالة انفعالية تصيب الفرد بصورة حادة أو مفاجئة وتؤثر في سلوكه وخبرته الشعورية ووظائفه الفيزيولوجية الداخلية وينشأ في الأصل عن مصدر نفسي [1]، هذا وقد اعتبر (بلى، وبيري 1992) الغضب بمثابة المكون الانفعالي أو الوجداني للسلوك العدواني، فهو يشمل على الاستثارة الفيزيولوجية والاستعداد للعدوان، خاصة العدوان الغاضب، وعلى صعيد آخر فإذا كان التعبير عن العدوان يتم بشكل لفظي أو بدني فإن التعبير عن الغضب يأخذ أربعة أشكال هي: [2]

أ_إدخال (In): أو قمع الغضب وإخفاء الضمائر

ب_إخراج (Out): التعبير عن الغضب بطريقة سلبية، غالبا ما تكون عدوانية بعيدة عن الفرد.

ج _ ضبط (Control): أو مجهودات لتهيئة أو ضبط مشاعر الغضب.

د_انعكاس (Réflexion): أو محاولة التحدث إلى شخص معين حتى يشعر الشخص بالتحسن و يحسم المشاكل بهدوء

كما أنّ الغضب كصفة أو أسلوب يسبق ممارسة العنف، بل هو أحد العوامل الدافعة إلى الانفجار والانتقام والأذى، كما أنّ علماء الدين يرون بأنّ هناك غضب محمود وآخر مذموم، والغضب المحمود هو الغضب الذي يسعى للدفاع عن الحق مثل ما دعا إليه "الشيخ القرضاوي" عندما نادى إلى إعلان يوم الجمعة كيوم غضب عند المسلمين لنصرة القدس الشريف... أمّا الغضب المنبوذ فهو ذلك السلوك المترتب عن التسرع في المواقف والقرارات تجاه الآخرين والعمل على الأذى والتعدي [3] ، لذلك يعد العنف مظهرا من مظاهر التعبير عن الغضب ويعد الغضب أحد الدوافع التي تؤدي إلى العنف فإذا اعتبرنا الغضب يمثل مشكلة بين طرفين يقع أحدهما القمع لمشاعر الغضب ويقع العنف عن الطرف الآخر حيث يتم التعبير عن مشاعر الغضب في صورة عنف وتدمير وعدوان، فالغضب الكثير من الآثار السلبية على التوافق الشخصي والأسري والاجتماعي والدراسي للفرد حيث يؤدي إلى حدوث أضرار للفرد نفسه وللآخرين وإتلاف الأشياء وإفساد العلاقات الاجتماعية بين الفرد وغيره من الناس [4].

---

[1] _علي أسعد، وطفة. "التربية على قيم التسامح ".مجلة التسامح. 11.(صيف 2005): ص 223.

[2] _حسين، علي فايد . مرجع سابق، ص ص 81_82

[3] _جمال، معتوق.مدخل إلى سوسيولوجيا العنف، مرجع سابق، ص 101

[4] _نفس المرجع، ص 102.

والغضب كظاهرة نفسية هو أحد الانفعالات أو العواطف الأساسية للإنسان والتي تعتبر إشارة أو دلالة على مواجهة الضغوط وعوامل الإحباط في الحياة ويكمن الخطر الناتج عن الغضب عندما يتراكم داخل النفس البشرية حيث ينتج عنه الأمراض والاضطرابات النفسية المختلفة[1].

من خلال ما سبق يتضح لنا أنّ الغضب كخبرة يختلف عن العنف كسلوك، وقد يحدثان معا، وقد يحدثان كحالتين منفصلتين، فليس بالضرورة أن يتحول الغضب إلى سلوك عدواني وعنيف كما قد لا يحدث السلوك العنيف نتيجة للغضب وإن كان في بعض الأحيان قد يكون تعبيرا عن ذلك، فمن الخطأ أن نعتقد بأن العنف والعدوان هو الوسيلة الوحيدة لتهدئة الغضب، حيث أثبتت العديد من الأبحاث بأنّ معتقدات الفرد وأفكاره تؤثر على نوعية الأسلوب الذي يتبعه ليقلل من التوتر المصاحب للغضب أو العكس [2]، وعليه فالغضب يمثل استجابة انفعالية متزايدة غالبا ما تظهر بطرق لفظية وحتى بدنية، أمّا العنف فهو حالة انفعالية قد تكون طويلة المدى نوعا ما، وتظهر كرغبة في الإيذاء، وهذا عكس الغضب والذي يمثل ردّ فعل لحظي أو مؤقت.

المطلب الرابع: العنف والجريمة:

في التعريف النفسي والاجتماعي للجريمة نجدها تعرف على أساس أنها:"سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية تحمل صفة الرسمية"[3] ، فالجريمة من المنظور الاجتماعي هي كل ردّ فعل يخالف الشعور العام للجماعة، وهي كل فعل فردي أو جماعي يشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي التي أقرّها المجتمع، والذي يمكن التعبير عنه بمجموعة القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع [4]، وهذا التعريف يوافقه إلى حدّ ما التعريف الذي يقدمه " إميل دوركايم" حول الجريمة فيعرفها بأنها: " كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في ضمير الجماعة"[5].

إنّ تحديد مفهوم الجريمة له عدة اتجاهات قانونية، نفسية، اجتماعية، وعموما هي كل فعل أو امتناع من فعل يرتب له القانون عقوبة جنائية، وهي الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها المجتمع لأفراده وهي من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم التاريخ، وحيث أنّ

---

[1] _عصام عبد اللطيف، العقاد. مرجع سابق، ص 79.

[2] _نفس المرجع، ص 80.

[3] _عبد المجيد سيد أحمد، منصور و زكريا أحمد الشربيني. سلوك الإنسان بين الجريمة، العدوان، الإرهاب. ط1، القاهرة :دار الفكر العربي.2003، ص 32.

[4] _حسن إسماعيل، عبيد.سوسيولوجيا الجريمة. لندن :شركة ميدلات المحدودة . 1993، ص 97.

[5] _Emile Durkheim.les règles de la méthode sociologique. paris: P.U.F. 1977, P67.

العنف هو تعبير صارم عن القوة التي تمارس ضد الآخر بهدف إلحاق الأذى به سواء كان هذا الأذى مادي أو معنوي وحيث أنّ الجريمة هي سلوك يخالف القانون وهي تحدث ضررا بالأفراد والممتلكات رغم أنها قد لا تكون مصحوبة بعنف بالضرورة، ومن هنا يظهر التداخل الواضح بين مفهوم الجريمة ومفهوم العنف، ويمكن رصد الفرق فيما بينهما على اعتبار أنّ العنف أكثر اتساعا من الجريمة، حيث يشتمل على تلك التي لا يعاقب عليها القانون، بل إنّ بعضهم قد يكون مرغوبا فيه اجتماعيا عندما يكون منظما من خلال معايير المجتمع [1]، لذلك فإنه لا وجود للجريمة إلا حيث توجد العقوبة القانونية على ذلك، في حين أنّ سلوك العنف لا يعاقب عليه دائما، إلاّ إذا كان سلوك العنف ينتج ضمن السلوكات التي يحددها ذات المجتمع بأنها سلوكات مخالفة للقانون وجب المعاقبة عليها.

المطلب الخامس: العنف والإرهاب:

من الناحية الاصطلاحية يعرف الإرهاب على أنه سلوك مضطرب يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد، ضد مصلحة عامة في وطن معين لأغراض سياسية أو ضد فرد معيّن أو مجموعة أفراد، وحيث يتسم السلوك الإرهابي بالعنف والعدوانية بأشكال مادية أو معنوية، ويهدف التأثير على الأفراد أو المجموعات أو الحكومات، باتجاهات قد لا تكون سوية يتبعها خلق مناخ من الاضطرابات والاختلالات، والتي من شأنها تقويض الأمن، وعادة ما تكون اتجاهات الأفراد من ذوي السلوك الإرهابي تتسم بتأثيرات مضادة على المعتقدات أو القيم أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية القائمة في مجتمع معيّن، حيث ينتج عن ذلك آثار سلبية وضارة على مصالح الفرد والمجتمع، كما أنّ من خصائص الإرهاب ممارسة العنف والتهديد بغرض سياسي للتأثير على جماعة أو دولة معينة أو بهدف السيطرة أو فرض النفوذ على الأوضاع القائمة فيها [2]، بالتأثير عن سيادة الدولة بصور ذات أهداف معينة، لضرب اقتصادها أو تدمير منشآتها مما يخلق أوضاع عدم الاستقرار الداخلي فيها.

إنّ مفهوم الإرهاب أصبح مفهوما محوريا في تراث دراسات العنف، فهو يتميز من الناحية المفهوم عن العنف بأنه عنف منظم يحدث عندما تميل جماعة أو تنظيم إلى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية [3].

---

[1] _محمد سعد، الخولي وعادل عبد الله محمد.العنف في مواقف الحياة اليومية: نطاقات وتفاعلات. ط1. القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية. 2008، ص 114.

[2] _عبد المجيد سيد أحمد ،منصور و زكريا أحمد الشربيني. سلوك الإنسان بين الجريمة، العدوان، الإرهاب. مرجع سابق، ص 222.

[3] _محمود سعيد، الخولي و عادل عبد الله محمد. مرجع سابق، ص 113.

وقد عرّف " إريك موريس" (Aric Morees) (1989)، الإرهاب بأنّه: " الاستخدام أو التهديد باستخدام عنف غير عادي أو مألوف لتحقيق غايات سياسية"[1]، وأفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفسي أكثر منه تأثير مادي، والإنسان العنيف في أي حال من الأحوال أخف في ممارساته من الإرهابي، فكل إرهابي عنيف ولكن ليس كل عنيف إرهابي هذا فضلا عن أن من يرتكب عملا إرهابيا لا يقصد العنف مع أشخاص بذواتهم فحسب بل يعني الأذى للآخرين أو الأبرياء. في حين أنّ أيّ عنف مادي في أي سلوك عدواني يعد عملا إرهابيا سواء كان هذا السلوك موجها ضدّ دولة أو أشخاص معينين أو مواطنين عاديين، حيث يكون العمل الإرهابي في هذه الحالة في صورة قتل أو خطف أو احتجاز، أو يكون العمل الإرهابي موجها ضد منشآت صناعية أو تجارية أو مباني عملاقة، وحيث يتبع السلوك العدواني مسالك السرقة أو النهب، أو الخطف بهدف تحقيق أطماع سياسية أو اجتماعية أو غيرها [2].

إنّ العنف والإرهاب كليهما صورة من صور الآخر، فالعنف وسيلة لتحقيق أهداف معيّنة، أمّا الإرهاب فهو صورة مبالغ فيها، وقد يكون الإرهاب صورة خاصة لا يمكن فهمه إلا من خلال فهم العنف بصفة عامّة، ولكن لا يجب أن نخلط بينهما.

وعليه فإنّ العنف والعدوان أهمّ سمات ومظاهر السلوك الإرهابي، ومن ثمّ فهو لا يندرج ضمن جرائم العنف بل يندرج تحت جرائم التجريم الإرهابي، حيث أنّ الإجرام العدواني يتسم بوجود علاقة بين الفاعل والمجني عليه في جرائم العنف بينما العلاقة غير موجودة مطلقا في السلوك الإرهابي وضحاياه الآن معظم ضحايا السلوك الإرهابي أبرياء لا علاقة لهم بأسباب هذا السلوك وهذا في معظم الأحيان.

---

[1] _ نقلا عبد الناصر، حريز.الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية. القاهرة :مكتبة مدبولي ، 1996، ص 34.

[2] _عبد المجيد سيدأحمد، منصور و زكريا أحمد الشربيني. مرجع سابق، ص 224.

المبحث الثالث: أشكال العنف في المجتمع:

لقد حاول علماء النفس الاجتماعي والباحثون في مجال الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، إلى إيجاد تصنيف ورصد كافة أشكال العنف التي يعاني منها الفرد في حياته الاجتماعية، وذلك كخطوة أولى لمحاولة البحث عن حلول للمشكلات المترتبة على هذا العنف بدرجاته المختلفة، انطلاقا من المعايير النابعة من النسق الثقافي لكل مجتمع، هذا بالإضافة لمختلف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية...

ونظرا لأن للعنف أشكال متعددة ولا توجد حدود فاصلة بينها، فكلها تتداخل مع بعضها البعض، حيث تعنى بها تخصصات عديدة مثل القانون والسياسة والاقتصاد والتربية والاجتماع وعلم النفس، فقد تنوعت تصنيفات العنف وتباينت طبقا لتخصص العلماء المعنيين به، وإذا كانت العلوم بمختلف فروعها قدمت تعريفات متباينة حول العنف، فكذلك الباحثين اختلفوا حول تصنيف وتحديد أشكال العنف، فلكل منهم تصنيف انطلاقا من تخصصه العلمي.

المطلب الأول: العنف السياسي:

إنّ معظم الباحثين يرون بأنّ الحرب امتداد للسياسة مع اختلاف الأساليب، أي أنّها استمرار عنيف لسياسة، وإذا كانت الحرب سياسة عنيفة، فقد يصبح العكس بأن تكون السياسة حربا لينة مثلا، والسياسة لها وسائلها وطرائقها وأساليبها وهي تحقق نجاحات بالعنف أو بدونه.

إنّ العنف السياسي يكاد يكون سمة ظاهرة تميزت بها مجتمعاتنا المعاصرة، بدرجات متفاوتة ومختلفة وبصور وأشكال متعددة، ويكمن الاختلاف بين المجتمعات في أسباب العنف، وفي مدى تطوير مؤسسات وآليات وأساليب فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة، بحيث يتم تقليص حجمها وتقليل مخاطرها وبالتالي فهو ليس سمة .... بمجتمع معين دون غيره، أو .... معين دون سواه [1]

كما يشير "محمد خليفة المعلا" أنه: " هو العنف الذي يتولد داخل المجتمع نتيجة وجود مؤشرات سياسية محضة سواء داخل الجماعة نفسها أو من خارجها، ويتخذ العنف السياسي أشكالا متعددة كالاغتيالات، والحرب والإبادة الجماعية، والتخويف والترهيب الذي تمارسه جماعة ضدّ أخرى أو دولة ضدّ دولة، ونشوب العنف السياسي في أي مجتمع أو دولة هو مؤشر يبرز وجود ثغرات في النظام

[1] _السيدعبد العاطي، السيد. صراع الأجيال: دراسة في ثقافة الشباب في علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع. الكتاب الثالث عشر. الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية. 1990، ص 45.

الحاكم، مما يؤدي غالبا إلى نشوب المظاهرات والعصيان والاعتصامات المطالبة ينتمي الحاكم وعزله، أو تعديل بعض مواد الدستور [1].

لذلك فإننا عندما نتحدث عن السياسة والعنف فإننا نتحدث عن مجال واسع من المعاني والأفكار، وليست الحرب هي وسيلة العنف الوحيدة التي تلجأ إليها السياسة، فالتهديد سياسة وممارسة الضغوط الاقتصادية سياسة، والعقوبات من أي لون سياسة، والمقاطعة سياسة، وغير ذلك من الأساليب.

إنّ أهمّ القضايا التي يطرحها العنف السياسي كوسيلة للتغيير هو مدى شرعية استخدامه، فهناك من يشكك في استخدامه ويعتبره غير قانوني وهناك من يرى أنّ العنف السياسي وسيلة شرعية لإحداث التغيير مادام يعبر عن آمال وتطلعات شرائح واسعة من المجتمع وأفضل مثال على ذلك ما يحدث اليوم في مصر، بعد عزل الرئيس المنتخب عن منصبه ومواجهة أنصاره (الإخوان المسلمين) في العنف في ميادين القاهرة من طرف الجيش المصري، أما عن أشكاله فهي:

- **العنف الحكومي**: وهو العنف الذي يوجهه النظام إلى المواطنين، أو إلى جماعات أو عناصر معينة وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضة والمنازعة له.
- **العنف الشعبي**: هو العنف الموجه من المواطنين إلى النظام.

أمّا فيما يخص العنف السياسي الخارجي فإنّه يأخذ أربع صور وفق نظرية " ميلر":

أ_ الحرب الشاملة: وهي تلك الحرب النووية التي تشمل دول العالم كلها وسيلحقها الضرر كلها جميعا، سواء أكانت ظرفا في الحرب أملا.

ب_الحرب العالمية (العامة): والتي تقودها دول كبرى قوية، تؤيدها مجموعة من الدول وتكون مساحة الحرب العالمية شاملة لمناطق كثيرة من العالم

ج_ الحرب المحدودة: وهي حرب تقع في منطقة محددة من العالم، بين دولتين أو أكثر وتكون مجريات أحداثها في منطقة معينة، حتى ولو اشتركت فيها دول وقوى عظمى، وكمثال على ذلك الحرب العربية الإسرائيلية.

---

[1] _ نقلا عن رحاب مختار." العوامل السوسيو_ ثقافية لظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي". أطروحة دكتوراه. جامعة قسنطينة. الجزائر، 2010، ص 73.

د_ القتال أقل حدة: ويشتمل أعمال العنف الداخلية في الدولة أو العصيان أو التمرد والاضطرابات العامة، والهيجان الجماهيري، والانقلاب والثورة [1]، وكمثال على ذلك ما يحدث اليوم في كثير من الدول العربية كمصر، سوريا، (العنف والعنف المضاد)، تونس، ليبيا..

فشعور الفرد بعدم الرضا أو عدم الارتياح للقيادة السياسية والنظام السياسي برمته، وكذلك المعارضة داخل المجتمع وغياب الديمقراطية والاستبداد السياسي، والتبعية السياسية والفراغ السياسي وغيرها من المظاهر، كلّها معايير يرى فيها علماء السياسة أسباب ودواعي لتفجيرات الثورة والتمرّد والاحتجاج والعنف.

وهنا يمكن أن نتطرق لبعض الأشكال الخاصة بالعنف السياسي بشيء من التفصيل:

أولا: العنف السياسي المنظم:

1.الانقلابات:

والمقصود بالانقلاب عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة، وغالبا ما تتسم بالعنف وقد يترتب عليها تحولات جذرية فيما بعد ومن ثم يتحول الانقلاب إلى ثورة ويشار في هذا الصدد إلى عمليات انقلاب ناجحة ومحاولات انقلابية فاشلة.

2.الاغتيالات ومحاولة الاغتيال:

وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات سياسية رسمية، مثل رؤساء الدول (اغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف 29 جوان 1992 بعنابة)، الوزراء، القيادات الأمنية .

3. الاعتقالات السياسية:

يمكن أن نعرف المعتقل السياسي بأنّه كل فرد يسجن أو يحبس بسبب معارضته للنظام القائم في الرأي والمعتقد والانتماء السياسي أو تعاطفه مع معارضته أو مساعدته لهم [2] ، وتمثل هذه العمليات سلوكا اعتياديا في العديد من دول العالم الثالث، وتقاس درجة تفاوت العنف من دولة إلى أخرى من حيث مدى تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين، وعادة ما تأتي هذه الاعتقالات في إطار تصدي النظم الحاكمة للاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، وفي حالات عديدة تتم عمليات الاعتقال لمجرد الاشتباه أو من باب اتخاذ إجراءات تعتبرها السلطات وقائية لحفظ الأمن والنظام العام.

---

[1] _ أحمد ،جلال عزّ الدين. الإرهاب والعنف السياسي. القاهرة:دار الحرية. 1986، ص 130.

[2] _المعتقل السياسي. دلالة المصطلح وجدلية المفهوم،عن موقع : www.attajdid.ma بتاريخ:30/08/2012

ثانيا :العنف السياسي غير المنظم:

1.أحداث الشغب وغالبا المظاهرات (التمرد):

نذكر العنف غير المنظم والمتمثل في أعمال الشغب والمظاهرات الجماهيرية في الجزائر خلال أكتوبر 1988، ضد نظام الحزب الواحد [1]، حيث أنّه هي شكل من أشكال المواجهة للنظام القائم من قبل العناصر المدنية أو العسكرية أو الاثنين معا وذلك لممارسة نوع من الضغط والتأثير على النظام للاستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد نوجز أهم أسبابها في عوامل سياسية، أو عوامل اقتصادية أو اجتماعية بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: العنف الأسري:

إنّ العنف الأسري ليس بظاهرة جديدة، رغم أنّ شدتها يمكن أن تتغير عبر العصور حسب تغير المعايير والقيم والاهتمامات الاجتماعية، حيث إنّ دلائل العنف الأسري موجودة في أقدم الأساطير من عادات وسلوك أفراد الأسرة، فأول جريمة قتل إنما حدثت بين الأخوين (قابيل وهابيل) ابني آدم عليه السلام أفراد الأسرة الواحدة، وعليه فإن العنف الأسري هو حقيقة تاريخية ومشكلة اجتماعية خطيرة تعاني منها جميع المجتمعات المعاصرة فالأسرة التي تعد أحد أهم الميادين التي توضع لنا هذا النمط من العنف التفاعلي فالأسرة التي يفترض أنها تقوم على العلاقات الحميمية وعلاقات الودّ والولاء والانتماء والرحمة، تتحول تحت وطأة الضغوط الحياتية إلى مكان يمارس فيه العنف بطرق عديدة [2].

وترتكز دراسات العنف داخل الأسرة في صورتها الكلاسيكية على موضوعين رئيسيين هما:

أولا: العنف الموجه ضد الأطفال:

أو ما يعرف في التراث العلمي بسوء استخدام الأطفال (Child abuse) أو إساءة معاملة الأطفال، حيث يحرم الأطفال هنا من أدنى حقوقهم الإنسانية، فتحرمون من التعليم ومن الرعاية الصحية والاجتماعية والعاطفية.

ثانيا: العنف المتبادل بين الزوجين:

وتركز الدراسات هنا على العنف الموجه ضدّ المرأة على اعتبار أنّ المرأة هي الأضعف في الأسرة بعد الطفل، والأكثر تعرضا للعنف، وذلك لأن الأطر الثقافية الجامدة تتحيز ضدّها، وتتيح للرجل تفوقا ورفعة في المكانة، وفي ذلك امتلاك القوة والسيطرة داخل الأسرة. [3]

---

[1] _جمال، معتوق. مدخل إلى سوسيولوجيا العنف، مرجع سابق، ص 185.

[2] _هاني خميس أحمد، عيدة. سوسيولوجيا الجريمة والانحراف. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 2008، ص 28.

[3] _ نفس المرجع، ص 28.

ويلاحظ عامة أنّه يكثر الحديث عن الإهمال وإساءة معاملة الأطفال كعنوان للإساءة العائلية، وبما أنّ العنف العائلي أو الأسري تتضمن اعتداء جسديا على أحد أفراد الأسرة سواء الزوجة أو الأبناء من جانب طرف آخر في الأسرة كالأب مثلا، إلاّ أنّ معظم الدراسات تشير أيضا إل أنّ أي أذى يوقع على أحد أفراد الأسرة، وسوء المعاملة، وحتى إهمال الأطفال يعتبر عنفا أسريا.

ورغم أنّ الإهمال وسوء المعاملة دليلان على العنف الأسري، إلا أ، الأذى الجسدي عن طريق العنف هو الذي يدعو للاهتمام أكثر من غيره في هذا السياق حتى ولو كان ذلك الأذى في حدّ ذاته لا يمثل تهديدا على المدى الطويل على صحة الأطفال وأفراد الأسرة وسلامتهم، غير أنّ حالات الأطفال العنيفة والمتطرفة على المدى الطويل ولفترات طويلة هي التي تعتبر أو تمثل خطورة على حياة الأبناء أو أفراد العائلة وخصوصا تلك الإساءات في المعاملة التي ينتج عنها أذى جسماني مقدر. [1]

فالأسرة ورغم طابعها الخاص كغيرها من المؤسسات الاجتماعية، تقوم بين أفرادها تفاعلات وتسودها عمليات اجتماعية متعددة كالتعاون والتنافس والصراع... وبالتالي فالعنف الأسري ظاهرة ممكنة الحدوث في أي مجتمع وفي أي فترة تاريخية، وقد يكون موجها ضد النساء أو ضد كبار السن أو الأطفال، أو حتى ضدّ الرجال، ويتوقف ذلك على جملة من العوامل أهمّها: طبيعة الخصائص السيكولوجية للأفراد، مستوياتهم التعليمية، وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن أن نطلق على هذا النوع من العنف مصطلح العنف الفردي أو العنف السلوكي، والذي يختلف جذريا عما يمكن أن نسميه بالعنف الجماعي والعنف الموجه توجها ثقافيا. [2]

إنّ العنف ضد الطفولة هو من أهم مظاهر العنف الأسري والأكثر انتشارا في بيئاتنا العربية والإسلامية، حيث تساهم الثقافة العربية بقوة في الإساءة إلى الطفولة. إنّ الطفل في مجتمعنا العربي يعيش واقعا يحاصره ويتعامل معه من خلال مفاهيم جاهزة لا تعير أي انتباه لرغباته الحقيقية وتتميز هذه المعاملة بالقسوة واللامعقولية، ففي الوقت الذي يعامل فيه الطفل بقسوة وتقمع رغباته وحاجياته الأولية يعطي صورة مشوهة ولا معقولة عن الطبيعة المحيطة به وذلك كاستمرار للموقف الاستبدادي الذي يتخذ من الطفل، لذا فإنّ أطفالنا قلما يعرفون الفرح، ويبدون أحيانا شعورا غريبا بالقلق، والهم ويتخذون من

---

[1] _عباس أبو شامة، عبد المحمود و محمد الأمين البشري،. العنف الأسري في ظل العولمة. ط1. الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2005، ص 57.

[2] _عادل مجاهد، شرجي. العنف العائلي ضد المرأة. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني اليمني لمناهضة العنف ضد المرأة. صنعاء.2004، بتاريخ: 10_09_2012 على موقع: www.amanOrg/studies .

الآخرين ومن الطبيعة المادية موقفا لا معقولا يقوم على الحذر والشك، فالطفل عندنا نحمله مسؤوليات أكبر مما يتحمل، نحرمه من التمتع بطفولته، وهذا أعظم شكل من أشكال العنف ضدّ الأطفال. [1]

ومن المسلم به من الناحية السيكولوجية والتربوية أنّ استخدام العنف في معاملة الطفل يتنافى مع أبسط مبادئ التربية وسيكولوجية الطفل، وقد يحتج الآباء في مجتمعنا أنهم حريصين على مصلحة أطفالهم ومستقبلهم، الشيء الذي يبرر اللجوء إلى العنف والقسوة في معاملتهم، إلاّ أنّ مثل هذه الحجة لا يقصد منها إلا طمس العنف وتبريره بأن تعطيه طابعا تربويا وتوجيهيا، ومثل هذا التبرير لا يغير من واقع العنف شيئا خاصا عندما يتعلق الأمر بالعنف الذي نمارسه على أطفالنا لا لشيء لأن أطفالنا غير قادرين على مواجهة العنف بينما نقدر نحن على ممارسته.

إنّ الجوّ العام الذي يمارس فيه العنف على الطفل يفقد العنف كلّ صفة تربوية بل على العكس من ذلك يجعل الطفل يشعر بالظلم وبالتهديد وبأنه محاصر يقوي ترصده، الشيء الذي يحدّ من انطلاقه وحيويته ويجعله يتخذ إزاء ما يحيط به موقفا يتسم بالخوف والسلبية واللامبالاة. [2]

وقد يتخذ العنف الأسري مظاهر أخرى غير الفعل المادي، وشأنه شأن بقية مظاهر العنف الإنساني الصادرة عن وجود نزوة للتدمير تتوجه نحو الداخل، ومن أخطر آثاره توليده للعنف، فالعنف كما يرى بعض المختصين يولد العنف، وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ الأسرة التي يسود العلاقات بين أفرادها طابع العنف غالبا ما يكون أطفالها ميّالون للسلوك العنيف. ففي دراسة استطلاعية حول الأحداث المنحرفين في مؤسسات الإصلاح في المجتمع الليبي وجد الباحث أنّ نسبة مرتفعة من هؤلاء الأحداث يأتون من أسر يسود العلاقات بين الآباء والأبناء فيها طابع العنف، حيث يميل آباء هذه المجموعة إلى معاقبتهم بالضرب المبرح والتوبيخ اللاذع، كما أن نسبة منهم أشارت إلى أنّ العلاقات بين الآباء والأمهات علاقة مضطربة يسودها النزاع والخلافات، وغالبا ما يلجأ الزوج إلى ضرب زوجته حتى بحضور أبناءه. [3]

لذلك يجسد العنف الأسري أيا كان مصدره سلبيا في إطار مسؤوليات الأسرة و مهامها تجاه أفرادها، فهو يعد انحرافا خطيرا عن الوظائف السامية المرجوة من خلالها (الأسرة)، باعتباره تهديدا صريحا لحقوق الإنسان خاصة المرأة والطفل باعتبارهما أكثر أفراد الأسرة عرضة للعنف ومن أهم ضحاياه.

---

[1] _جمال، معتوق. مدخل إلى سوسيولوجيا العنف. مرجع سابق، ص 163.

[2] _محمد عباس، نور الدين. التمويه في المجتمع العربي السلطوي:قراءة نفسية اجتماعية للعلاقة بالذات والآخر.المملكة المغربية :المركز الثقافي العربي. د ت، ص 22.

[3] _عبد السلام بشير، الدوني، العنف العائلي: الأبعاد السلبية والإجراءات الوقائية والعلاجية. دراسة أولية حول ظاهرة العنف العائلي في إطار الوقائع والتشريعات الليبية والدولية، عن موقع: www.aman Org/studies .

ومن أهم آثاره السلبية ما يلي:

- إلحاق الأذى بالآخر، أذى معنوي (نفسي) أو مادي (جسدي) وهنا قد يكون الطفل، الزوجة، البنت، الجدّ، ...
- إكراه المعتدي عليه من أفراد الأسرة كإكراه البنت على الزواج ممن لا ترغب به.
- حرمان البنات من مواصلة التعليم وذلك انطلاقا من اعتقاد خاطئ وهو أنّ المرأة مكانها البيت.
- الضرب المبرح للأبناء، والزوجات..
- الاعتداء الجنسي على الأطفال (زنا المحارم)، وإكراه الزوج زوجته على علاقة جنسية محرمة...

المطلب الثالث: العنف المدرسي (الوسط التربوي):

لعل ظاهرة العنف المدرسي لا تخرج عن كونها امتدادا للعنف الذي نعيشه في حياتنا اليومية، خاصة في ظل ما يعرفه العالم من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية...جعلت من الصراع والعنف عنوان لجميع المجالات الحيوية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة.

تعدّ المدرسة إحدى وسائط التنشئة الاجتماعية والبيئة الثانية المباشرة التي يواصل فيها الطفل نموه وإعداده للحياة المستقبلية، حيث أوكل إليها المجتمع مسؤولية تحويل أهدافه وفق فلسفة تربوية متفق عليها إلى عادات سلوكية تربوية وأخلاقية وعلمية تؤمن النمو المتكامل للطفل، حيث يكتسب من خلالها المهارات والقدرات لإعداده وتنشئته تنشئة صالحة ليكون مواطنا صالحا يساهم في بناء مجتمعه، وإذا حدث قصور في إحدى هذه المؤسسات فستظهر العديد من المشكلات الاجتماعية التي تعوق نموه وتطوره وتؤثر في حياته النفسية والاجتماعية.

إنّ العنف المدرسي هو مظهر من مظاهر العنف وصورة من صوره المتعددة وهو عبارة عن ممارسات نفسية أو بدنية أو مادية يمارسها أحد أطراف المنظومة التربوية وتؤدي إلى إلحاق الضرر بالمتعلّم، بالمعلّم أو المدرسة ذاتها حيث يعرفه جمال معتوق بأنه:" ذلك السلوك الذي يتسم بالقوّة والأذى اتجاه أحد الأطراف المتواجدة داخل البيئة المدرسية، كما أنّ العنف المدرسي يمكن أن يقع بين كل من تلاميذ / تلاميذ، أساتذة / تلاميذ، أساتذة/ أساتذة، إدارة/ أساتذة، إدارة / تلاميذ ... الخ، وينعت بالعنف المدرسي كونه يتخذ من البيئة المدرسية مجالا له [1].

وقد عرف الأستاذ " أحمد حويتي" العنف المدرسي على أنه:" مجموع السلوكات غير المقبولة اجتماعيا بحيث يؤثر على النظام العام للمدرسة و يؤدي إلى نتائج سلبية بخصوص العلاقات داخل المؤسسة والتحصيل الدراسي، و نحدده في العنف المادي كالضرب و المشاجرة و السطو على ممتلكات

[1] _جمال، معتوق. مدخل إلى سوسيولوجيا العنف. مرجع سابق، ص 174.

المدرسة أو الغير،و التخريب داخل المدارس و الكتابة على الجدران،و الاعتداء الجنسي و القتل و الانتحار وحمل السلاح، و العنف المعني كالسباب و السخرية و الاستهزاء، و العصيان و إثارة الفوضى بأقسام الدراسة"[1].

والواضح من خلال هذا التعريف أنه قد استوفى معظم أشكال العنف من البسيط إلى الأكثر تعقيد، أي من العنف الرمزي إلى النفسي إلى اللفظي إلى المادي و الجسدي إلى القتل والانتحار و الذي يحدث داخل الحرم المدرسي عموما و يؤثر على النظام العام للمدرسة.

أما أحمد حسين الصغير فيعرفه بأنه: " السلوك العدواني الذي يصدر من بعض الطلاب (التلاميذ) والذي ينطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير، والموجه ضدّ المجتمع المدرسي بما يشمل عليه من معلمين وإداريين وطلاب وأجهزة وأثاث وقواعد وتقاليد مدرسية، والذي ينجم عنه ضرر معنوي أو مادي [2]".

وعليه فالعنف المدرسي هو مجموعة من سلوكات عدوانية، تأخذ أشكالا متعددة في ممارستها ويكون الوسط التربوي (المدرسي) مسرحا لها، ويمكن تحديد أشكال العنف في المؤسسات التربوية كما يلي:

1_عنف فيزيقي (جسدي):

كالضرب، الاعتداء الجسدي، إمّا ضدّ التلاميذ فيما بينهم، اعتداء بالضرب من طرف الأساتذة ضدّ التلاميذ أو العكس، من طرف التلاميذ ضدّ أساتذتهم، أو عنف ممارس من طرف الإدارة ضدّ التلاميذ...الخ (مثل: ضرب بالأيدي، رفس بالأرجل، الخنق، دفع الشخص، لطمات على الوجه، شدّ الشعر...)

2_العنف النفسي:

كبعض السلوكات التي يمكن أن يمارسها المعلم ضدّ المتعلمين لديه كالإهانة، تخويف، تهديد، استغلال، عزلة، الإقصاء، وحتى السب والشتم (كمناداته بـ حيوان، يا حمار...) أو نعته بألقاب معينة لها علاقة بالجسم كالطول أو قصر القامة، أو لها علاقة بالأصل (قرية، قبيلة، عشيرة)، التفرقة في المعاملة، التهميش، إشعار التلميذ بالفشل الدائم...

---

[1] _أحمد،حويتي.العنف المدرسي. ورقة مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي الأول حول العنف والمجتمع.9_10 مارس 2004.بسكرة.الجزائر.ص 236_235

[2] _أحمد حسين، الصغير. الأبعاد الاجتماعية والتربوية لظاهرة العنف الطلابي بالمدارس الثانوية، دراسة ميدانية عن بعض محافظات الصعيد، مجلة كلية التربية . 13(1998): ص 252.

3_ العنف التواصلي:

ويقصد به التأثيرات السلبية التي يتعرض لها التلميذ أثناء الفعل التعليمي وأثناء تواصله داخل الفصل مع التلاميذ أو مع الأستاذ داخل المؤسسات التعليمية فالغالب على طرق التدريس التقليدية هو غياب الحوار بين العناصر المكونة للمنظومة التعليمية، إذ يصبح اللاحوار عنيف تواصلي، يعني أن التلميذ لا يستطيع التعبير عن أفكاره وتصوراته مما يجعل من الصعب عليه تقبل الآخر (الأستاذ أو الإدارة) مما يزيد في تفشي هذا السلوك داخل الفصل الدراسي هو ضيق الوقت والكم الكبير على مستوى المناهج والمقررات الدراسية [1].

وقد يتخذ العنف مظاهر أخرى متنوعة، كالتخريب وإحداث خسائر في تجهيزات المؤسسة مثل تكسير الأبواب والنوافذ والكراسي والطاولات، بالإضافة إلى الكتابة على جدران الأقسام " التي تعبر عن المواقف السلوكية السيئة التي كان وراءها العامل النفسي والانفعالي للتلميذ، الذي يرى من خلاله أنه يفرج عن نفسه، أي أنه يفرغ شحناته المكبوتة..."[2] ،بالإضافة إلى سلوك المشاغبة والعمل على نشر الفوضى والضجيج داخل الصف، والهروب من المدرسة والسرقة لأدوات وأغراض شخصية للزملاء أو حتى أدوات للمدرسة بالإضافة إلى بعض السلوكات التي تعبر عن التحرش الجنسي الذي قد يتعرض له التلميذ من طرف بعض زملائه المشاغبين: كالكشف عن الأعضاء التناسلية، تعرضه لصور جنسية أو أفلام خليعة، التلفظ بألفاظ جنسية ... وهذا ويعتبر العنف المادي أو الجسدي ضد الزملاء أو الأساتذة أو العاملين بالمؤسسة التربوية من أخطر مظاهر العنف عند التلاميذ، والأمثلة عن ذلك كثيرة في المجتمع الجزائري خاصة وأنّ ظاهرة العنف ضد الأستاذ من طرف التلميذ تشهد تناميا رهيبا في المدارس الجزائرية سواء تعلق الأمر بالإكماليات أو الثانويات وما ينشر يوميا في الصحف الوطنية أكبر دليل على أن ثقافة العنف انتقت عدواها حتى إلى الأجيال اللاحقة.

العوامل المسؤولة عن العنف المدرسي:

إنّ أسباب العنف كثيرة منها مادية ومنها معنوية، ولعلّ أهمّها ما يلي:

أوّلا:عوامل أسرية:

تعتبر الأسرة المصدر الأساسي في تشكيل السلوك السوي للطفل، فالعديد من الدراسات النفسية والاجتماعية أثبتت بأنّ السنوات الأولى الخمس من عمر الطفل هي التي تحدّد الإطار العام لشخصيته

---

[1] _عادل، الكتوني. العنف المدرسي. بتاريخ 13/ 07/ 2007، عن موقع: www. Alhewar.org

[2] _ مبروك، سخرفي. الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي.الإسكندرية: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية. 2000، ص 58.

المستقبلية، فالتحليل النفسي لأكثر المجرمين في العالم أثبت بأنّ هناك علاقة وثيقة بين ما يرتكبونه من جرائم وبين ما كانوا يلقونه من معاملة في مرحلة طفولتهم ممن حولهم، وأنّ مرد إجرامهم إنما يعود إلى العدوانية وحب الانتقام الذي تولد في نفوسهم نتيجة لما ترسب في أعماقهم من آلام ومتاعب يعود وجودها للصغر داخل الأسرة [1]، وهذا يعني أنّ استخدام القسوة والعنف في العملية التربوية من طرف الأولياء ضد أبنائهم يعطي نتيجة عكسية، حيث أن استعمال العنف والضرب في تربية الأبناء يجعل الأبناء يقلدون أباءهم في ذلك، ففي أول فرصة تتاح لهم ينتهجون سلوك العنف والعدوان ضد زملائهم أو أساتذتهم ...الخ هذا من جهة الإفراط في المعاملة باستعمال القسوة، وقد يكون الجانب الآخر وهو التفريط في العقاب والتسامح المفرط من طرف الوالدين وعدم تأديب الطفل في حالة ارتكاب أخطاء، فإنهم يعتادون على هذا التسامح، هذا ما يجعلهم يرتكبون سلوكات انحرافية بدون أن يكون لديهم أي شعور بالذنب أو حتى الخوف من العقاب. هذا إلى جانب عوامل أسرية مهمة كالتفكك الأسري، كالطلاق الفعلي أو الطلاق العاطفي الذي من شأنه أن يؤثر على نفسية الطفل خاصة إذا ترعرع الطفل في جوّ أسري مشحون بالمشاجرات والمشاحنات بين الوالدين، بالإضافة إلى غياب أحد الوالدين كغياب الأب للعمل، هذا ما يجعل الطفل يفقد السلطة الأبوية التي من شأنها أن تحكم تصرفاته وتضبط سلوكياته.

ثانيا: عوامل مدرسية:

تتمثل عوامل التأثير السلبي المتصلة بالمدرسة في عدم تحقيقها لوظائفها فيما يلي:

- سوء المعاملة من بعض المدرسين مما تجعل المدرسة مصدرا للألم والمعاناة ويجد التلميذ في الهروب من المدرسة وسيلة لخفض التوتر وتخفيف المعاناة.
- عدم تكامل أدوار العاملين بالمدرسة أي بين الإدارة المدرسية والمدرسين أو بين المدرسين فيما بينهم.
- ضعف العلاقة بين الأسرة والمدرسة، وعدم اهتمامها بمتابعة أبنائها ومن ثم يكون لتجاهل الأسرة لأبنائها دور في عدم التزام الأبناء بالسلوك السوي في المدرسة.

[1] _عبد الفتاح مصطفى، غنيمة. حاجات الطفل للنفس والبدن. الإسكندرية:دار الفنون العلمية.1991، ص 06.

- قد تلعب البيئة الاجتماعية المحيطة بالمدرسة دورها في إذكاء العنف، فالحي الفاسد المتخلف والمجتمع الجانح المفكك يؤثر سلبا على المدرسة ولا يجد المدرسة من يحميها من أثر الظروف الاجتماعية غير الملائمة [1]

هذا إلى جانب شخصية المعلم (المسالمة أو العدوانية) ومدى تعامله بديمقراطية أو دكتاتورية مع المتعلمين لديه، وعدم السماح للتلميذ بالتعبير عن آرائه والاستهزاء من أفكاره وإهانته نفسيا و في هذا الصدد يرى " أحمد حويتي " بأن:" عدم احترام المعلم شخصية التلميذ و كيانه و كثرة انتقاده و التركيز على نقاط الضعف يؤدي إلى عدم الانتباه أثناء عملية التعليم،وعدم إعطاء للتلاميذ فرصة للتعبير عن أنفسهم و معاملتهم بالعنف يخلق لديهم عنفا مضادا".[2]

إنّ العوامل الأسرية والمدرسية تعتبران أهم الأسباب التي من شأنها أن تزيد من حدّة العنف المدرسي أو أن تتقلص منه، ولكن يجب أن لا تنسى بأن جماعة الرفاق خاصة إذا كانت صحبة سيئة لها تأثير على سلوك التلميذ، حيث أثبتت العديد من الدراسات بأن الأفراد الذين يتسمون بالعنف في سلوكياتهم ينتمون إلى جماعات من الأقران تتسم أيضا بالعنف، كما أنّ لوسائل الإعلام الحديثة (التلفزيون، السينما، الانترنت، وألعاب الفيديو...) دور كبير في انتشار ظاهرة العنف بين جميع الأعمار وخاصة بين أوساط المراهقين، حيث أكدت بعض الدراسات على أنّ السلوك العدواني يزداد لدى الأطفال الذين يشاهدون عددا كبيرا من برامج العنف التلفزيوني، أمّا الأطفال الذين لديهم عدوانية مسبقة فعندما يتعرضون لمثيرات عنيفة فإنها تحرك النزاعات العدوانية الداخلية والتي قمعت بفعل الضوابط الاجتماعية والتي حثها على الظهور من جديد الأفلام العنيفة [3].

لذلك فإننا نستنتج بأنّ الفرد الذي يتعرض لأكبر نسبة مشاهدة لمقاطع ومشاهد عنيفة، يصبح أكثر تقبلا للعنف وبالتالي يسهل عليه ممارسته ضدّ الآخرين، هذا إلى جانب أسباب اجتماعية أخرى كثقافة المجتمع التي تكثر فيه أنّ العنف المدرسي أو التربوي يقود حتما إلى إنتاج أفراد سلبيين في المجتمع هذا ما يجعله يعيق عملية النمو والتكامل والازدهار في الشخصية الإنسانية، لذلك يجب على الفاعلين في الحقل التربوي والمدرسي خاصة على مكافحة كل العوامل المسببة للعنف المدرسي، من أجل النهوض بأجيال من شأنها أن تبني المجتمعات لا تهدمها.

---

[1] _ رشيد، شيخي." العنف في المؤسسات التعليمية وانعكاساته على التحصيل الدراسي".أطروحة دكتوراه. جامعة البليدة. الجزائر. 2010، ص 122.

[2] _ أحمد، حويتي. مرجع سابق،ص 247

[3] _حمادة، عبد السلام. العنف في المرحلة الثانوية. القاهرة :دار المعارف .1991، ص 106.

المطلب الرابع: العنف الاجتماعي:

العنف ظاهرة اجتماعية، ولا يمكن دراستها بمعزل عن تفاعلات المجتمع الذي توجد فيه، فهي مرتبطة بالحالة الثقافية لأفراد المجتمع وجماعاته، كما هي مرتبطة بالحالة السياسية أو الاقتصادية.

قد يحدث العنف بين الأفراد كنتيجة لمشاحنات وتنافسات،أو بين الأزواج لكنه لا يكون عنفا يتسم بدرجة عالية من الخطورة إلا إذا كان أو بمقدار ما إذا كان الأطراف المتنازعون يعودون إلى امتدادات اجتماعية، وتناحرات ونزاعات وتفارقات ثقافية أو عرقية أو عقائدية، مما يسمح أن يتحول ذلك إلى حالة اجتماعية (مجتمعية) لها أبعادها الخطرة على المجتمع ككل، وهنا تلعب الثقافة ومعرفة كل طرف للآخر بشكل فاعل، الدور الأهم في تفريغ الأحداث أو الصدامات فإذا سادت في المجتمع الحالة الثقافية التي تغذي وعيا بأنّ للمجتمع الحق في ممارسة حياة حرّة لكل فئاته، وأنّه إذا جرت خلافات بين أشخاص مختلفي الانتماء حول أية قضية تبقى خلافات أشخاص، لا خلافات جماعات [1].

يعتبر العنف الاجتماعي أكثر أنواع العنف شمولية، وهذا راجع لأن مسرحه هو الوسط الاجتماعي، إنّ العنف الاجتماعي يشمل كل ما من شأنه المساس بالكيان الإنساني، داخل الحيز الاجتماعي الذي يعيش فيه، سواء كان مساسا معنويا يمس قيم الإنسان وأفكاره وعاداته أو كان مساسا ماديا، ويعمل العنف على تعكير صفو وهدوء الحياة الاجتماعية، وتفريق وتمزيق روابط الجماعات، فيصل الأمر بالأفراد إلى العجز عن تشكيل جماعة أو وحدة اجتماعية، ويرى بعض الباحثين أنّ العنف الاجتماعي يمكن تشخيصه من خلال ما يوجه لبعض البنى والمؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة من عنف وهدفه في الأخير هو زعزعة هذه البناءات وفك روابطها [2].

فالعنف الاجتماعي ليس وليد تغير ظرفي طرأ على البنى الاجتماعية، أو حركة مفاجئة نتجت كرد فعل إنما هو في حقيقته عملية مستمرة ومتواصلة، متجذرة في المجتمعات نتيجة للتفاوت الاجتماعي وانهيار منظومة القيم التي أنتجت حالة صراع داخلي متواصلة يفقد خلالها الفرد والجماعات الاعتقاد في مصداقية القيم والمعايير التي تحكم عملية التطور، وبالتالي العمل على رفضها [3].

والواقع أنّ العنف الاجتماعي لا يأتي بصفة مباشرة وآنية، وإنما يمر في البداية بحالة كمون، يتغذى خلالها من الاختلالات الاجتماعية المتكررة ويتقوى ويتسع مجاله عن طريق تزايد عدد الأفراد الذين يشعرون بالظلم، وعدم الرضا عن نسق العلاقات الاجتماعية، وبالتالي الاغتراب عن منظومة القيم

---

[1] _إبراهيم أحمد، حسن.العنف من الطبيعة إلى الثقافة:دراسة أفقية. ط1. دمشق :النايا للدراسات والنشر والتوزيع. 2009، ص 185,

[2] _ريموند،بودون وآخر. ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ترجمة: سليم حداد. بيروت:ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع.1986، ص 394.

[3] _نعيمة، نصيب. العنف الاجتماعي الكامن: في العنف والمجتمع. الجزائر :دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. 2003، ص 212.

والمعايير التي تربطهم بها، ويبقى في هذه الحالة ينتظر الشرارة التي تخرجه من حالة الكمون إلى الظهور، وعادة ما يكون تأثير هذا النوع من العنف عميقا وطويل الأمد، ويصعب التحكم فيه نتيجة التدرج الذي تشكل منه عبر مراحل زمنية طويلة الأمد، يفقد فيها الجميع الأمل في أي محاولة للاندماج في النظام القيمي الاجتماعي الذي هو في نظرهم غير صالح، وغير عادل ويحتاج إلى تغيير جذري [1].

يظهر العنف الاجتماعي نتيجة لمجموعة من العوامل التي تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية كما تجعله عاجزا عن تقبل الضوابط والأحكام في مجتمع متأزم، ومن نتائج هذا الوضع أن أصبح الفرد غير قادر على ضبط ذاته ويميل إلى التمرد والتهكم كما تسم تفاعله بالخشونة والقسوة على الأصعدة كافة.

إنّ العنف الاجتماعي يتضمن العنف الأسري، والعنف ضد الأطفال، والعنف الذي يقع على المرأة والعنف أثناء المشاجرات إضافة إلى العنف الذي يقع من خلال الجرائم العادية بأشكالها المختلفة، كما في جرائم القتل والإيذاء والخطف والاغتصاب والذم والاعتداء على الممتلكات وغير ذلك [2].

ويتعدد التعريف الاصطلاحي للعنف الاجتماعي إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول:الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص وتخريب الممتلكات.

الاتجاه الثاني:الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي.

الاتجاه الثالث:ينظر إلى العنف الاجتماعي بوصفه مجموعة من الاختلافات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ويتحدد بعدة أشكال منها: [3]

1- غياب العدالة الاجتماعية

2- حرمان قوى معينة داخل المجتمع من المشاركة السياسية

3- عدم إشباع الحاجات الأساسية

وفي سياق متصل يرى الباحث بأنّ غياب العدالة الاجتماعية واستئثار فئة من ذوي النفوذ في المجتمع بالمال والثروة والتسلط السياسي والاجتماعي، وضعف أو انعدام تكافؤ الفرص في المشاريع والحقوق الاجتماعية الطبيعية والمدنية، مع انتشار ظواهر التمييز الطبقي الاجتماعي، وبروز العنصرية لألوانها المختلفة وغلاء المهور، في مقابل ازدياد طابور العازبين (ارتفاع نسبة العنوسة)، وغلاء الأسعار

---

[1] _ المرجع السابق، ص 212.

[2] _سهيل، مقدم. من أجل إستراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي.مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 08. (جوان 2012): ص 377.

[3] _نفس المرجع، ص 378.

بصورة عامة، كما أن كثرة المشكلات الاجتماعية، سواء تجلّت في صورة تعصب بين الأفراد والجماعات والأحزاب والقبائل، وما يتبع ذلك من ظواهر الكراهية والثأر والانتقام، سواء كانت في صورة خلافات داخلية بين الآباء والأبناء، الأزواج وزوجاتهم والأقارب مع بعضهم... ذلك كله يمثل مناخا ملائما لتقبل أفكار العنف وثقافتها، كمخرج سريع من تلك الأزمات والمآزق، خاصة إذا ما تطورت وتناغمت حتى بلغت حدا يصعب السيطرة عليه أو معالجته [1].

لذلك فإن أبرز أسباب العنف الاجتماعي كما يرى العديد من الباحثين هو التفاوت في توزيع الثروة بين فئات المجتمع، فتتشكل طبقات متباينة في الوضع الاقتصادي والمكانة الاجتماعية، وغالبا ما يكون هناك فجوة واسعة بين أفكار وميولات وسلوكات أفراد هذه الطبقات المختلفة.

في هذه الحالة يكون الصراع بين هذه الطبقات أمرا حتميا، ويصبح العنف هو المحصّلة النهائية لهذا الصراع الاجتماعي الطبقي بتزايد الاختلاف بين الطبقات، وهذا ما يؤكده منظري الفكر الاشتراكي بأنّ العنف الطبقي يحصل لما تعمل الطبقات المسيطرة على استغلال الطبقات الأخرى فتثور هذه الأخيرة ضدّها، وهذا ما أقرّ به كل من " انجلز، وماركس..." فهؤلاء كانوا يرون بأن الثورة المصحوبة بالتدمير العنيف للطبقات البرجوازية هي القادرة على إحداث التغيير [2] ،هذا دون أن ننسى إلى الإشارة بأن الكثير من الباحثين الاجتماعيين والسياسيين يعتبرون بأن الثورة هي ذروة العنف الاجتماعي لأي مجتمع.

لذلك يرى مصطفى حجازي بأنّ العنف الاجتماعي هو: " العنف الذي يمارسه الإنسان المقهور بشكل اجتماعي، ليفجر قهره تحت أي شكل من أشكال العنف " [3]، إنّ العنف الاجتماعي هو مشكلة لها وجوه عدّة فهو مشكلة اجتماعية وصحية واقتصادية وثقافية في الوقت نفسه، باعتبار أنّ نتائجه تكون وخيمة على جميع البنى الاجتماعية خاصة الأسرة، لما لها من أهمية في بناء المجتمع.

فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية أنّ: " العنف مشكلة صحية عمومية وعالمية" [4]،نظرا لنتائجه السلبية على الأفراد، لما يسببه من إصابات جسدية كالعاهات وإصابات نفسية، كالاضطرابات النفسية الحادة، والقلق والتوتر وعدم الشعور بالأمان...

---

[1] _ المرجع السابق، ص 385.

[2] _السيد، الحسيني. علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا. القاهرة:دار الكتاب للتوزيع.1985، ص 373.

[3] _مصطفى،حجازي. التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور.المغرب :المركز الثقافي العربي، 2001، ص 167.

[4] _ منظمة الصحة العالمية. التقرير العالمي حول العنف والصحة. 2002 .القاهرة :المكتب الإقليمي للشرق المتوسط ، ص 17.

المطلب الخامس: العنف المؤسسي:

لا يختلف هذا النوع من السلوك العنفي عن العنف الذي يمارسه الفرد نحو نفسه أو نحو الآخر من حيث تضمنه فعل الإيذاء الجسدي أو النفسي أو العاطفي أو الاجتماعي، لكن هذا الأخير (العنف المؤسسي) لا يعتبر عنفا شخصيا صادرا من شخص معيّن أو محدّد لأنّه يصدر عن سلوك جماعة لها كيانها الاجتماعي وأهدافها الجمعية وغاياتها التكوينية وأحيانا يصدر عن شخص ينوب عنها أو يمثلها في أهدافها.

هذا السلوك غير السوي إذا تكرر مرارا يصبح سلوكا ملتصقا مع وظيفة الجماعة أو التنظيم مثل التعصب العنصري أو التحيز الفكري ضد الأنثوي أو التعصب الفئوي (الطائفي أو الإقليمي أو القبلي)، أو الذي يمارس بشكل مباشر أو غير مباشر ضد الضحايا من الأفراد معتبرينه جزء من معتقداتهم الفكرية العقائدية بمعنى أنّ له بعض التبريرات من طرف معتقديه تخدم وجود الجماعة أو المنظمة أو التنظيم، عندئذ يصبح هذا السلوك المؤذي بمثابة قناة موصلة بين العنف البنائي والعنف الذاتي، أي أنه سلوك مبرّر أخذ معناه ومحتواه من محيطه الاجتماعي والمعتقدي. وغالبا ما يترجم هذا النوع من العنف على شكل على إيذاء لفظي أو جسدي أو موقفي أو مهني أو علائقي ولا ينظر إليه على أنه ممثل لسلوك عنفي لأنه مقبول اجتماعيا، إنما يصبح عنفا إذا حصل تبدل في مدارك الأفراد المعنفين ونظرتهم للآخر، لذلك عند مقارنتنا العنف المؤسسي مع العنف الذاتي نجد الأول أقل إدراكا ومشاهدة من قبل المعنفين، لكنه يبدو مرئيا أكثر من العنف البنائي. [1]

فالمجتمع العربي مثلا ظل لعقود ماضية عديدة يستخدم فيه العنف مع الزوجة والأبناء وكان ذلك مقبولا اجتماعيا، ويعد جزءا من المسؤولية الأسرية لرب الأسرة، ومع تعلم المرأة والأبناء وتوسع مدارك الأسرة أصبح الإيذاء الجسدي أو اللفظي أقل من السابق، وعليه يمكن القول بأن سلوك العنف في هذه الحالة حتى وإن كان ناتج عن جهاته غير مدركة من قبل رب الأسرة إلا أنّ سلوك الإيذاء والعنف الأسري كان مدعوما ومقبولا من قبل النسق الأسري والثقافي والاجتماعي.

ومن خلال الطرح السابق يمكن أن نعرض أهم أنواع المؤسسات التي تمارس العنف بأشكاله المختلفة والمتنوعة وأهمها: العنف الأسري والعنف المدرسي والذين سبق التطرق إليهما كأشكال عنف مستقلة لما لهما من أهمية وأثر بالغ على حياة الفرد والمجتمع بالإضافة إلى العنف الشمولي والطائفي، عنف العصابات الإجرامية كمؤسسة غير رسمية، وعنف الشرطة والأجهزة الجزائية، وعنف الحركات الاجتماعية.

---

[1] _ خليل العمر، معن. علم اجتماع العنف.ط1. عمان :دار الشروق.2010 ،ص 218.

ويمكن أن نقدم شرحا وجيزا لبعض هذه الأشكال السابقة الذكر كما يلي:

أولا:العنف الشمولي (Totalitaire violence):

إنّ مفهوم الشمولية ينطوي على التدمير والموت ويفترض بالفعل وجود توتر دائم في الطاقات بهدف استبعاد أو امتصاص كل اعتقاد منشق، وهي تتطلب حالة حدّة ترعاها فعليا الأزمات الداخلية، والتوترات الدولية أو حالة الحرب، ويتبع ذلك حتما إنهاك المجتمع بأشكال مختلفة: عسكرية، اقتصادية ونفسية، وهي تستند إلى أربعة عناصر أساسية وهي: العبادة الحادة للقائد، الاحتكار الأيديولوجي، مراقبة جميع وسائل السلطة والإقناع (إلغاء التعددية السياسية، تدمير المعارضة، القانونية والسرية، الوصاية المطلقة على النقابات، الكنائس وكل أشكال المؤسسات الاجتماعية ...)، والمنظومة البوليسية والاعتقالية للتسلط على العقول .[1]

إذن فالعنف الشمولي هو استخدام السلوك العنفي اللفظي والجسدي والفكري والعقائدي ضدّ كل من لا يؤيد ويساير أساليب نظام الحزب الحاكم الأوحد في البلد الذي استحوذ على جميع أنساق البناء الاجتماعي وظيفيا بشكل مقنن ومتزمت ويوجها نحو أهدافه لتحقيقها لا تقبل الانفتاح على جماعات اجتماعية أخرى من نفس المجتمع لتساهم معه في إدارته، فيسبب خوفه على موقعه الهرمي القيادي وارتيابه من الجماعات الأخرى أن تزيحه من موقعه، يذهب نحو استخدام العنف كل صنوفه اللفظية والجسدية والعقائدية والعاطفية مع كل فرد لا يستجيب لتعليماته أو يضيع أوامره المصلحية المتطرفة وهنا يكون استخدام العنف من قبلهم أقرب إلى العدوانية لأنهم يتعمدون ويقصدون الإيذاء وسوء المعاملة لكل من لا يستجيب لهم.

إنّه العنف الرسمي الحكومي يمارس من قبل رموز السلطة ومسؤوليتها دون الخوف من الشعب لأنهم يملكون جميع أنواع أساليب القمع البشري والالكتروني والأمني والإعلامي وهذا ما كان سائدا في بعض المجتمعات الاشتراكية والشيوعية في أوربا الشرقية وألمانيا النازية ... وغيرها.

ثانيا:العنف الفئوي (الطائفي):

الذي يعني تسلم طائفة دينية معينة زمام الحكم في المجتمع يضم عدّة طوائف وأديان، بشكل غير شرعي عن طريق القوة أو الدعم الخارجي الأمر الذي يجعلها تستخدم أساليب عنفية جسدية لإخضاع الطوائف والأديان الأخرى الموجودة في المجتمع لسياستها مستخدمة التعذيب الجسدي بكل أصنافه

---

[1] _فيليب، برو. علم الاجتماع السياسي. ترجمة: محمد عرب صاصيلا. ط1. لبنان: مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1998، ص ص 193، 197.

والتصفيات الجسدية والمقابر الجماعية لٍإقصاء الطوائف الدينية الأخرى، أي تمارس الانحراف في سلطتها الرسمية لا تخدم فيها المصلحة العامة للناس ولا المبادئ الدينية، التي تنادي بها لتحول كل من يعترض عليها أو يحاسبها من الطوائف الدينية الأخرى الى ضحايا لها، وهذا ما شاهدناه في المجتمع العراقي بعد إسقاط النظام البعثي، كما في إيران أيضا، إذن هو عنف رسمي مؤسسي، إنما ذا طابع طائفي بالدرجة الأساسية واستخدام المؤسسات الرسمية غطاء لعنفه وتعصبه [1]

ثالثا:عنف العصابة (Gang Violence):

الزمر أو العصابات تمثل جماعة من الأفراد تضم من كلا الجنسين ذكورا وإناثا، وطبيعتها هذه العصابة أنها تكون معادية للمجتمع (Anti social) بذات الوقت هي مع المجتمع وتدافع عنه تكثر في مراكز المدن المتحضرة وتمارس السلوكيات العنيفة المنحرفة تستقطب الشباب من الأفراد لتكسبهم معاييرها وأهدافها لكنها غير منظمة تنظيما محبكا في تدرجها وقيادتها مثل التنظيمات العسكرية [2]

إلاّ أنها تجذب الشباب لاستقطابهم سواء كان عند الذكور أو الإناث وبالذات في مجال الربح السريع أو في بيع المخدرات... وغيرها. فالعصابة تمثل مؤسسة رسمية غير عرفية، تمارس العنف مع الآخرين من أجل الحصول على أموال غير مشروعة إما سرقة أو سطوا أو نهبا وأحيانا نستخدم العنف الجسدي وأكثر من ذلك من أجل بلوغ أهدافها في ذات المجتمع.

رابعا:عنف الحركات الاجتماعية (Violence Social Movements)

تعني الحركات الاجتماعية جماعة اجتماعية منظمة تتصرف بفعل جمعي واحد لها فكر واحد تعبر عن أهداف تخدم المجتمع ولا تتناسب مع واقعها الذي تعيشه لأنه مليء بالظلم الذي وقع عليه من قبل جماعة اجتماعية أخرى ذات موقع اجتماعي عالي في النسق الأسري.

يركز مفهوم الحركة الاجتماعية (**Social Movements**) في صيغته المبدئية على الاحتجاج السياسي، ويتناول الصلة بين المجتمع المدني والنظام السياسي خارج أنماط المشاركة السياسية، فهي عبارة عن عمليات اجتماعية طبيعية يحدث فيها التغير السياسي والاجتماعي [3].

تظهر هذه الحركات عندما تشعر بشكل جمعي بالظلم والتعسف الذي وقع عليها فيخلق عندها الإحباط في تحقيق أهدافها وتدرك أنّ الأنماط الاجتماعية التي تعيشها وتخضع لضوابطها لا تكون ناضجة فتحتاج إلى تغيير، فهي إذن ظاهرة اجتماعية وأساسية وجوهرية لها أسبابها وأثارها، تتأثر بالمرحلة

---

[1] _ خليل العمر، معن. مرجع سابق، ص 226.

[2] _ نفس المرجع، ص ص 227، 228.

[3] _ جون ،سكوت.مرجع سابق، ص ص 176، 177.

التطورية التي تعيشها، فضلا عن ذلك فهي تعكس المزاوجة المتفاعلة بين المشاعر المستاءة مع السلوك المنظم الفعال والمؤثر من أجل تحقيق أهداف مجتمعية، فهي بذلك مؤسسة اجتماعية رسمية تستخدم السلوك العنفي أحيانا للتعبير عن سخطها من النظام السياسي الحاكم ويكون على شكل أعمال تخريب وأرشق رجال الأمن والشرطة بالحجارة [1]، فالضحية هنا تكون الممتلكات العمومية أو رجال الأمن مستخدمة الإيذاء المادي من أجل التعبير عن أهدافها الحركية والاجتماعية.

إنّ من أسوأ الأمور هو ممارسة العنف باسم مؤسسة رسمية أو غير رسمية، خاصة إذا استخدم هذا الأخير مسؤولية الدور المؤسسي كوسيلة لممارسة إيذائه وهنا الحالة تكون أصعب نوعا ما، لأنه لا يوجد شخص يعتدي على شخص بدون سبب إلا أن شعور الشخص بأنه يمارس دور الأب أو الأم وبمسؤوليته يستخدم العنف مع أبنائه أو المعلم الذي يستخدم دوره في المؤسسة التربوية لممارسة العنف ضدّ تلاميذه، فالعنف هنا يصدر باسم الدول الذي منحته له المؤسسة التي يعمل بها أو يعيش فيها مثل الأسرة، المدرسة أو العصابة أو الحركة الاجتماعية أو الشرطة...

إنّ السلوك العنيف هو سلوك مرفوض لأنه مؤذ وغير عقلاني لا يجعل التفاعل الاجتماعي إيجابي بين الطرفين بل يحصل فيه إخضاع أحدهما للآخر،أي ...الضعيف والصغير والفقير للقوي والغني...، بمعنى استخدامه في عدم العدالة الاجتماعية وتعزيز الظلم الذي يتناقض مع النضج الإنساني والأخلاقي. والعنف الجمعي والمؤسسي يزيد الأمور سوءا وتعقيدا لأنه لا يخدم المصلحة العامة بل الذاتية للجماعة معبرا عن عدم التحضر التي تجعل سلوك الإنسان العصري سلوكا منظما وملتزما بالقواعد المؤسسية ومحترما لحقوق الآخرين ومكتسبا لحقوقه ومحافظا لمصالحه.

المطلب السادس: العنف البنائي (Structural Violence)

يعد العنف البنائي من أوسع وأكثر المصادر الأساسية في بلورة السلوك العنفي للأفراد لأنه يعبر عن ظروف المجتمع التاريخية المعاصرة وسياسته العرقية والرسمية التي ساهمت في بناء نظامه الاجتماعي، أي نظام البناء الذي يمثل عموده الفقري، وغذت مؤسساته بمعايير تعزز قواها لتمارس على جميع أفرادها على مدار اليوم والأسبوع والشهر والسنة، ومن هنا يأتي التشابه بين العنف المؤسسي والعنف البنائي حيث أن أوجه الاختلاف فيما بينهما في الدرجة لا بالنوع.

بحيث أن العنف المؤسسي يشير إلى الأفعال أو الميول التي تنحرف عن المعايير الضابطة للمؤسسة ولها تأثير سلبي على أفراد المجتمع، أما العنف البنائي فإنه يشير إلى الأنماط القائمة في مجتمع منظم له مؤسساته وأنظمتها وعقوباتها تطبق على الملايين من أفراد المجتمع، وبالتحديد على الأفراد الذين تكون

[1] _ خليل العمر ،معن. مرجع سابق، ص ص 229، 230.

مكانتهم الاجتماعية هامشية تتموقع بين طبقتين مثل الطبقة الوسطى والدنيا أو الوسطى والعليا، بينما يحدّد " روبرت براون (1987) العنف البنائي " على أنه: " يمثل حالة الوضع القائم يمارس ضد الأفراد الخارجين عن ضوابطه"، فالمجتمع الأمريكي مثلا يمارس عنفه البنائي على الفقراء والمشردين، إلا أن هذا التحديد يعكس شكلا تقليديا للعنف البنائي [1]. عادة ما يمارس العنف البنائي على الأفراد الذين لا يلتزمون بمعايير البناء (وهم من المنحرفين والمتمردين والجانحين) ويمارس عليهم بشكل علني وصريح أمام الناس ويطبق عليهم بالواسطة أو بالإنابة أو بالتمثيل أي من قبل شخص يشغل موقعا بنائيا متميزا يمنحه وصية رسمية بتنفيذ العقوبة الرسمية البنائية. [2]

هذا ويشير المصطلح على وجه الخصوص إلى الهيكليات التي تحفظ سيطرة مجموعة تقع في مركز القوة، على مجموعة أخرى، عادة ما تمثل الأغلبية وتقع عند الأطراف وبالنسبة لهذه الأخيرة يمكن للعنف البنيوي أن يتمظهر من خلال الأجور الضئيلة والأمية والتدهور الصحي وقلة الحقوق القانونية والسياسية والسيطرة المحدودة جدا على حياتها، وإذا قاومت أو حاولت تغيير الشروط البائسة بواسطة العمل المباشر، فإنها قد تصطدم بالعنف المباشر .[3]

يعمل العنف البنيوي ببطء ولكنه كما يقول البعض يقتل عددا أكبر من الناس على المدى الطويل، أمّا إحدى الطرائق لقياس أثر العنف البنيوي فهي بطرح متوسط معدل الأعمار في العالم من أعلى رقم موجود له للحصول على مؤشر أولى عن الوفيات المبكرة وتلك التي يمكن تجنبها، وتترجم هذه المعدلات أرقاما تناهز 17 مليون شخص على الأقل في السنة، وهم عادة من أطفال العالم الثالث الذين يموتون من الفقر أو من الأمراض القابلة للوقاية والعلاج [4].

وقد استخدم العنف البنائي في تراث بحوث العنف ليشير إلى العنف الذي يتعرض له الفقراء بسبب فقرهم الشديد، ومع هذا فإن العنف البنائي قد يتوسع ليشمل صورا كثيرة للعنف في حياة الأفراد والجماعات، ولا يمكن أن تقتصر هذه الصور على الفقراء فقط، ففي المجتمعات المعاصرة تنزع صور العنف البنائي لتشمل الطبقات الاجتماعية جميعا فيصبح خاصية من خصائص البناء الاجتماعي [5].

---

[1] _Barak, Gregg. **Violence and mon violence**. London:sage pab. 2003, p 13.

[2] _ خليل العمر، معن. مرجع سابق، ص 233.

[3] _ مارتن، غريفيتس و تيري أوكالاهان. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي :مركز الخليج للأبحاث . 2008، ص 316.

[4] _ نفس المرجع، ص 316.

[5] _أحمد، زايد. قراءات في أدبيات العنف: رؤية سوسيولوجية. ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع حول الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري. 20-24 أفريل 2002. القاهرة :المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ص 59، 60.

وقد يمارس العنف البنائي داخل المؤسسة الرسمية أو خارجها أو من كلاهما معا، لكنه لا يمثل العنف الشخصي بل المجتمعي أو العقيدة الفكرية أو التقاليد الاجتماعية التي يحملها البناء الاجتماعي، أما محاولات ممارسة العنف البنائي فإنه يتم من قبل دوائر الشرطة والحكومة ووزاراتها والشركات التجارية والطوائف الدينية، إذن فهو عنف مقبول اجتماعيا وثقافيا لأنه يمثل السلطة الاجتماعية، لا يفرق أو يميز بين مواقع الأفراد وملكياتهم أو أسرهم ويعنف الجميع إذا ما خالفوا معاييره أو قيمه باسم البناء الاجتماعي [1].

نستطيع القول في ضوء ذلك أن الذي يريد أن يفهم العنف البنائي عليه أن يفهم طبيعة عدم العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يمارسها النسق المركزي الحاكم على باقي الأنساق- الاقتصادي، التربوي، الاجتماعي، العسكري، الصحي، الأمي...فكلها تخضع للنسق السياسي المحوري في البناء الاجتماعي، ويعنف كل نمط ونسق لا يستجيب لطلباته أو يحقق مصالحه أو لا يساهم في المحافظة عليه.وهناك صور عدّة من العنف البنائي نذكر من أهمّها:

أولا:العنف المشترك:(Corporation Violence)

الذي يشير إلى الإيذاء المهلك المميت وغير المميت مثل الإيذاء الصادر عن شروط عمل غير أمنية أو منتج فيه فاسد فيه خلل أو تلوث بيئي أو غش في صناعة الأدوية أو الأغذية المعلبة التي تنتجها شركات أو معامل ومصانع تعاونية ينجم عن إنتاجها الفاسد ضحايا جماعية وليس فردية (المستهلكين) إذ يحصل عندهم تسمم أو أمراض معدية أو عصبية أو جلدية وغيرها [2].

كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى الإيذاء الجمعي، كالاحتكار الاقتصادي والابتزاز المالي، وعدم مصداقية الإعلانات التجارية، أو التلاعب في الأسعار وغيرها، فجميعها تشير إلى سلوكيات شائنة وعنيفة تؤذي حياة الناس الاقتصادية خاصة اليومية، فمثل هذه الأعمال العنيفة الجماعية تكون هي المسؤولة بشكل غير مباشر عن وقوع العديد من الضحايا والكثير من حوادث العنف.

ثانيا: تعنيف المدمنين من الفقراء والمشردين:(Lender class violence)

وهو نوع آخر من أنواع العنف البنائي والذي يمثل حقيقة تجدر الإشارة إليها عند الحديث عن العنف لا سيما وأن معظم ضحايا الجرائم التي وقعت تحت طائلة العنف كانت من الضعفاء ممن لا حول لهم ولا قوة (اجتماعيا واقتصاديا وجسديا) يتموقعوا في مواقع متدنية على سلم التدرج الاجتماعي

---

[1] _ خليل العمر، معن . علم اجتماع العنف، مرجع سابق، ص 234.

[2] _ نفس المرجع، ص ص 234، 235.

بحيث يصيبهم عنف الأشخاص والمؤسسات والبناء الاجتماعي.أي من الفئات المسحوقة والهامشية اجتماعيا واقتصاديا وغالبا ما يكونون محرومين من ابسط فرص الحياة ومحتاجين لأبسط ضرورات العيش.

فالمراهقون من هذه الفئة المحرومة أو الفقيرة أو المشردة يكونون معرضين ومستهدفين لأبشع استغلال الأنشطة اللاقانونية في الأسواق المشبوهة قانونا مثل: السوق السوداء التي تروج فيها تجارة المخدرات والممنوعات والجنس والحالة ذاتها مع أطفال الأسر الفقيرة بحيث يتم تسخيرهم في أنشطة هذه السوق اللاقانونية وتمارس عليهم أقصى الممارسات اللاأخلاقية واللاقانونية كتوزيع المخدرات، والاستغلال الجنسي، حيث يقوم تجار هذا السوق باستخدام الأطفال بأخطر المهمات وأقذرها، التي تغذي العنف مقابل بضع دراهم وما يعزز مأساتهم هو عدم اكتراث المجتمع بوضعهم المزري، مما يدفعهم للانخراط في أنشطة العصابات والمنحرفين والمجرمين.

وعليه فإن تعنيف أبناء الفئات الهامشية المسحوقة اقتصاديا واجتماعيا لم يصدر من شخص واحد أو بشكل عفوي إنما هو موقف متراكم عبر التاريخ الاجتماعي يعبر عن مصالح الأغنياء والأقوياء المتنفذين في المجتمع أو السلطة

ثالثا:عنف الإرهاب: (Terrorist Violence)

يمثل الإرهاب ظاهرة متعددة الجوانب وذو تركيبة معقدة، لذلك هناك اختلافات كثيرة حول تعريفه وتحديد مدلوله بسبب عدم دقة تعابيره وأفكاره وعدم تجانس استخداماته، فقد عرفه عالم الاجتماع الأمريكي "جورج روسي(1987) " (George Rosis) على أنه: " تهديد يمارس العنف بشكل متكرر تعبيرا عن معارضته للسلطة القائمة" [1]، أو بمعنى أدق يمثل الإرهاب شكلا من أشكال العنف المادي المرتبط بعقيدة سياسية أو دينية أو طائفية أو عرقية يمارسه النظام السياسي (الذي يمثل العمود الفقري للبناء الاجتماعي ضد نظام سياسي آخر في بناء اجتماعي ثاني أو في نفس النسق السياسي يمارس عنفه ضد مواطنيه من أجل خضوعهم لأوامره، ومن أهم الطرق التي يستخدمها هي: القتل، الاغتيالات، التفجيرات، عمليات التخريب، الاختطاف، احتجاز الرهائن، مجازر جماعية بشرية ...) [1]

ويكاد لا يوجد مجتمع في الوقت الراهن خالي أو يخلوا من العمليات الإرهابية كفعل عنفي لاكتساب منفعة للقائمين به (فدية الرهائن)، أو لتغيير سياسة الحكم، أو النظام أو الإرهاب المدني الذي يصدر عن بعض الأقليات المضطهدة من قبل الأغلبية بحثا عن حقوقهم.

---

[1]_Barak ,Gregg. op.cit. p 128.

[1] _خليل العمر،معن. المرجع السابق، ص ص 239، 240.

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن ضحية العنف البنائي هو المجتمع وليس الفرد، فهي جرائم تقترف تحت مظلة البناء الاجتماعي أو باسمه من قبل الرئيس أو المدير أو المؤسسة أو التاجر، موجه لمجموعة من الأفراد، والعنف البنائي لا يصدر ولا يظهر فقط في شكل إيذاء جسدي أو لفظي أو إساءة شخص لآخر، بل يكون على شكل مثلا: غش في مكونات صناعة إنتاج سلعة معينة يستخدمها المستهلك في حياته اليومية كالدواء أو غش في مواد غذائية.

النظرة الدونية الاحتقارية كأخذ أشكال العنف الذي يمارسه البناء الاجتماعي على الأقليات العرقية أو الطائفية، العقائدية بسبب فقرهم أو جهلهم...

صرامة وتعسف وذلك بحرمان العديد من الأفراد الضعفاء والفقراء بالاستفادة من وظيفتها من أجل إبقائهم في مواقعهم المتدنية وعدم ارتقائهم على السلم الاجتماعي ضمن حركة الحراك الاجتماعي العمودي بل دفعهم نحو الحراك الاجتماعي الأفقي (أي ابقاؤه في نفس مستوى انحداره الأسري والطبقي... وغيرها).

وعليه فالعنف البنائي يكاد يكون مبررا له حجته الاجتماعية لذلك يقبله الأفراد ولا يقفون ضده ونفس الأمر بالنسبة للتعصب العرقي والطائفي والقومي والعقائدي إذ يكون مبررا ومقبولا اجتماعيا، وهو نفس الحال بالنسبة لعنف الشرطة أو نظام الحكم الشمولي...

المبحث الرابع: مرحلة الشباب،مفهومها خصائصها و مشاكلها:

المطلب الأول: مرحلة الشباب المفهوم و الخصائص:

أولا: مفهوم الشباب:

يعد مفهوم الشباب من أكثر المفاهيم عمومية و انتشارا في الاستعمال اللغوي، وهو لا يدل على مرحلة معينة من العمر فحسب، و إنما يحمل معه أيضا معاني إيجابية كالقوة و الفتوة و الشجاعة والأمل...هذا و يتسع مفهوم الشباب للعديد من الاتجاهات أبرزها ما يلي:

1_الاتجاه البيولوجي:

وهذا الاتجاه يقوم على أساس الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة الشباب مرحلة عمرية أو طورا من أطوار نمو الإنسان فيه يكتمل نضجه العضوي و كذلك نضجه العقلي و النفسي،و تبدأ هذه المرحلة من سن 15_25 سنة و هناك من يحددها من سن 13_30 سنة[1]،في حين تصنف منظمة اليونسكو" الشباب على أنها تلك الفئة الاجتماعية العمرية التي تتموقع بين سن 15و 24 سنة[2].

وفي تعريف آخر نجد أن الشباب هي مرحلة تبدأ من سن 16 حتى 25 سنة و هي الفترة التي يكتمل فيها النمو الجسمي و العقلي على نحو يجعل المرء قادرا على أداء وظائفه المختلفة[3].

ولكن بإجماع علماء البيولوجيا نجد أنهم يؤكدون على أن نقطة البداية في فترة بداية الشباب هي تلك التي تحدث فيها تحولات واسعة و عميقة وسريعة في ملامح جسم الشباب،إذ تتلاشى عندها الرهافة و دقة القسمات المميزة للطفولة ، و تحل محلها الفظاظة النسبية الناتجة من اختلاف نسب أعضاء الجسم و أطرافه وكل هذا يكون له تأثير على جوانب فيزيولوجية عديدة في جسم الشاب[4]. وعليه يمكن أن نستنتج بأن أصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى تحديد مرحلة الشباب على أساس اكتمال نمو البناء العضوي و الوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان.

2_ الاتجاه السيكولوجي:

يعتمد علماء النفس في تحديد مرحلة الشباب بمدى اكتمال الذات و توافق الشخص مع الواقع في إدراك حاجاته الوجدانية و الإدراكية، فهي حالة تمر بالإنسان تتميز بالحيوية و القدرة على التعلم وتحمل المسؤولية،كما يرى بعض أنصار هذا الاتجاه على أن الشباب ليس مرحلة عمرية تتحدد بسن معينة.

---

(1)_ دلال، ملحس استيتية و عمر موسى سرحان.المشكلات الاجتماعية.ط1،عمان:دار وائل،2012، ص 283

(2) _ Unesco . "la jeunesse." revu Internationale des Sciences Sociales.N°106(1985)

(3)_محمد علي ،محمد.الشباب العربي و التغير الاجتماعي.بيروت: دار النهضة العربية.1985، ص 6

(4)_ علي، ليلى وآخرون. الشباب القطري:اهتماماته و قضاياه.قطر: مركز الوثائق و الدراسات الشبانية،1991، ص 9

وإنما هي حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني، فأنت شاب بمقدار ما تشعر به بالحيوية و الحماس، والحركة و الطموح و الأمل في الحياة و أهمية الدور المناط بالفرد...و حين يخفق في ذلك يشعر باليأس والإحباط و الرغبة في الهروب من الحياة، وهذه هي بدايات مرحلة الشيخوخة[1].

أما بالنسبة لعلماء النفس الاجتماعي فإن بداية مرحلة الشباب و نهايتها مرتبطتان بمدى اكتمال البناء الدافعي، وامتلاك الشخص للبناء الدافعي هذا يتم عن طريق مؤسسات التنشئة المختلفة التي تمكنه من استيعاب التوجيهات القيمية الموجودة في النسيج الاجتماعي ، وهذا ما يمكنه من التفاعل السوي في مجتمعه، إذا تحديد مفهوم الشباب من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي يتم على أساس بيولوجي و نفسي وثقافي و فترة الشباب تبدأ من نهاية مرحلة المراهقة المبكرة حتى الرجولة المبكرة كذلك،حيث يكتمل معه نمو الأنا و تحقيق الذات[2].

3_ الاتجاه السوسيولوجي:

يرى أنصار هذا الاتجاه بأن فترة الشباب تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ، ويؤدي دورا أو أدوارا في بنائه و تنتهي حينما يتمكن الشخص من احتلال مكانته وأداء دوره في السياق الاجتماعي وفقا لمعايير التفاعل الاجتماعي[3]. كما تعد مرحلة الشباب من المراحل العمرية التي تتميز بالقابلية للنمو في النواحي الجسمية و الاجتماعية و النفسية و العقلية و التعليمية ، إلى جانب القدرة على الابتكار و المشاركة في إحداث التغيير و التطور في المجتمع[4] ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقية اجتماعية و ليس مجرد ظاهرة بيولوجية، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات و الخصائص التي إن توافرت في فئة من السكان عدت هذه الفئة من الشباب،و تعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمر بها الفرد، حيث تبدأ شخصيته بالتبلور، و تنضج معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات و معارف، ومن خلال النضوج الجسماني و العقلي ، والعلاقات الاجتماعية التي يستطيع الفرد صياغتها ضمن اختياره الحر.

---

[1]_ ماجد، الزيود.الشباب و القيم في عالم متغير.ط2،عمان: دار الشروق.2011، ص 46

[2]_علي، ليلى وآخرون.مرجع سابق، ص 8

[3]_ماجد، الزيود. مرجع سابق، ص 46

[4]_ سيد ، صبحي. الشباب و أزمة التعبير.ط1.القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.2002،ص 35

ثانيا: خصائص مرحلة الشباب:

أما سمات الشباب و خصائصهم في هذه المرحلة،فقد قدم الباحثون جملة من الخصائص فمنهم من ركز على البعد النفسي و منهم من ركز على البعد الاجتماعي و منهم من ركز على البعد البيولوجي ويمكن إجمال أبرز هذه الخصائص لمرحلة الشباب على النحو التالي:

1_ نمو المهارات العقلية و حب الاستطلاع :

تبلغ القدرات العقلية ذروتها و تصبح أكثر دقة في التعبير مثل القدرة على التعبير اللفظي و القدرة العددية وتبدأ الهوايات و الميولات الخاصة في الظهور و ينمو التذكر و الانتباه معتمدا على الفهم و استنتاج العلاقات..كما ينمو التفكير المجرد و تزيد القدرة على الاستدلال و الاستنتاج و الحكم على الأشياء و القدرة على الحل و التركيب و حل المشكلات. و تزداد قدرة الشاب على النقد و يتوقف عن تقبل الأفكار و المبادئ و القيم التي يقدمها له عالم الكبار، إنما يناقشها و ينقدها و يرفض بعضها و قد يصل الأمر ببعضهم إلى تكوين أفكار و آراء عن القيم و التقاليد قد تتعارض مع ما تقدمها لهم المؤسسات المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية[1]،إلى جانب الفضول و حب الاستطلاع و المعرفة فالفرد في هذه المرحلة يبدو دائم السؤال و الاستفسار في محاولة منه لإدراك ما يدور من حوله و الإلمام بأكبر قدر من المعرفة المكتسبة مجتمعيا في مختلف مجالات الحياة.

2_ النزعة إلى الاستقلالية:

تتميز هذه المرحلة ببروز معالم استقلالية الشخصية و النزوع نحو تأكيد الذات بحيث يميل الشاب في هذه المرحلة إلى الاستقلال الاجتماعي و الانتقال من الاعتماد على غيره إلى الاعتماد على نفسه و التطلع إلى تحمل بعض المسؤوليات الاجتماعية... حيث يهتم الشاب في هذه المرحلة بمظهره و شعبيته و مستقبله و ميله للجنس الآخر، و اتساع علاقاته الاجتماعية والتفكير في خيارات الحياة والمستقبل مثل الزواج و التعليم والعمل و الثروة[2].

3_ الرهافة:

والتي تعني شدة حساسية الشاب الانفعالية المختلفة و ذلك نتيجة للتغيرات الجسمية السريعة التي يمر بها في أول هذه المرحلة، و لاختلال اتزانه الغددي الداخلي، وعدم القبول بالضغط و القهر مهما

---

[1] _ عزت، حجازي.الشباب العربي ومشكلاته. الكويت: عالم المعرفة،1985، ص 87

[2] _ دلال، ملحس استيتية و عمر موسى سرحان، مرجع سابق، ص 286

كانت الجهة التي تمارس هذا الضغط سواء كانت سلطة أو أسرة و هذا السلوك جزء من العنفوان الداخلي للشباب و الاعتزاز بالنفس[1].

4_ التهور و الانطلاق:

حيث يندفع الشاب وراء انفعالاته، بسلوكيات شديدة التهور و السرعة، وقد يلوم نفسه بعد أدائها، وتبدو علامة من علامات سذاجته البريئة في المواقف العصبية التي لم يألفها من قبل،و أيضا صورة من صور تخفيف شدة الموقف المحيط به ووسيلة لتهدئة التوتر النفسي، و درجة عالية من الديناميكية و الحيوية و المرونة المتسمة بالاندفاع و الانطلاق و التحرر و التضحية.

5_ الحدة و العنف:

حيث يثور لأتفه الأسباب و يلجأ لاستخدام العنف و لا يستطيع التحكم في المظاهر الخارجية لحالته الانفعالية[2]،نتيجة اضطراب اتزان الشخصية و ارتفاع مستوى توترها، حيث يصبح الشباب معرضين لإنفجارات انفعالية متتالية و اختلال علاقاتهم الاجتماعية ، ومن أهمها الاضطرابات في العلاقات الأسرية بسبب الإحباط المتكرر لرغبات الشاب و حاجاته، أو التوقعات التي لا يقوى الشاب على تحقيقها و بخاصة في مجال الدراسة او الإخفاق في التجارب العاطفية الأولى و غيرها[3].

6_ التقلب و التذبذب:

يلاحظ ذلك حين يقع الشاب في موقف اختيار نجده في مدى قصير يتقلب في انفعالاته، ويتذبذب في قراراته الانفعالية بين الغضب و الاستسلام، و بين السخط و الرضا،و بين الإيثار والأنانية و بين المثالية و الواقعية و هي كلها مظاهر لقلقه و عدم استقراره النفسي[4].

ويشير " خليل معوض" إلى أن هذه الظاهرة معقدة (عدم الاستقرار الانفعالي) ولا يمكن إرجاعها إلى عامل واحد فقط، و إنما يدخل ضمنها التغيرات الجسمية و الفيزيولوجية و نمو القدرات العقلية ونوع العلاقات الأسرية... و في نهاية المرحلة يتجه الشاب نحو الثبات الانفعالي و القدرة على الأخذ والعطاء والتسامح و تقبل تأجيل الإشباع من أجل تحقيق أهداف أهم في المستقبل، و كذلك التحكم في المشاعر و السلوك بما يتفق مع كل ظرف على حدا، و مطابقة السلوك الفردي مع المعايير الاجتماعية[5].

---

[1]_ المرجع السابق، ص 285

[2]_ ماجد ،الزيود.مرجع سابق، ص 48

[3]_ عزت، حجازي.مرجع سابق، ص35

[4]_ ماجد، الزيود. مرجع سابق، ص 48

[5]_خليل، معوض. سيكولوجية النمو. الإسكندرية : دار الفكر الجامعي،1983، ص 306

المطلب الثاني: مشكلات الشباب و أسبابها:

تناولت الكثير من الأدبيات الاجتماعية الحديث المشكلات التي يعاني منها الشباب العربي عموما ولعل أبرزها:

أولا: المشكلات الأسرية:

والتي غالبا ما لها علاقة بالبيئة الأسرية كضعف الروابط الأسرية نتيجة للتفكك الأسري الناجم عن الهجر بين الزوجين أو الطلاق أو تعدد الزوجات أو تفضيل بعض الأبناء على الآخرين أو الخلافات و المشاحنات المستمرة بين الوالدين. بالإضافة إلى مشاكل متعلقة بالتنشئة الاجتماعية على مستوى الأسرة كتسلط الأبوي وضعف الرقابة على الأبناء من قبل الوالدين أو اللامبالاة و انعدام المسؤولية إلى جانب البعد الاجتماعي و النفسي بين الوالدين و عدم احترام الحرية الشخصية للشباب و عدم ترك المجال للشباب للتعبير عن آرائهم، أو الإغداق على الأبناء و المسارعة في تلبية طلباتهم في شراء الحاجيات وكثيرا ما يتم ذلك تعويضا عن إهمال الناجم عن انشغال الوالدين عن الأسرة، و الجدير بالذكر أن المشكلات آنفة الذكر ينجم عنها التمرد على الأسرة و الرغبة في التحرر من التبعية و تحقيق الذات.[1] ومن المشكلات الاجتماعية أيضا التي قد تواجه الشباب الانضمام إلى رفقاء السوء و محاولة تقليدهم و عدم توافر القدوة الحسنة و كثرة أوقات الفراغ.

ثانيا: البطالة و عدم توفر فرص العمل:

هناك العديد من المشكلات الاقتصادية أهمها: عدم الاستقلال المالي و عدم الحصول على مناصب عمل، فالعمل من أهم القضايا التي تشغل اهتمام الشباب و المجتمع ككل.. فالبطالة تعد من أهم مشاكل الشباب في المجتمعات العربية اليوم، إن عدم الحصول على العمل يؤدي إلى مشاكل أخرى متعددة في مقدمتها البطالة و من المعروف أن عواقب البطالة متنوعة ، حيث أنها قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة و الانحراف و القلق و الإحباط الذي يؤثر على استقرار المجتمع[2].

بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدخل و عدم وجود المسكن الملائم و المواصلات و الخدمات الصحية. و هذه المشكلات من الأمور التي تسبب المعاناة و الانحرافات عند الشباب نتيجة الحرمان الاقتصادي، فالشخصية الشابة _ خاصة الجامعية_ هي أكثر شعورا بوطأة هذا الحرمان نظرا لتعدد

---

[1]_ دلال، ملحس استيتية و عمر موسى سرحان. مرجع سابق،ص ص 287_288

[2]_ منى ،سعيد الحديدي وسلوى إمام علي. الإعلام والمجتمع.ط1.القاهرة : الدار المصرية اللبنانية،2004، ص 207

مطالبها و ارتفاع مستوى طموحها، و غير قادرة على الوفاء بالمستويات الدنيا لإشباع الحاجات الأساسية من ملبس_مسكن_مواصلات...[1].

ثالثا: عدم الثقة بالنفس:

تتركز هذه المشكلة على جملة من الشروط الاجتماعية فالمصير الإنساني في المجتمعات المختلفة مرهون بالقدرة الاجتماعية،وتتعزز عدم الثقة في صلب العمليات التربوية و في منظوماتها، و مفاهيمها إذ تؤكد هذه المنظومة التربوية على مفاهيم الإكراه و القمع و التسلط، وهي إجراءات تربوية سلبية تفقد الإنسان كل طاقة و كل إمكانية في الفعل و تقتل في داخله محاولة تبرز فيها ملامح المبادرة و الفعل، فالشخصية العربية عموما تفتقر للشعور بالثقة و الشعور بالأمن الوجودي.

و لعل من أهم أسباب فقدان الشباب الثقة بالنفس نجد حرمانهم في مرحلة الطفولة من الإشباع العاطفي و المادي كذلك ما يتعرض له الطفل من صد و زجر و ردع كلما أراد أن يعبر عن ذاته يولد فيه فقدان الشعور بالثقة بهذه الذات، كما أن الأسرة عندما تقوم بحرمان الطفل من التدرب على تحمل المسؤوليات البسيطة يشب فاقدا للثقة في قدراته و استعداداته و ذكائه العام[2].إن الشعور بفقدان الثقة في النفس يولد الشعور بالنقص و الدونية و من المظاهر السلوكية لفقدان الثقة بالذات التردد و إيجاد صعوبة في اتخاذ القرارات بنفسه دون مساعدة غيره.

رابعا: الخوف من المستقبل:

يشكل المستقبل و الاهتمام به الأولوية في حياة الشاب حيث أشارت العديد من الدراسات بأن الاهتمام بالمستقبل يشكل أهم الموضوعات و أولها التي تثير اهتمام الشباب على الإطلاق،و هذه النظرة للمستقبل سواء كانت إيجابية أو سلبية سوف تؤثر وتتأثر بدافعية الشباب للإنجاز و بمعتقداتهم إن وجدت و التي إن لجأ إليها سوف يعاني من عدم وضوح و تزيد من قلقه نحو المستقبل، فمحاور أزمة الشباب تتمثل في مجموعة من المتغيرات و العوامل التي تتصل بصميم وجوده و حاجاته الإنسانية الآنية كما تتصل بصورة أساسية بغموض و قتامة الصورة المستقبلية لديهم[3].

ويكون الخوف من المستقبل عند الشباب نتاجا لغياب الأمن النفسي في مجتمع لا يتيح له فرصة الوفاء بالتزاماته فيشعر بأنه في وسط عالم عدائي مليء بالتناقضات لكونه يقف حائلا أمام تحقيق ذاته من خلال دور اجتماعي يعطيه الإحساس بالتفرد لأن فقدان الإنسان لذاته المتفردة يجعله لا يشعر

---

[1]_ ماجد، الزيود.مرجع سابق،ص 49

[2]_عبد الرحمن محمد، العيسوي.جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته.ط1.بيروت:دار منشورات الحلبي الحقوقية.2004، ص 30

[3]_ هبة، مؤيد محمد .قلق المستقبل عند الشباب و علاقته ببعض المتغيرات.مجلة البحوث التربوية و النفسية.27. (2010):ص 326

بالأمان فينتابه القلق و يغيب المعنى من حياته .كما ينشأ هذا الخوف عندما يكون الواقع الذي يعيش فيه الشاب غير مشبع لرغباته و محبط له،كما ينشأ عندما تكون الظروف المحيطة به ليست في جانبه ، لذلك يكون القلق إنذار بخطر محتمل[1].

وإن كان الخوف من المستقبل له مبرراته لدى شباب اليوم في مجتمعات عربية تعاني من ظروفها السيئة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية او حتى ثقافية فيجب الإشارة إلى أن الشاب الذي لديه خوف و قلق من المستقبل هو شخص يتصف بالسلبية و عدم الثقة بالنفس و التوقعات السلبية لكل ما يحمله المستقبل فمواجهة المستقبل تعني العمل و الإصرار و العزيمة و الثقة العالية بالنفس لا تعني الانسحاب و الهروب و الاغتراب...حتى و إن كانت الظروف المحيطة قاسية و صعبة.

خامسا: مشكلات أوقات الفراغ:

من المشاكل المعقدة التي يعاني منها الشباب العربي مشكلة الضياع أو ما نسميه بمشكلة الفراغ، أي عدم القدرة على تمضية الوقت فيما يفيد و يثمر،فالفراغ مشكلة ترهق الإنسان و تجعله متعبا أكثر من المرهقين في ممارسة الأعمال اليومية،و يبعث الضجر و الملل للفرد فالفراغ قد يؤدي بالفرد إلى الإصابة بالأمراض النفسية و ذلك ما سينعكس سلبا على الفرد نفسه و على المجتمع،ما يعني أن الفرد من دون قيمة.[2]

إن مسؤولية شغل وقت الفراغ للشباب تحديدا تقع على عاتق جهات متعددة وهي : الفرد نفسه الذي لا بد أن يكون في مستوى معرفة احتياجاته ، ومن ثم المجتمع بجميع مؤسسات الاجتماعية والمدنية.

إن وجود وقت الفراغ لدى الشباب بقدر ما هو نعمة بقدر ما يتحول إلى نقمة بسبب عدم الاستغلال الأمثل للوقت، فالفراغ يؤدي إلى الانخراط في اللهو و العبث و رفقاء السوء ..، فمثل هذه الحالة من اللامبالاة و اللامسؤولية قد تنمي في الشباب عادة الإهمال وقد تدفعه نحو الانحراف والضياع واكتساب عادات سلبية كالكسل و الخمول والاتكالية وعدم المسؤولية والتورط في أعمال العنف والجريمة والإدمان و غيرها.. إلى جانب عدم الاستفادة من وقته وعدم استغلاله أو استثماره استثمارا مفيدا لحياته و مستقبله. لذلك يجب القول بأن ملء أوقات الفراغ بالوسائل الخاطئة يعد من أخطر الأمور على حاضر شبابنا و مستقبلهم، ومن البديهي أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى انحراف السبل بهذه الفئة الهامة من المجتمع التي يقع على عاتقها الارتقاء بالمجتمع و الرقي به.

---

[1]_هبة، مؤيد محمد .مرجع سابق، ص ص 328_329

[2]_ مجدي، أحمد محمد عبد المالك. مرجع سابق،ص 149

سادسا: مشكلة صراع الأجيال (الفجوة بين الآباء و الأبناء):

إن المتأمل في واقع المجتمعات العربية اليوم يدرك بسهولة أن هناك خلافا واضحا في العلاقة القائمة بين جيل الكبار و جيل الشباب و أن هناك شرخا فاصلا بين الجيلين. فصراع الأجيال هو ذلك الاختلاف في الرؤى بين الجيلين الشباب والكبار، واضطراب العلاقة بين الآباء والأبناء, وتأزمها، فالأبناء يتهمون الآباء بأنهم لا يفهمون, وأنهم متأخرون عن إيقاع العصر، ويصفونهم بالمتزمتين والمتشددين. بينما يتهم الآباء الأبناء بأنهم لا يحترمون القيم، ولا العادات،ولا التقاليد، وهم قليلو الخبرة، ولا يحترمون آراء وخبرة الكبار، ومن هنا ينشأ الصراع بين الجيلين وتتسع فجوة النفور التي قد تصل أحيانا إلى القطيعة.

وقد يتخذ صراع الأجيال أشكالا مختلفة منها الصراع الفكري الذي يتمثل في أفكار جديدة يحملها الأبناء كالحداثة وتجاهل الموروث والانسلاخ من القيم العربية والإسلامية، وهناك الصراع السلوكي الذي لا يمت إلى عادات وتقاليد الآباء كالملابس الضيقة الفاضحة والكذب والمراوغة والميوعة أثناء المشي والكلام، والتدخين علناً والخروج على كل حدود الحياء والآداب، وغالبا ما يتخذ الصراع السلوكي عند أبناء اليوم وشبابهم مظهر التحدي والعنف ومخالفة القواعد العامة والقوانين وقد يصل الأمر إلى ارتكاب الجرائم المختلفة. وهناك الصراع الأسري الذي تنعدم فيه المحبة والمودة والاحترام ويثور الأبناء على آبائهم وأمهاتهم ويخرجون على الطاعة واحترام الواجبات والحقوق، وبالمقابل يمل الآباء وتضعف الأمهات ويتخلى الجميع عن المسؤولية، كل ذلك يؤدي إلى تفكك الأسرة وانحلالها[1].

ولعل من أهم أسباب هذه الفجوة بين الآباء و الأبناء هو أولا في أسلوب التعامل من قبل الوالدين ، فالكثير من الآباء و الأمهات يعاملون أولادهم في مراحل متقدمة معاملة يغشاها الكبت والقسوة و اتخاذ القرارات بالنيابة عنهم وحتى دون الرجوع إليهم،و مهما يكون هذا القرار صائبا فالأولى بهم أن يأخذوا رأيهم و ذلك من أجل إشعارهم بأنهم مكتملي العقل و عليهم اتخاذ القرارات بأنفسهم و ثانيا لزرع الثقة في أنفسهم.بالإضافة إلى دور المجتمع و الإعلام المرئي خاصة في خلخلة العلاقة المتينة بين الوالدين و أبنائهم ،فكلنا نعرف ما يقدمه لنا الإعلام من فساد أخلاقي يكون له التأثير الأكبر على الأبناء وما يزرع فيهم من مبادئ خاطئة و أفكار هدامة. [2]

---

[1]_عبد الجليل،حسين.صراع الأجيال خطر يهدد الأسرة والمجتمع،جريدة السياسة،بتاريخ :13_02_2015 عن موقع:
www . al_seyassah.com

[2]_ مجدي، أحمد محمد عبد الله.مرجع سابق، ص97

وللتقليل من الفجوة بين الجيلين لا بد من إيجاد نوع من التفاهم بين الآباء و الأبناء في صورة تفاعل لا صراع يسمح فيه بمناقشة نوع الاختلاف ، أو الاتفاق بين قيم الماضي و قيم الحاضر، وانتقاء ما هو صالح و مناسب لجيل الشباب واستبعاد ما عداه. كما ينبغي أن تتخذ سلطة الآباء شكلا ديمقراطيا يعتمد على التوجيه والإرشاد و ليس الأمر و النهي بل الحب و التسامح و الحوار و إتاحة الفرص للأبناء للتعبير عن أنفسهم و أفكارهم دون خوف أو توتر و مناقشتهم فيه بموضوعية مع التوجيه والنصح إذا تطلب الأمر دلك، لذلك الصداقة و المودة بين الآباء و الأبناء هي السبيل الوحيد لنبذ الخلاف بينهم و من شأنه تقليل مشاكل الأبناء مع الآباء و سد فجوة التباعد فيما بينهم.

سابعا: أزمة الاغتراب و التهميش:

يمكن أن نتحدث عن اغتراب الشباب العربي عموما في ضوء حقيقة موضوعية و هامة و بسيطة في نفس الوقت _ وهي شبكة العلاقات و التنظيمات الاجتماعية التي يرتبطون بها لا تقوم على أساس تقدير موضوعي سليم لظروفهم و اهتماماتهم و إمكانياتهم، ولا يسير العمل فيها بحيث يحقق مصالحهم و يرضي طموحاتهم.

إن هذه الأزمة التي تبدو في علاقة الشباب ببعض التنظيمات الاجتماعية تمتد لتشملهم، فالعمل الذي يتاح لهم لا يلتقي في أغلب الأحيان مع استعداداتهم و خبراتهم و ميولهم و تطلعاتهم بل وقد يتعارض معها. ومن ثم يصبح العمل نشاطا ثقيلا على النفس غريبا عنها يمارسه الشخص_بالرغم منه_ بمعنى آخر من أجل أن يعيش لا من أجل أن يستمتع به و يعجز مثل هذا النوع من العمل في مساعدة الإنسان في تفتح إمكانياته وتحقق ملكاته، بل إنه يدفع فيه إحساسا بالسلبية تجاه الواقع و اتجاها باللامبالاة[1].

فالاغتراب نمط من التجربة ، يعيش فيها الإنسان صراع قيم متضاربة تؤدي إلى تلاشي الذات و سقوط الهوية الفردية و الاجتماعية.و في هذا الصدد أشار " ميلفن سيمان (Seman_M1959) إلى أن هناك خمسة استخدامات لهذا المفهوم و تلك السمات هي:

1. انعدام القوة: و يعني شعور الفرد بأنه ليست لديه القدرة على التأثير في المواقف الاجتماعية المحيطة به.
2. فقدان المعنى:الذي يتضمن عجز الفرد عن الوصول إلى قرار، أو معرفة ما ينبغي أن يفعله أو إدراك ما يجب أن يعتقده موجها لسلوكه.

[1]_ عزت ،حجازي.مرجع سابق، ص ص 74_75

3. فقدان المعايير:وهو لجوء الفرد إلى استخدام أساليب غير مشروعة و غير موافق عليها اجتماعيا لتحقيق أهدافه.

4. العزلة: و معناها انفصال الفرد عن تيار الثقافة السائدة و تبني مبادئ أو مفهومات مخالفة مما يجعله غير قادر على مسايرة الأوضاع القائمة.

5. غربة الذات: و هي إدراك الفرد بأنه أصبح مغتربا حتى عن ذاته.[1]

فالاغتراب يعد أحد أخطر المشاكل التي تواجه الشباب اليوم، بل إنه شعور أصبح ملازماً لدى الكثير منهم، نتيجة لارتباطه بمتغيرات وإفرازات عدة فيه، فالبطالة تلاحقه في كل مكان وهو عاجز عن توفير حتى لقمة العيش وهو تخطى الثلاثينات من عمره ، وجميعها أسباب كافية لزيادة الشعور بالاغتراب عنده و الشعور بالتهميش و الإقصاء بسبب حرمانه من أبسط حقوقه كالعمل و السكن و الزواج والاستقرار ....غياب كل هذه الحقوق يجعل من الشباب طاقة بائسة معطلة إلى أجل غير مسمى يعاني التهميش و الإقصاء و الغربة في وطنه و بين أهله، على هامش المجتمع غير فاعل فيه مما يدفعه إلى السلبية و الانسحاب أو الهجرة السرية (الحرقة) أو التمرد و العنف و الانحراف و الإدمان كما هو حال العديد من الشباب الجزائري.

هذا إلى جانب مشكلات اجتماعية أخرى كالعنوسة و مشكلة تأخر سن الزواج والإدمان و الهوية والجنس وغيرها ....كلها تؤثر على سلوك الشباب و كلما اجتمعت بعضها أو كلها كلما انعكس ذلك سلبا على سلوكياته و أفكاره مما يجعله من مصدر قوة و طاقة فاعلة في المجتمع إلى مصدر خراب وتهديم وانحراف لمجتمعاتهم و ما يحدث اليوم في بعض المجتمعات العربية خير دليل على ذلك (أو ما يسمى بدول الربيع العربي).

[1]_ مجدي محمد أحمد ،عبد الله. مرجع سابق، ص 235

خاتمة:

إنّ العنف كثقافة هو تهديد لكل فرد ولكل مجتمع على حد سواء، خاصة وأن العنف بمفهومه الواسع كما تطرقنا إليه في هذا الفصل أصبح لا يقتصر على الحروب أو الإرهاب أو الضرب الجسدي بل يشمل عدة سلوكات معنوية ورمزية من شأنها التعدي على حقوق الآخر.لقد سيطرت ثقافة العنف ومازالت على معظم المجتمعات المعاصرة، وأصبحت حقيقة واقعية تميز أسلوب التعامل مع الأفراد فيما بينهم وحتى المجتمعات فيما بينها.

إنّ العنف كمرض اجتماعي يعتبر من المشكلات التي تمثل مصدر قلق واضطراب، ومصدر خلخلة لعالم القيم، ومساس بالسير الطبيعي للمؤسسات، فهو من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي وجدت لها مكانا عبر التاريخ في مختلف المجتمعات الإنسانية، وهي أيضا ظاهرة معقدة تتداخل فيها وتتشابك وإياها عدّة عوامل منها: النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وغيرها.

كما حاولنا من خلال هذا الفصل أن نبرز دور الشباب و أهميته في المجتمع،فهم شريحة اجتماعية تشغل وضعا متميزا في بنية أي مجتمع كما أن الشباب و العنف أصبح وجهان لعملة واحدة في مجتمعاتنا المعاصرة اليوم.

الفصل الخامس

التنشئة الاجتماعية المفهوم،النظريات والعوامل المؤثرة

تمهيد

المبحث الأول:ماهية التنشئة الاجتماعية

المبحث الثاني:خصائص التنشئة الاجتماعية وأهدافها

المبحث الثالث: المؤسسات التنشئية

المبحث الرابع: نظريات التنشئة الاجتماعية

المبحث الخامس:العوامل المؤثرة والمعيقة في التنشئة الاجتماعية

خاتمة

الفصل الخامس

التنشئة الاجتماعية:المفهوم، النظريات والعوامل المؤثرة

تمهيد:

تتحدد سمات الفرد بعاملين أساسيين أولهما ما يطبعه من صفات وراثية أخذها عن آبائه عن طريق الجينات الوراثية كلون البشرة، والشكل، وثانيهما ما يكتسبه من بيئته الاجتماعية التي يعيش فيها من لغة وعادات وتقاليد، أي أن العوامل الوراثية والعوامل البيئية تتفاعل وتتعاون في تحديد صفات الفرد، وفي تباين نموه ومستوى نضجه وأنماط سلوكه ومدى توافقه وشذوذه، وكل هذا يصب في وعاء ما نصطلح عليه بعملية التنشئة الاجتماعية أو عملية التطبيع الاجتماعي.

تعد عملية التنشئة الاجتماعية العملية المحورية التي يقوم على أساسها المجتمع كما أنها العملية البنائية لشخصية الفرد، تجعله قادرا على التفاعل مع المحيط الذي يعيش فيه، فهي بمثابة همزة وصل بينه وبين مجتمعه، باعتبارها منظومة العمليات التي يعتمدها المجتمع لنقل ثقافته إلى أفراده بما تنطوي عليه هذه الثقافة من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد، إنها باختصار العملية التي يتم من خلالها دمج الفرد في المجتمع، ودمج ثقافة المجتمع في الفرد بتشريبه هذه الثقافة عبر مختلف المؤسسات التنشئية انطلاقا من الأسرة كأهم مؤسسة إلى غاية المدرسة وجماعة الرفاق ودور العبادة ووسائل الإعلام.

وبناء عليه تكون سلوكات الفرد نتاج لهذه العملية وما هي إلا انعكاس لما تلقاه في مؤسساتها وهذا ما سنحاول عرضه وتوضيحه من خلال هذا الفصل المقدم حول عملية التنشئة الاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية التنشئة الاجتماعية:

المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي:

يستعرض أبو القاسم الأصفهاني معنى التنشئة الاجتماعية لغويا فيقول: نشأ النشء، والنشأة إحداث الشيء وتربيته، وقوله تعالى: " ولقد علمتم النشأة الأولى "[1] ويقال نشأ فلان، والناشئ يراد به الشاب، والإنشاء هو إيجاد الشيء وتربيته، وينشأ أي يتربى. [2]

أما التنشئة الاجتماعية اصطلاحا فيعرفها "ميشال دنكن" في معجم علم الاجتماع بأنها: "العملية التي يتعلم عن طريقها الفرد كيف يتكيف مع الجماعة عند اكتسابه للسلوك الاجتماعي الذي توافق عليه، كما أن العملية الأساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجا في جماعة اجتماعية من تعلم ثقافتها ومعرفة دوره الاجتماعي فيها طبقا لهذا، تكون عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة مدى الحياة " [3] ،فهي العملية التي يتم من خلالها نقل القواعد ومعايير السلوك والتوقعات والمعرفة الخاصة بثقافة الكبار إلى الأطفال من خلال مراحل النضج والنموّ.[4]

المطلب الثاني: الناحية السيكولوجية:

تعرف التنشئة الاجتماعية عند بعض علماء النفس على أنها عبارة عن تلك العمليات الاجتماعية التي يقوم بها الشخص والتي تأتي بدورها بالناتج الاجتماعي الذي يتم اكتسابه، والمتمثل في مجموعة الاتجاهات والقيم والسلوك المقبول في ظل نظام اجتماعي معين. [5]

وتدل التنشئة الاجتماعية في معناها العام على العمليات التي يصبح بها الفرد واعيا ومستجيبا للمؤثرات الاجتماعية، وما تشمل عليه هذه المؤثرات من ضغوط وما تفرضه من واجبات على الفرد حتى

---

[1] _ سورة الواقعة، الآية 62

[2] _ نقلا عن زكريا، الشربيني ويسرية صادق.تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته. القاهرة :دار الفكر العربي. 2000، ص17.

[3] _ميشال، دنكن. معجم علم الاجتماع. ترجمة: إحسان محمد الحسن. بيروت :دار الطليعة . 1986، ص13.

[4] _عواد معروف، أمل. أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للطفل في الأسرة الجزائرية.بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987، ص33.

[5] _عباس محمود ،عوض و رشاد صالح دمنهوري.علم النفس الاجتماعي: نظرياته وتطبيقاته. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1994، ص54.

يتعلم كيف يعيش مع الآخرين ويسلك معهم مسلكهم في الحياة، وفي معناها الخاص هي نتاج العمليات التي يتحول بها الفرد من مجرد كائن عضوي إلى شخص اجتماعي. [1]

وفي تعريف سيكولوجي آخر لعملية التطبيع الاجتماعي تعرف على أنها عملية تشكيل السلوك اجتماعي للفرد واستدخال ثقافة المجتمع في بناء الشخصية، منذ طفولته وحتى نهاية العمر بمعنى أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تتم مرة واحدة وتنتهي وإنما هي عملية ملازمة للإنسان في جميع مراحل حياته.[2] لذلك يرى علماء النفس أن مفهوم التنشئة الاجتماعية يشير إلى العملية التي ينمو من خلالها الفرد ليكون كائنا اجتماعيا، أو هي العملية التي يكتسب بها الفرد الحساسية للمنبهات الاجتماعية مثل: الضغوط والالتزامات الاجتماعية، ويتعلم السير في إطارها ويسلك مثل الآخرين في جماعته أو ثقافته، بالإضافة إلى هذا نجد علماء النفس الاجتماعي الذين اهتموا بهذا المفهوم كثيرا واعتبروا أن عملية التطبيع الاجتماعي هي عملية تفاعل يتم من خلالها تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، وهي في أساسها عملية تعلم لأن الطفل يتعلم أثناء تفاعله مع البيئة الاجتماعية عادات أسرته وأسلوب حياتها وبيئته المباشرة ومجتمعه عامة. [3]

المطلب الثالث: الناحية السوسيولوجية:

بينما يستخدم علماء الاجتماع مصطلح التنشئة الاجتماعية للإشارة إلى العمليات التي يتم من خلالها إعداد الفرد (الطفل)، والعوامل الاجتماعية ذات الدلالة والمعنى ومن هنا يستطيع أن يتكيف مع البيئة الاجتماعية حيث ينبغي عليه أن يعيش.[4] ويتفق معظم علماء الاجتماع على أنها عملية تعلم

وتعليم تقوم على التفاعل الاجتماعي،وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوكا ومعايير واتجاه مناسب لدور اجتماعي معين، وتمكنه من مسايرة جماعته والتوافق معها وييسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية.[5]

وتركيز مفهوم التنشئة الاجتماعية على عملية نقل قيم المجتمع إلى الفرد، مفهوم قديم وواسع، إذ يحمل معنى التنشئة الاجتماعية ، سواء التقليدية أو الحديثة منها، والتي تكون من ورائها سلطة تشرف عليها وتوجهها حسب ما تتوقعه من الفرد في المستقبل، إلا أن مفهوم التنشئة الاجتماعية من ناحية

---

[1] _فؤاد، البهي و سعد عبد الرحمان. علم النفس الاجتماعي: رؤية معاصرة.القاهرة :دار الفكر العربي. 1999، ص102.

[2] _نبيل عبد الفتاح، حافظ وعبد الرحمان سيد سليمان. علم النفس الاجتماعي. ط1. القاهرة :مكتبة زهراء الشرق. 2000، ص97.

[3] _معمر، داود.مرجع سابق، 2009، ص19.

[4] _هند،بشريوي. الطفل المغربي وأساليب التنشئة الاجتماعية بين الحداثة والتقليد.بتاريخ : 2006/08/24 عن موقع www.geocities.com/ima_nour:

[5] _إبراهيم ،عثمان. سيكولوجية التغير والتجديد في بناء العقل العرب. بيروت :دار الوفاء. ب ت ، ص130.

أخرى يأخذ مفهوما أكثر ديناميكية لما يتضمنه من معنى التشكيل الاجتماعي، من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي بين الفرد ومحيطه الاجتماعي، فتتم عملية التنشئة الاجتماعية في بعض المواقف بشكل تلقائي، ولذلك نجد مجموعة من الباحثين يحددون معنى التنشئة الاجتماعية، بناء على تفاعل الفرد مع المحيط الذي يعيش فيه وبهذا تدخل مؤسسات وهيئات أخرى تقوم بوظيفة التشكيل الاجتماعي للفرد بجماعة الرفاق مثلا.

فتعرف التنشئة الاجتماعية عندئذ بأنها: "عملية تعلم وتعليم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد (طفلا، فمراهقا، فراشدا، فشيخا) سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها وتكسبه الطابع الاجتماعي وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية".[1]

وعموما يشير مفهوم التنشئة الاجتماعية إلى أنها تلك العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم المعيشة في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقيم ومهارات، كما تهدف إلى إكساب الفرد أساليب سلوكية معينة تمكنه من التكيف النفسي والاجتماعي في المجتمع الذي ينتمي إليه.

المطلب الرابع: دلالات التنشئة الاجتماعية لدى بعض المفكرين:

أولا:أبو حامد الغزالي:

اهتم الغزالي بالتنشئة الاجتماعية في كتابه " إحياء علوم الدين" فنصح بمراعاة الاعتدال في تأديب الطفل وإبعاده عن أصحاب السوء وعدم التساهل معه في المعاملة، كذلك عدم تدليله وشغل وقت فراغه بالقراءة وأحاديث البلاد وأخبارها، وبقراءة القرآن الكريم وحث الآباء بتخويف أبنائهم من السرقة وأعمال الحرام. [2]

(1) _عامر، مصباح. التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي.ط1. القاهرة :دار الكتاب الحديث، 2011، ص ص 28- 29.

(2) _ابراهيم ،عثمان. مرجع سابق، ص130.

ثانيا:ابن خلدون:

كان اهتمام "**ابن خلدون**" بمصطلح التنشئة الاجتماعية من خلال تخصيص فصل كامل في مقدمته حث فيه على ضرورة تعلم الطفل القرآن من حداثته، ويذهب أيضا للقول أن القسوة في معاملة الأطفال تدعوهم إلى المكر والخبث والخديعة. [1]

ويقول "**ابن خلدون**" أن " الغاية من ذلك الوصول بالوليد بالرسوخ العقائد الإيمانية في نفسه، وغرس أصول الأخلاق الكريمة عن طريق الدين، الذي جاء مهذبا للنفوس ومقوما للأخلاق باعثا على الخير".[2]

ويؤكد ابن خلدون على الرحمة بالأطفال، حيث نجده أعطى أهمية بالغة لكيفية معاملة المتعلم من طرف المربي وهذه القضية شكلت محور اهتمام جميع المربين العرب والمسلمين وعليه نجده يركز على مسألة القهر والتسلط اللتان يمكن أن تشكلان أحد الأسباب المؤدية إلى الانحطاط وطغيان الرذائل.[3]

ثالثا:جون جاك روسو(J .J.Rousseau):[4]

من المفاهيم التي طرحها " **روسو**" والمتعلقة بالتربية والتنشئة ما يلي:

1. الاهتمام بدراسة سلوك الأطفال سواء أكان في المنزل أو المدرسة.
2. ضرورة الاعتقاد بأن الأطفال هم أطفال وليسو برجال
3. لا أم...لا طفل.
4. الاهتمام بنشاط الأطفال ...وإخراجهم إلى الطبيعة.
5. من الخطأ أن ندرس الأشياء المعنوية قبل الأشياء الحسية للطفل.
6. تربية الحواس في الطفولة...أمر ضروري لأن العقل مؤسس على الحواس.
7. ضرورة الاهتمام بتربية الطفل نفسيا وجسميا وعقليا وخلقيا وحركيا.

---

[1] _عباس محمود ،عوض و رشاد صالح دمنهوري. مرجع سابق، ص58.

[2] _ نقلا عن رشاد صالح، دمنهوري. التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي. مصر: دار المعرفة الجامعية. 1995، ص26.

[3] _جمال، معتوق. صفحات مشرقة من الفكر التربوي عند المسلمين. ط1. الجزائر :دار الإمام مالك للنشر والتوزيع. 2004، ص173.

[4] _عباس محمود، عوض و رشاد صالح دمنهوري.مرجع سابق، ص57.

فالتنشئة الاجتماعية عملية يتم فيها تشكيل السلوك الإنساني، بتكوين المعايير والقيم والمهارات والاتجاهات للأفراد كي تتطابق وتتسق مع دورهم الاجتماعي حتى يسلك كل فرد حسب جنسه ذكر كان أم أنثى دوره المتوقع في المجتمع الذي يعيش فيه حاضرا ومستقبلا.[1]

رابعا: تالكوت بارسونز (parsans) وإميل دوركايم:

يعد إميل " **دور كايم**" و"**تالكوت بارسونز**" أول من استخدما مفهوم "التنشئة الاجتماعية" (socialisation) بمعناه التربوي وأول من عملا على صياغة الملامح العلمية النظرية للتنشئة الاجتماعية، ويرى " إميل دور كايم " أن الإنسان الذي تريد التربية أن تحققه فينا ليس هو الإنسان على غرار ما أودعته الطبيعة بل الإنسان على غرار ما يريده المجتمع، وأن التنشئة الاجتماعية تعمل على تأهيل الأطفال على اكتساب العادات والتقاليد والسلوكيات ونسق القيم والمعايير من خلال الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. [2]

أما "**بارسونز**" فيعرف التنشئة الاجتماعية على أنها عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع أنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي عملية مستمرة لا نهاية لها.[3]

ويقول "**ماكيفر وبيدج**": " لا يوجد بين التنظيمات التي يحتويها المجتمع، الكبير منها أو الصغير، ما يفوق الأسرة في قوة أهميتها الاجتماعية، فهي تؤثر في حياة المجتمع بأكمله بأساليب متعددة، كما أن صدى التغيرات التي تطرأ عليها تتردد في الهيكل الاجتماعي برمته. [4]

مما سبق يتضح لنا بأن جميع التعاريف المقدمة حول مفهوم التنشئة الاجتماعية تشترك في كون هذه العملية هي عملية تطبيع وتعليم تقوم على التفاعل الاجتماعي وهي عملية تعليمية يتم من خلالها تشكيل الملامح الأساسية لشخصية الفرد بتلقينه أسس ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه، ومختلف أعرافه ومعتقداته وقيمه وعاداته لتمكنه وتتيح له فرصة الاندماج في الحياة الاجتماعية.

إن التنشئة الاجتماعية عملية متجددة ففي كل مرة يأخذ الفرد دورا جديدا أو مركزا جديدا إلا وعليه أن ينشئ نفسه مرة أخرى طبقا لهذا المضمون الاجتماعي الجديد، وهو ما يمكن تسميته بالتنشئة

---

[1] _ زكريا، الشربيني ويسرية صادق. مرجع سابق، ص18.

[2] _ فيروز، زرارقة. محاضرات في علم الاجتماع التربوي. ط1.الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع. 2008، ص 45.

[3] _ نقلا عن فرح، محمد. البناء الاجتماعي والشخصية. الإسكندرية :الهيئة العامة للكتاب. 1980، ص70.

[4] _مراد، زعيمي.مؤسسة التنشئة الاجتماعية.ط1. الجزائر:دار قرطبة للنشر والتوزيع. 2007، ص64.

الاجتماعية الفرعية أو الثانوية، ويجب أن نسجل هنا الفرق بين التنشئة الاجتماعية والتربية، فالمصطلح الأول أكثر سعة وأشمل من المصطلح الثاني، وهذا الاختلاف في تعريفات التنشئة الاجتماعية ناتج عن التموقع وفقا للنظريات المطروحة في إطارها وهي تتفق في كون التنشئة تتمثل في عملية اكتساب الفرد ثقافة المجتمع، لكنها تختلف فيما يتعلق بمؤسسات التنشئة ومراجعها ووظائفها.

ويرى الفلاسفة أنها عملية تحويل الإنسان من كائن بيولوجي إلى إنسان اجتماعي ضمن سياق النمو النوعي له.

ويرى علماء الاجتماع أنها عملية تواصل اجتماعي وترسيخ لثقافة أفراد المجتمع، ويركز علماء النفس على آليات التعلم وقابليتها عند الطفل لاستيعاب معايير المجتمع الثقافية والتربوية وقيمه.[1]ويرى: " التربويون أنها العملية التي تهيئ الأجيال للقيام بوظائفهم في الحياة الاجتماعية" [2].

وتشترك كل هذه التعاريف في أن التنشئة هي عبارة عن نقطة التقاء وتواصل بين الفرد والمجتمع، وهي عملية مهمة في تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد، يتم من خلالها استدخال ثقافة المجتمع في بناء شخصيته وهي عملية مستمرة لا تقتصر فقط على الطفولة ولكنها تستمر في المراهقة والرشد وحتى الشيخوخة.

المبحث الثاني: خصائص التنشئة الاجتماعية وأهدافها:

المطلب الأول: خصائص التنشئة الاجتماعية:

تتميز عملية التنشئة الاجتماعية عن باقي العمليات الإنسانية بجملة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية:

1. هي عملية نمو يتحول خلالها الفرد من طفل يعتمد على غيره، متمركز حول ذاته لا يهدف في حياته إلى إشباع حاجاته الفيزيولوجية فحسب، بل فرد ناضج يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية وتحولها.
2. تعتبر عملية تعلم اجتماعي، حيث يتعلم الفرد فيها عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية والمعايير الاجتماعية التي تحدد هذه الأدوار، ويكتسب الاتجاهات النفسية والأنماط السلوكية التي توافق عليها الجماعة ويرتضيها المجتمع.

---

[1] _عبد العزيز، خواجة.مبادئ في التنشئة الاجتماعية. وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع،2005، ص19.

[2] _ نفس المرجع، ص 20.

3. التنشئة الاجتماعية تختلف من مجتمع لآخر ومن جيل لآخر فهي تختلف في الأسلوب باختلاف المجتمعات والثقافات وتساهم فيها عدة مؤسسات[1]
4. عملية مستمرة لا تقتصر فقط على الطفولة ولكنها تستمر مع المراهقة والرشد وحتى الشيخوخة، حيث أن المشاركة المستمرة في مواقف جديدة تتطلب تنشئة مستمرة يقوم بها الفرد بنفسه حتى يتمكن من مقابلة المتطلبات الجديدة للتفاعل وعملياته التي لا نهاية لها، مما يترتب عليه أن التنشئة الاجتماعية لا تكتمل ولا تبقى الشخصية ثابتة أبدا.
5. التنشئة الاجتماعية عملية ديناميكية، تتضمن التفاعل والتغير، وهي عملية معقدة متشعبة تستهدف مهام كبيرة وتتوسل أساليب ووسائل متعددة لتحقق ما تهدف إليه.[2]
6. هي عملية نقل حضاري، فهي في عمقها الاجتماعي نقل للقيم الحضاري لمجتمع ما، للمحافظة عليها من الاندثار أو التغلب على قيم حضارية أخرى وغزوها ويظهر هذا بشكل واضح في عصرنا من خلال ما يعرف بوسائل الإعلام.
7. عملية اجتماعية مستمرة، فهي تحدث في وسط اجتماعي يتكون من أفراد المجتمع، وهذه الاجتماعية تؤدي إلى تبادل النماذج السلوكية بين الأفراد وتعديلها وفق لما تدعو إليه حاجة المجتمع، والتنشئة الاجتماعية عملية مستمرة لا تقتصر فقط على فترة الطفولة، فالفرد يخضع لها منذ ولادته وتستمر معه حتى وفاته.[3]
8. تعطي الفرد القدرة على القيام بالدور الاجتماعي المحدد له، ويعرف الدور على أنه السلوك الذي يحدد للفرد وفق أسس اجتماعية، تنبثق عن قيم المجتمع وأهدافه، وتختلف هذه الدور وفق مراحل النمو المختلفة، فقد يلعب الدور كطفل في الأسرة، ثم كطالب، ثم كمسؤول...وغير ذلك.
9. تعطي الفرد القدرة على ضبط سلوكه، ولكن ضبط السلوك هذا يتبع عوامل عديدة في الأسرة مثلا، كثقافة الوالدين، والاتجاهات نحو الطفل، إلى غير ذلك [4]،ولما كانت هذه الثقافة والاتجاهات المختلفة من أسرة لأخرى فإننا نجد الاختلاف في السلوك بين فرد وآخر.

ولذلك كانت عملية التنشئة الاجتماعية عملية معقدة ومركبة تتداخل فيها عناصر كثيرة، بدءا من طبيعة شخصية الإنسان وبنيته النفسية، إلى المحيط الاجتماعي وما يحتويه من قيم ونماذج سلوكية إلى

---

(1) _عبد الله، الرشدان. علم اجتماع التربية. عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع. 1999، ص 76.

(2) _مالك سليمان، مخول.علم النفس الاجتماعي. ط5. سوريا :منشورات جامعة دمشق.1972، ص120.

(3) _عبد الله، الرشدان ونعيم جعيني. المدخل إلى التربية والتعليم. بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع.1994، ص 173.

(4) _عصام، نمر وعزيز سمارة. الطفل والأسرة والمجتمع. ط2. عمان :دار الفكر للنشر والتوزيع. 1990، ص 35.

إدراك الفرد الاجتماعي نحو تكوينه البيولوجي والوراثي بالإضافة إلى تنوع الوسائل التي تتم عبرها عملية التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام ودور العبادة، وكل عامل من هذه العوامل يؤثر في الآخر تأثيرا متبادلا بين جميع جوانب شخصية الفرد وتلك هي أهم خاصية تتميز بها عملية التنشئة الاجتماعية.

المطلب الثاني: أهداف التنشئة الاجتماعية:

إن أهداف التنشئة الاجتماعية واسعة ومتشعبة، تشعب مجالاتها الاجتماعية ويمكن تصنيف الأهداف المتوخاة من التنشئة الاجتماعية كالآتي:

1. أهداف على مستوى الفرد
2. أهداف على مستوى المجتمع

وإن كان هناك بعض التداخل في الأهداف بين الصنفين، إلا أن هذا التقسيم هو تقسيم منجي يهدف إلى زيادة بيان وتوضيح وتشريح أهداف عملية التنشئة الاجتماعية.

أولا: أهداف التنشئة على مستوى الفرد:

يمكن حصر أهداف التنشئة الاجتماعية على مستوى الفرد فيما يلي:

1. تمكين الفرد من النمو المتكامل لشخصيته، وتفتح استعداداته وطاقاته وتنميتها وتوجيهها التوجيه الصحيح.
2. مساعدة الفرد على امتلاك القدرة على التكيف الاجتماعي المستمر مع محيطه الاجتماعي، وتزويده بالخبرات والمهارات الاجتماعية التي يتطلبها هذا التكيف.
3. تمكين الفرد من ممارسة القيم الدينية والخلقية في حياته الاجتماعية بشكل تلقائي وحماسي.
4. شحن الفرد بالخبرات والمهارات الاجتماعية التي تساعده على حفظ وتبني تراثه الثقافي. [1]
5. تزويد الفرد بالمعارف والتوجيهات التي تصون سلوكه من الانحرافات الاجتماعية، وإكسابه مناعة اجتماعية وخلقية ونفسية لسلوكه الاجتماعي.
6. تزويد الفرد بالقيم والعادات الاجتماعية والأنماط السلوكية من خلال المواقف الاجتماعية المختلفة.
7. تمكين الفرد من القيام بدوره الاجتماعي بكل إيجابية، وشعوره بروح المسؤولية (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته–حديث شريف)

[1] _ عامر ،مصباح. التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية. ط1. الجزائر:دار الأمة، 2003، ص 49.

8. النمو الجسدي، وحفظ الصحة والعناية بالجسد، بما يجعل الفرد ذا بنية جسدية قوية.
9. تحقيق النمو الاجتماعي والانفعالي والعقلي للفرد، والتوازن العاطفي نموا سليما.
10. تحقيق النمو الجمالي، بما في ذلك تذوق الآداب والفنون والصناعات اليدوية.
11. إكساب الفرد اللغة، سواء تعلق المرء باللغة التي يتعلم بها العلوم، أو تعلق الأمر بلغة الاتصال مع الآخرين، والاختلاط بهم ومعاملتهم معاملة طيبة وكسب قلوبهم وودهم، وإيجاد مكانة اجتماعية محترمة بينهم.
12. تقدير قيمة الوقت وقيمة الجهد لدى الفرد، فاستغلال الوقت ينظم تفكير الفرد وحياته[1] بكاملها، وإتقان العمل يصنع شخصية الإنسان ويحولها من شخصية عادية إلى شخصية قوية وجذابة.
13. تأكيد الذات الاجتماعية للفرد، ورعايتها أثناء نموها.
14. تأكيد العلاقات الإنسانية في الفرد حتى تصبح سلوكا تلقائيا في الفرد. [2]
15. تحصين الفرد من أسباب العجز والترهل والبساطة في التفكير بما يجعله طاقة فعالة في الواقع الاجتماعي.

ثانيا:أهداف التنشئة على مستوى المجتمع:

التنشئة الاجتماعية في عمقها هي رغبة المجتمع في المحافظة على نفسه، وتجديد أجياله من فترة زمنية لأخرى، وتعبئة طاقاته البشرية لخدمة أهدافه العامة ويمكن أن نجمل أهداف التنشئة على مستوى المجتمع فيما يلي:

1. تحقيق التماسك الاجتماعي بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته العرقية، عن طريق تعميم قيم التسامح والتساوي والعدل بين الناس، وتعميق مفهوم أداء الحقوق والاعتراف بحريات الآخرين في المجتمع. [3]
2. إيجاد الولاء النفسي في المواطنين للمجتمع الذي يعيشون فيه، ومناصرته في كل الأحوال، والدفاع عن قيمه وتراثه وحضارته، ونظامه السياسي وحدوده الجغرافية وكرامته القومية.
3. تنمية روح الإعجاب والتقدير في نفوس المواطنين نحو المجتمع الذي ينتمون إليه بشكل يجعلهم يحبونه ويدافعون عنه ويعتزون به.
4. معالجة مشاكل العنف والعدوان في المجتمع والتقليل من هذه الظاهرة.

---

[1] _فاخر، عاقل. علم النفس التربوي.بيروت :دار العلم للملايين. 1990، ص 14.
[2] _منير مرسي، سرحان. في اجتماعيات التربية. بيروت :دار النهضة العربية. 1988، ص75.
[3] _ عامر ،مصباح. مرجع سابق.ص 53.

5. محاربة أشكال الفقر والضياع النفسي والاجتماعي والسلوكي والفكري، التي يعاني منها المجتمع، عن طريق التوعية والتربية الراشدة، وتنمية روح الإبداع والعمل.
6. تعبئة طاقات المجتمع البشرية للقيام بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة للمجتمع، بواسطة تنمية دافعية للعمل في نفوسهم.
7. ترسيخ قيم النظام في المجتمع، والمحافظة على نظافة المحيط، وإبراز مظاهر التحضر في السلوك والقول.
8. تنمية مفهوم العمل، والمحافظة على الوقت في الحياة، والكسب مما تنتجه اليد، ومحاربة ضروب الكسل والاعتماد على الآخرين.
9. معالجة أنواع الانحراف الاجتماعي من جذورها، كالسرقة والزنا، والخيانة والنفاق والكذب والإفساد في الأرض...
10. تحديد القيم والمعايير الاجتماعية، بما يتفق والتطور الذي يحدث في المجتمع ويلبي حاجاته.
11. تحقيق الاستقرار المنشود للمجتمع، ذلك الاستقرار الذي يمكن المجتمع من التفرغ لعلاج المشاكل، تذليل العقبات التي تحول دون البناء. [1]

وبناء عليه يمكن القول بأن للتنشئة الاجتماعية أهداف محققة على مستوى الفرد والأسرة والمدرسة والمجتمع، ونحن حاولنا التركيز على الفرد (في حد ذاته) وعلى الأهداف المرجوة على مستوى المجتمع، وعموما يمكن القول بأنها عملية تهدف لتحقيق الضبط الاجتماعي وهذا عن طريق توجيه سلوكات الأفراد وتصرفاتهم وفقا لوسائل الضبط العرفية والقانونية، لتعزيز التنظيمات الاجتماعية السائدة في المجتمع مثل الدين، والأسرة، والمدرسة، لتحقيق الأمن الاجتماعي وتسيير انخراطه في الأنماط النسقية للبناء الاجتماعي. [2]

وعموما فإن عملية التنشئة الاجتماعية تهدف لإعداد الأفراد لحياتهم الاجتماعية وتشكيل شخصياتهم وفق منظومات القيم والمعايير والأدوار الثقافية وبالتالي تحقيق التكيف مع الوسط الاجتماعي الذي ينتمون إليه.

---

[1] _ المرجع السابق، ص 54.

[2] _ خليل العمر، معن. التنشئة الاجتماعية. مرجع سابق، ص61.

المبحث الثالث: المؤسسات التنشئية:

تعد عملية التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات تأثيرا على الأبناء وفي مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور أساسي في تشكيل شخصياتهم وتكاملها، وتعد إحدى عمليات التعلم التي عن طريقها يكتسب الأبناء العادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في بيئتهم الاجتماعية، وعملية التنشئة الاجتماعية تتم من خلال وسائط متعددة، وتعد الأسرة أهم هذه الوسائط إلى جانب المدرسة وجماعة الرفاق ودور العبادة ووسائل الإعلام، وغيرها، ونحن سنحاول عرضها حسب الأهمية أي حسب الأكثر تأثيرا في شخصية الفرد.

المطلب الأول: التنشئة الأسرية (الأسرة):

أولا:المفهوم و الوظيفة:

من المسلم به أن أهمية التنشئة الاجتماعية لا تتم عن طريق احتكاك وتفاعل الفرد الدائم والمستمر مع بيئته الاجتماعية الأولى التي يتواجد بها وهي الأسرة، التي هي عبارة عن وحدة إنتاجية بيولوجية تقوم على زواج شخصين يترتب عليه نتاج من الأطفال عند ذلك تتحول الأسرة إلى وحدة اجتماعية، فالأسرة تثير في النمو النفسي للطفل كما تثير في النمو العقلي و الانفعالي والاجتماعي، للأسرة تأثير في عملية التطبيع الاجتماعي على أن لكل أسرة سلوكها الذي تطبع عليه بما تنقله إليه من قيم اتجاهات [1].

إن الأسرة مؤسسة اجتماعية في غاية الأهمية، بل تعتبر أهم المؤسسات الاجتماعية على الإطلاق لما لها من تأثير كبير في حياة الفرد وفي تقويم سلوكياته، فهي المصدر الأول والأساسي في إعداد الطفل إعدادا مباشرا ومستمرا ومن مختلف النواحي الجسمية والعقلية والانفعالية والنفسية والاجتماعية...

ثانيا:الأسرة هي الجماعة الأولى للفرد:

يعرف " أوغست كونت" الأسرة فيقول: " بأنها الخلية الأولى في جسم المجتمع وهي النقطة الأولى التي يبدأ منها في التطوير ويمكن مقارنتها في طبيعتها ويوفر وجودها بالخلية الحية والمتمثلة الأولى للثقافة والتراث الاجتماعي". [2]

---

[1] _مواهب، إبراهيم العياد وليلى محمد الحضري.إرشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة والحضانة. الإسكندرية :منشأة الحضانة. 1997، ص33.

[2] _ نقلا عن محمد حسن، الشناوي وآخرون.التنشئة الاجتماعية للطفل. ط1. عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع. 2001، ص207.

فهي الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيه الطفل وهي المسؤولة عن تنشئته اجتماعيا وهي النموذج الأمثل للجماعة الأولية التي يتفاعل الطفل مع أعضائها، ويعتبر سلوكهم سلوكا نموذجيا.[1]

أمّا مفهوم الأسرة عند المشرع الجزائري فهي "الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة" هذا ما تنص عليه **المادة الثانية** من **قانون الأسرة الجزائري**، أمّا **المادة الثالثة** من نفس القانون فتنص على أن: "الأسرة تعتمد في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية". [2]

وعليه فالأسرة مؤسسة اجتماعية تمثل الجماعة الأولى للفرد فهي أول جماعة يعيش فيها الطفل ويشعر بالانتماء إليها، وبذلك يكتسب أول عضوية له في الجماعة، فيتعلم فيها كيف يتعامل مع الآخرين في سعيه لإشباع حاجاته وتحقيق مصالحه من خلال تفاعله مع أعضائه، ولا نغالي إذ قلنا بأن نمط عضويته في جماعة الأسرة يمتد وينعكس في طريقة ترابطه واكتساب عضويته في الجامعات الأخرى التي تقابله كلما ازداد نشاطه واتسع نطاق تفاعله مع المجتمع مثل جماعة اللعب وجماعة المدرسة وجماعات العمل وغيرها[3]"لذلك تتمثل أهمية الأسرة في كونها البيئة الاجتماعية الأولى في نقل ثقافة المجتمع إلى الأجيال المتعاقبة في شكل عادات وقيم وسلوكيات واتجاهات ومهارات، ليتعلم بها الفرد كيف يسيطر على رغباته الداخلية وكيف يشبع حاجاته الفطرية من خلال وسائل وطرق مقبولة اجتماعيا.

ثالثا:وظائف الأسرة:

تعتبر الأسرة نظام اجتماعي، والوحدة الاجتماعية الأساسية التي ترعى الفرد والتي من خلالها يكون ذاته، ويتعرف على نفسه عن طريق عملية الأخذ والعطاء، وقد اتفق علماء الاجتماع على أن الأسرة بغض النظر عن شكلها وتركيبها تقوم بعدة وظائف أساسية، لا يمكن أن تقوم بها مؤسسات أخرى هذا إلى جانب الوظيفة الأساسية التي وجدت من أجلها وهي الوظيفة البيولوجية التي تقوم بها الأسرة بهدف الحفاظ على النسل وحفظ النوع.

---

[1] _حامد عبد السلام ،زهران. علم النفس الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية . 1984، ص253.

[2] _رشيد ،خلوفي. قانون الأسرة حسب آخر التعديلات. ط1. الجزائر :كليك للنشر. 2011، ص4.

[3] _ منير مرسي،سرحان. مرجع سابق. ص181.

1_الوظيفة النفسية:

تلعب الأسرة دورا هاما في توفير الرعاية النفسية للفرد بحيث تشرف على توجيه سلوكه وتكوين شخصيته، وتبدأ علاقات الطفل الاجتماعية والتي تكسبه الشعور بقيمته وذاته مع أفراد أسرته، حيث أنه من خلال هذه العلاقة ينمي خبرته عن العاطفة والحماية ويزداد وعيه لذاته ونموه بازدياد تفاعله مع المحيطين به، كما ينمو لديه الشعور بالطمأنينة، وتنحصر الوظيفة النفسية للأسرة في التكامل العاطفي والانفعالي لأعضاء ما، من خلال ما توفره لهم من عطف وحنان وامن واستقرار نفسي.

فنجاح الأسرة في تهيئة الجو النفسي المناسب للطفل يتوقف على مدى ما يوفره من تجاوب عاطفي وعلاقات طيبة بين أفرادها، فالأسرة السعيدة تعتبر بيئة نفسية أساسية للنمو، تؤدي إلى سعادة الطفل، والأسرة المضطربة تعتبر بيئة سيئة للنمو فهي بمثابة مرتفع خصب للانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية والاجتماعية والجنح. (1)

2_الوظيفة التربوية:

يحمل الوالدين على عاتقهم تربية الأبناء وتهذيبهم وتزويدهم بالمعرفة ليصبح جيلا صالحا متماسكا بالفضائل والتعاون الاجتماعي، وعلى الآباء أن يتصرفوا بحكمة وتبصر في توجيه أبنائهم وتربيتهم، والأسرة هي التي تشرف على تربية أبنائها جسميا وعقليا وهي التي تغرس فيهم روح المحبة والتفاؤل في الحياة وهي التي تجعلهم يتمسكون بالمقومات الشخصية كاللغة والدين والعادات والتقاليد. (2)

كما يدخل في سياق الوظيفة التربوية للأسرة نقل وتلقين القيم والمعايير، فهذه الأخيرة تكتسب من الأسرة التي تعلم الفرد الالتزام بمختلف هذه القيم والمعايير السائدة في المجتمع.

3_ الوظيفة الاجتماعية:

تعتبر الأسرة النظام الاجتماعي القائم بالتنشئة الاجتماعية فوظيفة الأسرة لا تقتصر على إنجاب الأطفال فقط بل يتعدى إلى عملية تطبيعهم بالطابع الاجتماعي، فالأسرة هي التي تعمل على نقل التراث الاجتماعي والحضاري من لغة ودين وعادات، قيم ومعايير ورموز اجتماعية تعلمه أساليب المعاملة والتآلف والصداقات والاعتراف بحقوق الغير، الأمر الذي يجعل الطفل ذو مشاركة اجتماعية

(1) _محي الدين، مختار. محاضرات في علم النفس الاجتماعي. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية . 1982، ص 153.

(2) _إدريس،خضير. دعائم الفلسفة. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع . 1978، ص ص 97-98.

فعالة، وكل هذا يتحقق بمحاولة الآباء تشكيل الطفل بحسب ما يرغبون وما ترغبه ثقافة المجتمع، تعليم الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته، وإتباع تقاليده والخضوع لالتزاماته ومنجزات الآخرين.[1]

فكما يتشكل الوجود البيولوجي للجنين في رحم الأم، كذلك يتشكل الوجود الاجتماعي للفرد في رحم الأسرة وحضنها.

4_الوظيفة الأخلاقية:

يكمن دور الأسرة في هذه الوظيفة في تقوية وتنمية العادات والاتجاهات والقيم السلوكية المرغوب فيها، وكذا الأخلاق الحسنة وأساليب التعامل مع الغير، من احترام وتقدير، وكذا احترام ممتلكات الغير وحقوقهم، وعادات النظافة والأناقة وآداب الطعام والمشي والنوم، وكل ما له علاقة بالذوق والجمال والآداب والعلوم وحب الغير والوطن، وهذه المجموعة من القوانين أو القواعد الاجتماعية التي يكتسبها النشء عن طريق التربية السليمة في الأسرة والمعايير الأخلاقية. [2]

هذا إلى جانب ممارستها للضبط الاجتماعي على الأبناء والذي يتعلق بالسلوك الأخلاقي للفرد والعلاقات الاجتماعية في المحيط، كما أنها تقوم بتوجيه الطفل للتعامل مع الآخرين، خاصة في المناسبات الاجتماعية، وتعليم الأطفال مبادئ التعامل الاجتماعي كمبدأ فعل الخير، وتقديم المساعدات واحترام الآخرين ومعاملتهم كما يحب هو أن يعامل. [3]

وبالتالي فإن الأسرة لها أهميتها في كونها المحدد الحقيقي لتوجهات الفرد الفكرية والسلوكية والباني لاتجاهاته نحو مختلف الموضوعات الخارجية، كما تساهم أيضا في نقل ثقافة المجتمع إلى الأجيال المتعاقبة في شكل قيم وعادات واتجاهات، وبكلمة جامعة إن أهمية الأسرة تكمن في كونها الوحدة الاجتماعية البانية للمجتمع والمحافظة عليه، وركن أساسي من أركانه التي يقوم عليها، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها، ونقل تطلعات وأهداف المجتمع إلى أبنائه.

رابعا:الأساليب التنشئية واكتساب سلوك العنف عند الطفل:

تعد الاتجاهات الوالدية هي المحدّد الرئيسي لسلوك الطفل في أي مكان، سواء على مستوى البيت أو المدرسة، فالأسرة هي التي تمارس المراقبة الاجتماعية على سلوك الطفل وتحميه من الانحراف السلوكي

---

[1] _سيد ،رمضان. رعاية الأسرة. الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث. د ت، ص18.

[2] _ فضيلة ،رباحي. "الطفولة واللعب في أسرة أحادية الوالدين". رسالة ماجستير. جامعة سعد دحلب .الجزائر. 2003-2004، ص 154.

[3] _ عامر ،مصباح. التنشئة الاجتماعية و الانحراف الاجتماعي.مرجع سابق، ص85.

والأخلاقي، وتنمي في نفسه الدافعية للعمل والإنتاج، والابتكار وفن معاملة الناس والتسامح مع الآخر، وهي أيضا التي تضع الطفل على حافة الانحراف أو العنف والعدوان، وتجاوز حقوق الآخرين حيث يبين " أنصار مدرسة التحليل النفسي المهتمين بأساليب التربية والبيئة الأسرية أنه يمكن تفسير السلوك الانحرافي، إذا استبعدنا الجوانب البيولوجية بالرجوع إلى عملية التربية شكلا ومضمونا وإلى مختلف العوامل الثقافية والاجتماعية.[1]

فالطفل يتعرض في سياق أسرته بحكم مالها من دور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية إلى ممارسات وأساليب واتجاهات معينة في تنشئة من قبل الوالدين الذين يمارسون مع أبنائهم أساليب واتجاهات متعددة منها الصريح والضمني والمقصود وغير المقصود في توجيههم وتشكيل سلوكهم، وقد حدد الباحثون مجموعة من الأساليب والتي تعد من أهم الاتجاهات التنشئية السائدة في المجتمعات العربية وهي كالآتي:

1_أسلوب التقبل/ الرفض:

يعد أسلوب التقبل من أهم الأساليب الإيجابية في تنشئة الطفل، وهو من أهم الاحتياجات الإنسانية، ويشير " سيموندز" في دراسته إلى أن القبول الاجتماعي للطفل في الأسرة له مظاهره، وتتمثل في اهتمام الوالدين بتنشئة الطفل والاهتمام برعايته والمحافظة عليه والاهتمام بمستقبله والتخطيط له وتشجيعه على التخطيط والعمل، كما يظهر في تحدث الوالدين بصورة إيجابية عن الطفل وتركيزهم على الصفات الإيجابية فيه، كما يعاملانه كفرد له شخصيته المستقلة. ولهذا الاتجاه آثاره على شخصية الطفل، فهو يغرس فيه الحب لوالديه والقبول الاجتماعي للآخرين واحترامهم، ويساعده على النجاح في المدرسة وينمي فيه الدافعية للإنجاز والعمل، وروح التفكير والقدرة على تحمل المسؤولية. [2]

كما يؤكد " هيرلوك Hurlock" على أن أسلوب التقبل الاجتماعي المدرك من جانب الأبناء تجعلهم يتصفون بالاتزان الانفعالي وروح المرح والاستمتاع بالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية وتحمل المسؤولية والثقة بالنفس. [3]

وفي مقابل هذا الاتجاه نجد اتجاه النبذ والرفض الاجتماعي للطفل في الأسرة ويعبر هذا الاتجاه الوالدي في التنشئة عن رفض أحد الوالدين للطفل، واشعاره أنه غير مرغوب فيه وغير محبوب من والديه،

---

[1] _ توفيق نبيل، السمالوطي. الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي. جدة :دار الشروق للنشر والتوزيع. 1983، ص 232.

[2] _عامر ،مصباح. التنشئة الاجتماعية و الانحراف الاجتماعي.مرجع سابق ، ص ص 101- 102.

[3]- فيروز، مامي زرارقة و فضيلة زرارقة.السلوك العدواني لدى المراهق بين التنشئة الاجتماعية وأساليب المعاملة الوالدية:المنظور والمعالجة. الأردن :دار الأيام للنشر والتوزيع. 2013، ص 155.

وليس له قيمة في الأسرة، وهو من الأساليب اللاسوية في تنشئة الأبناء، حيث يستخدم الوالدين أو أحدهما أساليب تنطوي على كراهية الابن وعدم إشباع احتياجاته النفسية والاجتماعية، وإذلاله بصور متعددة كالسخرية والنقد أمام أقرانه ويؤكد " مولمان" في هذا المجال على أن أسلوب الرفض الوالدي المدرك من جانب الأبناء تجعلهم يشعرون بالوحدة والقلق لغياب الأمن النفسي والاجتماعي، وعدم القدرة على التكيف وإقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين، كما أن الأسر التي تستخدم أسلوب الرفض والسيطرة تنشئ أبناء عاجزين على اتخاذ القرارات أو حل مشكلاتهم التي تصادفهم في الحياة. [1]

ومن الآثار السلبية لأسلوب الرفض والنبذ أن هذا الأخير يترتب عنه شخصية قلقة، متمردة تنزع للخروج عن الأنظمة والقوانين المتعارف عليها كوسيلة للتنفيس والتعويض عن الحرمان العاطفي في الطفولة الباكرة، بالإضافة إلى نمو الروح العدوانية والرغبة في الانتقام ما تجعلهم أشخاص عنيدين وأكثر أنانية، لذلك فإننا نعتبر أن حب الطفل هو من أهم الحاجات النفسية والوجدانية لتجعله فردا صالحا وسويا ومتزنا في المجتمع.

2_أسلوب التسامح/ التسلط والتشدد:

يعبر الاتجاه الوالدي المتسامح عن سماح الوالدين للطفل بحرية التصرف والنشاط والتجاوز عن أخطائه وعدم إعارتها أي اهتمام، كما يقوم أيضا على أساس من الحرية المطلقة أو التساهل الزائد في التفاعل الوالدي مع الطفل حيث لا يمارس الوالدين في هذه الحالة الضبط المناسب، حيث يعتبر التسامح مع الأطفال عاملا مهما لتقليل شعورهم بالخوف أو الذنب، بل أن هذا التسامح يعد بمثابة إذن لهم بمواصلة سلوكاتهم [2]، حيث أن تسامح الوالدين المفرط مع أبنائهم وعدم تأنيبهم إذا ارتكبوا أخطاء فإنهم يعتادون على هذا التسامح وهذا ما يؤدي إلى ارتكاب سلوكات انحرافية حيث يقول " عبد الرحمن العيسوي" بهذا الخصوص: "إن السلوك العدواني يزداد كلما كان هذا السلوك مسموحا به وهذا ما أكدته بعض الدراسات حيث أن السلوك العنيف يزداد تدريجيا في سلسلة من المواقف التي يزداد فيها التسامح مع العدوان، وفي هذه الحالة يقل شعور الطفل بالخوف من العقاب ويتقبل شعوره بالذنب، وبالتالي يقل قمعه ومنعه للسلوك العدواني..."[3]،ومن أهم نتائجه أنه يخلق أفرادا متسيبين غير مسؤولين، لا يحترمون القوانين والأنظمة، بالإضافة إلى كثرة المشاكل السلوكية.

---

[1]_ المرجع السابق، ص 156.

[2]_ معمر، داود. مرجع سابق، ص 23

[3]_ نقلا عن مصطفى، غالب. في سبل الموسوعة النفسية. القاهرة :دار مكتب الهلال . 1985، ص 61.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد الاتجاه الوالدي المتسلط والذي يشير إلى تشدد الوالدين في معاملة الطفل، ويمكن أن نسميه أيضا أسلوب القمع الأسري للطفل، فالأسلوب المتسلط و ميل المربي في عملية التنشئة الاجتماعية إلى التشدد والتصلب [1] ، ومن مؤشرات هذا الأسلوب هو الشتم والاستهزاء بشخصية الفرد، ومقارنته مع الغير والإلحاح على فشله، مما يقتل فيه الطاقات، والتفتح، وتدفعه إلى السلبية ولسوء تقييم ذاته. [2]

ويرى ابن خلدون في هذا السياق أن :" الشدة على المتعلمين مضرة بهم وذلك أن إرهاف الحد في التعليم مضر بالمتعلّم،لا سيما في أصاغر الولد، لأنه من سوء المكلة، ومن كان مرباه بالعسف والقهر من المتعلمين أو المماليك أو الخدم، سطا به القهر وضيّق عن النفس في انبساطها، وذهب بنشاطها ودعاه إلى الكسل وحمل على الكذب والخبث، وهو التظاهر بغير ما في ضميره، خوفا من انبساط الأيدي بالقهر عليه وعلمه المكر والخديعة لذلك، وصارت له هذه عادة وخلقا، وفسدت معاني الإنسانية التي له من حيث الاجتماع والتمرن، وهي الحمية والمدافعة عن نفسه أو منزله. وصار عيالا على غيره في ذلك، بل وكسلت النفس عن اكتساب الفضائل والخلق الجميل...فينبغي للمعلم في متعلمه والوالد في ولده أن لا يستبدا عليهما في التأديب" [3]

ونجد أن ابن خلدون قد كفى ووفى لأضرار وسلبيات القسوة والتسلط في معاملة الأطفال من طرف الوالدين، حيث يعد أسلوب القسوة والتسلط في معاملة الطفل من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى ظهور النزعات العدوانية عند الأطفال مبكرا وقد أوضحت ذلك العديد من الدراسات مثل دراسة "باندورا" التي توصل فيها إلى أن الآباء المتسمين باستخدام القسوة والعقاب البدني مع أطفالهم يكون سلوكهم عاملا مساعدا على اقتراف السلوك العدواني، كما توصل الباحثين " آرون وبانيا وزولدا" عام (1961)في دراسة حول العلاقة بين سلوك الوالدين وأثر ذلك على سلوك الطفل والمقصود هنا الأطفال الأكثر عنفا هم الذين أبائهم يعاقبون بشدة بمعنى أنهم يتعلمون السلوك العدواني من خلال ما يتعاملون به مع الآباء. [4]

وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تكوين شخصية ضعيفة تتسم بالانطواء أو الانسحاب من الحياة الاجتماعية والشعور بالنقص وعدم الثقة بالنفس والشعور بالذنب وكره السلطة الوالدية، تنزع

---

[1] _فيروز، مامي زرارقة وفضيلة زرارقة.مرجع سابق، ص 163.

[2] _هشام ،شرابي. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. ط1. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية. 1992، ص 60.

[3] _عبد الرحمن، ابن خلدون. المقدمة. ط1. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. 2004، ص 613.

[4] _معمر، داود. مرجع سابق، ص ص 22-23.

للخروج عن القواعد والأنظمة كتعويض عن الحرمان، وفقدان سبل الحوار، بالإضافة إلى انتهاج نفس أسلوب الصرامة والشدة في حياتهم المستقبلية.

3_ الحماية المفرطة (الزائدة)/ الإهمال:

يتمثل أسلوب الحماية المفرطة في أن الأب أو الأم قد يقوم نيابة عن الطفل بالمسؤوليات أو الواجبات التي يمكنه أن يقوم بها، والتي يجب تدريبه عليها إذا أردنا أن تكون له شخصية قوية استقلالية وهذا السلوك لا يتبع للطفل فرصة أن يتخذ القرارات بنفسه فالأب مثلا يتحمل مسؤولية الدفاع عن الطفل إذا تشاجر مع أحد زملائه دون أن يترك للطفل الفرصة لتسوية حساباته بنفسه[1].

كما يتميز اتجاه الحماية الزائدة بالإفراط في الاتصال المادي مع الطفل وقضاء وقت كبير معه وعدم قدرة الوالدين على التحكم في سلوك الطفل ومراقبته وضبطه وتبني هذا الاتجاه الوالدي في عملية التنشئة الاجتماعية له آثاره وعلى شخصية الطفل، فهو يغرس في نفسيته الأنانية فحب الذات والعناد وقسوة الطبع، كما يورث فيه الاتكالية وضعف الإرادة وفتورا في العزيمة وضعف التفكير وبلادة الحس، وربما في بعض الأحيان يخيل للطفل أنه ضعيف عاجز عن فعل أي شيء.[2]

وقد أثبتت دراسة قام بها كل من " فليمنق Fleming" و"فلوجل Flugel" و" لمنكز Lummings" على الأطفال الذين يعيشون تحت الحماية الأبوية الزائدة أو المفرطة، أنهم يتصفون بالتوتر العصبي وشدة الخجل والمراوغة والتهرب من تحمل المسؤولية وتحاشي أعمال تتسم بطابع المنافسة والقسوة. [3]لذلك فإن أسلوب الحماية الزائدة تجاه الطفل له سلبيات أكثر من ايجابياته ذلك أنه يعود الطفل على الأخذ دون العطاء ولكن في المقابل مطلوب أيضا عدم تقييد حرية الطفل وإعطائه فرص ليعبر عن استقلاليته من أجل النجاح الذاتي الذي يساعد على خلق شخصية متزنة. وفي مقابل هذا الاتجاه والمبالغة فيه، يوجد من الآباء من يهملون أطفالهم ولا يعيرونهم أدنى اهتمام، ويقصد بالإهمال انعدام الاهتمام بالطفل وشؤونه وحاجاته وعدم التواجد النفسي معه في مشكلاته أي يكون الوالدين حاضران غائبان في حياة الطفل، وعليه فإن سلوك الإهمال يتمثل في ترك الطفل دون تشجيع من والديه على أي سلوك مرغوب فيه، أ, دون محاسبة على أي سلوك غير مرغوب فيه، ودون توجيه أو ضبط [4].

---

[1] _وفيق صفوت، مختار. الأسرة وأساليب تربية الطفل. القاهرة: دار العلم والثقافة. 2004، ص 203.

[2] _عامر، مصباح. التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي. مرجع سابق، ص ص 99- 100.

[3] _ نفس المرجع، ص 100.

[4] _ وفيق صفوت، مختار.مرجع سبق ذكره، ص 217.

وصور الإهمال عديدة منها عدم إنصات الوالدين لحديث الطفل، إهمال حاجاته الشخصية، عدم الاهتمام به في المدرسة أو بتحصيله الدراسي، لا يبالون بمرضه أو بصحته، عدم تشجيعه مما ينعكس سلبا على شخصيته وتكيفه ونموه النفسي والاجتماعي.

ولهذا الاتجاه آثاره السلبية والسيئة على سلوك الطفل، إذ أنه يشعره بالإحباط والفراغ العاطفي واهتزاز الثقة بالنفس وتعرض شخصيته للاضطراب وعدم التكيف الاجتماعي، وقد تؤدي هذه المعاملة إلى سلوك عدواني، كانتقام من الواقع الذي يحيط به، إما داخل الأسرة في شكل كراهية الوالدين وعدم طاعتهما وإما خارج الأسرة في شكل سلوك إجرامي وعنيف [1]، حيث يكون أكثر عرضة لتأثير جماعة الرفاق لما يلقاه من اهتمام من قبلهم مما يؤدي به إلى .....الانحرافات السلوكية ومخالفة الأنظمة.

4_ الأسلوب الحواري الديمقراطي (الاستقلال):

هذا الأسلوب هو أسلوب مبني على قاعدة الحوار، الإقناع والمشاركة والمناقشة أي على أساس ديمقراطي، ونعني بالديمقراطية هنا: " منح مكانة متساوية لجميع أفراد الأسرة، من حيث الحرية والمساواة النسبية، وحق إبداء الرأي والمناقشة الحرة...والمكانة المتساوية بين الأطفال دون تفرقة" .[2]

وهو يعد من الأساليب الإيجابية في تنشئة الأبناء، حيث يشعر الابن بأن والديه أو أحدهما يسمح له بالتصرف في تدبير شؤون حياته بنفسه دون تدخل من أحد، ويتركه يتخذ قراراته بالاعتماد على نفسه مما يجعله يشعر بالثقة بالنفس والمسؤولية نحو نتائج سلوكه.

ويتيح هذا النوع من الأسلوب في التنشئة الاجتماعية للطفل مجالا واسعا لإبراز شخصيته وتقدير ذاته، والثقة في نفسه وعدم الخوف من الآخرين أو الاتكال عليهم في حل مشكلاته، كما تدرب الطفل على التفكير الواعي، بحيث تنمي فيه الاستقلالية في الشخصية، واستقلالية الرأي وتحديدا الخيارات والمواقف.حيث أكدت نتائج أبحاث " جاثولز وكالوز (1969) على أن أسلوب الاستقلال له عدّة أمور يجب على الوالدين اتخاذها لقضية الضبط الذاتي، وتشجيعهم على اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبلهم بحرية دون تدخل من أحد إلا عند الضرورة مؤكدين على ضرورة التدرج نحو تنمية الاستقلال لديهم وفق أعمارهم الزمنية.[3]

---

[1] _ عامر، مصباح. التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي.مرجع سابق، ص 101.

[2] _سناء، خولي. الأسرة والحياة العائلية. ط1. بيروت : دار النهضة العربية.1984، ص 249.

[3] _فيروز، مامي زرارقة و فضيلة زرارقة. مرجع سبق ذكره، ص 157.

لذلك فإن الأسلوب الحواري الديمقراطي التربوي يساهم في تكوين شخصية مستقلة، ومتزنة انفعاليا تعي المسؤولية التي تلقى على عاتقها، وتتقبل نتائج العمل الإيجابية والسلبية، وعندما ينمو الفرد أو الطفل بصفة متزنة في جميع جوانبها، وتنفجر لديه القدرات الخاصة ويطور المواهب، ويصير الفرد فعالا في المجتمع، ومساهما في التغيير للإنجاب وذلك حسب الوظيفة والدور الذي يأخذه في المجتمع. [1]

وهذا الأسلوب الديمقراطي تتميز به الأسر الحديثة، نظرا لما يتيح من إمكانيات لدى الوالدين أو المربين المعاصرين للتثقيف وزيادة الوعي من خلال مختلف وسائل الإعلام، وفتح مجالات التعليم ونشر بعض المؤلفات والمواضيع الخاصة بكيفية التعامل مع الأبناء...الخ، ولهذا السبب فالأبوان العصريان لهما فرص أكثر من سابقيهما فيما يخص كيفية التعامل مع الأبناء، وكل الأمور الأخرى المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية، وبذلك يدركون بأن الأسلوب الحواري هو الأنجع في تنشئة الأبناء، لما يترتب عليه من توافق وتكيف نفسي واجتماعي للفرد يجعله شخصية متزنة في المستقبل.لذلك فإن التربية الصحيحة والجادة في تربية الأبناء وبناء علاقة إيجابية معهم تكمن في الحوار فلا خير في أسرة لا تحاور أبنائها.

وقد كانت هذه بعض الاتجاهات الوالدية التي تمارس من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والمجال مفتوح لأساليب المعاملة الوالدية كالتذبذب في المعاملة وأسلوب التفرقة بين الأبناء وبعض الأساليب الخاطئة الأخرى ونحن حاولنا الإبحار في أهم أساليب المعاملة الوالدية وأكثرها انتشارا.

وعليه يمكننا القول بأن الطفل يجب أن يشعر خلال عملية التنشئة الأسرية أن وراءه قوة دافعة متمثلة في والديه، هذه القوة تحبه وتمده بالثقة وتشبع حاجاته النفسية والاجتماعية وفي وقت ذاته تصحح من أخطائه وتعدل من سلوكاته، وتزرع في نفسه معاني الأخلاق الفاضلة، وأهمية الحقوق والواجبات، وآداب السلوك العامة واحترام الآخرين، بالإضافة إلى الاعتماد على النفس، وتدربه على الإبداع والتفكير الصحيح لبناء شخصية قوية تعرف قيمة ذاتها وتنجح في مختلف مسارات حياتها.

فالتنشئة الأسرية تكمن أهميتها في أهدافها والتي يمكن أن نوجزها كالآتي:

1. تعليم الطفل كيف يتصرف بطريقة إنسانية
2. تلقينه قيم ومعايير وأهداف الجامع الاجتماعية التي ينتمي إليها
3. تلقين المنشأ النظم الأساسية (Basic Disciplines) والتي تبدأ من التدريب على أعمال وعادات النظافة حتى الامتثال لثقافة المجتمع، فضلا عن تلقينه مستويات الطموح.

[1]_عبد الرحمن، العيسوي.مشكلات الطفولة والمراهقة. مصر: دار العلوم العربية.1994، ص 40.

4. تعليم المنشأ الأدوار الاجتماعية ومرافقها المدعمة.
5. إشباع حاجات المنشأ البيولوجية والاجتماعية.
6. دمج المنشأ بالحياة الاجتماعية من خلال إكسابه المعايير والقيم والنظم الأساسية وأدواره الاجتماعية.
7. إكساب الفرد شخصيته في المجتمع.[1]

وعليه يمكن القول بأن الأسرة هي أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية على الإطلاق، إذ تعتبر البنية التحتية التي يرتكز عليها المجتمع وكلما كانت البنية الأسرية متماسكة انعكس ذلك إيجابيا على المجتمع والعكس صحيح.

المطلب الثاني: التنشئة المدرسية (المدرسة):

تعد مؤسسة التعليم جزء من المجتمع اتفق أعضائه على إنشائها قصد المحافظة على ثقافته ونقلها من جيل لآخر، فهي تعتبر من مؤسسات التنشئة المقصودة، التي وضعها المجتمع لتزويد أفراده بالمعارف والخبرات الاجتماعية الملائمة له حتى يتفاعل بالإيجاب مع الوسط الذي يعيش فيه.

وأول شيء مهم تقوم به المدرسة حين يلتحق بها الطفل، أنها تعمل على إحداث نوع من القطيعة أو الانفصال بين الطفل ووالديه بغية تحريره من التبعية لهما، وجعل التعلق الذي كان بهما تعلقا بأمور أخرى تصرفه إليها المدرسة، كالتحصيل العلمي، فهي إذا تعطي للطفل فرصة استثمار معارفه الاجتماعية وإعطاء قيمة لها وذلك من خلال تكليفه بمهام تناسب مستواه [2]،ومن جملة الأمور التي تتميز بها المدرسة عن الأسرة في عملية التنشئة أنها تقدم للطفل إرثا ثقافيا مهما أوسع من الذي يتلقاه في بيته، وأنها ذلك الرابط بين الأسرة والعالم الخارجي. [3]

فالمدرسة إذن تقوم بنقل المنشأ في المرحلة الاجتماعية إلى المرحلة التربوية تتم بواسطتها تعليمه عناصر الثقافة التربوية والاجتماعية فضلا عن توفير الظروف المناسبة لنمو المنشأ جسميا وعقليا وانفعاليا واجتماعيا. [4]

---

[1] _معن خليل، العمر، مرجع سابق، ص 148.

[2] _Raymond, Dany. L'enfant et L'éducation paris: éditions Armand Edin.1992. p p 113-118.

[3] _ Claude ,Malandain. Société et développement de la personnalité. Ed 2. France: publication de l'université de Rouen. 1997. p 221.

[4] _ خليل العمر، معن. مرجع سابق ، ص 171.

أما "جون ديوي" فيرى أن المدرسة جزء لا يتجزأ من المجتمع، وأنها يجب أن تكون مجتمعا مصغرا خاليا من الشوائب التي نجدها في المجتمع الكبير، وإضافة إلى ذلك فإنه نظرا إلى أن دور المدرسة في المجتمع هو النظر في الثقافة بمعناها الواسع، أي بآدابها وعلومها وفنونها وعاداتها وتقاليدها ونواحيها المادية والتكنيكية وإعادة بنائها بحيث أن المدرسة تلعب دورين أساسيين في خدمة المجتمع الذي تنشأ فيه: الأول هو نقل التراث بعد تخليصه من الشوائب والثاني هو إضافة ما ينبغي إضافته لكي يحافظ المجتمع على حياته، أي تجديد المجتمع أو تغييره بشكل مستمر.[1]

فقد لخص "جون ديوي" من خلال تقديمه مفهوم المدرسة في أهميتها الاجتماعية ودورها الأساسي في المحافظة على هوية المجتمع الذي تنشأ فيه.لذلك فالمدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة وتوفير الظروف المناسبة لنمو الفرد جسميا وعقليا واجتماعيا وانفعاليا وأنها المؤسسة التي بناها المجتمع من أجل تحقيق أهدافه.

حيث تعتبر المدرسة من أهم فترات التطور الحياتية كلها على الإطلاق، حيث أنه يتم من خلالها غرس أسس الشخصية المستقبلية للفرد... وهي من أخطر مراحل عمر الإنسان لأنها مرحلة بناءه، ففيها توضح الدعائم الأساسية لشخصيته وترتسم سمات سلوكه وتتعدد أبعاد نموه الأساسية من عقلية ولغوية وانفعالية [2]، فالمدرسة إذن هي الأداة الرسمية للتربية والتعليم أ,جدتها المجتمعات حين تعقدت ثقافاتها، وكثرت عناصر هذه الثقافة واتسعت دائرة المعارف الإنسانية.

ففيها يجد الفرد نظام علاقات جديد يختلف عن الذي تعود عليه، والتنشئة في هذه المؤسسة تعتبر مهمة لأنها تعني بثلاثة أمور في الطفل وهي: التربية، التنشئة والتعليم وذلك عن طريق أهداف وأساليب ومناهج تعمل على الإدماج في نشاطات جماعية، والعيش في مجموعة القسم، والتعاون في الدراسة مع أقرانه وذلك كله تمهيدا للدخول في اندماج المجتمع الكبير.

وتمارس المدرسة العديد من الأساليب النفسية والاجتماعية في عملية التنشئة الاجتماعية وهي:

1. دعم القيم السائدة في المجتمع وبشكل مباشر وصريح في مناهج الدراسة وهذا ما أكده تعريف " جون ديوي" للمدرسة الذي قدمناه سابقا.
2. توجيه النشاط المدرسي بحيث يؤدي إلى تعليم الأساليب السلوكية الاجتماعية المرغوب فيها وتعلم المعايير الاجتماعية والأدوار الاجتماعية.

---

[1] _جون ديوي. المدرسة والمجتمع. ترجمة: أحمد حسن الرحيم. بيروت: دار مكتبة الحياة. 1943، ص 16.

[2] _حفيظة، تازوتي.لغة الطفل بين المحيط والمدرسة. مجلة إنسانيات. 14- 15(2001)، ص 67.

3. الثواب والعقاب وتمارسهما السلطة المدرسية في تعليم القيم والاتجاهات والمعايير والأدوار الاجتماعية.
4. العمل على فطام الطفل انفعاليا عن الأسرة.
5. تقديم نماذج للسلوك الاجتماعي السوي.
6. قيام المدرس بدور اجتماعي دائم التأثير في التلميذ، حيث يمثل كمنفذ للسياسة التربوية في المجتمع يقدم ما يحدده المجتمع بأمانة وإخلاص وموضوعية. [1]

أهداف التنشئة المدرسية:

للمدرسة أهداف تختلف عن أهداف الأسرة وإن كانت أحيانا تتقاطع معها وأحيانا أخرى تكملها، ويمكن تلخيص أهداف التنشئة المدرسية في النقاط التالية:[2]

1. تعليم النشء دورا جديدا وهو دور التلميذ والطالب
2. ربط النشء بالمجتمع العام من خلال مناهجها التربوية
3. تقديم الرعاية النفسية ومساعدته في حل مشكلاته بشكل مستقل
4. تعليمه كيف يحقق أهدافه بطريقة ملائمة تتفق مع المعايير الاجتماعية
5. إذكاء روح التعاون مع رفاقه في المدرسة
6. زرع وتعزيز روح المنافسة في اكتساب المعرفة
7. حثه على الاستقلال الذاتي في الإبداع الذهني
8. إعداد النشء معرفيا وسلوكيا وأخلاقيا وبدنيا.

وعليه يمكن إبراز الدور المهم الذي تقوم به المدرسة باعتبارها الجسر الذي يربط بين الخصوصية الثقافية (الأسرة) والمجتمع، حيث تسعى إلى الحفاظ على التراث وتقاليد المجتمع وقيمه لتعميم ثقافة مشتركة تجمع جميع أفراد المجتمع على هوية ثقافية واحدة.

المطلب الثالث:دور العبادة:

تقوم دور العبادة بدور هام وفعال في حياة الأفراد، بتأكيد القيم الخلقية لديهم وعبادة الخالق عز وجل، وتنقية فكر البشر وتطهير قلوبهم وتصحيح نفوسهم وإيقاظ ضمائرهم وضبط سلوكياتهم وتصرفاتهم.

---

[1] _سميع، أبو مغلي و عبد الحافظ سلامة. التنشئة الاجتماعية للطفل. الأردن: دار اليازوري العلمية. 2013، ص 186.

[2] _ خليل العمر، معن.مرجع سابق، ص 172.

فدور المسجد مثلا لا يتجلى فقط في ربط المسلم بربه وإعلان توبته وتوحيده وشكره لله، بل وربط الفرد المسلم وإدراكه لقيمته والمحافظة عليه، ودور العبادة عموما تلقين الفرد التعاليم الدينية، ومعايير السلوك، وتنمي ضمير الإنسان وتضع أسس التفاعل الاجتماعي بين الأفراد. [1]

ويكون تأثير دور العبادة في عملية التنشئة حيث أنها تساعد على ترجمة التعاليم السماوية إلى سلوك معياري يطبقه الفرد في حياته اليومية، وذلك من خلال تسللها إلى المواطن الهامة في نفس الشخص مثل الضمير.

كذلك اتخذها أساليب الترغيب والترهيب والعقاب وسيلة في توجيه سلوك الأشخاص نحو الأفضل ونبذ الأساليب السلوكية غير السوية[2]، وبالتالي تقوم دور العبادة بدور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية لما تتميز به من خصائص فريدة أهمها إحاطتها بهالة من التقديس، وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها الأفراد [3] ،والإجماع على تدعيمها، وما أحوجنا في أيامنا هذه إلى زيادة نشاط دور العبادة وقيامها بدورها الديني والاجتماعي للمحافظة على قيم وعادات وتقاليد مجتمعنا السائرة في طريق الزوال.

المطلب الرابع:وسائل الإعلام:

لعل أخطر ما يهدد التنشئة الاجتماعية الآن هو الغزو الثقافي الذي يتعرض له الأطفال والشباب من خلال وسائل الإعلام المختلفة وخاصة التلفزيون، حيث يقوم بتشويه العديد من القيم التي اكتسبها الأطفال إضافة إلى تعليمهم العديد من القيم الأخرى الدخيلة علينا.

بحيث يتوقف تأثير وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية على ما تحدثه هذه الأخيرة من تأثير بما تتضمنه من معلومات وأخبار مقروءة أو مسموعة أو مرئية.

إنها وسائل لإيصال معلومات تبقى في حد ذاتها قابلة للتأويل، كما أنها تجمع بين الترفيه والتكوين وبين العقل والوجدان، وبين الفرد والمجتمع وتساهم بالتالي في ارتفاع نسبة المعلومات لدى الفرد وفي أنماط السلوك والقيم وأنظمتها ومختلف الاتجاهات والمواقف. [4]

---

[1] _زكريا ،الشربيني و يسرية صادق.مرجع سابق، ص 138.

[2] _عباس محمود، عوض و رشاد صالح دمنهوري. مرجع سابق، ص 75.

[3] _حامد، زهران.مرجع سابق، ص 265.

[4] _هند، البشريوي.مرجع سابق، (نفس الموقع، نفس الصفحة)

ويتوقف تأثير وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية على:[1]

1. نوع وسيلة الإعلام المتاحة للفرد.
2. ردود فعل الفرد لما يتعرض له من وسائل الإعلام (سمات الفرد الشخصية)
3. ردود الفعل المتوقعة من الآخرين إذا سلكوا ما تقدمه وسائل الإعلام.
4. مدى توافر المجال الاجتماعي الذي يجرب فيه الفرد ما تعلمه من معايير ومواقف وعلاقات اجتماعية.

ويضيف لنا " حامد زهران" العوامل التالية والتي هي في نظره لها تأثير واضح في عملية التنشئة الاجتماعية:

1. ردود فعل الفرد لما يتعرض له من وسائل الإعلام حسب سنه.
2. خصائص الفرد الشخصية وما يحققه من إشباع لحاجاته.
3. الإدراك الانتقائي حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي ينتمي إليه الفرد.
4. درجة تأثر الفرد بما يتعرض له من وسائل الإعلام. [2]

وأمّا الأساليب النفسية والاجتماعية التي تتبعها وسائل الإعلام تنشئة الطفل الاجتماعية فهي ما يلي:

1. التكرار وتأثيره في عملية التعلم وتيسير عملية الاستيعاب
2. الجاذبية وتنوع أساليب الجذب مع زيادة التقدم التكنولوجي
3. الدعوة إلى المشاركة العقلية وإبداء الرأي ومنح الجوائز
4. عرض النماذج الشخصية والأدوات الاجتماعية الموجهة حتى يحذو الأفراد حذوها. [3]

وإن كانت تتعدد وسائل الإعلام المعاصرة، وتختلف في قدرتها على الاتصال بالجمهور، ولكن التلفزيون يشكل الآن أقوى أجهزة الإعلام تأثيرا في الناشئة، وأوسعها اتصالا بهم، إذا بات جزء أساسيا من الحياة اليومية لغالبية الأفراد في مختلف المجتمعات المعاصرة.

هذا ولا شك أنه إذا أحسن استعمال وتوجيه وسائل الإعلام فإنها تستطيع أن تصبح أداة فعالة وقوية في إرساء القواعد الخلقية والدينية..لمجتمع فاضل، وتستطيع أيضا تسمو بالعقل لتخرج أحسن ما به من تفكير وابتكار، وإذا أسيء استخدامها فإنها حتما ستكون وسيلة فعالة في اكتساب الأفراد

---

[1] _عباس محمود، عوض و رشاد صالح دمنهور. مرجع سابق، ص 76.

[2] _حامد، زهران. مرجع سابق، ص 264.

[3] _سميح، أبو مغلي و عبد الحافظ سلامة.مرجع سابق، ص 193.

العادات السلوكية والأخلاقية السيئة وتساهم في انحرافهم عن الطريق الصحيح باعتبارها تعكس جوانب متعددة من الثقافات المختلفة للمجتمعات الأخرى (الغربية، الأمريكية..) والتي لا تتناسب مع ثقافة مجتمعنا.

المبحث الرابع: نظريات التنشئة الاجتماعية:

يرى " فيلد Field" وجود نموذجين يمكن استخلاصهما من النظريات المتعددة في مجال التنشئة الاجتماعية وهما:

أولا: النموذج الأول:

وفيه يتم تصوير عملية التنشئة الاجتماعية على أنها جهاز استدخال لمعايير وقيم المجتمع أو الحضارة، حيث تتحول هذه القيم والتقاليد والمعايير إلى جزء من البناء النفسي للفرد، وهكذا يذوب الفرد في البناء الاجتماعي ويبدو مذعنا أو مستسلما فهو عبارة عن إناء خال يتم تعبئته بما تستدخله عليه حضارته التي يعيش فيها، وهنا يبدو الفرد غير قادر على إدراك أو تفسير الفوضى أو التفاوت الموجود في المجتمع ولا ينقاد إلى التوقعات المعيارية بسبب رغبته الكامنة في الحصول على رضا وحب الآخرين من المحيطين. [1]

ثانيا: النموذج الثاني:

وفيه يتم تصوير عملية التنشئة الاجتماعية ليس كجهاز قهري بل طوعي الانقياد، ويبدو الفرد فيه فعالا مشغولا ببناء الواقع المحيط، في ضوء نموه بدءا باكتساب اللغة والانتماء الطوعي للمفاهيم المشتركة.وهنا أيضا يبدو الفرد غير قادر على إدراك أو تفسير التفاوت في البيئة المحيطة وإن كان ينقاد من أجل الحصول على الشعور بالانتماء والرغبة في الحصول على حب المحيطين ورضاهم.

ويبدو من النموذجين السابقين عدم القدرة على تفسير احتمالية تخلي أو جنوح الفرد عن الطريق الذي تحدده المعايير الاجتماعية. إن قضية تفسير التفاوت بين الحفاظ على تقاليد وقيم ومعايير المجتمع دون دمار وبين الخطر المهدد بالعودة إلى شريعة الغاب لم ينجح أي من النموذجين السابقين في حلها،

---

[1]_ زكريا، الشربيني و يسرية صادق.مرجع سابق، ص 28.

ولا يعني ذلك أننا سوف نصل إلى حل لهذا الصراع، ولا يعني أننا نتصور حضارة مجتمعية يصبح فيها الأفراد نسخا مكررة [1]، وربما كان من المفيد استعراض النظريات التي تفسر عملية التنشئة الاجتماعية.

المطلب الأول :نظرية التحليل النفسي:

يستعرض "Watson" و "Lindgren" نظرية التحليل النفسي والفرويديون الجدد لتفسر التنشئة، وتفترض نظرية التحليل النفسي جهازا داخل الفرد يتكون من ثلاث منظمات عرفت بالهو (ID)، والأنا (Ego)، والأنا الأعلى (Super Ego)، ويمثل الهو مصدر الغرائز ومحتواه اللاشعوري ويسعى دائما لتحقيق مبدأ اللذة.

وحينما يتصل الهو بالمجتمع المحيط أو البيئة المحيطة تبدأ عملية تكوين الأنا وتظهر فعالية الأنا عندما يتعلم الفرد كيف يتمكن من تحقيق رغبات الهو في نطاق الظروف التي يفرضها المجتمع والبيئة بعاداته وتقاليده، إلا أن الأنا لا يستطيع كبح كل المحفزات الغريزية الخطرة التي تتنافى مع هذه القيم وتلك التقاليد، وبالتالي تأتي أوامر الوالدين والكبار ورقابتهم على تصرفات الطفل وسلوكياته، ويصبح للأب مثلا أوامر ونواه كما له تشجيع ورضا، ومن ثم تشتق الأنا الأعلى، ومع مرور الوقت مع تعليمات وتوجيهات هؤلاء الكبار تصبح الأنا الأعلى بمثابة المراقب للسلوك الذي يوجه للأنا الأوامر ويهددها كما كان يفعل الكبار، ومن هنا تتكون معايير السلوك التي يتمثلها الطفل وتصبح جزء من بناءه النفسي ويطلق على الأنا الأعلى مصطلح " الضمير".

ويمثل مفهوم التوحد أو الاندماج مفهوما مركزيا في التحليل النفسي حيث يتوحد الطفل مع أحد والديه ومن ثم سيدمج خصائص الشخص المتواجد معه ومن هنا تكتمل تنشئته.

إن عملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي عند " فرويد" هي عملية نمو وتطور فهي عملية نمو حتمية وأساسية متداخلة فيما بينها وذات تأثير بالغ في شخصية الفرد مستقبلا، حيث نجد أن مدرسة التحليل النفسي ترى أن عملية التنشئة الاجتماعية تتضمن اكتساب الطفل واستدخاله لمعايير والديه وتكوين الأنا الأعلى لديه، ويعتقد " فرويد" (Freud) أن هذا سيتم من خلال أساليب عقلية وانفعالية واجتماعية أهمها: التعزيز والانطفاء القائم على الثواب والعقاب.

---

[1] _ المرجع السابق، ص 29.

ترى نظرية التحليل النفسي أن التنشئة الاجتماعية عملية قائمة على التفاعل، يكتسب فيها الطفل معايير السلوك. [1] وتضفي مدرسة التحليل النفسي على الأم أهمية في ذلك الأمر خلال تفاعلها مع طفلها في مواقف التغذية والتدريب على الإخراج، وإن كانت الصيغة الفرويدية تركز على دور الأم والأب معا. ويلاحظ عدم إمكانية التحقق من افتراضات "فرويد" في نظريته للتحليل النفسي، وإن كان من إيجابياته التأكيد على علاقة الطفل بوالديه ودورهما في عملية التنشئة الاجتماعية.

تقييم نظرية التحليل النفسي:

لا نستطيع أن ننفي ما في هذه النظرية من صحة من ناحية تأكيد أثر العلاقة بين الوالدين والطفل في النمو النفسي والاجتماعي له، وكذلك من ناحية العوامل الديناميكية والمؤثرة في هذا النمو إلا أنها لم تأخذ في اعتبارها المؤثرات الاجتماعية التي يتعرض لها الطفل خارج الأسرة وما يقوم به من دور بارز في عملية التنشئة كتأثير جماعة الرفاق.كما أغفلت المؤثرات الاجتماعية المختلفة التي يتعرض لها الطفل خارج الأسرة وفي نمو الأنا الأعلى ذاتها من حيث قوتها أو ضعفها.[2]

المطلب الثاني: نظرية الدور الاجتماعي في التنشئة الاجتماعية:

تتخذ هذه النظرية مفهومي المكانة الاجتماعية (Social Statuts) والدور الاجتماعي (Social Rôle)، فالفرد يجب أن يعرف الأدوار الاجتماعية للآخرين ولنفسه، حتى يعرف كيف يسلك وماذا يتوقع من غيره وما مشاعر هذا الغير. إن المقصود بالمكانة الاجتماعية وضع الفرد في بناء اجتماعي يتحدد اجتماعيا وترتبط به التزامات وواجبات تقابلها حقوق وامتيازات، مع ارتباط كل مكانة بنمط من السلوك المتوقع وهو الدور الاجتماعي الذي يتضمن إلى جانب السلوك المتوقع ومعرفته مشاعر وقيما تحددها الثقافة. [3]

والفرد الذي توقعات الدور يواجه مهمات والتزامات اجتماعية تستوجب القيام بها على أتم وجه، وإلا فسوف يشعر بعدم القبول الاجتماعي ويزيد من قلقه النفسي وإذا فشل الفرد في ممارسة توقعات الدور ضمن المتوقع أن يؤثر فشله هذا على فشل آخر متعلق بأداء ممارسة دور ثان وثالث...وهكذا.

---

[1] _المرجع السابق، ص 30.

[2] _ ذهبية أوموسى." المسنين في مراكز العجزة". رسالة ماجستير ، جامعة سعد دحلب. الجزائر، 2003، ص 161.

[3] _ زكريا، الشربيني و يسرية صادق. مرجع سابق، ص 32.

أما كيفية اكتساب هذه الأدوار من قلب الفرد فتتم عن طريق التعلم ومن خلال المحفزات والاستجابات التي يواجهها في حياته اليومية العملية ما عدا الأدوار المناسبة (غير المكتسبة التي يحصل عليها عن طريق الوراثة كالجنس والعمر ولون البشرة..)[1].

وعموما فإن نظرية الدور الاجتماعي للتنشئة الاجتماعية تهدف إلى أن تفسر بصفة عامة العملية التي يصبح الفرد عن طريقها عضوا يقوم بوظائفه في الجماعة، باعتبار الحياة الاجتماعية مكونة من مجموعة من الأدوار التي يتفاعل من خلالها الأفراد وتتوزع هذه الأدوار إلى:

- أدوار الحياة: دور الطفل، المراهق، الراشد...
- الأدوار المفروضة: الجنس، الطبقة...
- الأدوار المكتسبة: العمل (المهنة)، الثقافة...

المطلب الثالث: النظرية البنائية الوظيفية:

ترتكز النظرية على أن الأسرة بناء يحقق وظيفة مجتمعية، وتنظر للتنشئة الاجتماعية كعملية اجتماعية تعليمية تستهدف إكساب النشء ثقافة المجتمع، وأن الأسرة تقوم بوظيفة هامة لأعضائها ومجتمعها تتمثل في إشباع حاجات الأعضاء الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والحماية والأمن وإكساب المكانة التي تعتبر وظيفة محورية تربط الأسرة بالمجتمع، وذلك إعداد النشء لأداء أدوارهم الاجتماعية وإكسابهم الهوية التي تمكنهم من الإسهام مستقبلا في بناء المجتمع وتطوره.

وتشير النظرية إلى أن الأسرة نسق فرعي للنسق الاجتماعي تتفاعل مع عناصره للمحافظة على البناء الاجتماعي وتحقيق توازنه، وبذلك يتعرض الأبناء أثناء التنشئة الاجتماعية لعمليات التنشئة الأسرية، وفي هذه العملية سينتقي الأبناء اتجاهات الوالدين وموافقتهما عن طريق التقليد والمحاكاة للقول أو الفعل أو السلوك وبذلك نجد أن هناك أدوار محددة للذكور وأخرى للإناث يلتزم بها الجميع [2]

وتركز هذه النظرية على الأدوار الظاهرة والباطنية التي تمارسها المؤسسات التنشئية في ضمان وجود البناء الاجتماعي، كما تركز على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، وبين الأسرة والوحدات الاجتماعية الكبرى من خلال الدور الذي تؤديه في عملية التنشئة الاجتماعية للأعضاء الجدد في المجتمع

---

[1] _ خليل العمر ،معن.التنشئة الاجتماعية. مرجع سابق، ص 120.

[2] _ربيع بن طاحوس، القحطاني." أنماط التنشئة الأسرية للأحداث المتعاطين للمخدرات". رسالة الماجستير. الرياض 2005،ص

المطلب الرابع: نظرية التفاعلية الرمزية عند " جورج هربرد ميد":

يرى "ميد" النفس البشرية مجموعة مشاعر ومواقف شخصية يستوحيها الفرد من آراء وأحكام ومواقف واتجاهات وتقويم وتصور المحيطين والمتفاعلين معه، بمعنى أن الفرد لا يشكل صورة عن نفسه بنفسه بل بمساعدة الآخرين المحيطين به، وعلى هذا الأساس تكون الصورة النفسية للفرد بمثابة صورة راجعة (Feed Back) تغذي سلوكه بحيوية هادفة في تفاعله مع الآخرين.

حيث أن معرفة النفس من قبل الفرد لا تحصل بسرعة أو اعتباطا بل بشكل تدريجي وبأوقات مختلفة ومواقف متباينة في سهولتها وصعوبتها وعبر تفاعله المستمر مع أفراد أسرته وزملائه وأصدقائه. [1]

ولم يكتف ميد بوصفه للنفس بل قسمها إلى قسمين: الأول: الذات (I)، والثاني: الأنا (Me)، تشير الأولى والخبرات السارة وغير السارة والبواعث التلقائية مولدة (الذات) عند المنشأ وتنمو مع نموه وهي إحدى قواعد (الأنا) وتكون الذات والأنا (النفس) الذين ينموان عبر ثلاثة مراحل تطورية، هي ما يأتي:

1. مرحلة نشوء الذات: التي تولد مع ميلاد المنشأ، ليس لديها أي صفة من صفات التفاعل الاجتماعي ولا تعرف أي شيء عن المحيط الاجتماعي لكنها مطلعة على الضوابط الداخلية للأنا يسمح لها بالدخول إلى الحياة الاجتماعية كمشارك فعال فيها.
2. مرحلة نشوء الأنا: من خلال التفاعل الاجتماعي مع الآخرين وممارسة أدوار الآخرين، وهنا يؤكد " جورج هربرد ميد" على أهمية الآخرين ودورهم في جذب الفرد لتقليدهم ومحاكاتهم في حركاتهم ولعبهم وحتى أصواتهم. [2]
3. يذهب الطفل ليعمم رؤية وحكم الآخرين بعد أن يستجيب لآراء وأحكام الآخرين المحيطين به والمتفاعلين معه فيأخذ بها وتنمو عنده الأنا الاجتماعية، ومع تنوع وتزايد ممارسة الفرد أدوار في أكثر من جماعة اجتماعية يزداد تعلمه لأدوار متعددة فتكتسب الأنا صفات جديدة ومتكاثرة التي بدورها تقوم بجعل الفرد مدركها وواعيا بنفسه وهذه ميزة يتمتع بها الإنسان ولا يتمتع بها الحيوان، لذلك لا يمتلك الحيوان الأنا لأنها غير متبلورة بسبب عدم عيشه في تفاعلات وعلائق وثقافة اجتماعية، في حين يتمتع الإنسان بهذه الميزات [3]

---

[1] _ خليل العمر، معن. التنشئة الاجتماعية .مرجع سابق، ص 109

[2] _نفس المرجع، ص 111.

[3] _ نفس المرجع، ص 112.

إنّ كل نظرية من النظريات السابقة الذكر أو غيرها تتخذ لها قاعدة ترتكز عليها في تفسيرها لعملية التنشئة الاجتماعية (التطبيع الاجتماعي)، إلا أنها تجمع على أن التنشئة الاجتماعية عملية اجتماعية تتضمن التعليم والتعلم والتربية، قصد تلقين النشء السلوك المقبول من أفراد المجتمع وإكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة لأداء أدوارهم الاجتماعية في إطار المعايير والقيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

المبحث الخامس: العوامل المؤثرة والمعيقة لعملية التنشئة الاجتماعية:

المطلب الأول:العوامل المؤثرة:

تتأثر التنشئة بعدد كبير من العوامل التي يصعب حصرها لأن كل ما في البيئة المحيطة له دور فيها، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

أولا: الطبقة الاجتماعية:

ويقصد بالطبقة الاجتماعية المجموعة التي تتميز من غيرها باختلاف المستوى الاجتماعي الذي يتحدد بعوامل شتى منها: الدخل والمستوى التعليمي والتخصص المهني، والحسب والنسب وغير ذلك من الفوارق التي توجد في المجتمع.

وللطبقات نظام متغير عبر الزمان والمكان، وحسب كارل ماركس (1818- 1883) فإن تاريخ البشرية هو تاريخ النضال الطبقي، وفيما ركز ماركس على العامل المادي لظهور الطبقة، ركز ماكس فيبر (1864- 1920) على العامل الإيديولوجي في ظهورها، مستدلا بالمكانة التي تحصل عليها رجل الدين أو الرجل السياسي أو العالم.

وفي مجال التنشئة الاجتماعية تلعب الطبقة الاجتماعية دورا كبيرا في تحديد سلوك أبنائها، فطرائق اللباس والكلام ورد التحية والقيم والعادات والمثل تختلف باختلاف الطبقات، فالطبقة تنشئ أبنائها على أوضاعها. [1]ومفهوم الطبقة يدل على شيئين الوضع الاقتصادي (المادي) والمكانة الاجتماعية، كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة وما ينتج عنها من ضغط نفسي على الوالدين يجعلهما أقل كفاءة في تنشئة أطفالهم. [2]

---

[1] _صلاح الدين، شروخ.علم الاجتماع التربوي.عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.2004، ص 61.

[2] _فاطمة، منتصر الكيتاني.الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية.ط1. الأردن: دار الشروق. 2000، ص 63.

هذا وقد أثبتت العديد من الدراسات العلمية وعلى رأسها تلك التي قام بها (Bazil Bernstein) تحت عنوان (Langage et classes Sociales) أن الانتماء الطبقي دخل في تحديد مدى نجاح أو فشل عملية التنشئة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى أن محتوى التنشئة تحدده الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد وهذا ما سبق وأن أشار إليه أنصار التيار الماركسي الكلاسيكي ككارل ماركس وأنجلس وكذلك الماركسيين المعاصرين مثل(Yvan Illitch) وغيرهم من العلماء الآخرين من أمثال "بيار بورديو" (Pierre Bourdieu)..

ثانيا:المعتقد الديني:

للدين تعريفات كثيرة، ولكن يمكن الأخذ بأنه مجموعة العقائد والعبادات والمعاملات والآداب الخاصة بالمقدس، الذي فيه خلاف بين الأديان المختلفة، ومن المؤكد أن للدين دورا كبيرا في التنشئة الاجتماعية، بمقدار ما يتمسك الناس بتعاليمه ويستهدون في سلوكهم بأوامر ونواهيه، فعمل أسباب التطور السابق ذكرها جعلت المجتمعات على التعددية الدينية، ولكن الأديان في جوهرها عامل وحدة وتعاون وتفاهم بين الناس في المجتمع الواحد وهو- أي الدين- يشكل إطارا مرجعيا لسلوك أتباعه ولذا فإن الحاجة إلى الدين ليسن بالتي يرتقب زوالها، وبخاصة لعلاقته الوثيقة بالمصير والموت والحياة بعد الموت والسلوك المرغوب فيه والسلوك غير المرغوب فيه وعلى هدي المثل الأعلى الذي يقدمه، فالدين يغمر كل صور الحياة لدى كل الشعوب، ويصعب بالتالي قبول المزاعم التي تنسب التفرقة بين الناس إلى الأديان [1]، فإن وجدت التفرقة فلأنها موجودة أصلا، ولأن بعضا يحاول أن يجعل الدين على مقاس مصالحه الشخصية أو الفئوية.

حيث يعتبر الدين مهما في عملية التنشئة، لأنه في علاقة تأثير وتأثر مع النظم الاجتماعية، ولأنه في الأصل نظام سلوكي يقوم على معتقدات تمثل العلاقة بين العباد فيما بينهم، والعلاقة بينهم وبين الخالق[2] كثيرا ما تكون هذه المعتقدات والتصورات أساس تفسير الظواهر الاجتماعية والثقافية التي تعترض الفرد في حياته.

---

[1] _صلاح الدين، شروخ. مرجع سابق، ص 62.

[2]_ أحمد زكي، بدوي.مرجع سابق، ص 303.

ثالثا: البيئة:

ونقصد بالبيئة هنا الحيز الطبيعي والاجتماعي والروحي والثقافي المحيط بالكائن الحي والإنسان، وهو حيز متعدد العناصر التي تشكله بتفاعلها الثنائي الاتجاه مع الكائنات التي تعيش فيه.

واتساع مفهوم البيئة يستدعي تصنيف ما تشمله، ولهذا يمكن الحديث عن البيئة الاجتماعية وعن البيئة الطبيعية، كما يمكن تصنيف محتوى كل من البيئتين السابق ذكرهما فتكون البيئة السياسية والبيئة الثقافية من مجموعة البيئة الاجتماعية والبيئة الجغرافية من مجموع الثانية (الطبيعية).

وللبيئة تأثير واسع عميق في التنشئة الاجتماعية، فالبيئة السياسية تطبع الأفراد بطابعها، وسلوك من شب على الديمقراطية، واحترام الآخر وحرية التعبير والرأي والفكر والعدالة، غير سلوك الذي يشب على الديكتاتورية التي تقوم على القهر والتسبيح بحمد السلطان وربط الخلاق برضاه.[1]

أمّا بالنسبة للبيئة الطبيعية الجغرافية فإنها أيضا ذات تاثير كبير في التنشئة الاجتماعية، فسلوك الجبلي غير سلوك الصحراوي، أو سلوك ساكن المناطق الرطبة وعادات سكان المناطق القطبية بخصوص الثياب غير عادات سكان المناطق الاستوائية مثلا، وينطبق ذلك على الأخلاق والقيم والعادات والتقاليد وغير ذلك..[2]، هذا إلى عوامل أخرى عديدة منها:

- العادات والتقاليد
- التصنيع
- التعليم
- العامل الثقافي، وغيرها من العوامل المؤثرة في هذه العملية.

رابعا: جماعة الرفاق (جماعة النظائر):

اختلف العلماء والباحثون في تسمية جماعة معينة من الأطفال أو الشباب فهناك من يطلق عليها اسم جماعة الأقران، وهناك من يسميها جماعة الرفاق، وهناك من يسميها جماعة النواصي، وهناك من يسميها جماعة الأصدقاء وهناك من يطلق عليها اسم جماعة الأتراب، ومهما يكن من اختلاف بين الباحثين في إطلاق التسمية على هذا النوع من التنظيم الاجتماعي، إلا أن المضمون واحد.

---

[1] _صلاح الدين، شروخ. مرجع سابق، ص 63.

[2] _ نفس المرجع، ص 64.

يطلق مصطلح الرفيق بالمعنى الاجتماعي العام للكلمة هو: "شخص يمكن أن تلتقي به على أساس المساواة النسبية باعتباره صديقا، وبالنسبة للطفل يمكن تحديد الرفيق من الناحية السلبية باعتباره ليس من الراشدين وليس أحد من الأبوين، وليس من المعلمين، ومن الناحية الإيجابية فهو يعني طفلا آخر يقترب منه في السن وفي حالات معينة تكون من نفس النوع ويمكن أن يرتبط به على أساس المراكز المتساوية" [1]، أمّا جماعة الرفاق فتعرف بأنها: " جماعة تتألف من زمرة من الأولاد يعوضون بتجمعهم ورفقتهم قصور الوسط العائلي وقسوة البؤس، بحيث تمثل لهم الجماعة قوة وقدرة، وتشبع في نفس الوقت حاجتهم إلى الطمأنينة وتوطيد الذات، فيشعرون بأنهم مترابطون".[2]

ويقول " تورنر Turner" بأنّها:" اتصال جماعة متقاربة في الميول والأهداف والمستوى الاجتماعي والاقتصادي اتصالا مباشرا وتربطهم علاقة محبة متبادلة وقيم ومعايير متشابهة وسلوك متوافق.وتعد جماعة الرفاق من الجماعات الأولية التي لها تأثيرها على الشخصية بعد الأسرة ومما يقوي من تأثير هذه الجماعة على الشخصية، التشابه والتجانس بين أفرادها من حيث العمر والدف والميول والاتجاهات وكذلك يؤدي إلى تقوية وتعزيز قدرتها وتأثيرها على تشكيل سلوك الفرد. [3]

وعليه يمكن القول بأن جماعة الرفاق تنظيم اجتماعي تلقائي في غالب الأحيان ينشأ بدافع الحاجة الاجتماعية للفرد التي لم تشبع في الأوساط الاجتماعية الأخرى، فتأتي تلبية لإشباع هذه الحاجات وغالبا ما يجد الفرد الراحة النفسية والشعور بالأمن والطمأنينة عندما يكون بين أقرانه، بل يستطيع أن يعبر عن شخصيته ويبرز أفكاره ويؤدي الدور الاجتماعي الذي يتناسب مع طموحاته، فهي تعد من أهم المؤسسات التي تتيح للفرد حرية واسعة في مجال تحقيق الهوية الاجتماعية واكتشاف الذات.

---

[1] _حسن، محمود. الأسرة ومشكلاتها. بيروت :دار النهضة العربية.1981، ص 252.

[2] _عامر، مصباح. التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماع. مرجع سابق، ص 218.

[3] _ نقلا عن فهد بن علي عبد العزيز، الطاير. "العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب الجامعة". رسالة ماجستير. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.الرياض.2005، ص 47

1_ أساليب جماعة الرفاق:

تؤثر جماعة الرفاق بشكل متزايد في سلوك الفرد من خلال ظروف وأساليب ووسائل تتبناها في ذلك:

وأولى هذه الأساليب التي تتبناها جماعة الرفاق هو الثواب الاجتماعي [1]، ويتجسد الثواب الاجتماعي في القبول الاجتماعي لشخصية الفرد، بإيجابياتها وسلبياتها، واحترام رأيه والاستماع إليه، وإعطاءه الحرية والاستقلالية في التعبير عن مكنوناته الداخلية، فالطفل قد يجد صدا ورفضا اجتماعيا من قبل أسرته، أو يشعر بنوع من الاحتقار والدونية من جراء الأساليب الوالدية في التنشئة الاجتماعية، واعتقاد الوالدين أن الطفل يجب أن يسمع ويطيع دون نقاش، وهذه الطريقة تثير حساسية في نفسية الطفل، مما يضطره إلى البحث عن أجواء أخرى أكثر ملائمة للتعبير عن ذاته وإشباع حاجاته والاستجابة لدوافعه الشخصية وأفضل مجال يوفر هذه الأجواء هو جماعة الرفاق. [2]

أمّا ثاني أسلوب توظفه جماعة الرفاق في التعامل مع أعضائها وضبط سلوكهم هو العقاب الاجتماعي، الذي تمارسه على الأفراد الذين يتسببون في إثارة المشاكل داخل الجماعة، أو يكونون أقل انضباطا ومسايرة لنظام الجماعة.

ويتمثل العقاب الاجتماعي للجماعة في الرفض والنبذ الاجتماعي وعدم إعطاء أهمية وتقدير لهم أو يتمثل في الإهمال الاجتماعي، فالجماعة تسلب الفرد المكاسب التي أعطته إياها والتي من أجلها انتمى إليها، وهذا ما يؤدي بالفرد إمّا إلى تعديل سلوكه وتقويمه للحصول على المكاسب والامتيازات الاجتماعية، وإمّا يؤدي به الأمر إلى تغيير الجماعة واللجوء إلى جماعة أخرى.

وثالث أسلوب تستخدمه جماعة الرفاق للتأثير على أعضائها هو أسلوب النمذجة أي تقديم نماذج سلوكية يتوحد معها أعضاء الجماعة، فجماعة الرفاق تحاول أن ترسخ أفكارا معينة أو تبني اتجاهات جديدة عن طريق إعطاء ال....داخلها، يؤدي بأعضائها إلى تقليد هذه النماذج وتبنيها إمّا بطريقة شعورية واعية يمارس عملية التقليد، وإمّا بطريقة غير شعورية، حيث يجد الفرد نفسه في حلقة من سلسلة كبيرة تشكل تنظيما اجتماعيا معينا ويجري هذا الأمر تحت ما يسمى بالتعلم الاجتماعي، الذي يتم عن طريق الملاحظة، أو ما يسمى بالعدوى الاجتماعية.

---

[1] _حامد، زهران. مرجع سابق ، ص 262.

[2] _عامر، مصباح. التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماع. مرجع سابق، ص ص 238- 239.

ورابع أسلوب توظفه جماعة الرفاق في تنشئة أعضائها هو دفعهم وتحفيزهم للمشاركة الاجتماعية في النشاطات المختلفة، وخاصة اللعب والرحلات وغيرها من صنوف النشاط.[1]

وهذه الأنشطة بالإضافة إلى أنها تتيح فرصة التعلم والتمرس على مهارات جديدة فحسب وإنما تؤدي بالطفل إلى انفتاح شخصيته وانطلاقها، كما أنها تؤدي بالفرد إلى التخلص من الكثير من الأعراض السلوكية السلبية كالخوف من الآخرين والخجل الاكتئاب،وهذه الأنشطة في المجالات الاجتماعية هي التي يجد الفرد فيها فرصة التعبير عن ذاته وإبراز قدراته واكتشاف طاقاته وكذا هواياته وميوله التي من خلالها يستطيع أن يحقق طموحاته وآماله.

2_أهداف تنشئة الرفاق:

كما هو الحال مع باقي الجماعات الاجتماعية التي تقوم بتنشئة أعضائها لتحقيق أهدافها المرجوة فإن لجماعة الرفاق أهدافها أيضا يمكن أن نلخصها كالآتي:

1- تحرير الناشئة من ضغوط الأسرة والمدرسة.
2- بلورة مواقف ورؤى خاصة بالجنس والمال وقيمة التعليم.
3- تناول مواضيع لا يستطيع الناشئة الحديث عنها أو فيها في أسرهم ومدارسهم.
4- تبادل الخبرات في كيفية مواجهة عقبات حياتهم الاجتماعية.
5- تهيئة القرارات للمرحلة العمرية الآتية.

إذن فجماعة الرفاق هي تنظيم اجتماعي تلقائي في بعض الأحيان، ينشأ بدافع الحاجة الاجتماعية للفرد التي لم تشبع في الأوساط الاجتماعية الأخرى فتأتي لتلبية وإشباع هذه الحاجات وغالبا ما يجد الفرد الراحة النفسية والشعور بالأمن والطمأنينة عندما يكون بين أقرانه بل يستطيع أن يعبر عن شخصيته ويبرز أفكاره ويؤدي الدور الاجتماعي الذي يتناسب مع طموحاته.

[1] _ المرجع السابق، ص ص 239- 240.

المطلب الثاني: معوقات التنشئة الاجتماعية:

أولا: معوقات التنشئة في الأسرة:

كثيرة هي العوامل التي من شأنها أن تعيق عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة، وتصعب من عملية نمو الشخصية في كل مرحلة من مراحل نموها، وفيما يلي عرض وتحليل لأهم هذه العوامل:

1_خروج المرأة للعمل:

إن خروج المرأة للعمل في حد ذاته ليس بالأمر الجديد، بل الجديد هو خروجها للعمل بشكل منتظم أي متكرر يوميا بفترات طويلة، وخروج الأم للعمل على هذا النحو يشكل من ناحية أطفالهم مشكلة، فبقاء الطفل مع خادمة إن وجدت يحد من مجال اللعب ورغبة الطفل في البحث والتنقيب والتجريب فيما حوله من الأشياء تقيدها رغبة الكبار في المحافظة على أثاث البيت، وصيانتها من العبث، وكثيرا ما يتعذر عليه أي اتصال بغيره من الأطفال أو حتى الكبار وفي حالة وجود خادمة قد تكون قاسية وبالتالي قد تسبب انزلاقات نفسية في شخصية الفرد أو الطفل.[1]

2_شدة وطأة الأعمال المنزلية:

إن اشتغال الأم بإدارة منزلها كثيرا ما يكون من العوامل المعيقة لها من إشباع بعض حاجات الطفل ورعايته الكاملة، ويصبح من العسير على الأم أثناء قيامها بأعمالها المنزلية، أن تقابل حاجات أطفالها الصغار المتلاحقين في الميلاد (السن)، ولا شك أن الأوضاع الجديدة لا ينتج عنها إلا إرهاق الأم وتوترها، وهذا ينعكس بدوره على أطفالها وعلى زوجها فيسود التوتر جو البيت ويؤدي ذلك إلى عرقلة نمو الطفل الوجداني ويمتص نشاطه وحيويته.

وإذا كان هذا حال الأم التي لا تخرج للعمل فكيف حال الأم التي تعمل وتقوم بدورين كربة بيت وكعاملة خارج البيت، والزوج في هذه الحال إذا لم يكن متعاونا فإن ذلك يزيدها إرهاقا وتوترا، فإذا ما انعكس ذلك على الأطفال فإن الحالة تزداد سوء. [2]

3_جهل الأمهات بالتربية السليمة:

إن جهل كثير من الأمهات والآباء بصفة عامة بمطالب النمو وإشباع حاجات الطفولة، وعدم معرفتهم الأساليب السليمة في تربية الأطفال يوقعهم من غير قصد في كثير من الأخطاء التي تؤثر على

---

[1] _فوزية ،دياب. نمو الطفل وتنشئة الأسرة والحضانة. ط2.القاهرة : طبعة النهضة العربية، د ت، ص 131.

[2] _ نفس المرجع، ص 132.

أطفالهم أسوأ الأثر من ناحية صحتهم الجسمية والنفسية، فتتسبب في إصابتهم بالأمراض أو سوء توافقهم ومعاناتهم لكثير من مشاكل السلوك التي تلازمهم طول حياتهم.

فإذا كنا ندهش كثيرا أن يعهد إلى شخص غير مدرب أو غير فني يقود سيارة، فما أعظم دهشتنا عندما نرى الأطفال في عهدة وتحت رعاية من لا تعرف ولا يعرف معرفة صحيحة لمطالب نموهم وحاجاتهم. [1]

4_الفقر وسوء التغذية:

ومن الأمور التي تعيق الأسرة في تعهد أطفالها فقرها، الذي لا يمكنها من توفير الغذاء الصحي الكافي مقداره المتزن في نوعه، المتكامل من حيث توافر العناصر الأساسية فيه من النشويات والدهنيات والبروتينات والفيتامينات...

وقد عرفنا أن الغذاء إذا كان غير كافي في مقداره أو غير متزن في تكوينه وغير ممثل للعناصر الأساسية المذكورة، كانت له نتائج ضارة على صحة الطفل الجسمية وسلامته النفسية، إذ يعرضه للمرض بصفة دائمة أو مؤقتة أو ملازمة، وقد تبقى آثار المرض ملازمة له طول حياته، فضلا عن أنها تضعف مناعته وقدرته على المقاومة. [2]

5_ سوء الأحوال السكنية:

ومما يعيق الأسرة أيضا عن تأدية وظيفتها في تنشئة أطفالها سوء الأحوال السكنية، فهناك أسر تعيش في مساكن مزدحمة، شديدة الضوضاء، رديئة التهوية، وغير متصلة بالمرافق الصحية، ولا تخفى ما تسببه هذه الأحوال من أضرار للأطفال في سنوات نموهم الرقيقة، فهي تحول دون نموهم السليم وراحتهم الكافية، وتسبب لهم الإرهاق والتوتر، وكثيرا ما تقتضي الظروف في المسكن الضيق أن ينام الأطفال مع الوالدين في حجرة واحدة مما قد يعرضهم لخبرات تؤذي نفوسهم، هذا فضلا عن أنهم يكونون عرضة للأمراض. كما أن الصراع الزوجي والطلاق والزواج الثاني بعد الطلاق...كل هذا يؤثر على التفاعل بين الوالدين والطفل، وتبني أساليب تربوية مغايرة، وهو ما سوف يؤثر على نمو الطفل النفسي والاجتماعي، وفي هذه المسألة يقول حامد عبد السلام زهران: " إنّ الأسرة المضطربة تعتبر بيئة نفسية سيئة للنمو فهي تكون بمثابة مرتع خصب للانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية الاجتماعية والجناح" [3].

---

[1] _ المرجع السابق، ص 140.

[2] _ نفس المرجع، ص 139.

[3] _ حامد عبد السلام، زهران.مرجع سابق، ص 213.

فإذا توفرت أسباب الجناح المبكر تظهر بدايات الفشل الدراسي والهروب والسرقة والتخريب والانحرافات الجنسية...إلى غير ذلك من المعوقات التي قد تكون سببها المنشئ (الأبوين) إلى معوقات مصدرها آليات التنشئة، وعليه يمكن الاستنتاج بأن عملية التنشئة الاجتماعية عملية لا تخلو من مواجهة العقبات أو معوقات تعرقل مسيرتها ونموها بشكل طبيعي، وبطبيعة الحال سينعكس هذا على تنشئة الفرد وعلى شخصيته مهما كان نوع هذا المعرقل.

ثانيا: معوقات التنشئة المدرسية:

تتمثل معوقات التنشئة المدرسية في انحرافات البيئة المدرسية والتي تنشأ عنها غالبا سلوك انحرافي يعيق تقدم التنشئة الاجتماعية وتبدو هذه المعوقات في:

1_القدوة المنحرفة:

لا شك أن للمدرس دورا في توجيه المتعلمين الذين يحرصون على تتبع سلوكه وتصرفاته فيتأثرون بها على نحو متباين.فإذا كانت شخصية المدرسة قوية سليمة، انعكست سماتها الخيرة على المتعلمين فتمثلوا بها في سلوكهم، مما يساعد على إيجاد جيل ناشئ صالح، أما إذا كانت شخصية المدرس مشوبة بعلل حقيقية وانحرافات سلوكية فسوف ينعكس عليهم.

2_الرفقة السيئة:

عند التحاق المتعلمين بالمدرسة والتقائهم بالعدد الكبير من الأفراد والمتعلمين المحيطين بهم، فإذا قدر له مصاحبة الأخيار منهم وتشرب فضائلهم كان ذلك فاتحة خير بنجاحه في حاضره ومستقبله، أما إذا انقاد لرفقاء السوء من زملاء الدراسة وسار معهم في مسالك الانحراف كان ذلك إيذانا بسوء حاله في حاضره ومستقبله.

3_الإدارة المختلة:

تعتبر الإدارة المختلة إحدى عوائق التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المدرسة وتتمثل الإدارة المختلة في التهاون في القيام بواجبين وهما: الإشراف ومراقبة المدرس، ومراقبة المتعلمين وإقصاء المنحرفين منهم، وإن التهاون في هذين الأمرين يؤدي إلى اختلال البيئة المدرسية والتنشئة الاجتماعية وتراجعها وانتشار الفوضى فيها.

4_المعاملة الخاطئة:

العدالة، الحكمة، الحزم، ...هي الأسس الصحيحة لمعاملة المعلمين للمتعلمين في حين تتمثل المعاملة الخاطئة في إتباع أحد الأسلوبين السيئين الأول: القسوة، وتوقيع العقوبات البدنية أو الحط بالكرامة على أي وجه آخر، مما يترك من الحقد والشعور بالنقص والثاني لا يقل سوءا عن الأول، وهو إتباع لين والتسامح، وهذا ما ينجم عنه استخفاف المتعلمين بمعلميهم. [1]

كما أن هناك عوامل خارجية متعددة من شأنها أن تؤثر على عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد كالوضع السياسي و الاقتصادي للمجتمع حيث أنه كلما كان المجتمع أكثر هدوءا واستقرارا و لديه الكفاية الاقتصادية كلما ساهم ذلك بشكل إيجابي في التنشئة الاجتماعية، و كلما اكتنفه الفوضى وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي كان العكس هو الصحيح، إضافة إلى ذلك تأثير ثقافة المجتمع على عملية التنشئة الاجتماعية حيث أنه لكل مجتمع ثقافته الخاصة المميزة له و التي تكون لها صلة وثيقة بشخصيات من يحتضنه من الأفراد، لذلك فثقافة المجتمع تؤثر بشكل أساسي في التنشئة و في صنع الشخصية القومية[2].

هذا دون أن ننسى أهمية التفاعل بين الأسرة و المدرسة، فهو ضرورة ملحة تطلبها مصلحة الطفل باعتبار أن الأسرة و المدرسة هما المسؤولان عن تربية وتنشئة الفرد في مراحله المبكرة ،حيث أن دور كل منهما يكمل الأخر، عبر الانسجام في أداء دورهما التربوي والتنشيئي ،فللأسرة دور هام في نمو الفرد نفسيا واجتماعيا و تنمية مهاراته السوية وقدراته وتهذيب سلوكاته كما أن دور المدرسة لا يقل أهمية عن دور الأسرة في ذلك.

---

[1] _أكرم، نشأة إبراهيم. علم الاجتماع الجنائي.الجزائر: الدار الجامعية للطباعة والنشر. د ت، ص 53.

[2]_ فيروز، مامي زرارقة و فضيلة زرارقة. مرجع سابق، ص 138

خاتمة:

تهدف عملية التنشئة الاجتماعية إلى إكساب الفرد أنماط السلوك السائدة في مجتمعه حيث يتبنى القيم والمعايير التي يتبناها المجتمع، وتصبح قيما ومعايير خاصة به، وهذا ما حاولنا الوصول إليه من خلال هذا الفصل المقدم حول هذه العملية المهمة والأساسية في بناء شخصية أي فرد في أي مجتمع.

حيث حاولنا إعطاء معنى شامل وتعارف موسعة من عرض جملة من التعريفات العلمية لدى الكتاب والمفكرين حول هذه العملية بالإضافة إلى خصائصها واهم الأهداف المتوخاة من ورائها.

كما حاولنا الإلمام بأهم المؤسسات التنشئية التي تعتبر بمثابة همزة وصل بين الفرد ومجتمعه انطلاقا من الأسرة كأهم مؤسسة تنشئية إلى غيرها من المدرسة ودور العبادات والإعلام وغيرها... كما تطرقنا إلى أهم النظريات العلمية التي حاولت تفسير عملية التنشئة الاجتماعية وأهم العوامل المؤثرة في سيرورتها والتي تعمل على عرقلتها.

وكان هذا الفصل محاولة منا لإلمام بأهم الجوانب المتعلقة بعملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الفرد والمجتمع معا، ولا يمكن أن نتغاضى عن دورها المهم في نمو المجتمع وتطوره، ولا يمكن إنجاز بحث علمي (اجتماعي خاصة) دون التطرق أو الحديث عن هذه العملية، لما لها من أهمية كبرى في تطور المجتمعات.

الفصل السادس:

العنف في المجتمع الجزائري الخلفية التاريخية والعوامل المسببة

تمهيد

المبحث الأول: الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي.

المبحث الثاني : المجتمع الجزائري بعد الاستقلال

المبحث الثالث: أشكال العنف الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري

المبحث الرابع:عوامل انتشار العنف في المجتمع الجزائري

خاتمة

الفصل السادس

العنف في المجتمع الجزائري الخلفية التاريخية والعوامل المسببة

تمهيد

إن العنف في المجتمع الجزائري ليس وليد حقبة زمنية معينة، بل إن المجتمع عرف العنف عبر الأزمنة التاريخية المتعاقبة، عنفا متعدد الجوانب والأشكال صبغ الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري وأعطاها خصوصية تميزت بها.

لذلك لا يمكن لنا أن نتحدث عن الخلفية التاريخية للمجتمع الجزائري دون أن نذكر الاحتلال الفرنسي للجزائر الذي يعد من أبشع أنواع الاستعمار وانعكاساته السلبية على المجتمع الجزائري سواء تعلق الأمر بالجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى الثقافي، كما أنه لا يمكن أن نتحدث عن العنف في المجتمع الجزائري دون الإشارة إلى العشرية السوداء الدموية التي عان فيها الشعب الجزائري و مازال يعاني من تبعاتها إلى يومنا هذا.

كما تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهم أشكال العنف المنتشر في المجتمع الجزائري بالإضافة إلى أكثر العوامل المسببة لانتشار ثقافة العنف عند الشباب الجزائري.

المبحث الأول: الأوضاع الاجتماعية للمجتمع الجزائري أثناء الاحتلال الفرنسي:

مما لا شك فيه أن الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي دام أكثر من 130 عاما يعد من أبشع أنواع الاستعمار والاحتلال الذي تعرض له المجتمع الجزائري في تاريخه المعاصر خاصة وأن هذا الاستعمار لم يكتفي باحتلال الأرض وسلب ثرواتها، وإنما حاول طمس معالمها القومية وهويتها الوطنية، وتفكيك نسيجها الاجتماعي ووحدتها الوطنية ومعالم شخصيتها العربية والإسلامية، لذلك تولدت آثار وانعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال.

المطلب الأول: البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي:

لعل من أهم الأهداف أو الأسباب الرئيسية التي ألهمت فرنسا استعمار الجزائر بداية القرن19م هو ثرواتها الزراعية خاصة وأن الاقتصاد الجزائري آنذاك كان قائما بشكل أساسي على الزراعة و الرعي والتجارة، لهذا كانت سياسة الاستعمار الفرنسي الاقتصادية في الجزائر بعد الاحتلال هو تخصص هذا البلد البكر للإنتاج الزراعي.

وخلق قطاع زراعي يملكه الأجانب الذين استقدموا من فرنسا (المعمرين)، هذا ولم يكن إنشاء قطاع المعمرين الزراعي قد تم بشكل طبيعي وإنما تحت ضغط إجراءات سياسية وإدارية متعسفة متمثلة في عدة أوامر أو قرارات ضربت في الوهلة الأولى الملكيات ذات الطابع الاجتماعي، وقد أثمرت السياسة الاقتصادية الاستعمارية في إعادة تنظيم هيكل الاقتصاد الجزائري من ناحيتين: من ناحية تحويله إلى اقتصاد تابع ومنقول للخارج لخدمة الاقتصاد الفرنسي وتنميته، ومن ناحية خلق طبقة اجتماعية أجنبية متحكمة في القوى الاقتصادية الرئيسية للبلاد[1].

والحقيقة أن تهديم البنيات الاجتماعية- الاقتصادية الذي تسبب فيه دخول الجيش الاستعماري وتوغله داخل البلاد أثناء عقود طويلة والذي أنجر عنه ردود فعل عديدة، أعطى على التوالي للأقلية الأوروبية وللسوق الفرنسية موارد مختلفة ويدا عاملة رخيصة الثمن، وهذا كله كان نتيجة لاغتصاب أراضي الجماهير الريفية بصفة جماعية.إن اغتصاب الأراضي هذا الذي اكتسى أشكالا مختلفة وأخذ أبعادا كبيرة لم يكن دوما سهلا ولا نابعا من استسلام الأفراد، فلم يكن ممكنا إلا بموجب أعمال عنيفة وإجراءات تعسفية[2] في حق الشعب الجزائري ،ونتيجة لهذه السياسة الفرنسية، فقد تم تدمير الاقتصاد

---

[1] _ بلقاسم، سلاطنية وسامية حميدي.مرجع سابق، ص ص 125- 126.

[2] _ علي، سموك.مرجع سابق،ص 158

التقليدي، وذلك من خلال تدمير البنى الاجتماعية الريفية وتفتيت القبائل، وتكوين الملكية العقارية الفردية وكل هذا لم يكن في صالح اقتصاد المجتمع الجزائري آنذاك، فكانت سيرورة التراكم الأولي لرأس المال مجمدة وهذا ما سبب دينامية التخلف[1].

ونتيجة لهذه السياسة الفرنسية تدهورت الحالة المعيشية للجزائريين حيث أصبحوا فقراء مجردين من أراضيهم بعدما كانت المصدر الأول لرزقهم وعيشهم، فتحولوا من أصحاب أرض إلى خدم يستعبدهم المستوطنون، فانخفضت مستويات معيشتهم، وارتفعت معدلات البطالة والفقر، هذه السياسة جعلت حياة الجزائريين تنهار في كافة المجالات، ومن أهم مظاهر هذا الانهيار هو زعزعة البنية الاجتماعية التقليدية القبلية مما أدى إلى القضاء على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المجتمع.

كل هذه الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الجزائري هي نتيجة لجميع تلك الممارسات العنيفة التي أخضع إليها المجتمع الجزائري وهذا ما جعل الجزائريين يقومون بفعل مضاد ضد الاحتلال تجلى فيما بعد بسلسلة من المقاومات والثورات انتهت بثورة التحرير المجيدة.

المطلب الثاني:الاستعمار الفرنسي والعنف في المجتمع الجزائري:

وفي هذا الصدد يفسر عالم الاجتماع التونسي " **المنصف الوناس**" الذي يؤكد على مرجعية العنف في الجزائر إلى طبيعة الاحتلال الفرنسي في قوله:" أن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع في الجزائر، اتسمت بطابع عطائي متبادل امتد طوال (132 سنة) مئة واثنان وثلاثين سنة من الاستعمار، حيث يؤكد أنه عنف مخطط ومنظم يندرج في إطار علاقة الفعل والفعل المضاد، مما جعل العنف يطبع البناء الاجتماعي كسمة ملازمة "[2] ،فالعنف هو وسيلة للدفاع عن الذات والأرض من أجل البقاء على أساس ما أخذ بالقوة والعنف لا يسترد إلا بالقوة والعنف.

لقد حاول الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر في سنة 1830م أن يعمل بكل الوسائل على تمزيق شمل الوحدة الوطنية والقومية للشعب الجزائري عن طريق سياسة " فرّق تسد"، وبالتالي ضرب مقومات الشخصية الجزائرية والمتمثلة في الوحدة الوطنية واللغة العربية والدين الإسلامي بالاعتماد على وضع سياسة مضادة تهدف إلى تفكيك بنية المجتمع الجزائري، والإدماج عن طريق محاولة التنصير ونشر

---

[1] _ عدي، الهواري. الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي، الاجتماعي (1837-1960). ترجمة: جوزيف عبد الله. بيروت :دار الحداثة للطباعة والنشر . د ت ، ص 130

[2] _نقلا عن فاطمة فضيلة، دروش. الآليات السوسيو_ثقافية لتجذر العنف في المجتمع الجزائري. الموقع العربي الأول للأنثربولوجيا والسوسيوأنثربولوجيا، بتاريخ: 2015/06/20 . www. aranthropos.com

اللغة الفرنسية والتجهيل والتفقير كأسس للسياسة الاستعمارية للتتمكن من السيطرة على الشعب الجزائري.

وعليه فقد حارب الاستعمار الفرنسي الثقافة وما تحويه من عناصر مادية ومعنوية مما أدى إلى تفشي الأمية بين الجزائريين، فبلغت بعد قرن وثلث قرن من الاحتلال 94,9 % بين الرجال و98,4% بين النساء رغم أنه غداة دخول المستعمر كانت نسبة الأمية في الجزائر ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة، وفي هذا الصدد يقول أحمد طالب الإبراهيمي: " أن فرنسا لم تكتف بتجريد الإنسان الجزائري من أرضه ومسح شخصيته، بل عملت على إفساد الأفئدة والعقول وقد تجلى عملها التخريبي في إغلاق المساجد والمدارس التي كانت تعلم العربية، وفي هدم الزوايا لأنها كانت مركزا لتثقيف الشباب وغرس روح المقاومة في نفوسهم [1]، وهكذا قضت فرنسا على الثقافة الجزائرية عندما قطعت عن تلك الثقافة جميع الروافد التي كانت تغذيها، بالإضافة إلى ضرب الرابطة بين العربية والإسلام، لينتقل إلى فكرة (عرب) و(بربر) كثغرة عرقية تفتيتية، وإبداع صراع بين " العربية" و" الأمازيغية" ليخلوا الجو للغة الاحتلال الفرنسي[2].

وفي ظل هذه الظروف الاستعمارية السيئة التي كان يعيشها الفرد الجزائري آنذاك، تولدت ردود فعل قوية وعنيفة من جانب الجزائريين تمثلت في المقاومات الشعبية العنيفة اتجاه المستعمر طوال قرن من الزمن وانتهت بحرب تحريرية لاسترجاع السيادة الوطنية والهوية الجزائرية هذا دون أن ننسى دور الجمعيات ذات الطابع الديني كجمعية العلماء المسلمين ودور الزوايا التي حملت على عاتقها المحافظة على الهوية الوطنية رغم كل ما تعرضت له من تحديات.

إن الاستعمار المباشر للجزائر نتج عنه محاولة استئصال ثقافة سكان الأهالي وإقصائهم بطريقة عنيفة، لكن هذه السياسة أدت فيما بعد إلى خلق شروط ظهور تحطيمها، وذلك عن طريق مساهمتها في خلق شروط ظهور الحركات الوطنية وتطورها وتحويل مطالبها من إصلاحات اجتماعية واقتصادية إلى المطالبة بالاستقلال السياسي التام وتحقق ذلك لكن مع إرث استعماري ثقيل جدا، تمثل في مشاكل اقتصادية وثقافية واجتماعية وحتى سياسية لا سيما وأن الإثنولوجيا الاستعمارية قد اختزلت الجزائر لوقت طويل إلى مجرد فسيفساء من المجموعات البشرية المتجاورة من العرب والأمازيغ والإباضيين...وكردّ على

[1] _نقلا عن حميد ،خروف." سياسة التنمية في الجزائر: رؤية سوسيولوجية".مجلة الفكر السياسي. 17 (2002)، ص ص 188- 189 .

[2] _ عمر ،بن قينة. المشكلة الثقافية في الجزائر: التفاعلات والنتائج. ط1. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.2000، ص 155

ذلك اختار التاريخ الرسمي في الجزائر بعد الاستقلال التستر على الظاهرة القبلية والاختلافات الجهوية خوفا من تغذية العصبيات[1]، المحلية والجهوية القبلية والتي عادت من بعيد في جزائر اليوم.

لقد مارس الجزائريون العنف المشروع في مقاومة الاحتلال الفرنسي فقد حاول الاستعمار تسوية الطبيعة الإنسانية للشعب الجزائري، ويقول "**فرانتز فانون**" في هذا الصدد: " المستعمر الفرنسي يستعمل لغة العنف ويحملها إلى كل بيوت الفقراء الذين يشكلون مادة الثورة، ذلك أن الاستعمار ليس آله مفكرة، ليس جسما مزودا بعقل، وإنما هو عنف هائج لا يمكن أن يخضع إلا لعنف أقوى. [2]

وقد تصدى " فرانتز فانون" لمحاولات علماء النفس الأوروبيين الدامية إلى تشويه الشخصية الجزائرية بدعوى أن الجزائري لديه ميل لممارسة العنف وانه مفطورا على ذلك، وتساؤل " فانون" عن **أسباب ظاهرة الميل للعنف عند الجزائري**، هل هي الحرب التي شكلت التربة المناسبة للتعبير عن عدوانية أصبحت اجتماعية، ولكن هذه الظاهرة استمرت بعد الاستقلال وأصبح لها أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، وفنّد " **فانون**" النظرية النفسية التي ردّت حالة العنف لدى الجزائريين إلى ثمرة بنيان جملته العصبية وأنها صفة من صفات طبعه وإنما هو نتيجة مباشرة للوضع الاستعماري"[3].

ويشخص " فانون" الحالة النفسية للإنسان الذي يعيش تحت قهر الاستعمار ، و من أبرز مظاهر هذه الحالة الاغتراب و العذاب النفسي الذي يعانيه،فالدولة الكولونيالية تخفي إنسانية الإنسان المقهور و تلجأ إلى شتى الوسائل لإهانته و استعباده،" فهي تدخل العنف إلى عقول و بيوت المستعمرين و تدخل في وعيهم أنهم ليسوا بشرا و إنما أشياء"،و بالتالي لا يمكن القضاء على هذه الدولة إلا عن طريق العنف.[4]

و يضيف " **فرانز فانون**" قائلا:" إن الإنسان الجزائري يحس بالغربة و الوحشة في بلده..، إنه يعيش في حالة تجريد من آدميته..، و إن البناء الاجتماعي الذي فرضته فرنسا على الجزائر يعادي كل محاولة لانتشال الفرد الجزائري من حالة عدم آدميته و إعادته إلى حالة الآدمية التي هو بها جدير، فالاستعمار تهديم مستمر و يومي لشخصية الفرد الجزائري من خلال عقد النقص التي غرسها و عمقها

---

[1] _ علي، سموك. مرجع سابق، ص ص 171- 173

[2] _فرانتز، فانون، معذبو الأرض. ترجمة: سامي الدروبي وجمال أتاسي.بيروت :دار الطليعة، 1969، ص 36.

[3] _ نفس المرجع ، ص ص 280- 291.

[4] _ ابراهيم، الحيدري.سوسيولوجيا العنف و الارهاب.ط1.بيروت:دار الساقي،2015،ص 88

الرجل الأبيض في الفرد الجزائري...، فهي تكشف عن الأساليب الأوروبية و في امتصاص دماء كرامة من شرايين الفرد الجزائري ، و إحلال الخوف و المذلة و المهانة مكانها"[1].

لذلك فإن الوسيلة الوحيدة التي تبقى لدي الإنسان المستعبد و المقهور لاسترجاع ذاته و حريته هي العنف، إنه عنف مطلق ضد استعمار مطلق،و بذلك يعيد العنف الحياة إلى الإنسان المقهور ويوقظه من سباته العميق و يكشف له عن إنسانيته التي طمسها المستعمر،[2]ويرى "**مصطفى حجازي**" في هذا الصدد بأن:" العنف إذن هو الوجه الأخر للقهر فالعنف بمختلف صوره لا بد أن يكون السلوك الأكثر شيوعا عند الإنسان المقهور و المقموع"[3].

ذلك أن العنف الاستعماري لا يريد إخضاع هؤلاء البشر فقط وإنما يحاول أن يقهرهم و يجردهم من إنسانيتهم، فمحور الاستعمار إنما هو في الحقيقة حدث عنيف وهذا ما كان مطلوب من الجزائريين من أجل أن يسترجعوا أرضهم وشرفهم وإنسانيتهم و لنا أن نتصور كيف أثرت كل هذه الظروف الاستعمارية القهرية على نفسية الشعب الجزائري وأن نتصور أيضا آثار كل ذلك على حياته الاجتماعية وثقافته و نمط حياته.

المبحث الثاني: المجتمع الجزائري ما بعد الاستقلال:

المطلب الأول: التحولات الاجتماعية وظهور بوادر العنف في المجتمع:

لقد كان ميراث الجزائر بعد الاستقلال ثقيل جدا يتميز بالتشوه الاقتصادي والتخلف الاجتماعي والاختلال الثقافي، كل هذه المخلفات ترتب عنها اصطدام التجربة التنموية في الجزائر في بدايتها بعدة عوائق من بينها ضعف البنية التحتية، ونقص الكفاءات، ومشاكل اجتماعية جمة، كل ذلك وضع النظام السياسي آنذاك أمام مسؤولية عظمى وهو النهوض بالبلاد والعباد من خلال عملية البناء التي تم تجسيدها في التركيز على مفهومين أساسيين مكونين خلاصة الفعل السياسي في تلك الفترة وهما: الاشتراكية والتنمية في ظل تحالف سياسي شعبي معتمدا أساسا على جيش التحرير باعتباره القوة

---

[1]_ نقلا عن مصطفى، حجازي.مرجع سابق،ص 34

[2]_ابراهيم، الحيدري.مرجع سابق،ص88

[3]_ مصطفى ،حجازي.مرجع سابق، ص 197_198

الوحيدة المنظمة بعد حرب التحرير، هذه الإستراتيجية التنموية التي تميزت بتصنيع سريع وتعليم جماهيري وصحة مجانية وثورة زراعية...الخ [1]

لكن بوادر فشل هذا النموذج (1967_ 1979) بدأت تلوح في الأفق عندما عجزت هذه التجربة عن إطلاق دينامية اجتماعية وثقافية تسمح بتحقيق استقلال ذاتي نسبي للقاعدة الاقتصادية وللمجتمع ككل،و قد تجسد هذا الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء و المردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة ، وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل ، العجز المادي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية إضافة إلى تعميق عملية التشوه و التبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد الشبه المطلق على مداخيل الريع النفطي (98% من قيمة الصادرات)[2].

ولم يعد هناك شك بأن الفشل الذي مني به مشروع التنمية مرتبط بالفشل في تحقيق هذه النقلة النوعية نحو تحديث الدولة و المجتمع، و لعل من أهم المظاهر الاقتصادية التي صاحبت هذا الفشل كظواهر مرضية، التخلف الاجتماعي _ الثقافي: الرشوة و المحسوبية وروح الإتكال ، و المضاربة و كلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف و الترقية و غيرها....، وقد تجسد البعد الاجتماعي لذلك في اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح و الفئات الاجتماعية المختلفة إلى جانب فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية بما في ذلك الأسرة والمدرسة و منظومة التكوين والتعليم عموما فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة اضطراب واختلال قصوى نظرا لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع و تسارعها.وما دامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق القيم و الحفاظ عليه، فإن حالة الاضطراب التي أصابتها أثرت بعمق في توازن المجتمع، مؤدية إلى فقدان الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل و أنماط التفاعل و القواعد الضابطة إياها[3].

---

[1] _ علي، الكنز وعبد الناصر جابي. الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة.سلسلة كتب المستقبل العربي(11). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1999، ص ص 256- 257.

[2] _ عنصر، العياشي. سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر. سلسلة كتب المستقبل العربي(11).بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.1999، ص 226

[3] _ نفس المرجع ، ص ص 228_227

كما أنه كان لتداعيات فشل التجربة الاشتراكية الجزائرية قد اقترنت بحركة عميقة من الإحباط والإخفاق والتهميش الاجتماعي و الثقافي ، نتج عنها في الحواشي شرائح عريضة من المحبطين والمحرومين والمهمشين....[1] حيث كان لهذا الإخفاق الاقتصادي إخفاق اجتماعي تمخض عنه شرائح واسعة من المجتمع الجزائري بقيت في وضع الهامشية في مختلف معانيها.

وبرغم من أن الجزائر قد اعتبرت في السبعينات من القرن العشرين من قبل الكثير من الملاحظين سواء على المستوى الإفريقي أو العربي نموذجا يحتذى به للخروج من التخلف، فالجزائر كانت هي قاطرة عدم الانحياز والمتحدثة باسم الدول التقدمية في العالم النامي، رغم أنها خرجت منذ مدة قصيرة من حرب تحرير مدمرة وعنيفة، إلا أنها دخلت وبسرعة في عملية تنمية سريعة وفعالة حيث كانت تعتبر من الدول التي تملك حظوظا جديدة في الخروج من دائرة التخلف ، ابتداء من الثمانينات بصورة خاصة لكن خلافا لكل هذه التوقعات المتفائلة، نجد أن الجزائر التي كانت لا تفصلها على أبواب العصرنة إلا خطوة، سريعا ما وجدت نفسها على مشارف هاوية الأصولية والعنف، [2] عادت بها عشرات الخطوات للوراء.

المطلب الثاني: أحداث الثمانينات وأزمة التسعينيات:

في نهاية العقد السابع ضاعف ارتفاع أسعار النفط دخل الجزائر من الموارد المالية، لكن التحالف السياسي آنذاك كان أعجز من أن يستمر في عملية التنمية التي شرع فيها في الستينيات باعتبارها عملية معقدة ومرهقة، وتحت تأثير الدخل المالي الكبير اختارت هذه النخبة الطريق الأسهل بالنسبة لهذه المرحلة وهو الاستهلاك، فقد تحولت من نخبة تنموية إلى ريعية وابتداء من عام 1985 وبعد هذه المرحلة الاستهلاكوية التي كانت قصيرة زمنيا، بدأت أسعار النفط في الانخفاض، الأمر الذي جعل الدخل النفطي عاجزا عن تلبية المطالب الاجتماعية الجماعية والمرتفعة باستمرار من جراء الزيادة السكانية ومن جراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة حتى استقبال عمالة جديدة. [3]

إن انهيار أسعار النفط في السوق الدولية جعل الدولة غير قادرة على الوفاء بوعودها لإصلاح الوضع الاقتصادي واضطرت إلى التخلي عن دعمها للمواد الاستهلاكية، فارتفع معدل التضخم، وارتفع

---

[1] _ المنصف، الوناس.الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر: محاولة قراءة انتفاضة أكتوبر 1988. سلسلة كتب المستقبل العربي(11). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1999، ص 247

[2] _ علي، الكنز وعبد الناصر جابي ، مرجع سابق، ص 255

[3] _ نفس المرجع، ص ص 257-258.

معه معدل البطالة حيث تجاوز 25 % من القوى العاملة، وانخفضت قيمة العملة بنسبة 50 % وجمدت الأجور، وتراكمت الديون حتى بلغت بداية التسعينات نحو 26 مليار دولار، ونتج عن ذلك انتقال شرائح كبيرة من المجتمع إلى التهميش هذه الأخيرة التي أصبحت تطالب بحصتها من الاستهلاك وإصلاح الوضع الاقتصادي المتدهور، الأمر الذي ولّد لديها إحساسا عاما بالظلم والحرمان، حيث أن هذا الوضع الاقتصادي المتردي بدأ يضغط على الشرائح الاجتماعية وخصوصا الشابة منها، مما أدى إلى فقدان الثقة بالسلطة ورموزها ولذلك وجدت هذه الشرائح خلاصها بالالتحاق فيما بعد بالحركة الدينية السياسية، وتبنت في المقابل ثقافة عنف تعبر من خلالها عن حالة اليأس والحرمان التي تعتريها [1] .

كل ذلك أدى إلى انفجار الأوضاع في الدولة في أكتوبر عام 1988م ، حيث ظهرت التظاهرات والحوادث وتدخل الجيش وأعلنت حالة الطوارئ، وبدأ الجيش يقمع التظاهرات لأن ما حصل فعلا هو انتفاضة شعبية استطاعت شل العاصمة والمدن الكبرى، حيث أن هذا الحدث لم يكن عارضا ذلك أن العنف له طابع بنيوي ويظهر في الأزمات ليطرح علاقة الدولة بالمواطن، فقد شمل هذا العنف المدمر طوال يومين (5- 6 أكتوبر 1988) قطاع المؤسسات العمومية (مثل أسواق الفلاح، مقرات جبهة التحرير، ممتلكات الدولة ومساكن رموزها...الخ[2].

أمّا رد فعل الدولة فقد كان سريعا وجاء في اليوم التالي في صورة قمع عسكري وقد أدى هذا التصادم إلى مقتل أزيد من 500 شخص حسب حصيلة رسمية يعتبرها المراقبون دون الواقع بكثير. كذلك كان لهذا الحدث بتجلياته العنفية دلالة أكيدة على حجم الكبت نتيجة التهميش والإقصاء المتراكم وغياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع الجزائري، السياسية والاجتماعية.وفي قراءة أخرى لأسباب أحداث أكتوبر 1988 يرى د.حسن طوالبة:" أنّ من الأسباب القوية التي دفعت بالشعب الجزائري على التمرد وممارسة العنف إلى جانب الأسباب الاقتصادية أسباب اجتماعية أهمها البطالة، ومشكلة أخرى ثقافية هي البحث عن الهوية، فيرى بأن قسم من الجزائريين تمسك بالاتجاه الفرنسي، وقسم آخر تمسك بالاتجاه العروبي، ووجد في الإسلام تحقيقا لتوازن شخصيته نظرا للعلاقة العضوية بين العروبة والإسلام، إذ عدّ الإسلام الوعاء الدين والثقافي القادر على ملء فراغ الهوية الذي عانته الشخصية

---

[1]_سرحان بن دبيل، العتيبي."ظاهر العنف السياسي في الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة 1976- 1998".مجلة العلوم الاجتماعية.28،4 (2000): ص ص 19- 20.

[2]_ بلقاسم، سلاطنية وسامية حميدي.مرجع سابق، ص ص 134، 135.

الجزائرية (بعد قرن و32 سنة من الاحتلال) وهذا القسم الذي أصبح في غالبيته من حصة الحركات الإسلامية المنظمة فيما بعد [1] .

وهكذا كانت انتفاضة خريف 1988ايذانا بنهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في الجزائر اتسمت برغبة في التعددية السياسية والانتقال من نظام الحزب الواحد، إلى نظام التعددية، وبدأت فعلا المرحلة الجديدة بتجربة الانتخابات البلدية عام 1990 ثم الانتخابات التشريعية عام 1991 فظهرت قوى تعارض نهج المرحلة الجديدة وتعمل على إيقاف تلك المسيرة وقد تمكنت هذه القوى متمثلة في الجيش (المؤسسة العسكرية) من إيقاف التجربة الديموقراطية وإيقاف المسار الانتخابي، وإلغاء الانتخابات التشريعية بعد أن ظهر فوز الإسلاميين فيها. [2]، وهذا ما لم يكن متوقع من النظام السياسي (مؤسساته السياسية والعسكرية) عند طرح برنامج الانفتاح السياسي والتعدد الحزبي أن القوى السياسية الإسلامية ممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) تمتلك قاعدة شعبية عريضة تؤهلها للفوز في الانتخابات.لقد شكل إلغاء الانتخابات التشريعية في الجزائر من طرف الجيش سببا مباشرا في تدشين أعمال العنف والإرهاب الدموي بصورة علنية من قبل جماعات متطرفة دينيا، جاعلين من ذلك مبررا لاستعطاف الرأي العام في الداخل والخارج مما زاد عدد المجندين في صفوفهم مما أدخل البلاد والعباد في دوامة عنف حصدت ما يزيد عن 150 ألف قتيل لا زلنا نعاني من تبعاتها إلى يومنا هذا.

وفي هذا الصدد يقدم الأستاذ " علي سموك" تحليلا للظاهرة فيقول: " ولأن العنف في المجتمع الجزائري ظاهرة عميقة ومعقدة تاريخيا فإننا نستبعد عنها أي طابع عفوي، وتلقائي مؤكدين الطابع البنيوي للظاهرة، إنها عناصر متعددة ومتنوعة تطفوا زمن الأزمات لتطرح علاقة الدولة بالمواطن معبرة عن رفض عميق لنموذج العلاقات القائمة بين الأفراد والمؤسسات من جهة وبين السياسة والاجتماع من جهة أخرى، فيكفي إحصاء حجم التخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، لنتأكد من حجم العداء المختزن طوال سنوات عديدة، فقد شمل العنف المدمر المؤسسات العمومية (خاصة ممتلكات الدولة وسياراتها ومساكن رموز الدولة أو السلطة ومقرات الحزب). [3]

---

[1]_ حسن، طوالية. العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي: مصر والجزائر نموذجا. ط2. عمان:عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.2005، ص 224.

[2] _ نفس المرجع، ص ص 225- 226.

[3]_علي سموك،مرجع سابق، ص 247

وبالتالي لا يمكننا إنكار علاقة هذا العنف بسياسة الدولة، فذلك متأكد تاريخيا وسياسيا وإنما هي ظاهرة تضرب جذورها في عمق التاريخ الجزائري باعتبارها جزء أساسيا من حركية المجتمع الاجتماعية والثقافية".[1]

كما أن التطرف الديني المفضي إلى الممارسة العنفية نتاج لمجمل الظروف الاقتصادية وعدم العدالة التوزيعية، حيث أوجدت تفاوتا طبقيا بين الأغنياء والفقراء وأدت إلى الإخلال بقواعد العدل الاجتماعي ما ولد حالة من الاغتراب والسخط الاجتماعي نتج عنه لجوء أبناء الطبقات الفقيرة إلى التنظيمات الدينية كوسيلة تمكنهم من تجاوز الشعور بالإحباط. [2]

إن انخراط بعض العناصر الهامشية في تلك الفترة في أحداث العنف الجماهيري، مثل التظاهرات وأحداث الشغب، وهي عناصر غير مندمجة في العملية الإنتاجية، وتعيش على الهامش الاجتماعي للمجتمع، وتعاني الفقر، لذلك تكون مستعدة للانخراط في أعمال العنف السياسي أو الاجتماعي المناهضة للنظام، وانخراط هذه العناصر في العنف كان في الغالب عبارة عن ردود أفعال انتقامية دون أي محتوى سياسي أو ديني. [3]

لقد شهد المجتمع الجزائري عشرية سوداء بمعنى الكلمة عرف فيها أسوا أنواع ممارسات الإرهاب والعنف وأبشعها على الإطلاق بين أبناء الوطن الواحد، عشرية الدم والدمار آلاف القتلى، والمفقودين واليتامى والأرامل والمغتصبات وخسائر مادية قدرت بمليارات الدولارات، كل ذلك كان له آثار سلبية ووخيمة على المجتمع الجزائري وعلى جميع أفراده الذي لازال يعاني من تبعاتها إلى يومنا هذا.

---

[1] _ المرجع السابق، ص 248.

[2] _نفس المرجع، ص 249.

[3] _سرحان بن دبيل، العتيبي.مرجع سابق، ص 55.

والجدول التالي يبين أهم الأعمال العنفية في أهم المناطق الحضرية في الفترة الممتدة بين (1991-2000).

جدول رقم (05)

الأعمال العنفية في أهم المناطق الحضرية (1991_2000)

المناطق الحضرية	الجزائر العاصمة	البليدة	عين الدفلى	باتنة	سيدي بلعباس
أعمال العنف	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
القتل العمدي	16000	15000	6000	500	1200
التهديد بالقتل	162000	250000	65000	45000	115000
الاعتداءات	65000	118000	110000	85000	95000
تخريب الممتلكات	76000	89000	25000	3500	1500
المظاهرات والاحتجاجات	16500	800	350	450	312

المصدر: علي سموك، مرجع سابق، ص 362.

أما الجدول الآتي فيمثل بعض الإحصائيات عن مخلفات العشرية السوداء:

جدول رقم (06)

يمثل إحصائيات عن مخلفات العشرية السوداء

مخلفات العشرية السوداء	العدد
القتلى	حوالي 200000 قتيل
المفقودين	7200 مفقود
اليتامى	40000 يتيم
الخسائر المادية	30 مليار دولار
المغتصبات	حوالي3000 مغتصبة

المصدر: معلومات إحصائية تجميعية عن جريدة الفجر 2009/04/17،وعن جريدة الجزائر نيوز 2012/07/06 عن موقع: www. Djazairess.com

المبحث الثالث: أشكال العنف الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري الراهن:

أصبح العنف اليوم جزءا من يوميات الفرد الجزائري ولا أحد يمكنه أن ينكر ذلك فهو واقع يعبر عن نفسه من خلال أشكال العنف المنتشرة اليوم في المجتمع وفي هذا الصدد يقول الباحث " سليمان مظهر" أن العنف في المجتمع الجزائري المعاصر نابع من ترسبات تاريخية وأخلاقية واجتماعية مشيرا إلى أن المختصين أهملوا دراسة أسبابه التي برزت في مجتمعنا، لا سيما في شقه المسلح أي ظاهرة الإرهاب والتي أكد بشأنها أنها أخطر أنواع العنف لذلك نحن نعيش اليوم تداعيات العشرية السوداء التي خلفت أشكالا أخرى من العنف داخل المجتمع الجزائري ولعل من أهم هذه ا لأشكال وأخطرها هو: العنف الأسري ، العنف في الوسط التربوي، العنف في الأحياء ، العنف في الملاعب و غيرها.....

المطلب الأول: العنف في المحيط الأسري:

أولا: العنف ضد المرأة والطفل:

تعتبر ظاهرة العنف الأسري إحدى الظواهر الاجتماعية التي يشهدها العديد من المجتمعات المعاصرة والمجتمع الجزائري وأحد منها، ويتعلق العنف الأسري بموضوعات مختلفة أهمها العنف الممارس ضد المرأة، العنف ضد الأطفال والعنف ضد المسنين، أي عنف الفروع ضد الأصول، و إذا تطرقنا إلى لغة الأرقام بالنسبة للعنف ضد المرأة فإنه تم تسجيل 6985 حالة عنف ضد النساء عبر مختلف ولايات الوطن خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2014 حسب ما أفادت به عميدة الشرطة " **رازم كنزة**" لدى مديرية الشرطة القضائية وجاءت ولاية الجزائر في مقدمة الولايات التي سجل بها أكبر عدد من قضايا العنف ضد المرأة بأزيد من 1100 قضية متنوعة،و بولاية وهران التي سجل بها أزيد من 300 قضية عنف ضد المرأة، وقد تعرضت 5163 امرأة من بين إجمالي ضحايا هذه الظاهرة إلى عنف جسدي بنسبة تزيد عن 73 % مقابل تعرض 1508 منهن إلى سوء المعاملة إلى جانب تعرض 205 أخريات إلى اعتداءات جنسية وتعرض 27 منهن للقتل العمدي وتبقى السيدات المتزوجات هن الأكثر عرضة للعنف.

وأشارت إلى تراجع أرقام العنف المسجلة ضد المرأة خلال الثلاث سنوات الماضية فبعد أن تم تسجيل أزيد من 12000 حالة عنف ضد النساء سنة 2012 تراجع هذا الرقم إلى نحو 11000 سنة 2013 وهو يراوح 7000 حالة خلال التسع أشهر الأولى من 2014 [1]

[1]_ الإذاعة الجزائرية. العنف ضد المرأة ، بتاريخ: 2014/11/24 عن موقع: www. Radio Algerie.dz

وتبقى هذه الأرقام بعيدة حسبها عن الواقع الذي تعيشه المرأة في الجزائر اليوم كونها حالات كثيرة لم يتم التبليغ عنها وهذا ما أكدته وزارة التضامن بأنها لا تحوز على أرقام حقيقية بخصوص عدد النساء اللاتي يتعرضن للعنف في الجزائر، ذلك أن المرأة الجزائرية لا تزال لحدّ الساعة تتكتم على ما تتعرض له من أشكال عنف مختلفة خاصة من طرف الزوج ، و عموما لا يمكن الفصل بن وضعية المرأة (الزوجة و الأم) و الطفل لأنه طالما يعرف المجال الأسري اضطرابات و صراعات و اعتداءات على أحد الأعضاء فإن حتمية التأثر أو الانسياق في الدوامة الصراعية يصبح أمرا لا مفر منه.

أمّا عن الطفولة في الجزائر، فقد وصف رئيس الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل " ندى " السيد "عبد الرحمان عرعار" وضعية الطفل الجزائري بالمزرية في ظل جهل الأولياء بالقوانين وارتباط بعض أشكال العنف بالطابوهات لاسيما الاعتداءات الجنسية، وحسب أرقام الشبكة فإن 32 ألف (32000) طفل ضحية للعنف مقابل 13 ألف (13000) آخرين يحالون على العدالة سنويا، كما كشف ذات المصدر أنها سجلت منذ بداية سنة 2015 وخلال 5 أشهر الأولى من السنة تسجيل أكثر من 18 ألف و300 اتصال هاتفي معاناة الأطفال من سوء المعاملة والعنف ضدهم[1].

وفي ذات السياق كشفت رئيسة مكتب حماية الطفولة والأحداث بالمديرية العامة للشرطة الجزائرية " خيرة مسعودان" عن تعرض 1281 طفلا لمختلف أشكال العنف خلال الثلاثي الأول فقط من العام 2015 ويأتي الاعتداء الجسدي في المرتبة الأولى ويليه مباشرة الاعتداء الجنسي، وتضيف قائلة بأن الجزائر سجلت في 2014 أكثر من 6000 (ستة آلاف) حالة عنف ضد الأطفال، وبينت أن هناك حالات عديدة يفضل فيها أولياء الأمور الصمت وعدم التبليغ خاصة ما تعلق منها بالاعتداءات الجنسية التي لا تزال من " الطابوهات" في المجتمع الجزائري[2].

وفي دراسة أعدتها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة في الجزائر سنة 2012 وجدت أن 86% من الأطفال في الجزائر يتعرضون للعنف الأسري وتسلط عليهم أنواع مختلفة من العنف النفسي والجسدي و هو رقم مخيف حقا ، كما تفيد الدراسة أن الذكور هم الأكثر تعرضا للعنف خاصة الفئة ما بين 5 و9 سنوات، وأن امرأة من بين أربعة نساء تعتمد العنف كوسيلة للتربية. [3]

---

[1] _ جريدة الخبر. صفحة المجتمع .2015/04/26

[2] _ ياسين، بودهان.حملة بالجزائر لمواجهة تنامي العنف ضد الأطفال. بتاريخ: 2015/04/28 عن موقع www. Aljazeera. net

[3] _ المجلس العربي للطفولة والتنمية. شبكة الإعلاميين العرب لمناهضة العنف ضد الأطفال. بتاريخ : 2012/01/06، عن موقع:www. shabak . arab. ccd . Org

وفي تقرير أعدته الأمم المتحدة في إطار دراسة حول العنف الواقع على الأطفال لتبحث في أشكال ذلك العنف وأسبابه وآثاره على الأطفال في مدينة شمال إفريقيا والشرق الأوسط أشار التقرير إلى أن بعض الدول مثل مصر والجزائر شائع لديها استخدام العقاب والعنف داخل الأسرة كوسيلة للتهذيب و التربية وكونه مازال مقبولا ثقافيا وتشريعيا، كما أشار التقرير إلى عدم كفاية الإجراءات المتخذة لمكافحة الظاهرة بالإضافة إلى غياب الوعي بسوء معاملة الأطفال في المحيط الأسري [1].

والجدول التالي يبين إجمالي وفيات الأطفال الناجمة عن العنف في الجزائر بصفة عامة (2000-2003)

جدول رقم (07)

إجمالي وفيات الأطفال الناجمة عن العنف في الجزائر

الحالات	السنة			
	2000	2001	2002	2003
عنف بدني	2005	2533	3385	2853
عنف جنسي	1412	1523	1609	1540
سوء معاملة	256	227	284	399
اختطاف	74	86	112	117
القتل العمدي	09	21	18	26

المصدر: الأمم المتحدة، المجلس القومي للطفولة والأمومة، التقرير الإقليمي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول العنف ضد الأطفال، (جوان 2005)، ص12

وهي نتائج لدراسات قامت بها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مع اليونيسف، ويشير هذا الجدول إلى منحنى تصاعدي خطير في أشكال العنف الممارس ضد الأطفال في الجزائر (الدراسة كانت عن العنف الأسري والعنف المدرسي).

إن سوء معاملة الطفل وإهماله يؤثر ذلك تأثيرا كبيرا على شخصيته المستقبلية من خلال ضعف الثقة بالنفس، والشعور الدائم بالإحباط بالإضافة إلى أن العنف ضد الطفل يجعل منه شخصا عدوانيا وعنيفا

[1] _الأمم المتحدة. المجلس القومي للطفولة والأمومة. التقرير الإقليمي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول العنف ضد الأطفال.(جوان 2005)، ص 15.

وقلقا ويعاني الكثير من المشكلات النفسية والسلوكية وعادة ما يعيد إنتاج نفس السلوك العنيف داخل المجتمع.

ثانيا:العنف ضد الأصول:

يعد العنف ضد الأصول من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي أصبح يعرفها المجتمع الجزائري اليوم، ذلك أن الاعتداء على الوالدين يعتبر عار في عرفنا الاجتماعي، والعادات والتقاليد في المجتمع الإسلامي والشريعة الإسلامية لا تسمح بعدم احترام الوالدين نظرا لمكانتهم المهمة في الأسرة والمجتمع على حد سواء.

لقد كشفت إحصائيات مصالح الدرك الوطني عن أرقام خطيرة بخصوص الارتفاع الخطير لظاهرة الاعتداءات العنيفة على الأصول من ضرب وجرح وسب وحتى القتل في بعض الحالات، فقد سجلت مصالح الدرك خلال الثلاثي الأول لسنة 2012، 113 حالة اعتداء ضد الأصول، أما خلال 2010 فتم الاعتداء على 324 من الأصول لترتفع إلى 358 ضحية سنة 2011 ثم الاعتداء عليهم من طرف أولادهم وبناتهم [1] ،بالإضافة إلى أن المحاكم في الجزائر تعالج سنويا أكثر من 400 قضية اعتداء على الأصول وممارسة أبشع صور العنف ضدهم.

وأوضحت في ذات السياق صحيفة الرياض السعودية عن دراسة جزائرية أن ما يزيد عن(6000) ستة آلاف متهم بممارسة العنف ضد الآباء سنة 2007، ولا يمثل هذا العدد الكبير سوى 70% من مجموع الموقوفين بهذه التهمة عبر مختلف الولايات الجزائرية الثماني والأربعين والبالغ عددهم خلال تلك الفترة 8500 فرد، و وفق الدراسة التي تتناول تفاقم ظاهرة الاعتداء على الوالدين من قبل الأبناء، فإنّ عدد القضايا المتعلقة بهذه الجرائم أمام المحاكم لا يمثل سوى نسبة ضئيلة فقط من العدد الحقيقي للقضايا [2]،التي تحدث يوميا لاعتبارات اجتماعية لا تصل إلى أروقة المحاكم، حتى وإن كان القانون الجزائري يحرم الاعتداء على الأصول ويوقع أقصى العقوبات على فاعليه.

ويؤكد المختصون على أن الظاهرة تنتشر خاصة في أوساط المدينة مقارنة بالقروية وهذا راجع إلى ضغوطات الحياة داخل المدينة وعادة ما نجد أن الجناة هم أغلبهم من الشباب والمراهقين وقد تفشت هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري لأسباب وعوامل عديدة منها تدني الوضع الاقتصادي للأسر وانحراف بعض الشباب وتعاطيهم المخدرات وكذلك بسبب انعكاسات سلبية خطيرة على الضحايا أو الوالدين منها الأضرار الجسدية والنفسية والتي يكون آثارها جد خطيرة على استقرارهم النفسي، إذ أن

---

[1] _ جريدة التحرير الجزائرية، 2014/04/10.

[2] _ "8500 متهم بممارسة العنف ضد الوالدين في الجزائر". صحيفة الرياض. العدد 14355، 13 أكتوبر 2007.

الأشخاص المعنفين يتولد لديهم شعور حاد بالانقباض والإحباط وعدم القدرة على العيش بشكل طبيعي وحالة من فقدان الأمل في المستقبل وعدم الشعور بالأمان والاستقرار وفقدان الثقة بالنفس.

إن الأسرة هي الوحدة الأساسية والطبيعية لبناء المجتمعات، كما أنها تشكل البيئة الطبيعية لنمو واستقرار الأفراد فيها، مما يعتبر اعترافا بأن الأسرة هي التي تملك القدرة على توفير كل الحاجيات الأساسية بما فيها المادية والمعنوية لحماية أفرادها سواء تعلق الأمر بالمرأة فيها أو بالطفولة أو حتى بالمسنين وكلهم يمثلون الحلقة الأضعف فيها، لذلك فإننا نقول بأن صلاح وسلامة المجتمع يبدأ من صلاح وسلامة الأسرة فيه.

المطلب الثاني: العنف في الوسط المدرسي:

أصبح العنف المدرسي اليوم واحدا من أهم الأحداث المجتمعية في جميع المجتمعات المعاصرة، والمدارس الجزائرية كالعادة لم تكن في منأى عن هذه الظاهرة، حتى وإن قلنا بأن العنف لم يكن موجودا في مؤسساتنا التعليمية من قبل، لكنه اليوم موجود وبقوة، وازدادت شدته وحدته وتنوعت أشكاله خلال السنوات الأخيرة، سواء تعلق الأمر بالاعتداءات بين التلاميذ داخل المؤسسة التعليمية أو في جوارها اعتداءات بالضرب على المعلمين من طرف التلاميذ، ضرب المعلمين للتلاميذ، آباء يعتدون على المعلمين وغيرها...

وقد اعترف وزير التربية الوطنية بوجود العنف في مؤسساتنا التعليمية بل وقدم إحصائيات لما حدث خلال السنة الدراسية 2011/2010 معلنا عن حصيلة 24142 حالة عنف موزعة كالآتي:

4555 اعتداء من التلاميذ ضد المعلمين مقابل 1942 اعتداء من المعلمين وموظفي الإدارة ضد التلاميذ، أمّا حالات العنف بين التلاميذ أنفسهم فقد بلغت 17645 حالة منها 1455 في الطور الثانوي و2899 في الطور المتوسط و201 حالة في الطور الابتدائي [1] ، هذه الأرقام وإن دلت فإنها تدل على أمر واحد وهو تعاظم العنف في مؤسساتنا التربوية، وهذا ما أكدته دراسة " بوناب":" أنّ 40% من التلاميذ يتميزون بسلوك عدواني يدفعهم إلى ممارسة العنف بمختلف أشكاله، وفقا لنتائج الدراسة التي أعدها المخبر حول العنف في الوسط المدرسي بينما تحتل الجزائر حسب الباحثين الصدارة في قائمة بلدان المغرب العربي من حيث نسبة العنف المسجل في الوسط المدرسي. [2]

---

[1] _ العيد،لعبيدي ، العنف المدرسي:عنف في المدرسة أم عنف المدرسة. تيزي وزو :دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع. 2013، ص ص 12_9

[2] _ سارة، بوناب." الجزائر تحتل الصدارة مغاربيا في ظاهرة العنف المدرسي".جريدة الجزائر نيوز، 2011/12/18.

وعلى صعيد آخر بينت دراسة للدكتور" أحمد حويتي " أن الأساتذة في المرحلة الثانوية ليسوا بالضرورة ضحايا لظاهرة العنف المدرسي فقد تبين أن 53% منهم مارسوا العنف ضد تلاميذهم وأن 51% من التلاميذ تعرضوا للسب والشتم من طرف الأساتذة.

وحسب "حويتي" فإن العنف يتولد في كثير من الأحيان من طرف الأساتذة الذين يجهلون التعامل التربوي السليم مع تلاميذهم خاصة عندما يكونون تحت تأثير الضغوط المهنية والمشاكل الاجتماعية ، أمّا عن أسباب تصاعد حالات عنف التلميذ ضد معلميه في المدارس إلى عوامل عدة منها عوامل ذات طبيعة مجتمعية من قبيل انتشار قيم الأنانية وتفشي مظاهر الفقر والتفكك الأسري. [1]

هذا بالإضافة إلى أسباب عديدة أخرى تتوزع بين الاجتماعية الاقتصادية والنفسية وحتى السياسية وأخرى تعود إلى نظام التعليم والمناهج والطرق التربوية والبيئة المدرسية وطبيعة عمل المعلم داخل القسم وطبيعة التقييم التعليمي، إضافة إلى الخلفية الأسرية...كلها عوامل تتداخل فيما بينها لتؤسس للعنف في الوسط المدرسي [2] ،وإن اختلفت مظاهر العنف المدرسي من عنف لفظي (سب، شتم...) إلى عنف مادي (الضرب، التكسير والتخريب...)، إلى عنف نفسي (عنف المعلمين ضد التلاميذ من تحقير وإذلال...)، تبقى كلها تشوه الواقع التربوي الجزائري والذي نراه يعاني من حالة مرضية كان لزاما على جميع الفاعلين في الحقل التربوي والأسري والحكومي أن يعملوا على تكاثف الجهود المدرسة الجزائرية بعيدة عن العنف لأن المدرسة هي مكان للعلم والرقي وتطور الأجيال لبناء مجتمع أفضل.

المطلب الثالث:العنف في الأحياء الجديدة:

تعتبر المدينة مجالا حضريا يتميز بكبر حجمه والكثافة السكانية العالية وعدم التجانس بين أفراده خاصة من الناحية الثقافية والاجتماعية، فالمناطق الحضرية الجديدة أو ما يعرف بالتجمعات السكنية أو المدينة الجديدة والتي ظهرت نتيجة للتوسع العمراني للعائلات التي تعيش داخل سكنات ضيقة، أو مهددة بالانهيار أو عائلات كانت تعيش داخل الأحياء القصديرية (المناطق العشوائية) وتتميز هذه المناطق أو الأحياء يتجمع أعداد كبيرة من السكان لا يجمعها شيء سوى المكان الحضري الذي يقطنون فيه، ويختلفون في أشياء عدة خاصة من حيث الثقافات الفرعية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليم، الأمر الذي يخلق عدة مشاكل ونزاعات تؤثر سلبا على نمط الحياة في المدينة.

---

[1] _ أحمد، حويتي. العنف المدرسي :الأسباب والمظاهر.الجزائر: مرصد حقوق الطفل . 2008، ص ص 12،13.

[2] _ العيد ، لعبيدي . مرجع سابق ص 14.

تواجه الجزائر اليوم ظاهرة عنف من نوع جديد أنتجتها إجراءات ترحيل سكان الأحياء القصديرية إلى مساكن جديدة بتجمعات سكنية مختلطة في المدن الجديدة أدخلت ساكنيها في مواجهات دامية خاصة بين شباب هذه الأحياء تستعمل فيها مختلف أنواع الأسلحة البيضاء.

وفي هذا الصدد يقول **"د.رشيد بلحاج"** رئيس مصلحة الطب الشرعي لمستشفى " مصطفى باشا الجامعي أن" العنف أصبح يصنع يوميات الفرد الجزائري مؤكدا أن مصلحته تستقبل يوميا ما بين 25 إلى 35 شخص من ضحايا مختلف أنواع العنف (العنف الأسري، العنف في المحيط المدرسي)، وكذا ضحايا ما يعرف " بحرب الأحياء" مضيفا أن أقوى مظاهر العنف التي وقف عليها من خلال المعاينة اليومية تتجسد فيما يطلق عليه " حرب الأحياء" التي انتشرت في المجتمع بصورة مخيفة خاصة في الأحياء السكنية الجديدة[1].

وتشير الدراسة الميدانية التي أعدتها مصالح الدرك الوطني مؤخرا وشملت العديد من الأحياء حول أسباب حرب العصابات بأنها ترمي أساسا إلى تزعم الأحياء السكنية من قبل المنحرفين والمسبوقين قضائيا، كما تعود الأسباب بالدرجة الأولى إلى الوضعية الاجتماعية للمتشاجرين فمعظمهم بطال، منحرف، غير متعلم وذو سلوك عدواني يصعب التحاور معهم، وتقول الدراسة بأن الصدامات غالبا ما تنطلق من أسباب تافهة كالمشاجرة البسيطة، أو المعاكسة...لتتحول إلى مشادات ومشاجرات تستعمل فيها السيوف والخناجر ومختلف الأسلحة البيضاء والزجاجات الحارقة تنتج عنها إصابات جسدية بليغة وجرحى وقتلى في معظم الأحيان[2].

ويقول " د.يوسف حنطابلي": أن أكثر ما يمكن أن نلاحظه من ظاهرة العنف التي استفحلت مؤخرا خاصة في الأحياء الجديدة هي الترحيل العفوي والفجائي مع كثافة عدد الحشود المرحلة، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازنات بين مختلف الأحياء خاصة وأن عملية الترحيل التي اتسعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة لم ترافقها أي دراسة أنثربولوجية أو سوسيولوجية مسبقة، بالإضافة إلى أسباب أخرى التي ساعدت ولو بصورة غير مباشرة هو انعدام المرافق العمومية، مدارس، مراكز علاج، محلات تجارية، مراكز ثقافية، مساجد، مصالح أمنية حضرية،...الخ [3]، هذا إلى جانب أن الكثير من الباحثين في الميدان يرون أن أكثر الأسباب تعود إلى تناول المخدرات التي أصبحت تعرف انتشارا واسعا بين المراهقين والشباب، هذه الأخيرة التي تجعل الفرد دون شعور أو إدراك لما يفعله أو يقوله.

---

[1] _ "حروب الأحياء الجديدة ترعب الجزائريين". جريدة الخبر، 2015/04/19.

[2] _ "حرب شوارع تزرع الرعب داخل الأحياء الجديدة". جريدة الشروق اليومي، 2014/10/08.

[3] _ نفس المرجع،نفس الصفحة

وكشفت الإحصائيات التي قدمها ممثل الأمن الوطني وممثل الدرك الوطني حسب اختصاصهما أن الجزائر سجلت ما مجموع 207000 (207ألف) جريمة بمختلف أنواعها خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 وهو ما يعادل 700 جريمة يوميا.[1]

فيما مس الإجرام حسب ذات المصدر مختلف الفئات العمرية حسب ما يشير إليه الجدول الآتي:

جدول رقم (08)

توزيع الفئات العمرية حسب الجرائم المرتكبة خلال التسع أشهر من سنة 2014

الفئة العمرية	%	
أقل من 18 سنة	%8,3	ذكور %89,7
18– 30 سنة	%3,57	إناث %20,2
30– 40 سنة	%63,25	
40 سنة	%13	

المصدر: نوارة باشوش و إلهام بوثلجي،700 جريمة يوميا في الجزائر من المسؤول؟ ،ندوة الشروق،بتاريخ، 10/12/ 2014 عن موقع:www.echoroukonline.com

هذا و قد أرجع " د.حنطابلي" أن الأسباب الرئيسية لانتشار العنف والجريمة في المجتمع الجزائري هو انتقال الجريمة من جريمة عرضية إلى منظمة ثم إلى عادية، موضحا أن المجرم عندما يقوم بفعله الإجرامي مهما كان نوعه فإنه يشعر بأن ذلك السلوك " عادي جدا" مبررا ذلك بأنه ضحية هذا المجتمع أو الدولة[2].

إنّ الأرقام الإحصائية السابقة الذكر المرعبة تدل على شيء واحد وهو اعتلال المجتمع ومرضه، فالعنف في المجتمع الجزائري لا يقتصر على الأسرة والمدرسة فقط بل تعداه إلى الأحياء السكنية وإلى الشارع وإلى الملاعب وحتى العنف في الطرقات التي تقتل الآلاف سنويا الأمر الذي يستدعي منا البحث في الأسباب وإيجاد الحلول للحفاظ على المجتمع وعلى استقرار أفراده.

---

[1] _ نوارة، باشوش و إلهام بوثلجي."700 جريمة يوميا في الجزائر من المسؤول؟" . الشروق اليومي،بتاريخ، 10/12/ 2014 عن موقع: www.echoroukonline.com

[2] _ المرجع السابق، نفس الصفحة

المبحث الثالث:عوامل انتشار العنف في المجتمع الجزائري:

هناك عوامل متعددة ومتداخلة تساهم في رفع درجة العنف في المجتمع الجزائري، لكن هناك عوامل مسببة تساهم بدرجة أكبر من غيرها في زيادة حدوث أو ممارسة السلوك العنيف لدى الفرد الجزائري وتتعدد أسباب العنف وتتنوع مصادره ومثيراته وتتعدد بالتالي أشكاله وصوره وتتباين في المدى والنطاق والآثار التي تنجم عن كل منها، ومردّ ذلك إلى التعدد في اختلاف الرؤية العلمية للظاهرة.

وعلى هذا الأساس حاولنا التركيز على بعض العوامل المسببة للعنف في المجتمع دون غيرها، باختلاف هذه العوامل سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية، على اعتبار أن هناك عوامل لها فعالية في انتشار العنف في المجتمع الجزائري، لذلك سنقتصر على عرض بعض الأسباب والعوامل التي نعتقد أنها أساسية في انتشار العنف في المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية:

إن العوامل الاجتماعية تتمثل في الوسط المحيط بالفرد منذ ولادته أي في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد وتؤثر فيه ويتأثر بها، ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ولعلّ أهمها:

أولا:السمات النفسية _الاجتماعية للشخصية الجزائرية من خلال الأمثال الشعبية:

يعتبر المثل الشعبي من أوسع فنون الأدب الشعبي شيوعا و انتشارا، و أكثرها تداولا بين الألسن ورسوخا في الذاكرة ، وقد مكنت المثل الشعبي الخصائص التي يتمتع بها من إيجاز في اللفظ وبساطة في التعبير وبلاغة في المعنى، أن يكون سهل التداول بين كافة أفراد المجتمع، فيستشهد به المرء في كل حديث جاد لدعم رأيه و إقناع خصومه باعتباره العرف الذي اتفق عليه غالبية أفراد المجتمع حتى أصبح بمثابة الضابط الاجتماعي الذي يوجه سلوك الفرد مع نفسه ومع أفراد مجتمعه.

إنّ الأمثال الشعبية تعد من بين أشكال الأدب الشعبي التي تعبّر عن العقلية الشعبية وعن المخيال الاجتماعي للمجتمع، تختزن في مدلولاتها صورا عن سلوكات البشر تجاه ذواتهم وتجاه الآخرين فالذاكرة الشعبية تقوم مقام الرقيب في استعمالها وتداولها الأمثال على سلوك الأفراد، وأيضا تحفظ مادة المثل الشعبي من الضياع والاندثار، وتبقى جزءا من الهوية الثقافية الوطنية لأي مجتمع من المجتمعات، مجسّدة

في هيئة جملة قصيرة أو حتى طويلة رموزا ودلالات عميقة عمق تجربة الأسلاف الذين ينقلون كل ما عاشوه إلى الخلف[1].

ومن وجهة ثانية يعتبر المثل الشعبي متنفسا اجتماعيا، عن الرغبات الإنسانية تلك التي يجد الإنسان فيها نفسه محبطا أو يائسا من الحياة، فالأمثال في هذا الصدد تشير إلى "إدراك الناس للوسائل التي قد يلجأ إليها الشخص بطريقة غير مقصودة كي يقلل من حدة التوتر الذي يشعر به نتيجة للفشل أو الإحباط والتي تعرف عند علماء النفس بالحيل النفسية اللاشعورية أو الميكانيزمات الدفاعية،ومنه فالمثل الشعبي اعتبر أداة احتيالية تبريرية لتخفيف الضغط الاجتماعي، وأشكال التوتر النفسي، والشعور بالإحباط المرافق لبعض المواقف الاجتماعية كقلة الحظ والقدر، والتهميش والعجز والاتكالية، القهر، الانضباط، العاهة، الخ... في تعبير يوافق تجارب وأحوال الناس اليومية للاستشهاد به كما دعت الضرورة لذلك[2].

وللأمثال الشعبية تأثير سحري على الأفراد، تؤثر على تفكيرهم وتسيّر تصرفاتهم، بل وترصدها، لتكون بذلك سريعة النفاذ إلى عقول وأنفس الناس، بما تغرسه من أفكار ومعتقدات ومفاهيم مشتركة، فهي تهندس عقول الناس بالشكل المتواجد والمقبول اجتماعيا، ولهذا فهي تساهم في تعامل الناس وتفاعلهم مع بعضهم البعض وفق مصالح وأهداف مشتركة[3].

هذا وتتميز الشخصية الجزائرية بمميزات و سمات نفسية اجتماعية متنوعة، تشير كلها إلى نوعية الذهنية والعقلية الاجتماعية الموجودة في نفسية الفرد الجزائري ، والتي من خلالها تنتج معظم سلوكاته وتصرفاته المتجلية بشكل واضح في الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها في حياته اليومية الاجتماعية أثناء تفاعله مع غيره من الأفراد.

---

[1] – الفوضيل، رتيمي." التنشئة الاجتماعية وإشكالية العقلانية داخل المنظمة الصناعية".أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر،2005، ص 303.

[2]– نفس المرجع، ص 305.

[3]_ نفس المرجع، ص307

وفيما يلي يمكن التطرق إلى أهم هذه السمات و الصفات التي تميز الفرد الجزائري و التي غالبا ما تكون سببا في خوضه موقف عدائي أو عنيف مع الآخرين ولعل أهمها:

1_ الصراحة:

تتميز الشخصية الجزائرية بحب الصراحة والأسلوب المباشر في المعاملات ، ومقت اللف والدوران في الحديث بين الأفراد و الجماعات ، ومن الشواهد الثقافية لهذه السمة كما تبينها لنا الملاحظة المباشرة للسلوك العام و تؤكدها الأمثال الشعبية والأقوال المأثورة مثل:" الصراحة راحة" و" أخرج لربي عريان يكسيك" ومثل آخر" إلي في قلبي على لساني" كلها أمثال و أقوال مأثورة يتداولها أفراد المجتمع الجزائري بشكل يومي في إشارة منهم على الصراحة التي يجب أن يتميزون بها وبإتباع الأسلوب المباشر في المعاملات[1] ، وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال هو أن الفرد الجزائري بقدر ما يحب أن يكون صريحا مع الغير بقدر ما يصعب عليه تقبل صراحة الغير.

2_ التحدي و سرعة النرفزة (العصبية) والانفعال:

تتميز الشخصية الجزائرية بروح التحدي الزائد عن اللزوم إلى درجة التهور و تعود هذه السمة إلى عوامل تاريخية بعيدة الجذور في المقاومة العنيفة لأمواج من الغزاة الذين استهدفوا البلاد على امتداد التاريخ و كان آخرها الاحتلال الفرنسي.

ويرى " عشراتي سليمان" في هذا السياق أن:" التمرس الحربي لسكان القطر الجزائري ، سجية ثابتة وملموسة لا مراء فيها، ويمكن لأي محلل اجتماعي أن يقوم بإحصاء المعارك و الانتفاضات المسلحة التي واجهها الإنسان المسلم في القرنين 19 و 20 ، ليتبين بوضوح عدد الحروب المذهلة التي خاضها الجزائريون دوريا، و ربما نستطيع مجازفة القول بأن الفلسطينيين يأتون في المرتبة الثانية لاستمرار مواجهاتهم مع العدو الصهيوني منذ الربع الأول من القرن 20، الأمر الذي يبين سمة الحربية ليست خلقا عدوانيا تتقمصه الجماعة ضد البشرية ولكنها في الغالب قدر تبتلى به الشعوب حين تستهدف في كيانها

---

[1]_ أحمد، بن نعمان.نفسية الشعب الجزائري: دراسة علمية في الأنثروبولوجيا النفسية. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع. 1994، ص 90.

ومقدساتها.لقد كشفت وقائع تاريخية قديمة وحديثة أن روح القتال لم تفارق الجزائريين بسبب تعرض وطنهم للإنتهاكات مستمرة، لا لهوان شأن الجزائريين و لكن لامتياز وطنهم بالموقع والخيرات"[1].

وقد أدت هذه المقاومة إلى ترسيخ روح التحدي في نفوس الأفراد و ما تزال متأصلة في نفوسهم إلى الآن وتتجلى بوضوح في المثل الشعبي القائل" ألي أذاك أذيه ولو كان أجلك فيه" ومضمونه أن الذي اعتدى عليك قابله بالمثل ولو أدى ذلك إلى الموت و الهلاك، و هو قمة التحدي والمعاملة بالمثل[2] ، وتعتبر النرفزة وسرعة الانفعال من السمات القليلة التي تنفرد بها الشخصية الجزائرية بشكل واضح عن الشخصية العربية بشكل عام في المشرق و المغرب على حد سواء، وهي تعود إلى عوامل تاريخية وسياسية وجغرافية.

أما العوامل التاريخية والسياسية فتتمثل على الخصوص في الانغلاق التام الذي فرض على المجتمع الجزائري أثناء فترة الاحتلال وفقدانه لأبسط وسائل الترفيه عن النفس وتفجير التوترات، مضاف إليها قوة الضغط ، و كبت الأنفاس بوسائل القمع المختلفة التي مارسها المستعمر على الأهالي (و الضغط يولد الانفجار) مضاف إلى ذلك حالة الخوف المزمن من الحرب الطويلة المدمرة التي درت رحاها في البلاد[3]، مما غرس في نفوسهم حالة من القلق الدائم على النفس والأرض والعرض والمصير المجهول...

أما العامل الجغرافي الذي ساعد هو الآخر على بروز هذه السمة فيتمثل في المناخ المتقلب بين شدة الحرارة في الصحراء و شدة البرودة في الأحراش والمناطق الجبلية المتميز بقساوة الطبيعة والمؤثرة على الحالة النفسية للأفراد.

ومن الأقوال المأثورة التي تذكر على سبيل النكتة على نطاق شعبي واسع حول هذه السمة التي يدركها الجميع، هو أن أحد قادة العرب اجتمع بعد الاستقلال بمجموعة من زعماء الثورة الجزائرية وأثناء الحديث (الأخوي) الذي دار في هذا اللقاء قال العربي للحاضرين :" إن الشعب الجزائري شعب عربي مقدام وبطل، له خصال حميدة (معددا تلك الخصال) ، ما عدا عيب واحد مشين ،ولم يكد المتحدث ينتهي من كلمته الأخيرة حتى فزع بعض الحاضرين و ضربوا بأيديهم على الطاولة قائلين بصوت واحد:

---

[1]_ سليمان،عشراتي. الشخصية الجزائرية: الأرضية التاريخية و المحددات الحضارية.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2002، ص 223

[2]_ الحسين، حماش."السمات النفسية_الاجتماعية للشخصية الجزائرية".مجلة المربي. 6(جويلية 1998): ص 22.

[3]_ أحمد، بن نعمان. سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنثروبولوجيا النفسية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1988، ص 434.

ما هو هذا العيب؟ ! .. فأشار الرئيس في هدوء مشيرا إلى تلك الحركة اليدوية التي قاموا بها قائل: هذا هو؟ !. و يقصد بذلك الاندفاع والانفعال السريع، وبقيت كلمة (هذا هو) رمزا لهذه السمة يتداولها الجزائريون على سبيل النكتة [1] .

ولكنها تعبر عن الاعتراف بواقع في حقيقة الأمر ، إذ أننا كثيرا ما نلاحظ مناوشات واعتداءات جسدية بين الأفراد تنشأ في غالب الأحيان لأسباب يمكن أن نقول عنها تافهة وشاغرة من الأهمية لكنها تؤدي إلى صراعات و شجارات عنيفة تستخدم فيها مختلف أشكال السب و الشتم و القذف والضرب و العراك وهي في حقيقة الأمر ليست سوى نتيجة لسلوكات اندفاعية تعبر عن سرعة الغضب والانفعال والعصبية الزائدة لا غير وفي مواقف أقل ما يمكن القول عنها أنها تافهة.

ومن أمثالنا الشعبية التي تدعم العنف في التعامل مع الآخر و القسوة معه مثل شعبي واسع الانتشار" أضربوا يعرف مضربوا " و مضمونه أنك يجب أن تكون قاسي في التعامل مع الآخر وعنيف معه حتى لا يتعدى هذا الآخر حدوده معك، وأن الضرب (بمعنى العنف اللفظي أو المادي) هو الحل الأمثل لأي شخص حاول تجاوز حدوده وعبارة " الفاهم بالغمزة والحمار بالدبزة" وهذا ما يعني أيضا أن الضرب (الدبزة) هو حل لكل من نجد صعوبة في التعامل و التفاهم معه.

وقد كانت هذه بعض سمات الشخصية القومية الجزائرية والتي حاولنا إيجازها في أهمها طبعا بما يخدم موضوع بحثنا و هذا لا يعني أنه ليس هناك سمات ايجابية هذا إن حكمنا على أن هذه السمات أنها سلبية.

ثانيا: أساليب التنشئة الأسرية والعنف لدى الأسرة الجزائرية:

يقول " **هشام شرابي**": أن العائلة كمؤسسة اجتماعية هي الوسط الرئيسي بين شخصية الفرد والحضارة التي ينتمي إليها وأن شخصية الفرد تتكون ضمن العائلة، وأن قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل إلى حد كبير وتتقوى من خلال العائلة، والعائلة هي صورة مصغرة عن المجتمع والقيم التي تسودها هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصفة عامة"[2].

---

[1]_ المرجع السابق ، ص 435.

[2]_ هشام، شرابي. مقدمات لدراسة المجتمع العربي.ط3 . لبنان: الدار المتحدة للنشر. 1984، ص ص 33-38

لذلك تعد الأسرة من أقوى عوامل التأثير الاجتماعي في تنشئة الأفراد وتكوين شخصيتهم فكريا وسلوكيا. و عليه فإن تنشئة الطفل ورعايته كانت ولا تزال مطلبا جوهريا ووظيفة أساسية من وظائف الأسرة في كل المجتمعات ولكي يصبح الفرد اجتماعيا عليه أن يمتثل لقيم مجتمعه ومبادئه وهذا لا يتم إلا عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، لذلك فإن الأسرة هي من تكسب الطفل المعايير العامة التي تفرضها ثقافة المجتمع ومبادئه في شكل قيم وعادات واتجاهات، فتتكون لدى الطفل عقلية التمييز بين ما هو ممنوع وما هو مرغوب من طرف جماعته. وفي مقابل ذلك جنوح الأسرة عن مسؤوليتها الاجتماعية، وتبنيها الأساليب الخاطئة في التنشئة يؤدي بالكثير من الأطفال إلى مزالق الانحراف والسلوك الإجرامي و العنيف.

إن الاتجاهات الوالدية في تربية الطفل هي المحدد الرئيسي لسلوكه في أي مكان سواء في البيت أو في المدرسة، فالأسرة هي التي تمارس المراقبة الاجتماعية على سلوك الأطفال، وحمايتهم من الانحراف السلوكي والأخلاقي وتنمي في نفوسهم الدافعية للعمل والإنتاج والابتكار وفن معاملة الناس والتسامح مع المجتمع وهي التي تمنع الطفل على حافة الانحراف والعدوان وتجاوز حقوق الآخرين وارتكاب الجرائم...[1]

حيث أثبتت العديد من الدراسات الميدانية أن لأساليب المعاملة الوالدية دورا كبيرا في ارتفاع أو انخفاض مستوى السلوك العدواني لدى الطفل أو المراهق وأن استخدام الأساليب غير السوية في التعامل مع الطفل وفي تنشئته لا تجعله فردا سويا ولا تحد من سلوكه العدواني، فقد يصبح سلوكه أكثر عدوانية، فإذا كانت الأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتعلم من خلالها القواعد والأصول التربوية الأولى فيجب تحاشي الممارسات اللاسوية في تربية الطفل ومن أهمها: النبذ والرفض، التذبذب في المعاملة، التفرقة، القسوة، التشدد والإهمال، الحماية الزائدة وغيرها من الأساليب التي لها أثر سيء على الصحة النفسية للطفل.[2]

يتأثر الطفل تأثيرا كبيرا وفعالا بالوسط المجتمعي الذي يعيش فيه، ففيه يتبلور سلوكه وتبنى شخصيته، لأنه يتفاعل مع ما تحيط به من ممارسات، ومؤثرات ثقافية مرئية ومسموعة ومقروءة، فيكتسب مزاجه وأخلاقه وسلوكه وأسلوب تفكيره في مواجهة مواقف الحياة المختلفة وأهم ما يمثل الوسط المجتمعي هذا الذي يعيش فيه الطفل تبرز الأسرة في طليعة هذا التمثيل، فيتأثر بأخلاقها

---

[1] _ عامر، مصباح. التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي. مرجع سابق، ص 96.

[2] _فيروز، مامي زرارقة وفضيلة زرارقة.مرجع سابق ، ص 243.

وسلوكياتها ويكتسب منها صفاته وعاداته وتقاليده فهو حين يرى علاقة الأبوين قائمة على الودّ والحنان والتقدير والاحترام والتعاون، يألف هذا السلوك ويتأثر به وينعكس ذلك في تعامله مع المجتمع مستقبلا. أمّا إذا نشأ في بيت تسوده الكراهية بين أفراده فيه شجار دائم وتراشق بالسباب والألفاظ البذيئة على مسمع ومرأى من الأبناء فإنه يمتص ما يسمعه وما يراه من مشاعر الكراهية والعنف في الأسرة مهما كان سنه ويكون ذلك هو طابع العلاقات بينه وبين إخوته وأقرانه وقد ينقل تلك المشاعر إلى المدرسة والشارع وغيرها. والملاحظ هو أن مثل هؤلاء الأطفال يعانون دائما اضطرابات نفسية نتيجة الظروف المشحونة بالعنف التي تسود البيت، هذا يحملهم مشاعر الكراهية لأنفسهم وللغير، ثم يتحول ذلك إلى سلوك عدواني يوجه ضد المجتمع بكامله في شكل سلوك منحرف لذلك كان التأكيد على مدى تأثير النزاعات الأسرية على الأبناء وأساليب التعامل بين الأفراد والأسرة. [1]

وهذا ما أكده " هشام شرابي" حين قال: بأن "العائلة هي صورة مصغرة عن المجتمع، فالقيم التي تسودها من سلطة وتبعية وقمع هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة، فالنزاع والتباين والتنافر هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع، كما تميّز العلاقات بين أعضاء العائلة، كما أن طرق تربية الطفل تمثل دورا حاسما في تعيين نوعية الشخصية من حيث ارتباطها بمجتمع معين، ودلالتها عليه، ولذا فإن فهم طرق تربية الطفل يؤدي إلى فهم السلوك الاجتماعي ودوافعه في المجتمع".[2]

كما يرى " هشام شرابي" أن من أهم أساليب التربية لدى العائلة العربية عموما هو السيطرة على أبنائها، فالصبي في المجتمع العربي يكبر وهو يشعر أن أباه يضطهده كما يشعر أيضا بأن أمه تسحق شخصيته باهتمامها المبالغ فيه للصبي (الحماية المفرطة له)، وأمّا البنت فيمكن أن تلقى اهتماما أقل من الذي يلقاه الصبي، ومن النادر أن تكون مركز الاهتمام الأول في العائلة إذا كان لها أشقاء، ولكن هذا يتيح لها أن تنمو بحرية أكثر وأن تتعلم كيف تواجه المصاعب بنجاح لأنها لا تخضع للضغط نفسه الذي يخضع له الصبي ولذلك فهي تميل إلى النضوج بشكل أسرع وتتعلم كيف تواجه مشكلات الحياة بصورة أكثر فعالية من الصبي ولعل هذا أحد الأسباب الذي يجعلها تنجح في مجابهة نظام اجتماعي يحاول سحقها باستمرار، إن التعليم كما يجري في إطار العائلة وخارجها يتميز بصنفين رئيسيين فهو من جهة يقلل من أهمية الإقناع والمكافأة ومن جهة أخرى يزيد من أهمية العقاب الجسدي والتلقين، لذلك يعتبر ضرب الأولاد طريقة مقبولة لضبط السلوك، وهذا يتم بأشكال مختلفة لكن أكثرها شيوعا هو الصفعة (

---

[1] _ العيد، لعبيدي .مرجع سابق، ص 38.

[2] _هشام، شرابي. مقدمات لدراسة المجتمع العربي.مرجع سابق، ص ص 33- 38.

خاصة عند الأسر الجزائرية) والتي قد لا تكون مؤلمة بقدر ما هي وسيلة إذلال، وهذا ما يفسر فاعليتها فإلى جانب كونها وسيلة تأديب فالصفعة وسيلة أخرى لتأكيد السلطة وفرض الخضوع الفوري، والواقع أن الطاعة في الأسرة العربية هي نتيجة الخوف أكثر منها نتيجة الحب والاحترام[1].

ويستوقفنا رأي " إبراهيم الحيدري " هنا الذي يقول:بأن "ثقافة العنف ترتبط بمنظومة من القيم الاجتماعية التي تحرك السلوك وتوجهه نحو أهداف محددة ، وأن اختلاف الناس في ثقافة العنف يعود إلى درجة تأثر الفرد بمنظومة القيم الاجتماعية و الثقافية، مع أن الإنسان لا يولد وهو مزود بالفطرة بهذه المنظومة الثقافية وإنما يكتسبها من ثلاثة مصادر رئيسية هي: الأسرة (التنشئة الاجتماعية والتربية البيتية) و المدرسة (النظام التربوي و التعليمي) و السلطة (نظام الحكم)[2] .

ويرى بأن معظم الدراسات السوسيولوجية تشير إلى أن العائلة العربية و خاصة في الأوساط الشعبية ، تنشئ أطفالها و تربيهم على أسس تسلطية قمعية تقوم على العقاب الجسدي و التخويف و التهديد و القهر النفسي مما يجعلهم متمردين أحيانا وخاضعين نكوصيين في أحيان أخرى، و هو ما يشعرهم بالدونية و التبخيس و يؤدي إلى عقدة الشعور بالنقص،ما يؤدي بدوره إلى قمع حرية الفرد. و تبدأ ممارسة التسلط على الأطفال منذ الصغر ، فالأب يخوف أطفاله بالعقاب إن لم يطيعوه طاعة تامة فبالعصا(والعصا لمن عصا)، و الأم تخوف أطفالها بالأب أو بأحد الحيوانات (اسكت جاء الكلب) أو بالجن و العفاريت،وهذه الأدوات التي تستخدم لقمع الأطفال تخنق فيهم روح النقد و تغلق أمامهم أبواب الحرية و التساؤل و الحوار، و حسب علماء النفس فإن كثيرا من المنحرفين و الجانحين و حتى المجرمين هم من المتمردين على نظام العائلة الصارم، اللذين عاشوا خبرات و تجارب تجعلهم محتقرين أو موضوعا للسخرية و القمع و القهر النفسي". [3]

إن قمع الأطفال من التعبير عن أنفسهم و كبح حريتهم يدفعهم إلى أن يردوا الاعتبار إلى ذاتهم من خلال النيل من الآخر(السلوك العدواني و ممارسة العنف) و إذلاله والاعتداء عليه بأي شكل من الأشكال. كما أن السلوك العدواني الذي يتبعه الأطفال الكبار تجاه الصغار هو في الحقيقة محاكاة لسلوك الكبار ووسيلة للتفريغ عما يعانونه من إذلال، وفيما بعد يصبح تحقير الآخرين طريقة عفوية في

---

[1] _ هشام، شرابي. مقدمات لدراسة المجتمع العربي.مرجع سابق، ص ص 37- 38.

[2] _ ابراهيم، الحيدري. مرجع سابق،ص 97

[3] _نفس المرجع،ص98

توكيد الذات بمعنى أن الفرد يشعر بالرفعة إذا حطّ من قدر الآخرين بإذلالهم أو الاستهزاء بهم أو التقليل من قيمتهم[1] ، لذلك تتخذ عملية إخضاع الفرد أشكالا عدة منها ما هو نفسي (سيكولوجي) ومنها ما هو فكري (أي تعلمي)، ولكن نجد على الصعيد النفسي أن الوسائل الرئيسية لإخضاع الطفل هي العقاب الجسدي والتخجيل والاستهزاء (عنف مادي وعنف رمزي أو لفظي) [2]،والذي يعمل الطفل فيما بعد على إعادة إنتاجها في محيطه الاجتماعي مع مرور الوقت، والمجتمع الجزائري هو جزء من مجتمعنا العربي ويحمل معظم صفاته وخصائصه خاصة ما تعلق منها بالحياة الاجتماعية للأفراد، سلوكنا الاجتماعي وبممارستنا اليومية لحياتنا الاجتماعية.

لذلك ترى الباحثة " شريفي بوشارف فوزية" أن "التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري تغرس في نفسية الطفل منذ أن يكون صغيرا العنف اللفظي ويتعرف عليه آنذاك من خلال حملات التعنيف والمعاتبة واللوم التي يتلقاها من أهله وخاصة أمه، بالإضافة إلى العقاب الجسدي، ولكن هذا الأخير إن وجد فالعقاب اللفظي والمعنوي حاضر ومستمر وفعال ومفضل على الأول، فالتنشئة الاجتماعية ترفض وتحارب النموذج السلمي أو المعتدي عليه لذا تزود الطفل منذ صغره على جملة من الآليات والمعاملات اللفظية العنيفة المؤطرة بنظرات حادة ومخيفة لتمكينه من مجابهة وصد عنف الآخر، فتحبذ هذه التنشئة أن يكون الطفل معتديا أو قادرا على العنف والعدوان بعنف وعدوان أكبر منه (فيكون بذلك مفخرة أهله)، وتحارب الطفل المسالم أو الضعيف وتسقط عليه شحنة من العنف والعقاب الاجتماعي، إلا أن إظهار المسالمة مطلوب وتحث عليها التنشئة الاجتماعية في المواقف الاجتماعية بصفة عامة. [3]

إن التنشئة الاجتماعية التقليدية، تقوم على اعتبار العائلة وحدة متماسكة في كينونتها وكليتها، ولأنها تعيش في وسط اجتماعي وطبيعي عدواني وعنيف فهي منغلقة على نفسها حيث تعتبر العائلة مجالها الداخلي آمنا وايجابيا.وكل ما هو خارج عنها أو محيط بها خطر وسلبي، تغرس هذه الفكرة لدى جميع الأفراد تنشئة اجتماعية صارمة [4]، وهذا وهذا ما أكده لنا " هشام شرابي" حين قال بأن: " تماسك العائلة العربية يتحقق بواسطة إدراج الطفل في المجتمع من خلال اعتماده على العائلة وربطه بها ودعمه إياها ومن أهم نتائج هذا الاعتماد أن الطفل ينمو وشعوره بأن مسؤوليته الأساسية هي تجاه العائلة لا

---

[1] _ هشام ، شرابي. مقدمات لدراسة المجتمع العربي .مرجع سابق، ص ص 47، 48.

[2] _ نفس المرجع، ص 108.

[3] _ فوزية، شريفي بوشارب. سيكولوجية القيل والقال: تحليل نفسي_ اجتماعي لممارسات اجتماعية شفوية. الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. 2010، ص ص 262، 263.

[4] _ المرجع السابق، ص 264.

اتجاه المجتمع" [1]، لذلك يتعامل الأفراد بخشونة وعدوانية مع المحيط الخارجي مثل التخريب الذي يقع عليه رمي للقاذورات والأوساخ، إتلاف للمساحات الخضراء وغيرها، فكل ما هو في مجال المحيط الخارجي ويخرج عن نطاق الملكية الشخصية (العائلية) يسلط عليه عنف همجي وهو سلوك عام وشائع لدى معظم الجزائريين[2]، وتفسير منطقي وواضح للتعامل بالاهتمام بكل ما هو خاص بالفرد والتعامل بكل ما هو فظ وعنيف تجاه المجتمع، لأن التنشئة العربية عموما تغرس هذه القيم في نفسية الفرد منذ الصغر على أن واجبه الوحيد هو تجاه العائلة وليس تجاه المجتمع لأن المحيط الخارجي عن العائلة يجب التعامل معه بحذر دائما على اعتبار أنه الخطر الدائم الذي يترصد بالفرد والعائلة.

ومن خلال كتابات الأستاذ "سليمان مظهر" وأبحاثه الذي تحدث عن أشكال العنف الاجتماعي القصدي والرمزي الذي يصبغ الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري، هذه الأشكال المسلطة بصورة منتظمة على المرأة والطفل، ما أسماه بعنف التنظيم الاجتماعي، حيث يستفيد الفرد من خلال هذا التنظيم بتكفل مطمئن ومؤمن وفي نفس الوقت عنيفا ورمزيا، هذا التكفل العنيف والرمزي تنوط العائلة طفلها به بغية حمايته ومساعدته على مواجهة المحيط الذي يعيش فيه [3]، وبالتالي هذا العنف يبرر دوما ويفسر لصالح الطفل لذا يتنبه الطفل ويدرك قاعدته الناجحة والفعالة والحيوية، فالطفل يدرك أهميته و يتقبله حتى وإن كان مؤلما وعنيفا [4].

ويرى " سليمان مظهر"أن:" العنف الجسدي داخل الأسرة الجزائرية يمارس ضد الذين لا يعرفون الامتثال لمتطلبات الجماعة وهو وسيلة للتعليم والعقاب وهما نوعين من الأفراد: الطفل و المرأة....والأمر المؤسف الذي يتميز به ممارسة العنف الجسدي داخل الأسرة هو أنه يفسر على أنه وسيلة للتعليم أو وسيلة للقمع، حيث يمارس العنف الجسدي ضد الطفل على أنه وسيلة لتعليمه في مرحلة التنشئة الاجتماعية ، ووسيلة لقمع المرأة (الزوجة) في مرحلة الاندماج الأسري"[5].

---

[1] _هشام ،شرابي. مقدمات لدراسة المجتمع العربي .مرجع سابق، ص 37.

[2] _شريفي، بوشارب فوزي. مرجع سابق، ص 85.

[3] _ Slimane, Medhar. La violence Social en Algérie. Alger :Thala Editions. 1997, P39.

[4] _ فوزية، شريفي بوشارب. مرجع سابق، ص 267.

[5] _ Slimane, Medhar et Mahfoud Achaibou. " Typologie de la violence a travers la société algérienne: essai de théorisation" ,revue des deux rives. Alger :LRPSO.N°01(2004): p p 79_80

وبالتحليل يظهر العنف في المجتمع الجزائري وسيلة تنظيمية معبرة عن الترابط أكثر منه ظاهرة مرضية تعكس التنافر ومن هنا لا يجد الفرد في هذا المجتمع تناقضا بين العنف والحب والدفاع عن المصلحة.

وبناء على ما سبق نجد بأن العنف يتولد من التنظيم الاجتماعي الذي تنتهجه العائلة الجزائرية وهو يحوي العقاب كأسلوب تربوي (سواء ما تعلق منه بالجسدي أو النفسي أو الرمزي) يؤدي إلى تكريس هذا التنظيم، فشواهد الحياة اليومية كثيرة لعل أدلها ما تسمعه من بعض الأمهات وهي تهدد ابنها عند قيامه بفعل ما بأنها ستقتله وستحرقه وتذبحه...[1]، وكلّها نماذج تهديدية لها آثار وخيمة على نفسية الطفل الذي يظن أنه سيلاقي أسوأ العذاب بسبب ما اقترفه ولربما أحيانا لأتفه الأسباب.

المطلب الثاني: عوامل اقتصادية:

لا يمكن لأحد على الإطلاق أن ينكر تأثير العوامل الاقتصادية على الحياة الاجتماعية السائدة في أي مجتمع إذ تنعكس هذه الأخيرة بالإيجاب أو بالسلب على سلوك الأفراد كما قد تكون عاملا مسببا لحدوث مختلف الانحرافات الاجتماعية من خلال أنها تشكل ضغوطا نفسية تؤثر في العلاقات بين الأفراد، فسوء الأحوال الاقتصادية يؤدي بعض الأفراد إلى الإصابة بالإحباط واليأس والرغبة في الانتقام من المجتمع فكما يمكن أن تكون حافزا للفرد نحو التقدم قد يكون أيضا حافزا للعنف والانحراف له.

فالعوامل الاقتصادية من العوامل الرائدة المؤدية إلى النزعة للتمرد وإشاعة العنف والفوضى، وفي إطار نتائج "ريموند وسيمبرز" سنة 1976 تبين أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لهما دور وعلاقة بكل من العجز واللامعيارية والتبلّد السياسي، مما يؤدي إلى الاتجاه نحو العنف.

إن العوامل الاقتصادية لها دورا هاما في الممارسات العنيفة للأفراد لكن هذا لا يعني أن الحاجات المادية هي التي تحرك سلوكيات الأفراد دائما والقيام بالعنف، بحيث يجب التمييز بين الأسباب المباشرة

والموقفية التي تفجر أعمال العنف، وتلك العوامل أو الأسباب غير المباشرة أو الكامنة التي تولد الظاهرة [2]، ومن أهم هذه الأسباب: الفقر والحرمان، والتوزيع غير العادل للثروة والبطالة، وسنتطرق هنا لعامل

---

[1] _ بركو ،مزوز.ظاهرة عقاب الطفل: المشكلة والأبعاد والآثار.مقال نشر بتاريخ: 2014/03/25، عن موقع educapsy.com

[2] _نورة، قنيفة.مرجع سابق، ص 61.

البطالة تحديدا باعتبار أن البطالة هي أهم وأخطر مشكل يواجهه الشباب اليوم كما أننا نراها قد تكون سببا في الأسباب الأخرى سابقة الذكر.

أولا: البطالة:

تعد البطالة ظاهرة اجتماعية توجد في أغلب المجتمعات المعاصرة إلا أنها أصبحت تشكل مشكلة اجتماعية لها آثار متعددة على الفرد والأسرة والمجتمع على حد سواء.

فهي واحدة من أهمّ وأخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولأسباب عديدة، وتختلف حدّتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر خاصة وأنها أصبحت تمس استقرار المجتمعات وتماسكها، لا سيما في دول العالم الثالث ومنها الجزائر، وهذا نظرا لآثارها السلبية سنة بعد أخرى في ظل ارتفاع معدّلات النمو السكاني وانخفاض فرص العمل خاصة في القطاع العام.

ويتفق معظم الاقتصاديين مع التعريف الواسع للبطالة والذي أوصت به منظمة العمل الدولية والذي ينص على أن: "العاطل عن العمل أو البطال هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد، لكنه لا يجده " [1] ، كما هو مبين في الشكل التالي:

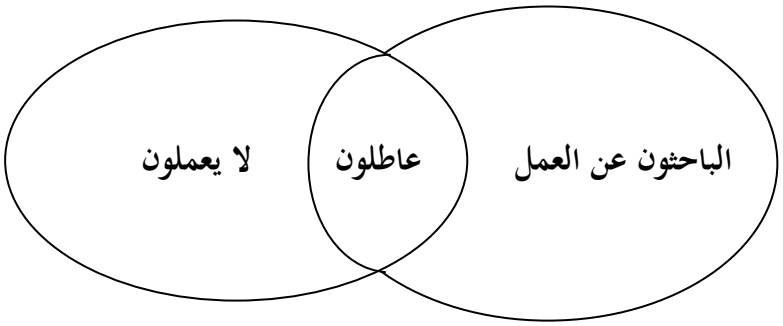

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت: عالم المعرفة، 1997، ص 17

الشكل رقم (06): يوضح من هم العاطلون (البطالون)

[1] _ نقلا عن سعيد حسين، عيادة. "البطالة في الاقتصاد العراقي، أسبابها وسبل معالجتها". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. 8، 4 (2012): ص 83.

وتعرف أيضا: "الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، نتيجة لعوامل خارجة عن إرادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه وهذا ما يسمى بالبطالة الكاملة". [1]

ويتفق الكثير من الباحثين على أن الزيادة في بطالة الشباب تمثل مصدرا قويا للضغط، فالشاب العاطل يواجه عدم إشباع اقتصادي، ما يجعل ظروفه صعبة للوصول إلى المكانة والاحترام والدخل، وهكذا فإن الشباب الذين يفشلون في إيجاد وظائف قد يصبحون محبطين ساخطين وغاضبين ضد المجتمع الذي سدّ عليهم هذا المدخل [2].

ومشكلة البطالة ليست مشكلة وطنية وإنما هي مشكلة يعاني منها الوطن العربي، إذ ترى منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن المنطقة العربية من أبرز البيئات الحاضنة للبطالة على مستوى العالم، إذا بلغ عدد العاطلين عن العمل ما مقداره 16 مليون عاطل بمعنى نسبة البطالة قفزت من 15% إلى 20% عام 2004، ومما يجعل البطالة من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية خاصة وأن 60% من سكانها تقريبا هم من دون سن الخامسة والعشرين [3].

وبالرغم من هذه الأرقام المخيفة للبطالة بما فيها المجتمع الجزائري غير أن هذه الأرقام من جهة أخرى لا تفسر بمفهوم البطالة السافرة التي تفيد بوجود عدد من الأفراد المحتاجين للعمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدونه، وإنما قد تفسر هذه الأرقام أيضا عن العاطلين من خلال ما يطلق عليه بـ " البطالة السلوكية" وهي من المظاهر السلبية في انجازات التنمية البشرية فالقيم الاجتماعية والثقافية تعلي من شأن بعض الأعمال وتحقر وتحط من قيمة أعمال أخرى(كالفلاحة مثلا أو بعض الحرف)[4] ، فالشباب الجزائري مثلا يفضل البطالة على العمل في الفلاحة أو بعض المهن التي يرونها أنها قد تحطّ من اعتبارهم لذلك يفضلون البطالة على العمل في المجال الزراعي أو الحرفي أو غير ذلك لا لشيء سوى لأنه يحتقر هذا النوع من الأعمال أو الوظائف.

ومن خصائص البطالة في المجتمع الجزائري أنها تمس فئة الشباب الذين لا تفوق أعمارهم 30 سنة وذلك بنسبة 70% ،وحوالي 46% من العاطلين الذين يبحثون عن العمل لأول مرة لا تزيد أعمارهم عن 25 سنة، بينما العاطلين عن العمل غير المؤهلين فقدرت بـ 75% كما سجل ارتفاع في عدد

---

[1] _ نفس المرجع، ص 82.

[2] _ حسين علي، فايد.مرجع سابق، ص 207.

[3] _عتيق علي سليمان، علوه." البطالة والجريمة في المجتمع الليبي".مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية. 1،11، (2012): ص 35.

[4] _نفس المرجع، ص35.

العاطلين عن العمل الحاصلين على شهادات بـ 80000 شخص سنة 1996 و أزيد من 100000 شخص سنة 2000. [1]

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة بسياسات التشغيل المختلفة، تبقى نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة، حسب معطيات إحصائية سنة 2006 التي توصلت بأن إجمالي السكان الذين يبحثون عن العمل يقدرون بـ 1240800 شخصا في أكتوبر من نفس العام بنسبة بطالة تقدر بـ 12,3%، 62,2% منهم يسكنون في الوسط الحضري، و37,4% في الوسط الريفي وتتوزع حسب السن والجنس كما يلي: [2]

- 70,1% يمثلون نسبة البطالين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة من مجموع البطالين.
- تفوق نسبة الرجال البطالين عن النساء اللواتي يمثلن نسبة 20,4% من مجموع طالبي العمل.

وتعدّ البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء، جاء في دراسة علمية أعدتها الجامعة العربية ونشرتها بعض الصحف أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل 1,7% سنويا بحيث يعيش ما نسبته 36% من سكان الدول العربية تحت خط الفقر وأن تصيب الفرد من الدخل في الدول العربية لا يتعدى 1500 دولار سنويا [3].

ويرى " هربرت ماركيوز" أن من الآثار التي يخلفها انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع هو ظهور الجماعات الهامشية التي يصاحبها غالبا الشعور بالظلم الاجتماعي المسلط على أفرادها حيث يقول في هذا السياق: "أن الجماعات التي تعيش على هامش النظام والتي تضم المنبوذين والمستغلين...والعاطلين عن العمل أو غير الصالحين له، فهم الموجودين خارج العملية الديمقراطية وحياتهم هي أقرب وأحق حياة تحتاج إلى إنهاء الأوضاع للقضاء على المؤسسات القائمة بفعل يتسم بالعنف يقوم به هؤلاء الذين هم على هامش النظام ولم يشاركوا في ثقافته أو صنع قراراته. [4]

فالعمل يعزز لدى الإنسان روابط الانتماء الاجتماعي ومستوى الإحساس والشعور بالمسؤولية تجاه الذات والمجتمع مما يؤثر على درجة ومستوى الشعور بحالة التوافق الاجتماعي الايجابي عند الفرد، لهذا تؤدي حالة التعطل (البطالة) إلى تعرض العاطلين عن العمل للكثير من مظاهر عدم التوافق الاجتماعي والنفسي، مما يجعلهم يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية

---

[1] _ محمد ،بومخلوف وآخرون. الشباب الجزائري: واقع و تحديات.ط1.الجزائر:مخبر الوقاية و الأرغنوميا. 2012، ص 167.

[2] _ نفس المرجع، ص 168.

[3] _ محمد حسين ،عبد القوي. البطالة المشكلة والعلاج. مملكة البحرين :مركز الإعلام الأمني. ب ت، ص 03.

[4] _هربرت، ماركيوز. نحو ثورة جديدة. ترجمة: عبد اللطيف شرارة. بيروت: دار العودة. 1981، ص 67.

والتي تنتج من جراء البطالة، إضافة إلى أن كثيرا منهم يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. [1]

كما أنه إذا استمر الشعور بالضغط نتيجة لاستمرار حالة التعطل فإن ذلك يولد لدى الشخص حالة من التوتر، الضيق والانفعال، مما يؤدي إلى شعور مستمر بالقلق وعدم الأمان، الأمر الذي يقود الشخص في نهاية المطاف إلى حالة عدم التوافق الاجتماعي قد ينتج عنها اضطراب في العلاقة بين الفرد والمجتمع، لذا تحدث البطالة خللا في عملية التكيف النفسي الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يوصل الشعور الدائم لديه بالفشل والإحباط.

وهنا تتأكد أهمية العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والعنف في المجتمع وذلك من نتائج عدة دراسات أهمها الدراسة المسحية التي قام بها " إيزنر" سنة (2003) لسبعة مجتمعات أوروبية خلال عشرة أعوام، حيث دلت النتائج على أن النمو الاقتصادي يؤدي انخفاض معدلات الجريمة والعنف بتلك المجتمعات، كما أجريت العديد من الدراسات في الوطن العربي حول العلاقة بين البطالة والعنف والسلوك الإجرامي، ومن هذه الدراسات دراسة " عجوة" في عدد من الدول العربية هي (تونس، مصر، السودان)، وقد توصلت الدراسة إلى أن البطالة تؤدي إلى ممارسة العنف والسلوك الإجرامي، وأن 60% من الجرائم قد ارتكبت بدافع الحاجة إلى المال، وأجريت أكاديمية الشرطة بمصر العديد من البحوث حول العلاقة بين البطالة والعنف في الفترة من 1983- 1990، وقد أسفرت النتائج عن وجود ارتباط طردي قوي بين كل من معدلات الجريمة والعنف ومعدلات البطالة [2] ،وهذه تمثل نماذج من دراسات أجريت في العديد من المناطق في العالم تناولت العلاقة بين البطالة والعنف والجريمة في المجتمع وكلها تؤكد على وجود علاقة طردية بينهما أي كلما زادت البطالة في المجتمع ازداد معها معدل العنف والجريمة في المجتمع. وفي هذا الصدد يقول " إحسان محمد الحسن"، أنّ" البطالة غالبا ما تؤدي إلى العنف والإرهاب أيضا، فعندما لا يجد الفرد عملا يعتمد عليه في حياته الاقتصادية اليومية فإنه سرعان ما يغضب ويحقد على المجتمع ويكون مستعدا لاتخاذ إجراءات انتقامية من المجتمع، وغالبا ما تكون هذه الإجراءات الانتقامية عنيفة وإرهابية تسبب في فقدان الأمن والنظام في المجتمع". [3]

---

[1] _محمد بن عبد الله، البكر. "البطالة والآثار النفسية". المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب.51، 26، (1431): ص 157.

[2] _ عتيق علي سليمان، علوة. مرجع سابق، ص 38.

[3] _إحسان محمد، الحسن. علم اجتماع العنف والإرهاب:دراسة تحليلية في الإرهاب و العنف السياسي و الاجتماعي. ط1. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.2008، ص121.

ويرى الباحث الجزائري " لعبيدي" أنه يوجد تفسير آخر للعنف في المجتمع الجزائري بين أوساط الشباب ومهم وهو الحالة الاقتصادية المزرية التي نشرت البطالة والفقر والتفاوت الاجتماعي في البلاد، هذه السياسة الاقتصادية التي غيبت فضيلة التكافل الاجتماعي، والتوزيع العادل للثروة الوطنية، وهمّشت أغلبية الشعب فجعلت دخول عالم الشغل أمرا مستعصيا على شباب سواء كانوا ذو مستوى تعليمي محدود أو ذوي الشهادات العليا، ويضيف الباحث فلا غرابة أن يكون أغلب المنخرطين في العنف هم من أبناء الطبقة الاجتماعية الفقيرة [1]، في إطار شكل من أشكال المحاربة الخفية للطبقية بدافع الحقد والانتقام من المجتمع الذي يعتبرونه المسؤول على سوء حالهم. فإذا رجعنا بتاريخ الجزائر للوراء إلى فترة الثمانينات فإننا سنجد أنه من الأسباب القوية الدافعة لأحداث أكتوبر 1988 هي الأزمة الاقتصادية التي ترافقت مع الانفجار الديمغرافي، حيث وصل تعداد الجزائر إلى 27 مليون نسمة، وتناقص أو تراجع الدخل القومي من 52 مليار دولار سنة 1987 إلى حوالي 30 مليار دولار عام 1991، وما زاد من حدة الأزمة هو ارتفاع معدلات البطالة آنذاك حيث وصلت النسبة إلى 25% من السكان هذه الأسباب التي كانت بمثابة الشرارة الأولى لتلك الانتفاضة التي نتج عنها عشرات القتلى والجرحى بالإضافة إلى تخريب عدد من الممتلكات المادية التابعة للدولة وحرق العديد من السيارات.

ففي الجزائر تجد من الشباب من لا يزالون يعيشون عبء على آبائهم الذين يساعدونهم ماديا ومعنويا على تحمل قسوة البطالة ومنهم من تجاوز الثلاثين من عمره، فهي تعد أهم أسباب الانحراف الأخلاقي والسلوكي بسبب وقت الفراغ، فيقع الفرد بين أفكار وهواجس خطيرة، فتسول له نفسه القيام بسلوكات انحرافية أو التفكير في كيفية الهجرة السرية " الحرقة" إلى الضفة الأخرى من البحر للبحث عن العيش الكريم، انتحار من أجل الحياة فمعظمهم يموت في عرض البحر ولا يصل للضفة الأخرى، عنف ضد المجتمع أو عنف نحو الذات هي أهم الآثار السلبية للبطالة التي يعاني منها الفرد والمجتمع على حد سواء.

ثانيا: الفقر:

إن أحد الأسباب الهيكلية التي كانت من دواعي الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي في بعض الدول العربية هو تفاقم الفقر إلى درجات عالية غير مسبوقة مترافقا مع فشل السياسات الحكومية على مدى عقود من الزمن في معالجتها نتيجة الحكومات الفاشلة وانتشار الفساد فيها.

[1] _ العيد، لعبيدي. مرجع سابق، ص ص 34- 35.

يشكل الفقراء أرقاما كبيرة من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم أكثر من ستة مليارات (6 مليار/ نسمة)، إذ أن فيهم ما يقرب من ثلاثة مليارات يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، ويشكل الفقراء في البلدان العربية حوالي 140 مليون شخص، بينهم أكثر من 65 مليون شخص يقعون تحت خط الفقر الشديد من إجمالي عدد السكان البالغ نحو317مليون/نسمة (حسب إحصائيات 2005) والذي من المقدر أن ترتفع إلى 395 مليون نسمة في عام 2015، في ظل التوقعات يتضاعف عدد الفقراء من إجمالي السكان[1] ، والفقراء في البلدان العربية هم بعض من أرقام فقراء العالم،الموزعين بنسب مختلفة في كل البلدان العربية التي يمكن ترتيبها في ثلاثة مستويات لجهة علاقتها بالفترة أولى هذه المستويات تمثله بلدان الفقر الشديد والتي تزيد نسبة الفقراء من سكانها عن النصف وتندرج في عدادها بلدان مثل الصومال وفلسطين واليمن، وقسم كبير منهم يعاني الفقر الشديد والمستوى الثاني من البلدان تندرج تحته بلدان مثل مصر وسورية والأردن، وتصل نسبة الفقر بين سكانه إلى نحو 40% نصفهم تقريبا في مستوى الفقر الشديد، ويتضمن المستوى الثالث من بلدان الفقر العربي بلدان غنية مثل الجزائر والعراق والسعودية التي تعيش فيها فئات فقيرة بعض منها معدمة يمكن أن تصل نسبتها إلى 20%.[2]

هذا وقد أدت التباينات التي تحيط بالفقر إلى ظهور اختلافات في تعريفاته ومن أهمها تعريف **"البنك الدولي"** للفقر والذي يعني " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة وغياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية". [3]

أمّا **"الأمم المتحدة"** فقد عرفت الفقر بأنه: " يتخذ أشكالا متنوعة تتضمن انعدام الدخل، والموارد الكافية لضمان مستوى معيشي لائق، ومظاهر الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة والوصول المحدود أو المعدوم إلى التعلم وغيرها من الخدمات الأساسية وانتشار الأمراض وانعدام السكن وانعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية بمعنى أن الفقر هو " عدم قدرة الأفراد في التحكم في الموارد لأن يكونوا أصحاء ومتعلمين، أي أن الفقر بهذا المفهوم يعني الحرمان المطلق". [4]

و هناك من يعتمد في تعريفه للفقر على عيش الكفاف، كمستوى الدخل الضروري لشراء الطعام الكافي لإشباع الحاجات الغذائية لكل فرد داخل الأسرة، ويتناول تكاليف الطعام على أنها التكاليف الأساسية أو التي تمثل حد الكفاف والتي عندما تضاف إلى حصة الملابس الضرورية ووقود التدفئة والاتجار عنها رقم للدخل يمكن أن يقال عنده أن الأسرة فقيرة، ويعرف " الفقر" في أبسط صوره بأنه

---

[1] _ سارة، فايز. الفقر في سورية، نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر. لبنان: مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية.2011، ص 3.

[2] _ المرجع السابق ،ص 4.

[3] _ البنك الدولي. تقرير التنمية في العالم. 1990 .القاهرة: مؤسسة الأهرام، ص41.

[4] _اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا. نيويورك:الأمم المتحدة. 2003، ص 27.

يمثل تلك الحالة المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع الوفيات عند الأطفال وقصر العمر الافتراضي مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة. [1]

وعليه يمكن القول بأن العامل الجوهري المشترك بين جميع التعاريف الخاصة بالفقر هو أنه يعني ببساطة عجز الإنسان عن توفير احتياجاته الأساسية والتي تشمل الغذاء والشراب واللباس والدواء والسكن والتعليم، وما دون تحقيق ذلك يجعل من الفرد تحت خط الفقر الشديد.

أما عن الجزائر فإن حالتها جديرة بالاهتمام والتقصي نظرا للأحداث المتعاقبة عليها والتي هزت استقرارها، فحتى بداية الثمانينات كانت الحكومة الجزائرية قد استطاعت حل الكثير من مشاكل شرائح المدينة الدنيا (الفقيرة) على حساب واردات النفط والغاز، إلا أن انخفاض أسعار هذه الأخيرة ما بين 1981- 1988 بمقدار أربعة أضعاف، أخلط الأوراق وقد أدى إلى انخفاض الإنفاق على الاتجاهات الاجتماعية في حين كانت البطالة تتجاوز 22% من السكان القادرين على العمل وبشكل خاص الشباب، كما ترافق ذلك بتهميش لسكان المدن الجزائرية وعلى وجه الخصوص بسبب تدفق الفلاحين (1967- 1977 انتقل نحو 1,7 مليون / نسمة من القرى إلى المدن) السابقين حيث أصبحوا يشعرون بأنهم أناس زائدون.

لقد أدت الأزمة المتعاظمة في البلاد شيئا فشيئا إلى قيام تحركات جماهيرية للعاطلين عن العمل والشباب في أكتوبر 1988 خلفت العديد من الخسائر البشرية من جرحى وقتلى وخسائر مادية معتبرة، ولقد تم استغلال الشباب والعاطلين والفقراء في تطوير عملية المجابهة والتي انتقلت فيما بعد (التسعينات) من مجرد التهديد اللفظي والفيزيقي إلى القتل والتخريب [2]، وشتى أعمال العنف المختلفة التي مست معظم مناطق الوطن.

شهد المجتمع الجزائري ارتفاع نسب الفقر منذ 1994 بعد تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي بتحرير اقتصادها وخصخصة مؤسساتها وتسريح عشرات الآلاف من العمال، بالإضافة إلى موجة الإرهاب التي شهدت البلاد في فترة التسعينات، ونتيجة لانعدام الأمن فقد ازداد النزوح الريفي إلى الإحياء والمناطق الفقيرة في المدن مما ساهم في انتشار البطالة والأمية وضعف القدرة الشرائية بالإضافة إلى ضعف الخدمات الصحية. [3]

---

[1] _ فيروز ، صولة و رقية خياري."أمراض الفقر في المجتمعات النامية". مجلة علوم الإنسان والمجتمع. 3. (سبتمبر 2012): ص 93.

[2] _إبراهيم، تمامي وآخرين. التهميش والعنف الحضري. الجزائر: دار الهدى. 2004، ص ص 61_63

[3] _نفس المرجع، ص 101.

وفي هذا الصدد يقول " إحسان محمد الحسن" عندما يشعر الإنسان بالفقر والحرمان المادي وعدم القدرة على سد احتياجاته الأساسية واحتياجات أسرته فإنه يخرج عن طوره الطبيعي ويكون مضطرا إلى الولوج في عالم العنف وحتى الإرهاب، والعنف والإرهاب في هذه الحالة الذي يستعمله الفرد يكون عادة مسلطا ضد الشخص المسؤول عن فقره وحرمانه المادي وفقر وحرمان أسرته وبخاصة زوجته وأطفاله عندما يحس الفرد بأن مقوماته الاقتصادية لا تمكنه من الحصول على الطعام والسكن أو المأوى أو الملابس والأمن والرعاية الصحية ، فإنه سرعان ما يغضب ويسلط غضبه على الآخرين، وهذا التسليط يأخذ شكل العنف والإرهاب ضد الأفراد الذين يجعلهم الفقير مسؤولين عن فقره وعن حاجته الاقتصادية. [1]

لذلك يرى الباحث أن الفقر هو أساس المشكلات التي يعاني منها الفرد سواء كانت هذه المشكلات اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية أو سياسية أو صحية ذلك أن الفقير لا يستطيع فقط الحصول على مأكله ومشربه وكسوته وسكنه بل لا يستطيع أيضا ضمان صحته وصحة أسرته بسبب عدم قدرته على تكاليف المرض، وهذا الأمر غالبا ما يحزّ في نفسه ويجعله حاقدا على المجتمع ومستعدا للانتقام منه، هذا الأخير الذي يشكل ممارسات عنيفة وأعمال إرهابية تجلب الأذى والضرر لعدد كبير من أفراد المجتمع.

إن للوضعية الاقتصادية السيئة للأفراد العنيفين أسباب متعددة حيث صاحب نمو المدينة في الجزائر– مثلا– عدم قدرة هذه الأخيرة على استيعاب الطاقات المتزايدة الطبيعية والوافدة، الأمر الذي فجر في المجتمع أزمات اجتماعية عديدة كانت مساهمتها كبيرة في ظهور ظواهر اجتماعية خطيرة أهمها ظاهرة العنف، ويعني هذا أن أسلوب الحياة والصعوبات التي تواجه الفرد يوميا في المدينة والإحباطات المتتالية التي تصيبه هي التي تساهم في دفعه إلى ذلك السلوك. كما يمكن أن تكون معاناة الأفراد من أزمة السكن سببا في اتجاههم نحو السلوك العنيف حيث تتضح أهمية السكن فيما يشير إليه " Richman" "ريشمان" من أن "حالة الفرد العقلية ترتبط إلى حد كبير بنمط المنزل الذي يقيم فيه من حيث موقعه وعدد حجراته وكذلك أثاثه، وإن ذلك ينعكس على العلاقات الزوجية، والعلاقات بين أفراد الأسرة، وأن الانهيار العصبي للأفراد والاكتئاب يكون نتيجة لبعض الظروف والبيئية والاقتصادية"[2]،وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على الدور المهم الذي يلعبه السكن في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لدى الفرد.

---

[1]_ إحسان محمد، الحسن .مرجع سابق، ص 219.

[2]_ نقلا عن بلقاسم ، سلاطنية وسامية حميدي.مرجع سابق، ص ص ص145- 148

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من الزمن أدت إلى ظهور تفاوت هائل في أسلوب معيشة الأغنياء مقارنة بالفقراء، في المسكن ومستوى الدخل ونوعية الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية التي يحصلون عليها، وبالتالي غياب العدالة في توزيع الثروة على أبناء المجتمع وهذا ما يشعر به الأشخاص العنيفين.

وإذا كان المجتمع يقر أن تحقيق العدالة الاجتماعية تتم عن طريق التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى معيشة مماثل للآخرين مع الاحتفاظ طبعا بدرجات متفاوتة داخل هذا المستوى الواحد فإن أبسط مقتضيات هذا التوازن لم تجد طريقها إلى أفراد المجتمع الجزائري، حيث أدى التفاوت الصارخ في توزيع الثروة إلى وجود طبقتين من الأفراد هما طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء.

إن هذا الواقع الذي أصبح يعيشه الشعب الجزائري خلق شعورا بالحقد أصبح يسكن نفوس بعض الأفراد نتيجة إحساسهم بالظلم أو" الحقرة" وهو المصطلح الجزائري الذي ولدته الأزمة [1]، ويعيش معانيه معظم أفراد هذا المجتمع خاصة الشباب الجزائري، ويرجع المفكر "محمد عابد الجابري" "ممارسات المجتمع الجزائري للعنف إلى عوامل موضوعية هامة تتمثل بالفقر والحرمان والتهميش التي تسهل استتباب العنف، أما العوامل الذاتية فتأتي من خلال التطبيع أو الاكتساب فعندما يتعرض الفرد لفعل العوامل الموضوعية (الفقر والحرمان والتهميش) وتحصل لديه معاناة ينمو في وعيه الشعور بالظلم والحرمان ثم يتحول الشعور إلى يأس" [2].هذا ويرى الأستاذ" سيد أحمد نقاز" أن من أهم أسباب الفقر هو البطالة التي تؤدي إلى تدني القدرة الشرائية للفرد ما يدفع به للبحث عن طرق أخرى لتلبية إحتياجاته وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع جرائم السرقة والعنف والزنا والاغتصاب...حيث تساهم الظروف المادية المتدنية في الانتشار السريع لسلوك العنف والإجرام لدى الأفراد"[3].

ومع استمرار المعاناة يتحول إلى حقد ثم ينتقم من هذا المجتمع. لذلك تعد البطالة والفقر ومظاهر الحرمان الاجتماعي من الأسباب المباشرة في ارتفاع وتيرة العنف الاجتماعي، ذلك نتيجة شعور متنام في نفوس الشباب بالحقرة وعدم العدالة في كثير من الحقوق أهمها العمل والسكن وغيرها من الحقوق غير المكتسبة والتي هي من أدنى حقوق أي مواطن في مجتمعه.

لذلك ارتبطت الأسباب الاقتصادية بالعنف من خلال عدم العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجماعات المختلفة في المجتمع وهي تفترض أنه كلما زاد الإحساس بالظلم يؤدي إلى تزايد حدة أساليب

---

[1] _ المرجع السابق، ص 149.

[2] _ كامل أحمد ، عامل. العنف والعنف المضاد في الجزائر، بتاريخ : 15/03/2015 عن موقع: www.aranthropos.com

[3] _سيد احمد،نقاز."دور البيئة الأسرية بالإشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي".أطروحة دكتوراه. جامعة البليدة. الجزائر

الاضطراب والمظاهرات والاحتجاجات كما أن إخفاق مخططات التنمية وانتشار مظاهر الفقر وتدني مستوى المعيشة لدى غالبية الأفراد المجتمع وسوء توزيع الثروة الوطنية كلها عوامل تدفع باتجاه الشعور بالإحباط وتوفر البيئة الملائمة لانتشار ثقافة العنف في المجتمع.

ثالثا:الاغتراب (Alienation):

يعتبر " **هيغل**" من الأوائل الذين استعملوا مفهوم " الاغتراب" "Aliénation" في كتاباته (1807م)، وقد عرف مفهوم " الاغتراب" بأنه حالة اللاقدرة أو العجز التي يعانيها الإنسان عندما يفقد سيطرته على منتجاته وممتلكاته، فتوظف لصالح غيره بدل أن يسيطر هو عليها لصالحه الخاص، وبهذا يفقد الفرد القدرة على تقرير مصيره والتأثير في مجرى الأحداث التاريخية بما فيها تلك التي تهمه وتسهم بتحقيق ذاته وطموحاته، بحيث يكون الإنسان مغتربا بقدر ما تزداد الهوة بينه وبين المؤسسات والعالم"[1].

أما فكرة الاغتراب عند "ماركس" تضمنت محتوى مغايرا تماما لذلك الذي وصفه "هيغل" فقد لخصها لنا في طبيعة العلاقة بين نشاط الإنسان والمؤسسات والأشياء التي هي نتاج إبداعه الخاص ،لكنها تتخذ لها في النهاية شكلا مستقلا تصبح تمثل بمقتضاه قوى غريبة تواجهه وتعاديه تحت أشكال و تجليات مختلفة في الحياة[2].كما أظهر لنا في كتاباته حول " الاغتراب" أنه حالة عامة في المجتمعات الرأسمالية التي حولت العامل إلى كائن عاجز وسلعة بعد أن اكتسبت منتجاته قوة مستقلة عنه، ومعادلة له وتحديدا قال: " إن العامل في ظل النظام الرأسمالي يهبط إلى مستوى السلعة ويصبح حقا أكثر السلع تعاسة، وتزداد تعاسته بازدياد قوّة إنتاجه وحجمها يصبح العامل سلعة رخيصة بقدر ما ينتج من سلع ، وبتزايد قيمة عالم الأشياء تتدنى قيمة الإنسان نفسه.[3] بذلك فالاغتراب عند " ماركس" يعني أن الإنسان لا يستطيع أن يحقق ذاته كنشاط خلاق في العالم بل أن العالم والطبيعة والآخرين وهو نفسه، تصبح معترية بالنسبة إليه، إنها تعلوه وتقف ضده كموضوعات غريبة برغم من أنها تكون من صنعه [4]،بحسب " ماركس" إذن المغترب هو من لا يعمل من أجل نفسه بل من أجل غيره.

---

[1] _ نقلا عن حليم، بركات. الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع. ط1. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية . 2006، ص ص 37، 38.

[2] _ نقلا عن نعيمة ،وابل.الاغتراب عند كارل ماركس: دراسة تحليلية نقدية.الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.2013، ص 59

[3] _ نقلا عن حليم، بركات.مرجع سابق، ص 39.

[4] _Formme, E. La conception de l'homme chez Marx. Poyot :Edition Paris. 1977, P79.

أمّا عند " دور كايم" فإن من بين أهم ما تناوله بالدراسة المعمقة هي حالة الأنومي "Anomie" التي هي في صلب المفهوم الدوركايمي للاغتراب، فقد تأثر به عدد كبير من الباحثين في الشؤون الاجتماعية، هذا المصطلح الذي يشير إلى "حالة تدهور المعايير التي تضبط العلاقات الاجتماعية، فتنشأ عن ذلك أزمات حادة بين عدة فئات متنافسة أو متناحرة ما يهدّد الإحساس بأهمية التضحية في سبيل الجميع، إذ تستعمل الفئات القوية وسائل غير عادلة في فرض إرادتها على الفئات الضعيفة، ما يهدّد التماسك الاجتماعي بالوصول حتى إلى درجة " التفسخ والنزاع"[1].

ولقد ربط " دور كايم" بين ظاهرتي الانتحار(العنف المرتد نحو الذات) والوضع الأنومي في محاولة لتحليل أمراض تفسخ المجتمع بحيث تتعطل القيم والمعايير التقليدية من دون أن تحل مكانها قيم ومعايير جديدة فاعلة، ومن هنا اهتم بشكل خاص بأنواع الانتحار في سياق التطورات الاجتماعية في أوربا بعد الثورة الصناعية، فهناك مثلا ما أطلق عليه بـ " الانتحار الأناني" نتيجة عدم اندماج الفرد في المجتمع أو للانتماء، والانتحار الأنومي الذي يكثر في المجتمعات التي تشهد تطورا سريعا وشاملا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتفقد القيم والمعايير التقليدية قدرتها على ضبط السلوك والرغبات والمطامع الأنانية، وفي تشخيصه أمراض المجتمعات الحديثة ترى أن انتشار الاغتراب عن المجتمع لا يعود إلى صعوبة سدّ حاجاتنا، بل لأننا لا نعد نعرف حدود حاجاتنا الشرعية. [2]

وعلى الرغم من أنه لا يوجد اتفاق تام بين الباحثين على معنى محدد لمفهوم الاغتراب إلا أن هناك اتفاقا بينهم على العديد من مظاهره وأبعاده، والتي توصلوا إليها من خلال تحليل هذا المفهوم وإخضاعه للقياس، وكان من أبرز هذه المحاولات محاولة " ملفن سيمان" الذي أشار إلى خمسة أبعاد لمفهوم الاغتراب هي:" العجز، واللامعنى، واللامعيارية، والعزلة الاجتماعية، واغتراب الذات" ، كما جاء في دائرة المعارف البريطانية، بالإضافة إلى الغربة الثقافية، مع أن هذه الجوانب قد لا تدخل في نطاق الاغتراب وإنما قد تكون نتيجة الشعور بالاغتراب. [3]

أمّا " إحسان محمد الحسن " فيرى بأن عامل " الاغتراب" يرتبط بعامل فائض القيمة ارتباطا وثيقا وهو يتبنى الطرح الماركسي، ذلك أن فائض القيمة الذي يجعل العامل يشعر بالفقر والاضطهاد والمذلة والانكسار النفسي والاجتماعي هو الذي يولد إحساس الاغتراب عنده، فالعامل يشعر بأنه هو الذي

---

[1]_ حليم، بركات، مرجع سابق، ص 44

[2]_ نفس المرجع ، 45.

[3]_ نقلا عن عبد اللطيف محمد ،خليفة.دراسات في سيكولوجية الاغتراب. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. 2003، ص 35.

خلق السلعة وصنعها غير أنه مغترب عنها لأن فائدتها تذهب إلى الرأسمالي ولا تذهب إليه، فهي إذا تقيد حريته وتذله وتجعله يشعر بالغربة "Alienation" والاكتئاب والانكسار المعنوي وهذا ما تحز في نفسه ويدفعه إلى العصيان والانتقام والتمرد على الشخص أو الفئة أو الجماعة التي جعلته مغتربا عن عمله وجهوده في السلع والعصيان والتمرد غالبا ما يصاحبهما مظاهر العنف والتطرف والإرهاب.[1]

إن بروز حالة الاضطهاد داخل الفرد والجماعة تعني أن درجات التوتر الانفعالي والوجودي العام قد بلغت درجة عالية، الأمر الذي يمهد إلى بروز مرحلة من الغليان الداخلي للعدوانية التي كانت مقموعة بشدة، والتي بدأت تفلت من القمع وتطفو إلى السطح، بعد أن كانت مرتدة إلى الذات من خلال أولية التبخيس الذاتي.

إن لب الشعور الاضطهادي هو التفتيش عن مخطئ يحمل وزر العدوانية المتراكمة داخليا، فالإنسان الاضطهادي بهذا المعنى لا يستطيع أن يكتفي بإدانة ذاته كما كان يفعل قبل الشعور بهذه الحالة، إنه في حاجة لإدانة الآخرين ووضع اللوم عليهم، إنه لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية ذنبه، لأن العدوانية في هذه الحالة تهدد وجوده بالانفجار وهكذا لا يجد أمامه من سبيل إلا اتهام الآخرين بالذنب وبالتالي بالعدوانية أي أنه يصيب عدوانيته فيهم وعليهم وجعلهم ممثلين لها.

وفي مثل هذا المناخ المفعم بالاضطهاد على المستوى الفردي والجماعي يفسح المجال واسعا لبروز مظاهر متنوعة من العنف، الذي يعد الوسيلة الأكثر شيوعا في يد الإنسان للإفلات من مأزقه، لإعادة شيء من الاعتبار المفقود إلى الذات من خلال التصدي المباشر إلى العوامل التي يعتبرها مسؤولة عن ذلك التبخيس الوجودي الذي حل به، فالعنف هو الوسيلة الأخيرة للتخاطب مع الواقع ومع الآخرين.[2]

والأكيد حسب " جوزة عبد الله" أن :"حالة الاغتراب في المجتمعات العربية عموما والجزائر خصوصا في الوقت الراهن، هو كل ما أشارت إليه النظريات الغربية إلا أنه أكثر بكثير من ذلك، على أساس أنه واقع مغترب بالكامل يحيل الشعب بخاصة طبقاته وفئاته المحرومة والهشة إلى كائنات عاجزة لا تقوى على مواجهة تحديات العصر، عاجزة في علاقاتها بالدولة والأحزاب والمؤسسات العائلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ أن الدولة تسيطر على حياته ولا يسيطر هو عليها، وتعمل في خدمتها ولحسابها أكثر ما تعمل في خدمته ولمصلحته، حتى يجد الإنسان نفسه مضطرا إلى التكيف مع

---

[1]_ إحسان محمد ،الحسن.مرجع سابق، ص ص 229، 230

[2]_ عبد الله، جوزة.مرجع سبق ذكره. ص ص 9، 10.

واقعه بدلا من الانشغال بقضايا الإصلاح والعمل الثوري على تعبيره، وإلى الامتثال للسلطات المهيمنة على حياته، وتتصل بحالة الاغتراب هذه مشكلات التفكك الاجتماعي والثقافي والسياسي، وتدهور القيم والتبعية، والطبقية والطائفية والسلطوية، فتسود علاقات القوة والنزاع والعنف بدلا من علاقات التعايش والتضامن والتفاعل الحرّ والاندماج الطوعي". [1]

وحسب ذات الباحث فإن الاغتراب الذي بحياة المواطن العربي اليوم هو أكثر من اغتراب نفسي، أو اقتصادي أو سياسي أو عائلي أو ديني، هو كل هذه المظاهر وغيرها والذي يتجسد في الاغتراب الحضاري، وذلك الصراع بين الماضي والحاضر فهو يعيش أزمتي انفصال بينه وبين ذاته (التراث) ومع الآخر الغربي (الحداثة) فهو يعاني في علاقته مع ذاته (تراثه) ويعاني مع غيره (الآخر الغربي)، أمّا عن مفهوم اغتراب الحضارة فهو باختصار فقدان الهوية الشخصية أو الثقافية وظهور العديد من السلوكيات غير المقبولة مثل: الانسحاب عن الجماعة أو التمرد والعصيان وهي غالبا ما تكون الخيارات السلوكية المتاحة للفرد العربي لتجاوز اغترابه خاصة عندما يكون عاجزا ويعي عجزه في علاقاته بالمجتمع ومختلف مؤسساته.

لا أحد ينكر مدى الصلة الوثيقة بين الاغتراب والاضطرابات النفسية والاجتماعية كشعور الفرد بالهامشية والتي تشير إلى إحساس المغترب بمشاعر سلبية كما سبق وأن ذكرنا كالشعور بالعجز، اللامعنى، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية، فقدان الثقة، القلق، الشعور بعدم الانتماء، اللامبالاة والتي هي في الأساس أهم الخصائص المميزة للإنسان الهامشي والتي هي أيضا من أهم الخصائص التي يتميز بها الشباب العربي عموما والجزائري خصوصا في ظل أنظمة سياسية عاجزة ومتخلفة وسط عالم متقدم يدرك جيدا أن المسافة بين المجتمع والعالم المتقدم تزداد اتساعا، فكلما سار هو خطوة سار العالم المتقدم خطوات وهكذا حال المجتمع الجزائري يجد نفسه ممعنا في التخلف وسط التقدم التقني والتكنولوجي الذي هو شكلي في جوهره فارغ من معناه الحقيقي للتقدم الذي تعرفه الشعوب المتطورة.

إن علاقة الاغتراب بالعنف والقمع ليس نتيجة فحسب بل هو نتيجة وسبب في آن واحد، ذلك لأن ممارسة العنف والقمع وحتى الإرهاب هي ظاهرة اغترابية في حدّ ذاتها، وعلى هذه الصورة يكمن الاغتراب في أصل العنف، ويكمن العنف في أصل الاغتراب، وتتداخل الظاهرتان في كينونة واحدة يتعانق فيها السبب بالنتيجة والشكل بالمضمون.[2]

---

[1] _ المرجع السابق، ص 41.

[2] _ عبد اللطيف محمد، خليفة.مرجع سابق، ص 151.

وهكذا يكون الاغتراب عاملا أساسيا ومهما من عوامل المؤدية إلى العنف في المجتمع ذلك لأن المغترب عن نفسه وعن مجتمعه يكون في حالة سيكولوجية اجتماعية مضطربة تقوده إلى العدوان على من سبب له حالة الاغتراب، بحيث يشعر بأن هناك مسافة ذهنية وجغرافية بينه وبين مجتمعه وعمله، هذه المسافة التي تحوله إلى كائن لا هدف ولا أمل له في الحياة.

إن الحدّ من العنف يتأتى بالدرجة الأولى من خلال صون كرامة الإنسان والرقي بها من كل رضوخ أو إذلال أو استغلال، وهذا لا يكون إلا من خلال تحقيق نظام اقتصادي يأخذ على عاتقه ضمان إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد من مأكل وملبس ومسكن، وتوزيع عادل للثروة بين الأفراد وإتاحة فرص العمل للجميع دون استثناء، وتحقيق نظام اجتماعي يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والطبقات، وينبذ العلاقات القائمة على التعصيب العنصري أو الطائفي أو الديني المنغلق، وتحقيق نظام أخلاقي يعمل على تحقيق التوازن المقسط في حياة الفرد والجماعة، نظام يزيل التناقض الظاهر في حياة الفرد والصراع الداخلي في نفسه وفكره، وكذا يزيل الصراع بينه وبين الآخرين [1]، وتحقيق نظام سياسي يعمل على تطبيق القوانين ويرسي جوّا من الطمأنينة والسكنية في نفوس الأفراد قائم على أساس إشاعة الديمقراطية والعدل، ونظام قضائي قوي وعادل كفيل بردع المخالفين وحماية الحقوق وواجبات الأفراد والجماعات من دون تمييز جنسي أو طائفي أو إثني، بمعنى إرساء قاعدة حضارية للمجتمعات العربية للنهوض بها ولإنهاء حالة الاغتراب على المستوى الفردي والجماعي وتحقيق السلم والتكافل الاجتماعي بدل الصراع والعنف والدم المستباح اليوم في معظم مجتمعاتنا العربية سواء ما تعلق بالعنف الاجتماعي أو العنف الطائفي أو الثوري ضد الأنظمة السائدة.

[1] _عبد الله ، جوزة. مرجع سابق، ص 12.

المطلب الثالث: العوامل الثقافية للعنف في المجتمع الجزائري:

أولا:الإعلام المعاصر:

لقد أدت التطورات الحاصلة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة إلى خلق العديد من المخاوف وإثارة الكثير من الجدل حول مخاطرها الثقافية والاجتماعية الناتجة عن مضامين هذه الوسائل، والقادمة إلينا في شكل برامج وحصص وألعاب وأخبار ومواد مصوّرة ومسموعة مستوردة من كبرى الشركات الإعلامية العالمية المسيطرة على الإعلام العالمي، والتي قد يكون لها أثر سلبي في سلوكياتنا وقيمنا وعاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا السائدة داخل المجتمع.

هذا وتعتبر وسائل الإعلام المرئية أكثر وسائل الإعلام تأثيرا على الجمهور المتلقي لها، خاصة التلفزيون والانترنت ولعل هذا هو أخطر ما يهدر التنشئة الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية اليوم بمعنى آخر هو الغزو الثقافي الذي يتعرض له الأطفال والشباب خاصة من خلال ما تعرضه هذه الأخيرة حيث تقوم بتشويه العديد من القيم المكتسبة أو التي اكتسبها الأطفال إضافة إلى تعليمهم العديد من القيم الدخيلة عن مجتمعاتنا وعن عاداتنا وقيمنا وتقاليدنا العربية الإسلامية.

ويرى العديد من الباحثين أن وسائل الإعلام فضلا عن بعض أدوارها الايجابية فقد ساعدت على نشر القيم الغربية، وذلك من خلال برامجها المختلفة. إن وسائل الإعلام في الكثير من دول العالم الثالث قد أدت وظيفة بل وظائف سلبية، فقد عملت على زيادة حجم الآمال ودرجات ومستويات الطموح لدى الأفراد، مقابل قدراتهم وإمكاناتهم المحدودة، الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضعيفة بالمجتمعات النامية وهو ما أطلق عليه "دنيال ليرنر" بثورة الاحباطات المتزايدة لدى شعوب دول العالم الثالث، حيث يرى بأن حالة عدم الرضا والتذمر الموجود في الدول النامية سببه هو فشل الكثير من المجتمعات الانتقالية في حفظ استمرار التوازن بين مطالب الأفراد مقابل ما يستطيع النظام توفيره، وهكذا حلت ثورة الاحباطات المتزايدة محل التطلعات المتزايدة[1].

ففي مثل هذه الوضعية، تنشر وسائل الإعلام مضامين بعيدة عن قيم الشباب وتظهر أنماط وأساليب استهلاك من شأنها أن تحدث لديهم تطلعات كبيرة ومتصاعدة وهم في أغلبيتهم يفتقدون المؤهلات، وبالتالي أصبح الشباب في معظمهم يرغبون في الهجرة هروبا من الواقع، أو يحاولون الكسب المادي بأية طريقة، وهم يرون أمامهم مظاهر الثروات المكتسبة بطرق غير مشروعة في أغلب الأحيان ولا

[1] _ ألفت ،حسن." الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث". مجلة السياسة الدولية. 106. (1991):ص ص 40، 41.

يستند تراكمها المضطرد إلى المهارة أو المعرفة، مما يكون قد أفقد الشباب الثقة في قيمة التعليم كوسيلة حراك اجتماعي والبعض الآخر دخل عالم الانحراف بسبب الفقر أو بسبب الثراء السريع.

إلى جانب ذلك يتحدث الكثير من الباحثين في علم الإجرام عن تأثير وسائل الإعلام في إكساب وانتشار العنف والسلوك الإجرامي وأكدت بعض الدراسات على وجود علاقة بين وسائل الإعلام والعنف والسلوك الإجرامي وذلك من خلال عرضها للصور الإجرامية عرضا مغريا ومشوقا يسلط الأضواء على بعض أنواع الجرائم ويغري بارتكابها، ويقدم الطابع البطولي عند مقاومة الأجهزة الأمنية، مما يزين واقع المجرمين من خلال عناصر المال والقوة وما يتمتعون به من نفوذ وسلطة تجعل بعض المشاهدين يتطلعون إلى محاكاتهم وتقليدهم لتحقيق ما حققوه من خلال جرائمهم.[1]

لقد أعطت وسائل الإعلام اهتماما كبيرا لموضوع العنف والجريمة باعتبارها من الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع ولما لهذه الظاهرة من آثار سلبية خطيرة على أفراد المجتمع بفئاته وقطاعاته المختلفة.

وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي والأساسي في تناول موضوع الجريمة هو نوعية وتبصير الجمهور بأنواع جرائم العنف المختلفة وآثارها السيئة ووسائل مكافحتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن الخطورة تكمن في احتمالات إساءة تناول هذا الموضوع الخطير والمهم، وما يترتب عليه من آثار عكسية ضارة، فقد أجريت العديد من الدراسات الميدانية على ظاهرة انحراف الشباب والمراهقين، فتبين من النتائج أن معظم الأفلام التلفزيونية والسينمائية التي تدور موضوعاتها حول الجريمة بمختلف أشكالها تعتبر من أهم الأسباب الرئيسية لانحراف الشباب وممارستهم للسلوك العنيف.

ولا يرجع السبب في ذلك إلى أنها تشجع هذه الفئات على ارتكاب بعض الجرائم والانحرافات

السلوكية فحسب بل إلى ما قد ينتج عنها من اضطرابات أخلاقية وإلى أثرها غير المباشر في تكوين المشكلات النفسية التي قد ينتج عنها السلوك العدواني المتمثل في العنف أو التمرد وإلى ما تستثيره من بواعث ودوافع نفسية مؤدية لسلوك العنف والإجرام. [2]

لذلك تعد وسائل الإعلام أدوات مساعدة في تكوين السلوك الإجرامي وهي تفعل ذلك بطريقة من ثلاث أو بالطرق كلها وذلك إما بالاتجاه القائم على الانحراف الخلقي بإعطاء الجريمة مبررات ومظهر الكفاح الاجتماعي العادل أو اتجاه قائم على حاجات الفرد للشهرة والمكانة والهيبة الاجتماعية، أو

---

[1] _ خالد بن سعود، البشر. أفلام العنف والإباحة وعلاقتها بالجريمة. ط1. الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005، ص 09.

[2] _ محمد ،عمارة.دراما الجريمة التلفزيونية: دراسة سوسيو إعلامية. ط1.القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008، ص 54.

بالاتجاه القائم على معرفة أساليب تنفيذ الجرائم، وينظر بعض علماء الاجتماع والقانون الجنائي إلى وسائل الإعلام باعتبارها أحد العوامل الخارجية المؤثرة في الظاهرة الإجرامية، والمؤثرة كذلك في شخصية المجرمين ويضعونها ضمن البيئة الثقافية التي تؤثر كما ونوعا على ظاهرة العنف والجريمة.[1]

ويركز معظم الباحثين المعنيين بأثر العنف في وسائل الإعلام على الأطفال بصورة أساسية نظرا لأنهم أكثر طواعية ومرونة من الراشدين في كافة عمليات التعلم، فمختلف اتجاهاتهم وأشكال سلوكهم تتأثر بعمق بالأشياء التي يشاهدونها.[2]

ففي دراسة قامت بها الباحثة " بي Bee" سنة (1981) للتعرف على ما للتلفزيون من آثار على الأطفال من حيث العنف والسلوك العدواني، توصلت إلى عدد من النتائج أهمها: أن الأطفال يتعلمون السلوك العدواني وأعمال العنف نتيجة لمشاهدة بعض البرامج التلفزيونية، كما أن الأطفال الذين يكثرون مشاهدة البرامج التي تحوي مشاهد على درجة عالية من العنف والعدوان هم أكثر عدوانية مع أقرانهم أثناء اللعب معهم ، من أولئك الأطفال الذين يشاهدون هذه البرامج بدرجة أقل، كما أن آثار مشاهدة أعمال العنف في التلفزيون ذات أثر تراكمي، فكلما شاهد الطفل مزيدا من هذه الأعمال كلما زاد سلوكه من حيث العنف والعدوانية، لأنه تبين أن أغلب هؤلاء الأطفال يرون أن العنف والعدوان هما أفضل الأساليب لمعالجة المواقف أن حل المشكلات، ويرون هذا السلوك سلوكا طبيعيا ومقبولا[3].

إن تعريض عقول الأطفال إلى مشاهدة العنف والقسوة والسادية والإجرام بصورة مستمرة لا شك أنه يترك بصماته العميقة لديهم كما هو الحال في بعض البرامج التلفزيونية الجيدة التي لا شك أنها تترك آثارا حسنة في ذاكرتهم، فالتلفزيون في حياة الأطفال إما أن يترك آثار حسنة أو آثار سيئة بحيث لا يمكن أن يكون حياديا.

وتفيد حصيلة بعض الاختبارات النفسية التي تجري على الأطفال لاختبار شخصيتهم أن الطفل الذي يعطي وقتا طويلا في مشاهدة برامج العنف التلفزيوني يكشف بالاختبار ميولا عدوانية بنسبة أكبر من سواه ممن لا يشاهدون مثل هذه المشاهدة. [4]

---

[1] _ المرجع السابق،ص 49

[2] _ معتز سيد ،عبد الله. مرجع سابق، ص 101.

[3] _ خالد بن سعود، البشر. مرجع سابق، ص ص 27، 28.

[4] _عدنان، الدوري.العنف في وسائل الإعلام وآثاره على الناشئة والشباب.أبحاث الندوة العلمية الخامسة حول دور الإعلام في توجيه الشباب، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. 1987، ص ص 142، 143.

لكن أثر العنف في وسائل الإعلام على السلوك العنيف ليس مقصورا على الأطفال الصغار فقط، فهناك حالات هائلة تبين أن عنف المراهقين والراشدين يمثل أحد أشكال التقليد في الحياة.

ويذكر "حسن شحاته سعفات" أن بعض الأفلام تساهم في بث روح الجريمة حيث تعمل على إنشاء وصناعة حالة من الإعجاب والشعور بالبطولة لدى المجرم، وتعمل الأفلام العاطفية على إثارة الغرائز والشهوات كما تعمل على مهاجمة بعض القيم والعادات الأصلية الايجابية، وتصفها بالتخلف والرجعية، وتسعى للاستهتار بكل ما هو من التراث والتقاليد، كما تصور بعض البرامج الإعلامية سهولة وسرعة تحقيق النجاح دون بذل المجهودات والتمسك بالصبر، بل وتنشر قيما مؤداها أن نجاح الكثير من الأفراد عن طريق الحظ أو بواسطة الصدفة، وغالبا ما ترسم الكثير من الأفلام للمجرمين المناهج والمسالك التي يتبعونها.[1]

كما أن المشاهدة المستمرة من طرف الشباب لمشاهد العنف الجسمي والقسوة البدنية والمواقف المرعبة يؤدي على المدى الطويل إلى تبلد الإحساس بالخطر وإلى قبول العنف كوسيلة استجابية لمواجهة بعض مواقف الصراع أو ممارسة السلوك العنيف ذاته.[2]

وفي هذا الإطار نجد أن هناك من المنظرين من فسر السلوك الإجرامي انطلاقا من البناء الثقافي للمجتمع وعلى رأسهم " روبرت ميرتون" الذي يفسر السلوك الإجرامي أنه نتيجة لانهيار التكامل بين البناء الثقافي (الأهداف التي تحددها القيم) والبناء الاجتماعي (الوسائل المشروعة) فإذا كان البناء الثقافي يتألف من مجموع القيم والمعايير بوصفها أهدافا يسعى إلى تحقيقها الأفراد في المجتمع، فإن البناء الاجتماعي يشمل الوسائل المتباينة الموزعة بين الناس بحسب المراكز التي يشغلونها، ومن ثم فإن تصرف الأفراد وفقا لما تحدده القيم الاجتماعية ليس واحدا نظرا للتفاوت في قدراتهم التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وعندما تحتاج القيم إلى وسائل يتعذر بلوغها فإنها تحدث ضغوطا تعمل على انهيار المعايير، وأنه كلما كان هناك تباعد بين الأهداف والوسائل المشروعة لتحقيقها يحدث تناشز اجتماعي، هذا التناشز يؤدي إلى هدم البناء الاجتماعي وهذا يحصل عندما تتجاوز أهداف وطموحات الأفراد إلى طرق غير مشروعة للوصول لتلك الأهداف، هذه الأخيرة التي تحددها ثقافة المجتمع وتنشر بين الأفراد

---

[1] _حسن شحاته، سعفات. علم الجريمة. القاهرة :مكتبة النهضة المصرية، 1996، ص 16.

[2] _ عدنان، الدوري. العنف في وسائل الإعلام وآثاره على الناشئة والشباب. مرجع سابق، ص 148.

بالتساوي لا يقابلها مساواة في الفرص المتاحة أمام كل الأفراد لتحقيق هذه الأهداف والوسائل المشروعة، ومن هنا يحدث السلوك المنحرف الذي يتخذ أشكالا متعددة.[1]

وإذا نظرنا لوسائل الإعلام باعتبارها جزء من البناء الثقافي، هذا الأخير الذي يشكل نسقا فرعيا ضمن البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع الجزائري، فإنه يمكننا القول أن الدور الوظيفي الذي تؤديه وسائل الإعلام يعكس حالة من الازدواجية التي تؤدي بدورها إلى حدوث حالة من التناقض وذلك بسبب غياب التكامل الوظيفي بين هذه الأجهزة والنسق الثقافي السائد في المجتمع مما ينعكس سلبا على البناء الاجتماعي الذي يتعرض لحالة من عدم الاتزان بسبب غياب التكامل الوظيفي بين الأنساق الفرعية خاصة وسائل الإعلام التي تكون النسق الثقافي العام، وحالة عدم الاتزان التي يتعرض لها البناء الاجتماعي تؤدي اختلال النظام، وازدياد حالات التوتر بسبب عدم قدرة هذا الأخير على القيام بوظائفه مما ينعكس سلبا على المعايير المجتمعية، والمنظومة القيمية، وهو ما يساهم في وجود مناخ يشجع نمو السلوكات المنحرفة وغير المقبولة اجتماعيا ويعد العنف نموذجا من هذه الأفعال المنحرفة. [2]

لذلك يمكن القول بأن ردود فعل الفرد الذي يشاهد العنف المصور سواء في التلفزيون أو ألعاب الفيديو أو الأنترنت كلها تقوم على أرضية ثقافية عريضة ومعقدة قوامها مجموعة مركبة من العوامل الأسرية والشخصية والبيئية المختلفة، لذلك فإننا نعتقد بأن الشباب ليسوا جثثا هامدة يتلقون بكل سلبية ما يرد إليهم من رسائل محلية أو غربية، وإنما نفترض بأنهم يتفاعلون معها، ويرفضون ما يتنافى مع قيمهم وعاداتهم وحتى ثقافتهم الاجتماعية، فالقيم التي اكتسبها الشباب منذ صغرهم هي راسخة فيهم وتوجه سلوكياتهم وتراقبها وهذا بفضل عوامل التنشئة المختلفة وأهمها الأسرة والمدرسة والمسجد...فكل هذه العوامل تشكل ميكانيزمات دفاع أمام أي تأثيرات مفترضة لوسائل الإعلام كيف ما كانت.

---

[1]_ خالد بن سعود ،البشر.مرجع سابق، ص ص 20، 21.

[2]_ مختار ، رحاب." العوامل السوسيوثقافية لظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي". أطروحة الدكتوراه. جامعة قسنطينة. الجزائر.2010، ص 187.

ثانيا: العولمة:

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل خاصة في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك إلى أهميتها من خلال تباين أبعادها وتشعب آثارها إذ لم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب، بل جاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة وراءها آثار ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

وبالرغم من أن مصطلح العولمة لم يتم استخدامه قبل سنة 1983 من طرف العالم " ثيودور ليفيت" (Theodore levitt) للتمييز بين الأسواق العالمية وتطور التكنولوجيا، على اعتبار أن الأسواق العالمية والتكنولوجيا هما أهمّ تطوّر عرفته العلاقات الدولية، إلا أن المصطلح لم يبدأ تداوله وانتشاره إلا مع بداية التسعينات من القرن العشرين ولكن هذا لا يعني أن مضمون العولمة جديد، ذلك أن محاولات توحيد العالم سياسيا أو دينيا أو اقتصاديا ليست ظاهرة جديدة، فقد عرفتها البشرية منذ فجر التاريخ [1]،فالمسلمون مثلا حاولوا توحيد العالم تحت راية الإسلام مرات عدة.

ويقدّم " أنتوني غيدنز" (Anthony Giddens) أن العولمة هي مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها الربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية، هذه الروابط التي تزداد يوما بعد يوم لا تعني الإلغاء المحلي إلغاء كاملا ولا تعني أن البعد العالمي قد أنهى البعد المحلي ولا تعني استبدال الخارج بالداخل، كل الذي تتضمنه العولمة كامتداد وكنتيجة للحداثة هو إضافة بعد جديد إلى الأبعاد المحلية، حيث يصبح العالم الخارجي بنفس حضور العالم الداخلي في تأثيره على سلوكيات وقناعات وأفكار الأفراد. [2]

وحسب "أحمد مجدي حجازي" فيرى أبعادا أخرى لمفهوم العولمة أو ما أطلق عليه بـ " **الكوننة** " فهو يراها "بأنها عملية تاريخية يحكم تفاعلاتها مجموعة من القيم الدول عظمى في النظام العالمي من أبرزها وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بكل الوسائل إلى تسيير نموذجها الحضاري في الاقتصاد، حيث آلية السوق وحرية التجارة هي المبادئ الأساسية، وفي السياسة حيث تبرز شعارات ديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي الثقافة حيث يتم التركيز على الفردية وحريّة الإنسان، وذلك بغض النظر عن تأثير الكوننة أو العولمة على تهميش البنى التقليدية وتغريب الإنسان فيها". [3]

---

[1] _ أمين ،جلال." العولمة والدولة". مجلة المستقبل العربي، بيروت، 228 (فيفري 1998): ص 23

[2] _عبد الخالق ،عبد الله." العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها". مجلة عالم الفكر. الكويت.2، 28، (أكتوبر، ديسمبر 1999): ص 54.

[3] _ أحمد مجدي، حجازي. الثقافة العربية في زمن العولمة. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. 2001، ص 20.

حيث يعايش الفرد العربي المعاصر عالمين متناقضين، حاملا في شخصيته ثقافتين متباعدتين يصعب التقريب بينهما، ثقافتين غير متكافئتين، ثقافة تراثية مفعمة بالمواطنة الأصيلة، وأخرى عولمية تغريبية تسلبه الأولى وتدفعه نحو عصرنة فردية كوكبية مصطنعة، وبين العالم الأول والثاني يقف الفرد العربي عاجزا عن الوصل بين ماضيه التراثي وبين عصرنة الآخر المغتربة عنه، فيصبح شأنه شأن غيره في دول الجنوب الفقير منفصلا عن ذاته، مغتربا في ثقافته، لا يعرف كيف يواجه تجليات العولمة وإشكالية الخصوصية... فيصبح ممسوخ الشخصية، فاقد الهوية غير قادر حتى على التكيف مع الواقع أو التصالح مع الأنا أو التعايش الحرّ مع الآخر من أجل إعادة إنتاج الذات. [1]

تحاول العولمة فرض نموذج ثقافي على المجتمعات البشرية وهي من دون شك ثقافة نخبوية أمريكية، بحيث تواجه المجتمعات اليوم والشعوب كما كبيرا من القيم والمفاهيم وأفكار ومبادئ العولمة فلقد سخر النظام الرأسمالي العالمي كل الوسائل الممكنة لنشر ثقافة العولمة معتمدا في ذلك على قوة وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في اختراق الحدود وتخطي الحواجز والتي تسيطر أمريكا على 65% منها وبالتحديد شبكة المعلومات العالمية- الأنترنت- ووفق هذا المنظور كتب " جوزيف ناي" مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق قائلا :" أن الدولة التي ستضمن التفوق في المجال المعلوماتي ستنتزع مركز القوة العظمى، وهذه الدولة هي الو. م. أ فالإعلام هو العملة الجديدة للمملكة العالمية، والولايات المتحدة مؤهلة أكثر من غيرها من البلدان للاستفادة من إمكاناتها المادية والإلكترونية عن طريق الإعلام[2].

وإذا سلمنا سلفا بأن العولمة هي أمركة العالم، فهي في واقع أمرها ملتبسة، فعلى خلاف إدعاءات الخطاب الإيديولوجي السائد ينشر الديمقراطية والازدهار الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وغيرها... فإنها أنتجت العولمة عكس ذلك تماما، فعملت على تكريس المزيد من الركود والأزمات الاقتصادية، والذي صاحبه بالضرورة تفاوت متزايد في توزيع الثروة وتفاقم مظاهر الفقر والبطالة والمديونية والإقصاء الاجتماعي وحروب أهلية وطائفية وإرهاب دولي ومحلي وغيرها، بتعبير آخر لقد أنتجت العولمة فوضى اقتصادية واجتماعية وسياسية متزايدة على معظم مجتمعات دول العالم الثالث تحديدا.

وترى الباحثة "حجار ماجدة "أنّ " العولمة قد أنتجت أشكالا متعددة من العنف تمثلت في العنف الاقتصادي والذي تتجلى مظاهره في انتشار الفقر وتزايد معدلات البطالة والتي غالبا ما تكون سبب رئيسي في موجات العنف في الدول المتخلفة والجزائر واحدة منها بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي

---

[1]_ المرجع السابق، ص 15.

[2]_ ماجدة ،حجار.مرجع سابق.ص ص 189، 190.

غالبا ما يرافقها انهيار لاقتصاديات دول العالم الثالث، كما أنتجت العولمة عنف سياسي من خلال عولمة الحروب واحتلال المجتمعات بحجة محاربة الإرهاب وعدم احترام حقوق الإنسان (العراق ، أفغانستان،..... و القائمة لا تزال مفتوحة) بالإضافة إلى تراجع سلطة الدول على أراضيها وثرواتها إلى جانب العنف الثقافي من خلال فرض نموذج ثقافي نخبوي (أمريكي) وعدم احترام الخصوصيات الثقافية المحلية للدول من خلال احتكار تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال، وإضعاف اللغة القومية وسلب الهوية الوطنية. [1]

وترى الباحثة أن أشكال العنف الأكثر بروزا وتأثيرا في المجتمعات والتي أدت إلى إنتاجها العولمة تنقسم إلى شكلين رئيسيين على أساس الكيفية التي يتولد بها هذا العنف وهما:

- العنف الذي تمارسه العولمة في المجتمعات (كفعل) كما سبق وأن ذكرنا.
- والعنف المقاوم للعولمة (كردّ فعل) والذي له مظهرين أساسيين نتجا كردّ فعل لسياسات دولية غير متوازنة وغير عادلة تتسم بالازدواجية في المعايير وهما: [2]
- تنامي معدلات الجريمة المنظمة وبالتحديد ظاهرة الإرهاب الدولي، خاصة بعد أحداث (11 سبتمبر 2001) التي غيرت من مسار العولمة وزادت من حدّة مظاهر العنف بشكل لم يسبق له مثيل بالإضافة إلى ظهور حركات اجتماعية احتجاجية مناهضة للعولمة في كل بقاع العالم، لذلك فإن العولمة تساهم بشكل كبير في ظهور وترسيخ أشكال جديدة للعنف في المجتمعات المعاصرة فالعنف هو الوجه الآخر للعولمة.

---

[1]_ماجدة ، حجار. مرجع سابق، ص 161.

[2]_ نفس المرجع، ص ص 233، 234

ثالثا:الإدمان على المخدرات:

تعد مشكلة المخدرات و انتشارها و تداولها و تعاطيها من أخطر القضايا العالمية التي تهدد المجتمعات ، لما لها من آثار سلبية على الفرد خاصة و على المجتمع عامة . لذلك يعد إدمان المخدرات و تعاطيها من أشد المشكلات النفسية و الاجتماعية خطورة و أعظمها أثرا على صحة الإنسان النفسية و البدنية على حد سواء، حيث يعتبر الإدمان على المخدرات من أهم العوامل التي تهدد جسم الإنسان و خاصة الجهاز المناعي ، كما انه يوصف على انه واحد من الأمراض النفسية ضمن أدلة تشخيص الاضطرابات النفسية العقلية العالمية. و تشير الإحصائيات الصادرة عن البرنامج العالمي لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة (UNDCP) إلى أن هناك (200 مليون) شخص يستخدمون المخدرات في العالم اليوم، و يمكن عد (10%) منهم مدمنين أي ما يعادل(02%) من مجموع سكان العالم تقريبا ، و يقع أكثر من ثلث(1/3)تلك النسبة في الو.م.أ و دول أمريكا اللاتينية[1].

وتؤكد الهيئات الدولية أن الإدمان على المخدرات أضحى سببا في مشكلات لا حصر لها على شتى الأصعدة الصحية و الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية و السياسية فأمراض مثل نزيف الدماغ و الجلطات الدموية و التهابات القلب و الأمعاء و المعدة و الكبد و الإصابة بمرض الإيدز من جراء تعاطي الحقن الملوثة، تعد جميعا نتائج مباشرة لتعاطي المخدرات فضلا عما تتسبب فيه من حوادث مختلفة يذهب ضحيتها الألف سنويا، و من الجانب يتكبد العالم سنويا خسائر تفوق التصور حيث اتضح أن هناك ما يقارب (04) أربع مليار دولار تهدر سنويا على تعاطي و زراعة و تصنيع تلك المواد، و من الجانب الاجتماعي فإن هذه الظاهرة تعد سببا في ضياع العائلات وإشاعة مختلف أشكال العنف الأسري (العائلي) و الاجتماعي،أما من الجانب القانوني فقد أضحت المخدرات أساسا في إشاعة الجريمة بأنواعها كالسرقة و القتل العمدي و المتاجرة بالجنس، و من الجانب السياسي فإن المخدرات أصبحت مسؤولة عن تهديد أمن و سيادة حدود الكثير من الدول و إثارة الفتن و الحروب بين المجتمعات و الصرف على حملات الانتخابات و توريط شخصيات سياسية، و بالتالي التحكم في القرار السياسي بما يخدم المصالح الأنانية الضيقة لتجار المخدرات على حساب الحقوق المشروعة للشعوب .[2]

---

[1] _ عبد الله ،مجدي أحمد محمد.أزمة الشباب و مشاكله بين الواقع و الطموح: رؤية سيكولوجية معاصرة. مصر:دار المعرفة الجامعية، 2013،ص 183

[2] _ نفس المرجع، ص 185

وضمن هذا الوضع العام أصبح استهلاك المخدرات في الوطن العربي عموما و في الجزائر خصوصا_ من طرف الشباب_إحدى أهم المشكلات التي تحتاج إلى بحث في واقعه و عوامله لمحاولة ترشيد من له الأمر لمحاربته لأنه في نهاية الأمر يمس نخبة المجتمع و أهم طاقاته الشبابية و يقوض كل دعائم تطور البلدان العربية و ترهن نهضتها.

أما في الجزائر فتجمع كل التقارير الأمنية المتوفرة حديثا عن تنامي رهيب في عدد المستهلكين للمخدرات و المتاجرين بها ، ويشير استعراض الأرقام المقدمة من طرف المصالح الأمنية الجزائرية المتخصصة إلى هذا الواقع، فالأرقام الرسمية التي أعلن عنها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات عن 300 ألف مدمن و مستهلك للمخدرات في الجزائر في حين أحصى المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاص بالسكان والتنمية 180 ألف مدمن على المخدرات و 300ألف مستهلك لها. و في هذا السياق أكد البروفيسور "مصطفى خياطي"أن الأرقام الرسمية لانتشار المخدرات وسط الشباب بعيدة جدا عن الواقع،و تجاوزه الزمن، حيث كشف أن انتشار المخدرات في المدارس و الجامعات و الأحياء الشعبية تعرف وتيرة متسارعة تتطلب قوانين و إجراءات لإنقاذ مليون شاب جزائري من هذه الآفة حيث صرح بان عدد مستهلكي المخدرات في الجزائر حوالي مليون شاب تتراوح أعمارهم ما بين 18 و35 سنة[1].

ومن جهته نشر الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها عن حصيلة قضايا التهريب المعالجة من طرف مصالح المكافحة خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2015، فقد عالجت مصالح المكافحة (13751) قضية منها(3221) قضية متصلة بالتهريب و الاتجار غير المشروع للمخدرات و (10526) قضية متعلقة بالحيازة و استهلاك المخدرات، و مقارنة بحصيلة التسعة أشهر الأولى من سنة 2014الذي تم خلالها معالجة(8667) قضية، سجلت المصالح ارتفاع في عدد القضايا ب (5084) قضية أي زيادة بنسبة (+ 58،66%)[2].

كما توصلت التحريات التي قامت بها مصالح المكافحة في هذا الإطار إلى توقيف(18190) شخصا منها (5471) مهربا و (12719) مستهلكا للمخدرات بأنواعها من القنب الهندي والمهلوسات و الكوكايين و غيرها من المؤثرات العقلية المحظورة, و مقارنة بحصيلة التسعة أشهر الأولى من

---

[1] _ نقلا عن بلقاسم، حوام.مليون مستهلك و 350ألف مدمن مخدرات في الجزائر.جريدة الشروق اليومي،19_12_2013

[2] _ وزارة العدل.الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانه. نشاطات مكافحة المخدرات و الإدمان عليها: الحصيلة الإحصائية لتسعة أشهر الأولى لسنة 2015.الجزائر: وزارة العدل، 2015 ،ص 04

سنة 2014الذي تم خلالها إيقاف (11822) شخص بينهم (140) أجنبي سجلت مصالح المكافحة ارتفاعا في عدد الأشخاص المتورطين من مهربين و مستهلكين ب (6368) شخص أي زيادة بنسبة (+ 53،86%) و انخفاض في عدد الأجانب (61) أجنبي أي بنسبة (_43،57 %) ،هذا وكشف ذات المصدر على انه يوجد أكثر من(79 %)من المستهلكين للمخدرات تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 35 سنة و ان (16،29%) هي نسبة الذين تفوق أعمارهم 35سنة و أن (3،81%) هم دون 15 سنة [1].

و قراءة بسيطة لهذه المعطيات يتبين لنا الارتفاع الرهيب و الخطير في عدد المتاجرين و المستهلكين للمخدرات في المجتمع الجزائري ، كما يعكس سقف هذه الأرقام في آخر التقارير الرسمية مدى خطورة تفشي و ترويج و تعاطي السموم البيضاء لدى فئة الشباب و الأحداث في الجزائر، و ازدادت الظاهرة خطورة بعد أن صار شبح السموم المحظورة يهدد سلوكيات و صحة أطفالنا المتمدرسين عبر الإكماليات و الثانويات و الجامعات، فالإحصائيات التي أكدتها الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث مروعة على اعتبار منها أن ما يناهز (1/4)من المتمدرسين في الثانويات و الإكماليات للولايات الساحلية يستهلكون المخدرات، و قدرت "فورام" هذه النسبة بنحو(25%) من المتمدرسين في الولايات الكبرى. كما حذر د.خياطي من مضاعفات تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات وسط فئة التلاميذ و التي تسفر عن مظاهر العنف، و تدفع هؤلاء المتمدرسين نحو اقتراف الإجرام[2].

وفي ذات السياق كشف تقرير ميداني للمؤسسة الوطنية لترقية الصحة و البحث العلمي أن الظاهرة انتقلت إلى الجامعات على غرار المدارس، ففي دراسة ميدانية أجرتها المؤسسة تناولت (1110) من الطالبات المقيمات بالأحياء الجامعية بالعاصمة تأكد أن (22%) ممن شملتهن الدراسة تتناولن المخدرات يوميا و بصورة منتظمة، ما يدل على أن الظاهرة لم تعد تخص فئة الذكور فقط بل تعدتهم إلى الإناث في الأوساط الجامعية(13 %) من الطالبات يتعاطين المخدرات [3].

و إن كانت أسباب الإدمان عديدة أهمها: حب التجربة و الجهل بخطورة المادة و رفقة السوء إلى جانب عوامل اجتماعية أهمها المشاكل الأسرية و سوء التنشئة الاجتماعية و ضعف الوازع الديني أو إدمان أحد الوالدين...الخ .إلى جانب عوامل اقتصادية كالفقر و البطالة ، او الغنى الفاحش و أمراض

---

[1] _ المرجع السابق، ص 12

[2] _ نقلا عن فضيلة بودريش. 20% من المتمدرسين يتعاطون السموم. جريدة الشعب بتاريخ :30_08_2009

[3] _ فوزي ، بن دريدي.واقع و عوامل تناول المخدرات في الجزائر. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني حول الشباب الجامعي و آفة المخدرات. 9_11 ماي 2006. جامعة الزرقاء.عمان. 2008، ص 140

نفسية كالاكتئاب و الانفصام و غيرها، إلا انه يجب على المجتمع الاهتمام بهذه الظاهرة للحد و الوقاية من انتشارها في أوساط الشباب لأنها تعد من أهم أسباب انتشار الجريمة و الفساد في المجتمع،فقد كشفت د.مزوز بركو في دراسة لها عن العوامل المساهمة في ظهور الإجرام و الانحراف هو الإدمان على المخدرات حيث يعد هذا الأخير من أشد الانحرافات في الشخصية المعاصرة و انه (الإدمان) يعد احد أهم الدوافع الملحة إلى ارتكاب الجرائم كالسرقة و العنف و ربما يصل لحد القتل، كما أن فكرة تعاطي المخدرات تخل بالتوازن الاقتصادي للمدمن و هو ما يدفع به نحو الجريمة فيرتكب مختلف أشكال العنف و السرقة و الاعتداء على الآخرين..

كما اعتبر "د.سعيد العيادي" أن أسباب العنف عند الشباب في الملاعب هو أن أغلب الشباب في الملاعب يكونون في حالة نفسية متوترة نتيجة استهلاكهم المخدرات و المؤثرات العقلية و الحبوب المهلوسة فتجعلهم يتحولون إلى عدوانيين يمارسون عنفا قويا داخل و خارج الملاعب[1].

هو أيضا ما أكدته د.صباح عياشي" في مقابلة تلفزيونية عن العنف في المجتمع الجزائري أن تعاطي المخدرات هو السبب الرئيسي لكل أشكال العنف و الجريمة في المجتمع أو هي المحرك الأساسي الذي يدفع الفرد إلى ارتكاب العنف و الجريمة و هي نتائج توصلت إليها الباحثة من خلال دراسات ميدانية حول الظاهرة في بعض الأحياء الفقيرة في المدن الجزائرية الكبرى.

إن سلوك التعاطي للمخدرات غالبا ما يصاحبه تصرفات منحرفة مثل العنف و السرقة و غيرها من انحرافات السلوك الاجتماعي حيث تؤكد الدراسات أن المخدرات مسؤولة عن تحفيز الميل الموجود أصلا في التكوين النفسي لبعض الأفراد لارتكاب الجريمة خاصة لمن اعتاد العنف، كما تضعف المخدرات القدرة على الإدراك و من السيطرة على الإرادة بالمستوى الذي لا يستطيع فيه المدمن من كبح دوافعه الإجرامية و بنفس الوقت تبدد الخوف من العقاب[2].

إن ضعف الوازع الديني و الشعور بالفراغ و حب التقليد هي أهم العوامل التي تدفع بالشباب والمراهقين خاصة لتعاطي المخدرات في غياب الرقابة الأسرية و المدرسية فهي ظاهرة تهدد كيان الفرد والأسرة و المجتمع على حد سواء و معالجتها يتطلب تكاتف كل الجهود الرسمية و غير الرسمية من خلال عملية التوعية بالأخطار الصحية و النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية جراء تعاطي كل أنواع المخدرات.

---

[1] _ نقلا عن دلال، م. المشاكل الاجتماعية و استهلاك المخدرات وراء العنف في الملاعب.جريدة صوت الأحرار،01_05_2012

[2] _ مها، العاني و مها العطار.مرجع سابق،ص 123

خاتمة:

إن العنف في المجتمع الجزائري ظاهرة معقدة و غير عرضية فهي متغلغلة في أعماق الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري و ممتدة تاريخيا و متواصلة زمنيا مع وجود هذا المجتمع حتى و إن تغيرت معطياتها ، كما أنها تستند إلى الكثير من العوامل والأسباب والمتغيرات التي نعتقد بأنها مترابطة فيما بينها،فتاريخ العنف في المجتمع الجزائري لطالما ارتبط بعوامل تاريخية وسياسية، و اقتصادية و اجتماعية..

إن العنف في المجتمع الجزائري يراه العديد من الباحثين أن رواسبه تعود إلى الحقبة الكلونيالية (الاستعمارية) وهذا لا يمكننا نفيه، لكن برغم من تخلص الفرد الجزائري من الاستعمار وحصوله على الحرية والاستقلال منذ أكثر من نصف قرن،لازال العنف يطارد حياة الجزائريين ويومياتهم و أصبح صفة ملازمة للثقافة الاجتماعية للفرد الجزائري و إذا كنا نعتقد بأن الاستعمار هو من علمنا العنف وأدخله في قاموس حياة أجدادنا ،فلماذا أجيال اليوم متهمة بالعنف غير مبرر أكثر من سابقيها، فهل هو عنف بالوراثة و نعني هنا التنشئة الأسرية والاجتماعية ، أما أننا أجيال تصارع واقعها المحبط على جميع المستويات من أجل البقاء، و العنف ما هو إلا نتيجة حتمية للتناقض الحاصل بين هذا الواقع المحبط وتحقيق الطموح الذي أصبح صعبا حتى في أبسط ضروريات الحياة.

الباب الثاني
الجانب الميداني للدراسة

الفصل السابع: عرض و تحليل البيانات الميدانية

الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة

الفصل السابع:
عرض وتحليل البيانات الميدانية

المبحث الأول:عرض وتحليل البيانات الشخصية لأفراد مجتمع البحث

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الأولى

المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية

المبحث الرابع: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة

المبحث الخامس: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة

المبحث السادس:عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الخامسة

المبحث السابع: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية السادسة

الفصل السابع

عرض وتحليل البيانات الميدانية

المبحث الأول: عرض وتحليل البيانات الشخصية لأفراد مجتمع البحث:

في هذا المبحث يتم عرض وتحليل بيانات الجداول التي تتناول الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

الجدول رقم (09)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	172	%50,30
أنثى	170	%49,70
المجموع	342	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (09) والذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب الجنس يتضح لنا بأن 50,30% هي نسبة الذكور المبحوثين مقابل 49,70% هي نسبة الإناث المبحوثات.

وعليه نستنتج بأن عينة البحث جاءت متقاربة في العدد بين المبحوثين الذكور والمبحوثات الإناث بفارق مبحوثين فقط (02 ذكور)، حيث لم نتدخل في ذلك بل كان بفعل الصدفة.

الجدول رقم (10)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

السن	التكرار	النسبة
[24_19] سنة	205	**%59,90**
[30_25]سنة	90	%26,30
[35_31]سنة	47	%13,70
المجموع	342	**%**100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (10) والذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية، يتبين لنا بأن أعلى نسبة **59,90 %** و التي تقابل نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين [19_24] سنة ، تليها نسبة 26,30 % من المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين [25_30] سنة،بينما نسبة 13,70 **%** تمثل المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم مابين [31_35]سنة.

نستنتج من خلال هذه القراءة بأن معظم أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين [19_24]سنة و هذا نظرا لأن العينة تتكون من طلبة جامعيين و الذين معظمهم من طلبة الليسانس و الذين كان عددهم يفوق بأضعاف المستويات الأخرى (ماستر، دكتوراه).

الجدول رقم (11)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
أعزب	316	**%92,40**
متزوج	26	%07,60
المجموع	342	%100

يبين لنا الجدول رقم (11) والذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية من خلال قراءته إحصائيا بأن **92,40 %** هي نسبة المبحوثين غير المتزوجين (العزاب) ، بينما نجد بأن 07,60 % تمثل المبحوثين المتزوجين في حين أن نسبة المطلقين والأرامل انعدمت.

وعليه نستنتج بأن معظم أفراد عينة البحث هم عزاب، و ذلك نظرا لعدة أسباب أهمها أن نصف عينة البحث تقريبا هم من الطلبة الجامعيين الذين هم في مرحلة دراستهم الجامعية و لم ينتقلوا بعد إلى مرحلة الشغل وتكوين أسرة، كما أن العينة ضمت العديد من الشباب البطالين الذين لا يزالون في مرحلة البحث عن العمل فلم تتسنى لهم الفرصة بعد لتكوين أسرة حتى لا نقول التفكير في تكوين أسرة، كما أن معظم أفراد العينة هم من الفئة العمرية [19_24]سنة و نحن نعلم بأن متوسط سن الزواج في المجتمع الجزائري اليوم لدى الشباب يفوق (30) الثلاثين سنة.

الجدول رقم (12)

يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ابتدائي	06	%1,75
متوسط	39	%11,40
ثانوي	82	**%23,97**
الليسانس	171	**%50**
ماستر	41	%12
دكتوراه	03	%0,87
المجموع	342	**%100**

يوضح لنا الجدول رقم (12) توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي لهم ،حيث يبين لنا أن أعلى نسبة هي 50 % و هي تمثل المبحوثين الشباب الذين لديهم مستوى الليسانس، في حين أن 23,97 % هي نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى الثانوي،تليها نسبة 12 % و هي تمثل مستوى الماستر،و هي نسبة متقاربة جدا مع المبحوثين الذين لديهم مستوى المتوسط و المقدرة ب 11,40 %، اما الذين لديهم مستوى ابتدائي فقد قدرت نسبتهم ب 1,75 %، و أخيرا نسبة 0,87 و هي تمثل أفراد العينة الذين لديهم مستوى الدكتوراه.

وبناءا عليه نستنتج بأن معظم أفراد العينة لديهم مستوى الليسانس، و هذا مؤشر إيجابي على ارتفاع نسبة التعليم لدى الشباب الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة،فالتعليم اليوم يعد من أهم حقوق الفرد إلى جانب الغذاء و العلاج و الأمن،كم أن له دورا أساسيا في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة فهو لا يقتصر على التزويد بالمعارف بقدر ما يهتم بتثبيت مقومات المجتمع و إعطاء هوية وطنية للفرد تساعده على الاندماج فيه و الولاء له و المساهمة في بناء و خدمة وطنه كما يساعده على تقويم سلوكه و تهذيبه.

ولقد شملت عينة البحث جميع المستويات التعليمية(ابتدائي ، متوسط،ليسانس، ماستر، دكتوراه) حيث نسعى من وراء هذا الاختلاف إلى معرفة دور أو علاقة المستوى التعليمي للشباب بسلوكاتهم الاجتماعية، على اعتبار منا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما ارتفعت معه درجة الوعي لديه وزادت درجة تفاعله مع الأحداث و التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسية الحاصلة في المجتمع.

الجدول رقم (13)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي	التكرار	النسبة
حضري	217	**% 50,63**
شبه حضري	102	% 29,80
ريفي	23	**%06,70**
المجموع	342	100%

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم(13) والذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي ،يتبين لنا بأن 50,63 % هي نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن أصلهم الجغرافي هو حضري ، تليها نسبة 29,80% للذين صرحوا بأن أصلهم الجغرافي هو شبه حضرية ، في حين نلاحظ بأن نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن أصلهم الجغرافي هو ريفي قدرت ب 06,70 %.

وعليه نستنتج بأن معظم أفراد العينة أصلهم الجغرافي حضري ،فولاية البليدة على غرار الولايات الكبرى في الوطن شهدت في السنوات الأخيرة العديد من المشاريع التنموية و الحضرية التي جعلت من معظم بلدياتها و دوائرها تعرف نموا حضريا ملموسا. كما تجدر الإشارة إلى أن متغير التحضر هو متغير مهم خاصة في السنوات الأخيرة حيث أثبتت العديد من الدراسات و البحوث الاجتماعية و النفسية أن معدلات الجريمة و العنف تشهد ارتفاعا في المناطق الحضرية ، خاصة في المدن الكبرى ذلك لعدة

عوامل أهمها الكثافة السكانية العالية و التنوع الثقافي و الاجتماعي لسكان المدن و انتشار الآفات الاجتماعية المختلفة كالإدمان و الفقر و البطالة و غيرها.

المبحث الثاني: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الأولى:

الجدول رقم (14)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية للأب وعلاقتها بطباعه (متعدد الإجابات)

عمل الأب / طباع الأب	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
هادئ و متسامح	103	**%34,45**	36	%28,80	139	**%32,78**
عصبي(سريع الغضب و الانفعال)	74	%24,75	45	**%36**	119	**%28,06**
متسلط و متشدد	21	%07,02	06	%04,80	27	%06,36
يقبل الحوار والنقاش	79	%26,42	24	%19,20	103	%24,29
لا يقبل الحوار والنقاش	22	%07,35	14	%11,20	36	%08,50
المجموع	299	%100	125	%100	424	%100

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (14) والذي يبين لنا الوضعية المهنية للأب وعلاقتها بطباعه، يتضح لنا بأن 32,78 % تمثل الآباء الذين لديهم طباع هادئة و متسامحة في حين أن 28,06 % هي نسبة الآباء الذين تتميز طباعهم بالعصبية و سرعة الغضب و الانفعال، يليها بعد ذلك 24,29 % و هي نسبة تمثل الآباء الذين يقبلون الحوار و النقاش ،مقابل 08,50 % لا يقبلون الحوار و 06,36 % تمثل طباع الآباء المتسلطين و المتشددين.

وتتوزع هذه النسب حسب الوضعية المهنية للآباء حيث نلاحظ بأن الآباء الذين تتميز طباعهم بالعصبية و سرعة الغضب و الانفعال أن 36% منهم تمثل الآباء الذين لا يعملون مقابل

24,75 % بالنسبة للآباء الذين يعملون ،في حين نجد بأن 34,45 **%** تمثل الآباء الذين يعملون وتتميز طباعهم بالهدوء و التسامح ، مقابل 28,80 **%** لا يعملون،أما الآباء الذين يقبلون الحوار والنقاش فإن 26,42 **%** منهم يعملون مقابل 19,20 % لا يعملون،أما الذين لا يقبلون الحوار و النقاش وهم آباء عاطلون أو متقاعدون فإن نسبتهم تقدر ب 11,20 **%** مقابل 07,35 % يعملون،أما أقل نسبة فهي لطباع التشدد و التسلط حيث نلاحظ 07,02 % للآباء العاملين مقابل 04,80 % للآباء غير عاملين.

من خلال هذه القراءة نستنتج بأن متغير الوضعية المهنية للأب يؤثر على طباعه داخل الأسرة ، فعظم الآباء الذين لا يعملون تتميز طباعهم بالعصبية و سرعة الغضب و الانفعال في حين لاحظنا بأن الذين يعملون يتميزون أكثر بالهدوء و التسامح و الحوار و النقاش ،كما لاحظنا بأن هناك بعض المبحوثين الذين صرحوا بأن آبائهم يجمعون بين العصبية و بين الحوار أحيانا و بين التسامح أحيانا أخرى و هذا ما يفسر تعدد الإجابات لدى المبحوثين، غير أن طباع التسلط و التشدد لدى الآباء غالبا ما يرافقها عدم الحوار و النقاش داخل الأسرة.

كما لاحظنا بأن سمة الهدوء و التسامح غالبا ما ترافقها سمة العصبية و سرعة الغضب والانفعال عند الآباء ، و إن كانت هذه الأخيرة يراها البعض بأنها سمة ملازمة لفرد الجزائري عموما حيث يرى د"أحمد بن نعمان" في كتابه "نفسية الشعب الجزائري" بأن : العصبية أو النرفزة و سرعة الغضب هي من السمات القليلة التي تنفرد بها الشخصية الجزائرية بشكل واضح عن الشخصية العربية بشكل عام ، في المشرق أو المغرب على حد سواء ، و هي حسبه تعود إلى عوامل تاريخية و سياسية و جغرافية مختلفة كان لها الدور المباشر في طبع الشخصية الجزائرية بسمة النرفزة و الانفعال". حيث أن الفرد الجزائري برغم من تسامحه و هدوئه أحيانا إلا أنه سريع الغضب و النرفزة و العصبية و أحيانا يكون لأتفه الأسباب.

الجدول رقم (15)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية للأم و علاقتها بطباعها(متعدد الإجابات)

عمل الأم / طباع الأم	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
هادئة و متسامحة	21	**%38,88**	202	**%52,33**	223	**%50,68**
عصبية(سريعة الغضب والانفعال)	09	**%16,67**	50	12,95%	59	13,40%
متسلطة و متشددة	01	%01,85	04	%01,03	05	%01,13
تقبل الحوار و النقاش	22	**%40,74**	111	%28,75	133	%30,22
لا تقبل الحوار و النقاش	01	%01,85	19	%04,92	20	%04,54
المجموع	54	%100	386	%100	440	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (15) والذي يبين لنا الوضعية المهنية للأمهات وعلاقة ذلك بطباعهن يتضح لنا بأن أغلب الأمهات هادئات متسامحات حيث قدرت نسبتهن ب 50,68 %، تليها 30,22 % هي نسبة اللواتي يقبلن الحوار و النقاش، في حين أن 13,40 % تمثل الأمهات اللواتي تتميز طباعهن بالعصبية و سرعة الغضب و النرفزة و 4,54 % تمثل اللواتي لا يقبلن الحوار و لا النقاش في حين أن 1,13 % تمثل الأمهات اللواتي لديهن طباع التسلط و التشدد.

وتتوزع هذه النسب حسب الوضعية المهنية للأم ، حيث نلاحظ قبل كل شيء أن أغلب أمهات المبحوثين لا يعملن و لا يمارسن أي وظيفة خارج المنزل ، كما نلاحظ بأن 52,33 % تمثل نسبة الأمهات اللواتي لا يعملن و لكن تتميز طباعهن بالهدوء و التسامح مقابل 38,88 % يعملن و لهن نفس الطباع. تليها بعد ذلك 40,74 % و التي تمثل الأمهات العاملات و يقبلن الحوار و النقاش مقابل 28,75 % للأمهات غير العاملات.أما عن طباع العصبية و سرعة الغضب و الانفعال فإننا

نلاحظ بأن الأمهات العاملات يمثلن أعلى نسبة و المقدرة ب 16,67 % مقابل 12,95 % للأمهات غير العاملات ، أما بالنسبة اللواتي لا تقبلن الحوار و النقاش فإننا نلاحظ بأن أعلى نسبة هي للأمهات غير عاملات ب 04,92% مقابل 1,85 % للأمهات العاملات.أما طباع التسلط و التشدد فهي متقاربة جدا و لا يوجد فرق كبير بين الوضعيتين المهنيتين (01,85 % و 01,03 %).

وبناء ا على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج بأن متغير الوضعية المهنية للأمهات ليس له علاقة ذات تأثير واضح على طباعهن فأغلب الأمهات المبحوثين يتميزن بالهدوء و التسامح و يقبلن الحوار والنقاش ، إلا أننا نلاحظ فرقا واضحا و هو أن الأمهات العاملات أكثر عصبية و انفعالا من الأمهات الماكثات بالبيت أما بالنسبة لتقبل الحوار و النقاش فإنه العكس تماما حيث لاحظنا بأن الأمهات العاملات أكثر تقبلا للحوار و النقاش من الأمهات الماكثات بالبيت، وتفسير ذلك في نظرنا أن الأمهات العاملات يكن أكثر عصبية بسبب ضغط العمل و مسؤولية الأسرة و تربية الأولاد، و لكنهن في مقابل ذلك يكن أكثر تحاورا مع أفراد أسرتهن على اعتبار أن الأمهات الموظفات أغلبهن يكون لديهن مستوى تعليمي مرتفع لذلك يملن إلى الحوار مع أبنائهن أكثر من التسامح.

وعموما يمكن القول بأن التسامح و الرفق خاصة مع الأبناء من أهم سمات الأمهات عموما لأن عاطفتهن تغلب على طباعهن وأساليب تعاملهن مع أولادهن بغض النظر عن سلوكاتهم.

الجدول رقم (16)

يبين توزيع أفراد العينة حسب أسلوب معاملة الأب و علاقته برد فعلهم إزاء تعرضهم للإهانة من الآخرين(متعدد الإجابات)

رد الفعل / أسلوب معاملة الأب	أرد بعنف لفظي(سب و شتم)		أرد بعنف مادي(ضرب)		أسامحه ولا أرد عليه		حسب حالتي النفسية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القسوة و التسلط	29	%**39,72**	23	%**31,50**	15	%20,54	06	%08,21	73	%100
الحوار و التشاور	43	**%33,59**	19	%14,84	66	**% 51,56**	_	_	128	%100
الرفق و التسامح	37	**%37,37**	09	%9,09	52	**%52,52**	01	%01,01	99	%100
الإهمال و اللامبالاة	09	%26,50	10	**%29,40**	12	**%35,30**	03	%08,80	34	%100
التدليل و الحماية الزائدة	23	**%39**	07	%11,90	28	**%47,50**	01	%01,80	59	%100
الضرب و العقاب	12	**%34,28**	12	**%34,28**	09	%25,71	02	%05,71	35	%100
المجموع	153	**%35,74**	80	**%18,69**	182	**%42,52**	13	%03,03	428	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (16) والذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب أسلوب معاملة الأب و علاقته برد فعل المبحوثين إزاء تعرضهم للإهانة من أحد الأشخاص، يتضح لنا بأن أغلب المبحوثين كان رد فعلهم التسامح و ذلك بنسبة قدرت ب 42,52 %، يليها مباشرة الرّد بالعنف اللفظي (السب و الشتم ..)بنسبة قدرت ب 35,74 % ، في حين أن 18,69 % تمثل نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يردون بعنف مادي (الضرب، و تكسير...)، و تتوزع هذه النسب حسب أسلوب معاملة الأب حيث يبين لنا هذا الجدول بأن الشباب المبحوثين الذين يتميز أسلوب معاملة آبائهم معهم بالرفق و التسامح فإن رد فعلهم الأول تجاه الإهانة يكون بالتسامح و عدم الرّد عليهم حيث قدرت نسبتهم ب 52,52 % مقابل 37,37 % صرحوا بأنهم يردون بعنف لفظي (سب و شتم ..) في حين الرّد بالعنف المادي و الضرب قدرت النسبة ب 9,09 %، أما الذين يتميز أسلوب آبائهم بالحوار و التشاور فإن رّد فعلهم الأول يكون بالتسامح و عدم الرّد عليهم و ذلك بنسبة قدرت ب 51,56 %، مقابل 33,59 % بالنسبة للذين صرحوا بأنهم يردون بالعنف اللفظي (سب و شتم)، يليها العنف المادي ب 14,84 %، بينما نلاحظ بأن الشباب المبحوثين الذين صرحوا بأن أسلوب آبائهم يتميزون بالقسوة و التسلط معهم فإن رّد فعلهم الأول في حال تعرضهم للإهانة من أحدهم يكون بالعنف اللفظي (سب و شتم ..) بنسبة قدرت ب 39,72 % ، يليها مباشرة العنف المادي (الضرب) بنسبة قدرت ب 31,50 % ، في حين أن 20,54 % هي نسبة الذين أجابوا بأنهم يسامحون ولا يردون.

أما المبحوثين الذين صرحوا بأن أسلوب معاملة الأب معهم هو الإهمال و اللامبالاة فإن رّد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من أحدهم هو التسامح وعدم الرد و ذلك بنسبة قدرت ب 35,30 %،تليها نسبة 29,40 % للمبحوثين الذين صرحوا بأن رد فعلهم يكون بالعنف المادي (الضرب)، ليحل العنف اللفظي بعدها بنسبة قدرت ب 26,50 % ، أما الذين تميز أسلوب معاملة الأب معهم بالتدليل و الحماية الزائدة فإنهم لا يردون و يتسامحون و ذلك بنسبة قدرت ب 47,50 % في حين أن 39% يردون بعنف لفظي تليها 11,90 % يردون بعنف مادي(الضرب).

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يتميز أسلوب آبائهم بالضرب و العقاب فإننا نلاحظ بأن رد فعلهم إزاء تعرضهم للإهانة من أحدهم هو العنف اللفظي (السب و الشتم) و العنف المادي (الضرب) بنسب متساوية قدرت ب 34,28 % يليها بعد ذلك 25,71 %و هي تمثل الذين أجابوا بأنهم يتسامحون و لا يردون عليهم.

ومن خلال كل ما سبق نستنتج بأن أسلوب معاملة الأب لها تأثير مباشر على سلوك الأبناء، بحيث لاحظنا أن أسلوب الحوار و التشاور و الرفق و التسامح مع المبحوثين الشباب(الأبناء) أثر على رد فعلهم تجاه تعرضهم للإساءة أو المضايقة من الآخرين بالتسامح معهم و عدم الرد عليهم، بينما نجد أن أسلوبي القسوة و التسلط و الضرب و العقاب أيضا لهم تأثير على سلوك الأبناء و الدليل أن أسلوب معاملة الأبناء في حال تعرضهم للإساءة يكون عنيفا إما بالعنف اللفظي (السب و الشتم) و إما بالعنف المادي (الضرب أو التخريب أو التكسير..)والواضح من خلال هذا الجدول بأن العنف اللفظي يكون سيد المواقف في حالة الاختلاف مع أحدهم، بحيث استنتجنا بأن العنف اللفظي إن لم يكن هو رد الفعل الأول للشباب فإنه سيكون الثاني لا محالة.

كما لاحظنا من خلال إجابات المبحوثين أن رد فعل المبحوثين أو سلوكهم في مواقف الإساءة يمكن أن يستند إلى حالتهم النفسية و المزاجية التي يكون عليها، فحسب إجابات المبحوثين فإذا كان محبط أو به غضب ما يمكن أن يرد بالعنف لفظي أو مادي أو الاثنين معا، و إذا كانت نفسيته جيدة ممكن أن يتعرض لإساءة أو إهانة و لا يبالي بذلك.

إن الأبناء يتأثرون بأسلوب معاملة الأب و الأم على حدّ سواء و هذه حقيقة لا ننكرها ، فكلما تميز أسلوب الأب بالقسوة و التسلط و العقاب كان لذلك تأثيرا مباشرا على سلوك الأبناء في تعاملهم مع الآخرين، و نفس الأمر بالنسبة للأسلوب الإيجابي فكأنما الأبناء في هذه الحالة يعيدون إنتاج سلوك الأب سواء كان إيجابي أو سلبي كلما أتاحت لهم الفرصة ذلك.

الجدول رقم (17)

يبين توزيع أفراد العينة حسب أسلوب معاملة الأم و علاقته برد فعلهم إزاء تعرضهم للإهانة من الآخرين(متعدد الإجابات)

رد الفعل / أسلوب معاملة الأم	أرد بعنف لفظي(سب و شتم)		أرد بعنف مادي(ضرب)		أسامحه ولا أرد عليه		حسب حالتي النفسية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القسوة و التسلط	02	**%28,60**	01	%14,30	04	**%57,10**	_	_	07	%100
الحوار و التشاور	42	**%39,62**	17	16,03%	46	**% 43,39**	01	%01	106	%100
الرفق و التسامح	52	**%31**	35	%20,83	75	**%44,64**	06	%03,57	168	%100
الإهمال و اللامبالاة	22	**%50**	11	**%25**	11	**%25**	_	_	44	%100
التدليل و الحماية الزائدة	07	**%36,84**	01	%5,26	08	**%42,10**	03	%15,78	19	%100
الضرب و العقاب	26	**%36,10**	14	%19,40	30	**%41,70**	02	%02,80	72	%100
المجموع	151	**%36,29**	79	%19	174	**%41,82**	12	%02,88	416	%100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (17) و الذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب أسلوب معاملة الأم و علاقته برد فعلهم إزاء تعرضهم للإهانة من الآخرين، يتضح لنا بأن المبحوثين الشباب الذين كان أسلوب معاملتهم من طرف أمهاتهم يتميز بالقسوة والتسلط فإنهم صرحوا بأن رد فعلهم الأول تجاه تعرضهم للإهانة هو التسامح وعدم الرد بنسبة تقدر ب 57,10 %، يليها العنف اللفظي (السب والشتم..) و ذلك بنسبة 28,60 %، أما الرد عن الإهانة بالعنف المادي (الضرب) قدرت نسبته ب 14,30 %، في حين أن المبحوثين الذين صرحوا بأن أسلوب معاملتهم من طرف أمهاتهم كان يتميز بالإهمال واللامبالاة فإن 50 % منهم صرحوا بأن رد فعلهم يكون بالعنف اللفظي (السب والشتم..) في حين أن العنف المادي (الضرب) و التسامح جاؤوا بنسب متساوية قدرت ب 25%، أما بالنسبة لأسلوب الحوار و التشاور فقد قدرت النسبة ب ,43,39% بالنسبة للمبحوثين الذين كان رد فعلهم التسامح و عدم الرد على الإهانة مقابل 39,62 % للذين صرحوا بأنهم يردون بالعنف اللفظي، و 16,03 % يردون بالعنف المادي (الضرب)،أما الذين يعاملون بالرفق والتسامح من طرف أمهاتهم فإنهم أيضا متسامحين و ذلك بنسبة قدرت ب 44,64 %،و 31% يكون ردهم العنف اللفظي،في حين 20,83 % يردون بالعنف المادي.أما بالنسبة للذين تميز أسلوب أمهاتهم بالعقاب فإنهم أيضا صرحوا بأن رد فعلهم يكون التسامح و عدم الرد على الإهانة وذلك بنسبة 41,70 %يليها العنف اللفظي ب 36,10 %، ثم العنف المادي ب 19,40 %.

من خلال نتائج هذا الجدول يتبين لنا بأنه على اختلاف أسلوب معاملة الأمهات للمبحوثين إلا أن سلوكهم يتميز عموما بالتسامح مع الآخرين و عدم الرد على الإهانة ، إلا في حالة واحدة فقط و هي في حالة أسلوب المعاملة كان يتميز باالإهمال و اللامبالاة من طرف الأم، فإن ذلك أثر على سلوك المبحوثين و الذين كان رد فعلهم إزاء تعرضهم للإهانة من الآخرين بالعنف اللفظي (السب و الشتم) بالدرجة الأولى ثم العنف المادي (الضرب) أو التسامح بالدرجة الثانية.

إن الإهمال و اللامبالاة يعد من الأساليب التنشئية الخاطئة في تربية الأبناء ، فانعدام الاهتمام بالطفل و شؤونه و حاجاته و عدم التواجد النفسي معه في مشكلاته يؤثر نفسيته كثيرا،فالطفل خلال سنواته الأولى خاصة يحتاج إلى الحب و الحنان و الرعاية النفسية و التربوية أكثر من أي شيء آخر، فالإهمال العاطفي يؤثر كثيرا على نفسيته و يجعله شخصية معرضة للاضطراب و عدم التكيف الاجتماعي حيث يرى في هذا السياق د.عامر مصباح أن الإهمال و اللامبالاة للأبناء غالبا ما تؤدي إلى تنمية السلوك العدواني فيهم إما داخل الأسرة في شكل كراهية الوالدين و التمرد عليهما و إما

خارج الأسرة في شكل سلوكيات عنيفة تجاه الآخرين مع أول فرصة لذلك.و عموما يمكن القول بأن أمهات المبحوثين كان أسلوبهن يتميز بالتسامح و الرفق و الحوار و هي كانت صفات أغلب الأمهات إلى جانب أساليب المعاملة الوالدية الأخرى.

وعليه يمكننا التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن العنف اللفظي هو أحسن بديل بعد التسامح وعدم الرد على إهانة الآخرين من طرف المبحوثين الشباب، بالإضافة إلى أن الأبناء يتأثرون بأساليب المعاملة الوالدية لهما على حد سواء ، إلا أننا لاحظنا بأن القسوة و العقاب من طرف الآباء يكون لها تأثير أكبر على نفسية المبحوث أكثر من قسوة الأمهات،ربما لأن الآباء غالبا يكون عقابهم أكثر عنف وحدة من عقاب الأم ، لكن الأكيد أيضا أن الأبناء يتأثرون بعوامل أخرى عديدة تؤثر في سلوكياتهم وطباعهم ،لكن نؤكد على أن للمعاملة الوالدية أهمية كبرى في بناء شخصية الأبناء.

الجدول رقم (18)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الأساليب العقابية لدى الأب وعلاقتها بمدى قبولهم لسلوك العنف(متعدد الإجابات)

قبول العنف / أساليب عقاب الأب	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
التهديد و الضرب	79	**%74,50**	27	%25,50	106	%100
السب و الشتم	57	**%71,30**	23	%28,80	80	%100
الحوار و النصيحة	62	%43,70	80	**%56,30**	142	%100
عدم المبالاة	19	**%63,30**	11	%36,70	30	%100
المقاطعة و عدم الكلام	45	**%54,20**	38	%45,80	83	%100
الحرمان من شيء أحبه	01	**%100**	_	_	01	%100
المجموع	263	**%59,50**	179	%40,50	**442**	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (18) والذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب الأساليب العقابية لدى الأب و علاقتها بمدى قبولهم لسلوك العنف، يتضح لنا بأن أغلب المبحوثين يرون بأن العنف هو سلوك مقبول في المجتمع الجزائري و ذلك بنسبة قدرت ب 59,50 % في مقابل ذلك نجد 40,50 % هي نسبة الذين يرون بأنه غير مقبول، أما إذا قرأنا توزيع هذه النسب حسب أساليب العقاب لدى آباء المبحوثين فإننا نجد بأن 100 % من المبحوثين الذين يعاقبون من الحرمان من شيء يحبونه يرون بأن العنف هو سلوك مقبول،أما الذين يعاقبون بالتهديد و الضرب فإن 74,50 % منهم يون بأن العنف سلوك مقبول في المجتمع الجزائري مقابل 25,50 %يرونه غير مقبول، أما بالنسبة للذين صرحوا بأن أسلوب العقاب هو السب و الشتم (العنف اللفظي) فإن 71,30 %أجابوا بأن العنف هو سلوك مقبول مقابل 28,80% يرونه غير مقبول،في حين أن أسلوب العقاب كان يتميز بالحوار

والنصيحة فإن أغلب المبحوثين صرحوا أن العنف سلوك غير مقبول و ذلك بنسبة 56,30% وفي مقابل ذلك 43,70 % يرونه مقبولا.

أما الذين صرحوا بأن آبائهم لا يعاقبونهم و يتعاملون معهم بعدم المبالاة فإننا نلاحظ بأن 63,30 % منهم أجابوا بأن سلوك العنف هو سلوك مقبول مقابل 36,70% لا يقرون بذلك،ونفس النتيجة بالنسبة للذين يعاقبون بالمقاطعة و عدم الكلام معهم فإنهم يرون بأن العنف سلوك مقبول في المجتمع الجزائري و ذلك بنسبة 54,20 %مقابل 45,80% غير موافقين على ذلك.

من خلال ما سبق نستنتج بأن أسلوب العقاب لدى الآباء له علاقة بآراء المبحوثين حول قبول العنف في المجتمع،حيث توضح لنا نتائج هذا الجدول بأن العقاب المادي كالتهديد و الضرب أو العنف اللفظي كالسب و الشتم، أو التأديب المعني كالحرمان من أشياء يحبها الفرد،أو التأديب التعبيري أو الرمزي كالمقاطعة و عدم الكلام معهم كعقاب لهم كلها جعل من الشباب يرون بأن العنف يعد سلوكا مقبولا في المجتمع الجزائري، غير أن الذين أجابوا بأسلوب الحوار و النصيحة يرون بأن العنف هو سلوك غير مقبول ، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المبحوثين الشباب صرحوا بأن وجود الحوار و النصيحة من طرف بعض الآباء لم تكن بمعزل عن الأساليب العقابية سالفة الذكر.

لذلك نستنتج بأن الشباب الذين تعاقبوا بالعنف أيا كان نوعه يعطيهم انطباعا بأن العنف سلوك مقبول لأن الأسرة اعتمدته في تربيتهم، و إن كانت هناك أسرا تعتمد وسائل ايجابية كالتحاور و النصح إلا أن ذلك لا ينفي بأن العديد من الأسر الجزائرية لازالت تعتمد الضرب و السب كوسيلة تأديبية للطفل و بنسب متفاوتة، ففي دراسة نشرت في جريدة "الشروق اليومي"، تفيد بأن 70 % من الأسر الجزائرية تعتمد العنف في تربية أبنائها بمختلف أشكاله، فالضرب والتعنيف لا زال شائعا في تربية الأطفال في المجتمع الجزائري كأسلوب لتربية مارسه الأجداد و يمارسه الآباء وسيمارسه الأبناء في تربية نشئهم. إن الأبناء الذين تعودوا على الأسلوب العقابي العنيف لا بد أن يعتبروا بأن هذا العنف هو سلوك مقبول في المجتمع، لأنه أساسا مقبولا في الأسرة فكيف لا يعتبر مقبولا في المجتمع.

الجدول رقم (19)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الأساليب العقابية لدى الأم وعلاقتها بمدى قبول سلوك العنف لديهم (متعدد الإجابات)

قبول العنف / أساليب عقاب الأم	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
التهديد و الضرب	41	**%58,60**	29	%41,40	70	%100
السب و الشتم	82	**%67,20**	40	%32,80	122	%100
الحوار و النصيحة	82	%48	89	**%52**	171	%100
عدم المبالاة	08	**%80**	02	%20	10	%100
المقاطعة و عدم الكلام	59	**%61,50**	37	%38,50	96	%100
الطرد من المنزل	01	**%100**	_	_	01	%100
المجموع	273	**%58,08**	197	%41,92	**470**	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (19) و الذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب الأساليب العقابية لدى الأم و علاقتها بمدى قبول سلوك العنف لديهم، يتبين لنا بأن المبحوثين الذين عوقبوا بالطرد من المنزل من طرف أمهاتهم فإن 100 % منهم أجابوا بأن العنف سلوكا مقبولا في حين أن 80 %من المبحوثين الذين كانوا يلقون عدم المبالاة من أمهاتهم يرون بأن العنف سلوكا مقبولا مقابل 20 %يرونه غير مقبول،أما بالنسبة للذين كانوا يعاقبون بالسب و الشتم أيضا يرون العنف سلوكا مقبولا بنسبة 67,20 % مقابل32,80 يرونه غير مقبولا،بينما نلاحظ بأن الذين عوقبوا من طرف أمهاتهم بالمقاطعة و عدم الكلام معهم أن 61,50 % صرحوا لنا بأن العنف سلوكا مقبولا في المجتمع في مقابل 38,50% يرونه غير مقبول و كذلك بالنسبة للذين عوقبوا بالتهديد و الضرب فإنهم يرون العنف مقبولا و ذلك بنسبة تقدر ب 58,60 %مقابل 41,40 % يرون عكس ذلك.

أما المبحوثين الذين صرحوا بأن الحوار و النصيحة كان أسلوب أمهاتهم في التأديب يرون بأن العنف سلوكا غير مقبول و ذلك بنسبة قدرت ب 52 %مقابل 48% يرونه مقبولا.

إن نتائج هذا الجدول توضح لنا أهم الأساليب التأديبية التي كانت تعتمدها أمهات المبحوثين في تأديبهم و لعل أهمها الحوار والنصيحة بالدرجة الأولى و السب و الشتم (العنف اللفظي) بالدرجة الثانية عكس الآباء حيث يأتي التهديد و الضرب في الدرجة الثانية بعد النصح، و هنا تجدر الإشارة إلى أن العقاب الجسدي و إن وجد فإن العقاب اللفظي و المعني مفضل عند الأمهات وهذا ما أثبتته أيضا دراسات " سليمان مظهر " فالأم الجزائرية حسبه تعتمد على العنف اللفظي و المعنوي أكثر من العقاب الجسدي فهذا الأخير حسبه يشوه صورة الأم ، هذه الأخيرة أيضا تصبوا دائما للمحافظة على استقطاب الطاقة الوجدانية و العاطفية لابنها و هي لا تحصل على ذلك إذا ما اعتبرت مصدر عنف لديه لذلك تلجأ للأساليب اللفظية للممارسة العقاب و العنف على أبنائها دون أن تشوه صورتها لذلك تلجأ إلى تفعيل آليات السب و الشتم و العتاب و الدعاء ، و هذا ما أكده لنا الكثير من المبحوثين الذين صرحوا بأن من أساليب العقاب لدى أمهاتهم هي السب و الشتم " و دعاوي الشر" حسبهم، و إن كنا لا نقلل من سماحة و رفق و طيبة الأم الجزائرية و لكن هذه الأساليب كانت منتشرة كثيرا خاصة لدى الأم التقليدية و إن كنا نرى بأن الأمر اختلف نوعا ما لدى الأم المعاصرة و المتعلمة.

وبناءا عليه يمكن القول بأن الطفل الذي ينشأ على صور العنف الجسدي و اللفظي و المعنوي حتما سيكبر و هو متعود على تلك الصورة التي يعتبرها طبيعية لذلك سيرى بأن العنف في المجتمع أو حتى ممارسة العنف في حد ذاته هو سلوك طبيعي و مقبول.

الجدول رقم (20)

يبين توزيع أفراد العينة حسب أسلوب التعامل السائد داخل الأسرة(متعدد الإجابات)

أسلوب التعامل	بين الوالدين		بين الوالدين و الأبناء		بين الإخوة	
	ك	%	ك	%	ك	%
الاحترام المتبادل	196	%50,25	184	%49,73	145	%38,78
التشاور و الحوار	127	%32,56	128	%34,60	82	%21,92
عدم الاحترام	28	%07,17	37	%10	63	%16,84
القسوة و العنف	24	%06,15	21	%05,67	66	%17,64
متذبذب	15	%03,84	21	%05,67	18	%04,81
المجموع	**390**	%100	**370**	%100	**374**	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (20) و الذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب أسلوب التعامل السائد داخل الأسرة، حيث نلاحظ بأن أسلوب التعامل السائد بين الوالدين هو الاحترام المتبادل بنسبة مقدرة ب 50,25% بينما التشاور و الحوار بنسبة 32,56% في حين أن عدم الاحترام قدرت نسبته ب 07,17% و هي متقاربة مع أسلوب القسوة و العنف ب 06,15 % في حين تقدر نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن أسلوب التعامل بين الوالدين متذبذب بين الحوار و عدم الاحترام و العنف ب 03,84% .

كما أننا نلاحظ بأن أسلوب التعامل السائد بين الوالدين و الأبناء هو أسلوب الاحترام المتبادل بنسبة قدرت ب 49,75 % في حين قدرت النسبة بين الإخوة ب 38,78 %، كما أن أسلوب الحوار و التشاور بين الوالدين و الأبناء قدرت نسبته ب 34,60 % مقابل 21,92 % بالنسبة للإخوة، بينما ترتفع نسبة عدم الاحترام بين الإخوة ب 16,84% في حين قدرت بين الوالدين و الأبناء ب 10 %، كما نلاحظ بأن القسوة و العنف مرتفعة بين الإخوة بنسبة 17,64% مقارنة بين

الوالدين و الأبناء ، في حين أن التذبذب في العلاقة بين الوالدين و الأبناء مرتفعة نسبته نوعا ما و التي قدرت ب 05,67% مقارنة بين الإخوة حيث تقدر النسبة ب 04,81%.

وبناءا على ما سبق نستنتج بأن الاحترام المتبادل هو الأسلوب السائد بين الوالدين و بين الوالدين و الأبناء و يتراجع بين الإخوة، كما أن عدم الاحترام يرتفع بين الإخوة (الأبناء) و يقل بين الوالدين،أما أسلوب العنف و القسوة فإنه يرتفع بين الإخوة (الأبناء) ثم يليها الوالدين و في الأخير بين الوالدين والأبناء،وعليه يمكن القول بأن العنف داخل الأسرة منتشر أكثر بين الأبناء ، كما بين الوالدين و الأبناء و تجدر الإشارة هنا إلى ظاهرة العنف ضد الأصول و التي هي في تزايد في السنوات الأخيرة حيث عرفت الأسرة الجزائرية انحرافا خطيرا في بعض القيم الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالوالدين فطفت على السطح ظاهرة عنف الفروع ضد الأصول حيث دلت الكثير من الدراسات و الإحصائيات عن تنامي الظاهرة في أوساط بعض الأسر الجزائرية وصل بها الأمر إلى درجة القتل.

الجدول رقم(21)

يبين توزيع أفراد العينة حسب معايشة العنف داخل الأسرة

معايشة العنف	التكرار	النسبة
نعم	216	%63,16
لا	126	%36,84
المجموع	342	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (21) والذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب معايشة العنف داخل الأسرة يتضح لنا بأن معظم المبحوثين الشباب عايشوا حالات عنف داخل الأسرة و ذلك بنسبة مقدرة ب 63,16% للذين أجابوا ب "نعم" مقابل 36,84% أجابوا ب "لا".

وعليه نستنتج بأن أغلب المبحوثين الشباب عايشوا حالات عنف داخل الأسرة و هذا ما يؤكد مدى انتشار العنف داخل الأسر الجزائرية سواء كان ذلك بين الوالدين أو بين الوالدين و الأبناء أو الأبناء فيما بينهم و الجدول الآتي سيوضح أكثر أفراد الأسرة التي يحدث بينها العنف .

الجدول رقم(22)

يبين توزيع أفراد العينة حسب أكثر أفراد الأسرة يحدث بينهم العنف (متعدد الإجابات)

أفراد الأسرة	التكرار	النسبة
بين الوالدين	67	%26,48
بين الوالدين والأبناء	63	%24,90
بين الإخوة	123	**%48,61**
المجموع	253	%100

يبين لنا الجدول رقم (22) و الذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب أكثر أفراد الأسرة ممارسة للعنف من خلال قراءته إحصائيا ،بأن الأبناء(الإخوة) هم أكثر أفراد الأسرة ممارسة للعنف و ذلك بنسبة قدرت ب 48,61 **%**بينما نلاحظ بأن 26,48 **%**هي نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن العنف ينتشر بين الوالدين، في حين نجد بأن الذين أجابوا بأن العنف منتشر بين الوالدين و الأبناء قدرت نسبتهم ب 24,90**%** و هي نسبة متقاربة إذا ما قارناها بالعنف بين الوالدين.

وعليه نستنتج بأن أكثر أفراد الأسرة التي يحدث بينها العنف هم الأبناء أو الإخوة فيما بينهم ودائما ما يحدث أو في غالب الأحيان و حسب بعض المبحوثين فإنها تكون لعدة أسباب منها ضيق السكن أو لأسباب مادية أو بسبب الغيرة خاصة بين الذكور بالإضافة إلى فرض السيطرة على أخواته الإناث.ويمكن القول بوجه عام بأن الذكور عادة أكثر عنفا من الإناث خاصة من حيث نوع العنف والوسائل المستخدمة، يليها العنف بين الوالدين أو(الزوجين) حيث صرح بعض المبحوثين أنهم عايشوا العنف بين الوالدين باختلاف أشكاله و غالبا ما يكون من طرف الزوج تجاه زوجته، و هي ظاهرة ليست بغريبة عن المجتمع الجزائري، ففي دراسة التي قامت بها الباحثة"نورة قنيفة" توصلت من خلالها أن الاعتقاد الاجتماعي التقليدي المتمثل في مشروعية الممارسات العنفية ضد المرأة الجزائرية قدّم الدعم الكافي للسلوكات العنيفة التي يمارسها الذكر في العائلة الجزائرية مما زاد من معدل صدورها وانتشارها ومن ثم استمراريتها.

الجدول رقم(23)

يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية العنف المستعمل في حالات الشجار داخل الأسرة (متعدد الإجابات)

نوع العنف	التكرار	النسبة
عنف لفظي(سب وشتم)	187	**%47,34**
عنف مادي(ضرب،تخريب، تكسير..)	109	**%**27,60
عنف نفسي (استهزاء،سخرية، تمييز..)	99	%25,06
المجموع	**395**	%100

من خلال قراءتنا الجدول رقم (23) و الذي يوضح نوعية العنف المستعمل في حالات الشجار داخل الأسرة يتبين لنا بأن العنف اللفظي هو أكثر أنواع العنف استعمالا حيث قدرت نسبته ب 47,34 **%**يليها العنف المادي (الضرب و التخريب و التكسير..) ب 27,60**%** في حين نجد بأن العنف النفسي قدرت نسبته ب 25,06 **%**.

وعليه نستنتج بأن العنف اللفظي ينتشر بصورة كبيرة في الوسط الأسري، كالسب بأنواعه والشتم بداية من الألفاظ البذيئة و سب الدين إلى الشتم بألقاب الحيوانات و غيرها على حد تعبير الشباب المبحوثين ، كما أن العنف اللفظي بين الإخوة غالبا ما يؤدي إلى العنف المادي (الضرب) ،ويتنوع الضرب بين الأيدي أو باستعمال الأشياء التي تكون محيطة بالمعتدي و في أحيان أخرى إلى استعمال أسلحة بيضاء، و هي أخطر أنواع العنف و هذا يكون نادرا(حيث صادفنا 03 إجابات لمبحوثين صرحوا بأن العنف بين إخوتهم الذكور وصل حد الضرب بالسلاح الأبيض) ، فالانفعالية والغضب والضرب تزيد من حدة الصراع بينهم وقد تصل في بعض الأحيان إلى ما لا تحمد عقباه.ولنا أن نتصور أن الذي يستعمل كل هذا العنف داخل أسرته ومع إخوته كيف سيكون سلوكه خارج أسرته إذا ما تعرض لمضايقة مماثلة من أحد الأشخاص الغرباء عنه؟.

الجدول رقم (24)

توزيع أفراد العينة حسب معايشة العنف داخل الأسرة وعلاقته بقبول العنف في المجتمع

قبول العنف / عايشت العنف	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	138	**%63,90**	78	%36,10	216	%100
لا	52	%41,30	74	**%58,70**	126	%100
المجموع	190	%55,60	152	%44,40	342	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (24) يتبين لنا بأن معظم المبحوثين الذين عايشوا العنف على مستوى الأسرة يرون بأن العنف هو سلوك مقبول في المجتمع الجزائري و ذلك بنسبة قدرت ب 63,90 % في مقابل 36,10% من المبحوثين عايشوا العنف في الأسرة و لايعتبرونه مقبولا في المجتمع ، بينما نجد بأن 58,70 % من المبحوثين الذين لم يعايشوا العنف على مستوى الأسرة يرون سلوك العنف غير مقبول في حين أن 41,30 % لم يعايشوا العنف الأسري ولكنهم يرونه مقبولا في المجتمع الجزائري.

وعليه نستنتج من خلال هذه النتائج بأن الفرد الذي عايش العنف في المحيط الأسري يعتبر العنف سلوكا مقبولا لأنه عايشه في أسرته فكيف لا يقبله في المجتمع و العكس صحيح،فالشباب الذين لم يعايشوا العنف الأسري يعتبرون العنف سلوكا غير مقبول، و لكن في المقابل نجد نسبة من الشباب لم تعايش العنف و لكنها تراه مقبولا في المجتمع و تبريرهم في ذلك أن العنف أصبح منتشرا بكثرة في السنوات الأخيرة في المجتمع الجزائري، و أن جميع المؤسسات التنشئية و الاجتماعية و الشوارع والأحياء تعرف العنف،كما لاحظنا من خلال نتائج هذا الجدول أن الكثير من المبحوثين أجابوا بأنهم لم يعايشوا العنف على مستوى الأسرة و لكنهم أقروا بعد ذلك بوجود العنف اللفظي خاصة وحسبهم فإن السب و الشتم و الشجارات باستعمال العنف اللفظي هي في الحقيقة ليست عنفا و إنما هي من السلوكات اليومية للأفراد و أن العنف هو كل ما يستعمل فيه الضرب و التكسير و إصابة الأذى الجسدي، و ما دون ذلك فهو لا يعتبر عنفا.

و خلاصة القول أن الفرد الذي يعيش بالعنف و يتربى به أكيد سيعتبر أن العنف هو سلوك طبيعي و مقبول، ولكن ليست الأسرة وحدها مسؤولة عن ذلك ،فكثرة العنف في المجتمع وانتشاره أعطت انطباعا للشباب بأن العنف أصبح سلوكا مقبولا رغم أنهم لم يعيشوه في المحيط الأسري.

الجدول رقم(25)

يبين توزيع أفراد العينة حسب عقاب الوالدين عند ممارستهم العنف اللفظي أو المادي

ممارسة العنف / تتعرض للعقاب	العنف اللفظي		العنف المادي	
	ك	%	ك	%
نعم	223	**%65,20**	263	**%76,90**
لا	119	%34,80	79	%23,10
المجموع	342	%100	342	%100

يبين لنا هذا الجدول رقم (25) من خلال قراءته والذي يوضح لنا توزيع المبحوثين حسب معاقبتهم من طرف الوالدين في حالة ممارسة العنف اللفظي أو المادي تجاه الآخرين ، بحيث توضح لنا النتائج بأنهم كانوا يتلقون عقابا في حالة ممارستهم للعنف المادي (الضرب، أو الاعتداء او التخريب) و ذالك بنسبة 76,90% في مقابل 23,10% قالوا بأنهم لم يعاقبوا، في حين نلاحظ بأن 65,20% هي نسبة المبحوثين الذين يتعرضون للعقاب في حالة ما إذا مارسوا عنفا لفظيا تجاه الآخرين (السب و الشتم ..) في مقابل 34,80 % منهم لم يتلقوا العقاب من والديهم بسبب ذلك.

وبناءا عليه نستنتج بأن الأسرة تعاقب ابنها على التعدي على الآخرين سواء كان ذلك بالضرب أو بالسب و الشتم ،كما نلاحظ بأن هناك بعض الآباء يعاقبون أبناءهم على العنف المادي أكثر من

معاقبتهم على العنف اللفظي ، ومرد ذلك أن الأسرة التي تتبنى العنف اللفظي كوسيلة لتربية أبنائها (كما لاحظنا سابقا) تتساهل مع ابنها الذي يستخدم العنف اللفظي ضد الآخرين لأنه عادة مسموح، كما أنه في أحيان كثيرة نلاحظ بأن الطفل يعاقب بالسب و الشتم لأنه سب و شتم أحدهم و هكذا..، ولكن عموما نلاحظ من خلال نتائج هذا الجدول بأن الأسرة الجزائرية ترفض اعتداء أبنائها على الآخرين وتعاقبهم على ذلك، وهي من القيم الاجتماعية المهمة التي يجب غرسها في الأطفال منذ الصغر ، سواء تعلق الأمر بالاعتداء المادي أو الاعتداء اللفظي..

الجدول رقم (26)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس وعلاقته بنصيحة الوالدين بمعاملة الآخرين (متعدد الإجابات)

النصيحة / الجنس	بالتعاون		بعدم الثقة		بالاحترام		بالاجتناب و الحذر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	55	**%23,70**	37	%15,94	86	**%37,06**	54	23,27	232	%100
أنثى	53	%20,54	51	**%19,76**	93	**% 36,04**	61	**%23,64**	258	%100
المجموع	108	%22,04	88	%17,96	179	%36,53	115	%23,47	**490**	%100

من خلال قراءتنا الجدول رقم(26) والذي يوضح لنا نصيحة الوالدين للمبحوثين بمعاملة الآخرين و علاقتها بالجنس، يتبين لنا بأن أغلب المبحوثين أجابوا بأن والديهم ينصحونهم باحترام الآخرين و ذلك بنسبة 36,53 %و تتوزع هذه النسبة بين الجنسين ب 37,06 % ذكور مقابل 36,04 % إناث و هي نسب متقاربة في حين أن النصيحة الثانية التي صرح بها المبحوثين فهي الاجتناب و الحذر تمثلت نسبتها ب 23,47 %و قد توزعت هذه النسبة أيضا بين الإناث ب 23,64 %و الذكور ب 23,27 % و هي نسب متقاربة جدا ،في حين نجد بأن 22,04 %هي نسبة الذين أجابوا بان آبائهم ينصحونهم بالتعاون مع الآخرين و قد ارتفعت نسبتها عند الذكور ب 23,70 %مقارنة بالإناث ب20,54 %،أما النصيحة الأخيرة و هي عدم الثقة في الآخرين جاءت مرتفعة عند الإناث ب 19,76 %مقارنة بالذكور التي تمثلت في 15,94%.

إن استمرار العلاقات الاجتماعية و نجاحها في المجتمع تبنى أساسا على التعاون و التضامن بين أفرادها و هذا مؤشر جيد لامسناه من خلال نتائج هذا الجدول برغم كل التغيرات و التطورات التي يشهدها المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة،حيث أن الشباب أقروا بأن نصيحة الوالدين في معظم الأحيان تكون بالتعاون و الاحترام خاصة لدى الشباب الذكور ، و لكن في ذات الوقت بالاجتناب والحذر وعدم الثقة في الآخر خاصة الإناث و ربما هذا راجع لخصوصية المجتمع الجزائري فهو مجتمع ذكوري محافظ يخاف على أنثاه و يقيدها، لذلك تلجأ العائلة او الأسرة إلى تقييد الأنثى منذ طفولتها وفق عدة آليات و بعدة ضوابط حيث تقول الباحثة "شريفي بوشارف فوزية" في هذا السياق بان المرأة في المجتمع الجزائري تتلقى تشديدات وتقييدات عرفية صارمة ، تتفادى من خلالها أي هفوة أو زلة وذلك بتفعيل الرقابة الذاتية ، وتقف خلف الأنثى أو المرأة عادة أمها التي تملي عليها بصفة متواصلة و صارمة و مقومات التنشئة الاجتماعية المفعمة بالخوف من الآخر و تحديدا من " الرجل"، و هذا ما يطابق إجابات المبحوثات التي صادفنهن في هذه الدراسة ، أن الأنثى تنصح بالاحترام للآخر و لكن في نفس الوقت بالاجتناب و الحذر و عدم الثقة خاصة عندما يكون هذا الآخر "رجلا".

الجدول رقم(27)

يبين توزيع أفراد العينة حسب ما تتميز به نوعية التربية التي تلقوها في أسرهم

نوعية التربية	التكرار	النسبة
بالقسوة و العنف	45	%13,20
الحب و التسامح	99	%28,90
الاثنين معا	198	**%57,90**
المجموع	342	**%**100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم(27) و الذي يوضح لنا توزيع أفراد العينة حسب نوعية التربية التي تلقوها في أسرهم يتبين لنا جليا بأن معظم المبحوثين كانت تتميز تربيتهم على مستوى أسرهم بالقسوة و العنف و الحب و التسامح في نفس الوقت و ذلك بنسبة قدرت ب 57,90 **%** في حين أن 28,90**%** من الشباب يرون بأن تربيتهم كانت تتميز بالحب و التسامح، أما بالنسبة للبقية فإننا نلاحظ نسبة 13,20 **%** تمثل الشباب المبحوثين الذين يرون بأن تربيتهم على مستوى أسرهم كانت تتميز بالعنف و القسوة أكثر من أي شيء آخر.

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نستنتج بأن الشباب تميزت تربيتهم على مستوى أسرهم بالتذبذب في المعاملة بين القسوة و العنف تارة و بين التسامح و الحب تارة أخرى ، كما أن الشباب الذين أقروا بأن العنف كان جزءا من حياتهم كالضرب و التهديد و السب والشتم و العقاب إلا أن أمهاتهم و آبائهم كانوا متسامحين معهم في أحيان كثيرة ، كما كانت تتعارض سلطة الأب و قسوته مع سماحة الأم وعطفها أو العكس صحيح في أحيان أخرى، فقد يصل هذا التذبذب إلى درجة التناقض في أساليب التربية ، فقد يثاب الابن على سلوك معين وقد يعاقب عليه مرة أخرى، وعموما يرى الشباب بان الحب و التسامح كان موجودا في الأسرة و لكن دون أن ينكروا وجود العنف إلى جانبه من حين لآخر.

المبحث الثالث: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية:

الجدول رقم (28)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس وعلاقته بحب المدرسة

حب المدرسة / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	115	%66,90	57	**%33,10**	172	%100
أنثى	140	**%82,40**	30	%17,60	170	%100
المجموع	255	%74,60	87	%25,40	342	%100

يوضح لنا الجدول رقم (28) و الذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب الجنس وعلاقته بحب المدرسة بأن أغلب المبحوثين الشباب كانوا يحبون المدرسة وذلك بنسبة 74,60% مقابل 25,40 % لا يحبونها، و تتوزع هذه النسب بدورها حسب الجنس ، حيث نلاحظ بأن أعلى نسبة سجلت عند الإناث اللواتي كن يرغبن بمدارسهن و قدرت النسبة ب 82,40 % مقابل 66,90% لدى الذكور، في حين أنه كانت نسبة الذكور مرتفعة بالنسبة للذين كانوا لا يحبون المدرسة و قدرت ب 33,10% مقابل 17,60 %للإناث.

نستنتج من خلال نتائج هذا الجدول بأن معظم المبحوثين كانوا يحبون مدارسهم و ربما هذا ما يفسر بأن أغلبهم طلبة جامعيون، إلا أن ربع أفراد العينة كانوا لا يرغبون في المدرسة خاصة الذكور ، وقد أرجع الشباب ذلك إلى عدة أسباب أهمها: كان بسبب المعلمين سواء بسبب عنفهم أو بسبب التمييز والتهميش الذي كانوا يعيشونه داخل القسم إلى غير ذلك، كما أن للظروف المعيشية الصعبة دورا هاما في عدم رغبة الذكور خاصة للذهاب للمدرسة،حيث من خلال إجاباتهم كانوا يرون بأن المدرسة هي مضيعة للوقت و أنها لا بد من العمل لمساعدة الأسرة في توفير احتياجاتها الأساسية ، كما اعتبر البعض أن المدرسة مملة جدا و مقيدة لحريتهم فكانوا يهربون منها حتى تم توقفهم او توقيفهم نهائيا عنها،كما تجدر الإشارة هنا إلى بعض المبحوثين الذين صرحوا بأن الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد

كانت مؤثرة جدا على حياتهم على أكثر من صعيد، فبعضهم صرحوا بأنهم كانوا يواجهون صعابا لذهابهم للمدرسة بسبب " الإرهاب" على حد تعبيرهم خاصة هؤلاء الذين كانوا يقطنون في مناطق جبلية أو قرى نائية آنذاك مما كان يعرض حياتهم للخطر،ما جعلهم يكرهون الدراسة و يتوقفون عنها نهائيا.و مع تعدد إجابات المبحوثين يبقى المعلم هو السبب الرئيسي حسب الشباب في عدم رغبتهم للمدرسة و لا يمكن لنا أن ننكر أهمية المعلم في العملية التعليمية ككل و بأن الكثير من التلاميذ تسربوا من المدرسة بسبب المعلم إلى جانب أسباب أخرى ،خاصة في الأطوار التعليمية الأولى كالابتدائي والمتوسط.

الجدول رقم (29)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس وعلاقته بتعرضهم للعنف من طرف المعلم

عنف المعلم / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	129	**%75**	43	%25	172	%100
أنثى	98	%57,60	72	**%42,40**	170	%100
المجموع	227	**%66,40**	115	%33,60	342	%100

من خلال قراءة الجدول رقم (29) والذي يوضح لنا مدى تعرض المبحوثين للعنف من طرف معلميهم في الأطوار التعليمية الثلاثة، يتبين لنا بأن 66,40 % من المبحوثين تعرضوا للعنف من طرف معلميهم في مقابل33,60% لم يتعرضوا لذلك،حيث أن الذكور كانوا أكثر عرضة للعنف من طرف المعلم و ذلك بنسبة 75 %مقابل 57,60% من الإناث ،في حين أن 42,40% من الإناث لم يتعرضن للعنف مقابل 25% فقط من الذكور لم يتعرضوا لعنف المعلم.

إن نتائج هذا الجدول توضح لنا بأن أغلب الشباب تعرضوا للعنف من طرف معلميهم في مختلف الأطوار التعليمية الثلاثة، كما لاحظنا بأن الذكور كانوا أكثر عرضة للعنف من الإناث.إن الجزائر اليوم تحتل المرتبة الأولى مغاربيا من حيث العنف في مؤسساتها التربوية ،وقد تحدثت وزارة التربية الوطنية كما

تحدث الكثير من الأساتذة و الباحثين و المختصين في مجال التربية و الاجتماع و النفس و غيرها عن الظاهرة، إلا أن البعض تجنبوا التطرق لعنف المعلم كعامل رئيسي في الاعتداءات التي تمارس في المدارس من طرف المعلمين ضد التلاميذ،و في هذا الصدد يرى الأستاذ " لعبيدي العيد"بأنه من الضروري الحديث عن العنف الذي يأتي من الطرف الآخر أي المعلمون، فالكثير منهم حسبه يعيشون في نظام العادات حيث يبدوا العنف الممارس على التلاميذ أمرا طبيعيا، و غالبا ما لا يقبلون مناقشتهم في هذا الأمر لأنهم يعتبرونه جزءا من الحياة المدرسية ...فلقد وجدوا أسلافهم أو من سبقوهم في المهنة على هذه الطريقة و هم على ذلك يتبعونهم.

ولا يمكن الإنكار بأن بعض المعلمين قد تسببوا في كوارث حقيقية على صعيد التعامل مع التلاميذ وذلك بالتعدي عليهم و إذلالهم و الاستخفاف بعقولهم و تحقيرهم وتسببوا حتى في عاهات وقتل تلامذتهم.

الجدول رقم (30)

يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية العنف الذي تعرضوا له من قبل المعلم وعلاقته بالأطوار التعليمية (متعدد الإجابات)

الطور التعليمي / نوعية العنف	إبتدائي		متوسط		ثانوي		كل الأطوار		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عنف لفظي(السب و الشتم)	33	%16,92	49	%28,50	10	**%40**	05	%29,41	97	%23,71
عنف مادي (الضرب)	96	**%49,23**	80	**%46,50**	07	% 28	06	**%35,29**	189	**%46,21**
عنف نفسي(السخرية و الاستهزاء والتحقير)	66	%33,84	43	%25	08	%32	06	**%35,29**	123	%30,07
المجموع	195	%100	172	%100	25	%100	12	%100	409	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (30) والذي يبين لنا نوعية العنف المستعمل من طرف المعلم حسب الأطوار التعليمية الثلاثة، يتضح لنا بأن العنف المادي (الضرب) هو أكثر أنواع العنف استعمالا من طرف المعلمين و ذلك بنسبة قدرت ب 46,21% يليها مباشرة العنف النفسي (السخرية و الاستهزاء و التحقير..) بنسبة 30,07% ، في حين أن العنف اللفظي أقل استعمالا من الأنواع العنف الأخرى وذلك بنسبة 23,71% .

كما لاحظنا من خلال هذا الجدول بأن الطور الابتدائي هو أكثر الأطوار التعليمية التي يستخدم فيها العنف ضد التلاميذ (195حالة)بعدها الطور المتوسط و يليها الطور الثانوي، كما يبين هذا الجدول بأن العنف المادي (الضرب) هو أكثر استخداما في الطور الابتدائي و ذلك بنسبة 49,23% ، يليها العنف النفسي (السخرية و التحقير و الاستهزاء) بنسبة 33,84% ،بينما العنف اللفظي 16,92 %،أما بالنسبة للطور المتوسط فإننا نلاحظ بأن العنف المادي (الضرب) هو الأكثر شيوعا حيث قدرت النسبة ب 46,50% ، بينما العنف اللفظي (السب و الشتم) في المرتبة الثانية بنسبة 28,50% ، في حين أن العنف النفسي قدرت نسبته ب 25%، أما بالنسبة للطور الثانوي فإن العنف اللفظي هو الأكثر استعمالا مع التلاميذ حيث قدرت نسبته ب 40 %، يليها العنف النفسي ب 32 %، بينما العنف المادي (الضرب) قدرت نسبته ب 28%، في حين أننا لاحظنا بأن الشباب الذين صرحوا بأنهم تعرضوا للعنف في جميع الأطوار التعليمية فإن العنف المادي و النفسي جاؤوا بنفس النسبة و التي تمثلت ب 35,29% ، بينما العنف اللفظي قدرت نسبته ب 29,41% .

بناءا عليه نستنتج بأن التلاميذ في الطور الابتدائي هم الأكثر عرضة للعنف من الأطوار الأخرى (المتوسط و الثانوي)،كما توصلنا من خلال نتائج هذا الجدول بأن أشكال و أنواع العنف و العقاب تتنوع حسب كل مرحلة تعليمية حيث ينتشر العنف المادي (الضرب) و العنف النفسي (السخرية و التمييز والتحقير..) في الطور الابتدائي بينما ينتشر العنف المادي واللفظي في الطور المتوسط ، في حين أن أكثر أنواع العنف استخداما في الطور الثانوي من طرف المعلمين ضد تلاميذهم هو العنف اللفظي والنفسي، فحسب إجابات الشباب المبحوثين يكون العقاب في الطور الابتدائي على أشده حيث يكون المعلمون أكثر عنفا نوعا ما ، فتتعدد أشكال العنف في هذه المرحلة بين عنف مادي كالضرب بالعصا (فكلهم يذكرون جملة " العصا لمن عصى " التي طالما تغنى بها المعلمون على أسماع تلاميذهم) أو الضرب بالكتاب أو باليد (الصفعة)، إلى استعمال العنف النفسي كالسخرية و الاستهزاء و التحقير والتمييز بين التلاميذ على أساس المستوى أو النجاح الدراسي أو على أساس الطبقة الاجتماعية

وهكذا...ولا شك في أن لهذه المعاملات القاسية آثارها السلبية على نفسية التلميذ و شخصيته،أما بالنسبة للطور المتوسط فنفس المعاملة تتكرر بين العنف المادي و العنف اللفظي و كلنا ندرك بأن هذه المرحلة هي بداية المراهقة ، و تعرض التلميذ المراهق للعنف من طرف المعلم يجعله أكثر سخطا و إحباطا فتنشأ لديه كراهية للتعليم و المعلم و المدرسة على حد سواء، و لعل هذه من أهم أسباب التسرب المدرسي في هذه المرحلة، أما الطور الثانوي و الذي يتحاشى فيها المعلم أن يضرب التلاميذ خوفا منهم أو عليهم، لأنهم غالبا يكونون في نهاية مرحلة المراهقة و نضجهم الجسدي قد اكتمل وبالتالي صاروا شبابا لذلك قد يتحاشى المعلم العنف المادي و يستبدله بالعنف اللفظي و النفسي ، و لكن هنا تجدر الإشارة إلى أن أشد ما يضايق التلميذ في هذه المرحلة هو التوبيخ والإهانات اللفظية أمام زملائه لذلك غالبا ما نسمع بأن التلميذ في الثانوية ضرب أستاذا أو مراقبا لمجرد إهانة أو تحقير من طرفهم.

وعليه نستنتج بأن بعض المعلمين يستعملون العنف ضد تلاميذهم حسب مراحلهم العمرية، فكلما قل عمر التلميذ كان العنف المادي (الضرب) أفضل وسيلة لتأديبه، و كلما ارتفعا سنه كان العنف اللفظي والإهانات و التحقير أفضل وسيلة لعقابه.

الجدول رقم (31)

توزيع أفراد العينة حسب تعلمهم العنف من المدرسة

تعلمت العنف من المدرسة	التكرار	النسبة
نعم	145	**%42,40**
لا	189	**% 55,30**
بدون إجابة	08	%2,30
المجموع	342	%100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول رقم (31) والذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب تعلم العنف من المدرسة ، يتبين لنا بأن 55,30 %من المبحوثين صرحوا لنا بأنهم لم يتعلموا العنف من المدرسة، في حين أن 42,40 %منهم صرحوا بأنهم تعلموا سلوك العنف من المدرسة ، بينما2,30% امتنعوا عن الإجابة.

نستنتج من خلال ما سبق بأن معظم المبحوثين يرون بأنهم لم يتعلموا سلوك العنف من المدرسة ولكن بفارق غير كبير نجد بالمقابل من المبحوثين من يعتقدون بأنهم تعلموا العنف من المدرسة من المدرسة و ذلك لعدة أسباب ذكرها لنا بعض المبحوثين

ولعل من أهمها الأسباب على الإطلاق هو المعلمين من خلال تعنيفهم اللفظي و الجسدي و النفسي من خلال استهزائهم و تحقيرهم لقدراتهم و التمييز بينهم و بين زملائهم ، كل هذا يراه الشباب سببا في إحباطهم و تعلم العنف منهم،كما أن لرفقاء السوء سواء كانوا زملاء أو غير ذلك لهم دور في تعلم سلوكات منحرفة منها العنف اللفظي و الجسدي كما أن السخرية وهي نوع من العنف النفسي الذي تعرض له بعض المبحوثين سواء كان من المعلم أو من الزملاء كانت سببا في اكتساب سلوك العنف وتعلمه للرد على مضايقة الزملاء خاصة،فالسخرية تجعل الفرد يشعر بكمية كبيرة من الغضب و القلق و الإهانة يبحث لها عن تنفيس في شكل سلوكات عدوانية متى أتيحت له الفرصة لذلك

الجدول رقم (32)

يبين توزيع أفراد العينة حسب مشاجرتهم مع زملائهم وعلاقته بتعلمهم سلوك العنف من المدرسة

تعلم العنف / المشاجرة مع الزملاء	نعم		لا		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	134	**%62**	82	%38	_	_	216	%100
لا	11	%08,73	107	**%84,92**	08	%6,34	126	%100
المجموع	145	%42,40	189	**%55,30**	08	%2,30	342	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (32) يتبين لنا بأن 55,30 % من الشباب المبحوثين صرحوا بأنهم لم يتعلموا سلوك العنف من المدرسة في حين أن 42,40% يرون عكس ذلك أي أنهم تعلموا العنف من المدرسة ،و تتوزع هذه النسب حسب شجار المبحوثين مع زملائهم حيث نلاحظ بأن 84,92% من الذين أجابوا بأنهم لم يتشاجروا مع زملائهم يرون بأنهم لم يتعلموا العنف من مدرستهم،مقابل 08,73 % يرون العكس أي انه تعلموا العنف من المدرسة مع أنهم لم يتشاجروا مع زملائهم، بينما نلاحظ بأن 62 % من الشباب الذين صرحوا بأنهم كانوا يتشاجرون مع زملائهم بأنهم تعلموا العنف من المدرسة في حين نجد بان 38 %منهم يعتقدون بأنهم لم يتعلموا العنف من المدرسة.

يمكن لنا أن نستنتج من خلال هذا الجدول بأن هناك علاقة بين متغير الشجار مع الزملاء و تعلم العنف من المدرسة ، فعظم الشباب الذين أقروا بأنهم كانوا يتشاجرون كثيرا في المدرسة مع زملائهم يرون بأنهم تعلموا سلوك العنف منها،في حين أن هناك نسبة كبيرة من الذين لم يتشاجروا في المدرسة مع زملائهم يرون بأنهم لم يتعلموا العنف من المدرسة ، لذلك نستنتج بأن من كانت له شجارات مع زملائه يرى بأنه تعلم العنف من المدرسة و العكس صحيح.

الجدول رقم (33)

يبين توزيع أفراد العينة حسب تطور الشجارات إلى مشادات عنيفة وعلاقته بتعلمهم سلوك العنف (بالنسبة للذين أجابوا ب"نعم")

تعلم العنف / تطور الشجارات	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	106	**%68,80**	48	%31,20	154	%100
لا	27	%43,50	35	**%56,50**	62	%100
المجموع	133	**%61,60**	83	%38,40	216	%100

يبين لنا الجدول رقم (33) توزيع أفراد العينة حسب تطور الشجارات إلى مشادات عنيفة وعلاقتها بتعلم سلوك العنف من المدرسة بالنسبة للذين أجابوا ب " نعم" (كانوا يتشاجرون مع زملائهم أنظر الجدول رقم (32)) ، يتضح لنا بأن 68,80 %من المبحوثين قالوا بأن الشجارات كانت تتطور لمشادات عنيفة مع زملائهم لذلك يرون بأنهم تعلموا العنف من المدرسة، مقابل 31,20 % لا يعتقدون ذلك. بينما نجد بأن 56,50 % كانت شجاراتهم لا تتطور إلى مشادات عنيفة لذلك لا يعتقدون بأنهم تعلموا العنف من المدرسة في حين أن 43,50% من الشباب صرحوا بأن شجاراتهم مع زملائهم لم تتطور لمشادات عنيفة و لكن مع ذلك يرون بأنهم تعلموا سلوك العنف من المدرسة لأسباب أخرى.

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نستنتج بأن كثرة الشجارت و تطورها إلى مشادات عنيفة يراها المبحوثين سببا في تعلمهم لسلوك العنف في المدرسة، فكثيرا ما نسمع من الآباء و الأمهات أن ابنها كان مهذبا و سلوكه مؤدب و لكن منذ دخوله إلى المدرسة تغير سلوكه و أصبح عدوانيا أو عنيفا ويقول كلاما بذيئا وألفاظا نابية وهذا ما نراه أنه نتيجة للتفاعل مع زملائه في المدرسة أو حتى رفقاء السوء ، كما لاحظنا من خلال إجابات المبحوثين أن الطور الابتدائي و المتوسط هي أكثر الأطوار التي شهد فيها الشباب شجارات مع زملائهم و تطورت معهم إلى مشادات عنيفة ، حيث أن التلميذ في

هذه المراحل يكون لا زال طفلا او في بداية المراهقة وبالتالي عدم الوعي لديه يجعله يكتسب سلوكات سلبية من مجرد الملاحظة أو من مجرد موقف تفاعلي حصل معه.

فحسب نظرية التعلم الاجتماعي فإن الأفراد (خاصة الأطفال و المراهقين) يتعلمون كلا من السلوك المنحرف و المبررات المصاحبة لذلك،فالتعلم يكون مباشرا عندما يتم من خلال الموقف التفاعلي (الشجارات) أو غير المباشر من خلال التقليد أو محاكاة نموذج معين أي من خلال الملاحظة دون أن يشارك في الشجار،خاصة إذا لم يعاقب المعتدي على ذلك وهذا ما يفسر بأن الشباب يرون بأنهم اكتسبوا سلوك العنف من المدرسة.

الجدول رقم (34)

يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية العنف المستخدم في الشجار مع زملائهم (بالنسبة للذين أجابو ب "نعم")

نوعية العنف	التكرار	النسبة
السب و الشتم و السخرية	52	%24,07
الضرب و العراك بالأيدي	52	**%** 24,07
العنف المادي و اللفظي(الاثنين معا)	112	**%51,85**
المجموع	216	**%**100

يبين لنا الجدول رقم (34) نوعية العنف المستخدم في الشجارات خاصة تلك التي تطورت لمشادات عنيفة بين المبحوثين و زملائهم، نلاحظ بان أغلب الشباب صرحوا بأنهم كانوا يستخدمون العنف المادي واللفظي في مشاداتهم مع زملائهم وهذا ما توضحه النسبة المقدرة ب 51,85 **%**، في حين أن 24,07 **%**صرحوا بأنهم كانوا يستعملون العنف اللفظي من السب و الشتم وغيرها،بينما الضرب و العراك بالأيدي قدرت نسبته ب 21,30 **%**.

إن معظم الشجارات التي كانت تتم بين المبحوثين و زملائهم في المدرسة و كانت تتطور إلى مشادات عنيفة كانت تستعمل فيها كل أنواع العنف بداية من العنف اللفظي كالسب و الشتم و غيرها إلى العنف المادي كالضرب و العراك بالأيدي،خاصة و أن معظم هذه الشجارات كانت تتم بين الذكور حتى صرح لنا بعضهم بأنه كانوا يستعملون أحيانا فيها حتى آلة حادة أو السكين و كان ذلك في الطور المتوسط أو الثانوي و هذا أخطر ما صرح به هؤلاء و هو استعمال السلاح الأبيض في مشادات لتلاميذ في المدارس،و هنا ندرك تماما مدى استفحال العنف في المدارس الجزائرية بكل أشكاله لدرجة حمل التلميذ المراهق للسلاح لمجرد الشجار مع زميله، فإذا كان هذا ما وصل إليه مستوى العنف بين التلاميذ في المؤسسات التربوية فلا عجب اليوم من ارتفاع الجريمة و تطورها في المجتمع الجزائري ككل.

الجدول رقم (35)

يبين توزيع أفراد العينة حسب تعلم سلوك العنف من المدرسة وعلاقته بقبولهم العنف في المجتمع

قبول العنف / تعلم العنف	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	100	**%68,96**	45	%31,03	145	%100
لا	85	%44,97	104	**%55,02**	189	%100
بدون إجابة	05	%62,50	03	%37,50	08	%100
المجموع	190	**%55,55**	152	%44,44	342	%100

يبين لنا الجدول رقم (35) من خلال قراءته إحصائيا بأن 68,96% من المبحوثين الذين يرون بأنهم تعلموا سلوك العنف من المدرسة أجابوا بأن العنف هو سلوك مقبول في المجتمع الجزائري مقابل 31,03 % لا يوافقون على ذلك،في حين نجد بأن 55,02 % ممن قالوا بأنهم لم يتعلموا العنف من

المدرسة يرون بأنه أيضا غير مقبول في المجتمع مقابل 44,97% يرونه بأنه مقبولا رغم أنهم لم يتعلموا سلوك العنف من المدرسة.

إن تعلم العنف من المدرسة له علاقة بآراء المبحوثين حول قبول العنف في المجتمع بحيث نلاحظ بأن أغلب المبحوثين الذين صرحوا بأنهم تعلموا العنف من المدرسة يرون بأن العنف هو سلوك مقبول في المجتمع الجزائري و العكس صحيح،فالشباب الذين تعرضوا للعنف من طرف معلميهم و زملائهم جعلهم يؤمنون بان العنف في المجتمع هو سلوك مقبول، بحيث يعيشه و يراه و يمارسه أيضا فيصبح العنف والعدوانية ظاهرة عادية جدا لا تعتبر استثناءا في المجتمع بل يمارسها المعلم و الأقران .

إن المدرسة هي مجتمع مصغر في ذاته و هي في نفس الوقت الحلقة التي توصل بين الفرد و مجتمعه، يتعلم الفرد من خلالها العلوم و المعارف و المبادئ و القيم فيتعلم كيف يعامل غيره ،و يتعاون معه، لذلك من المفروض أن تكون هذه المؤسسة خالية من الظلم في المعاملة ،و من سوء الأدب لذلك يظل المعلم خاصة أكثر من أي شخص آخر مسؤولا عن توفير الظروف التعليمية و النفسية لتحقيق ذلك، لأن عنف المتعلمين في كثير من الأحيان هو رد عنف جاءهم من المعلمين.

المبحث الرابع: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة:

الجدول رقم(36)

يبين توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي وعلاقته بالتصرف بالعنف نتيجة الإحباط

التصرف بعنف / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	06	**%100**	_	_	06	%100
متوسط	20	**%51,30**	19	%48,70	39	%100
ثانوي	54	**%65,90**	28	%34,10	82	%100
ليسانس	112	**%65,50**	59	% 34,50	171	%100
ماستر	21	**%51,20**	20	%48,80	41	%100
دكتوراه	02	**%66,70**	01	%33,30	03	%100
المجموع	215	**%62,90**	127	%37,10	342	%100

نلاحظ من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (36) الذي يبين المستوى التعليمي للمبحوثين و علاقته بدفعهم للتصرف بعنف في حالة إحساسهم بالإحباط ،يتضح لنا بأن 100 % من الشباب الذين لديهم مستوى ابتدائي أي كلهم يوافقون على أن الإحباط و الظلم يدفعهم للتصرف بعنف تجاه الآخرين،بينما الذين لديهم مستوى دكتوراه أقروا بأن الإحباط يدفعهم للتصرف بعنف و ذلك بنسبة قدرت ب 66,70% مقابل 33,30% غير موافقين على ذلك، كما أن المبحوثين الذين لديهم مستوى ثانوي و الليسانس موافقين على أن الإحباط و الظلم يدفعهم للتصرف بعدوانية و عنف تجاه الآخرين و ذلك بنسب متقاربة قدرت ب 65,90 %للمستوى ثانوي و 65,50% لمستوى الليسانس، مقابل 34.10% أجابوا ب "لا" للثانوي و 34,50% لمستوى الليسانس.أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى الماستر والمتوسط أيضا يرون بان الإحباط و

الظلم يدفعهم للتصرف بعنف تجاه الآخرين وقد جاءت النسب متقاربة قدرت ب 51,20% لمستوى الماستر و51,30 %لمستوى المتوسط في حين أن الذين يرون عكس ذلك أي الذين أجابوا ب "لا" نجد بان 48,80 % لمستوى الماستر و48.70% لمستوى المتوسط .

من خلال نتائج هذا الجدول نستنتج بأن أغلب الشباب بمختلف مستوياتهم التعليمية أقروا بأن الظلم والإحباط يدفعهم للتصرف بعنف وعدوانية تجاه الآخرين، خاصة الذين لديهم مستوى ابتدائي، حيث نلاحظ بان المستوى التعليمي للأفراد ليس له علاقة ذات تأثير واضح بممارسة العنف في حال تعرضهم للإحباط ، و حسب أنصار نظرية الإحباط فإن العدوان _ السلوك العنيف عبارة عن رد فعل طبيعي لما يواجهه الفرد من إحباطات حيث أن الإحباط يولد طاقات في النفس من الضروري أن تخفف أو تصرف بأسلوب ما حتى يشعر الفرد بالراحة منها، و من أساليب التخفيف لهذه الطاقات السلوك العدواني،حيث اعتبروا بأن العدوان هو استجابة فطرية للإحباط تزداد شدته كلما زاد الإحباط (خبرة مؤلمة)، وبالتالي قد لا يكون للمستوى التعليمي للفرد تأثير كبير على كبت إحباطاته و عدم التعبير عنها بالعنف تجاه الآخرين.لذلك لاحظنا بأن معظم الشباب بمختلف مستوياتهم العلمية و الثقافية يدفعهم الإحباط والظلم للتصرف بعدوانية و عنف اتجاه الآخرين خاصة الشباب الذين لديهم مستوى تعليمي منخفض جدا (الإبتدائي) كلهم يرون بأن تعرضهم للإحباط يدفع بهم للتصرف بالعنف.

الجدول رقم (37)

يبين توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي وعلاقته بنوعية رد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين

رد الفعل / المستوى التعليمي	ترد بعنف لفظي(سب وشتم)		ترد بعنف مادي(ضرب)		أسامحه ولا أرد عليه		حسب حالتي النفسية		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	02	**%33,33**	02	%33,33	02	%33,33	_	_	_	_	06	%100
متوسط	15	**%38,50**	12	%30,80	10	% 25,60	02	%05,10	_	_	39	%100
ثانوي	28	**%34,10**	22	%26,80	26	%31,70	04	%04,90	02	%02,40	82	%100
ليسانس	67	%39,20	24	%14	73	**%42,70**	04	%02,30	03	%01,80	171	%100
ماستر	10	%24,40	03	%07,30	28	**%68,30**	_	_	_	_	41	%100
دكتوراه	_	_	_	_	03	**%100**	_	_	_	_	03	%100
المجموع	117	%34,20	63	%18,40	147	%43	10	%02,90	05	%01,50	342	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (37) يتبين لنا بأن 100% من الشباب الذين لديهم مستوى دكتوراه يكون رد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين هو التسامح و عدم الرد على الإهانة ، في حين أن المبحوثين الذين لديهم مستوى الماستر فإنهم أيضا يسامحون و لا يردون على الإهانة و ذلك بنسبة تقدر ب 68,30 % مقابل 24,40 % صرحوا بأنهم يردون بعنف لفظي في حين أن 7,30% يردون بعنف مادي (الضرب)،أما بالنسبة لمستوى الليسانس فإن رد فعلهم الأول يكون بالتسامح و عدم الرد على الإساءة و ذلك بنسبة تقدر ب 42,70 %، يليها الرد بالعنف اللفظي (السب و الشتم) بنسبة 39,20% ثم العنف المادي ب 14% ،أما 2,30% فيكون ردهم حسب حالتهم النفسية مقابل 1,80% امتنعوا عن الإجابة.أما بالنسبة للمستوى الثانوي فإن العنف اللفظي هو ردهم الأول حسب إجابات المبحوثين و ذلك بنسبة تقدر ب 34,10% يليها مباشرة التسامح و عدم الرد عليه بنسبة 31,70 % ثم العنف المادي (الضرب) بنسبة 26,80 %، في حين نجد بأن 4,90% صرحوا بأن ردهم غالبا يكون حسب حالتهم النفسية مقابل 2,40 % امتنعوا عن الإجابة.

كما يوضح هذا الجدول بالنسبة للذين لديهم مستوى المتوسط بأن رد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة يكون بالعنف اللفظي (السب و الشتم) و ذلك بنسبة مقدرة ب 38,50 % يليها مباشرة الرد بالعنف المادي (الضرب) بنسبة 30,80 %، في أن نسبة الذين صرحوا بأنهم يسامحون و لا يردون على الإهانة هي 25,60%، بينما نلاحظ بأن 5,10% أجابوا بأن رد فعلهم يكون حسب حالتهم النفسية,أما بالنسبة للمستوى الابتدائي فإن ردود فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين جاءت بنسب متساوية قدرت ب 33,33% للرد بالعنف اللفظي و المادي و التسامح.

بناءا على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج بأن أغلب الشباب الذين لديهم المستويات التعليمية الثلاثة الأولى (ابتدائي _متوسط _ثانوي) يكون رد فعلهم الأول إزاء تعرضهم للإهانة من الآخرين بالعنف اللفظي إلى جانب العنف المادي خاصة الذين لديهم مستوى المتوسط و الابتدائي، في حين أننا لاحظنا بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب كان رد فعلهم تجاه إهانة الآخرين هو التسامح وعدم الرد على الإهانة ، كما أن الرد حسب الحالة النفسية خاصة في المستويات التعليمية (المتوسط والثانوي)التي يكون عليها المبحوث فإذا كان محبطا كان رده عنيفا و إذا كانت نفسيته جيدة فلا يبالي بالإهانة على حد تعبير أحد الشباب،لذلك نستنتج بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب كلما

كان رد فعلهم سلمي أكثر في حال تعرضهم للإهانة من أحد الأشخاص،أي أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي وبين التصرف بعنف تجاه الآخرين.

الجدول رقم(38)

يبين توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي و علاقته بالتصرف بالعنف في حال عدم تلبية احتياجاتهم بسبب غلاء المعيشة

التصرف بعنف (غلاء المعيشة) / المستوى التعليمي	نعم		لا		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	05	**%83,30**	01	%16,70	_	_	06	%100
متوسط	21	**%53,84**	17	%43,58	01	%02,56	39	%100
ثانوي	37	%45,12	44	**%53,65**	01	%01,21	82	%100
ليسانس	44	%25,70	127	**%74,30**	_	_	171	%100
ماستر	12	%29,26	28	**%68,29**	01	%2,43	41	%100
دكتوراه	_	_	03	**%100**	_	_	3	%100
المجموع	119	%34,79	220	**%64,32**	03	%0,87	342	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (38) والذي يوضح لنا رأي المبحوثين بأن غلاء المعيشة و عدم تلبية احتياجاتهم يدفعه للتصرف بعنف تجاه الآخرين و علاقته بمستواهم التعليمي، يتضح لنا بأن 64,32% من الشباب المبحوثين لا يوافقون على هذا الرأي أي أن عدم تلبية احتياجاتهم لا يدفعهم للتصرف بعدوانية مقابل 34,79% موافقون على هذا الرأي و تتوزع هذه النسب حسب مستوى

التعليمي لهم حيث نلاحظ بأن 100% من الشباب الذين لديهم مستوى دكتوراه يرون بأن غلاء المعيشة و عدم تلبية احتياجاتهم ليس له علاقة للتصرف بعنف اتجاه الآخرين ، أما بالنسبة للذين لديهم مستوى الليسانس فإن 74,30 %أيضا غير موافقين على هذا الرأي مقابل 25,70 %موافقون عليه، كما أن الشباب الذين لديهم مستوى الماستر أيضا نلاحظ بأن 68,29 %غير موافقين على هذا الرأي في حين أن 29,26% موافقين على ذلك.

وتتراجع نسبة الذين أجابوا ب"لا" إلى 53,65% بالنسبة للذين لديهم مستوى ثانوي مقابل 45,12% يرون بأن غلاء المعيشة يؤثر على سلوكاتهم و يدفعهم للتصرف بعنف تجاه الآخرين و هذا أيضا ما صرح به الشباب الذين لديهم مستوى الابتدائي حيث نقرأ 83,38% منهم موافقون على هذا القول، مقابل 16,70% غير موافقين عليه، في حين أن 53,84% و هي تمثل الشباب الذين لديهم مستوى متوسط ويرون بأن غلاء المعيشة و عدم تلبية احتياجاتهم يدفعهم للتصرف بعنف و عدوانية تجاه الآخرين، في حين أن 43,58 %يرون عكس ذلك.

نستنتج من خلال ما سبق بأن متغير المستوى التعليمي له علاقة بتصرف الشباب بعنف وعدوانية في حال غلاء المعيشة و عدم تلبية احتياجاتهم،بحيث نلاحظ بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض سلوك العنف لدى الشباب برغم غلاء المعيشة و عدم تلبية احتياجاتهم و العكس صحيح أي كلما انخفض المستوى التعليمي للشباب ارتفعت معه نسبة تصرفهم بالعنف تجاه الآخرين في حال عدم تحقيق احتياجاتهم ، و قد برر بعض المبحوثين بأن سلوك العنف هذا هو عبارة عن انتقام من الآخرين نتيجة الإحساس بالظلم و التهميش و عدم التحصيل على أبسط حقوق الحياة، كما أن الضغط و القلق الذي يأتي نتيجة عدم القدرة على تحقيق احتياجاتنا الأسرية يجعلني محبط و أغضب لأتفه الأسباب، هذا كان بالنسبة للذين لديهم مستوى تعليمي منخفض في حين أننا نلاحظ بأن الذين لديهم مستوى تعليمي مرتفع يتحكمون نوعا ما في غضبهم في حال عدم تلبية احتياجاتهم و لا يلجأون للتصرف بعدوانية لأنهم واعون بأن الآخرين لا دخل لهم في مشاكلهم الاجتماعية.

الجدول رقم(39)

توزيع المبحوثين حسب رأيهم في الشباب البطال الذين يحتجون بالعنف وعلاقته بمستواهم التعليمي

احتجاجات الشباب / المستوى التعليمي	نعم		لا		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	03	**%50**	03	**%50**	_	_	06	%100
متوسط	21	**%53,80**	18	%46,20	_	_	39	%100
ثانوي	42	**%51,21**	35	% 42,68	05	%6,09	82	%100
ليسانس	73	%42,69	96	**%56,14**	02	%1,16	171	%100
ماستر	14	%34,14	26	**%63,41**	01	%2,43	41	%100
دكتوراه	_	_	03	**%100**	_	_	3	%100
المجموع	153	%44,73	181	**%52,92**	08	%2,33	342	%100

يوضح لنا الجدول رقم (39) رأي المبحوثين حسب مستواهم التعليمي في احتجاجات الشباب البطال الذين يحتجون بطرق عنيفة (حرق و تكسير و تخريب ..) للمطالبة بحقوقهم، حيث يتبين لنا بأن 52,92% منهم غير موافقين على هذه السلوكات، مقابل 44,73% موافقين على تلك الاحتجاجات.

كما يتبين لنا أيضا بأن كل الشباب الذين لديهم مستوى الدكتوراه غير موافقون تماما على طريقة الاحتجاج بالعنف و ذلك بنسبة 100 %، في حين أن 63,41 % من الذين لديهم مستوى الماستر غير موافقين على ذلك، مقابل 34,14 % موافقين على الطريقة التي يحتج بها الشباب البطال، بينما نلاحظ نسبة الشباب غير موافقين تتراجع كلما انخفض المستوى التعليمي ،حيث نقرأ 56,14% وهي تمثل نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى الليسانس غير موافقين على الطريقة التي يحتج بها الشباب

البطال ، مقابل 42,69% موافقين عليها، أما بالنسبة للذين لديهم مستوى ثانوي نلاحظ بأن 51,21% موافقون على احتجاجات الشباب ويرونهم على حق في ذلك مقابل 42,68 %غير موافقون، و كذلك الأمر بالنسبة للذين لديهم مستوى تعليمي متوسط فإننا نلاحظ بأن 53,80% موافقون على ذلك مقابل 46,20 %غير موافقين ، أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى الابتدائي نلاحظ بأن 50% موافقين و 50 %غير موافقين على الطريقة العنيفة التي يحتج بها الشباب البطال للمطالبة بحقوقهم(العمل، السكن..).

من خلال ما سبق نستنتج بأن متغير المستوى التعليمي له تأثير على رأي المبحوثين باحتجاجات الشباب البطال الذي يعبر عن غضبه بطرق عنيفة، حيث أننا لاحظنا أن الشباب الذين لديهم مستوى (الليسانس _ ماستر_ دكتوراه) معظمهم رفضوا طريقة الاحتجاج العنيفة للشباب البطال والعكس صحيح بالنسبة للذين لديهم مستوى تعليمي منخفض (ابتدائي _ متوسط_ ثانوي) يرون بأن هؤلاء الشباب على حق في احتجاجاتهم على اعتبار أن حقوقهم مهضومة و يدافعون عنها بالقوة لأن الدولة لا تلتفت إليهم إلا من خلال هذه الاحتجاجات العنيفة.

وعليه يمكن القول بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب المبحوث كلما رفض الاحتجاج بطرق عنيفة كحرق العجلات المطاطية وتكسير وتخريب الممتلكات العمومية وغلق الطرقات للمطالبة بالعمل او السكن و غيرها،حيث يعتبره هؤلاء بأنها سلوكات غير حضارية والتي لا تأتي بنتيجة سوى بالفوضى و تعطيل مصالح المواطنين و عدم الاستقرار الداخلي.

الجدول رقم(40)

يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم بأن: "هناك أفراد لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف " وعلاقته بمستواهم التعليمي

التعامل بالعنف / المستوى التعليمي	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	06	**%100**	_	_	_	_	06	%100
متوسط	21	**%53,80**	12	%30,80	06	%15,40	39	%100
ثانوي	51	**%62,20**	25	%30,50	06	%7,30	82	%100
ليسانس	90	**%52,60**	57	%33,33	24	%14	171	%100
ماستر	13	%31,70	15	**%36,60**	13	%31,70	41	%100
دكتوراه	01	%33,30	02	**%66,70**	_	_	03	%100
المجموع	182	**%53,20**	111	%32,50	49	%14,30	342	%100

يتضح لنا من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (40) بأن كل المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي موافقون جدا على أن هناك أفراد في المجتمع لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف وذلك بنسبة قدرت ب 100% ،في حين أن الذين لديهم مستوى متوسط قدرت نسبة الذين قالوا موافق جدا ب 53,80 % مقابل 30,80% موافقون نوعا ما ، و 15,40 % غير موافقين على هذا الرأي.

كما أن المبحوثين الذين لديهم مستوى ثانوي نجد بأن 62,20 % موافقون جدا على أن هناك أفراد في المجتمع لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف، بالمقابل نجد بأن 30,50% موافقون نوعا ما ، و7,3% غير موافقين تماما على هذا الرأي، أما بالنسبة للذين لديهم مستوى الليسانس فإننا نلاحظ بأن 52,60% موافقين جدا على هذا الرأي مقابل 33,30 %موافقون نوعا ما ، و14 %غير موافقين على ذلك.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى الماستر نلاحظ بأن 36,60% موافقين نوعا ما في حين أن 31,70 % هي نسبة الموافقين جدا و غير الموافقين على هذا الرأي على حد سواء،كما أن الذين لديهم مستوى الدكتوراه نلاحظ بأن 66,70% صرحوا بأنهم موافقين نوعا ما على أن هناك أفراد في المجتمع الجزائري لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف ،مقابل 33,30 % موافقين جدا على هذا الرأي.

وعليه يمكن أن نستنتج بأنه لا يوجد فرق واضح بين آراء المبحوثين حسب مستوياتهم الدراسية فالشباب الذين لديهم مستوى ابتدائي و متوسط و ثانوي و حتى الليسانس لديهم موقف واحد و هو أنهم موافقون جدا على أن هناك أفراد في المجتمع الجزائري لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف، أو حسب تعبيرهم هناك أشخاص يجبرونك على التعامل معهم بالعنف، لأنهم لا يفهمون بالحوار ولا يقدرون الاحترام، أما بالنسبة للمستوى الماستر أو الدكتوراه فإن تبني هذا الرأي فيه نوع من التحفظ، أي أنهم موافقون نوعا ما على أن هناك أفراد لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف و لكن بتحفظ،أي العنف نمارسه ضد من يتعامل معنا بالعنف من باب المعاملة بالمثل، فليس من المنطقي أن يشتم أحد والديك على مسمع منك و تتعامل معه بلطف"على حد تعبير بعض الشباب"و لآن ظاهرة العنف اللفظي منتشرة جدا في المجتمع الجزائري فإنك ستجد من تتعامل معه بالعنف لا محالة.

وعليه فإن المستوى التعليمي ليس له تأثير كبير على مواقف المبحوثين، إلا أننا نستنتج بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب كلما ارتفع معه وعيهم بأن العنف له مواقف و ظروف معينة لممارسته ضد الآخر، وهذا دون أن ننسى بأن هناك نسبة (14,90%) قليلة نوعا ما غير موافقة تماما على ممارسة العنف ضد الآخرين لأي سبب كان و هذا باختلاف مستوياتهم التعليمية ما عدا المستوى الابتدائي ، إلا أن معظم الشباب يرون العنف سلوك طبيعي يصلح التعامل به دائما مع بعض الأفراد في المجتمع.

الجدول رقم(41)

يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم في أن" العنف سلوك مقبول في المجتمع " وعلاقته بمستواهم التعليمي

قبول العنف / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	06	**%100**	_	_	06	%100
متوسط	22	**%56,40**	17	%43,60	39	%100
ثانوي	47	**%57,30**	35	%42,70	82	%100
ليسانس	93	**%54,50**	78	%45,60	171	%100
ماستر	19	%46,30	22	**%53,70**	41	%100
دكتوراه	03	**%100**	_	_	03	%100
المجموع	190	**%55,60**	152	**%44,40**	342	%100

من خلال قراءة معطيات الجدول رقم (41) يتضح لنا بأن كل المبحوثين الشباب الذين لديهم مستوى ابتدائي و مستوى دكتوراه موافقون بنسبة 100 % على أن العنف هو سلوك مقبول في المجتمع الجزائري،بينما نلاحظ بأن 57,30% من الشباب الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي موافقون على أن العنف سلوك مقبول في المجتمع مقابل 42,70% يرونه غير مقبول، في حين أن 56,40 % من الذين لديهم مستوى متوسط صرحوا بأن العنف سلوك مقبول في مقابل 43,60% صرحوا بأنه غير مقبول، كما ان الذين لديهم مستوى الليسانس نلاحظ بأن 54,50 %موافقون على هذا الرأي مقابل 45,60% غير موافقين على ذلك، أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى الماستر فإننا نلاحظ بأن أغلبهم غير موافقين على أن العنف سلوك مقبول في المجتمع الجزائري و ذلك بنسبة قدرت ب 53,70 % مقابل 46,30 %موافقين على ذلك.

وعليه يمكن لنا أن نستنتج من خلال نتائج الجدول الموضح أعلاه بأن أغلب المبحوثين على اختلاف مستوياتهم التعليمية يرون بأن العنف هو سلوك مقبول في المجتمع الجزائري، إلا في حالة الشباب الذين لديهم مستوى الماستر يرون عكس ذلك أي أن أغلب المبحوثين صرحوا لنا بأن العنف هو سلوك غير مقبول في المجتمع، و عليه يمكن أن نقول بأن ليس هناك علاقة ذات تأثير واضح بين المستوى التعليمي للشباب و بين رأيهم في أن العنف سلوك مقبول في المجتمع الجزائري، حيث لاحظنا مثلا بأن كل الشباب الذين لديهم مستوى ابتدائي و مستوى الدكتوراه موافقون على أن العنف سلوك مقبول و هذا دليل على أن المستوى التعليمي للشباب ليس له علاقة برأيه في قبول العنف في المجتمع، و هنا تجدر الإشارة إلى المبحوثين الذين لديهم مستوى الدكتوراه و الليسانس خاصة الذين برروا إجاباتهم بقبول العنف بأن العنف هو سلوك غير حضاري و المنطق أن يكون غير مقبول في المجتمع و الأسرة وغيرها ولكن انتشاره الكبير في المجتمع و ممارسته من قبل جميع فئاته من شباب و نساء و مراهقين وكهول وحتى أطفال إلى جانب انتشار الاعتداء على الغير بهدف السرقة و تعاطي المخدرات ، عنف الأصول ضد الفروع ، انتشار جرائم القتل و الاعتداء الجنسي على الأطفال ...و غيرها كلها تجعلنا نسلم بان العنف في المجتمع الجزائري صار مقبولا خاصة مع غياب فعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وانتشار ثقافة " تخطي راسي " .

الجدول رقم(42)

يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم بأن "العنف أصبح ثقافة لدى الشباب " وعلاقته بمستواهم التعليمي

العنف ثقافة الشباب / المستوى التعليمي	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	05	**%83,30**	01	%16,70	_	_	06	%100
متوسط	25	**%64,10**	07	%17,90	07	%17,90	39	%100
ثانوي	44	**%53,70**	25	%50,50	13	%15,90	82	%100
ليسانس	93	**%54,40**	54	%31,60	24	%14	171	%100
ماستر	17	**%41,50**	15	%36,60	09	%22	41	%100
دكتوراه	02	**%66,70**	_	_	01	%33,30	03	%100
المجموع	186	**%54,40**	102	%29,80	54	%15,80	342	%100

من تحليل معطيات الجدول رقم (42) يتبين لنا بأن معظم المبحوثين باختلاف مستوياتهم التعليمية موافقين جدا على أن الشباب اليوم أصبح لديهم ثقافة عنف حيث نلاحظ بأن 54,40%منهم موافقون جدا على ذلك مقابل 29,80 %موافقين نوعا ما و 15,80% غير موافقين تماما على ذلك،حيث يوضح لنا هذا الجدول بأن 83,80 %من المبحوثين الذين لديهم مستوى ابتدائي صرحوا بأنهم موافقون جدا على أن العنف أصبح ثقافة عند الشباب اليوم ،مقابل 16,70 %موافقون نوعا ما على ذلك.

يليها مباشرة 66,70% و هي تمثل نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى الدكتوراه و موافقون جدا على أن العنف أصبح ثقافة الشباب في حين أن 33,30% غير موافقين على ذلك ،أما بالنسبة للذين لديهم مستوى المتوسط فإننا نلاحظ بأن 64,10 %موافقون جدا على هذا الرأي مقابل

17,90 % تمثل نسبة الذين صرحوا بأنهم موافقون نوعا ما ونفس النسبة للغير الموافقين على هذا الرأي. أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى التعليمي الليسانس فإننا نقرأ 54,50% للموافق جدا و31,60 %لموافق نوعا ما و 14 % لغير الموافق ، و كذلك بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى الثانوي حيث نلاحظ 53,70% و هي تمثل نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم موافقون على أن العنف أصبح ثقافة عند الشباب في حين أن 50.50 %موافقون نوعا ما بينما 15,90% تمثل نسبة الذين صرحوا بأنهم غير موافقين على هذا الرأي. أما أقل نسبة التي تمثل المبحوثين الذين وافقوا على أن العنف ثقاة الشباب اليوم فهي 41,50% وهي تمثل الشباب الذين لديهم مستوى الماستر مقابل 36,60% موافقون نوعا ما على ذلك و 22 % غير موفقين تماما على هذا الرأي.

وبناءا عليه نستنتج بأن معظم المبحوثين على اختلاف مستوياتهم التعليمية يرون بأن العنف أصبح ثقافة عند الشباب الجزائري من خلال سلوكياتهم اليومية ونمط حياتهم الاجتماعية خاصة ، فهم يعترفون على أنفسهم وأصدقائهم و إخوتهم وجيرانهم وغيرهم ويبررون ذلك بمقتضيات الحياة المعاصرة التي أصبحت تتطلب ذلك،فالظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي يعانيها الكثير من الشباب جعلتهم يعيشون الظلم و التهميش و الفراغ والإحباط كلها مقومات تجعل من الشباب يعيشون في حالة غضب و قلق دائم على حياتهم و مستقبلهم المجهول في ظل البطالة وانعدام فرص العمل وغلاء المعيشة، و من زاوية أخرى يرى بعض المبحوثين بأن تراجع دور المؤسسات التربوية كالأسرة والمدرسة والمساجد عن وظيفتها التربوية و الاكتفاء فقط بوظائفها الشكلية كالوظيفة البيولوجية والاقتصادية للأسرة و الوظيفة التعليمية دون التربوية للمدرسة و الوظيفة الشعائرية للمساجد دون التوعوية و التربوية الخلقية، كل هذا و غيره أنتج جيلا من الشباب غير مسؤول يعاني من نقص في التربية و الأخلاق والدين،جيلا استهلاكي يبحث عن نفسه فقط يجري وراء الربح السريع لا يفرق فيه بين الحلال و الحرام ، و من زاوية أخرى يراها البعض بأنه جيل عاش طفولته أو مراهقته على وقائع القتل و الذبح و العنف بأشكاله المروعة سنوات التسعينيات التي كان لها تأثير على حياة و ذهنية الفرد الجزائري، كل هذه العوامل و غيرها جعلت العنف جزءا من حياتنا وثقافتنا حيث يراها الشباب سببا كافيا و وافيا لسلوكات العنف التي أضحت من صلب ثقافتنا و ممارستنا الاجتماعية اليومية.

الجدول رقم(43)

يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم في المثل "أضربوا يعرف مضربو " وعلاقته بمستواهم التعليمي

المثل / المستوى التعليمي	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	05	**%83,30**	01	%16,70	_	_	06	%100
متوسط	22	**%56,40**	09	%23,10	08	%20,50	39	%100
ثانوي	53	**%64,60**	22	%26,80	07	%08,50	82	%100
ليسانس	78	**%45,60**	70	%40,90	23	%13,50	171	%100
ماستر	14	%34,10	15	**%36,60**	12	%29,30	41	%100
دكتوراه	_	_	2	**%66,70**	01	%33,30	03	%100
المجموع	172	**%50,30**	119	%34,80	51	%14,90	342	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم(43) يتضح لنا بأن أكثر من 50 % موافقين جدا على المثل القائل " اضربوا يعرف مضربوا" في حين أن 34,80% موافقين نوعا ما بينما 14,90 % غير موافقين عليه تماما، و تتوزع هذه النسب حسب المستوى التعليمي للمبحوثين حيث نسجل أعلى نسبة للذين لديهم مستوى إبتدائي ب 83,30 % أجابوا ب موافق جدا على هذا المثل في مقابل 16,70 % أجابوا ب موافق نوعا ما،يليها مباشرة 64,60% وهي تمثل نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى ثانوي وصرحوا بموافق جدا على هذا المثل في حين أن 26,80 %صرحوا ب موافق نوعا ما بينما نجد بأن 8,50 % صرحوا بأنهم غير موافقين على هذا المثل.

أما بالنسبة للمبحوثين الشباب الذين لديهم مستوى المتوسط نلاحظ بأن 56,40 % موافقون جدا على هذا المثل في المقابل نجد 23,10% موافقون نوعا ما بينما 20,50 %غير موافقين على

هذا المثل، أما بالنسبة للذين لديهم مستوى الليسانس نلاحظ بأن 45,60% هي نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم موافقين جدا على هذا المثل بينما 40,90 % موافقين نوعا ما ، في حين أن نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم غير موافقين قدرت ب 13,50% .

هذا ولا حظنا بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لأفراد العينة كلما تراجعت نسبة الموافقين على المثل القائل " اضربوا يعرف مضربو" حيث نقرأ 66,70 % و هي نسبة تمثل المبحوثين الذين لديهم مستوى التعليمي دكتوراه و صرحوا بأنهم موافقين نوعا ما، في حين أن 33,30% غير موافقين على هذا المثل، أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى الماستر فإننا نلاحظ بأن 36,60 %هي نسبة تمثل الذين صرحوا بأنهم موافقين نوعا ما على هذا المثل مقابل 34,10 % موافقين جدا في حين أن 29,30 % تمثل نسبة الذين صرحوا بأنهم غير موافقين على هذا المثل.

نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول بأن للمستوى التعليمي للشباب علاقة بمدى موافقتهم على المثل القائل " اضربوا يعرف مضربو"، حيث لاحظنا بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب كلما انخفضت نسبة موافقتهم على هذا المثل ، بحيث أن المستويات التعليمية المنخفضة (ابتدائي ،متوسط ، ثانوي) موافقون جدا على هذا المثل و بنسب تفوق 50 %، بينما كلما اتجهنا نحو المستويات التعليمية المرتفعة (الليسانس، الماستر، الدكتوراه) نلاحظ بأن نسبة الموافقين جدا تنخفض إلى ما دون 50% حتى تنعدم في مستوى الدكتوراه،وترتفع عند الإجابة موافق نوعا ما ، و مع ذلك نلاحظ بأن معظم الشباب موافقين على هذا المثل بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية، إلا أن شدة الموافقة عليه هي التي تختلف كلما ارتفع المستوى التعليمي لهم، حيث يبقى تطبيق هذا المثل بالنسبة لهم فيه نوع من التحفظ و العمل به يكون تحت ظروف معينة و أسباب مختلفة و مع أشخاص أيضا معينين.

المبحث الخامس: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الرابعة:

الجدول رقم (44)

يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية البرامج التي يتابعونها (متعدد الإجابات)

نوع البرامج	التكرار	النسبة
إخبارية	80	%09,54
اجتماعية	147	%17,54
رياضية	147	**%**17,54
ترفيهية	180	**%21,48**
دينية	132	**%**15,75
ثقافية	152	**%18,13**
المجموع	838	**%**100

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (44) يتبين لنا بأن البرامج الترفيهية تأتي في مقدمة البرامج المتابعة من قبل الشباب المبحوثين وذلك بنسبة تقدر ب 21,48**%** تليها مباشرة البرامج الثقافية بنسبة 18,13 **%** ثم البرامج الاجتماعية و الرياضية بنسب متساوية وهي 17,54 **%**،يليها البرامج الدينية بنسبة مقدرة ب 15,75**%** في حين أن البرامج الإخبارية في المرتبة الأخيرة ب 09,54**%** .

من خلال المعطيات السابقة نستنتج بأن البرامج الترفيهية تحظى بمتابعة كبيرة من قبل المبحوثين الشباب مقارنة بالبرامج الأخرى، تليها البرامج الثقافية و بنسب متقاربة نلاحظ بان البرامج الاجتماعية تحظى أيضا بمتابعة الكثيرين خاصة الإناث في حين أن البرامج الرياضية تحظى بمتابعة الذكور أكثر،بالإضافة إلى إقبال المبحوثين على البرامج الدينية،أما البرامج الإخبارية فهي أقل متابعة من طرف المبحوثين إذا ما قارناها بالبرامج الأخرى ،حيث يرى البعض بأنها أصبحت تتسم بأخبار العنف والقتل

و الاختطاف والأزمة الاقتصادية خاصة بالمجتمع الجزائري ،وأخبار الحرب و الدمار و لعل هذا ما يفسر سبب الإقبال على البرامج الترفيهية فلكل يبحث عن ما يرفه عن نفسه في التلفزيون أو الانترنت ..و كأن الشباب يعاني من إحباط جماعي يجعلهم يبحثون عن ما يسليهم ويرفه عنهم وينسيهم مشاكلهم الاجتماعية هروبا من الضغوطات اليومية لواقعهم المعاش.

الجدول رقم (45)

توزيع أفراد العينة حسب الوسيلة الإعلامية الأكثر استعمالا (متعدد الإجابات)

الوسيلة الإعلامية	التكرار	النسبة
التلفزيون	190	%44,50
الفيديو	14	%03,30
الإنترنت	223	**%52,20**
المجموع	427	**%100**

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول رقم (45) والذي يوضح لنا الوسيلة الإعلامية الأكثر استعمالا ومشاهدة لدى الشباب يتبين لنا بأن الانترنت هي أكثر وسيلة اعلامية مستعملة لدى الشباب و ذلك بنسبة **52,20 %**، يليها مباشرة التلفزيون بنسبة **44,50%** ، أما الفيديو فقد قدرت نسبته ب **3,30%** .

إن نتائج هذا الجدول تبين لنا بأن الانترنت هي أكثر الوسائل الإعلامية استخداما من طرف الشباب والتي يزداد الإقبال عليها يوما بعد الآخر، هذه الأخيرة التي أضحت في متناول كل أفراد المجتمع تقريبا و خاصة الشباب و المراهقين و حتى الأطفال من غير حسيب و لا رقيب، حتى و إن كانت لها ايجابيات عديدة إلا أن سوء استخدامها له سلبيات و تداعيات على صحة و حياة الفرد لا حصر لها. حيث تعرض هذه المواقع معلومات و برامج و صور و فيديوهات و أفلام مختلفة معظمها يتنافى مع قيم

المجتمع الثقافية و الدينية و الاجتماعية ، حتى و إن كان الكثير من الشباب يعتبرها بأنها ساهمت في تثقيفهم و تعريفهم بالمجتمعات الأخرى و ثقافاتها ، فالكثير اليوم أصبح مدمنا عليها و يعيش في عالم افتراضي خاصة مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي و انتشارها بصورة كبيرة بين أوساط الشباب والمراهقين الذين يبحثون اليوم عن الترفيه أكثر من أي شيء آخر.

إن الانفتاح الذي نعيشه اليوم على العالم الآخر (المتقدم) تحت مسمى مواكبة التقدم والعصرنة و التطور الذي يعطي للشباب إحساسا بالتطور و هو في الحقيقة إحساسا بالوهم والعيش في عالم افتراضي بعيد كل البعد عن واقعه يجعله يعيش في عالم من التناقضات بين قيم الانفتاح والمعاصرة أو ما يسمى بالتحضر و بين القيم التقليدية الأصيلة فيه، بين الحداثة والتقليد فلا هو بالعصري مالك التطور و العصرنة في كل أمور حياته و لا هو بالأصيل متمسك بعادات أجداده وقيمهم و تراثهم ومحافظ عليها.

إن التكنولوجيا تعد من أهم التطورات العلمية التي عرفها الإنسان نظرا لإيجابياتها العديدة وتزداد قيمة هذه الايجابيات إذا تحكمنا فيها و سيطرنا عليها و جعلناها تحت مراقبتنا وفق ما يتناسب مع قيمنا وعاداتنا و ديننا و أخلاقنا وثقافتنا عموما.

الجدول رقم(46)

يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس وعلاقته بنوعية الأفلام الأكثر مشاهدة لديهم (متعدد الإجابات)

الجنس / نوعية الأفلام	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
تاريخية	76	%21,70	35	%11,82	111	%17,18
خيالية و الرعب	60	%17,14	62	%20,94	122	%18,88
العنف و الإثارة	104	**%29,70**	42	%14,19	146	**%22,60**
الرومانسية	46	%13,14	104	**%35,13**	150	**%23,22**
الإباحية	40	%11,43	07	%2,36	47	%7,27
اجتماعية	18	%5,14	46	%15,54	64	%9,90
الكوميدية	06	%1,72	_	_	06	%0,93
المجموع	350	%100	296	%100	646	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (46) و الذي يوضح لنا توزيع المبحوثين حسب الجنس وعلاقته بنوعية الأفلام الأكثر مشاهدة ،حيث يتضح لنا بأن أكثر الأفلام متابعة من طرف جنس الذكور هي أفلام العنف و الإثارة و ذلك بنسبة 29,70% مقابل 14,19 % لجنس الإناث، في حين أن أكثر الأفلام متابعة من طرف الإناث هي الأفلام الرومانسية و ذلك بنسبة 35,13% مقابل 13,14% عند الذكور،أما الأفلام التاريخية فترتفع نسبة مشاهدتها بالنسبة للذكور ب 21,70 %مقارنة بالإناث و التي قدرت ب 11,82%، تليها الأفلام الخيالية و الرعب بنسبة 20,94% عند الإناث مقابل 17,14 %عند الذكور،تليها بعد ذلك الأفلام الإباحية حيث ترتفع نسبة المشاهدة عند الذكور ب 11,43% في حين تقدر نسبة مشاهدتها عند الإناث 2,36 % كما

ترتفع نسبة مشاهدة الأفلام الاجتماعية من نفس الجنس أي الإناث بنسبة قدرت ب 15,54 % في مقابل 5,14% عند الذكور إلى جانب الأفلام الكوميدية بنسبة 1,72% لدى نفس الجنس.

تبين نتائج هذا الجدول بأن أفلام الإثارة و العنف تحتل الصدارة في المشاهدة لدى الشباب الذكور مقابل الأفلام و القصص الرومانسية التي تستهوي جنس الإناث، كما ترتفع نسب مشاهدة الأفلام التاريخية و الإباحية و الكوميدية لدى الشباب الذكور في حي ترتفع نسب مشاهدة الأفلام الخيالية والرعب و الأفلام الاجتماعية عند الإناث.

وعليه نستنتج بأن الإناث أكثر مشاهدة للأفلام الرومانسية في مقابل أفلام العنف و الإثارة للذكور، هذا و تشير الكثير من الدراسات و الأبحاث على أن التدفقات الإعلامية المختلفة التي تعرض مشاهد العنف يوميا وباستمرار يمكن لها أن تنشط الأفكار المرتبطة بسلوك العنف لدى مشاهديها ، كما أن مشاهدة الأفراد للعنف الذي تشتمل عليه برامج التلفزيون قد يضعف لديهم أساليب كبح السلوك العدواني التي سبق لهم تعلمها، إلى جانب أنه يمكن أن تؤدي إلى تقليديهم لهذه الأشكال العنيفة من السلوك و ينمي حتى لديهم بعض الأفكار عن كيفية الشروع في ممارسة ذلك، كما أثبتت بعض الدراسات بأن التعرض لمشاهد الجنس والمواقع الإباحية أيضا من شأنه أن يساهم في ارتكاب جرائم الاعتداء الجنسي والاغتصاب لدى المراهقين والشباب.

الجدول رقم(47)

يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس وعلاقته بتأثير مشاهد العنف عليهم

مشاهدة العنف / الجنس	تؤثر فيك كثيرا		تؤثر قليلا		لا تؤثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	45	%26,20	55	%32	72	**%41,90**	172	%100
أنثى	66	**%38,80**	53	%31,20	51	%30	170	%100
المجموع	111	%32,50	108	%31,60	123	%36	342	%100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (47) بأن 41,90 % من الذكور لا يتأثرون بمشاهد العنف، مقابل 30% لا يتأثرون من الإناث في حين نجد بأن 32 % من الذكور يتأثرون قليلا بمشاهد العنف مقابل 31,20% من الإناث، بينما نلاحظ بأن 38,80 % من الإناث يتأثرون بمشاهد العنف كثيرا مقابل 26,20 % من الذكور كذلك يتأثرون كثيرا.

من خلال القراءة السابقة للجدول نستنتج بان الذكور لا يتأثرون بمشاهد العنف في حين أن الإناث هن الأكثر تأثرا بتلك المشاهد،وقد لاحظنا من خلال الجدول السابق بأن الذكور هم الأكثر متابعة لأفلام العنف و الإثارة ومع ذلك فهم لا يتأثرون بها بينما نجد بأن الإناث هن الأكثر متابعة للأفلام الرومانسية و العاطفية ومع ذلك يتأثرن كثيرا بمشاهد العنف.

وهنا يتضح لنا من خلال هذه النتائج بأن الشباب الذكور أصبح لديهم نوع من المناعة لمشاهد العنف حيث أن تكرار مشاهدة العنف لم يعد يؤثر فيهم ،بمعنى آخر أصبحت لديهم بلادة في الإحساس تجاه مشاهد العنف و القتل و غيرها، فهي تعد بالنسبة لهم أمرا عاديا و مألوفا لا يتأثرون به نتيجة تكرار مشاهدته عكس الإناث اللواتي يبحثن عن الرومانسية و الأفلام العاطفية و هي أمر طبيعي يتوافق وطبيعة الأنثى الفطرية، و برغم من قلة مشاهدتهن لأفلام العنف إلا أنهن يتأثرن كثيرا بها،و تترك أثرا في نفوسهن لعدم احتمال رؤية تلك المشاهد العنيفة،لذلك نستنتج بأن الشباب الذكور أكثر تقبلا للعنف من الإناث.

الجدول رقم(48)

يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس وعلاقته بتقليد مشاهد العنف لديهم

تقليد العنف / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	60	**%34,90**	112	%65,10	172	%100
أنثى	23	%13,50	147	**%86,50**	170	%100
المجموع	83	%24,30	259	%75,70	342	%100

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (48) أن 86,50% من الإناث لم يحاولن تقليد مشاهد العنف التي تعرض في مختلف البرامج الإعلامية مقابل 65,10% من الذكور لديهم نفس الرأي، بينما نلاحظ بأن المبحوثين الذكور كانوا أكثر من حاول تقليد مشاهد العنف و ذلك بنسبة تقدر ب 34,90 % و في المقابل نجد نسبة 13,50 % من الإناث اللواتي صرحن بمحاولتهن تقليد بعض مشاهد العنف التي تعرض في مختلف الوسائل الإعلامية.

وبناءا عليه يمكن لنا أن نستنتج بأن الذكور هم الأكثر تقليدا لمشاهد العنف من الإناث. إن المشاهدة المتكررة للعنف لدى الشباب الذكور تؤدي بهم إلى إدراك أنهم يعيشون في عالم عنيف يتطلب منهم الحرص و الاستعداد الدائم لحماية أنفسهم متى تعرضوا لمواقف تستثيرهم، فيصبح من السهل أن يسلكوا بصورة عنيفة تجاه الآخرين خاصة وأن لهم أفكارا و صورا ورصيدا من مختلف مواقف العنف من خلال ما يتعرضون له يوميا من مشاهد عنف.

وحسب نظرية التعلم الاجتماعي فإنها تعطي تفسيرا لعملية تعلم سلوك العنف من خلال التقليد و المحاكاة، حيث يرى أنصار هذه النظرية أن معظم سلوك الإنسان هو سلوك متعلم، ويتم تعلمه من خلال القدوة. فالسلوك العدواني هو سلوك اجتماعي متعلم كغيره من السلوكيات الأخرى.

إن هذا الاكتساب يتم بطريقة غير مقصودة نتيجة ما يسمى بالتعلم بالنمذجة او التعلم الانتقالي، حيث أثبت " باندورا" من خلال دراساته الميدانية و التجريبية المتعددة إمكانية تقليد الفرد للأنماط السلوكية العدوانية التي يشاهدها (خاصة في المراحل الأولى من العمر)،و هذا ما يحدث عند مشاهدته لكم هائل من مشاهد العنف من خلال وسائل الإعلام المختلفة.و مع ذلك نقول بأنه ليس كل الشباب معني بتقليد العنف فكما لاحظنا أن معظم الشباب صرحوا بأنهم لا يحاولون تقليد مشاهد العنف مقابل نسبة معينة حاولوا ذلك ،و هذا يدل على أن درجة تقبل العنف و الظروف المحيطة بالفرد و الأسباب و العوامل التي تدفع لممارسة العنف تختلف من شخص لآخر حتى يعمل على إعادة انتاج هذا العنف المشاهد من جديد.

الجدول رقم(49)

يبين توزيع المبحوثين حسب عدد ساعات متابعة البرامج الإعلامية وعلاقتها بتقليد مشاهد العنف لديهم

تقليد مشاهد العنف / عدد الساعات	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ساعة	12	%20,70	46	%79,30	58	%100
2_1 ساعة	25	%19,40	104	**%80,60**	129	%100
4_3 ساعات	29	%26,60	80	%73,40	109	%100
5 ساعات فأكثر	17	**%37**	29	%63	46	%100
المجموع	83	%24,30	259	**%75,70**	342	%100

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (49) يتبين لنا بأن 75,70 % من المبحوثين الشباب لا يقلدون مشاهد العنف في حين أن 24,30% صرحوا بأنهم يقلدون مشاهد العنف ، و تتوزع هذه النسب حسب عدد ساعات متابعة البرامج الإعلامية حيث نلاحظ أعلى نسبة هي 80,60 % وهي تمثل نسبة المبحوثين الذين قالوا بأنهم لا يقلدون مشاهد العنف ويتابعون البرامج الإعلامية من 1_2

ساعة في اليوم، و تنخفض إلى 63 % بالنسبة للذين لا يقلدون مشاهد العنف و صرحوا بأن عدد ساعات مشاهدة البرامج الإعلامية يفوق 5 ساعات و أكثر، أما بالنسبة للذين صرحوا بأنهم يقلدون أو قد قلدوا مشاهد العنف التي شاهدوها في مختلف البرامج الإعلامية نلاحظ بان أعلى نسبة قدرت ب 37% و تمثل المبحوثين الذين يتابعون البرامج الإعلامية أكثر من 5 ساعات في اليوم، تليها نسبة 26,60% و هي تمثل الذين صرحوا بأنهم يتابعون البرامج الإعلامية من 3_4 ساعات في اليوم ، و تنخفض النسبة تدريجيا مع انخفاض عدد ساعات المتابعة للوسائل و البرامج الإعلامية حيث أن 20,70% تمثل الذين صرحوا بأنهم يتابعون أقل من ساعة في اليوم للبرامج الإعلامية و 19,40% تمثل الذين يتابعون من 1_2 ساعة في اليوم.

وبناءا على ما سبق يمكن لنا أن نستنتج بأن معظم المبحوثين لم يقلدوا مشاهد العنف ، أما بالنسبة للذين صرحوا بأنهم قلدوا مشاهد العنف من قبل نستنتج بأنه كلما زادت عدد ساعات مشاهدة البرامج الإعلامية كلما ارتفعت معها نسبة تقليد العنف لدى الشباب المبحوثين، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين حيث كلما ارتفعت نسبة مشاهدة البرامج الإعلامية كلما ارتفع معها نسبة تقليد العنف لدى المشاهدين.

وحيث أن متابعة البرامج الإعلامية بكثرة و لساعات طويلة من شأنه أن يزيد من فرص التعرض لمشاهد العنف أكثر و بالتالي تزداد فرصة تقليد العنف المشاهد من طرف الشباب بصورة اكبر،بمعنى آخر أن زيادة في عدد ساعات المشاهدة للبرامج الإعلامية يعني زيادة عدد مشاهد العنف مما يزيد من فرص تقليد العنف، و هذا ما أكدته الدراسات و التجارب الكلاسيكية التي قام بها " باندورا و زملاءه (1963)" أن مشاهدة بعض الأشخاص الآخرين الذين يسلكون بعنف يمكن أن يزيد السلوك العدواني لدى المشاهد،كما أن بعض الباحثين يركز على أثر العنف في وسائل الإعلام على الأطفال بصورة أساسية نظرا لكونهم أكثر مرونة وطواعية من الراشدين في كافة عملية التعلم،و لكن هذا لا يمنع من القول بأن أثر العنف على المراهقين و الشباب أيضا أصبح اليوم واضحا للعيان في سلوكاتهم ،و الأدلة على ذلك كثيرة.

الجدول رقم(50)

يبين توزيع المبحوثين حسب عدد مشاهد العنف و مدى تأثيرها عليهم

التأثير / عدد مشاهد العنف	تؤثر فيك كثيرا		تؤثر قليلا		لا تؤثر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من5 مشاهد	47	**%43,50**	29	%26,90	32	%29,60	108	%100
من 5 إلى10 مشاهد	29	%24,80	44	**%37,60**	44	%37,60	117	%100
أكثر من 10 مشاهد	35	%29,90	35	%29,90	47	**%40,20**	117	%100
المجموع	111	%32,50	108	%31,60	123	**%36**	342	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (50) يتضح لنا بأن 36% من المبحوثين لا تؤثر فيهم مشاهد العنف في حين أن 32,50% تؤثر فيهم كثيرا ، بينما 31,60 % لها تأثير قليل عليهم، وتتوزع هذه النسب حسب عدد مشاهد العنف حيث نلاحظ بأن 40,20 % هي نسبة تمثل المبحوثين الذين يشاهدون أكثر من 10 مشاهد عنف يوميا ولا تؤثر عليهم ،في المقابل نجد بان نسبة 29,90% موزعة بين تؤثر قليلا و بين تؤثر فيهم كثيرا، أما بالنسبة للذين يشاهدون ما بين 5_10 مشاهد عنف في اليوم فإنها أيضا جاءت بنسب متساوية بين تؤثر قليلا و بين لا تؤثر و ذلك بنسبة 37,60% مقابل 24,80 % صرحوا بأنها تؤثر فيهم كثيرا.

أما بالنسبة للشباب المبحوثين الذين صرحوا لنا بأنهم يشاهدون أقل من 5 مشاهد عنف في اليوم فإن 43,50 %منهم قالوا بأنها تؤثر فيهم كثيرا في حين أن 29,60% صرحوا بأنهم لا تؤثر ، بينما 26,90% صرحوا بأنها تؤثر فيهم قليلا.

نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول بأنه كلما زاد عدد مشاهد العنف في اليوم كلما قلت نسبة تأثيرها عليهم و العكس صحيح،أي أنه كلما انخفض عدد مشاهد العنف كلما زاد تأثيرها على المبحوثين، حيث نلاحظ بأن هناك تناسب عكسي بين المتغيرين حيث أنه كلما تعرض الشباب لمشاهد العنف أكثر كلما قل تأثيرها عليهم.

و نفسر هذه النتائج بأن المشاهدة المتكررة لمشاهد العنف يقل تأثيرها على الأفراد بمرور الزمن ذلك بأن العنف يصبح سلوكا مألوفا لديهم فلا يتأثرون بكثرة مشاهدته (ونقصد بالتأثير هنا على حالتهم النفسية و المزاجية)،فحسب إجابات الشباب المبحوثين يرون بأن العنف مع تكرار مشاهدته يصبح أمرا عاديا و مألوفا وهنا يمكن القول بأن الفرد الذي يتعرض لمشاهد العنف و القتل و الدم بصورة يومية يخلق لديه نوعا من البلادة في الإحساس خاصة لدى الذين يرونه بصورة مكثفة، فيصبح مشاهدة العنف بالنسبة لهم أمرا طبيعيا و عاديا جدا، على عكس أولئك الذين لا يرغبون في مشاهدته فمجرد مشهد أو مشهدين من العنف و القتل يتأثرون به و يراودهم لأيام وربما لأكثر ويطاردهم حتى في أحلامهم على حد تعبير أحد المبحوثين.

إن المتابعين بكثرة لبرامج و أفلام العنف و القتل يصبح من السهل عليهم العيش في ظل العنف و تقبله بل و قد يصبح من السهل ممارسته خاصة أن لديه مخزون كبير من مشاهد العنف في عقله من تكرار تلك المشاهد،لذلك نرى بأن المشاهدة المتكررة للعنف يجعل الاستجابة العدوانية للأفراد أكثر يسرا وتقبلا.

الجدول رقم(51)

يبين توزيع المبحوثين حسب عدد مشاهد العنف وعلاقتها بتقليد تلك المشاهد لديهم

تقليد مشاهد العنف / عدد المشاهد	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 5 مشاهد	18	%16,70	90	**%83,30**	108	%100
من 5 إلى 10 مشاهد	21	%17,90	96	%82,10	117	%100
أكثر من 10 مشاهد	44	**%37,60**	73	%62,40	117	%100
المجموع	83	%24,30	259	**%75,70**	342	%100

من خلال معطيات الجدول رقم (51) و تحليلها يتبين لنا بأن معظم المبحوثين الذين يشاهدون أقل من 5 مشاهد عنف يوميا لا يقلدون العنف وذلك بنسبة مرتفعة قدرت ب 83,30% ، مقابل 82,10 %بالنسبة للذين يشاهدون من 5 إلى 10 مشاهد عنف يوميا، و تتراجع النسبة إلى 62,40 % بالنسبة للذين يشاهدون أكثر من 10 مشاهد عنف في اليوم.

أما بالنسبة للشباب المبحوثين و الذين صرحوا بأنهم يقلدون أو قد قلدوا مشاهد العنف من قبل ، التي رأوها في مختلف البرامج الإعلامية نلاحظ بأن أعلى نسبة قدرت ب 37,60% بالنسبة للذين يرون أكثر من 10 مشاهد عنف يوميا، مقابل 17,90% بالنسبة للذين يتعرضون من 5 إلى 10 مشاهد عنف ،و 16,70 %بالنسبة للذين يرون أقل من 5 مشاهد عنف في اليوم.

وعليه يمكن أن نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول بأن تقليد مشاهد العنف يرتبط ارتباطا طرديا مع رؤية العنف في مختلف الأفلام و البرامج الإعلامية، حيث انه كلما ارتفعت نسبة مشاهدة العنف كلما ارتفع معها نسبة تقليد العنف من طرف الشباب. و قد لا يظهر تأثير هذه المشاهد العنيفة في حينها وإنما بعد فترة زمنية ، من خلال تراكم المتابعة الإعلامية للعنف، إلا أن مما لا شك فيه هو أن العرض الهائل لمشاهد العنف و القتل و الدم و التهديد و الاعتداء و السرقة و غيرها ،

كلها تؤثر بشكل ملحوظ على نفسية المشاهد و سلوكياته مع مرور الوقت خاصة إذا تعلق الأمر بالأطفال و المراهقين.

الجدول رقم(52)

يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم في احتجاجات الشباب بطرق عنيفة وعلاقته بعدد مشاهد العنف التي يتعرضون لها يوميا

احتجاجات الشباب / عدد المشاهد	نعم		لا		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 5 مشاهد	41	%37,96	65	**%60,18**	02	%01,85	108	%100
من 5 إلى 10 مشاهد	52	%44,44	64	**%54,70**	01	%0,85	117	%100
أكثر من 10 مشاهد	60	**%51,28**	52	%44,44	05	%04,27	117	%100
المجموع	153	%44,73	181	%52,92	08	%2,33	342	%100

تبين لنا معطيات الجدول رقم (52) بأن المبحوثين الذين يتعرضون لأقل من 5 مشاهد عنف في اليوم نلاحظ بأن معظمهم لا يوافقون الشباب على احتجاجاتهم العنيفة للمطالبة بحقوقهم و ذلك بنسبة قدرت ب 60,18 % ،في حين أن 37,96 %موافقين على ذلك، كما أن الذين يتعرضون من 5 إلى 10 مشاهد عنف في اليوم فإن أغلبهم أيضا غير موافقين على طريقة احتجاج الشباب بنسبة تمثلت في 54,70 % مقابل 44,44 %موافقين على احتجاجاتهم، أما بالنسبة للمبحوثين الذين يتعرضون لأكثر من 10 مشاهد عنف في اليوم فإننا نلاحظ بأن أغلبهم موافقين على الطرق العنيفة التي يحتج بها بعض الشباب و ذلك بنسبة 51,28 % مقابل 44,44% أجابوا بأنهم غير موافقين على ذلك.

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الشباب المبحوثين الذين يتعرضون لأكثر من 10 مشاهد عنف في اليوم يرون بأن الشباب البطالين الذين يحتجون بطرق عنيفة للمطالبة بحقوقهم على حق في ذلك ، كما نستنتج بأنه كلما ارتفعت نسب مشاهدة العنف لدى الشباب كلما ارتفعت معها نسب الموافقة على الاحتجاجات العنيفة للشباب البطالين أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين.

إن التعرض المباشر لمشاهد العنف و بشكل متكرر و يومي يجعل من العنف سلوكا مقبولا لدى المشاهدين ، خاصة و أن البرامج الإعلامية اليوم لا تكاد تخلو من مشاهد العنف في معظمها تلك الموجهة للأطفال والمراهقين و الشباب خاصة و أنها غالبا ما تقدمه أي العنف على أنه مسموحا و مبررا في صورة لتمجيد استخدام القوة لتحقيق الغايات المرجوة، و تجعل من القائمين بالعمل على أنهم أبطالا يستحقون التقدير.

الجدول رقم(53)

يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم في أن "هناك أفراد لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف" وعلاقته بعدد مشاهد العنف

التعامل بالعنف / مشاهد العنف	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من5 مشاهد	49	%45,40	35	%32,40	24	**%22,20**	108	%100
من 5 إلى10 مشاهد	62	%53	42	**% 35,90**	13	%11,10	117	%100
أكثر من 10 مشاهد	71	**%60,70**	34	%29,10	12	%10,30	117	%100
المجموع	182	**%53,20**	111	%32,50	49	%14,30	342	%100

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول رقم (53) و الذي يوضح لنا بأن المبحوثين الذين يتعرضون لأكثر من 10 مشاهد عنف في اليوم فإن معظمهم موافقون جدا على أن هناك أفراد في المجتمع لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف بنسبة قدرت ب 60,70 % مقابل 29,10 %موافقين نوعا ما و 10,30 % غير موافقين تماما على هذا الرأي.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يتعرضون من 5 إلى 10 مشاهد عنف يوميا فإننا نلاحظ بان 53%منهم موافقون جدا على هذا الرأي في حين أن 35,90% موافقين نوعا ما و 11,10 % غير موافقين تماما على أن هناك أفراد في المجتمع لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف.

أما بالنسبة للذين يتعرضون لأقل من 5 مشاهد عنف في اليوم فإن 45,40 %موافقون جدا على أن هناك أفراد في المجتمع لا يصلح معهم التعامل إلا بالعنف ، في حين أن 32,40% أجابوا بأنهم موافقون نوعا ما و 22,20 % صرحوا بأنهم غير موافقين على ذلك.

ما يمكن استنتاجه من خلال معطيات هذا الجدول أن الشباب الذين يتعرضون لأكثر من 10 مشاهد عنف في اليوم هم الأكثر موافقة على استعمال العنف ضد الآخرين على اعتبار انه لا يصلح التعامل معهم إلا بذلك،حيث نستنتج بأنه كلما ارتفعت نسبة تعرض المبحوثين لمشاهد عنف أكثر كلما ارتفعت معها نسبة موافقتهم على استعمال العنف مع الآخرين لديهم، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين ، فكلما ارتفعت نسبة مشاهدة العنف كلما ارتفعت معها نسبة التعامل و الموافقة على أن هناك أفراد في المجتمع لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف،وفي هذه الحالة يصبح العنف سلوك طبيعي و مقبول يتم اللجوء إليه متى استدعت الضرورة لذلك.

الجدول رقم (54)

يبين توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في أن الشباب يقلدون السلوكات العنيفة التي يشاهدونها

تقليد سلوك العنف	التكرار	النسبة
نعم	289	**%84,50**
لا	53	%15,50
المجموع	342	**%**100

تبين القراءة الإحصائية للجدول رقم (54) بأن 84,50 % من المبحوثين يوافقون على أن الشباب اليوم أصبح يقلد أبطال الأفلام و بعض المواد الإعلامية في سلوكياتهم العنيفة في المجتمع، في حين آن 15,5% غير موافقين على ذلك.

وعليه نستنتج بان معظم المبحوثين يرون بأن غيرهم من الشباب أصبحوا يقلدون أبطال الأفلام وبعض المواد الإعلامية في سلوكياتهم العنيفة و ذلك من خلال عدة مظاهر يستعملون فيها العنف غير مبرر والمبالغ فيه ولأسباب أقل ما يقال عنها أنها تافهة ، فقط لأنهم يتقمصون بعض أدوار أبطال أفلام العنف و الإثارة خاصة تلك التي تأثروا بها، حيث نلاحظ بأن سلوك العنف طغى على تصرفاتهم اليومية.

أما عن مظاهر هذا العنف فإن حمل الأسلحة البيضاء ، السيوف و السكاكين أصبحت من مميزات بعض الشباب الجزائري يستعملونها للسرقة والاعتداء و حتى القتل الذي أصبح لأتفه الأسباب، استعمال العنف في الضرب و التعذيب و الاختطاف كلها جعلت المجتمع الجزائرية في الآونة الأخيرة مسرحا لجرائم قتل بشعة و غريبة، لم نكن نسمع عنها من قبل أو لم تكن بهذا الانتشار وهذه الحدة، حتى القتل لم يعد عاديا بل أصبح التنكيل بالجثث بأبشع صوره و لم يسلم منها جميع فئات المجتمع ، والأسباب أقل ما يمكن القول عنها تافهة و الجاني ليس ذلك الشخص المنحرف أو المضطرب عقليا بل أفرادا عاديون اقترفوا جرائم عنف بشعة،و في هذا الصدد يرى الأستاذ "فاروق قسنطيني"رئيس اللجنة الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان بأن جرائم القتل المتبوعة بممارسات تنكيلية و انتقامية تعرف منحى تصاعديا خطيرا في الآونة الأخيرة، و أشار إلى عدة أسباب أهمها المضامين الإعلامية التي أصبحت تشجع على ممارسة العنف وتعرض مشاهد تبرز فيها كيفية القتل و التنكيل بالجثث بغرض إشباع غريزة الانتقام و التي زادت من حدة هذه الجرائم.

لذلك يجب أن لا نستهين بما يعرض من عنف وجرائم قتل في البرامج الإعلامية المختلفة وانعكاساتها السلبية على النفسية الهشة والمريضة لبعض الأشخاص بمختلف أعمارهم ومستوياتهم العلمية و الثقافية.

المبحث السادس: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الخامسة:

الجدول رقم(55)

توزيع المبحوثين حسب السن وعلاقته بالعمل

العمل / السن	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
[24_19] سنة	49	%23,90	156	**%76,10**	205	%100
[30_25] سنة	45	%50	45	%50	90	%100
[35 _31] سنة	29	**%61,70**	18	%38,30	47	%100
المجموع	123	%36	219	**%64**	342	%100

من قراءتنا الجدول رقم (55) يتبين لنا بأن 64 % من أفراد العينة لا يعملون في حين أن 36 % فقط صرحوا بأنهم يعملون،أما لتوزيع هذه النسب حسب الفئات العمرية فإننا نلاحظ بأن أعلى نسبة من الشباب غير العاملين هي 76,10 % و هي تمثل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين [19_24] سنة،في حين أن 23,90 %هي نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يعملون من نفس الفئة.

أما بالنسبة للفئة العمرية [25_30] سنة فإننا نلاحظ بان 50 % من المبحوثين يعملون مقابل نفس النسبة للذين صرحوا بأنهم لا يعملون، أما بالنسبة للفئة العمرية الأخيرة و التي تمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين [31_ 35] سنة فإننا نلاحظ أعلى نسبة و هي 61,70% و تمثل الشباب العاملين مقابل 38,30 % و تمثل نسبة الشباب غير العاملين و لا يزاولون أي نشاط مهني.

نستنتج من خلال ما سبق بأن معظم المبحوثين الذين يعملون تتراوح أعمارهم ما بين [31_ 35] سنة في حين تقل نسبة العاملين الشباب عند الذين تتراوح أعمارهم ما بين [19_24] سنة، وهذا راجع لأن أغلب المبحوثين في هذه المرحلة العمرية هم من الطلبة الجامعيين و بالتالي لا

يزالون في مرحلة الدراسة الجامعية بغية الحصول على شهادة تمكنهم من دخول عالم الشغل ، كما نلاحظ بان نصف أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين[25_30] سنة غير موظفين او بمعنى آخر بطالين على اعتبار أن معظمهم قد أتموا دراساتهم الجامعية ، أما الذين هم من دون مستوى جامعي فإنهم بطالون منذ سنوات ولا يزالون في مرحلة البحث عن وظيفة او عمل.

الجدول رقم (56)

يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل بالنسبة للذين صرحوا به

نوع العمل	التكرار	النسبة
موظف	38	**%30,89**
معلم	05	%4,06
تاجر	21	%17,07
بائع في محل	08	%6,50
مهن حرفية	03	%2,43
بدون إجابة	48	**%39,02**
المجموع	123	%100

من خلال قراءة معطيات هذا الجدول رقم (56) يتبين لنا معظم أفراد العينة امتنعوا عن التصريح بنوع عملهم و ذلك بنسبة قدرت ب 39,02 % ، في حين أن معظم المبحوثين الذين صرحوا بنوع وظائفهم فإن أعلى نسبة قدرت ب 30,89 % وهم من الموظفين في مؤسسات عمومية ،تليها نسبة 17,07% وهي تمثل الشباب الذين يشتغلون بالتجارة، في حين أن 6,50 %صرحوا بأنهم يعملون كبائعين في محلات مختلفة ، إلى جانب أن 4,06% هم معلمين،و2,43% يعملون في مهن حرفية.

نستنتج من خلال هذا الجدول بأن معظم المبحوثين الشباب لم يصرحوا بنوع وظائفهم أو مهنهم ربما لأن معظمهم يشتغلون في مهن موسمية أو مؤقتة لذلك فهم لا يعتبرون أنفسهم يعملون حقا،

كما أن أغلب المبحوثين الذين صرحوا بذلك هم موظفين في مؤسسات عمومية، كما نلاحظ بأن هناك من الشباب من يزاول مهنة التجارة الحرة في حين تتعدد الوظائف بين التعليم و البيع في محلات مختلفة الأنشطة كالذهب والملابس والمواد الغذائية و غيرها، إلى جانب عدد قليل من الشباب من يزاول المهن الحرفية كالدهانة و النجارة و غيرها.

إن الحالة الاقتصادية التي يمر بها العالم والجزائر خاصة أثرت وبشكل كبير على سوق العمل حيث تسببت في انخفاض مناصب العمل وارتفاع نسبة البطالة خاصة بين الشباب ، فظهرت العديد من الوظائف المؤقتة و الموسمية بين أوساط الشباب التي لا تسمن و لا تغني من جوع، خاصة و أنها وظائف لا تغطي حتى مصروفهم الشخصي، فهناك بعض المبحوثين صرحوا بأنهم بطالين و لكنهم أجابوا لنا بعد ذلك بأنهم بائعون في محلات أو يزاولون حرف معينة،أي أنهم يعتبرون أنفسهم بطالين ما داموا يزاولون أعمالا مؤقتة او موسمية، فالبطالة المقنعة تؤرقهم خاصة و أن البعض أكد لنا بأنه يعاني منها منذ سنوات.

لكن هنا تجدر الإشارة إلى أن ثقافة الشباب الجزائري أيضا تزيد من ارتفاع نسبة البطالة في أوساطهم ، فإلى جانب عدم توفر مناصب عمل في مؤسسات الدولة، إلا أنهم يرفضون العمل الحرفي أو الفلاحي ويرونها بأنها لا تناسبهم حتى و إن كان مستواهم التعليمي منخفض فلكل يبحث عن وظيفة في مؤسسة عمومية أو خاصة يضمن بها راتبا شهري حتى و إن كان هذا الراتب لا يسد رمقه نصف شهر على أن يشتغل في أرض فلاحية أو حرفة تقليدية، وقد يذهب لأبعد من ذلك من أجل الكسب السريع فيشتغل في أعمال مشبوهة أو ممنوعة أو حتى محرمة مثل الشاب الذي صرح لنا بكل ثقة بأن البطالة أجبرته على بيع المخدرات و تلك أسوأ الأعمال والوظائف.

الجدول رقم(57)

يبين توزيع المبحوثين حسب طبيعة عملهم والرضا عنه

الرضى عن العمل / طبيعة العمل	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائم	51	**%92,70**	04	%7,30	55	%100
مؤقت	26	%38,20	42	**%61,80**	68	%100
المجموع	77	**%62,60**	46	%37,40	123	%100

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول رقم (57) بأن 92,70% من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم راضون عن وظائفهم يشغلون مناصب دائمة، في مقابل ذلك نلاحظ بان 38,20% يشغلون وظائف مؤقتة، بينما المبحوثين الشباب الذين صرحوا بأنهم غير راضين عن وظائفهم أو مهنهم نلاحظ بأن 61,80 %منهم يشغلون مناصب عمل مؤقتة بينما 07,30% يشغلون وظائف دائمة.

وعليه يمكن لنا أن نستنتج بأن معظم الشباب الراضين عن عملهم يشغلون وظائف دائمة والعكس صحيح أي أن الذين صرحوا لنا بأنهم غير راضين فإن معظمهم يشتغلون في مهن أو وظائف مؤقتة.

إن الوظائف الدائمة للشباب تبعث فيهم الرضا و الاستقرار النفسي و حتى الاجتماعي بينما الوظائف غير دائمة لا تبعث على ذلك لأنها غالبا ما يكون أجرها زهيدا، فمن أهم الأسباب التي ذكرها لنا الشباب عن عدم رضاهم عن وظائفهم، كانت كلمة مؤقت خاصة بالنسبة لخريجي الجامعة أكثر ما يؤرقهم لأن التوظيف في إطار عقود الإدماج هي كحقنة مسكن فقط ،أجرها زهيد تعطيك انطباعا بأنك موظف و لكن في الحقيقة أنت بطال لأجل مسمى، أما ثاني الأسباب فهو العمل خارج إطار التخصص العلمي سواء كان ذلك بالمؤسسات العمومية أو المؤسسات الخاصة.

أما بالنسبة للشباب الذين لديهم مستوى تعليمي منخفض فعدم الرضا عن العمل عندهم يكمن في أنه غير مستقر و أنهم في حالة مستمرة في البحث عن وظيفة مستقرة إلى جانب أنهم

يعملون في مهن أو أعمال مجهدة و متعبة و أجرها أيضا زهيد كبعض الأنشطة غير مستقرة و الموسمية كالعمل في جني الفواكه أو في الأسواق و التحميل وجر العربات و غيرها.

إن فترة الشباب تعد من أهم المراحل العمرية في حياة الإنسان فهي مرحلة الإنجاز و النشاط والقوة و العطاء و الحيوية، و يعد العمل أهم مطلب في هذه المرحلة المهمة باعتباره الحل لمعظم مشكلاته منها الزواج و بناء أسرة،و السكن و تحقيق مكانة اجتماعية بين أقرانه في مجتمعه، لذلك نلاحظ بأن هناك من الشباب من يسعى بكل جهد في تحقيق ذلك حتى لو كان ذلك العمل بعيدا كل البعد عن طموحاته و مستواه التعليمي أو حتى مجهدا لصحته.

الجدول رقم(58)

يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس و علاقته بسهولة الحصول على العمل

سهولة الحصول على العمل / الجنس	نعم		لا		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	22	%12,80	149	**%86,60**	01	%0,60	172	%100
أنثى	12	%7,05	146	%85,88	12	%**7,05**	170	%100
المجموع	34	%9,94	295	%86,26	13	%3,80	342	%100

يبين لنا الجدول رقم (58) توزيع أفراد العينة حسب الجنس و علاقته بسهولة الحصول على العمل حيث يوضح لنا بأن 86,26% من المبحوثين يرون بأن هناك صعوبة في الحصول على العمل في مقابل 9,94% يرون بأن هناك سهولة في الحصول على عمل في حين أن 3,80% امتنعوا عن الإجابة.

أما لتوزيع هذه النسب حسب الجنس فإننا نلاحظ بأن معظم الذكور أجابوا بأنه ليس هناك سهولة في الحصول على العمل و ذلك بنسبة تقدر ب 86,60 % مقابل 12,80% أجابوا بأن هناك

سهولة في الحصول على العمل. أما بالنسبة للإناث أيضا فإن 85,88% منهن صرحن بأن هناك صعوبة في الحصول على منصب عمل مقابل 7,05 % يرون عكس ذلك.

نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول بأن ليس هناك فرق بين آراء الجنسين حول صعوبة الحصول على عمل ، حيث أن معظم الذكور و الإناث على حد سواء صرحوا بأن هناك صعوبة في الحصول على منصب عمل في المجتمع الجزائري، وأن كلا الجنسين يعانون من البطالة على اختلاف مستوياتهم التعليمية.

الجدول رقم(59)

يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي وعلاقته بسهولة الحصول على العمل

سهولة الحصول على العمل / المستوى التعليمي	نعم		لا		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	01	%16,70	05	%**83,30**	_	_	06	%100
متوسط	04	%10,25	34	%87,17	01	%2,56	39	%100
ثانوي	04	%4,90	78	%95,10	_	_	82	%100
ليسانس	23	%13,45	138	%80,70	10	%5,84	171	%100
ماستر	01	%2,44	38	% 92,68	02	%4,87	41	%100
دكتوراه	01	%33,30	02	%66,70	_	_	03	%100
المجموع	34	%9,94	295	%86,26	13	%3,80	342	%100

توضح لنا معطيات الجدول رقم (59) والمتعلق بالمستوى التعليمي للمبحوثين وعلاقته بسهولة الحصول على العمل ، بأن أعلى نسبة يمثلها المبحوثين الذين لديهم مستوى الثانوي و المقدرة ب 95,10 % أجابوا بأن هناك صعوبة في الحصول على منصب عمل و نفس إجابة بالنسبة لمستوى

الماستر ب 92,68 % و مستوى المتوسط ب 87,17 %، أما الابتدائي فقدرت نسبة الذين أجابوا بأن هناك صعوبة في الحصول على العمل ب83,30 % و نفس الإجابة لمستوى الليسانس ب 80,70 % بينما مستوى الدكتوراه قدرت نسبته ب 66,70%.

وعليه نستنتج من خلال ما سبق بأن معظم الشباب بمختلف مستوياتهم التعليمية يرون بأن هناك صعوبة في الحصول على منصب عمل في الجزائر.

لقد أشرنا سابقا بأن سوق العمل في الجزائر يعرف حالة من اللااستقرار خاصة في السنوات الأخيرة و منذ انهيار أسعار البترول في السوق العالمية ازداد الأمر سوءا، نظرا للإعتماد المفرط عليه في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب و المورد، مما جعله عرضة للصدامات الخارجية التي أثرت سلبا عليه وعلى سوق العمل المحلي. ورغم تقديم الحكومة الجزائرية لبرامج متعددة تتضمن سياسات تشغيل مختلفة للشباب كلفت خزينتها المليارات من الدينار الجزائري ،إلا أن ذلك لم يتمكن من حل المعضلة و القضاء على ظاهرة البطالة، وبقي هاجس الوظيفة يطارد عشرات الآلاف من الشباب البطالين عبر جميع ولايات الوطن، و سواء تعلق الأمر بالشباب ذوي المستوى التعليمي المنخفض أو خريجي الجامعات ، فلكل يعاني من صعوبة الحصول على منصب عمل فحتى الطلبة الذين لم يكملوا دراستهم الجامعية بعد ، يرون بأن هناك صعوبة في الحصول على العمل من خلال تجارب سابقة لإخوتهم أو أصدقائهم أو جيرانهم...

يقول " محمد الغزالي" رحمه الله :" في أحضان البطالة تولد آلاف الرذائل" هي جملة مختصرة تعبر عن كل الآثار النفسية والاجتماعية السلبية التي يعانيها الشباب البطال،و التي تجعل منه أرضية خصبة تنمو فيها العديد من الآفات الاجتماعية كالانحراف و الإدمان و الجرائم و السرقة و الاعتداء وغيرها، ناهيك عن الآثار النفسية كالإحباط و اليأس والتهميش و الخوف من المستقبل الخ... فالعمل يعطي للفرد الفرصة ليثبت ذاته و يجعل لنفسه مكانة اجتماعية تمكنه من الاندماج في مجتمعه و يحقق له الاستقرار النفسي و الاجتماعي و المادي الذي يبحث عنه.

الجدول رقم (60)

يبين توزيع أفراد العينة حسب أسباب صعوبة الحصول على العمل (متعدد الإجابات)

الأسباب	التكرار	النسبة
نقص المؤهلات العلمية	45	%11,28
نقص الخبرة	11	%2,76
المحسوبية(المعريفة)	223	**%55,89**
البيروقراطية	105	**%26,31**
الرشوة	06	%1,50
لأنني ذكر (رجل)	09	%2,25
المجموع	399	%100

من خلال الجدول رقم (60) يتبين لنا بأن من أهم الأسباب التي تعرقل المبحوثين على الحصول على العمل هي المحسوبية (المعريفة) وذلك بنسبة قدرت ب 55,89% ، تليها البيروقراطية بنسبة 26,31%، أما السبب الثالث حسب المبحوثين فيعود لنقص المؤهلات العلمية بنسبة مقدرة ب 11,28%، في حين أن 2,76% صرحوا بان نقص الخبرة هو السبب إلى جانب سبب آخر قدرت نسبته ب 2,25 % و الذي أجاب به بعض المبحوثين الذكور قولهم " لأنني ذكر أو راجل" على اعتبار أن النساء أكثر حظوظا في الحصول على مناصب عمل، أما آخر نسبة فهي بسبب الرشوة و التي تقدر نسبتها ب 1,50%.

نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول بأن المحسوبية أو ما يعرف باللهجة الجزائرية ب "المعريفة" أو " الكتاف" على حد تعبير الشباب المبحوثين،تعد من أهم الأسباب التي تعرقل الشباب في الحصول على منصب عمل، حيث أن الذي لا " معريفة لديه" لا منصب عمل ينتظره أو يحصل عليه، فلكل متفق على أن الظاهرة متفشية إلى حد كبير في المجتمع ليس للحصول على عمل فقط و إنما حتى من أجل الدخول إلى المستشفى والبلدية أو مكتب البريد يعني حتى قضاء أبسط احتياجات الفرد في

المؤسسات و الإدارات العمومية المختلفة فإن "المعريفة" ستسهل لك العلاج واستخراج الوثائق وحتى الحصول على العمل، المهم أن "المعريفة " أضحت"المفتاح السحري" لتسهيل الحياة اليومية لمعظم الأفراد في المجتمع الجزائري.

كما أن مشكلة البيروقراطية أيضا تعرف انتشارا واسعا حسب إجابات المبحوثين والتي تعني لهم فساد الإدارة والموظفين بها، كما أن الرشوة تعبر على أن الفساد قد بلغ ذروته ،إلى جانب نقص المؤهلات العلمية و الخبرة، و الملفت للنظر سبب آخر يراه الشباب الذكور معرقلا لهم للحصول على وظيفة و هو قولهم " لأنني ذكر أو رجل" فإنني لا أحصل على العمل معبرين على تذمرهم بأن المرأة في الجزائر لديها حظ في التوظيف و العمل أكثر من الرجل لعدة اعتبارات،ونحن نرى بأن النتائج أثبتت عكس ذلك فلكل يعاني من البطالة بغض النظر عن الجنس (أنظر الجدول رقم58)، ولكن هؤلاء الشباب لديهم رؤيا أخرى عن ذلك انطلاقا من واقعهم المعاش و تجاربهم الخاصة في رحلة البحث عن فرص العمل ،إلا أن الإحصائيات الرسمية تقول بأن البطالة منتشرة بين الإناث من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف عنها بين الذكور خاصة خريجي الجامعات فقد أشارت إحصائيات الديوان الوطني في تقرير شهر أفريل 2016 أن البطالة بين الإناث 40% اللواتي يبحثن عن منصب عمل مقابل 21,8% بين الذكور أو الرجال ، وهي في نظرنا إحصائيات واقعية إذا ما علمنا بأن النسبة الأكبر لخريجي الجامعة الجزائرية هي من جنس الإناث وأن 60% من طلبة الجامعة الجزائرية هن إناث .

الجدول رقم (61)

يبين توزيع أفراد العينة حسب معاناتهم من البطالة

المعاناة من البطالة	التكرار	النسبة
نعم	194	**%56,72**
لا	87	%25,43
بدون إجابة	61	%17,84
المجموع	342	%100

يبين لنا الجدول رقم (61) والذي يبين لنا توزيع أفراد العينة حسب معاناتهم من البطالة أن 56,72 % من المبحوثين يعانون من شبح البطالة مقابل 25,43 % لم يعانوا منها في حين أن 17,18 % امتنعوا عن الإجابة.

نستنتج من خلال نتائج هذا الجدول بأن معظم الشباب المبحوثين يعانون من شبح البطالة،هذا و تفيد العديد من الدراسات أهمها الدراسة التي أعدها صندوق النقد العربي ، نشرها على موقعه الإلكتروني إلى أن الجزائر مصنفة في المراتب الأولى في ارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربي، وبحسب الإحصائيات الرسمية للدولة فإن البطالة في الجزائر قد تجاوزت 11 %، وذكر التقرير أن نسبة البطالة في الجزائر بلغت 11,2 % في سبتمبر 2015 مقابل 10,6% من نفس الشهر في 2014، مما يعني أن هناك أكثر من مليون و نصف مليون عاطل عن العمل، 80% منهم شباب.

ومن جانب آخر كشف "محمد الغازي" وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بأن نسبة البطالة في الجزائر قد تراجعت بشكل محسوس من 11% إلى حدود 9.3% في 2016 ،مكذبا ما يسمعه أحيانا من ارتفاعها ولجوء بعض الأطراف دون أن يسميها إلى تهويل الأمور بربط ذلك بانهيار أسعار النفط،مؤكدا أن النسبة المقدمة من طرفه صحيحة وتحققت بفعل المشاريع التي رصدتها الدولة ووفرت لها أغلفة مالية معتبرة خصوصا على مستوى قطاعات الفلاحة ،والجانب الخدماتي والصناعة.

وأوضح الوزير على أن مؤشر البطالة مرشح للانخفاض أكثر إلى حدود 7% مع نهاية سنة 2017 وفق التوقعات المسطرة لوزارته التي تشكل رهانا كبيرا في هذا المجال، من خلال التسهيلات التي وفرتها

وزارته محليا ومركزيا لفائدة الشبان المستفيدين من مشاريع دعم تشغيل الشباب والمؤسسات المصغرة في إطار برامج التامين عن البطالة بالدرجة الأولى.

ومن جانب آخر يرى خبراء اقتصاديون أن هذه الأرقام التي قدمتها الحكومة لا تعكس الأبعاد الحقيقية للمشكلة التي تفاقمت في الفترة الأخيرة مع اتجاه الدولة إلى خفض الإنفاق العام بسبب تراجع عائدات النفط و الغاز و أن نسبة البطالة أعلى بكثير مما هو مصرح به حيث تجاوزت عتبة 20 % حسب تقديرهم. كما أن الحكومة تمارس نوعا من التورية في احتساب نسب البطالة من خلال إقحام صيغ عمل "هشة" تعرف بعقود ما قبل التشغيل.

وحول أسباب ارتفاع نسبة البطالة يقول الخبير الاقتصادي د.مسدور إنها تعود إلى " ضعف القطاع العام و جور القطاع الخاص الذي لم يتجاوب مع القوانين التي تحمي العمال،بالإضافة إلى طغيان العقود المؤقتة "[1]. وينتقد أستاذ الاقتصاد السياسات الحكومية التي يعتبرها فاشلة لأنها تعتمد على علاج البطالة بشكل مؤقت من خلال ما تسمى بعقود ما قبل التشغيل، و كذلك منح قروض صغيرة للشباب تعثر الكثير منهم في سدادها و يعتقد أن هذه الحلول غرضها هو التخفيف من الضغط الاجتماعي لا القضاء على ظاهرة البطالة، كما يتوقع العديد من الخبراء بأنه ستعرف الجزائر ارتفاعا في نسبة البطالة في ظل التقشف الذي تعرفه البلاد، لأن الوظيفة العمومية لا يمكنها استيعاب طلبات العمل المتزايدة فمثلا مسابقة لتوظيف 28 ألف معلم في قطاع التربية تقدم لاجتيازها و التنافس عليها حوالي مليون مترشح و هذا ما يعكس الوجه الحقيقي للبطالة بين الشباب وخاصة خريجي الجامعات.

[1] _عبد الحميد بن محمد. البطالة في الجزائر :ماوراء أرقام الحكومة.مقال نشر بتاريخ :04_05_2016 ، بموقع www .aljazeera.net / news

الجدول رقم(62)

يبين توزيع المبحوثين حسب مستواهم التعليمي وعلاقته بمعاناتهم من البطالة(بالنسبة للذين يعانون من البطالة)

مدة البطالة / المستوى التعليمي	سنة		سنتين		ثلاث سنوات		أربع سنوات وأكثر		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	01	%16,70	_	_	02	%33,30	03	**%50**	_	_	06	%100
متوسط	06	%17,60	11	%32,40	03	%8,80	14	**%41,20**	_	_	34	%100
ثانوي	13	%18,60	11	%15,70	16	%22,90	30	**%42,90**	_	_	70	%100
ليسانس	27	**%45,80**	11	%18,60	06	%10,20	15	%25,40	_	_	59	%100
ماستر	03	%13,63	08	**%36,36**	01	%4,54	07	%31,81	03	%13,63	22	%100
دكتوراه	_	_	_	_	01	%33,30	02	**%66,70**	_	_	3	%100
المجموع	50	%25,77	41	%21,13	29	%14,94	71	**%36,60**	03	%1,54	194	%100

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (62) يتبين لنا بأن معظم المبحوثين الذين صرحوا بمعاناتهم من البطالة قد تجاوزت الأربع سنوات وأكثر و ذلك بنسبة 37,20 %، و نلاحظ بأن معظم المبحوثين الذين لديهم مستوى الدكتوراه قد تجاوزت بهم مدة البطالة الأربع سنوات و أكثر بنسبة قدرت ب 66,70 %، أما الذين لديهم مستوى الابتدائي فقد قدرت نسبتهم ب 50 % فاقت مدة معاناتهم من البطالة الأربع سنوات وأكثر من ذلك ، و نفس المعاناة بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى ثانوي قدرت نسبتهم ب 42,90% ، وذوي المستوى المتوسط بلغت نسبتهم 41,20 % بالنسبة للذين صرحوا بأنهم يعانون من البطالة لفترة تفوق الأربع سنوات.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى الليسانس فنلاحظ بأن 45,80 % صرحوا بأنهم يعانون منذ سنة من البطالة، بينما 36,36 % تمثل الشباب المبحوثين الذين لديهم مستوى الماستر ويعانون منذ سنتين من البطالة.

تبين معطيات هذا الجدول بأنه لا علاقة بين المستوى التعليمي و المعاناة من البطالة، بحيث أن كل الشباب المبحوثين بمختلف مستوياتهم التعليمية يعانون من البطالة من سنة إلى سنتين إلى أربع سنوات وأكثر من ذلك،كما أن الشباب سواء الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي او مستوى دكتوراه يعانون من البطالة لفترة فاقت الأربع سنوات.

وتجدر الإشارة هنا إلى نتائج هذا الجدول الذي بين لنا بأن المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي منخفض (ابتدائي، متوسط ، ثانوي) قد عانوا البطالة لفترة تفوق الأربع سنوات وأكثر عكس المبحوثين الذين لديهم مستوى الليسانس و الماستر، و هنا يمكن أن نفسر الأمر على أن انعدام الشهادة الجامعية قد يكون سببا في ارتفاع فترة البطالة بين هؤلاء الشباب، و لنا أن نتصور حياة هؤلاء الشباب بدون مستوى تعليمي لا يزاول دراسة ولا تكوين ولا عمل ، يعيش معظم وقته في الشارع (خاصة الذكور)،يعيش الفراغ والإحباط والبطالة وغيرها ولسنوات، فلا عجب من ارتفاع نسبة الجريمة والاعتداء و الإدمان و السرقة و كل الآفات الاجتماعية التي تعرف ارتفاعا رهيبا في السنوات الأخيرة في المجتمع الجزائري.

ومن جهة أخرى تشير الإحصائيات الرسمية و غير الرسمية إلى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد وهي تزداد عاما بعد آخر،ويعتبر عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل من أهم الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة بطالة الجامعيين في الجزائر، و لكنه ليس بالسبب الوحيد فالجامعة الجزائرية أيضا تنتج تخصصات غير مطلوبة في سوق العمل حسب العديد من الخبراء.

الجدول رقم (63)

يبين توزيع أفراد العينة حسب شعورهم في حالة عدم الحصول على العمل(متعدد الإجابات)

نوع الشعور	التكرار	النسبة
الإحباط و اليأس	112	**%26,35**
الظلم و التهميش	86	%20,23
الاغتراب(فقدان المعنى للحياة)	88	%20,70
الخوف من المستقبل	114	**%26,82**
لا أشعر بشيء	25	%5,88
المجموع	425	%100

يبين الجدول رقم (63) شعور الشباب المبحوثين في حالة عدم الحصول على العمل، حيث نقرأ نسب متقاربة جدا حيث أن 26,82% و هي التي نسبة توافق أو تمثل شعور الخوف من المستقبل ونفس النسبة تقريبا و هي 26,35% تمثل شعور المبحوثين بالإحباط و اليأس أما المرتبة الثالثة فهي الشعور بالاغتراب (فقدان المعنى للحياة) بنسبة ممثلة ب 20,70 %، يليها مباشرة الشعور ب الظلم والتهميش بنسبة 20,23 % و هي متقاربة جدا مع الشعور بالاغتراب، أما آخر نسبة فقد قدرت ب 5,88 % و هي للمبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يشعرون بشيء في حال عدم حصولهم على العمل.

نتائج هذا الجدول توضح لنا أهم المشاعر السلبية التي يعاني منها الشباب البطال او الشباب الذي عاش تجربة البطالة و البحث عن العمل بدون جدوى، و لعل أهم هذه المشاعر هو الخوف من المستقبل و هي بالنسبة لهم معاناة حقيقية فإلى جانب عجزه عن مواجهة حاضره، يعيش في قلق وخوف من وعلى مستقبله الذي يراه مجهول المعالم، فيعيش الشاب حالة من اللااستقرار النفسي والاجتماعي بسبب عدم اطمئنانه على مستقبله.

كل ذلك يعرضه للإحساس بالإحباط و اليأس من المجتمع الذي عجز عن إدماجه، فتنشأ لديه حالة من العدوانية اتجاهه و التي غالبا ما تتحول إلى حالة تمرد لديه يترجمها في أعمال عنف و إجرام أو إلى حالة استسلام و رضوخ يترجمها في الانطواء و الاغتراب و الانعزال عن المجتمع عموما.

لذلك فإن مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب تزيد من حدة الشعور بالاغتراب (فقدان المعنى للحياة) لديهم، و الشعور بالظلم و التهميش، كل هذه المشاعر السلبية تجعلهم عرضة للكثير من المشكلات النفسية و الاجتماعية.

ففي دراسة مصرية حول الشباب توصلت نتائجها إلى أن البطالة تعد من أبرز أسباب إصابة الشباب المصري بالاكتئاب نتيجة الإحباطات المتكررة التي يواجهونها والتي تسبب لهم كل المشاعر السلبية السالفة الذكر، إلى جانب مشكلات اجتماعية أخرى كالإدمان على الكحول و المخدرات بأنواعها،و الجريمة و العنف و الانتحار و غيرها..، فهي تخلق حالة من عدم التوافق النفسي والاجتماعي الذي قد ينتج عنه اضطراب في العلاقة بين الشباب والمجتمع، لذا فالبطالة تعرقل عملية التكيف النفسي_ الاجتماعي للشاب مع مجتمعه، الأمر الذي يولد لديه الشعور الدائم بالفشل والإحباط و التهميش.

الجدول رقم (64)

يبين توزيع المبحوثين حسب المعاناة من البطالة وعلاقتها بالإحباط الذي يدفع للتصرف بعدوانية تجاه الآخرين.

الإحباط يدفعك للعدوانية / المعاناة من البطالة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	127	**%65,50**	67	%34,50	194	%100
لا	51	%58,60	36	%41,40	87	%100
بدون إجابة	37	%60,65	24	%18,89	61	%100
المجموع	215	**%62,86**	127	%37,13	342	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (64) بأن معظم المبحوثين يرون بأن الإحساس بالإحباط والظلم يدفعهم للتصرف بعنف تجاه الآخرين أما عن علاقة ذلك بالبطالة فإننا نلاحظ من معطيات هذا الجدول بأن 65,50% من أفراد العينة البطالين او الذين عانوا من البطالة يرون بأن إحساسهم بالإحباط و الظلم يدفعهم للتصرف بعدوانية تجاه الآخرين مقابل 34,50% صرحوا ب"لا".في حين أن المبحوثين الذين لا يعانون من البطالة فقد سجلت نسبة 58,60 % يرون بان الإحباط و الظلم يدفع للتصرف بعدوانية مقابل 41,40 % يرون عكس ذلك.

وعليه نستنتج بأن أغلب المبحوثين يدفعهم الإحساس بالإحباط و الظلم للتصرف بعدوانية وعنف تجاه الآخرين ، إلا أن النسبة ترتفع عند البطالين مقارنة بالذين لا يعانون من البطالة أو لم يعانوا من البطالة. وحسب نظرية الإحباط (Frustration) ل (J Dollard) و زملائه و التي تفترض بان كل إحباط يزيد من احتمالات رد الفعل العدواني ، و أن كل عدوان يفترض مسبقا وجود إحباط سابق.

فإذا افترضنا بأن كل الشباب البطالين يعانون من الإحباط فإننا سنتوقع بأنه ستكون لدينا حالة كبيرو من العدوانية الكامنة حسب هذه النظرية، التي ترى أيضا بأن الإحباط لا يؤدي إلى العدوان مباشرة و لكنه قد يؤدي إلى الغضب الذي يجعل الفرد مهيأ للعدوان إذا توفرت مثيراته البيئية.

نتائج هذا الجدول تبين أن الإحباط لدى الشباب عموما يؤدي بهم للتصرف بعدوانية تجاه الآخرين إلا أن الشباب الذين عانوا أو يعانون أكثر من مشكلة البطالة كانوا أكثر استعدادا من الآخرين للتصرف بعنف و عدوانية على اعتبار أن البطالة في حد ذاتها هي مسبب رئيسي للإحباط لدى الشباب. إن البطالة تزيد من حدة الإحباط و الغضب لدى الشباب فتجعلهم مهيئين و على استعداد للقيام بسلوكيات عدوانية متى تعرضوا لمثيرات أخرى تفجر لديهم ذلك الاستعداد.

الجدول رقم (65)

يبين توزيع المبحوثين حسب المعاناة من البطالة وعلاقتها بردود فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين

رد الفعل / المعاناة من البطالة	ترد بعنف لفظي(سب و شتم)		ترد بعنف مادي(الضرب و تخريب)		تسامحه و لا ترد		حسب حالتي النفسية		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	71	**%36,60**	50	**%25,80**	68	%35,10	03	%1,50	02	%01	194	%100
لا	21	%24,10	10	%11,50	54	**% 62,10**	_	_	02	%2,30	87	%100
المجموع	92	%32,70	60	%21,40	122	**%43,40**	03	%1,10	04	%1,40	**281**	%100

يبين لنا الجدول رقم (65) ردود فعل المبحوثين في حال تعرضهم للإهانة من أحد الأشخاص وعلاقة ذلك بمعاناتهم من البطالة (281 تعبر عن الذين صرحوا ب"نعم" أو"لا" عن سؤال البطالة) حيث نلاحظ بأن 62,10% من المبحوثين الذين لم يعانوا من البطالة يكون رد فعلهم سلمي أي صرحوا لنا بأنهم يسامحون ولا يردون على الإهانة مقابل 24,10% يردون بعنف لفظي (السب و الشتم ..) و 11,5% يردون بعنف مادي(الضرب)بينما نلاحظ بأن البطالين أو الذين يعانون من البطالة أن معظمهم يردون بعنف لفظي (السب و الشتم) في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين وذلك بنسبة تقدر ب 36,60% في حين أن 35,10 % يكتفون بعدم الرد على الإهانة والتسامح، بينما 25,80% يردون بعنف مادي (الضرب) في حين أن 1,50 % يكون ردهم حسب حالتهم النفسية .

نستنتج من خلال معطيات الجدول السابق بان هناك علاقة بين المعاناة من البطالة و بين رد فعل المبحوثين في حال تعرضهم للإهانة، حيث تبين نتائج هذا الجدول بأن الشباب الذين لا يعانون من البطالة يكونون أكثر تسامحا في المواقف التي تستثيرهم، فيفضلون غالبا عدم الرد و المسامحة على ذلك بينما نلاحظ بأن الشباب الذين يعانون من البطالة فإن رد فعلهم يكون عنيفا و عادة بالعنف اللفظي (السب و الشتم)كما نلاحظ ارتفاع نسبة الذين يكون رد فعلهم العنف المادي (الضرب والتخريب..)بين البطالين مقارنة بالمبحوثين الذين لم يعانوا من البطالة.

إن البطالة تعد من أبرز المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الشباب و تؤرقهم و تسبب لهم الإحباط ما يساهم في تكوين مشاعر العداء تجاه المجتمع و الآخرين، حيث يكون البطال في معظم الأحيان على صفيح ساخن يجعله على استعداد للقيام بمختلف أشكال العنف متى توفرت الاستثارة لمشاعره السلبية حتى دون أن يشعر، فمعظم الشباب تملؤهم مشاعر الغضب نتيجة لإحساسهم بعدم أهميتهم وفائدتهم وهم لا يستطيع تلبية احتياجاتهم و احتياجات أسرهم، ما يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في أعمال العنف في معظم الأحيان تكون لأسباب واهية ،لا لشيء سوى للتنفيس عن ذلك الغضب الذي يملؤهم.

الجدول رقم(66)

يبين توزيع المبحوثين حسب المعاناة من البطالة ورأيهم في الشباب البطال الذين يحتجون بالعنف

احتجاجات الشباب البطال / المعاناة من البطالة	نعم		لا		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	95	**%49**	95	%49	04	%02	194	%100
لا	35	%40,22	50	**%57,47**	02	%02,29	87	%100
المجموع	130	%46,26	145	%51,60	06	%02,13	281	%100

تبين لنا القراءة الإحصائية للجدول رقم (66) على أن 57,47%من المبحوثين الذين لم يعانوا من البطالة لا يوافقون الشباب البطالين في احتجاجاتهم بطرق عنيفة للمطالبة بحقوقهم ، في حين أنه نلاحظ بأن 40,22% موافقون على ذلك، أما بالنسبة للشباب الذين عانوا من البطالة فإنهم يرونهم على حق في ذلك حيث قدرت نسبة الموافقين على ذلك 49 %مقابل 49 %غير موافقين على طريقة احتجاجات الشباب.

نستنتج من معطيات هذا الجدول بأن المبحوثين الذين يعانون من البطالة أو الذين عانوا من البطالة أكثر موافقة على احتجاجات الشباب العنيفة للمطالبة بالعمل من الشباب الذين لم يعانوا من البطالة، وقدم المبحوثون تبريرات على ذلك بأن الشباب اليوم هم أكثر فئة في المجتمع تعاني التهميش ومهضومة حقوقهم و لا أحد يسمع لمشاكلهم،فالحل الوحيد هو الصراخ و العنف و الفوضى للفت الانتباه خاصة للجهات الرسمية فحقوقهم مسلوبة ولا أحد يلتفت لهم، إلى جانب أن المسؤولين في هذه الدولة لا تلتفت إليك إلا إذا خربت وأحرقت وقطعت الطريق على حد تعبير بعض الشباب، لذلك نرى بأن البطالة تجعلهم أكثر تقبلا لاختيار العنف كسلوك للمطالبة بحقوقهم ،و في مقابل ذلك فإننا نجد الشباب الآخرين حتى البطالين منهم غير موافقين على تلك السلوكيات على اعتبار أنها غير حضارية ولا تأتي بشيء إلا بالضرر لمصالح المواطن البسيط و الفوضى في المجتمع ، و أنه يجب البحث عن سبل أخرى نسمع بها صوتنا ونغير بها واقعنا.

الجدول رقم (67)

توزيع أفراد العينة حسب شعورهم بعد ممارستهم لسلوك عنيف

نوع الشعور	التكرار	النسبة
بالراحة النفسية	52	**%15,20**
بالندم	162	**%47,36**
بالخجل	41	%12
لا أشعر بشيء	26	%7,60
بالندم و الخجل	44	%12,86
بدون إجابة	17	%4,97
المجموع	342	%100

من خلال قراءة الجدول رقم (67) والذي يمثل لنا شعور المبحوثين بعد ممارستهم لسلوك عنف يتضح لنا بأن معظم المبحوثين يشعرون بالندم على ذلك و هذا بنسبة تقدر ب 47,36% يليها مباشرة الإحساس بالراحة النفسية بنسبة مقدرة ب 15,20%، في حين أن 12,86% يشعرون بالندم و الخجل في نفس الوقت ، بينما 12%صرحوا بأنهم يشعرون بالخجل و 7,60% لا يشعرون بشيء في حين أن 4,97% امتنعوا عن الإجابة.

يمكن لنا أن نستنتج من معطيات هذا الجدول بأن معظم الشباب المبحوثين يشعرون بالندم بعد ممارستهم لسلوكات عنيفة ، يليها مباشرة الإحساس بالراحة النفسية، ثم الخجل او الخجل و الندم في نفس الوقت ، و عليه نلاحظ بأن شعور الندم و الخجل يسيطر على معظم المبحوثين بعد ممارستهم لسلوكات عنيفة تجاه الآخرين، و من خلال وضع تفسير نظري نفسي للشعور بالندم فإنه يمثل حالة إيجابية تمثل قوة الضمير لدى الشاب ووعيه بأن سلوكه و تصرفه غير مقبول و خاطئ وهو شيء إيجابي، فحسب بعض المبحوثين ممارسة العنف أحيانا يكون تلقائي سريعا ما أندم عليه أو أخجل من تصرفي

ذاك، و هذا ما يجعلنا نعتقد بأنه هو استعداد لديه نتيجة لإحباطات متكررة و عند موقف معين ينفجر لكن سرعان ما يتدارك الأمر و يندم على ذلك كأنهم كانوا مجبرين لا مخيرين لأن الضغط كان أقوى منهم هذا إذا أعطيناه تفسيرا حسب نظرية الإحباط.

أما بالنسبة للشباب الذين صرحوا بأنهم يشعرون بالراحة النفسية فهم يعتبرون بأن ممارسة العنف هو نوع من التفريغ لشحنات سلبية يعانون من ضغطها و هو أيضا انتقام من هذا المجتمع المحبط والمثبط لطموحاتهم و آمالهم لذلك يشعرون بالراحة النفسية و لا يندمون على ممارسة العنف بأشكاله المختلفة تجاه الآخرين.

الجدول رقم(68)

توزيع المبحوثين حسب المعاناة من البطالة و علاقتها برأيهم في "أن هناك أفرادا لا يصلح معهم إلا العنف"

التعامل بالعنف / المعاناة من البطالة	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	116	%**59,80**	**56**	%28,90	22	%11,30	194	%100
لا	36	%41,40	33	%37,90	18	%**20,70**	87	%100
المجموع	152	%54,10	89	%31,70	40	%14,20	281	%100

يتبين من خلال معطيات الجدول رقم (68) بأن معظم الشباب البطالين أو الذين يعانون من البطالة موافقين جدا بأن هناك أفراد في المجتمع لا يصلح معهم إلا العنف و ذلك بنسبة قدرت ب 59,80%،في حين أن 28,90% موافقين نوعا ما ، و 11,30 % غير موافقين على هذا الرأي، في حين أن المبحوثين الذين لم يعانوا من البطالة فإن 41,40 %موافقين جدا على أن هناك أفراد لا يصلح معهم إلا العنف، بينما 37,90 %موافقين نوعا ما ، في حين تنخفض نسبة غير موافقين على هذا الرأي مقارنة بالبطالين و ذلك بنسبة مقدرة ب 20,70% .

وعليه نستنتج بأن البطالين أو الشباب الذين عانوا من البطالة أكثر تقبلا وموافقة على استعمال العنف مع بعض الأشخاص في المجتمع مقارنة بالشباب المبحوثين الذين لم يسبق لهم المعاناة من البطالة.إن المعاناة من البطالة تعطي دفعا للشباب نحو تقبل سلوك العنف و ممارسته ،فالبطالة تخلق وقت فراغ لفترات طويلة يفسح المجال فيها لتضخم العديد من المشكلات النفسية و الاجتماعية فيعيش الشاب حالة من القلق والتوتر واليأس يجعله دائم الغضب والانفعال الذي عادة ما ينفس عنه بسلوكات عدوانية وعنيفة تجاه الآخرين.

المبحث السابع: عرض و تحليل البيانات الخاصة بالفرضية السادسة:

الجدول رقم(69)

يبين توزيع المبحوثين حسب دخل الأسرة و مدى كفايته

كفاية الدخل / دخل الأسرة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10000 دج	_	_	20	**%100**	20	%100
من 10000 _ 20000 دج	02	%2,90	67	**%97,10**	69	%100
من 21000 _ 30000 دج	13	%20,60	50	**%79,40**	63	%100
من 31000 _ 40000 دج	29	%43,30	38	**%56,70**	67	%100
40000 دج فأكثر	99	**%80,50**	24	%19,50	123	%100
المجموع	143	%41,80	199	**58,20%**	342	%100

يتبين لنا من خلال قراءة الجدول رقم (69) بأن معظم المبحوثين صرحوا بأن الدخل الشهري للأسرة غير كافي لسد حاجياتهم و ذلك بنسبة 58,20% في حين أن 41,80 % صرحوا بأنه كافي.

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن كل المبحوثين الذين صرحوا بأن الدخل الأسري الشهري هو (أقل من 10000 دج) فهو غير كافي لسد حاجياتهم اليومية حيث تمثلت النسبة ب 100%،كما أن 97,10 %من المبحوثين الذين يتراوح دخلهم بين(10000 _ 20000 دج) صرحوا أيضا بأنه غير كافي، في حين أن 79,40 % بالنسبة للذين يتراوح دخل أسرهم الشهري ما بين (21000 _ 30000 دج) يرونه أيضا غير كافي، مقابل 56,70 %يرونه أيضا غير كافي بالنسبة للذين يتراوح دخل أسرهم الشهري من (31000 _ 40000 دج)، أما بالنسبة للذين يتراوح الدخل الشهري للأسرة (40000 دج فأكثر) فإننا نلاحظ بأن 80,50 % صرحوا بأن هذا الدخل كافي لسد حاجياتهم اليومية.

وبناءا على ما سبق نستنتج بأن معظم المبحوثين الشباب لا يتجاوز الدخل الشهري لأسرهم 40000 دج، و أنه غير كافي لسد حاجياتهم خاصة الذين صرحوا بأنه لا يتجاوز30000 دج، كما أن الشباب الذين يرون بأن دخل أسرهم الشهري كافي و يسد احتياجاتهم فهو يتجاوز أكثر من 40000 دج شهريا.

و هذا يعني أنه من أجل توفير حاجيات الأسرة و مستلزماتها اليومية في المجتمع الجزائري اليوم يجب أن يفوق الدخل الشهري 40000 دج، من أجل العيش الكريم خاصة إذا كان عدد أفراد الأسرة كبيرا، من توفير الغذاء المتكامل و اللباس و المسكن اللائق و التعليم و العلاج وهذه أبسط حقوق الفرد يعني الأساسيات فقط دون الكماليات ، و الجدول التالي يوضح أهم الأساليب التي تتبعها الأسر الجزائرية في حال عدم كفاية الدخل الشهري.

الجدول رقم (70)

توزيع أفراد العينة حسب الأساليب التي تتبعها الأسرة في سد حاجياتها بالنسبة للذين صرحوا بأن " الدخل غير كافي"

الأساليب	التكرار	النسبة
الاستدانة و "الكريدي"	32	%16,08
التقشف(الإنفاق على الأساسيات فقط)	71	**%35,67**
الصدقة	06	%3,01
أعمال إضافية لأفراد الأسرة	25	%12,56
بدون إجابة	65	%32,66
المجموع	199	%100

إن معطيات الجدول رقم (70) تبين لنا بأن أهم الأساليب التي تتبعها الأسر الجزائرية في حال عدم كفاية الدخل لسد نفقاته اليومية خاصة هو التقشف و هو يعني الإنفاق على الأساسيات من الحاجات فقط و ذلك بنسبة تقدر ب 35,67 % ، يليها بعد ذلك الاستدانة أو الدين " التسلاف"

على حد تعبير المبحوثين وقدرت نسبته ب 16,08%، أما في المرتبة الثالثة فالقيام بأعمال إضافية لأفراد الأسرة وذلك بنسبة قدرت ب 12,56 % أما المرتبة الأخيرة و التي عبر عنها المبحوثين فهي تعود للصدقة بنسبة تقدر ب 3,01%.

نستنتج من خلال هذا الجدول بأن أغلب الأسر الجزائرية تسد عجزها في حال عدم كفاية دخلها لمصاريفها و احتياجاتها اليومية عن طريق التقشف أو الإنفاق فقط على الأساسيات من الأمور وأهمها : الأكل و الشرب و التعليم و العلاج أما اللباس فهو في المناسبات فقط كالأعياد و للأطفال عادة،كما أن المبحوثين أدرجوا مفاهيم خاصة قمنا نحن بتصنيفها على أساس التقشف و الإنفاق على الأساسيات فقط " كبركة من عند ربي" و " الصبر"،و التي يعبر عنها الفرد عادة في حال عاش قلة رزقه و عدم كفايته و توفير الحد الأدنى من الضروريات لأفراد أسرته دون أن يمد يده لأحد لطلب العون أو الصدقة.

أما الحل الثاني فهو الاستدانة أو " التسلاف" و" الكريدي"و الذي عادة يكون من الجيران أو الأقارب او الأصدقاء ، و كذلك الكريدي عند المحلات التابعة للحي وغيرها، و يرى بعض الشباب أن حياتهم لا تخلوا من الدين" أو الكريدي" طول الشهر و طيلة السنة لأن الراتب عادة لا يكمل معنا نصف الشهر ناهيك عن المناسبات و الأعياد، أما الأسلوب الأخر فهو القيام بأعمال إضافية لأفراد الأسرة فلأب يعمل بدوام آخر ، و الأم تعمل حتى و هي ماكثة بالبيت وتبيع الحلويات و الخبز و غيرها و الإخوة أيضا و هكذا لأن غلاء المعيشة يطاردهم .

أما الصدقة فهي في رأينا حسب ما لاحظناه من إجابات المبحوثين فهي للذين يعانون من دخل منخفض جدا (أقل من 10000 دج) يعني يعيشون حالة الفقر أو دونها فصرحوا لنا بأنهم يعتمدون على الصدقة من الجيران والأحباب و حتى الأقارب وأحيانا يطلبونها بأنفسهم سواء كانت هذه الصدقة مالا أو لباسا او غيرها.

الجدول رقم (71)

يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة
[04_03]أفراد	72	%21,05
[06_05]أفراد	168	**%49,12**
07 أفراد و أكثر	102	**%29,82**
المجموع	342	%100

يبين لنا الجدول رقم (71) توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد أسرهم، حيث تسجل أعلى نسبة ب 49,12 % و هي نسبة المبحوثين الذين عدد أفراد أسرهم يتراوح بين [05_06] أفراد، يليها 29,82 % نسبة الذين تتكون أسرهم من 7 أفراد فأكثر ،في حين أن 21,05 % نسبة الذين تتكون أسرهم ما بين[03_04] أفراد.

وعليه نستنتج بأن معظم أفراد العينة يفوق عدد أفرد أسرهم (5 أفراد)، أما الأسر التي يتراوح عدد أفرادها مابين (3_4) أفراد فهي ضئيلة مقارنة بالأسر ذات الحجم الكبير نوعا ما،وعليه يمكن لنا أن نستنتج بأن معدل عدد الأفراد في الأسر الجزائرية مازال مرتفعا نوعا ما وهذا ما يجعلنا نفسر أيضا الجدول رقم (65) و الذي صرح فيه المبحوث بعدم كفاية الدخل، لأن العدد الكبير لأفراد الأسرة من شأنه أن يؤثر على الأحوال المعيشية و الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة ككل.

الجدول رقم (72)

يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن

نوع المسكن	التكرار	النسبة
فيلا	85	%24,90
شقة	154	**%45**
مسكن تقليدي	82	%24
سكن قصديري	12	%3,50
لا نملك سكن	09	%2,60
المجموع	342	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (72) يتبين لنا بأن معظم المبحوثين يقطنون في شقق و ذلك بنسبة 45% مقابل 24,90 % يسكنون بفيلات ، في حين 24 % يقطنون بمساكن تقليدية وترجع نسبة 3,50% بالنسبة للمبحوثين الذين يقطنون في سكنات قصديرية (عشوائية) مقابل 2,60% صرحوا بأن أسرهم لا تملك سكن و يعيشون في سكنات للإيجار.

نستنتج من خلال هذا الجدول بأن معظم المبحوثين يسكنون بشقق في عمارات بمختلف الأحياء و المدن بالولاية، و هذا إن دّل على شيء فإنه يدل على تطور نمط السكن في الجزائر خلال السنوات الأخيرة خاصة وانتشار صيغة الأحياء الجديدة و المتكونة أساسا من عمارات متعددة الطوابق و الشقق، وهذا من خلال برامج السكن المتعددة الصيغ التي أطلقتها الدولة لذلك، و سياسة القضاء على السكن الهش و ربما هذا ما يفسر نسبة انخفاض السكن القصديري و ارتفاع نسبة سكن الشقق لدى معظم أسر المبحوثين، في حين أن نسبة ضئيلة من المبحوثين لا يملكون أسرهم سكن ويعيشون على الإيجار.

الجدول رقم (73)

يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف المسكن

عدد غرف المسكن	التكرار	النسبة
غرفة واحدة	03	%0,90
غرفتان	50	%14,60
ثلاث غرف	133	**%38,90**
أربع غرف	99	%28,90
خمسة غرف فأكثر	57	%16,70
المجموع	342	%100

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (73) نجد بأن 38,90 % من المبحوثين لديهم ثلاث غرف بمساكنهم، في حين أن 28,90% لديهم أربع غرف ، بينما 16,70% تمثل نسبة الذين لديهم خمس غرف فأكثر ، أما الذين لديهم غرفتين تقدر نسبتهم ب 14,60% في حين لم تتجاوز فئة الذين يملكون غرفة واحدة 0,90% .

نستنتج من خلال ما سبق بأن معظم المبحوثين يعيشون في سكنات بها من ثلاث إلى أربع غرف، في حين تقل النسبة لفئة المبحوثين الذين لديهم خمس غرف و أكثر و غرفتين اثنين،إلى جانب فئة المبحوثين الشباب الذين صرحوا بأن لديهم غرفة واحدة بمسكنهم و يعانون جدا من السكن المزدحم و الضيق وكلهم من الذين صرحوا بأنهم يسكنون في سكن قصديري (العشوائيات).

يعد السكن من أهم المرافق الحيوية التي تحدد نوعية الحياة المعيشية لأفراد ، كما أنه يؤثر على صحتهم و على حالتهم النفسية كما أن ضيق السكن وازدحامه يؤثر سلبا على نوعية العلاقات داخل الأسرة. لذلك من خلال نتائج هذا الجدول يمكن القول بأن معظم أفراد العينة يعيشون في ظروف سكنية متوسطة الحال وصعبة خاصة إذا ما قارناها بعدد أفراد الأسرة (أنظر الجدول رقم 71).

الجدول رقم(74)

يبين توزيع المبحوثين حسب أريحية المسكن و علاقته بامتلاكهم لغرفة خاصة

مسكنك مريح / إمتلاك غرفة خاصة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	113	**%82,50**	24	%17,50	137	%100
لا	96	%46,80	109	**%53,20**	205	%100
المجموع	209	%61,10	133	%38,90	342	%100

كما هو واضح من خلال الجدول رقم (74) بأن امتلاك غرفة خاصة للشاب له علاقة برؤيته لأريحية المسكن، حيث نلاحظ بأن 82,50 % تمثل المبحوثين الذين صرحوا بامتلاكهم غرفة خاصة يرون بأن مسكنهم مريح ،مقابل 17,50% يرون بأنه غير مريح ، في حين أن 53,20% من الشباب الذين لا يملكون غرفة خاصة يرون بأن مسكنهم غير مريح مقابل 46,80% يرونه مريحا رغم عدم امتلاكهم لغرفة خاصة.

وعليه نستنتج بأن امتلاك غرفة خاصة للشباب يرتبط طرديا مع إحساسهم بالراحة في مساكنهم،حيث تبين نتائج هذا الجدول بأنه كلما تحصل الشاب على غرفة خاصة كلما أعطاه ذلك إحساسا بأن مسكنه مريح، أما عن الذين يرون بأن مسكنهم غير مريح فقد أوردوا لدينا عدة أسباب نضعها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (75)

يبين توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم أريحية المسكن (بالنسبة للذين أجابوا ب"لا")

أسباب عدم الأريحية	التكرار	النسبة
الضيق	57	**%42,85**
الإخوة متزوجون (عدد كبير من الأفراد)	13	%9,77
سكن في منزل الورثة (مسكن العائلة الممتدة)	17	**%12,78**
لا نملك سكن (لأنه إيجار)	08	%6,01
غير مكتمل الإنجاز	03	%2,25
حي فيه المشاكل	05	%3,75
بدون إجابة	30	%22,55
المجموع	133	100%

يبين لنا الجدول رقم (75) الأسباب التي صرح بها المبحوثين الذين يرون بأن مسكنهم الأسري غير مريح حيث نلاحظ بأن أغلب الإجابات كانت بسبب الضيق بنسبة 42,85% ، يليها السبب الثاني وهو السكن مع عائلة الأب يعني مع الأعمام أو كما عبر عليه بعض المبحوثين ب "منزل الورثة "و ذلك بنسبة تقدر ب 12,78% ، أما السبب الثالث فهو عدد كبير من الأفراد في البيت وذلك بسبب الإخوة المتزوجون و قدرت النسبة ب 9,77% ، يليها عدم ملكية السكن بنسبة 6,01 %،و السكن في حي به الكثير من المشاكل بنسبة 3,75% و آخر الأسباب هو أن المنزل غير مكتمل الإنجاز بنسبة تقدر ب 2,25% في حين أن 22,55% امتنعوا عن الإجابة.

من أهم الأسباب التي جعلت المبحوثين الشباب يصرحون بأن مساكنهم الأسرية غير مريحة هو الضيق وقلة عدد الغرف وعدم امتلاك لغرفة خاصة، و هذا راجع كما لاحظنا من الجدول (رقم 73) ، أن أغلب المبحوثين يقطنون بشقق بالعمارات أو مساكن تقليدية معظمها يتكون من ثلاثة إلى أربعة غرف كأقصى تقدير، مع عدد كبير من الأفراد يفوق الخمسة (5) أفراد.

أما السبب الثاني فهو السكن مع أهل الأب أو الجد و الجدة والأعمام أو كما أسماه بعض المبحوثين " دار الورثة" و الذي لاحظنا فيه تذمر كبير من طرف الشباب على هذا النوع من السكن حيث عدد كبير من الأفراد كما تنعدم فيه الاستقلالية و كثرة المشاكل مع الأقارب و غيرها..و تكون هذه المساكن ذات طابع تقليدي في غالب الأحيان.

كما أن السكن مع الإخوة المتزوجون يراه بعض المبحوثين أمر مقلق و غير مريح حيث يصبح السكن مزدحم مع عدد كبير من الأفراد الإخوة و زوجاتهم و أطفالهم كل ذلك يجعل البيت يعج بالفوضى حسب المبحوثين و عدم الاستقرار و كثرة المشاكل غيرها،أما آخر الأسباب فهو ما صرح به بسبب السكن في بيوت غير مكتملة الإنجاز وهذا يراه البعض نظرا لغلاء المعيشية التي تحول دون إكمال إنجاز البيت، بالإضافة إلى الأحياء التي فيها كثير من المشاكل و الإزعاج و هي التي عبر عنها الشباب الذين يقطنون بالعشوائيات من السرقة و العنف و الإدمان على المخدرات خاصة وانتشار الانحرافات الأخلاقية بالحي.

الجدول رقم(76)

يبين توزيع المبحوثين حسب كفاية الدخل وعلاقته برأيهم "بأن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين"

العنف وسيلة لحل الخلاف / كفاية الدخل	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	21	%14,70	46	%32,16	76	**%53,14**	143	%100
لا	34	**%17,08**	70	**%35,17**	95	**%47,73**	199	%100
المجموع	55	%16,08	116	%33,91	171	%50	342	%100

تبين لنا معطيات الجدول رقم (76) من خلال قراءته الإحصائية بأن 53,14 % من المبحوثين الذين صرحوا لنا بأن الدخل كافي لسد حاجيات الأسرة غير موافقين على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين، في حين أن 32,16% موافقين نوعا ما على ذلك ،كما أن 14,70 %هي نسبة الذين صرحوا لنا بأن هم موافقين جدا على هذا الرأي. أما بالنسبة للذين صرحوا بأن دخلهم غير كافي فنلاحظ بأن 47,73% غير موافقين على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين بينما أكثر من 50% توزعت إجابتهم بين موافقين نوعا ما وموافقين جدا على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين حيث 35,17 %موافقين نوعا ما و 17,08% موافقين جدا على ذلك.

وعليه نستنتج بأن كفاية الدخل تؤثر على أراء المبحوثين باستخدام العنف كوسيلة لحل الخلاف مع الآخرين، حيث أن معظم المبحوثين الذين صرحوا لنا بكفاية دخلهم لاحتياجات أسرهم غير موافقين على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين و العكس صحيح بمعنى أن معظم الشباب الذين دخل أسرهم غير كافي لسد احتياجاتهم يرون العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين حيث توزعت إجابات المبحوثين بين موافق نوعا ما وموافق جدا.

الجدول رقم (77)

يبين توزيع أفراد العينة حسب دخل الأسرة وعلاقته برد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين

رد الفعل / الدخل	ترد بعنف لفظي(سب وشتم)		ترد بعنف مادي(ضرب)		أسامحه ولا أرد عليه		حسب حالتي النفسية		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10000دج	07	**%35**	07	**%35**	06	%30	_	_	_	_	20	%100
من 10000 _ 20000 دج	20	**%29**	16	% 23,20	29	**%42**	02	%2,90	02	%2,90	69	%100
من 21000 _ 30000 دج	21	**%33,30**	14	%22,20	25	**%39,70**	02	%1,60	01	%1,60	63	%100
من 31000 _ 40000 دج	28	**%41,80**	08	%11,90	29	**%43,40**	01	%1,50	01	%1,50	67	%100
40000 دج فأكثر	41	**%33,30**	18	%14,60	58	**%47,20**	05	%4,10	01	%0,80	123	%100
المجموع	117	**%34,20**	63	%18,50	147	**%43**	10	%02,90	05	%01,50	342	%100

من خلال معطيات الجدول رقم (77) يتبين لنا بأن المبحوثين الذين يفوق دخل أسرهم 40000 دج يكون رد فعلهم الأول في حال تعرضهم للإهانة من أحدهم بمسامحة و عدم الرد على الإهانة وذلك بنسبة 47,20 % يليها الرد بالعنف اللفظي بنسبة 33,30 % و العنف المادي ب 14,60% ،أما بالنسبة للذين يتراوح دخل أسرهم ما بين 31000دج _ 40000 دج فإننا نجد بأن رد فعلهم يكون أيضا بالتسامح و عدم الرد على الإهانة قدرت النسبة ب 43,40% ، يليها مباشرة الرد بالعنف اللفظي بنسبة 41,80% ،يليها العنف المادي (الضرب) بنسبة 11,90% أما بالنسبة للذين يتراوح دخل أسرهم ما بين 10000 دج _ 20000دج فإن تصرفهم اتجاه الإساءة من أحدهم هو عدم الرد وذلك بنسبة 42 % يليها مباشرة العنف اللفظي بنسبة 29 % ، ثم العنف المادي ب 23,20% ، بينما نلاحظ بأن الذين يتراوح الدخل الأسري لديهم ما بين 21000 دج _ 30000 دج فإن ردهم يكون بالمسامحة و عدم الرد على الإهانة وذلك بنسبة 39,70% يليها مباشرة العنف اللفظي (السب و الشتم) بنسبة 33,30 % و العنف المادي بنسبة 22,20% ، أما بالنسبة لرد المبحوثين الذين صرحوا بأن دخل أسرهم أقل من 10000 دج في حالة تعرضهم للإهانة فنلاحظ بأن ردهم يكون بالعنف اللفظي (السب و الشتم) أو العنف المادي (الضرب) ممثلة بنسب متساوية قدرت ب 35 % يليهم بعد ذلك عدم الرد و المسامحة بنسبة 30% ، أما بالنسبة لرّد حسب الحالة النفسية للمبحوث فقد جاءت بنسب ضئيلة مقارنة بالنسب الأخرى.

نستنتج من معطيات الجدول السابق بأن معظم المبحوثين باختلاف الدخل الشهري لأسرهم يكون رد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من أحد الأشخاص بالمسامحة و عادة عدم الرد على الإهانة، يليها الرد بالعنف اللفظي (السب و الشتم) ثم الرد بالعنف المادي (الضرب) في المرتبة الثالثة ، إلا في حالة واحدة فقط وهي في حالة المبحوثين الذين صرحوا بأن دخل أسرهم أقل من 10000 دج فإن رد فعلهم الأول يكون إما بالعنف اللفظي (السب و الشتم) و إما بالعنف المادي ب (الضرب).

كما نلاحظ بأن الرد بالعنف اللفظي متقارب في النسب بين مختلف فئات المبحوثين في حين أن الرد بالعنف المادي يرتفع كلما انخفض الدخل الشهري لأسر المبحوثين، أو العكس صحيح، كلما ارتفع الدخل الأسري للمبحوثين الشباب كلما قل استعمال العنف المادي لديهم.

وعليه نستنتج بأن للدخل الأسري علاقة برد فعل المبحوثين إزاء تعرضهم للإهانة من أحد الأشخاص حيث أنه كلما ارتفع الدخل كلما انخفضت نسبة استعمال العنف خاصة المادي منه،كما

أن الدخل المنخفض جدا (أقل من 10000 دج) يؤثر تأثيرا مباشرا على سلوك الشباب حيث يكون ردهم عنيف تجاه أي إهانة أوإساءة يتعرضون لها مقارنة بالفئات الأخرى للمبحوثين.

إن الدخل الشهري و المتمثل في أقل من 10000 دج يعتبر أخفض دخل بالنسبة لأسرة في المجتمع الجزائري مما يعني بأنه مؤشر عن الفقر الذي تعيشه هذه الأخيرة،فالفقر يعني الحرمان الاقتصادي بالدرجة الأولى وبالتالي عدم قدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم الضرورية من مأكل و ملبس و علاج والتعليم وغيرها، كل هذا يخلق العديد من الضغوط و التوتر و الإحباط لدى الأفراد مما يجعلهم أكثر قابلية لظهور سلوك العنف خاصة بينهم الشباب، حيث الفقر يحرمهم من الكثير من احتياجاتهم ويسبب لهم العديد من المشاكل خاصة إذا كان مقترنا بظاهرة البطالة، فالضغوط الاقتصادية و الفقر الذي يعيشه الشباب يؤدي بهم إلى عدم تلبية احتياجاتهم الأساسية و بالتالي يعيشون الحرمان في أبسط حقوقهم الذي يؤدي بهم إلى اليأس و الخوف من المستقبل نتيجة الإحساس بالإحباط الذي يؤدي بدوره إلى ظهور بعض أشكال العدوان لديهم.

إن نوعية الحياة في أي مجتمع ترتبط ارتباطا وثيقا بدخل الأسرة أو نصيب الفرد من هذا الدخل كما أن للدخل علاقة مباشرة بظاهرة الفقر ، حيث كلما قل الدخل كلما ارتفعت نسبة الفقر ووجد الفرد نفسه أمام عائق كبير لسد حاجاته وهذا ما يدفعه في بعض الأحيان إلى إتباع سلوكات منافية للمجتمع والقيم و الدّين و حتى الأخلاق من أجل فقط أن يوفر لنفسه أبسط حقوق العيش ،فالحرمان يولد لدى الشباب خاصة الإحساس بالظلم والتهميش وعدم المساواة في توزيع الدخل هذه الأخيرة التي من شأنها أن تزيد من حدة التناقضات الاجتماعية وتؤثر في عملية التطور والنمو في المجتمع ،حيث أثبتت العديد من الدراسات بأن هناك علاقة طردية بين عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والعنف بكل تجلياته الاجتماعية و السياسية و الرمزية، و بالتالي حسب د.علي السموك فإنه كلما زادت درجة عدم المساواة زاد معدل العنف في المجتمع وزادت درجة شدته.

الجدول رقم(78)

يبين توزيع المبحوثين حسب كفاية الدخل وعلاقته برأيهم بأن "هناك أفراد في المجتمع لا يصلح معهم إلا العنف"

لايصلح معهم إلا العنف / كفاية الدخل	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	68	**%47,60**	46	%32,20	29	%20,30	143	%100
لا	114	**%57,30**	65	%32,70	20	%10	199	%100
المجموع	182	%53,20	111	%32,50	49	%14,30	342	%100

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول رقم (78) الذي يبين لنا توزيع المبحوثين حسب كفاية الدخل وعلاقته برأيهم بأن "هناك أفراد في المجتمع لا يصلح معهم إلا العنف"، بأن 57,30% من المبحوثين الذين صرحوا بأن دخلهم الأسري غير كافي لسد احتياجاتهم موافقون جدا على أن هناك أفراد لا يصلح التعامل معهم إلا بالعنف مقابل 47,60 %من نفس الرأي و لكن دخلهم الأسري كافي لسد احتياجاتهم، كذلك نلاحظ بأن 32,70% من الذين دخلهم غير كافي موافقين نوعا ما على أن هناك أفراد في المجتمع يصلح التعامل معهم إلا بالعنف، في حين أن 32,20% تمثل المبحوثين الذين لديهم نفس الرأي و لكن دخلهم كافي لسد احتياجاتهم،في حين نلاحظ بأن 20,30 % من المبحوثين الذين صرحوا بأن دخلهم كافي غير موافقين على هذا الرأي مقابل 10 %غير موافقين بالنسبة للذين صرحوا بأن دخلهم غير كافي لسد احتياجاتهم.

نستنتج من خلال ما سبق بأن معظم المبحوثين يوافقون على أن هناك أفراد في المجتمع لا يصلح معهم التعامل إلا بالعنف،سواء كان دخلهم الأسري كافي أم غير كافي لسد احتياجاتهم و عليه فهي ثقافة سائدة مفادها بأن هناك أفراد في المجتمع العنف هو ما يصلح معهم، إلا أننا لاحظنا بأن المبحوثين الشباب الذين صرحوا بأن دخلهم غير كافي كانت موافقتهم مرتفعة مقارنة بالفئة الأخرى أي أن موقفهم كان أكثر درجة من الآخرين.

نستنتج بأن الموافقة على التعامل مع بعض الأشخاص في المجتمع الجزائري بالعنف هي ثقافة سائدة لدى معظم الشباب، لكن هناك عوامل قد تزيد من حدة هذا العنف في التعامل و تجعله أكثر قبولا للتعامل به و يعد انخفاض الدخل أو عدم كفايته أي الحرمان الاقتصادي للشباب من أكثر العوامل التي تجعلهم ميلا لاتخاذ خيار العنف كأسلوب للتعامل مع بعض الأفراد داخل المجتمع.

الجدول رقم(79)

يبين توزيع المبحوثين حسب نوع السكن وعلاقته بمعايشة حالات الشجار داخل الأسرة

معايشة الشجار / نوع السكن	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
فيلا	51	**%60**	34	%40	85	%100
شقة	88	**%57,10**	66	**%42,90**	154	%100
مسكن تقليدي	59	**%72**	23	%28	82	%100
مسكن قصديري	10	**%83,30**	02	%16,70	12	%100
لا نملك سكن	08	**%88,90**	01	%11,10	09	%100
المجموع	216	**%63,20**	126	%36,80	342	%100

تبين لنا معطيات الجدول رقم (79) والذي يوضح لنا توزيع المبحوثين حسب نوع السكن وعلاقته بمعايشة حالات الشجار داخل الأسرة، بأن 88,90 %من المبحوثين الذين يعيشون في مسكن للإيجار ولا يملكون بيتا قد عايشوا حالات شجار يومي على مستوى الأسرة ، يليها 83,30 % من المبحوثين الذين يعيشون في مسكن قصديري صرحوا بأنهم عايشوا حالات شجار داخل الأسرة،في حين أن الذين يعيشون في مسكن تقليدي فإن 72 % منهم صرحوا بأنهم عايشوا حالات شجار داخل الأسرة،و تتراجع النسبة إلى 60 % بالنسبة للذين نوع مسكنهم هو "فيلا" في حين أن 57,10 % هي نسبة المبحوثين الذين نوع سكناتهم شقة صرحوا بأنهم عايشوا حالات شجار داخل الأسرة.

نستنتج من خلال ما سبق بأن معظم المبحوثين عايشوا حالات شجار داخل أسرهم، لكن الملاحظ من خلال نتائج هذا الجدول بأنه كلما كان نوع السكن جيد كلما قلت حالات الشجار داخل الأسرة والعكس صحيح. حيث أن كل المبحوثين عايشوا الشجار داخل أسرهم و لكن ترتفع حالات الشجار داخل الأسرة عند المبحوثين الذين لا تمتلك أسرهم لسكن و مؤجرين و لدى المبحوثين الذين يعيشون بسكنات قصديرية،حيث أن نسبة الشجارات داخل الأسرة ترتفع لديهم و هي نفس الفئة التي صرحت سابقا بعدم أريحية المسكن نظرا لعدة أسباب أهمها ضيق السكن و ازدحامه (عدد كبير من الأفراد)، وعليه نستنتج بأن للسكن و نوعيته علاقة بارتفاع حالات الشجار داخل الأسرة و التي بدورها تؤثر على نفسية الشباب و تسبب لهم القلق و الضغط والغضب.

و هناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سببية_ وظيفية بين الاحتقان السكني والتأزمات النفسية لدى الشباب، منها دراسة "علي بوعناقة" حول " الأحياء غير المخططة وانعكاساتها النفسية _ الاجتماعية على الشباب، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن من أهم مولدات الانحراف والعنف لدى الشباب هو الضيق السكني و كثرة المشاجرات اليومية إلى جانب أسباب أخرى،حيث أن ضيق السكن و المشاجرات اليومية تدفع بالشباب إلى أن يبقى خارج البيت مدة أطول أو حتى طول اليوم بعيدا عن الأسرة و يجعل البيت مجرد فضاء للنوم فقط ، فيتلقاه الشارع خاصة إذا كان لا يزاول دراسة و لا وظيفة مما يجعله أكثر عرضة للوقوع بين أحضان الانحراف و الجريمة.

الجدول رقم(80)

يبين توزيع المبحوثين حسب نوع السكن وعلاقته برأيهم "بأن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين"

العنف وسيلة لحل الخلاف / نوع السكن	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فيلا	14	%16,50	29	%34,10	42	**%49,40**	85	%100
شقة	20	%13	55	%35,70	79	**%51,30**	154	%100
مسكن تقليدي	13	%15,90	25	%30,50	44	**%53,70**	82	%100
سكن قصديري	05	**%41,70**	03	%25	04	%33,30	12	%100
لا نملك سكن	03	%33,30	04	**%44,40**	02	%22,20	09	%100
المجموع	55	%16,10	116	%33,90	171	%50	342	%100

يتبين لنا من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (80) الذي يوضح لنا توزيع المبحوثين حسب نوع السكن وعلاقته برأيهم "بأن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين" بأن53,70% من المبحوثين الذين يعيشون بمساكن تقليدية غير موافقين على أن العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين، ونفس الرأي بالنسبة للذين صرحوا بأنهم يسكنون في شقق وذلك بنسبة 51,30 % وكذلك الحال بالنسبة للذين صرحوا بأن نوع مسكنهم هو " فيلا" فإنهم أيضا غير موافقين على أن العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين وذلك بنسبة 49,40% ،أما بالنسبة للمبحوثين الذين لا يملكون مسكن ويعيشون في مساكن للإيجار فإن 44,40 % موافقين نوعا ما على أن العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين، في حين أن الذين يعيشون في بيوت قصديرية نجد بأن 41,70% موافقين جدا على أن العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين.

نستنتج من خلال ما سبق بأن معظم المبحوثين الذين يقطنون بسكنات لائقة (فيلا، شقة، مسكن تقليدي) غير موافقين على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين في حين أن الشباب الذين لا يملك أهاليهم سكنا أو يعيشون في سكنات قصديرية موافقون على اتخاذ العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين وعليه نستنتج بأن نوع السكن له علاقة باتخاذ العنف كوسيلة للتعامل مع الآخرين، حيث كلما كان نوع السكن لائق كلما انخفض اتخاذ سلوك العنف نحو الآخرين لدى الشباب والعكس صحيح.

يعد السكن من أهم الحاجات الأساسية للإنسان وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة الاجتماعية للفرد فهو يقدم المأوى لهم و يبعث على الراحة النفسية والاجتماعية لهم، فالمساكن غير المريحة والمزدحمة و الضيقة والتي لا تتوفر على المرافق الصحية ، كالماء الشروب والكهرباء و الصرف الصحي وغيرها،تؤرق ساكنيها و تتسبب في الضغط النفسي والاجتماعي لهم وتؤثر على حياتهم الأسرية وعلاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين إلى جانب مشاكل أخرى اجتماعية واقتصادية متعددة.

الجدول رقم (81)

يبين توزيع أفراد العينة حسب أريحية المسكن وعلاقته برد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين

رد الفعل / أريحية المسكن	ترد بعنف لفظي(سب وشتم)		ترد بعنف مادي(ضرب)		أسامحه ولا أرد عليه		حسب حالتي النفسية		بدون إجابة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	68	%32,50	32	%15,30	103	**%49,30**	02	%01	04	%1,90	209	%100
لا	49	**%36,84**	31	%23,30	44	% 33,08	08	%06	01	%0,75	133	%100
المجموع	117	%34,21	63	%18,42	147	%42,98	10	%02,92	05	%01,46	342	%100

يوضح لنا الجدول رقم (81) توزيع أفراد العينة حسب أريحية المسكن وعلاقته برد فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من الآخرين بأن 49,30 % من المبحوثين الذين صرحوا بأن منزلهم مريحا يكون رد فعلمهم التسامح و عدم الرد على الإهانة، مقابل 32,50% صرحوا بأنهم يردون بعنف لفظي (سب و شتم) و 15,30 % يردون بعنف مادي (الضرب)،بينما 01 % يكون ردهم على الإهانة حسب حالتهم النفسية.

أما المبحوثين الذين صرحوا بأن منزلهم غير مريح فإن الرد فعلهم الأول هو العنف اللفظي (السب و الشتم) وذلك بنسبة مقدرة ب 36,84 %، في مقابل نجد نسبة 33,08 % تمثل المسامحة و عدم الرد، في حين أن نسبة الرد بالعنف المادي قدرت ب 23,30 % و 6% يكون ردهم حسب حالتهم النفسية .

مما سبق يمكن لنا بأن نستنتج بأن هناك علاقة بين أريحية المسكن لدى المبحوثين و ردّ فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من أحد الأشخاص،بحيث نلاحظ بأن الشباب الذين صرحوا بأن منزلهم غير مريح فإن العنف اللفظي و السب و الشتم يكون هو ردهم في حال تعرضهم للإهانة من أحد الأشخاص.

إن المسكن غير المريح يؤثر على سلوك الشباب مما يعني أنه يؤثر على حالتهم النفسية، حيث أن الشباب الذي يعيش بمسكن غير مريح نتيجة لعدة أسباب (ذكرناها سابقا) والتي تكون بسبب الضيق وعدد كبير من الأفراد أو نتيجة لعدم امتلاك بيت من الأساس أو العيش في سكن غير لائق (كالبيوت القصديرية)، كلها تسبب العديد من المشاكل والمشاحنات اليومية بين أفراد الأسرة و انعدام الخصوصية، ذلك ما يجعل الشباب في حالة من القلق و الغضب الدائم يفرغ عنه حالما أتاحت له الفرصة لذلك، خاصة إذا لم يصب ذلك الغضب داخل الأسرة فإنه حتما سيفرغه خارجها لمجرد تعرضه لموقف يستثار فيه غضبه.

المبحث الثامن:عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية السابعة:

الجدول رقم (82)

توزيع المبحوثين حسب ما يعنيه لهم العنف (متعددة الإجابات)

معنى العنف	التكرار	النسبة
الضرب و التكسير والتخريب	327	**%42,68**
القتل	115	**%** 15,01
السب و الشتم	144	%18,79
التحرش	105	%13,70
السخرية و الاستهزاء	75	%9,79
المجموع	766	**%**100

يبين لنا الجدول رقم (82) مفهوم العنف لدى أفراد العينة، حيث نلاحظ بأن أعلى نسبة والمقدرة ب 42,68 **%** تعني الضرب و التكسير و التخريب (العنف المادي)، مقابل 18,79**%** هي للسب و الشتم (العنف اللفظي)، في حين أن الذين صرحوا لنا بأن مفهوم العنف لديهم هو القتل قدرت نسبتهم ب 15,01**%** أما الذين يرون بأن التحرش الجنسي هو العنف قدرت نسبتهم ب 13,70 **%**مقابل أقل نسبة و المقدرة ب 9,79 **%**و هي تمثل السخرية و الاستهزاء.

و عليه نستنتج بأن العنف عند معظم الشباب الجزائري هو الضرب و التكسير و التخريب، يليها العنف اللفظي بنسبة قليلة مقارنة بالعنف المادي ،يليها القتل و غير بعيد عنها التحرش الجنسي و أخيرا السخرية و الاستهزاء و التي هي فئة قليلة من العينة يعتبرونها عنفا.

إن نتائج هذا الجدول توضح لنا أمرا مهما و هو أن العنف عند الفرد الجزائري عامة و الشباب خاصة هو الضرب ، هو التكسير و التخريب للممتلكات بمعنى العنف المادي و الجسدي، فالكل متفق (تقريبا جميع أفراد العينة) على أن العنف هو الضرب، أما العنف اللفظي و السب و الشتم و القتل

فيأتي بعده ، كما أن التحرش الجنسي أو العنف المعنوي و الرمزي و النفسي (السخرية و الاستهزاء) لا تعد عنفا بالنسبة لمعظم أفراد العينة، حيث أن العنف بالنسبة لهم هو الظاهر للعيان فقط هو ما يسبب جروحا أو كدمات أو تكسير و تخريب ممتلكات عمومية و غيرها يعني كل ما يسبب أذى ولكن تظهر نتائجه مباشرة بعد ممارسته.

أما الأنواع الأخرى فهم لا يعتبرونها عنفا خاصة النفسي منه فالطلبة المبحوثين و خاصة من العلوم الاجتماعية اعتبروا التحرش والسخرية و الاستهزاء عنفا ،وربما التخصص العلمي هو من وضح لهم الصورة،كما لاحظنا من خلال إجابات المبحوثين بأن أغلب الإجابات التي أعطت مفهوم العنف للتحرش هي للإناث، باعتبارهن أكثر فئة معرضة لذلك و يعتبرن ذلك عنفا ضدهن في الأماكن العمومية و الشارع ووسائل النقل وأماكن الدراسة و العمل أيضا.

الجدول رقم (83)

يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس و علاقته برأيهم بأن " العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين"

العنف وسيلة لحل الخلاف / الجنس	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	33	%19,20	59	%34,30	80	%46,50	172	%100
أنثى	22	%12,90	57	%33,50	91	%53,50	170	%100
المجموع	55	%16,10	116	%33,90	171	%**50**	342	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول رقم (83) والذي يوضح لنا توزيع المبحوثين حسب الجنس وعلاقته برأيهم في " العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين"، يتبين لنا بأن 50 % من الشباب المبحوثين غير موافقين على أن العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين في حين تتوزع 50 % الأخرى ما بين موافقين جدا و موافقين نوعا ما على هذا الرأي.

وتتوزع هذه النسب حسب الجنس حيث نلاحظ بأن 53,50 %من الإناث غير موافقين على أن العنف وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين مقابل 46,50 %من الذكور غير موافقين أيضا، بينما نلاحظ بأن 34,30% من الذكور موافقين نوعا ما مقابل 33,50 %من الإناث على نفس الرأي، أما بالنسبة للذين صرحوا بأنهم موافقين جدا على أن العنف هو وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين قد قدرت بنسبتهم ب19,20% من الذكور في حين أن نسبة الإناث الموافقين جدا قدرت ب 12,90%.

من خلال ما سبق نستنتج بأن نصف الشباب المبحوثين غير موافقين على أن العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين بينما النصف الآخر توزعت نسبهم ما بين موافق نوعا ما وموافق جدا،كما لاحظنا بأن الشباب الذكور هم أكثر موافقة على أن العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين مقارنة

بالإناث، وتؤكد العديد من الدراسات و الأبحاث و الإحصائيات بأن الرجل عموما هو أكثر ممارسة للعنف من المرأة،وقد يرجع هذا لأسباب بيولوجية أو أسباب اجتماعية و اقتصادية وغيرها.

الجدول رقم(84)

يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم بأن:" العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين" وعلاقته بالمستوى التعليمي لديهم

العنف وسيلة لحل الخلاف / المستوى التعليمي	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	03	**%50**	01	%16,70	02	%33,30	06	%100
متوسط	07	%17,90	13	%33,30	19	**%48,70**	39	%100
ثانوي	20	%24,40	32	**%39**	30	%36,60	82	%100
ليسانس	22	%12,90	63	%36,80	86	**%50,60**	171	%100
ماستر	03	%7,30	07	%17,10	31	**%75,60**	41	%100
دكتوراه	_	_	_	_	03	**%100**	3	%100
المجموع	55	%16,10	116	%33,90	171	**%50**	342	%100

من خلال قراءتنا للجدول رقم (84) يتضح لنا بأن 50% من المبحوثين غير موافقين على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين في حين أن 50 % من المبحوثين تنوعت إجاباتهم بين موافقين نوعا ما و موافقين جدا على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين ، و تتوزع هذه النسب حسب المستوى التعليمي للشباب المبحوثين حيث نلاحظ بأن كل المبحوثين الذين لديهم مستوى الدكتوراه

غير موافقين تماما على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين وذلك بنسبة قدرت ب 100 %،في حين أن 75,60 % من الشباب الذين لديهم مستوى الماستر غير موافقين على هذا الرأي

مقابل 17,10 % موافقون نوعا ما، و 7,30% موافقون جدا.بينما نلاحظ بأن 50,60 % من الشباب الذين لديهم مستوى الليسانس غير موافقين على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين بينما 36,80% موافقون نوعا ما،و12,90 %موافقون جدا،و كذلك بالنسبة للذين لديهم مستوى ثانوي نلاحظ بأن 39 % موافقون نوعا ما مقابل 36,60% غير موافقين و 24,40 %موافقون جدا.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين لديهم مستوى متوسط نلاحظ بأن 48,70 %غير موافقين على هذا الطرح مقابل 51,30% تنوعت إجابتهم بين موافقين نوعا ما و موافقون جدا على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين،في حين أن الذين لديهم مستوى الابتدائي نلاحظ بأن 50% موافقون جدا على هذا الرأي مقابل 33,30% غير موافقين و 16,70% موافقون نوعا ما.

وبناءا على ما سبق نستنتج بأن المستوى التعليمي للشباب له علاقة بتبنيهم العنف كوسيلة لحل الخلاف مع الآخرين، حيث نلاحظ بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب كلما انخفض لديهم اعتبار العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين،حيث بينت نتائج هذا الجدول بان معظم الشباب الذين لديهم مستوى تعليمي مرتفع (ليسانس، ماستر ، دكتوراه) غير موافقين على أن العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين عكس المستويات التعليمية المنخفضة و التي عبر عنها المبحوثين بين موافق نوعا ما وموافق جدا على أن العنف وسيلة لحل الخلاف،وبالتالي يمكن القول بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب كلما ابتعد عن اختيار العنف كوسيلة لحل الخلاف مع الآخرين.

الجدول رقم(85)

يبين توزيع المبحوثين حسب رأيهم أن:" العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين" وعلاقته بالتخصص العلمي

العنف وسيلة لحل الخلاف / التخصص العلمي	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
علوم اجتماعية	02	%**3,80**	09	%17,30	41	**%78,80**	52	%100
علوم إنسانية	02	%6,90	08	%27,60	19	**%65,50**	29	%100
فيزياء	06	**%20,70**	09	%**31**	14	%48,30	29	%100
رياضيات	03	%9,70	14	%45,20	14	%45,20	31	%100
إعلام آلي	02	%8,70	10	%43,50	11	%47,80	23	%100
كيمياء	02	**%18,20**	01	%9,10	08	**%72,70**	11	%100
المجموع	17	%9,70	51	%29,10	107	**%61,10**	175	%100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول رقم (85) و الذي يوضح لنا توزيع المبحوثين حسب رأيهم أن:" العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين" وعلاقته بالتخصص العلمي لديهم، يتبين لنا بأن معظم الطلبة المبحوثين غير موافقين على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين و ذلك بنسبة قدرت ب 61,10% ، وتتوزع هذه النسب حسب التخصص العلمي للطلبة حيث نلاحظ بأن أعلى نسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنهم غير موافقين على هذا الرأي تعود للذين لديهم تخصص علوم اجتماعية بنسبة 78,80% و تليها تخصص الكيمياء ب 72,70% ، ثم 65,50 % للعلوم الإنسانية،بينما تتراجع النسبة إلى 48,30% لتخصص الفيزياء و 47,80 % للذين يدرسون إعلام آلي بينما نسبة 45,20 % لطلبة تخصص الرياضيات.

كما نلاحظ بأن أعلى نسبة للذين صرحوا بأنهم موافقون نوعا ما على أن العنف هو وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين نجد بأن أعلى نسبة توافق طلبة الرياضيات بنسبة قدرت ب 45,20% يليها طلبة الإعلام الآلي ب 43,50% ثم طلبة الفيزياء ب 31 % ثم طلبة العلوم الإنسانية ب 27,60% تليها طلبة العلوم الاجتماعية ب 17,30% و أخيرا طلبة الكيمياء ب 9,10%.

أما بالنسبة للذين صرحوا بأنهم موافقين جدا على أن العنف وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين نجد بأن أعلى نسبة توافق المبحوثين الذين يدرسون تخصص الفيزياء ب 20,70 %و الكيمياء ب 18,20%، تليها طلبة الرياضيات و الإعلام الآلي و التي جاءت بنسب متقاربة وهي على التوالي 9,70 %و 8,70 % ثم العلوم الإنسانية ب 6,90 % و أخيرا العلوم الاجتماعية ب 3,80%.

من خلال نتائج هذا الجدول و الذي أردنا من خلاله معرفة ما إذا كان للتخصص العلمي للطلبة المبحوثين علاقة برأيهم في أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين ، تبين لنا بأن هناك بعض الفروق الواضحة في إجابات المبحوثين خاصة لدى طلبة تخصص الفيزياء و الكيمياء مقارنة بالعلوم الاجتماعية و الإنسانية حيث ارتفعت نسبة الموافقين جدا و الموافقين نوعا ما على أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين بين التخصصات العلمية مقارنة بالتخصصات الإنسانية و الاجتماعية.

الجدول رقم(86)

يبين توزيع المبحوثين حسب موقفهم من العنف

الموقف / العبارة	موافق جدا		موافق نوعا ما		غير موافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
"العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين"	55	%16,10	116	%33,90	171	**%50**	342	%100
"هناك أفراد لا يصلح معهم إلا العنف"	182	**%53,20**	111	%32,50	49	%14,30	342	%100
"العنف أصبح ثقافة عند الشباب اليوم"	186	**%54,40**	102	%29,80	54	%15,80	342	%100
" اضربوا يعرف مضربو"	172	**%50,30**	119	%34,80	51	%14,90	342	%100

تبين لنا معطيات الجدول رقم (86) بأن 50 % من المبحوثين غير موافقين على أن "العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين" ، في حين أن 50 %الأخرى اختلف موقفها بين موافق نوعا ما ب 33,90% و موافق جدا ب 16,10% ، أما بالنسبة للرأي القائل بأن " هناك أفراد في المجتمع لا يصلح معهم إلا العنف " نلاحظ بأن أغلب المبحوثين أجابوا ب موافق جدا بنسبة تقدر ب 53,20% في حين أن 32,50 % عبروا ب موافق نوعا ما و 14,30 % غير موافق،أما الموقف الثالث حول "العنف هو ثقافة شباب اليوم" يتضح لنا بأن معظم المبحوثين أجابوا ب موافق جدا على هذا الرأي بنسبة تقدر ب54,40% ، بينما 29,80% موافق نوعا ما و 15,80% أجابوا بغير موافق. كما يبين لنا الجدول بأن معظم المبحوثين صرحوا بأنهم موافقون جدا على المثل القائل " أضربوا يعرف مضربو" بنسبة 50,30 % في حين أن 34,80% صرحوا بموافق نوعا ما ،بينما 14,90% غير موافق عليه.

نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول بأن و معظم الشباب قد تبنوا مواقف العنف التي عرضت عليهم بحيث أن نصف أفراد العينة موافقون على أن العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين

فقط هناك اختلاف في الدرجات القبول و النصف الآخر غير موافق،في حين أن معظمهم موافقون جدا على أن هناك أفراد في المجتمع الجزائري لا يصلح معهم إلا العنف في التعامل معهم، كما أن معظم الشباب يعترفون بأن العنف أصبح ثقافة لدى أقرانهم في المجتمع الجزائري حيث أضحى العنف يواجهون به معظم المواقف التي تعترض طريقهم فهي الخيار الأول بالنسبة لهم.

هذا و تعد الأمثال الشعبية في الثقافة الجزائرية من أكثر عناصر الأدب الشعبي شمولية للفئات الاجتماعية و أكثرها تعبيرا عن نفسية غالبية الأفراد في المجتمع و إحساسهم، و هي انعكاس لما يخالج نفوسهم و ما تصبوا إليه من نشر للقيم التي يتمسكون بها و يرغبون في نشرها، و هذا المثل الشعبي الذي عرضناه على المبحوثين يعد من الأمثال الشعبية المشهورة في المجتمع الجزائري يقال في عدة مواقف حتى البعض يعتقده حكمة،و هو " اضربوا يعرف مضربو" و يعني استعمل القوة و الضرب أو العنف ليعرف حدوده و لا يتخطاها معك و هو يتحدث عن الآخر، مهما كانت صفته، و الملا حظ من نتائج هذا الجدول بأن معظم المبحوثين الشباب موافقين و متبنين هذا المثل و يعملون به في حياتهم، والموافقة عليه تعني الموافقة على استخدام القوة و العنف و الضرب على أنه وسيلة للتعامل مع الآخر ، وسيلة للتربية حتى أن بعض المبحوثين قالوا موافقين عليه خاصة مع الأطفال. إن هذا المثل الشعبي يدعوا للعنف و يحث عليه و معظم الشباب يرونه مقبولا ويعملون به في كثير من الأحيان.

و بناء على ما سبق نستنتج بأن العنف لدى معظم الشباب الجزائري هو أسلوب شائع و محبذ في التعامل مع الآخرين و في حل الخلاف معهم حتى أنه منتشر في أوساط الشباب باختلاف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية و الاجتماعية فهو نمط من أنماط الثقافة السائدة في المجتمع.

الجدول رقم (87)

يبين توزيع المبحوثين حسب أسباب ثقافة العنف لدى الشباب الجزائري (متعدد الإجابات)

الأسباب	التكرار	النسبة
التربية الأسرية	153	**%18,19**
البطالة	163	**%19,39**
الفقر و الظروف المعيشية الصعبة	177	**%21,04**
البيئة المدرسية	45	%5,35
وسائل الأعلام	90	%10,70
ضعف الوازع الديني	138	%16,40
آثار العشرية السوداء	75	%8,92
المجموع	841	%100

من خلال قراءتنا الإحصائية للجدول رقم (87) يتبين لنا بأن أبرز أسباب ثقافة العنف لدى الشباب الجزائري حسب إجابات المبحوثين هو الفقر بنسبة **21,04%** ، أما السبب الثاني فهو البطالة بنسبة قدرت ب **19,39 %** تليها مباشرة التربية الأسرية ب **18,19%** ، ثم ضعف الوازع الديني ب **16,40 %**،يليه وسائل الإعلام ب **10,70%**، ثم مخلفات او آثار العشرية السوداء ب **8,92 %**و في الأخير البيئة المدرسية ب **5,35%**.

نستنتج من خلال هذا الجدول بأن الفقر و الظروف المعيشية الصعبة تعد من أهم الأسباب التي تدفع بالشباب لاكتساب ثقافة العنف ، فالظروف المعيشية الصعبة تعد عاملا مهما يدفعهم نحو تبني سلوكات عنيفة، حيث يراه العديد من الباحثين في مجال الاجتماع بأن الجريمة تعد من الظواهر الاجتماعية التي لها صلة قوية بالفقر و المستويات الاقتصادية المتدنية للفرد ، و قد حاولت الكثير من الدراسات الحديثة أن تبين بأن الفقر هو السبب الأساسي في الجريمة و لعل دراسة " بونجر Bonger"

أهمها ، الذي توصل في نتائج دراسته بأن الحالة العقلية للمجرمين ترجع إلى الانحطاط الاقتصادي لهم، كما أن الحالة الاقتصادية المزرية هذه هي بسبب الفقر و نتيجة للبطالة التي يراها أيضا المبحوثون أنها من أهم أسباب العنف لدى الشباب وعاملا مهما و مساهما في اكتساب ثقافة العنف لديه،و يرى الأستاذ " العيد لعبيدي" بأن غياب فضيلة التكافل الاجتماعي و التوزيع غير العادل للثروة و تهميش الشباب الذين يمثلون الفئة الغالبة في المجتمع الجزائري ، جعل عالم الشغل أمرا مستعصيا عليهم ، فلا غرابة أن يكون أغلب المنخرطين في أعمال العنف هم أبناء الطبقة الاجتماعية الفقيرة في إطار شكل من أشكال المحاربة الخفية " المقنعة" للطبقية ، أو شكل من أشكال الانتقام من هذا المجتمع الذي يرونه غير عادل.

إن أسباب أو العوامل الكامنة وراء انتشار و اكتساب ثقافة العنف لدى الشباب الجزائري متعددة و متشابكة، ليست لعامل واحد فقط ، فالكثير من المبحوثين يرون بأن التنشئة الأسرية و التربية هي السبب وراء انتشار العنف، فالأسرة تربي بالعنف، أو أصبحت لا تقوم بدورها التربوي من الأساس لأنها أوكلته إلى مؤسسات أخرى كالتلفزيون مثلا،فدور الأسرة التربوي قد تراجع كثيرا في ظل تطور وسائل الإعلام و التكنولوجيا التي أصبح الطفل يقضي معها وقتا أطول مما يقضيه مع والديه،كما أن نقص الوازع الديني الذي يراه بعض الشباب بأنه أثر سلبا على سلوكات بعضهم إلى جانب الإعلام الذي أصبح يحتل مساحة واسعة في حياة الأفراد على حساب المؤسسات التنشئية الأخرى و حسب المبحوثين فإن المدرسة هي أيضا مساهمة في تعلم الفرد لثقافة العنف.

إذن هي عوامل متعددة و متشابكة و متداخلة فيما بينها و لكن في نظرنا هناك عوامل تؤثر تأثيرا مباشرا و أخرى تؤثر تأثيرا غير مباشر أي أنها تهيئ الأرضية لاكتساب ثقافة العنف و ممارسته كالتنشئة و الإعلام و المدرسة و عوامل مفجرة كالبطالة و الفقر و الظروف المعيشية الصعبة.

الجدول رقم (88)

يبين توزيع المبحوثين حسب نتيجة استخدام العنف (متعدد الإجابات)

استخدام العنف	التكرار	النسبة
الكراهية و الخصام	213	**%45,03**
استرجاع للحقوق	96	**%20,30**
عنف مضاد	76	%16,06
فرض الإحترام	88	**%**18,60
المجموع	473	**%**100

تبين لنا معطيات الجدول رقم(88) والذي يوضح لنا توزيع المبحوثين حسب نتيجة استخدام العنف ،بأن 45,03 % من المبحوثين أقروا بأن العنف يؤدي إلى الكراهية و الخصام ، في حين أن 20,30 % يرونه بأن استخدام العنف هو استرجاع للحقوق،بينما 18,60% من المبحوثين يرون بان العنف يؤدي إلى فرض الاحترام في حين أن 16,06 % يرونه بأنه يؤدي إلى عنف مضاد.

وعليه نستنتج بان معظم المبحوثين الشباب يرون بأن استخدام العنف يؤدي إلى نشر الكراهية والخصام بين الناس، سواء كان ذلك بين أفراد الأسرة الواحدة أو بين أفراد المجتمع فهو يقضي على العلاقات الاجتماعية و يفككها و يبعث حالة من اللاستقرار في المجتمع كما هو الحال اليوم،كما أن هناك شباب آخرين يرون بأن استخدام العنف هو وسيلة لاسترجاع الحقوق و فرض الاحترام على الآخرين لأننا حسبهم " شعب يفهم بالضرب" على حد قولهم، " بالضرب تجيب حقك" و غيرها من العبارات المنتشرة بين الشباب و المتداولة بكثرة و التي دخلت قاموس مصطلحاتهم و تعبر عن ثقافتهم المتشبعة بأفكار العنف، بينما نلاحظ بأن بعض الشاب الذين صرحوا بأن العنف لا يؤدي إلا لعنف مضاد في المجتمع فالكثير من المواقف بدأت بعنف لفظي فقط تحولت إلى مسارح لجريمة قتل.

إن العنف لا يولد إلا العنف و لكن كثرة انتشاره في المجتمع يعطي انطباعا للأفراد بأن العنف صار سلوكا مقبولا و ثقافة متداولة، و الكل يعتنقها حتى مصطلح "الرجلة " عندهم في مفهومهم العام يعني

مدى استخدامه للقوة و لفرض السيطرة و العنف، فأحد الشباب صرح بأن استخدام العنف يعني " الرجلة " و أن المسالمة و الأدب هي صفات الإناث.

الجدول رقم (89)

يبين توزيع المبحوثين حسب ملاحظتهم للعنف في المجتمع

ملاحظة العنف	التكرار	النسبة
نعم	339	**%99,10**
لا	03	%0,90
المجموع	342	**%**100

تبين لنا معطيات الجدول رقم (89) بأن كل أفراد العينة تقريبا أقروا بملاحظتهم لمواقف عنف في المجتمع يوميا و ذلك بنسبة 99,10 **%** مقابل 0,90 **%** صرحوا بأنه لا يلاحظون ذلك.

إن نتائج هذا الجدول تؤكد على أمر واحد و هو مدى انتشار العنف في المجتمع الجزائري الذي أصبح مرافقا للحياة اليومية للشباب المبحوثين، حيث أجمعوا على مدى انتشاره بين مختلف فئات المجتمع ، و هذا حسب إجابات المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يرونه بصفة يومية أو في غالب الأحيان،وهذا مرده إلى استفحال ظاهرة العنف في المجتمع كما أن الشباب يرون بأنهم قد اعتادوا عليه في جميع الفضاءات الاجتماعية و هذا ما يثبت لنا وجود ثقافة عنف تزداد حدتها بصفة طردية يوما بعد آخر.

الجدول رقم (90)

يبين توزيع المبحوثين حسب أكثر أشكال العنف انتشارا في المجتمع

أشكال العنف	التكرار	النسبة
العنف اللفظي (السب و الشتم)	190	**%55,55**
العنف المادي (الضرب)	28	%08,18
كل أنواع العنف	116	**%33,91**
التحرش الجنسي	08	**%02,33**
المجموع	342	**%100**

يبين لنا الجدول رقم (90) أكثر أشكال العنف انتشارا في المجتمع الجزائري حيث يحتل العنف اللفظي الصدارة و ذلك بنسبة تقدر ب **55,55%** يليها نسبة المبحوثين الذين صرحوا بكل أنواع العنف ب **33,91%**، ثم العنف المادي **8,18%** و التحرش الجنسي ب **2,33 %**.

من خلال نتائج هذا الجدول يتبين لنا بأن أكثر أشكال العنف انتشارا في المجتمع الجزائري هو العنف اللفظي (السب و الشتم و القذف ..) فهو مسيطر على جميع مواقف الخلاف البسيط إلى مواقف الشجارات و الصراعات العنيفة و حسب المبحوثين الشباب فإن العنف المادي أيضا حاضرا إلى جانب العنف اللفظي، حيث صرح الشباب بأن كل أنواع العنف يلاحظونه في المجتمع الجزائري ،العنف اللفظي و الضرب و العراك بالأيدي أو بالعصي او حتى بالأسلحة البيضاء ، أما عن الأسباب فأقل ما يمكن القول عنها أنها تافهة وفي غالب الأحيان يكون العنف اللفظي سببا للعنف للعراك و الشجار وغيرها.

إن سب الأصول و الوالدين و الدين و الساعة كلها لم تسلم من بعض فئات المجتمع التي تتقن العنف اللفظي من الكهول إلى الشباب إلى المراهقين إلى الأطفال يعبرون فيها عن سخطهم في مواقف غضب كثيرة، إذن المسألة ليست في أفراد منعزلين و إنما في عنف بنيوي يمارسه مختلف فئاته لنظام اجتماعي نخر العنف بأنواعه المختلفة جسده،فالعنف لا يولد ولادة في المجتمع و إنما يكتسب فيه

اكتسابا فيكون نمطا ثقافيا شأنه شأن الأنماط الثقافية الأخرى للمجتمع، فيرتبط بثقافة مجتمعية كلية تهيئ له وتعمل لنموه ، بدايتها من الخلية الأولى وهي الأسرة، و قد لاحظنا سابقا كيف أن الأسرة الجزائرية تعتمد في تربية أبنائها و عقابهم و تأديبهم على العنف و خاصة اللفظي منه.

الجدول رقم (91)

يبين توزيع المبحوثين حسب الأماكن الأكثر انتشارا للعنف (متعدد الإجابات)

الأماكن	التكرار	النسبة
البيت	55	%7,06
المدرسة	50	%6,42
الجامعة	55	**%**7,06
الأماكن العمومية	296	**%38,04**
المؤسسات و الإدارات	42	**%**5,39
الشوارع و الأحياء	160	**%20,56**
الملاعب	120	**%**15,42
المجموع	778	**%**100

يبين لنا الجدول رقم (91) أهم الأماكن التي ينتشر بها العنف في المجتمع الجزائري،حيث نلاحظ أن أعلى نسبة و المقدرة ب 38,04**%** تمثل الأماكن العمومية، تليها مباشرة الشوارع و الأحياء ب 20,56**%** لتأتي الملاعب بعدها ب15,42 **%**، ثم البيت والجامعة بنفس النسبة و المقدرة ب 7,06**%**، ثم المدرسة بنسبة 6,42**%** و أخيرا المؤسسات و الإدارات ب 5,39**%** .

الواضح من هذا الجدول بأن العنف منتشر في جميع الأماكن و أهمها الأماكن العمومية كالأسواق و المقاهي وسائل النقل و غيرها أي أن كل مكان عام يلتقي فيه الجزائريون إلا و يكون فيه شجار أو عنف لفظي حسب المبحوثين وكذلك الحال بالنسبة للشوارع و الأحياء خاصة الجديدة منها

وهو الصراع القائم بين السكان القدماء للحي وبين الوافدين الجدد، صراع زعامة على حد قولهم أو صراع من أجل القيم ، على اعتبار أن الوافدين الجدد لهم ثقافة خاصة غير ثقافة السكان المحليين الأصليين للحي ، اختلاف في القيم و الأخلاق ما يفتح باب الصراع على مصراعيه و الأمثلة على ذلك كثيرة.

أما العنف في الملاعب فهو يشهد ارتفاعا خطيرا في الآونة الأخيرة حيث تستخدم فيه جميع أنواع العنف بداية من العنف اللفظي إلى غاية أقصى درجات العنف وهو القتل ،الملفت للنظر بأن هذه الأماكن التي ينتشر بها العنف و التي ذكرناها سابقا (الأماكن العمومية، الأحياء،و الملاعب) في معظم الأحيان أبطالها الشباب،أضف إلى ذلك عنف في الأسرة و المدرسة و الجامعة و المؤسسات و الإدارات ...عنف يشمل جميع مجالات الحياة والمؤسسات الاجتماعية بدون استثناء فقط الفرق هو درجة العنف و نوعه ، و إن تحدثنا عن عنف المؤسسات الاجتماعية ومختلف الإدارات فأكيد المقصود به هو عنف الأفراد الفاعلين بها.

فالعنف أصبح ثقافة يتميز بها الفرد الجزائري يعيشها في جميع مجالات حياته بكل بساطة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة هل ورثناه أم نحن من أوجدناه؟

الجدول رقم (92)

يبين توزيع المبحوثين حسب التدخل في المشاجرات من عدمه

التدخل	التكرار	النسبة
نعم	118	%34,50
لا	224	%65,50
المجموع	342	100%

تبين لنا معطيات الجدول رقم (92) بأن أغلب المبحوثين لا يتدخلون في المشاجرات العامة التي تحدث في الأماكن العمومية و ذلك بنسبة 65,50%، في حين ان 34,50% صرحوا لنا بأنهم يتدخلون و لأسباب معينة.

إن نتائج هذا الجدول تبين لنا بأن معظم الشباب لا يتدخلون إذا ما شاهدوا مشاجرة في مكان عام و حسبهم هذا راجع لسببين مهمين، السبب الأول هو أخاف على نفسي أو " نخاف الضربة جي فيا" هي إجابة تكررت لدى معظم المبحوثين الذين يرفضون التدخل ، حيث أن الشجارات و الخلافات أصبحت عنيفة و مخيفة نظرا لانتشار استعمال السكاكين أو العصي ، فكم من شاب قتل بسبب أنه أراد أن يصلح بين متخاصمين و الأدلة كثيرة عن ذلك ،أما السبب الثاني فهو قولهم " لا تعنيني أكتفي بالمشاهدة " هذا الموقف السلبي الذي صرح به بعض المبحوثين يراه البعض أنه سبب تفاقم الآفات الاجتماعية في المجتمع الجزائري أهمها العنف و الجريمة، فالجملة الشهيرة للفرد الجزائري عموما " تخطي راسي" و التي عبر عنها الكثير من المبحوثين حيث في مفهومهم بما أن الخطر بعيد عني فلا يهمني حتى و إن كان عند جاري ، هذا و إن دل على شيء فإنه يدل على غياب العديد من القيم كالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر،غياب روح التضامن والمسؤولية والإحساس بالغير، هذه القيم التي كانت موجودة في الماضي القريب تكاد تنعدم اليوم ، ،حيث كانت هناك روح المسؤولية الجماعية ،التي يراها بعض المختصين و رجال الدين أن غيابها سببا في انتشار العنف و الجريمة و الاعتداء و انهيار الأخلاق و غيرها. أما عن الذين صرحوا بأنهم يتدخلون كانت معظم أسبابهم هو أنه إذا كان أخي او

من عائلتي أو بعض أصدقائي فإنني أتدخل غير ذلك فلا و هذا ما يمكن أن نفسره بالتفكير القبلي ،إلا أن بعض الشباب قالوا بأنهم يتدخلون لأنهم يرفضون " الحقرة" أو لأن الدين يأمرنا بالإصلاح بين المتخاصمين، وهنا لاحظنا بأن هناك شباب يرفضون الظلم والمنكر و يحاولون الإصلاح و التدخل لفك النزاع وهذا يدل على أنه لا زال هناك شباب يحسون بالمسؤولية و يرفضون العنف و الظلم مهما كان مكانه.

الجدول رقم (93)

يبين توزيع المبحوثين حسب رضاهم عن الأساليب التي يتعامل بها الناس مع بعضهم البعض

الرضى	التكرار	النسبة
راضي	30	%08,80
غير راضي	312	**%91,20**
المجموع	342	**%**100

يبين لنا الجدول رقم (93) مدى رضى الشباب المبحوثين عن الأساليب التي يتعامل بها الأفراد فيما بينهم داخل المجتمع الجزائري نلاحظ بأن 91,20 **%** من المبحوثين غير راضين عن هذه الأساليب في مقابل 8,80 **%**صرحوا بأنهم راضين عنها.

وعليه نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول بأن معظم الشباب غير راضين على الأساليب التي يتعامل بها الناس مع بعضهم البعض في المجتمع الجزائري وهذا حسبهم راجع لعدة أسباب نوردها في الجدول الآتي.

الجدول رقم (94)

يبين توزيع المبحوثين حسب أسباب عدم رضاهم (بالنسبة للذين أجابوا ب"غير راضي")

الأسباب	التكرار	النسبة
تهور الشباب	12	%3,84
نقص الوازع الديني	24	%7,69
انهيار القيم و الأخلاق	65	**%20,83**
انتشار الكلام الفاحش و العنف و الجرائم	75	**%24,03**
الأنانية و المصلحة الخاصة	32	%10,25
كثرة الغيرة و الحسد	23	%7,37
الطبقية و التمييز	12	%3,84
بدون إجابة	69	%22,11
المجموع	312	**%**100

يبين الجدول رقم (94) الأسباب التي أوردها الشباب المبحوثين الذين صرحوا بأنهم غير راضين عن الأساليب التي يتعامل بها الناس في المجتمع الجزائري حيث نلاحظ أعلى نسبة توافق24,03 % والتي تمثل انتشار الكلام الفاحش و العنف و الجرائم في المجتمع، يليها ثم السبب الثاني وهو انهيار القيم و الأخلاق ونقص التربية بنسبة 20,83 %، ثم الأنانية والمصلحة الخاصة بنسبة 10,25 %،أما نقص الوازع الديني و كثرة الغيرة و الحسد فجاءت متقاربة النسب ب 7,69% للسبب الأول و 7,37% لثاني، كما أن تهور الشباب و الطبقية و التمييز داخل المجتمع جاءت متساوية النسب ب 3,84%.

إن نتائج هذا الجدول تبين لنا بأن العنف اللفظي و المادي و جرائم القتل التي أصبح الشباب يسمعون عنها و يعيشون على وقعها يومياً،قد طغت على أسباب عدم رضاهم عن الأساليب التي يتعامل بها الناس فيما بينهم، فهاجس العنف والاعتداء على الأطفال مثلا أصبح يطارد معظم الأسر الجزائرية التي أصبحت تحس بأنها تعيش حالة اللاأمن على أطفالها من هول ما تسمع و تشاهد في الإعلام يوميا عن جرائم القتل و الاختطاف و الاعتداء الجنسي و التي هي أيضا بسبب نقص الوازع الديني وانهيار القيم و الأخلاق و نقص التربية.

أما الغيرة و الحسد التي أشار إليها بعض المبحوثين على أنها ظاهرة أصبحت منتشرة في المجتمع الجزائري ، و ربما في نظرنا إلى التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين الأفراد و الأسر و الذي مرده إلى عدم العدالة التوزيعية و المتمثلة أساسا في توزيع الدخل، فهناك عائلات تعيش رفاهية مطلقة وثراء فاحش مقابل عائلات تعيش الفقر و تعاني غلاء الأسعار و تبحث عن سكن لائق ووظيفة يعيشون عليها كل هذا يجعل هؤلاء يحسون بالطبقية والتمييز في مجتمعهم ، فهو رد فعلهم اتجاه تنظيم اجتماعي يرونه سببا في تهميشهم و هضم أبسط حقوقهم ،و مرد ذلك كله حسب بعض الشباب هو نقص الوازع الديني بالدرجة الأولى.

الجدول رقم (95)

يبين توزيع المبحوثين حسب معرفتهم لضحية عنف جسدي

المعرفة	التكرار	النسبة
نعم	283	**%82,70**
لا	59	**%17,30**
المجموع	342	**%100**

من خلال قراءتنا للجدول رقم (95) والذي يوضح لنا توزيع المبحوثين حسب معرفتهم لضحية عنف جسدي يتبين لنا بأن معظم أفراد العينة يعرفون أشخاصا كانوا ضحايا عنف في المجتمع حيث أن 82,70 % أجابوا ب "نعم" في حين أن 17,30% أجابوا ب"لا".

و عليه يمكن أن نستنتج بأن الغالبية الساحقة من الشباب يعرفون أشخاصا كانوا عرضة و ضحايا لعنف جسدي، و هذا يدل على مدى انتشار العنف المادي والجسدي داخل المجتمع بين مختلف الفئات والأعمار و كأن هذا العنف أصبح كالسرطان ينخر جسد هذا المجتمع ، و الجدول الآتي يوضح لنا أهم المؤسسات التي كان فيها ضحايا العنف الجسدي.

الجدول رقم (96)

يبين توزيع المبحوثين حسب الأماكن التي تعرض فيها الضحايا للعنف الجسدي

(متعدد الإجابات)

الأماكن	التكرار	النسبة
البيت	102	**%26,22**
المدرسة	26	%6,68
الشارع	205	**%52,70**
العمل	42	%10,79
الملعب	14	%3,60
المجموع	389	**%**100

إن القراءة الإحصائية للجدول رقم (96) والذي يوضح لنا توزيع المبحوثين حسب الأماكن التي تعرض فيها الضحايا للعنف الجسدي يبين لنا بأن 52,70% من المبحوثين يعرفون أشخاصا كانوا ضحايا للعنف الجسدي في الشارع، يليها 26,22% كانوا ضحايا للعنف في البيت بينما 10,79% ، ضحايا للعنف الجسدي في العمل، مقابل 6,68 % كانوا ضحايا للعنف المدرسي و أخيرا 3,60% ضحايا للعنف الجسدي في الملاعب.

وبناءا عليه نستنتج بأن معظم ضحايا العنف الجسدي كانوا بالشارع هذا الأخير الذي رأيناه سابقا بأنه من أهم الأماكن التي ينتشر بها العنف في المجتمع الجزائري.ما نتوصل إليه من خلال هذه النتائج

حجم حالة اللاأمن التي أصبح يعاني منها المجتمع الجزائري، فمعظم ضحايا العنف الجسدي تعرضوا له بالشارع يليها المكان الثاني وهو البيت هذه الأخيرة التي من المفروض أن تكون أكثر الأماكن أمنا و سلاما على الفرد، و لكنها اليوم أصبحت تحتل المراتب الأولى في نسبة العنف فيها و قد أشرنا سابقا بأن المرأة و الطفل هم أكثر الأفراد عرضة للعنف اللفظي و النفسي و الجسدي و حتى الجنسي، بعد البيت أماكن العمل و المدرسة و الملاعب التي هي الأخرى خاصة (الملاعب) وصل فيها العنف حد القتل على حد قول أحد الشباب.

الفصل الثامن:
مناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول:مناقشة نتائج الفرضية الأولى

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الفرضية الثانية

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

المبحث الرابع: مناقشة نتائج الفرضية الرابعة

المبحث الخامس: مناقشة نتائج الفرضية الخامسة

المبحث السادس: مناقشة نتائج الفرضية السادسة

المبحث السابع: مناقشة نتائج الفرضية السابعة

الفصل الثامن

مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

سنعرض من خلال هذا الفصل نتائج هذا الدراسة التي حاولنا من خلالها الإجابة على كل التساؤلات التي وضعناها في بداية البحث و التحقق من صدق فرضياتنا من عدمه، إلى جانب مناقشة النتائج المتوصل إليها و عرض النتائج النهائية لهذا البحث.

المبحث الأول:مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

" لأساليب التنشئة الأسرية التي يتلقاها الشاب الجزائري داخل أسرته علاقة بممارسة العنف بأشكاله المختلفة ".

تعد الأسرة أول وأهم مؤسسة اجتماعية وتنشئية بالنسبة للفرد على الإطلاق ،ففيها تتحدد ملامح شخصيته المستقبلية من خلال عملية التنشئة الأسرية التي تقوم بها بحيث تعمل على إدماج الفرد في جماعته و مجتمعه وتساعده على التكيف مع أفرادها عن طريق تشريبه ثقافة مجتمعه و تنمية قدراته ومهاراته من خلال جملة من الأساليب التنشئية يتمحور هدفها في تقديم تربية سليمة تؤهل هذا الفرد لأن يكون صالحا في المجتمع، ولكن مفهوم التربية يختلف من مجتمع لآخر و من أسرة لأخرى،فمفهوم التربية لدى الأسرة الجزائرية يتركز حول توفير الاحتياجات المادية أكثر من المعنوية ، و أساليب العقاب و الثواب لديها لا تزال تقليدية جدا ،هذا إلى جانب تأثر نمط التربية فيها بعدة عوامل منها الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأولى. وقد بينت نتائج هذه الدراسة على جملة من الخصائص والأساليب التنشئة التي تتبعها بعض الأسر الجزائرية في تربية أبنائها تتميز بطبع عنيف أكثر من أي طبع آخر.

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن لنا أن نحمل الأسرة الجزائرية جزءا لا يستهان به في انتشار ثقافة العنف بين الشباب في المجتمع الجزائري فهي تعد من أهم العوامل الاجتماعية التي تساهم في ذلك من خلال الأساليب التنشئية التي تستخدمها في تربية أبنائها في حياتهم المبكرة، فهي تستخدم العنف لأسباب متعددة ومواقف مختلفة فهي لا تلجأ من أجل العقاب فقط بل هو يصبغ الحياة الاجتماعية والممارسات اليومية، وهي غير مدركة تماما لحجم ذلك العنف الممارس،بل هو يندرج ضمن الثقافة التقليدية الشعبية التي تبيح وتدعم استخدام العنف بل و تطفي عليه طابع

الشرعية بحيث لا يوصف عنفا بل سلوكات وممارسات اجتماعية تندرج ضمن الثقافة العامة للمجتمع الجزائري، خاصة تلك المتعلقة بتنشئة الطفل والمتعلقة بالتعامل مع المرأة ، فالعنف في المجتمع الجزائري يحظى بتأييد واسع بين أفراده.

إن العنف النفسي مثل التهديد والإذلال والتمييز والسخرية و الإهمال والمقارنة المجحفة...و غيرها أضف إلى ذلك العنف اللفظي المتمثل في سب و الشتم و المناداة بألقاب الحيوانات (يا حمار، يا بغل، يا حيوان...) والمنتشرة بقوة في أوساط الأسر الجزائرية في التعامل مع أبنائها، كلها أوصاف تجعل من الطفل يحتقر ذاته ، و تشوه نفسيته في محيط لا يفقه أن ذلك من الممكن أن يؤذي أطفالهم أكثر من ضربه بالعصا و ليس تبريرا لاستخدام العنف المادي أو الجسدي و إنا توضيحا لخطورة وقع العنف النفسي واللفظي على نفسية الطفل، في محيط لا يقوى فيه هذا الأخير على الدفاع عن ذاته ونفسه أو حتى عن تذمره من معاملة هذا الكبير سواء تعلق الأمر بالوالدين أو الإخوة أو مختلف أقارب العائلة الممتدة.

إن استخدام العنف البدني والنفسي واللفظي كأساليب تربوية في إصلاح سلوك الطفل في الأسرة الجزائرية ومعالجة تصرفاته الخاطئة قد زاد الأمور سوءا وجعل ذلك الطفل المعنف يكبر ولديه قناعة مترسخة بأن العنف هو الحل الوحيد لكل المشاكل التي ستعترضه مستقبلا،و بطبيعة الحال بمجرد أن يكبر ذلك الطفل يجد نفسه يكرر ما عاشه على يد آبائه و أقربائه في شكل انتقام لنفسه وفي شكل إعادة إنتاج لسلوكاتهم فهي قيمة اجتماعية تعود عليها منذ الصغر ، و على سبيل المثال لا الحصر وفي موقف لي مع أحد إطارات الدولة له مستوى تعليم عالي ، لاحظته يعنف ابنه على سبب تافه جدا، فقلت له: لماذا العنف إنه سلوك سلبي يحطم نفسية الطفل ، فقال لي: نحن تربينا بالعنف ونفسيتنا على أحسن حال، فتركته وأنا أقول في نفسي ومن قال بأنك في أحسن حال، لأنك لو كنت كذلك لما أعدت إنتاجه لسبب تافه، حتى من دون أن يدرك الطفل خطأه الذي سبب تعنيفه" ،يعني العنف من أجل العنف ويوميات الفرد الجزائري لا تخلو من أمثلة عديدة كهذه.

إن معظم الشباب الجزائري ينشأ في أسرة تساهم في اكتسابه لثقافة العنف شئنا أم أبينا، تجعله يلجأ إليها متى اعترضته مشاكل ومواقف يعجز فيها عن حلها ،خاصة إذا ما تعرض في تلك المواقف إلى إحباط أو إهانة لذاته و شخصه فرد فعله مباشرة يكون عنيفا وهذا ما لمسناه من خلال إجابات الشباب خاصة الذين تعرضوا لأساليب عقابية شديدة وعنيفة في تنشئتهم، حيث بينت لنا النتائج بأن الأبناء الذين كانت تنشئتهم الأسرية تتميز بالعنف خاصة من طرف الوالدين يعتبرون بأن العنف هو

سلوك مقبول في المجتمع لأنهم تعودوا عليه ونشئوا على أشكاله وصوره المتعددة منذ طفولتهم خاصة العنف اللفظي والعنف المادي، وعليه يمكن القول بأن الفرضية الأولى" لأساليب التنشئة الأسرية التي يتلقاها الشاب الجزائري داخل أسرته علاقة بممارسة العنف بأشكاله المختلفة" قد تحققت ميدانيا.

المبحث الثاني:مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

" البيئة المدرسية ساهمت في انتشار ثقافة العنف عند الشباب الجزائري"

إن المدرسة هي مجتمع مصغر المفروض أن يكون منزه من الشوائب التي قد تعلق بالمجتمع الأكبر ليعتاد الفرد فيها الحياة الفضلى و يتمرن على التعاون الاجتماعي و الإخلاص للجماعة و الوطن، فالمدرسة هي الحياة و التطور نحو الأفضل ، لذلك كان وجوبا على القائمين عليها أن يبذلوا قصارى جهودهم من أجل النهوض بالأجيال و لكن في المجتمعات المتخلفة واقعها عكس ذلك، فهي تعيش في تناقض حاصل بين دور المدرسة المأمول و بين واقعها المرير.

بينت لنا نتائج هذا البحث بأن معظم الشباب الجزائري كانوا يحبون مدارسهم (66,40 %) وهذا أمر طبيعي لأنها من فطرة الإنسان حب التعلم والاطلاع والمعرفة إلا أن هناك عوامل بيئية كثيرة هي التي تغير من هذه الفطرة ،و تقتل الرغبة في التعلم لديه ، وقد أرجع الشباب ذلك إلى عدة أسباب كان أهمها المعلم حيث أن معاملة المعلم لتلاميذه لها تأثير واضح على رغبتهم بالدراسة و التعلم،و يعد الضرب و السب و التمييز والتهميش داخل القسم من أهم الأسباب التي تجعل التلميذ يعزف عن الدراسة إلى جانب عوامل أخرى ،فمعظم الشباب الذكور صرحوا بأنهم كانوا عرضة للعنف من طرف المعلم (75 %) ، و كان هذا حسبهم سببا مباشرا لدى الكثيرين للتخلي عن الدراسة.

أما عن نوعية العنف المستخدم من طرف المعلم ضد تلاميذه فهو يختلف حسب الأطوار التعليمية الثلاثة: الابتدائي، المتوسط والثانوي حيث يعتبر العنف المادي (الضرب) هو أكثر أنواع العنف استعمالا من طرف المعلمين (46,21%) يليها مباشرة العنف النفسي (السخرية و الاستهزاء و التحقير..) ثم العنف اللفظي.

والعنف في المدرسة الجزائرية أنواع ويتطور حسب تطور المرحلة التعليمية، فالتلاميذ في الطور الابتدائي هم الأكثر عرضة للعنف من الأطوار الأخرى (المتوسط و الثانوي)، والعنف المادي سواء كان باليد (الصفعة) أو بالعصا أو غيرها ،إلى جانب العنف النفسي (السخرية و التمييز والتحقير..) هم أكثر أشكال العنف استخداما ضد تلاميذ هذه المرحلة، بينما ينتشر العنف المادي واللفظي في

الطور المتوسط ، في حين أن أكثر أنواع العنف استخداما في الطور الثانوي من طرف المعلمين ضد تلاميذهم هو العنف اللفظي والنفسي.

إن عنف المعلم داخل القسم وهو العنف المسكوت عنه و المعتاد عليه، مثله مثل العنف الأسري خاصة من طرف الوالدين ضد الأبناء أو من طرف الزوج تجاه زوجته،يتشابهون في أن الضحية لا يستطيع الجهر به، ببساطة لأنه لا يعتبر عنفا وأن تقاليد المجتمع و ثقافته تبيح استخدام العنف من أجل التعليم والتربية و التأديب وهي طريقة متوارثة عبر الأجيال، "فالمعلم يجب أن يحمل معه العصا" هذه الذهنية التي لم تتغير بتغير السنين ، حتى لدى الجيل الجديد من المعلمين خريجي الجامعات.

من أجل ذلك كانت البيئة المدرسية والمعلم بصفة خاصة قد ساهموا بطريقة أو بأخرى في اكتساب ثقافة العنف لدى التلاميذ ، فحسب إجابات الشباب المبحوثين يرون بأن من أهم الأسباب التي جعلتهم يتعلمون العنف من المدرسة هو المعلمين من خلال تعنيفهم اللفظي والجسدي و النفسي ومن خلال استهزائهم و تحقيرهم لقدراتهم و التمييز بينهم وبين زملائهم ، كل هذا يراه الشباب سببا في إحباطهم و تعلم العنف منهم،كما أن لرفقاء السوء سواء كانوا زملاء أو غير ذلك لهم دور في تعلم سلوكات منحرفة منها العنف اللفظي والجسدي ، لذلك يرى أغلب المبحوثين الذين صرحوا بأنهم تعلموا العنف من المدرسة بأن العنف هو سلوك مقبول في المجتمع الجزائري والعكس صحيح،فالشباب الذين تعرضوا للعنف من طرف معلميهم وزملائهم جعلهم يؤمنون بأن العنف في المجتمع هو سلوك مقبول، بحيث يعيشه ويراه و يمارسه أيضا فيصبح العنف والعدوانية ظاهرة عادية جدا لا تعتبر استثناءا في المجتمع بل يمارسها المعلم والأقران و الأسرة أيضا.

وهنا تجدر الإشارة بأن عنف الأقران وهو العنف الذي ينقل إلى المدرسة عن طريق تلاميذها والذي هو أيضا له تأثير واضح على سلوك التلاميذ أثناء عملية التفاعل مع بعضهم البعض، خاصة في فترة المراهقة ، حيث التلاميذ خاصة الذكور يرون بأن إثبات وجودهم لا يكون إلا بتصرفات عدائية وعنيفة تجاه زملائهم أو تجاه معلميهم و إثارة الشغب داخل القسم يجعلهم محل إعجاب واحترام وخوف من طرف زملائهم الذكور و زميلاتهم الإناث على حد سواء، و هنا لنا أن نتساءل هل عنف التلميذ في المدرسة هو نتيجة لتنشئته الأسرية أم نتيجة لبيئته المدرسية ؟

إن التعليم في المدرسة الجزائرية قد عرف تغيرات واضحة و تطورات كثيرة في مناهجه خاصة بعد الاستقلال، و لكنه لم يعرف تغيرا واضحا في أساليب التعليم على مر السنين ، فمنذ الاستقلال مازال المعلم الجزائري يعتمد في نقل المعرفة للتلاميذ عن طريق التلقين و الحفظ والاسترجاع من دون الفهم

حتى أن التلميذ يخاف أن يسأل معلمه بأنه لم يفهم الدرس خوفا منه،و يرى " هشام شرابي " في هذا السياق بأن التعليم في المدارس العربية يقوم على الإرهاب المباشر عن طريق التلقين بحيث يفرض على الطفل التسليم بكل ما يتعلمه و يحفظه من دون أي تساؤل، فيصبح العقل أداة حفظ بدلا من أن يكون وسيلة للتحليل والمعرفة و النقد. وبالتالي يساهم المعلم في ترويع الطفل من التعليم بدلا من ترغيبه فيه ويتعامل معه كآلة تحفظ ولا تفهم،مهمتها إعادة الدروس للمعلم في أول امتحان له،و النتيجة أجيال تحفظ ولا تفهم، تحفظ أن "الدين معاملة" وتفعل عكسها، و أن "النظافة من الإيمان والوسخ من الشيطان" وهو يفتح نافذة بيته أو سيارته ليرمي قماماته وهي تملأ جميع الأماكن والطرقات،و يحفظ "من غشنا فليس منّا" ولكنه يغش في كل ما وصلت يده إليه حتى العلم بل أصبح أول شيء يتعرض للغش هو العلم ...و المجال مفتوح للعديد من الأمثلة من هذا القبيل في هذا المجتمع، فحسب اعتقادنا نحن نسلم أطفالنا للمدرسة والمعلم ليعلموهم القيم والأخلاق والدين وحسن السلوك و المعرفة التي تساهم في تحسين حياتهم للأفضل لا عكس ذلك، فهي مخولة لتنجز ما تعجز الأسرة عن إنجازه.

إن الظروف المدرسية التي ذكرناها سواء كانت تلك المتعلقة بالمعلم أو بالمتعلم أو غيرها ساهمت فيها البيئة المدرسية بطريقة مقصودة أو غير مقصودة في انتشار ثقافة العنف داخل المجتمع، و إن كنا نرى بأن ثقافة المجتمع و البيئة الاجتماعية عموما لا بد أن تلقي بظلالها على جميع المؤسسات التنشئية، إذن فهي عملية أخذ وعطاء لذلك قد نتساءل هل المدرسة ساهمت في نشر العنف في المجتمع أم أن المجتمع هو من ساهم في نقل العنف إلى المدرسة؟

وبغض النظر عن ذلك فإننا نعتقد بأن البيئة المدرسية في الحالتين مسؤولة عن انتشار ثقافة العنف لدى الشباب،ففي الحالة الأولى ساهمت في نشر العنف باستخدامه ضد التلاميذ وجعل العنف وظيفي في هذا البناء،و في الحالة الثانية ساهمت في إعادة إنتاجه لأنه من المفروض أن تقوم هي بتخليص هذه الثقافة المجتمعية من الشوائب العالقة بها خاصة تلك التي تحد من تطور الفرد و المجتمع و في هذه الحالة أصبح العنف يعبر عن خللا وظيفيا في هذا البناء، وبناءا على كل ما سبق نستنتج بأن الفرضية الثانية " البيئة المدرسية ساهمت في انتشار ثقافة العنف عند الشباب الجزائري" قد تحققت ميدانيا.

المبحث الثالث:مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

" هناك علاقة عكسية بين انخفاض المستوى التعليمي للشباب الجزائري واكتساب ثقافة العنف عنده".

يعد المستوى التعليمي من أهم العوامل التي تحدد طبيعة تفكير الفرد و أنماط سلوكه ، وطريقة تعامله مع المواقف و الظروف و المستجدات الحياتية، ومن خلال نتائج هذه الدراسة تبين لنا بأن للمستوى التعليمي للشباب أثرا واضحا على سلوكاتهم وعلى أساليب تعاملهم مع الآخرين خاصة في المواقف التي يتعرضون فيها لأشكال مختلفة من العنف.

من بين نتائج هذه الدراسة أن الشباب الذين لديهم مستوى تعليمي مرتفع ينخفض لديهم سلوك العنف في حالات معينة مثل التعرض للإهانة من طرف الآخرين، والعكس صحيح،في حين أن معظم الشباب بمختلف مستوياتهم التعليمية يرون بأن الظلم والإحباط يدفعهم للتصرف بعنف وعدوانية تجاه الآخرين، خاصة الذين لديهم مستوى ابتدائي، حيث أن تأثير الإحباط على الأفراد لا يتعلق بالمستوى التعليمي لهم، فالإحباط عادة ما يدفع بالفرد إلى سلوكات عدوانية بغض النظر عن مستواه الثقافي أو العلمي حسب نظرية الإحباط، لذلك فالإحباط و التهميش غالبا ما ينسي الفرد مستواه التعليمي بل في بعض الأحيان يكون هو سببا واضحا و مباشرا لإصابته بالإحباط عندما يصطدم بواقع سوق العمل والشغل في الجزائر، ليجد نفسه بعد سنوات طوال من الدراسة بطالا.

إن المستوى التعليمي المرتفع يعمل كضابط لسلوكات الشباب حسب نوعية المواقف والمشاكل التي يتعرضون لها،لذلك توصلت هذه النتائج إلى أن المستوى التعليمي المرتفع للشباب يجعل منهم يرفضون العنف كطريقة لحل المعضلات التي تواجههم ، و يرفضون تبني لغة العنف على لغة الحوار إلا في حالات معينة والتي سبق و أن ذكرناها و هي حالات التعرض للإحباط أو الشعور بالتهميش و الإقصاء ، في مثل هذه الحالات يرى الشباب بأن كرامتهم فوق مستواهم التعليمي.

فبرغم من أن التعليم في الجزائر يعد من أولويات الدولة منذ الاستقلال، و قد حققت فيه أشواطا في رفع معدل تعليم الأجيال، عن طريق سياسية التعليم المجاني من الابتدائي إلى الجامعي، وتوفير المؤسسات و المنشآت التعليمية و الجامعية لا لشيء سوى لرفع من كفاءة هؤلاء الشباب الذين تعول عليهم كل أمة، وسعيا منها لتحقيق قاعدة تعليمية قوية تستند إليها في تطور و تنمية

هذا المجتمع،وهنا نرى بأن الدولة قد حققت جانبا مهما من العملية ، إلا أنها قد أغفلت الجانب الهام وهو توفير مجال الشغل و العمل لهؤلاء المتعلمين. و إن كان التعليم هو أساس تقدم الشعوب و حضارتها ولكن إدماج المتعلمين في تحقيق تنمية المجتمع أيضا لا بد أن يكون من الأولويات للحفاظ على استقرار المجتمع وتوازنه و تطوره.

فمن خلال إجابات الشباب الذين لديهم مستوى تعليمي مرتفع لاحظنا بأن التعليم يحسن من طريقة تفكيرهم وسلوكاتهم و حتى طرق تعبيرهم، إلا أن تعرضهم للإحباط والإقصاء قد يجعلهم يتصرفون مثلهم مثل باقي الشباب الآخرين الذين من دون مستوى و الذين لاحظنا بأن إنخفاض مستواهم التعليمي له أثرا واضحا في تبني ثقافة العنف و ممارستها داخل المجتمع الجزائري و في هذه الحالة لم نكن لنحقق شيئا.وانطلاقا مما سبق يمكن أن القول بأن الفرضية الثالثة القائلة بأن: " هناك علاقة عكسية بين انخفاض المستوى التعليمي للشباب الجزائري واكتساب ثقافة العنف عنده" قد تحققت ميدانيا.

المبحث الرابع:مناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

"للإعلام خاصة المرئي منه وما يقدمه من برامج عنيفة دور في تنامي ثقافة العنف بين أوساط الشباب الجزائري".

تعد الوسائل التكنولوجية اليوم من أهم منجزات العصر الحديث، و لا يكاد يخلوا بيتا واحدا منها ولعل التلفزيون أهمّها على الإطلاق ولا أحد ينكر وجوده الكبير في حياتنا وتأثيره عليها ،فقد أصبح منافسا قويا للأسرة في تنشئة أبنائها، فهو خزان لا ينضب من الأفكار والقيم و الأخلاق التي تؤثر بشكل واضح على شخصية الفرد بمرور الزمن.

ونتائج الدراسة التي بين أيدينا أكدت لنا ذلك ، حيث أن الشباب صرحوا بمدى تعلقهم بالبرامج التلفزيونية وأنها تأخذ حيزا كبيرا من وقتهم خاصة أولئك الشباب البطالين، وتعد متابعة البرامج الترفيهية في مقدمة البرامج المتبعة من كلا الجنسين، وأفلام العنف و الإثارة تحتل صدارة الأفلام المشاهدة من طرف الشباب الذكور إلى جانب الأفلام التاريخية والإباحية و الكوميدية ،بينما الأفلام الاجتماعية والقصص الرومانسية أكثر مشاهدة من طرف الإناث.

هذا و إن دل على شيء و إنما يدل على أن هؤلاء الشباب لديهم مخزون هائل من صور العنف ونماذج للجريمة وعن كيفية القيام بها،فمعظمهم يشاهدون أكثر من 10 مشاهد عنف يوميا و الغريب أنها لم تعد تؤثر فيهم ،لذلك نرى بأن الشباب الذكور أصبح لديهم نوع من المناعة لمشاهد العنف حيث أن تكرار مشاهدة العنف لم يعد يؤثر فيهم ، عكس الإناث اللواتي يبحثن عن الرومانسية والأفلام الاجتماعية وهذا طبعا راجع لطبيعة المرأة في حدّ ذاتها، وهنا يمكن نستنتج بأن الشاب الذي يتعرض لمشاهد العنف والقتل و الدم بصورة يومية يخلق لديه نوعا من البلادة في الإحساس خاصة لدى الذين يرونه بصورة مكثفة، فيصبح مشاهدة العنف بالنسبة لهم أمر طبيعي و عادي جدا ولا يؤثر على نفسيتهم.

وكما أثبتت دراسات نفسية واجتماعية من قبل عن تأثير التلفزيون على الشباب والمراهقين وحتى الأطفال فإن نتائج هذه الدراسة جاءت مماثلة لها حيث لاحظنا أنه كلما زادت عدد ساعات مشاهدة العنف كلما ارتفعت معها نسبة تقليد العنف لدى الشباب المبحوثين، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين.

إن تقليد مشاهد العنف لدى الشباب يرتبط ارتباطا طرديا مع رؤية العنف في مختلف الأفلام والبرامج الإعلامية، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة مشاهدة العنف كلما ارتفع معها نسبة تقليد العنف من طرف الشباب، و قد لا يظهر تأثير هذه المشاهد العنيفة في حينها وإنما بعد فترة زمنية ، من خلال تراكم المتابعة الإعلامية للعنف، لكن مما لا شك فيه هو أن العرض الهائل لمشاهد العنف و القتل و الدم والتهديد و الاعتداء و السرقة و غيرها ، كلها تؤثر بشكل ملحوظ على نفسية المشاهد و سلوكياته وقد يتطلب الأمر وقتا وظروفا نفسية و اجتماعية معينة خاصة بالفرد ليقوم بإعادة إنتاجه.

إن الشباب اليوم أصبحوا يقلدون أبطال الأفلام وبعض المواد الإعلامية في سلوكياتهم وتصرفاتهم وطريقة لباسهم وحتى طريقة تصفيف شعرهم وما عليك إلا الوقوف عند باب الثانوية أو الجامعة أو تتجول في الشوارع لترى مدى التقليد الأعمى الذي أصبح يطغى على شبابنا ومن دون هدف واضح لتلك السلوكات أو التصرفات لا لشيء إلا لمجرد التقليد وهو فعلا كما قال " ابن خلدون" : "المغلوب مولع بتقليد الغالب" وفقط. كما يمكن أن نلاحظ السلوكات العنيفة و التي أصبحت تطغى على حياتنا اليومية من طرف هؤلاء الشباب و ذلك من خلال عدة مظاهر يستعملون فيها العنف غير المبرر والمبالغ فيه ولأسباب أقل ما يقال عنها أنها تافهة ، فقط لأنهم يتقمصون بعض أدوار أبطال أفلام العنف والإثارة خاصة تلك التي تأثروا بها،من خلال حمل الأسلحة البيضاء ، السيوف و السكاكين التي أصبحت من مميزات بعض الشباب يستعملونها للسرقة والاعتداء وحتى القتل ، واستعمال العنف في الضرب والتعذيب والاختطاف على الطريقة المافيوية.

لا أظن بأن هناك مبالغة من القول بأن وسائل الإعلام والانترنت اليوم قد رفعت من مستويات ممارسة العنف لدى الشباب الجزائري، فبين أفلام العنف والإثارة والإباحية ومتابعة البرامج الترفيهية التي لا تقدم في معظم أحيانها مضمونا أخلاقيا و ذا قيمة اجتماعية هادفة ، في ظل أسر استقالت من وظيفتها لمن ينوب عنها (التلفزيون)،وأمام الفراغ والبطالة والفقر و التهميش...، وجد الشباب نفسه مع تلك الأفلام و المواقع ليهرب إليها من واقع محبط، ليعود إليه مقلدا كل تلك الصور العنيفة المخزنة في ذاكرته، التي جعلت منه جيلا يستسهل العنف ويتقبله و لا يتردد أبدا في ممارسته ،مما جعل وسائل الإعلام دور في تنامي الظاهرة. وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن الفرضية الرابعة القائلة بأن: "للإعلام خاصة المرئي منه و ما يقدمه من برامج عنيفة دور في تنامي ثقافة العنف بين أوساط الشباب الجزائري"قد تحققت ميدانيا.

المبحث الخامس:مناقشة نتائج الفرضية الخامسة:

" للبطالة و عدم توفر فرص العمل علاقة بانتشار ثقافة العنف بين الشباب الجزائري".

يعاني معظم الشباب المبحوثين من شبح البطالة،و هو لسان حال معظم الشباب الجزائري عموما حيث تحتل الجزائر المراتب الأولى في ارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربي حسب تقارير صندوق النقد العربي، وبحسب الإحصائيات الرسمية للدولة فإن البطالة في الجزائر قد تجاوزت 11 %، بينما منظمات و جمعيات مدنية ترى بأن هذه الأرقام بعيدة كل البعد عن الواقع وهي في الحقيقة قد تجاوزت 20%، هذا و قد عبر معظم الشباب البطالين على أن فترة معاناتهم من البطالة قد تجاوزت سنوات من أعمارهم،فحتى الشباب الموظفين خاصة أولئك الذين يعملون في مناصب عمل مؤقتة يعدون أنفسهم من البطالين، فالعمل المؤقت يسلبهم استقرارهم،حيث يرى الشباب بأن منصب العمل الدائم هو الذي يحقق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم ويحميهم من شبح البطالة التي يعانون منها بمختلف مستوياتهم التعليمية .

وعن سهولة الحصول عن العمل يرى معظم الشباب الذكور بأن هناك صعوبة كبيرة في الحصول على العمل في المجتمع الجزائري (86,60 %)و كذلك الحال بالنسبة للإناث (85,88%)، فكلا الجنسين يعاني من البطالة ، برغم من أن للشباب الذكور رأي آخر فهم يرون بأن الإناث يسلبونهم حظوظهم في التوظيف وأن العمل في الجزائر أصبح "للمرأة"،رغم أن الإحصائيات الرسمية تقول بأن الإناث يعانين أكثر من مشكلة البطالة وهذا قياسا طبعا لنسبة الباحثات عن العمل خاصة اللواتي تخرجن من الجامعة. لكن الحاصل هو أن أغلب مخرجات الجامعة اليوم هن إناث و هذا راجع لعدة أسباب اجتماعية و اقتصادية و ثقافية و حتى سياسية التي جعلت من الذكر يتخلى عن تعليمه و جعل من الأنثى تواصل تعليمها.

هذا و تعد المحسوبية" المعريفة" من أهم العوامل التي تعرقل الحصول على منصب عمل في الجزائر ، حيث أن الذي لا " معريفة لديه" لا منصب عمل ينتظره أو يحصل عليه، فلكل متفق على أن الظاهرة متفشية إلى حد كبير في المجتمع خاصة في السنوات الأخيرة و التي عرفت انتشارا كبيرا وغير مسبوق ل " المعريفة" و التي طغت على كل القطاعات ليس فقط في قطاع التوظيف،فحتى المرضى الذين ليس لديهم "معريفة" فإنهم مجبرين على تحمل الألم والمرض إلى أن يجدوا شخصا يتوسط لهم ليدخلوا المستشفى من أجل العلاج فقط،هذا إلى جانب "البروقراطية" و " الرشوة" التي أصبحت متفشية في الإدارات والمؤسسات الاجتماعية و التي أصبحت تعبر عن فساد حقيقي ينخر جسد هذا المجتمع.

هذا دون أن ننسى البطالة السلوكية والتي هي من المظاهر السلبية المنتشرة في المجتمع الجزائري و التي يتسبب فيها الشباب في حد ذاتهم ، فالقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع تعلي من شأن بعض الأعمال وتحقر من قيمة أعمال أخرى كالفلاحة و الحرف المهنية ، فالشباب الجزائري يفضل البطالة لسنوات على أن يعمل في الفلاحة أو في حرفة يدوية ورثها عن أجداده فهم يرون بأن هذا النوع من العمل يحطّ من قيمتهم ومكانتهم الاجتماعية لذلك يفضلون البطالة على العمل في المجال الزراعي أو الحرفي أو غير ذلك لا لشيء سوى لأنه يحتقر هذا النوع من الأعمال أو الوظائف و أنه لا يليق بمكانته الاجتماعية، و يفضل أن ينتظر لسنوات طوال للحصول على وظيفة في مؤسسات الدولة مقابل راتب شهري لا يسد احتياجاته لأسبوع واحد والأدهى من ذلك أنه بدون مستوى تعليمي و لكنه يطمح في مكتب ووظيفة وهو في بعض الأحيان لا يعرف حتى كيف يكتب إسمه.

كما لا يمكن أن نغفل عن تنشئة الشباب الجزائري عموما و التي تقوم على مجموعة من القيم و المبادئ من خلال الأسرة خاصة التي تزرع لديه قناعة بأن المجتمع كفيل بتحقيق أهدافه وطموحاته كالعمل والسكن والزواج بحيث يرى " هشام شرابي " في هذا السياق أن السمات الأساسية للشخصية الاجتماعية التي يتم غرسها في الفرد وهو طفل في المجتمع العربي هي :الشعور بالعجز ، التهرب والاعتماد على الغير بمعنى آخر شخصية تتميز برضوخها للسيطرة و بتهربها من المسؤولية و بإتكاليتها ، فالأسرة الجزائرية تغرس في أطفالها منذ الصغر ثقافة العجز والاتكالية وعدم المبادرة من خلال جملة من الأمثال و العبارات التي تجسد فيهم ذلك على السبيل المثال لا الحصر" أقتلني اليوم و أحييني غدوة" ومثل آخر يدعو للكسل وعدم مواجهة الصعاب "كل عطلة فيها خير" وغيرها،الكثير من العوامل جعلت من معظم الشباب اليوم إتكاليين وعاجزين يخافون من المواجهة والمبادرة وخوض الصعاب فهو ينتظر من الأسرة أو الدولة (النظام السياسي) أن تحقق طموحاته في العمل والزواج والسكن ،وإن لم يتحقق له ذلك يلوم المجتمع والأسرة اللذان لم يلتزما بهذه المبادئ والقيم والمسؤولية ، و يسبب له ذلك حالة من الإحباط والحرمان، تجعله مهيئا للدفاع عن هذه الأهداف و عندما يعجز عن ذلك يكون أمام خيارين لا ثالث لهما إما الانسحاب وإما المواجهة التي غالبا ما تدفعه إلى ممارسة العنف تجاه المجتمع والأسرة و حتى نفسه.

وإذا كانت البطالة في المجتمع الجزائري أسبابها متعددة ومختلفة، لكن الأكيد أن المعاناة منها تفتح سبلا عديدة تنتهي إلى كل الآفات الاجتماعية ، كما قال الإمام " محمد الغزالي" رحمه الله:" في أحضان البطالة تولد آلاف الرذائل" ،فذلك لأنها تولد في نفوس الشباب جملة من المشاعر السلبية التي تفرزها

المعاناة اليومية منها وتخلق لديهم فراغ كبير لا يعرفون كيف يملؤونه،وتؤثر على حياتهم النفسية والاجتماعية وحتى السلوكية فيشعرون بالخوف من المستقبل و الذي هو بالنسبة لهم معاناة حقيقية فإلى جانب عجزه عن مواجهة حاضره، يعيش في قلق وخوف من مستقبله الذي يراه مجهول المعالم، كل ذلك يعرضه للإحساس بالإغتراب الاجتماعي وانعدام المعنى لحياته ووجوده،ويجعله محبط النفس والعزيمة من مجتمع عجز حتى عن إدماجه، فتنشأ لديه حالة من العدوانية و العنف اتجاهه و التي غالبا ما تتحول إلى حالة تمرد لديه يترجمها في أعمال عنف و إجرام أو إلى حالة استسلام و رضوخ يترجمها في الانطواء والانسحاب والهروب عن المجتمع عموما.

وقد بينت نتائج العديد من الدراسات بأن هناك علاقة بين البطالة وسلوك العنف والجريمة وحتى الإرهاب ، وهي نفس النتائج التي توصلنا إليها بأن هناك علاقة طردية بين البطالة وتبني سلوك العنف لدى الشباب الجزائري، لذلك فإننا نرى بأن ارتفاع نسبة البطالين في المجتمع هي قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة لتنشر شظاياها عليه ،وما أحداث (أكتوبر 1988) و العشرية السوداء خير دليل على ذلك حيث أشارت التقارير الرسمية بأن معظم المنخرطين في أعمال العنف كانوا من البطالين.

تعد البطالة من أهم مشاكل الشباب الجزائري وأبرزها على الإطلاق فهي أصبحت شبحا يطاردهم ، فإلى جانب أنها تثير السخط و الإحباط لديهم و تجعلهم ينظرون نظرة تشاؤمية للمستقبل فإنها أيضا هي السبب الرئيسي للمشكلات الأخرى فهي سببا في الفقر و انخفاض الدخل و تأخر سن الزواج و عدم إمكانية الحصول على سكن و التفكير في الهجرة و الإدمان ..وغيرها، حيث يجد الشباب نفسه غير قادر على تحقيق أبسط حقوقه بسبب الحرمان الذي يعيشه ، وحسب نظرية الحرمان النسبي التي يرى أصحابها بأن البيئة التي لا تشبع احتياجات أفرادها سينتج عنها الشعور بالحرمان لديهم يدفعهم دفعا نحو العنف، حيث أن الحرمان النسبي هو من المفاهيم المهمة في تفسير ظواهر العنف حيث أن هناك فروقا واضحة بين التوقعات التي لا بد أن تكون وبين خيبة الآمال نتيجة للتوقعات، لذلك فالحرمان النسبي هو حالة نفسية تتمثل في إدراك الشباب للفجوة بين ما يحصلون عليه فعلا و بين ما يتوقعون الحصول عليه، و هذا ما يسمى بالشعور بالحرمان الذي يدفعهم دفعا نحو تبني ثقافة العنف،لكن هذا الشعور قد تتفاوت حدته من شاب لآخر كما أن التعبير عنه يختلف حسب الحالة النفسية والاجتماعية والثقافية له، وعليه يمكن القول بأن الفرضية الخامسة والتي تنص على أن" للبطالة وعدم توفر فرص العمل علاقة بانتشار ثقافة العنف بين الشباب الجزائري" قد تحققت ميدانيا.

المبحث السادس:مناقشة نتائج الفرضية السادسة:

" تعد الظروف المعيشية الصعبة لأسرة الشاب الجزائري كانخفاض الدخل وعدم امتلاك السكن ورداءته عاملا من العوامل المؤدية لتنامي ثقافة العنف عنده ".

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، و ارتفاع نسبة البطالة وغلاء المعيشة تعيش معظم الأسر الجزائرية حالة من العجز في توفير احتياجاتها اليومية، فمعظم الشباب صرحوا بأن الدخل الأسري غير كافي لسد متطلبات العيش الكريم من أكل و شرب و لباس و علاج و تعليم و غيرها، هذا ما يجعل معظم الأسر تتبنى مجموعة من الأساليب من أجل تجاوز عقبة عدم كفاية الدخل ومن أهم هذه الأساليب التي تتبعها هو التقشف وهو ما يعني الإنفاق على الأساسيات من الحاجات فقط (53 %) وإن كان بعض الشباب يرى بأن مفهوم" التقشف" يندرج في قاموس حياتهم منذ زمن وحتى قبل الأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها البلاد والتي طالب فيها الوزير الأول الشعب الجزائري ب" التقشف"، ذلك لأن دخلهم محدود جدا ولا سبيل لهم إلا الإنفاق على أساسيات متطلبات المعيشة وأحيانا من أجل الطعام فقط، يليها بعد ذلك الاستدانة أو " التسلاف" والتي تعتبر وسيلة منتشرة بقوة في أوساط الجزائريين من أجل سد حاجياتهم خاصة إذا تعلق الأمر بمناسبة خاصة كالزواج أو اقتناء سيارة أو سكن و غيرها ، و أحيانا لأشياء أبسط من ذلك كالإستدانة من أجل اقتناء ملابس أو شراء دواء و غيرها...

وما يزيد الأمر تعقيدا هو عندما لا يكون هناك توازن ما بين الدخل وبين عدد أفراد الأسرة، فقد بينت النتائج بأن الأسرة الجزائرية مازالت تشهد عدد كبير في أفرادها حيث معدّل عدد الأفراد فيها مازال مرتفعا نوعا ما وهذا ما يجعلنا نفسر أسباب عدم كفاية الدخل، لأن معظم الأسر يتجاوز عدد أفرادها (5)، هذا العدد من شأنه أن يؤثر على الأحوال المعيشية والحياة الاقتصادية و الاجتماعية لهم خاصة وأن معظمهم لا يتجاوز دخلهم (40000 دج)،ويسكنون بشقق في عمارات بمختلف الأحياء والمدن بالولاية، هذه الشقق التي يتراوح معدل عدد غرفها بين 3 إلى 4 غرف ، وهذا ما يجعلنا نعتقد بأن الظروف المعيشية لأسر الشباب صعبة نوعا ما ، في ظل دخل شهري منخفض وغير كافي لسد احتياجاتهم إلى جانب ضيق السكن بعدد غرف من3إلى 4 في حين حجم الأسرة يفوق 5 أفراد،لذلك يعتبر الشباب بأن حياتهم صعبة بسبب ضعف الدخل ومسكنهم الأسري غير مريح بسبب الضيق وعدم امتلاكهم لغرفة خاصة في ظل شبح البطالة الذي يطاردهم.

ويرى المبحوثين الشباب الذين شملتهم هذه الدراسة بأن امتلاك غرفة خاصة يرتبط طرديا مع إحساسهم بالراحة في مساكنهم،حيث تبين من خلال نتائج هذه الدراسة أن ضيق السكن و قلة

الغرف وعدم امتلاك لغرفة خاصة من أهم الأسباب التي جعلت الشباب(خاصة الذكور) يصرحون بأن مساكنهم الأسرية غير مريحة ،إلى جانب أسباب أخرى كالسكن مع أهل الأب أو الجد والجدة والأعمام أو كما اسماه بعض المبحوثين " دار الورثة" والذي لاحظنا فيه تذمر كبير من طرف الشباب على هذا النوع من المسكن حيث يحوي عدد كبير من الأفراد ،و تنعدم فيه الاستقلالية والخصوصية وتكثر فيه المشاكل مع الأقارب ، كما أن السكن مع الإخوة المتزوجون يراه البعض أمر مقلق وغير مريح حيث يصبح السكن مزدحم بالإخوة وزوجاتهم وأطفالهم كل ذلك يجعل البيت يعج بالفوضى وغير مريح تماما،إن عودة العائلة الممتدة من جديد في المجتمع الجزائري اليوم هو أمر فرضته أزمة السكن الخانقة والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الشباب المتزوجون وغير القادرين على اقتناء سكن أو حتى على استئجاره فيلجئون للسكن مع ذويهم في ظل ظروف اجتماعية صعبة فرضت عليهم ذلك.

كما بينت نتائج الدراسة بينت لنا بأنه كلما كان نوع السكن جيد كلما قلت حالات الشجار داخل الأسرة والعكس صحيح. حيث أن كل الشباب عايشوا الشجار داخل أسرهم ولكن ترتفع حالات الشجار لدى أسر الشباب الذين لا تمتلك أسرهم لسكن ومستأجرين كما ترتفع لدى الشباب الذين يعيشون بسكنات قصديرية. إن نوع السكن له علاقة بسلوك الشباب و تصرفاتهم مع الآخرين، حيث أن معظم الشباب الذين يقطنون في مساكن لائقة مثل "فيلا " و "شقة" و "مسكن تقليدي"يرون بأن غلاء المعيشة و عدم تلبية احتياجاتهم لا يدفعهم للتصرف بعنف تجاه الآخرين، في حين أن الذين يسكنون البيوت القصديرية والذين لا يملكون أهاليهم لسكن خاص و مستأجرين بيوتهم يرون عكس ذلك، مما يدل على أن نوعية السكن و امتلاكه له علاقة باتجاهات وسلوكات الشباب ويؤثر فيهم، حيث أن رداءة المسكن وعدم امتلاكه قد يزيد من حدة العدوانية وسلوك العنف لديهم، وعليه فإن نوع السكن له علاقة باتخاذ العنف كوسيلة للتعامل مع الآخرين.كما أن هناك علاقة بين أريحية المسكن لدى الشباب و ردّ فعلهم في حال تعرضهم للإهانة من أحد الأشخاص،بحيث أن معظم الشباب الذين صرحوا بأن منزلهم غير مريح فإن العنف اللفظي والسب و الشتم يكون هو ردهم في مثل هذه الحالات. كما أن من نتائج هذه الدراسة أن معظم الشباب الجزائري متفق على أن هناك أفراد في المجتمع لا يصلح معهم التعامل إلا بالعنف،ولا علاقة لدخلهم في هذه الحالة بهذا الرأي وعليه فإننا نستنتج بأنها ثقافة سائدة بين الشباب مفادها بأن هناك أفراد في المجتمع، العنف هو ما يصلح معهم..

إن العديد من الدراسات خلصت إلى نتيجة هامة مفادها أن هناك علاقة طردية بين عدم المساواة الاقتصادية و الاجتماعية و ممارسة العنف بكل تجلياته الاجتماعية ، وكلما زادت درجة عدم المساواة

بين أفراد المجتمع الواحد كلما زاد معه معدّل العنف في ذات المجتمع،وكما سبق و أن ذكرنا فإن الحرمان الذي يعيشه الشباب نتيجة لظروف معيشية صعبة بسبب انخفاض الدخل والبطالة ورداءة المسكن أو عدم امتلاكه، كلها من شأنها أن تؤثر على الشباب وعلى استقرارهم النفسي والاجتماعي وتجعلهم مدركين تماما لحالة الحرمان المادي الذي يعيشونه مما يؤثر على سلوكاتهم ويجعلهم أكثر تقبلا لتبني العنف كأسلوب للعيش في المجتمع الذي يرونه مجحفا وظالما في حقهم، وحيث أن الأزمة الاقتصادية زادت من عدد الفقراء والبطالين في المجتمع الجزائري ،فإنه لا بد أن نتوقع من أن نسبة الإحباط والحرمان أن ترتفع في المجتمع وخاصة بين فئات الشباب ،وإذا وظفنا نظريات الصراع والإحباط والحرمان النسبي وغيرها...،فإننا سوف نتوقع ارتفاع نسبة العنف وبالتالي انتشار ثقافة العنف في هذا المجتمع ، وتأسيسا على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ،يمكن القول بأن الفرضية السادسة التي تقول بأن " الظروف المعيشية الصعبة لأسرة الشاب الجزائري كانخفاض الدخل وعدم امتلاك السكن ورداءته عاملا من العوامل المؤدية لتنامي ثقافة العنف عنده " قد تحققت نسبيا.

المبحث السابع:مناقشة نتائج الفرضية السابعة:

" يعتقد الشباب الجزائري أن العنف هو وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين لانتشاره على نطاق واسع داخل هذا المجتمع"

يتصور الشباب الجزائري مفهوم العنف أنه هو الضرب ، هو التكسير و التخريب للممتلكات بمعنى العنف المادي و الجسدي، فلكل متفق على أن العنف هو الضرب،فهو بالنسبة لهم ما تكون نتائجه ظاهرة للعيان فقط، إما أن يسبب جروحا أو كدمات أو تكسير و تخريب ممتلكات عمومية و غيرها يعني كل ما يسبب أذى و لكن تظهر نتائجه مباشرة بعد ممارسته، أما ما نسميه بالعنف النفسي واللفظي و الرمزي فهو لا يستوعبه، لا يستوعب أن السخرية من الآخر هي عنف نفسي أو التحرش الجنسي هو عنف يمارس ضد المرأة، فهو يرى بأن العنف هو ما يسبب أذى مباشر جروح ، ضرب، دم ،تكسير ...، و ماعدا ذلك فهو يندرج ضمن ممارسات يومية لثقافة شعبية لا غير .

إن كل الشباب تقريبا الذين شملتهم هذه الدراسة غير راضين على الأساليب التي يتعامل بها الأفراد مع بعضهم البعض في المجتمع الجزائري اليوم و لعل أسباب ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى انتشار العنف اللفظي و المادي و جرائم القتل التي أصبح الشباب يسمعون عنها يوميا، حيث أجمعوا على مدى انتشاره بين مختلف فئات المجتمع، ويعد العنف اللفظي (السب و الشتم و القذف ..) أكثر أشكال العنف انتشارا في المجتمع الجزائري فهو مسيطر على جميع المواقف التي ممكن أن تكون محل خلاف بين طرفين أو أكثر وأنهم غالبا لا يتدخلون إذا ما شاهدوا مشاجرة في مكان عام ،وهذا راجع إلى الخوف من أن يصبح طرفا في الشجار ولأن الشجارات أصبحت جد عنيفة في المجتمع الجزائري نظرا للانتشار ظاهرة استعمال السكاكين و السيوف و العصي و القضبان الحديدية في المشاجرات. فهم يعرفون الكثير من الأفراد كانوا ضحايا للعنف الجسدي أغلبهم تعرضوا له بالشارع ، وهذا إن دّل على شيء فإنه يدل على مدى انتشار العنف في المجتمع.

تبنى الشباب معظم مواقف العنف التي عرضت عليهم فقط هناك اختلاف في الدرجات القبول حيث بينت النتائج بأن نصف عينة الشباب المبحوثين غير موافقين على أن العنف هو وسيلة لحل الخلاف بينما (50%) الأخرى توزعت درجات قبولهم بين الموافق نوعا ما و الموافق جدا كما أن الذكور كانوا أكثر تقبلا لاعتبار العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين مقارنة بالإناث ،في حين أن معظمهم موافقون جدا على أن هناك أفراد في المجتمع الجزائري لا يصلح معهم إلا العنف، ويعترفون بأن العنف أصبح ثقافة لدى أقرانهم في المجتمع الجزائري حيث أضحى العنف يواجهون به معظم المواقف

التي تعترض طريقهم فهي الخيار الأول بالنسبة لهم، كما أنهم موافقون جدا على المثل الشعبي القائل "أضربوا يعرف مضربو" الذي يدعم استخدام العنف ضد الآخر ضد كل من يتعدى حدوده معه فحسب الشباب أحيانا العنف يكون وسيلة فعالة لرسم حدود العلاقة مع بعض الأشخاص وهذا أمر طبيعي، ويبقى في تصورهم أن الفقر والبطالة تعد من أهم الأسباب التي ساهمت في اكتساب ثقافة العنف وممارستها لدى الشباب الجزائري، فالظروف المعيشية الصعبة تعد عاملا مهما يدفعهم نحو تبني سلوكات عنيفة إلى جانب البطالة والتنشئة الأسرية الخاطئة وضعف الوازع الديني وتراجع القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية بسبب حالة اللامعيارية التي يعيشها المجتمع.

هذا وقد اعتبر الشباب أن استخدام العنف في التعامل مع الآخرين ينتج عنه انتشار الكراهية والخصام ،فيما اعتبر آخرين أن العنف هو وسيلة لاسترجاع للحقوق وفرض الاحترام على الآخرين هذا وإن دّل على شيء فإنه يدل على مدى انتشار ثقافة العنف بين الشباب ، فمصادفتهم للعنف بصفة يومية في المجتمع الجزائري (99,10%)، وفي مختلف الأماكن العمومية والشوارع والأحياء وغيرها ،وانتشاره بمختلف الأشكال ،خاصة العنف اللفظي والجسدي جعلهم يعتقدون بأن العنف هو سلوك مقبول في المجتمع وما انتشاره الواسع بين مختلف الفئات بمختلف الأشكال خير دليل على ذلك.وعليه يمكن القول بأن الفرضية السابعة التي تقول بأن" يعتقد الشباب الجزائري أن العنف هو وسيلة لحل الخلافات مع الآخرين لانتشاره على نطاق واسع داخل هذا المجتمع"قد تحققت نسبيا.

وتأسيسا على كل ما سبق نستنتج بأن ثقافة العنف تعبر عن الأفكار النمطية والسلوك والتربية الأسرية و المدرسية و البيئة الاجتماعية عموما و عاداتها وتقاليدها و أمثالها و حكمها و معتقداتها إلي غير ذلك والتي من شأنها أن تؤثر في نفسية و ثقافة الفرد و لكن ممارسة كل ذلك بطابع عنيف وعدواني، والأهم هو أن ثقافة ما تنشأ من تكرار ممارسة شيء معين أو من استمرار وجوده، فثقافة العنف نشأت من استمرار ممارسة العنف في المجتمع الجزائري في أهم مؤسساته التنشئية الأسرة والمدرسة، كما لعب المجتمع دورا هاما في الحفاظ على استمرار وجود هذا العنف وتطويره وانتشاره من خلال جملة من العوامل أهمّها الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد في تسعينيات القرن الماضي وآثارها السلبية التي جعلت مصطلح القتل والذبح من يوميات الفرد الجزائري كما أنها ميعت هذه المفاهيم إلى درجة السطحية فنشرت ثقافة العنف، هذا إلى جانب انتشار الفساد المالي وظهور الفروق الطبقية وعدم عدالة توزيع الدخل بين الأفراد مما زاد الفجوة بين الأغنياء والفقراء و غيرها.

معظم الشباب الجزائري يرى بأن العنف يدخل في ممارساته اليومية هو سلوك مقبول و طبيعي يتم اللجوء إليه في الكثير من المواقف، في حالات سوء التفاهم، و حالات عدم تحقيق المطالب الشخصية فهو منتشر في كل الأماكن العمومية و بصفة يومية ، و يمارسه مختلف الفئات المجتمع ومقبولا في الأسرة وفي المدرسة وفي المجتمع وينفس به الشباب عن ضغوطاتهم في الملاعب والأحياء والشوارع،إذن هو يعبر عن ثقافة يمكن القول عنها سائدة في المجتمع.

لذلك نرى بأن ثقافة العنف في المجتمع الجزائري هي حصيلة مجموعة من العوامل متداخلة ومكملة لبعضها البعض أهمّها:

_ عوامل اجتماعية تعزز سلوك العنف وتضفي عليه الشرعية، وهي الأسرة و المدرسة بالدرجة الأولى، فحسب نتائج الدراسة فإن الشباب تعلموا العنف اللفظي والعنف الجسدي والنفسي وحتى الرمزي من الأسرة والمدرسة ولكن بدرجات متفاوتة ومختلفة، لذلك نقول بأن الأسرة والمدرسة تهيئ الأرضية الخصبة لسلوك العنف وتعطيه الشرعية لممارسته مستقبلا لدى الشباب خاصة الأسرة التي يكون تأثيرها على الفرد أقوى وأعمق.

_ عوامل ثقافية تدعم وتعلم المزيد من نماذج العنف مثل وسائل الإعلام ، فالتدفقات الإعلامية والكم الهائل من مشاهد العنف والقتل والدم و تنفيذ الجرائم والتخطيط لها، كلها ساهمت في تطور الفكر الإجرامي والعنيف في المجتمع الجزائري خاصة لدى فئة الشباب باعتبارهم أكثر فئة مستهدفة بهذا النوع من البرامج ، كما أن المستوى التعليمي المنخفض يساعد على تعلم وممارسة وتقليد المزيد من سلوك العنف.

_ عوامل اقتصادية مفجرة أو محفزة لاستخدام العنف كالبطالة وانخفاض الدخل والظروف المعيشية الصعبة والفقر ، فالحرمان الاقتصادي يعني عدم قدرتهم على إشباع حاجاتهم الضرورية هذا ما يخلق العديد من الضغوط والتوتر والإحباط لديهم ويجعلهم يشعرون بالعجز واليأس والاغتراب مما يجعل منهم أفرادا أكثر قابلية لاستخدام وممارسة السلوك العنيف.

والشكل التالي يوضح ذلك :

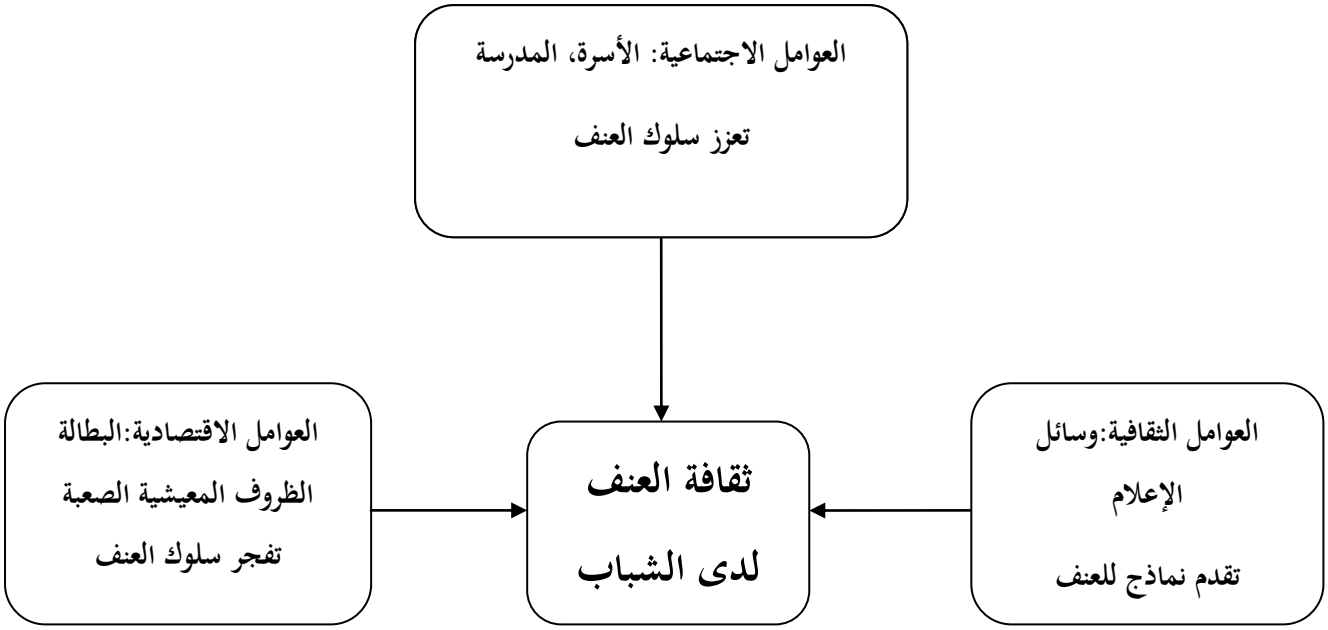

المصدر: من إعداد الباحثة

الشكل رقم(07): العوامل المساهمة في اكتساب ثقافة العنف لدى الشباب الجزائري

النتائج العامة للدراسة:

مما لا شك فيه أن ثقافة العنف عند الشباب الجزائري لم تكن وليدة الساعة أو اليوم،بل كانت متأصلة في جميع مراحل حياته ، كما لم يعد يخفى على أحد بأن العنف في المجتمع الجزائري قد أصبح من الظواهر الأكثر انتشارا على الإطلاق ، بل و قد أصبح من أهم السمات التي تطبع حياتنا الاجتماعية اليومية،ولم نعد ندري هل هذا العنف هو موروث ثقافي أم مكتسب اجتماعي، لكن الأهم من كل ذلك هو أن ثقافة العنف هي نتاج عوامل متشابكة و أبعاد متعددة، بينتها لنا نتائج هذه الدراسة ، من خلال عوامل تعزز لإكتساب سلوك ثقافة العنف و عوامل مساعدة لتعلم نماذج من العنف و عوامل محفزة لإنتاج سلوك العنف لدى الشباب و في ما يلي عرض لأهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

1. تعد الأسرة أهم مؤسسة تنشئية تساهم في تعليم سلوك العنف لدى الأبناء من خلال مختلف الأساليب التربوية الخاطئة أحيانا والمتناقضة أحيانا أخرى التي تستعملها أثناء عملية التنشئة الاجتماعية.
2. يتأثر أسلوب الأبناء سلبيا بالإهمال و اللامبالاة خاصة من طرف الأم أكثر من تأثرهم بأسلوب الضرب من طرفها فهو يعد من الأساليب التنشئية الخاطئة في تربيتهم فيجعلهم أكثر عدوانيين في سلوكاتهم، أما عن أساليب العقاب لدى الأب في الأسرة الجزائرية فهو يستخدم عادة العقاب الجسدي أو العنف المادي في تصحيح سلوك أبنائه بينما تستعمل الأم العنف اللفظي أكثر من العنف الجسدي.
3. الشباب الذين عوقبوا بالقسوة والعنف في تنشئتهم الأسرية أكثر تقبلا وممارسة لسلوك العنف في المجتمع.
4. تعيش معظم أسر الشباب الذين تناولتهم الدراسة حالات من المشاحنات و الشجارات بين أفرادها و غالبا ما تكون بين الأبناء (الإخوة) فيما بينهم بالدرجة الأولى وتكون بين الزوجين بالدرجة الثانية .
5. يعد العنف اللفظي أكثر أنواع العنف استخداما في حالات الشجار بين أفراد الأسرة، ثم العنف النفسي و الجسدي خاصة بين الإخوة.

6. تعد المدرسة الجزائرية ثاني المؤسسات التنشئية التي تقوم بتعزيز سلوك العنف لدى الأفراد من خلال مختلف الأطوار التعليمية، كل الشباب تقريبا تعرضوا للعنف الجسدي أو المادي و النفسي من سخرية و احتقار و تمييز و تهميش خاصة في المدرسة الابتدائية من طرف المعلم.
7. يعد المعلم السبب الأول في عدم رغبة المبحوثين في مواصلة دراستهم خاصة أولئك الذي تسربوا من المدرسة،و يعد رفقاء السوء و كثرة الشجارات و المشادات العنيفة التي تحدث بين التلاميذ سببا من أسباب تعلم العنف و ممارسته أيضا في ظل غياب رقابة و إهمال المشرفين التربويين عليهم.
8. كما بينت النتائج بأن الشباب تعلموا العنف اللفظي من الأسرة بالدرجة الأولى و تعلموا العنف المادي و النفسي من المدرسة.
9. كما بينت نتائج هذه الدراسة بأن وسائل الإعلام المرئية من أهم العوامل المساعدة في تقديم نماذج مختلفة لسلوكات العنف و الجريمة للشباب خاصة وأن التلفزيون يعد من أكثر الوسائل التكنولوجية شعبية و تأثيرا إلى جانب الإنترنت.
10. معظم الشباب الذكور تقريبا يشاهدون أفلام العنف والجريمة والإثارة التي تعودوا على مشاهدتها بمرور الوقت والتي لم تعد تؤثر فيهم،كما بينت النتائج بأنه كلما زادت نسبة مشاهدة العنف في اليوم كلما قلت نسبة التأثير فيهم و هذا يدل على أمر واحد فقط و هو أنهم أصبحوا يعانون من البلادة في الإحساس لدرجة تقبل مختلف مشاهد القتل و الدم و الجرائم البشعة التي يشاهدونها يوميا واعتبارها أمرا عاديا .
11. أثبتت النتائج أن نسبة تقليد مشاهد العنف ترتفع عند الذكور مقارنة بالإناث.
12. كما بينت نتائج الدراسة بأن المستوى التعليمي للشباب عاملا مهما في ممارسة العنف و تقبله، حيث أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للشباب كلما انخفض لديه الاستعداد لممارسة العنف.
13. كل الشباب المبحوثين على اختلاف مستوياتهم التعليمية يرون بأن العنف في المجتمع الجزائري هو سلوك مقبول.
14. توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن معظم الشباب يعاني من البطالة في ظل ارتفاع وغلاء المعيشة وعدم توفر فرص العمل في المؤسسات العمومية أو الخاصة بغض النظر عن المستوى التعليمي للشاب، وأن كلا الجنسين يعانون من ظاهرة البطالة التي يرى المبحوثين أن أسبابها ترجع للمحسوبية " المعريفة" والبيروقراطية التي تحول دون حصول الشاب على فرصة عمل.

15. بينت النتائج بأن كل الشباب يبحثون عن وظائف في مؤسسات الدولة ، وقليل جدا الذين يعملون في مهن حرفية أو أنشطة فلاحية.
16. الخوف من المستقبل أهم المشاعر السلبية التي تتركها البطالة في نفسية الشباب ، بالإضافة إلى الإحساس بالتهميش و الاغتراب (فقدان المعنى للحياة) والظلم و الإحباط من طرف المجتمع.
17. البطالة تعطي دفعا قويا ومحفزا سلبيا للشباب للتصرف بعدوانية وعنف تجاه الآخرين ، خاصة في المواقف التي قد يتعرضوا فيها للإساءة ، ويكون العنف اللفظي (السب و الشتم) والعنف المادي (الضرب و التخريب..) أكثر استخداما لديهم.
18. كما بينت النتائج بأن البطالين أكثر موافقة على احتجاجات الشباب العنيفة للمطالبة بحقوقهم مبررين ذلك بأنهم أكثر فئة في المجتمع تعاني التهميش و مسلوبة حقوقهم لذلك هم أكثر تقبلا وموافقة على استعمال العنف في مختلف المواقف التي يختلفون فيها مع الآخرين و لا تلبى فيها مطالبهم.
19. يعاني الشباب من انخفاض دخل لدى أسرهم وضيق المسكن بسبب قلة غرفه وكبر حجم الأسرة التي أصبحت تتكون من الإخوة وزوجاتهم و أطفالهم حيث بينت النتائج عودة العائلة الممتدة من جديد للمجتمع الجزائري، ليس بسبب التلاحم العائلي، ولكن بسبب أزمة السكن التي أضحى يعاني منها معظم الشباب المتزوجون اليوم.
20. بينت نتائج هذه الدراسة بأن انخفاض الدخل الأسري وعدم كفايته والعجز عن توفير الاحتياجات الأساسية وغلاء المعيشة وعدم أريحية المسكن ورداءته تؤثر كثيرا على نفسية الشباب وتسبب لهم ضغوطا نفسية واجتماعية و اقتصادية تجعلهم أكثر تقبلا وميلا لاستخدام العنف وممارسته ضد الآخرين.
21. بينت نتائج الدراسة أن نسبة الشباب الذين يرفضون أن العنف وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين جاءت مساوية لهؤولاء الشباب الذين يقبلون هذا الطرح ولكن بدرجات متفاوتة، بينما معظمهم موافقون على أن هناك أفراد في المجتمع لا يصلح معهم إلا العنف،وينطبق عليهم المثل القائل" أضربوا يعرف مضربو".
22. العنف يولد الكراهية حسب معظم الشباب ، لكن في المقابل هناك آخرين يعتبرون أن العنف هو وسيلة لاسترجاع الحقوق وفرض الاحترام ،كما أن العنف اللفظي يعد أكثر أشكال العنف انتشارا في المجتمع الجزائري والأماكن العمومية والأحياء والشوارع مسرحا يوميا لمختلف أشكال العنف.

التوصيات:

يجب أن تحظى ظاهرة العنف لدى الشباب أكثر من أي وقت مضى بالاهتمام أكبر من طرف الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية، ذلك لسببين الأول أن الشباب هم عدة الأمم لنهضتها وتطورها و الثاني أن العنف سبب خراب وضياع العديد من المجتمعات خاصة إذا كان هذا العنف بين أبناء الوطن الواحد، وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة منا لتسليط الضوء على الظاهرة في المجتمع الجزائري حاولنا فيها التقرب من واقع الشباب ورصده ،ليكون المجال لدراسات أخرى تتضافر فيها الجهود لتهتم بقضية الشباب والعنف على نطاق أوسع، خاصة وأن الظاهرة تعرف ارتفاعا كبيرا في الآونة الأخيرة،وتأسيسا على النتائج التي توصلنا إليها فيمكن أن نقدم التوصيات الآتية:

1. توفير مناصب شغل والقيام بدورات تكوينية تعلم الشباب وتساعدهم على خلق فرص عمل وتوعيتهم بأن العمل لا يكمن في المؤسسات العمومية فقط وإنما بالإمكان خلق مشاريع صغيرة خاصة بهم للنهوض بظروفهم وعدم الاستسلام لها.
2. تفعيل دور الشباب التي أصبحت حسب ما لاحظنا مجرد بنايات فيزيقية فقط ، من خلال دورات تكوينية وتثقيفية وتحسيسية حول مشاكل الشباب والتعامل معها كالبطالة وإدمان المخدرات والعنف ،وخلق خلية إصغاء لمشاكل الشباب من خلال لقاءات مع مختصين نفسانيين و اجتماعيين ومختصين أيضا في مجال التنمية البشرية وغيرها يتعلمون من خلالها كيف يواجهون مشاكلهم ويحلونها وكيف يستغلون أوقات فراغهم في أمور تفيدهم وتفيد مجتمعهم، ورفع مستوى الوعي الديني والتربوي والأخلاقي من خلال مختلف المؤسسات الاجتماعية والتنشئية خاصة المدرسة والمسجد ووسائل الإعلام.
3. خلق مرافق حيوية ونوادي شبابية لتمضية أوقات الفراغ في ممارسة الرياضة ومختلف الأنشطة الشبابية، لتفريغ الشحنات والمكبوتات التي يعانون منها، بدل من تفريغها في مواجهة الآخرين وضد بعضهم البعض.

خاتمة:

كل النتائج و المعطيات و الملاحظات اليومية لسلوك الشباب الجزائري في التعامل مع مختلف المواقف الاجتماعية و المشاكل التي تصاحب يومياته، تشير إلى أنها تتميز بطابع عنيف يحمل من الشدة والحدة في التعامل ما يجعل حياته لا تخلو من المشادات و المشاجرات و العنف بأنواعه المختلفة ، وإن كان البعض يفسرها على أنها سمات نفسية _اجتماعية تنفرد بها الشخصية الجزائرية على مر التاريخ وهي سمات قد تكون انتقلت بالوراثة أو بالتنشئة الإجتماعية حسبهم ، إلا أننا نرى بأن الانتشار الرهيب في نسبة العنف وتطور الفكر الإجرامي لدرجة ارتكاب أبشع الجرائم وأغربها على الإطلاق على المجتمع الجزائري تعد سببا كافيا لنطرح إشكالية العنف في هذا المجتمع من زوايا فكرية مختلفة ليس فقط التارخية، حيث أن العنف أضحى واقعا اجتماعيا يأخذ كل يوم طابعه الثقافي ليصبح ثقافة مجتمعية يمارسها الكل دون استثناء ولكن عندما يتعلق الأمر بظاهرة سلبية آخذة في التطور و النمو يجب هنا الوقوف عندها والبحث في أسبابها و محاولة إيجاد الحلول الحقيقية لها خاصة عندما يتعلق الأمر بالشباب فالكثير من الأمم انطلقت نهضتها بسواعد الشباب و الكثير من الأمم الأخرى هدمت حضاراتها على أيدي شبابها و ما المجتمعات العربية كسوريا و ليبيا خير مثال على ذلك.

إن ثقافة العنف يعود تكوينها إلى مجموعة من العوامل والأسباب الكامنة وراءها كالتربية الأسرية والمدرسية و المجتمعية ككل، هذا من جهة و من جهة أخرى الظروف الاقتصادية والاجتماعية و حتى السياسية و التاريخية و الثقافية كلها متداخلة فيما بينها ، وتؤثر تأثيرا مباشرا على السلوكات اليومية للأفراد و على مختلف الأساليب التعاملية بينهم.

فالأسرة باعتبارها العنصر الأهم في بناء الفرد داخل المجتمع ، يقع على عاتقها المسؤولية الكبرى في تربية النشء الصالح و تقديمه للمجتمع ليساهم في بناءه ، من خلال ما تقدمه له من قيم وعادات واتجاهات تمكنه من التفاعل مع أفراد مجتمعه، فطبيعة السلوك المكتسب داخل الأسرة خاصة خلال المراحل الأولى من عمر الفرد يتحكم بشكل كبير في مصيره، بحيث لا يمكنه التخلص من رواسب هذا النمط في التربية طوال مراحل حياته.

وهذا فعلا ما خلصت إليه نتائج دراستنا التي أوضحت لنا بأن هناك علاقة وطيدة بين سلوك الشباب وبين الأساليب التربوية التي تلقوها داخل الأسرة و بين سلوكه و أساليب تعامله خارج أسرته، فهو نتاج بيئته الأسرية، فالشباب الذي ينشأ على ثقافة الحوار و قبول الآخر و احترامه داخل أسرته أكيد أنه سيكون كذلك خارج أسرته ومع باقي أفراد مجتمعه ، في حين أن الشباب الذي تعرض

لمختلف مظاهر العنف و العقاب النفسي و الجسدي و العنف اللفظي لا بد أن يعتبر بأن العنف هو سلوك مقبول في يومياته و ممارسته أمرا عاديا لا يخجل منه و لا يعد إستثناءا.

كما تعد المدرسة أهم مؤسسة بعد الأسرة أوكل إليها المجتمع مهمة التربية و التعليم في آن واحد، إذ تتحمل أكبر المسؤوليات في إعداد الشباب و تنشئته تنشئة اجتماعية واعية ، تحقق نموه بشكل متوازن من جميع النواحي النفسية و الأخلاقية و العلمية، فهي أيضا مسؤولة عن إرساء ثقافة الحوار والاحترام داخل المجتمع.

فالمدرسة يفترض أن تكون ذلك الفضاء الذي ينقل خصوصية الثقافة المجتمعية ولكن تكون منزهة من الشوائب ، لا العكس،فنتائج هذه الدراسة بينت لنا بأن المدرسة تعد من العوامل المساهمة في اكتساب ثقافة العنف لدى الشباب وخاصة المعلم الذي هو محور العملية التعليمية والمطلوب منه هو ترسيخ قيم العلم والمعرفة وحبها وتعميم ثقافة مشتركة تجمع جميع أفراد المجتمع على هوية ثقافية واحدة وتوحدهم وتزرع حب التعاون و السلام و الخير بينهم و ليس العكس، خاصة في المراحل الأولى من عمر الفرد، كما توجه الفرد وتعلمه ضبط و توجيه سلوكاته بطرق صحيحة لتكون أكثر توافقا وانسجاما لمواكبة مظاهر التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع،.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد بأن العوامل الثقافية والاقتصادية التي لها دورا هاما في اكتساب ثقافة العنف وممارستها من طرف الشباب، حيث أوضحت نتائج هذه الدراسة أن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تبني بعض أنماط العنف هي التدفقات الإعلامية الهائلة والتطور التكنولوجي الذي برغم من إيجابياته العديدة إلا أن سلبياته متعددة كما أن أكثر فئة أصبحت مرتبطة به إلى درجة الإدمان عليه هم الشباب فقد أثبتت نتائج الدراسة بأن الشباب المدمنين على مشاهدة أفلام العنف لدرجة أنهم فقدوا الإحساس به و تعودوا عليه ولم تعد تسبب لهم انزعاجا نفسي مشاهد القتل والدم و الجرائم البشعة،إذن فالمشاهدة المتكررة للعنف تكسب الفرد مناعة لممارسة العنف أو مشاهدته فيصبح أمرا عاديا بل و مرغوبا لأن أبطال معظم تلك الأفلام عنيفين ويمارسون أبشع الجرائم و ينتصرون في النهاية، وهذا ربما أيضا ما يفسر تطور الفكر الإجرامي في المجتمع الجزائري من خلال مشاهدة مختلف الجرائم البشعة و التخطيط لها و التنكيل بالجثث وغيرها.

كما أن هناك أسباب داخلية تتعلق بواقع المجتمع و ظروفه ، حيث دلت النتائج على أن الظروف المعيشية الصعبة والبطالة وما تخلفه من إحباطات في نفسية الشباب تنعكس سلبا على سلوكاتهم وأساليب تعاملهم مع الآخرين، حيث أن الظروف المعيشية وصعوبتها كانخفاض الدخل و عدم القدرة

على تلبية احتياجاتهم و رداءة المسكن كلها تجعل الشباب يعيشون في توتر دائم و ضغوط يومية تترجم في سلوكاته و تصرفاته تجاه الآخرين.

كما أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن ثقافة العنف عند بعض الشباب مكتسبة بالدرجة الأولى، ولكننا نعتقد بأن المؤسسات التنشئية مسؤولة عن ذلك أكثر من الظروف الاجتماعية والاقتصادية ذلك أن العنف المنتشر بين تلاميذ المدارس ليس سببه البطالة مثلا، ولكن التنشئة التي يتلقاها في أسرته وفي بيئته المدرسية وقد يكون الإعلام مساهما أيضا في هذه الحالة ،لذلك فإننا نعتقد بأنهم مسؤولين عن ذلك العنف أكثر من أي ظروف أخرى.

إن الاحترام والتسامح وقبول الآخر وتقديره، والتعايش معه.. كلها مصطلحات تندرج ضمن ثقافة اللاعنف والحوار والسلام التي يجب أن يكتسبها الشباب أيضا ويتعود عليها وأن تعمل على نشرها جميع مؤسسات المجتمع أهمهم الأسرة والمدرسة ، وعلى الأفراد إدراكها ، وإدراك أن العنف ليس وسيلة حتمية لحل النزاعات مع الآخرين وأن هناك أساليب أخرى نربي بها أطفالنا ونتعامل بها مع ظروفنا،بعيدا عن ذلك العنف الذي أصبح يشوه يومياتنا، وأن إفشاء السلام بيننا هو من أهّم وصايا الرسول الكريم" محمّد" صلى الله عليه وسلم .

قائمـــــــــــة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم

السنة النبوية

الكتب:

1. إبراهيم العياد، مواهب ومحمد الحضري ليلى. إرشاد الطفل وتوجيهه في الأسرة والحضانة. الإسكندرية:منشأة الحضانة، 1997.
2. ابراهيم، عثمان. سيكولوجية التغير والتجديد في بناء العقل العربي. بيروت :دار الوفاء، ب ت
3. إبراهيم، يوسف. إشكالية العمران و المشروع الإسلامي. ب ن :مطبعة أبو داود،1992
4. ابراهيم العياد،مواهب وليلى محمد الحضري.إرشاد الطفل و توجيهه في الأسرة والحضانة.الاسكندرية:منشأة الحضانة،1997
5. ابن خلدون، عبد الرحمن . المقدمة. ط1. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004
6. أبو قورة، خليل قطب. سيكولوجية العدوان. القاهرة :مكتبة الشباب،1996
7. أبو مغلي، سميع .عبد الحافظ سلامة، التنشئة الاجتماعية للطفل.الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013
8. إحدادن، زهير. مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1991
9. استيتية ،دلال ملحس و عمر موسى سرحان.المشكلات الاجتماعية.ط1.عمان:دار وائل،2012
10. أمل، عواد معروف. أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للطفل في الأسرة الجزائرية. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987
11. أوزي،أحمد.سيكولوجية العنف:عنف المؤسسة ومؤسسة العنف.المغرب:منشورات مجلة علوم التربية،دت
12. أنجرس ،موريس . منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية. تر: بوزيد صحراوي وآخرون.الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004
13. بركات، حليم .الاغتراب في الثقافة العربية، متاهات الإنسان بين الحلم والواقع. ط1. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006،
14. بركات، علي. العوامل المجتمعية للعنف المدرسي.دمشق :الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2011
15. برو، فيليب. علم الاجتماع السياسي .تر: محمد عرب صاصيلا. ط1. لبنان: مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998
16. برونر ،فليب وآخرون. المجتمع والعنف. تر:الياس زحلاوي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1985

17. البشر ،خالد بن سعود .أفلام العنف والإباحة وعلاقتها بالجريمة. ط1. الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005
18. بن دريدي، فوزي أحمد. العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية. الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007
19. بن قينة، عمر .المشكلة الثقافية في الجزائر: التفاعلات والنتائج. ط1. الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع،2000
20. بن نبي، مالك .شروط النهضة.ترجمة عمر كامل مثقاوي و عبد الصبور شاهين.ط 11.دمشق : دار الفكر،2013
21. بن نعمان، أحمد..سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنثروبولوجيا النفسية.الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1988
22. _____ .نفسية الشعب الجزائري:دراسة علمية في الأنثروبولوجيا النفسية.الجزائر:دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع،1994
23. البهي، فؤاد . علم النفس الاجتماعي. ط2. القاهرة:دار الفكر العربي ، 1981
24. البهي ،فؤاد و سعد عبد الرحمان. علم النفس الاجتماعي: رؤية معاصرة. القاهرة:دار الفكر العربي، 1999
25. بوحوش ،عمار وآخر، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط2،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986
26. بوعناقة،علي. الشباب و مشكلاته في المدن الحضرية.ط1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007
27. بومخلوف، محمد وآخرون.الشباب الجزائري: واقع و تحديات.ط1.الجزائر: مخبر الوقاية والأرغنوميا،2012
28. تمامي ،إبراهيم وآخرين. التهميش والعنف الحضري. الجزائر: دار الهدى، 2004
29. التير،عمر مصطفى.مساهمات في أسس البحث الاجتماعي.ب ن معهد الإنماء العربي،1989
30. _____ . العنف العائلي. ط1. الرياض :أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1997
31. تيماشيف، نيقولا . نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. تر: محمود عودة وآخرون. ط3.القاهرة: دار المعارف،1996
32. حافظ، نبيل عبد الفتاح و سليمانعبد الرحمان سيد. علم النفس الاجتماعي. ط1. القاهرة :مكتبة زهراء الشرق، 2000
33. حامد، خالد .منهج البحث العلمي.ط3.الجزائر :دار ريحانة للنشر والتوزيع ، 2003
34. حامد شحاته ،غادة. ثقافة العنف بالمناطق العشوائية: دراسة حالة. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي، 2012.
35. حجازي ،أحمد مجدي . الثقافة العربية في زمن العولمة. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001
36. حجازي، عزت . الشباب العربي ومشكلاته. عالم المعرفة. الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1985
37. حجازي، مصطفى. التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور. المغرب :المركز الثقافي العربي، 2001

38. الحديدي ،منى سعيد و إمام علي سلوى . الإعلام و المجتمع.ط1.القاهرة : الدار المصرية اللبنانية،2004

39. حريز، عبد الناصر. الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية.القاهرة:مكتبة مدبولي، ب ت

40. حسن إبراهيم، أحمد. العنف من الطبيعة إلى الثقافة:دراسة أفقية.ط1. دمشق :النايا للدراسات والنشر والتوزيع،2009

41. الحسن، إحسان محمد .علم اجتماع العنف والإرهاب دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي . ط1.عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008

42. حسن، محمود. مقدمة الخدمة الاجتماعية. بيروت :دار النهضة العربية ، دون تاريخ نشر

43. الحسيني، السيد. علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا. القاهرة:دار الكتاب للتوزيع، 1985

44. حلمي، جلال إسماعيل. العنف الأسري. القاهرة :دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999

45. حلمي، محمد فؤاد وآخرون. المرشد في كتابة الأبحاث. ط4. جدة:دار الشروق ، 1983

46. حويتي، أحمد و آخرون. علاقة البطالة بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي. الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998

47. حويتي، أحمد . العنف المدرسي الأسباب والمظاهر. الجزائر: مرصد حقوق الطفل ، 2008

48. _____ .دليل التوثيق في العلوم الاجتماعية. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2012

49. _____ .االمسائل المنهجية في الرسائل العلمية.ط1.عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2015

50. الحيدري ،ابراهيم.سوسيولوجيا العنف و الارهاب.ط1.بيروت:دار الساقي،2015

51. خضر صالح، سامية .استراتيجية مواجهة العنف : رؤية نقدية و دراسة تطبيقية.القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة و الطباعة و النشر،2003

52. خضر عبد المختار، محمد. الاغتراب والتطرف نحو العنف. القاهرة :دار غريب،1999

53. خضير، إدريس. دعائم الفلسفة. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1978

54. خلوفي، رشيد. قانون الأسرة حسب آخر التعديلات.ط1. الجزائر : كليك للنشر، ، 2011

55. خليفة، عبد اللطيف محمد . دراسات في سيكولوجية الاغتراب. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003

56. خليفة ،معتز عبد الله عبد اللطيف . علم النفس الاجتماعي. القاهرة :دار غريب للنشر، 2001

57. خواجة، عبد العزيز. مبادئ في التنشئة الاجتماعية. دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005

58. خولي، سناء .الأسرة والحياة العائلية. ط1. بيروت : دار النهضة العربية، 1984

59. الخولي، محمد سعد و عادل عبد الله محمد.العنف في مواقف الحياة اليومية: نطاقات وتفاعلات. ط1.القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، ، 2008

60. داود،معمر. مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري: دراسة بعض الملامح السوسيونفسية و الاقتصادية.ط1. الجزائر: دار طليطلة،2009

61. دليو، فضيل .أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية: 130 سؤالا وجوابا. الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1997
62. دمنهوري، رشاد صالح .التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1995
63. الدوري ،عدنان .أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي.ط3.الكويت:دار السلاسل للنشر والتوزيع،1984
64. ـــــــــ . جناح الأحداث:المشكلة والسبب. ط3.الكويت: دار السلاسل للنشر والتوزيع ، 1985
65. دياب ،فوزية . نمو الطفل وتنشئة الأسرة والحضانة. ط2. القاهرة : طبعة النهضة العربية، د ت
66. ديينوف ،ف. نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي. تر:سحر سعيد.دمشق :دار دمشق للطباعة والنشر، 1982
67. ديوي،جون. المدرسة و المجتمع.ترجمة :أحمد حسن الرحيم.ط2.بيروت:دار مكتبة الحياة، د ت
68. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. مشكلات المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري.ط4. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ، 2005
69. الرشدان ،عبد الله . علم اجتماع التربية. عمان :دار الشروق للنشر والتوزيع،1999
70. الرشدان ،عبد الله و جعيني نعيم . المدخل إلى التربية والتعليم. بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1994
71. رمزي، نبيل .النظرية السوسيولوجيا المعاصرة: أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة.مصر: دار الفكر الجامعي ، 1999
72. رمضان، سيد .رعاية الأسرة. الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، د ت
73. زايد ،أحمد وآخرون. العنف في الحياة اليومية المصرية. م1. القاهرة: المركز القومي للأبحاث الاجتماعية والجنائية،2002
74. زرارقة، فيروز .محاضرات في علم الاجتماع التربوي.ط1. الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2008
75. زرارقة ،فيروز مامي و زرارقة فضيلة . السلوك العدواني لدى المراهق بين التنشئة الاجتماعية و أساليب المعاملة الوالدية: المنظور و المعالجة.عمان:دار الأيام، 2013
76. زرواتي، رشيد. تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. ط1.الجزائر:دار هومة للنشر، 2002
77. زعيمي، مراد .مؤسسة التنشئة الاجتماعية. ط1. الجزائر :دار قرطبة للنشر والتوزيع، ، 2007
78. الزغلول ،رافع النصير وآخرون. علم النفس المعرفي.ط. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003
79. زهران، حامد عبد السلام .علم النفس الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية ، 1984
80. زيادة ،أحمد رشيد عبد الرحيم . العنف المدرسي. عمان: مؤسسة الوراق، 2007
81. الزيود ،ماجد .الشباب و القيم في عالم متغير.ط2.عمان: دار الشروق،2011
82. سبعون ،سعيد . الدليل المنهجي في إعداد المذكرات و الرسائل الجامعية في علم الاجتماع.ط2 .الجزائر: دار القصبة للنشر،2012
83. سخري، مبروك. الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي.الإسكندرية: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 2000
84. سرحان، منير مرسي. في اجتماعيات التربية. بيروت :دار النهضة العربية ، 1988
85. سعفات، حسن شحاته .علم الجريمة. القاهرة :مكتبة النهضة المصرية، 1999

86. _____ . علم الاجتماع الجنائي. ط1. الأردن :دار المسيرة، 2009
87. سكوت ،جون. علم الاجتماع المفاهيم الأساسية. تر:محمد عثمان .ط2. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،2013
88. سلاطنية ،بلقاسم و حميدي سامية. العنف والفقر في المجتمع الجزائري.ط1. الجزائر:دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008
89. السمالوطي، توفيق نبيل. الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي.جدة :دار الشروق للنشر والتوزيع، 1983
90. السمري، عدلي. السلوك الانحرافي. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية،1994
91. _____ . علم اجتماع الجنائي.ط2.عمان:درا المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة،2011
92. سموك، علي. إشكالية العنف في المجتمع الجزائري: من أجل مقاربة سوسيولوجية، الانحراف والجريمة في المجتمع. الجزائر: مخبر التربية الانحراف و الجريمة في المجتمع، 2006
93. سيد، صبحي. دراسات في الصحة النفسية. ط2.المطبعة التجارية الحديثة،ب ن، 1984
94. السيد ،عبد العاطي السيد.صراع الأجيال: دراسة في ثقافة الشباب في علم الاجتماع وقضايا الإنسان والمجتمع. الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، الكتاب الثالث عشر، 1990
95. سيد عبد الله، معتز. العنف في الحياة الجامعية. القاهرة :منشورات مركز البحوث والدراسات النفسية، 2005
96. شرابي، هشام .مقدمات لدراسة المجتمع العربي.ط3.لبنان:الدار المتحدة للنشر،1984
97. _____ . النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. ط1.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1992
98. الشربيني، زكريا و صادقيسرية. تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته. القاهرة :دار الفكر العربي، 2000
99. شروخ ، صلاح الدين .علم الاجتماع التربوي. الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004
100. شريفي بوشارب، فوزية. سيكولوجية القيل والقال، تحليل نفسي اجتماعي لممارسات اجتماعية شفوية.الجزائر :دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2010
101. الشعيبني، محمد مصطفى .مقالات في علم النفس. القاهرة:مكتبة النهضة المصرية، 1963
102. شفيق، محمد .العلوم السلوكية: تطبيقات في السلوك الاجتماعي والشخصية ومهارات التعامل والإدارة، الأزاريطية :المكتب الجامعي الحديث، 1999
103. الشناوي، محمد حسن وآخرون. التنشئة الاجتماعية للطفل. ط1. عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001
104. الشنقيطي ،سيد محمد . مدخل إلى الإعلام. سلسلة دراسات في الإعلام الإسلامي و الرأي العام.الرياض: دارعالم الكتب،1991
105. صبحي، سيد. الشباب و أزمة التعبير.ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2002
106. طريف،شوقي.علم النفس الاجتماعي: أسسه وتطبيقاته. القاهرة:دار الفكر العربي، 1999
107. _____ .العنف في الأسرة المصرية. القاهرة:المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2002

108. طوالية، حسن. العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي: مصر والجزائر نموذجا. ط2.الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2005
109.عاقل، فاخر .علم النفس التربوي.بيروت :دار العلم للملايين، 1990
110.عارف،محمد .المجتمع بنظرة وظيفية.الكتاب الثاني.القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1982
111.عبد الرحمن،عبد الله محمد.النظرية في علم الاجتماع:النظرية السوسيولوجية المعاصرة.ج2.الأزاريطية:درا المعرفة الجامعية،2002
112. عبد السلام، حمادة. العنف في المرحلة الثانوية .القاهرة :دار المعارف ، 1991
113.عبد القوي، محمد حسين. البطالة المشكلة والعلاج. مملكة البحرين :مركز الإعلام الأمني، ب ت
114.عبد المحمود، عباس أبو شامة و البشري محمد الأمين .العنف الأسري في ظل العولمة. ط1. الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005
115. عبد المنعم، سليمان. علم الاجرام والجزاء. مصر:منشورات الحلبي الحقوقية، 2005
116. عبيد، حسن إسماعيل. سوسيولوجيا الجريمة. لندن :شركة ميدلات المحدودة ، 1993
117. عزّ الدين، أحمد جلال. الإرهاب والعنف السياسي. القاهرة :دار الحرية، 1986
118. العسكري، عبود عبد الله. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.ط2.دمشق: دار النمير،2004
119. العسل، إبراهيم. الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع.ط1.لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1997
120. العقاد، عصام عبد اللطيف. سيكولوجية العدوان وترويضها. القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001
121. عمارة، محمد. دراما الجريمة التلفزيونية: دراسة سوسيو إعلامية. ط1. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008
122. عوض صابر ،فاطمة وعلي خفاجة مرفت .أسس البحث العلمي.ط1.الإسكندرية:مطبعة الإشعاع الفني،2002
123. عوض، عباس محمود و دمنهوري رشاد صالح . علم النفس الاجتماعي: نظرياته وتطبيقاته. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994
124. عيدة ،هاني خميس أحمد. سوسيولوجيا الجريمة والانحراف.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ، 2008.
125. العيسوي، عبد الرحمن. مشكلات الطفولة والمراهقة. مصر: دار العلوم العربية، 1994
126. _____ .جنوح الشباب المعاصر و مشكلاته.ط1.بيروت:دار منشورات الحلبي الحقوقية،2004
127. غالب، مصطفى. في سبل الموسوعة النفسية. القاهرة :دار مكتب الهلال ، 1985
128. غانم، عبد الله عبد الغني جرائم العنف وسبل المواجهة. ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ، 2004
129. غريفيتس ،مارتن و أوكالاهان تيري . المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي :مركز الخليج للأبحاث ، 2008
130. غنيمة، عبد الفتاح مصطفى .حاجات الطفل للنفس والبدن. الإسكندرية:دار الفنون العلمية، 1991

131. فانون، فرانتز. معذبو الأرض. تر: سامي الدروبي و جمال أتاسي. بيروت :دار الطليعة، 1969
132. فياض ،منى.أن نتعامل بالعنف بيننا.ط1.بيروت:دار النهضة العربية،2003
133. فايد، حسن علي .المشكلات النفسية الاجتماعية. ط1. القاهرة :مؤسسة طيبة للنشر، 2005
134. فايز، سارة.الفقر في سورية: نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر. لندن:مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية ، 2011
135. الفوال، صلاح مصطفى .منهجية العلوم الاجتماعية. القاهرة:عالم الكتب، 1982
136. قهوجي، علي عبد الله. علم الإجرام وعلم العقاب. بيروت:الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1985
137. كريب، إيان .النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هابرماس.ترجمة: محمد حسين غلوم.الكويت:عالم المعرفة،1999
138. لعبيدي، العيد. العنف المدرسي: عنف في المدرسة أم عنف المدرسة. تيزي وزو :دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2013
139. ليلى ،علي و آخرون. الشباب القطري:اهتماماته و قضاياه.قطر: مركز الوثائق و الدراسات الشبانية،1991
140. ماركيوز، هربرت . نحو ثورة جديدة. تر: عبد اللطيف شرارة. بيروت: دار العودة، 1981
141. مجدوب، أحمد وآخرون. العنف الأسري: منظور اجتماعي قانوني. القاهرة :المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، 2003
142. مجدي أحمد محمد، عبد الله.أزمة الشباب و مشاكله بين الواقع و الطموح: رؤية سيكولوجية معاصرة. مصر:دار المعرفة الجامعية، 2013
143. محمد جابر ،سامية و أحمد عثمان نعمات .الاتصال و الاعلام: تكنولوجيا المعلومات.الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2003
144. محمد عثمان ،منيب ،تهاني و محمد سليمان عزة.العنف لدى الشباب الجامعي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
145. محمد ،علي محمد. الشباب العربي و التغير الاجتماعي.بيروت: دار النهضة العربية،1985
146. محمد، فرح. البناء الاجتماعي والشخصية. الإسكندرية :لهيئة العامة للكتاب، ، 1980
147. محمود، حسن. الأسرة ومشكلاتها. بيروت :دار النهضة العربية، 1981
148. مختار، محي الدين .محاضرات في علم النفس الاجتماعي. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982
149. مختار، وفيق صفوت. الأسرة وأساليب تربية الطفل. القاهرة: دار العلم والثقافة، ، 2004
150. مخول، مالك سليمان. علم النفس الاجتماعي. ط5.سوريا :منشورات جامعة دمشق،1972
151. مصباح، عامر.التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية.ط1. الجزائر :دار الأمة، 2003
152. _____ .علم الاجتماع، الرواد والنظريات. ط1.الجزائر :شركة دار الأمة ، 2010
153. _____ . التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي.ط1. القاهرة :دار الكتاب الحديث، 2011

154. معتوق، جمال . صفحات مشرقة من الفكر التربوي عند المسلمين.ط1. الجزائر :دار الإمام مالك للنشر والتوزيع،2004
155. _____ .مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي.ط1. الجزائر: دار بن مرابط للنشر و الطباعة،2008
156. _____ .منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي. ط1.الجزائر: دار بن مرابط للنشر والطباعة ،2009
157. _____ . مدخل إلى سوسيولوجيا العنف.الجزائر: دار بن مرابط للنشر و الطباعة ،2011
158. معن ،خليل عمر. التنشئة الاجتماعية.ط1.عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع،2004
159. _____ . علم اجتماع العنف.ط1.عمان:دار الشروق،2010
160. معوض، خليل. سيكولوجية النمو.الإسكندرية : دار الفكر الجامعي،1983
161. منتصر الكيتاني، فاطمة .الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية.ط1. الأردن: دار الشروق، 2000
162. منصور، عبد المجيد سيد و الشربيني زكريا أحمد . الأسرة على مشارف القرن 21: الأدوار_ المرض النفسي و المسؤوليات.ط1.القاهرة:دار الفكر العربي،2000
163. منصور، عبد المجيد سيد أحمد و الشربيني زكريا أحمد. سلوك الإنسان بين الجريمة، العدوان، الإرهاب. ط1. القاهرة :دار الفكر العربي، 2003
164. منصور ،عبد المجيد سيد و الشربيني ،زكريا . الشباب بين صراع الأجيال المعاصر والهدى الإسلامي. القاهرة:دار الفكر العربي، 2005
165. نشأة إبراهيم، أكرم. علم الاجتماع الجنائي. الجزائر: الدار الجامعية للطباعة والنشر،د ت
166. نصيب، نعيمة .العنف الاجتماعي الكامن:في العنف والمجتمع. الجزائر :دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2003
167. نمر، عصام و سمارةعزيز. الطفل والأسرة والمجتمع. ط2. عمان :دار الفكر للنشر والتوزيع، 1990
168. نور الدين، محمد عباس. التمويه في المجتمع العربي السلطوي، قراءة نفسية اجتماعية للعلاقة بالذات والآخر. المملكة المغربية :المركز الثقافي العربي. د ت
169. الهواري، عدي .الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي، الاجتماعي (1837-1960). تر: جوزيف عبد الله.بيروت :دار الحداثة للطباعة والنشر ، د ت
170. هارلمبس وهوليورن.سوشيولوجيا الثقافة والهوية .تر: حاتم حميد محسن . ط1. دمشق :دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2010
171.وطفة، علي أسعد. تأملات في مفهومي الشباب وثقافة الشباب. الكويت :كلية التربية،ب ت
172. ولندزي، هول. نظريات الشخصية . تر: فرج أحمد وآخرون . القاهرة:مكتبة الأنجلو المصرية، 1983
173. الوريكات ،عايد عواد . نظريات علم الجريمة.ط2. الأردن:دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008
174. وابل، نعيمة. الاغتراب عند كارل ماركس: دراسة تحليلية نقدية. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2013

المجلات والدوريات:

1. ألفت، حسن." الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث". مجلة السياسة الدولية. القاهرة (106)، 1991
2. أوزي ،أحمد . "المعجم الموسوعي لعلوم التربية"،مجلة علوم التربية ، 14 (2006)
3. البكر، محمد بن عبد الله . "البطالة والآثار النفسية". الرياض: المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 51، 26، (1431)
4. بن دبيل العتيبي، سرحان . "ظاهر العنف السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة 1976- "1998، مجلة العلوم الاجتماعية، 4، 28(2000)
5. تازوتي، حفيظة ." لغة الطفل بين المحيط و المدرسة".مجلة إنسانيات،14_15 (ديسمبر 2001)
6. جلال، أمين." العولمة والدولة". مجلة المستقبل العربي، 228 (فيفري 1998)
7. حماش ،الحسين."السمات النفسية الاجتماعية للشخصية الجزائرية".مجلة المربي.6(جويلية 1998)
8. حمدي محمد، الفاتح ." استخدام الشباب الجزائري لوسائل الاتصال والإعلام الحديثة وأثرها في قيمهم وسلوكياتهم اليومية". مركز دراسات الوحدة العربية، 1، ع 64، (سبتمبر2013)
9. خروف، حميد ." سياسة التنمية في الجزائر: رؤية سوسيولوجية".مجلة الفكر السياسي، 17 (2002)
10. سلامي، أحمد و محمد شيخي."تقدير دالة الإدخار العائلي في الجزائر 1970_ 2005" مجلة الباحث ،6 (2008)
11. سهيل ،مقدم." من أجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 08 (جوان 2012)
12. الصغير، أحمد حسين ." الأبعاد الاجتماعية والتربوية لظاهرة العنف الطلابي بالمدارس الثانوية: دراسة ميدانية عن بعض محافظات الصغير".مجلة كلية التربية سوهاج، 13(1998)
13. صولة، فيروز و رقية خياري."أمراض الفقر في المجتمعات النامية".مجلة علوم الإنسان والمجتمع، 3(سبتمبر 2012)
14. عبد الخالق ،عبد الله." العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها". مجلة عالم الفكر. 2، 28، (أكتوبر، ديسمبر 1999)
15. علوة ،عتيق علي سليمان ." البطالة والجريمة في المجتمع الليبي". مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)،11،01 (2012)
16. عيادة، سعيد حسين." البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 8، 4 (2012)
17. لحيلح، الطيب و محمد جصاص." الفقر:التعريف ومحاولات القياس".مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،7(جوان، 2010)
18. مؤيد محمد، هبة ."قلق المستقبل عند الشباب و علاقته ببعض المتغيرات".مجلة البحوث التربوية و النفسية،27 (2010)
19. وطفة، علي أسعد. "التربية على قيم التسامح". مجلة التسامح، 11 (صيف 2005)

الرسائل العلمية:

1. أوموسى ،ذهبية." المسنين في مراكز العجزة".رسالة ماجستير. جامعة البليدة، 2003.
2. بن عويشة، زبيدة ."ظاهرة العنف لدى الشباب الجزائري: دراسة سوسيولوجية". أطروحة دكتوراه.جامعة الجزائر2. 2009.
3. جوزة ،عبد الله." الاغتراب الحضاري والعنف الاجتماعي: دراسة نظرية نقدية لواقع العالم العربي الراهن"، أطروحة دكتوراه. جامعة باتنة. الجزائر. 2013.
4. حجار، ماجدة. العولمة والعنف:مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة". أطروحة دكتوراه. جامعة قسنطينة.الجزائر. 2010.
5. رباحي، فضيلة." الطفولة واللعب في أسرة أحادية الوالدين". رسالة .جامعة البليدة. 2003-2004
6. رحاب، مختار ."العوامل السوسيو_ثقافية لظاهرة العنف لدى الشباب الجامعي دراسة سوسيو-أنثربولوجية". أطروحة دكتوراه. جامعة قسنطينة.الجزائر. 2010.
7. الرشيدي، أحمد عياش."العوامل الاجتماعية المؤدية لممارسة العنف اللفظي للآباء نحو الأبناء".رسالة ماجستير.جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.1435هـ
8. شيخي، رشيد." العنف في المؤسسات التعليمية وانعكاساته على التحصيل الدراسي". أطروحة دكتوراه. جامعة البليدة.الجزائر. 2010
9. الطاير،فهد بن عبد العزيز."العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب الجامعة".رسالة ماجستير.جامعة نايف للعلوم الأمنية،2005
10. القحطاني،ربيع بن طاحوس."أنماط التنشئة الأسرية للأحداث المتعاطين للمخدرات".رسالة ماجستير. الرياض.2005
11. قنيعة، نورة." المرأة والعنف في المجتمع الجزائري". أطروحة دكتوراه. جامعة قسنطينة. الجزائر. 2010.
12. نقاز، سيد أحمد ." دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي".أطروحة دكتوراه.جامعة البليدة.الجزائر. 2006.

الأوراق العلمية:

1. آيت حمودة ،حكيمةو بلعسلة فتيحة ومبروك محمد. مظاهر وأسباب العنف في المجتمع الجزائري من منظور الهيئة الجامعية، فعاليات الملتقى الوطني حول التربية و الحدّ من ظاهرة العنف. مخبر الوقاية والأرغونوميا. 7،8 ديسمبر 2011، جامعة الجزائر2.
2. بن دريدي، فوزي.واقع و عوامل تناول المخدرات في الجزائر، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني حول الشباب الجامعي و آفة المخدرات. 9_11 ماي 2006، جامعة الزرقاء_ الأردن
3. زايد ،أحمد. قراءات في أدبيات العنف: رؤية سوسيولوجية.ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري. 20-24 أفريل 2002،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة

4. حويتي، أحمد.العنف المدرسي.ورقة مقدمة إلى أعمال الملتقى الدولي حول العنف و الجريمة،9_10 مارس2004.بسكرة، الجزائر
5. الدوري، عدنان .العنف في وسائل الإعلام وآثاره على الناشئة والشباب. أبحاث الندوة العلمية الخامسة حول دور الاعلام في توجيه الشباب.الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب
6. السمري، عدلي محمد. سلوك العنف بين الشباب. ورقة بحثية قدمت في الندوة السنوية السابعة حول الشباب ومستقبل مصر"2000 . كلية الآداب. جامعة القاهرة.
7. ليث محمد عياش، عبد الغني. أنماط العنف الموجه نحو المرأة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وفق تنميط منظمة الصحة العالمية للعنف. دراسة منشورة بمؤتمر كلية التربية الثامن، (20-22 نيسان 2010) الأردن: جامعة اليرموك،

القواميس والمعاجم:

1. ابن منظور . لسان العرب.بيروت: دار لسان العرب،مجلد3
2. بدوي، أحمد زكي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، 1987
3. بودون، ريمون وفرنسوى بوريكو . المعجم النقدي لعلم الاجتماع. ط1.تر: سليم حداد .بيروت :ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986
4. جبران ،مسعود .الرائد .ط5.بيروت :دار العلم للملايين،1986
5. خليل، أحمد خليل. معجم المصطلحات الاجتماعية. بيروت: دار الفكر اللبناني، 1994
6. دينكن، ميشال . معجم علم الاجتماع. تر: إحسان محمد الحسن. ط2. بيروت :دار الطليعة ، 1986
7. غيث ،محمد عاطف . قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1989
8. مجموعة من المؤلفين.الموسوعة العربية.المجلد 18.دمشق:دار الفكر العربي،د ت
9. مدكور، إبراهيم . معجم العلوم الاجتماعية. القاهرة:الهيئة المصرية العلمية للكتاب،1975
10. معتوق، فريدريك . معجم العلوم الاجتماعية. بيروت: أكاديميا ، 1998
11. المعجم الوسيط. ط3. القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1998
12. همام، طلعت. قاموس العلوم النفسية والاجتماعية. ط1. بيروت:مؤسسة الرسالة، 1984

التقارير و الوثائق الرسمية:

1. الأمم المتحدة. المجلس القومي للطفولة والأمومة. التقرير الإقليمي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول العنف ضد الأطفال. (جوان 2005)
2. البنك الدولي. تقرير التنمية في العالم. 1990. القاهرة:مؤسسة الأهرام
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكو. 2003. نيويورك :الأمم المتحدة.
4. لجنة السكان والحاجات الاجتماعية. ملخص مشروع التقدير حول حماية الشبيبة: جنوح أحداث الجزائر. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. 2003.

5. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة . التصنيف الدولي المقنن للتعليم .ط2. إسكد 1997. اليونسكو. 2006

6. منظمة الصحة العالمية.التقرير العالمي حول العنف و الصحة. 2002 .القاهرة :المكتب الإقليمي لشرق المتوسط .

7. منظمة اليونسكو.تعليم الكبار.باريس. 1982

8. وزارة الدولة لشؤون الشباب. التقرير الموجز لفريق عمل " دراسة ظاهرة العنف لدى الشباب بدولة الكويت. 2014. الكويت: وزارة الدولة لشؤون الشباب.

9. وزارة العدل.الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها. نشاطات مكافحة المخدرات و الإدمان عليها: الحصيلة الإحصائية لتسعة أشهر الأولى لسنة 2015. 2015 .الجزائر: وزارة العدل.

الجرائد والصحف:

1. نوري بطرس. ثقافة العنف والنزعة المتأصلة. جريدة بيت النهرين (العراق).العدد 138. تشرين الأول 2012

2. حروب الأحياء الجديدة ترعب الجزائريين.جريدة الخبر. 201522/04/19

3. حرب شوارع تزرع الرعب داخل الأحياء الجديدة. جريدة الشروق اليومي. 2014/10/08.

4. 700 جريمة يوميا في الجزائر من المسؤول؟ جريدة الشروق اليومي. 2014/10/12.

5. بوناب ،سارة. الجزائر تحتل الصدارة مغاربيا في ظاهرة العنف المدرسي. جريدة الجزائر نيوز. 2011/12/18.

6. عنف المدرسين. جريدة المساء. 2007/11/27.

7. م ،دلال . المشاكل الاجتماعية و استهلاك المخدرات وراء العنف في الملاعب.جريدة صوت الأحرار.01_05_2012

8. حوام،بلقاسم . مليون مستهلك و 350ألف مدمن مخدرات في الجزائر،. الشروق اليومي.19_12_2013

9. جريدة الفجر 2009/04/17

10. جريدة الجزائر نيوز 2012/07/06

11. 8500 متهم بممارسة العنف ضد الوالدين في الجزائر. صحيفة الرياض. العدد 14355. 13 أكتوبر 2007

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Born ,Michel. Psychologie de la délinquance. Bruxelles :édittion le Boeck & Larcier , 2005

2. Durkheim,Emile. les règles de la méthode sociologique. paris: P.U.F, 1977

3. Duvignaud , J . l'anomie hérésie et subversion.paris:ed enthropo, 1973
4. Formme, E. La conception de l'homme chez Marx. Poyot :Edition Paris, 1977
5. Grand la rousse encyclopédique. Tome 06 . paris : librairaie la rousse, 1962.
6. Grawitz, madeleine. lexique des sciences sociales.7eme éditions. paris : éditions Dalloz, 2000
7. Gregg ,Barak Violence and no violence, London: sage pab, 2003
8. Hilary , Philis . and S, Kimberly. Profiles of violent youth substances use and other concurrent problems. American Journal of Public Health,vol 78.N°6 (1998)
9. Jmilon, Yingre .Counter cultures. London : collier Macmillan Publishers, 1981
10. Leauté, Jean .criminologie et science pénitentiaire . paris : édition P.U.F, 1972
11. Le Robert .Dictionnaire historique de la langue française. Dictionnaire Le Robert _Paris. nouvelle édition,1993
12. Malandain,Claude .Société et développement de la personnalité. Ed 2 France: publication de l'université de Rouen., 1997
13. Marx, Karl .contribution à la critique de l'économie politique.paris : édition sociales, 1957
14. Mead Margaret: Mœurs et Sexualité en Océanie.Trad :G.Cherassus, paris: Plon , 1963
15. Medhar, Slimane. La violence Social en Algérie. Alger :Thala Editions, 1997
16. Medhar, Slimane et Mahtoud achaibou .Typologie de la violence a travers la société algerienne.revue des deux rives. alger :LRPSO. N° 01(2004)
17. Pierre,Bordieu .la Domination Masculine .paris :le seuil,1998
18. Programme des notions unies pour le développement. rapport mondiale sur le développement humaine, 1997

19. Raymond ,Dany. L'enfant et L'éducation. paris: éditions Armand Edin, 1992.
20. Samuel (w), Personality. London: Mc Grow Ain press , 1981
21. Slater Michael D ."Alienation, Aggression and sensation seeking as predictors of adolescent use of violent film, computer and website content." Journal of communication.Vol 53(1) ,2003
22. Unesco. La jeunesse. revu Internationale des Sciences Sociales,Genève: Unesco,. N°106(1985)
23. Yves, Michaud . La violence Que sais-je ? 3eme éd. France: PUF, 1992.
24. whitmer, Barbara .the Violence Mythos. New York: state university of New York press, 199

مواقع الانترنت:

1. www.attajdid.ma _
2. www.aman. Org/studies
3. www. Ahewar.org
4. www. al_seyassah. com
5. www.geocities.com/ima_nour
6. www.nauss.edu.sa
7. .aranthropos.com_
8. www .almaany.com_
9. www.marefa.org_
10. www. univ _blida1.dz
11. www. univ _blida 2.dz
12. www .ONS.dz
13. www .noshiri.net
14. www.king fahd school.com
15. www. Djazairess.com
16. www. Aljazeera. net
17. www. shabak . arab ccd . Org
18. www.educapsy.com

الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

استمارة موجهة إلى الشباب الجزائري

تحية طيبة لكل شاب(ة) جزائري...

بداية أود أن أعلمكم بأن هذه الاستمارة خاصة ببحث علمي في إطار تحضير أطروحة دكتوراه بعنوان**" ثقافة العنف عند الفرد الجزائري: دراسة في العوامل الاجتماعية _الثقافية و الاقتصادية المساهمة في اكتساب ثقافة العنف عند الشباب الجزائري"**،لذلك يرجى مساعدتنا في الإجابة على الاستمارة بكل وضوح و مصداقية حسب رأيك الخاص في الموضوع علما أن ما تدلون به من آراء سوف لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي. **ونشكركم مسبقا على تعاونكم.**

ملاحظة: توضع علامة (X) أمام الإجابة المرغوب فيها.

الباحث

المحور الأول: البيانات الشخصية

1_ الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2_ السن: (19_24) ☐ (25_ 30) ☐ (31_35) ☐

3_ المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4_ التخصص العلمي:.....ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

5_ الأصل الجغرافي: حضري ☐ شبه حضري ☐ ريفي ☐

<u>المحور الثاني:</u> البيئة الأسرية و علاقتها باكتساب ثقافة العنف

6_ المستوى التعليمي للأب: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

7_ المستوى التعليمي للأم: أمية ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

8 _ هل الأب يعمل: نعم ☐ لا ☐

9_ في حالة "نعم" ما نوع العمل؟.....

10_ هل الأم تعمل: نعم ☐ لا ☐

11_ في حالة "نعم" ما نوع العمل؟.....

12_ ما هي طباع الأب: هادىء و متسامح ☐ عصبي (سريع الغضب و الانفعال) ☐

متسلط و متشدد ☐ يقبل الحوار و النقاش ☐ لا يقبل الحوار و النقاش ☐

أخرى:.....

13_ ما هي طباع الأم: هادئة و متسامحة ☐ عصبية (سريعة الغضب و الانفعال) ☐

متسلطة و متشددة ☐ تقبل الحوار و النقاش ☐ لا تقبل الحوار و النقاش ☐

أخرى:.....

14_ كيف كان أسلوب والدك في التعامل معك : القسوة و التسلط ☐ الحوار و التشاور ☐

الرفق و التسامح ☐ الإهمال و اللامبالاة ☐ التدليل و الحماية الزائدة ☐

الضرب و العقاب ☐ غير ذلك حدد.....

15_ كيف كان أسلوب والدتك في التعامل معك ؟ القسوة و التسلط ☐ الحوار و التشاور ☐

الرفق و التسامح ☐ الضرب و العقاب ☐ الإهمال و اللامبالاة ☐ التدليل و الحماية الزائدة ☐

غير ذلك حدد.....

16_ ما هو أسلوب التعامل السائد بين والديك؟ الاحترام المتبادل ☐ التشاور و الحوار ☐

القسوة وعدم الاحترام ☐ العنف ☐ غير ذلك حدد.....

17_ما هو أسلوب التعامل السائد بين الوالدين و الأبناء؟ الاحترام المتبادل☐ التشاور و الحوار ☐

القسوة وعدم الاحترام ☐ العنف ☐ غير ذلك حدد.....

18_ما هو أسلوب التعامل السائد بين الإخوة فيما بينهم: الاحترام المتبادل ☐ التشاور و الحوار ☐

القسوة وعدم الاحترام ☐ العنف ☐ غير ذلك حدد.....

19_هل عايشت حالات عنف داخل أسرتك: نعم ☐ لا ☐

20_في حالة الإجابة "نعم" هل حدث: بين الوالدين☐ بين الوالدين والأبناء ☐ بين الإخوة ☐

21_ هل يحدث هذا العنف: دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

22_ ما نوع العنف المستعمل في حالات الشجار؟ عنف لفظي(سب و شتم) ☐

عنف مادي(ضرب و تكسير و تخريب) ☐ عنف نفسي(سخرية، استهزاء) ☐

غير ذلك حدد.....

23_كيف كان يعاقبك والدك حين ترتكب خطأ يغضبه ؟ التهديد والضرب☐ السب و الشتم ☐

الحوار و النصيحة ☐ عدم المبالاة ☐ المقاطعة وعدم الكلام معك ☐

غير ذلك حدد.....

24_ كيف كانت تعاقبك والدتك حين ترتكب خطأ يغضبها ؟

التهديد والضرب ☐ السب و الشتم ☐ الحوار و النصيحة ☐ عدم المبالاة ☐

مقاطعتك و عدم الكلام معك ☐ غير ذلك حدد.....

25_ هل كانا والداك يعاقبانك إذا مارست عنف لفظي(السب و الشتم)اتجاه الآخرين : نعم ☐ لا ☐

26_ هل كانا يعاقبانك إذا مارست عنفا و ضربا اتجاه الآخرين: نعم☐ لا ☐

27_ كيف ينصحك والداك بالتعامل مع الآخرين عموما: بالتعاون☐ بعدم الثقة☐ بالاحترام ☐

بالاجتناب و الحذر ☐ غير ذلك حدد.....

28_ هل ترى بان تربيتك على مستوى أسرتك كانت تتميز :

بالقسوة و العنف ☐ بالحب و التسامح ☐ الاثنين معا ☐ غير ذلك حدد.....

المحور الثالث: البيئة المدرسية و علاقتها باكتساب ثقافة العنف

29_ هل كنت تحب مدرستك: نعم ☐ لا ☐

30_في حالة الإجابة ب "لا" لماذا؟.....

31_ هل سبق و أن تعرضت للعنف من طرف معلميك؟ نعم ☐ لا ☐

32_في حالة "نعم" في أي طور كان: الابتدائي ☐ المتوسط ☐ الثانوي ☐

33_ ما نوع العنف الذي تعرضت له (في المدرسة)؟ عنف لفظي(سب و شتم) ☐
عنف مادي(الضرب و العقاب) ☐ عنف نفسي(الاستهزاء و السخرية و التمييز في المعاملة) ☐

غير ذلك حدد.....

34_ هل كنت تتشاجر مع زملائك في المدرسة: نعم ☐ لا ☐

35 _في حالة "نعم" هل كنت تتشاجر ؟ كثيرا ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

36 _ في أي طور كان ذلك؟ الابتدائي ☐ المتوسط ☐ الثانوي ☐

37_ هل تصل هذه الشجارات إلى مشادات عنيفة؟ نعم ☐ لا ☐

38 _ هل كنت تستخدم في الشجار؟ السب و الشتم والسخرية ☐ الضرب و العراك بالأيدي ☐

غير ذلك حدد.....

39_ هل تعتقد بأنك تعلمت سلوك العنف من المدرسة ؟ نعم ☐ لا ☐

40_في حالة " نعم" كيف ذلك؟.....

المحور الرابع: الإعلام المرئي و دوره في اكتساب ثقافة العنف

41_ ماهي الوسيلة التكنولوجية الأكثر مشاهدة عندك؟

التلفزيون ☐ الفيديو ☐ الانترنت ☐ أخرى:.....

42_ ما نوع البرامج التي تتابعها في الوسائل الإعلامية؟

إخبارية ☐ اجتماعية ☐ رياضية ☐ ترفيهية ☐ دينية ☐ ثقافية ☐

أخرى.....

43_ ما هي نوعية الأفلام التي تحب مشاهدتها؟ الأفلام التاريخية ☐ الخيالية وأفلام الرعب ☐

أفلام الإثارة (Action) و العنف ☐ الأفلام الرومانسية ☐ الأفلام الإباحية ☐

الأفلام العربية ☐ غير ذلك حدد.....

44_ ما هو عدد الساعات التي تتابع فيها البرامج الإعلامية في اليوم؟

أقل من ساعة ☐ 1_2 ساعة ☐ 3_4 ساعات ☐ 5 ساعات فأكثر ☐

45_ برأيك ما هو عدد مشاهد العنف التي تشاهدها يوميا في الإعلام؟ أقل من 5 مشاهد ☐

من 5 إلى 10 مشاهد أكثر من 10 مشاهد ☐

46_ هل رؤيتك لمشاهد العنف ؟ تؤثر فيك كثيرا ☐ تؤثر قليلا ☐ لا تؤثر ☐

47_ هل سبق و أن حاولت تقليد مشهد عنف شاهدته في البرامج الإعلامية؟ نعم ☐ لا ☐

☐

48_ في حالة "نعم" كيف ذلك؟.....

49_ هل تعتقد بأن هناك من الشباب من يحاول تقليد أبطال الأفلام و بعض المواد الإعلامية في سلوكياتهم العنيفة؟

نعم ☐ لا ☐

50_في حالة "نعم" كيف ذلك.....

51_ هل تعتقد بان العنف هو سلوك مقبول في المجتمع الجزائري؟ نعم ☐ لا ☐

52_في حالة "نعم" لماذا؟.....

<u>المحور الخامس</u>: البطالة و علاقتها باكتساب ثقافة العنف

53_ هل تعمل ؟ نعم ☐ لا ☐

54_ في حالة " نعم"ما نوع العمل.....

55_ هل عملك ؟ دائم ☐ مؤقت ☐

56_ هل أنت راضي عن عملك؟ نعم ☐ لا ☐

57_ في حالة "لا" لماذا؟.....

58_ هل هناك سهولة في الحصول على العمل؟ نعم ☐ لا ☐

59_في حالة الإجابة ب"لا" هل بسبب؟ نقص المؤهلات العلمية ☐ نقص الخبرة ☐ البيروقراطية ☐

المحسوبية(المعريفة) ☐ أخرى حددها.....

60_ هل سبق و أن عانيت من البطالة؟ نعم ☐ لا ☐ ☐

61_ في حالة " نعم" كم دامت مدة البطالة؟ سنة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐

أربع سنوات فأكثر ☐

62_ ما هو شعورك عند عدم الحصول على العمل؟ بالإحباط و اليأس ☐ بالظلم و التهميش ☐

الاغتراب(فقدان المعنى للحياة) ☐ الخوف من المستقبل ☐ لا أشعر بشيء ☐

أخرى:.....

63_ هل إحساسك بالإحباط و الظلم يدفعك للتصرف بعدوانية؟ نعم ☐ لا ☐

64_ في حالة "نعم"لماذا؟.....

65_ عند ممارستك لسلوك عنيف هل يجعلك ذلك تشعر؟

بالراحة النفسية ☐ بالندم ☐ بالخجل ☐ لا أشعر بشيء ☐

أخرى.....

66_ هل ترى أن الشباب البطال الذين يحتجون بطريقة عنيفة (حرق و تكسير و غلق الطرقات...) للمطالبة بالعمل على حق في ذلك؟ نعم ☐ لا ☐

67_ إذا كانت إجابتك ب "نعم" لماذا؟.....

<u>المحور السادس</u>: الفقر و الظروف المعيشية و علاقتها باكتساب ثقافة العنف

68_ما هو دخل أسرتك؟ أقل من 10000دج ☐ 10000 _ 20000دج ☐

21000 _ 30000 دج ☐ 31000 _ 40000 دج ☐ 40000دج فأكثر ☐

69_ ما هو عدد أفراد أسرتك؟ 3 أفراد ☐ 4 أفراد ☐ 5 أفراد ☐ 6 أفراد ☐

7 فأكثر ☐

70_ هل ترى بان الدخل كافي لسد حاجيات الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

71_ في حالة الإجابة ب"لا" كيف تسدون العجز؟.....

72 _ ما نوع مسكنك؟ فيلا ☐ شقة ☐ مسكن تقليدي ☐ سكن قصديري ☐

آخر.....

73_ ما هو عدد غرف منزلك؟ 2 ☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 فأكثر ☐

74_ هل لديك غرفة خاصة بك؟ نعم ☐ لا ☐

75_ هل ترى بأن منزلك مريح؟ نعم ☐ لا ☐

76_ إذا كانت إجابتك ب "لا" لماذا؟.....

77_ هل ترى بأن غلاء المعيشية وعدم تلبية احتياجاتك قد يدفعك للتصرف بعنف تجاه الآخرين؟

نعم ☐ لا ☐

78_ إذا كانت إجابتك ب نعم" لماذا؟.....

المحور السابع: تصورات الشباب حول العنف في المجتمع الجزائري

79_ ماذا يعني لك " العنف": الضرب و التكسير ☐ القتل ☐

التكسير و التخريب ☐ السب و الشتم ☐ التحرش ☐ السخرية و الاستهزاء ☐

غير ذلك حدد.....

80_ ما هو أهم مشكل تعاني منه اليوم: البطالة ☐ الزواج ☐ الهجرة ☐

السكن ☐ الدراسة ☐ الخدمة الوطنية ☐ غلاء المعيشة ☐

أخرى.....

81_ هل أنت راضي عن الأساليب التي يتعامل بها الناس مع بعضهم في المجتمع اليوم؟

راضي ☐ غير راضي ☐

82_لماذا في الحالتين؟.....

83_ هل تصادفك مظاهر للعنف في حياتك اليومية؟ نعم ☐ لا ☐

84 _ في حالة "نعم" هل يحدث ذلك؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

85_ ما هي أكثر أشكال العنف التي تصادفك ؟ العنف اللفظي(السب و القذف و الشتم) ☐

العنف المادي(الضرب و التكسير الخ..) ☐ آخر حدد.....

86_ ما هي أكثر الأماكن التي يكثر فيها العنف؟ الأسرة ☐ المدرسة ☐

الجامعة ☐ الأماكن العمومية ☐ المؤسسات والإدارات ☐

غير ذلك حدد.....

87_ عندما تشاهد مشاجرة في مكان عام هل تتدخل فيها لتصلح بين المتخاصمين؟

نعم ☐ لا ☐

88_لماذا في الحالتين؟.....

89_ ما هو رد فعلك إذا تعرضت للّإهانة من أحد الناس؟ ترد بعنف لفظي (سب و شتم) ☐

ترد بعنف مادي (ضرب او تخريب...) ☐ تسامحه و تتركه لشأنه ☐

غير ذلك حدد.....

90_ إذا كنت تسامحه هل هذا راجع إلى ؟ تربيتك و أخلاقك ☐ مستواك العلمي لا يسمح بذلك ☐

طبقا لتعاليم الدين ☐ غير ذلك حدد.....

91_ هل تعتقد بأن العنف هو وسيلة لحل الخلاف مع الآخرين؟

موافق ☐ موافق نوعا ما ☐ غير موافق ☐

92_ إذا كنت "موافق" لماذا؟.....

93_ هل تعتقد بان هناك بعض الأفراد في المجتمع لا يصلح معهم إلا العنف؟

موافق ☐ موافق نوعا ما ☐ غير موافق ☐

94_ العنف في المجتمع الجزائري أصبح ثقافة عند شبابنا اليوم فهل أنت؟

موافق ☐ موافق نوعا ما ☐ غير موافق ☐

95_ إذا كنت موافق فهل هذا راجع حسب رأيك إلى:

التربية الأسرية ☐ البطالة ☐ الفقر و الظروف المعيشية الصعبة ☐

البيئة المدرسية ☐ الإعلام ☐ ضعف الوازع الديني ☐

مخلفات العشرية السوداء(سنوات الإرهاب) ☐ أخرى .....

96_ هل استخدام العنف في رأيك يؤدي إلى: الكراهية و الخصام ☐ استرجاع للحقوق ☐ عنف مضاد ☐

فرض الاحترام ☐ غير ذلك حدد.....

97_ هل تعرف شخصا كان ضحية للعنف (الجسدي) في المجتمع؟ نعم ☐ لا ☐

98_ في حالة "نعم" هل كان ضحية عنف في ؟ الأسرة ☐ المدرسة ☐ الشارع ☐ العمل ☐

غير ذلك حدد.....

99_ ما رأيك في المثل الجزائري القائل: **"اضربوا يعرف مضربو"؟**

موافق ☐ موافق نوعا ما ☐ غير موافق ☐

نشكركم جزيل الشكر على تعاونكم